مقدمة فى

سوسيولوجيا بناء القوة



دكتور

هشام محمود الأقداحى

خبير فى العلوم السياسية والدبلوماسية

وسياسات الشرق الأوسط



مؤسسة شباب الجامعة

40 ش د / مصطفى مشرفة

تليفاكس :4839496 الإسكندرية

Email:shabab_elgamaa@yahoo.com


مؤسسة شباب الجامعة



مقدمة في:

سوسيولوجيا بناء القوة

دكتور

هشام محمود الأقداحي

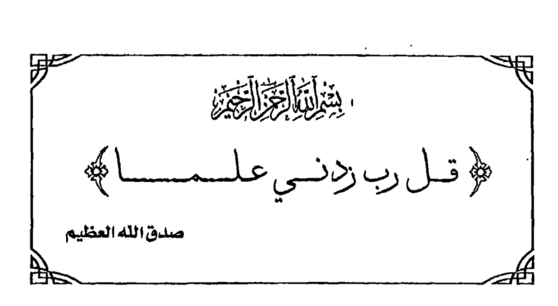
خبير في العلوم السياسية والدبلوماسية
وسياسات الشرق الأوسط

٢٠١٠

الناشر

مؤسسة شباب الجامعة

٤٠ ش د./ مصطفى مشرفة
الإسكندرية تليفاكس: ٤٨٣٩٤٩٦
Email: Shabab_Elgamaa@yahoo.com


بسم الله الرحمن الرحيم
﴿ قل رب زدني علما ﴾
صدق الله العظيم

شكر خاص

أتوجه بكل الشكر والامتنان إلى الأستاذ العزيز/ أحمد حسن عبد العزيز والأستاذ العزيز/ محمد حسن عبد العزيز وكل القائمين على «مؤسسة شباب الجامعة» فرداً فرداً.. تلك المؤسسة العريقة والتي ساهمت على اثراء ونشر الثقافة الرفيعة والعلم الأكاديمي على مستوى الوطن العربي ومنطقة الشرق الأوسط على مدى نصف قرن. وأنه ليشرفني أن أكون أحد أبناء هذه المؤسسة ومع خالص الشكر، وكل الأمنيات الطيبة للمؤسسة وأعضائها بالتقدم والرقي والازدهار.

هشام محمود الأقداحي





محتويات الكتاب

الموضـــوع — الصفحة

الباب الأول

فصل تمهيدي

اتجاهات دراسة القوة عند مفكروا ما قبل علم الاجتماع

فصل تمهيدي
اتجاهات دراسة القوة عند مفكروا
ما قبل علم الاجتماع

١- تمهيد :

أوضحنا عند الحديث عن مجالات علم السياسة أن النظرية السياسية تمثل ميداناً رئيسياً للبحث في هذا العلم. ويتعين أن نبدأ معالجتنا لهذا الموضوع بتوضيح ما يعنيه مصطلح النظرية السياسية بمختلف اتجاهاتها ونزعاتها ويمكن تعريف النظرية السياسية Political Theory بأنها ميدان فرعي من ميادين علم السياسة ويقصد بالنظرية فيه طائفة متنوعة من الأنشطة الفكرية، ونستطيع أن نحدد أربعة مجالات للبحث في هذا الميدان اثنان منهما ينتميان إلى ما يعرف بالفلسفة السياسية وهما: النظرية الأخلاقية في السياسة، ثم الدراسة التاريخية للأفكار السياسية، ولدينا بعد ذلك التحليل اللغوي للأفكار السياسية، واكتشاف التعميمات حول السلوك السياسي. على أن أقدم استخدام للمصطلح يشير إلى المعالجات النظرية التي تحتاج إلى تأمل على أعلى مستوى من العمومية حول طبيعة الحياة الخيرة، والنظم السياسية الملائمة لتحقيق هذه الحياة. وقد عبر ماكيفر R. M. Macivar عن ذلك حينما تساءل: «ما هي الأهداف التي تتجه نحوها الدولة؟ وما هو الشكل الذي يجب أن تتخذه لتحقيق هذه الأهداف؟... وكيف ترتبط أنشطتها بكافة الأنشطة الأخرى التي توجد في المجتمع؟ تلك هي التساؤلات التي تتناولها الفلسفة السياسية. «وأهم ما يسعى هذا الميدان إلى تحقيقه هو تحديد المعايير الأخلاقية التي يجب أن نحتكم إليها عند تقييم النظم السياسية، ولا يعني التأكيد على صياغة نظريات أخلاقية للحكومة اهمال التاريخ بالطبع، ذلك

أن تاريخ الأفكار السياسية يستخدم كوسيلة للتعرف على آراء فلاسفة السياسة وافتراضاتهم حول طبيعة الكون والمجتمع، ومكانة الانسان فيهما.

أصبحت دراسة هذا التاريخ بمثابة بحث في التأثير المتبادل بين البناء الاجتماعي والثقافة، والشخصية من جهة، وكل نماذج الفكر السياسي من جهة أخرى. ولقد حظى هذا البحث التاريخي بالجانب الأكبر من اهتمام علماء النظرية السياسية. وسوف نخصص هذا الفصل لتناول تتابع الفكر السياسي، ونحن نؤكد هنا على مسألة التتابع لأن الفكر الذي نتحدث عنه لا يمكن النظر إليه على أنه يمثل وحدات متمايزة، وإنما هو كل متكامل، إذ أن مفكري العصر الحديث إنما يعرضون ثمرة الفكر البشري مجتمعاً منذ عصور موغلة في القدم[1].

٢- النظرية السياسية عند فلاسفة اليونان:

تبدأ معالجة النظرية السياسية بتأملات فلاسفة الاغريق لنظم دولة المدينة The City State التي كانت تحت أنظارهم، ويجمع الكثيرون من علماء السياسة على أننا نستطيع أن نرجع المثل العليا السياسية الحديثة كالعدالة، والحرية، والحكومة الدستورية، ومبدأ سيادة القانون إلى أصولها الأولى عن طريق هذا البحث التاريخي. ودولة المدينة هي اقليم صغير الحجم، وقليل السكان إذا ما قورن بالدولة الحديثة، بحيث تتركز فيها كل الأنشطة السياسية، أما سكان تلك المدينة فهم يشكلون ثلاث طبقات رئيسية متميزة كل منها عن الأخرى من الناحيتين السياسية والقانونية، وتتخذ هذه

---

(١) راجع في تفصيل هذا الموضوع، كتاب جورج سباين، تطور الفكر السياسي (أربعة أجزاء)، دار المعارف بمصر، ١٩٧٦.

وكذلك: Hyneman, C. the Study of Politics, 1959.

الطبقات شكل هرم قاعدته طبقة الأرقاء، أولئك الذين لم تدخلهم المدينة الاغريقية في حسابها مطلقاً من الناحية السياسية، أما الطبقة الثانية فهي تضم الأجانب المقيمين في المدينة، والأجنبي شأنه شأن الرقيق كان محروماً من المساهمة في الحياة السياسية للمدينة، أما الطبقة الثالثة والأخيرة فهي طبقة المواطنين، أي أعضاء المدينة الذين لهم حق المشاركة السياسية، وهم يكتسبون صفة «المواطنة» عن طريق الوراثة عن الآباء. وأهم ما يميز الحياة السياسية في المدينة الاغريقية القديمة وجود «جمعية» تتكون من مجموع المواطنين الذكور في المدينة، تجتمع بصفة دورية على هيئة ندوة شعبية يحق لكل مواطن أثيني أن يحضرها، وتشبه قرارات هذه الجمعية التشريعات الحديثة التي تصدر عن السلطة العامة بأسرها، والتي تستمد وجودها السياسي من الشعب. أما الهيئات الرئيسية الحاكمة في أثينا فهي "مجلس الخمسمائة" الذي يضم ممثلين عن القبائل العشر المكونة لدولة أثينا، ثم المحاكم التي يزداد فيها المحلفين المنتخبين من الشعب، وهي لم تكن مجرد هيئة قضائية بل امتد اشرافها على الموظفين ليشمل ذلك التأكيد من صلاحية المرشحين للوظائف ومراجعة أعمالهم عند انتهاء مدة خدمتهم، ويفوق ذلك أهمية اختصاص هذه المحاكم بمراقبة القوانين ذاتها. وتساند الديمقراطية الأثينية مجموعة مثل عليا تستهدف تحقيقها، إذ كانت المدينة تستغرق كل أنشطة الأثينيين وتفكيرهم، فهي بهذه المثابة اسلوب حياة أكثر من كونها نظاماً تشريعياً، وكان أساس فكر الاغريق السياسي تحقيق الانسجام والتوافق في هذه الحياة المشتركة، تلك الحياة التي تقوم على دعامتين أساسيتين هما الحرية واحترام القانون، فهناك ايمان بأن المناقشة هي أفضل وسيلة لاعداد المسائل العامة وتنفيذها، وكما لم يتخيل الأثيني أنه مطلق الحرية بل أدرك تماماً ذلك الفارق بين قيد يفرضه عليه غيره بطريقة تحكمية، وقيد آخر

يلتزم به لاحساسه بأن القانون عندما نص عليه انما تضمن أمراً جديراً بالاحترام والطاعة.

أ - الفلسفة السياسية عند افلاطون:

نوقشت المسائل المتصلة بالفلسفة السياسية في كثير من محاورات افلاطون ولكن ثلاثاً منها تناولت هذه المسائل بصورة مباشرة، وهذه المحاورات هي: الجمهورية، والسياسي، والقوانين، بحيث يمكن جمع نظريات منها جميعاً. والجمهورية هي نتائج الشباب، على حين أن محاورة نتاج القوانين تمثل انتاجه في شيخوخته، أما السياسي فقد كتبت بين المحارتين في فترة ربما كانت أقرب تاريخياً إلى القوانين منها إلى الجمهورية.

والفكرة الأساسية التي ضمنتها محاورته "الجمهورية" هي تلك التي أخذها عن أستاذه سقراط، والقائلة بأن «الفضيلة هي المعرفة»، ودعم فكرته هذه بخبراته السياسية ومحاولاته التي بذلها لتنمية روح المعرفة الحقة كأساس لفلسفة صناعة الحكم. أما ما تعنيه عبارة «الفضيلة هي المعرفة» فهو أن هناك خيراً موضوعياً نستطيع أن نتعرف عليه، وهذه المعرفة ممكنة عن طريق الفحص العقلي، والتحليل الدقيق، بدلاً من الاعتماد على البداهة أو الحدس أو التخمين ومعنى أن الخير يعرف موضوعياً، أنه حقيقة قائمة أياً كان رأي الناس فيه، فهو ممكن وقابل للتحقيق، لأنه خير في ذاته، لا لمجرد أن الناس يريدونه. وهكذا يلغي افلاطون أثر الارادة الفردية، ويؤكد أن الرجل الذي تتوافر له المعرفة يجب أن يمنح حق الاستحواذ على سلطة نافذة في الحكومة، وأن يكون مؤهله الوحيد لتلقي السلطة هو تلك المعرفة. وإذن فالفيلسوف هو الأولى بالحكم، لأن ذلك هو العمل الذي يستطيع أن يسهم فيه، ولكي نعرف معنى ذلك بالنسبة للدولة يجب أن نحدد أي الأعمال هو الذي

يعد جوهرياً، واستقصاء ذلك يصل بنا إلى الطبقات الثلاث، التي أهمها من غير شك طبقة الفيلسوف الحاكم، على أن هذا التقسيم في الأعمال مع الحصول من كل فرد على خير ما يستطيع القيام به - أي التخصص في الوظيفة - انما يتوقف على عاملين أساسيين هما: الاستعداد الطبيعي، والتدريب، الأول موهوب، والثاني مسألة خبرة وتعليم. والدولة كمشروع عملي إنما تقوم على ضبط هذين العاملين وتنسيق تفاعلهما. ومعنى ذلك بعبارة أخرى أنها تعتمد على اكتشاف أحسن الكفايات البشرية، وتنميتها بأفضل وسائل التعليم. فكأن نظرية افلاطون تتضمن قضيتين رئيسيتين هما: أن الحكومة ينبغي لها أن تكون فناً يعتمد على المعرفة الصحيحة، وأن المجتمع هو تبادل اشباع الحاجات بين أفراد تكمل مواهب بعضهم، مواهب البعض الآخر.

والدولة عند افلاطون مثال أو أنموذج، بمعنى أنه حاول اظهار ما يجب أن تكون عليه الدولة من حيث المبدأ، دون البحث فيما إذا كان من الممكن تحقيق هذا المثال أو عدم تحققه، فهو يصور المدينة الفاضلة مثال الخير الذي يجب أن يعرفه السياسي تمام المعرفة، لكي يتبين ما يلزم لخلق دولة صالحة. ويستطرد افلاطون في استكمال جوانب نظريته عن الدولة في محاورة الجمهورية حينما يصور فكرة العدالة، تلك التي يعرفها بأنها «مبدأ لمجتمع يتألف من صنوف مختلفة من الناس اندمجوا معاً بدافع حاجة كل منهم إلى الآخر، وامتزاجهم في مجتمع واحد، وانصرف كل منهم إلى وظيفته، مما ينشأ عنه مجموع يبلغ حد الكمال، إذ جاء ثمرة جماع العقل الانساني وصداه».

ولقد أدى تأكيد افلاطون على أن تكون الدولة خاضعة لحكم الفلاسفة، إلى استبعاد القانون، فإذا كانت مؤهلات الحاكمين متصورة على علمهم

الاسمي، فإن حكم الرأي العام على أفعالهم، اما أن يكون غير ذي موضوع، واما أن يكون ادعاء استشارته هو مجرد مناورة سياسية ماكرة يمكن بها ضبط تذمر الجماهير، فمن الحماقة إذن تقييد الملك الفيلسوف بأحكام قانون وهى نتيجة منطقية لفلسفته نفسها. وهكذا، أدى الاتجاه الذي اتبعه افلاطون في الجمهورية إلى نظرية يخضع بمقتضاها كل شيء لذلك المثل الأعلى الذي جسمه في شخص الملك الفيلسوف، وهو الوحيد الذي يعرف ما هو خير الناس والدولة، تلك التي أصبحت مؤسسة تعليمية فرضت فيها على أغلبية المواطنين وصاية دائمة يتولاها الحاكم الفيلسوف. وهذا تصور يناقض تمام ما تغلغل في عقائد الاغريق عن قيمة الحرية في ظل القانون، وضرورة اشتراك المواطنين في حكم أنفسهم، ومن هنا كانت نظرية افلاطون السياسية في وضعها الأول محدودة الأفق لأنها تلتزم بمبدأ واحد، وتعبر عن المثل العليا لدولة المدينة، وكان ذلك هو مصدر الشك والارتياب الذي أدى به فيما بعد إلى تعديل موقفه.

ونستطيع أن نجد صورة أخرى لفلسفة افلاطون السياسية في محاورتيه السياسي، والقوانين، ويدل عنوان محاورة القوانين على أنه قصد إلى استعادة مكانة القانون الأدبية في تقدير الاغريق. وقد ترتب على ذلك إجراء تعديلات أخرى عديدة في جميع المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الحكم. لكنه برغم ذلك لم يسلم نهائياً بأن النظرية التي عرضها في الجمهورية خاطئة، وانما هدفه من القوانين هو أن يصف الدولة التالية في المرتبة للدولة المثالية. فالمثل الأعلى منطقياً لا تشوبه شائبة، ولكنه عملياً قد يكون غير قابل للتحقيق، ولهذا لابد من الاعتماد على القوانين لأنها أفضل من الهوى، والمفروض في القواعد التنظيمية التي تضعها القوانين أن تكون هي أحسن ما هو مستطاع، لذلك كانت أسمى فضيلة في مثل هذه الدولة هي الاعتدال أو

ضبط النفس، أي الميل إلى التقيد بالقانون، أو روح الاحترام نحو هيئات الدولة ونظامها، واستعداد المرء لاخضاع نفسه لقواه المشروعة.

ولقد تحدث افلاطون بعد ذلك عن «الدولة المختلطة» وهي التي تحقق الانسجام بطريق التوازن بين القوى، بين مبدأ الحكمة في النظام الملكي، ومبدأ الحرية في النظام الديمقراطي.

ب- علم السياسة عند ارسطو:

أكد ارسطو في كتابه العظيم «السياسة» امكان وجود علم أو فن للسياسة، وأن هذا العلم الجديد يجب أن يكون عاماً بحيث يتناول الحكومات بأشكالها الواقعية والمثالية على السواء، وبهذا المعنى لا يصبح علم السياسة تجريبياً ووصفياً فقط. بل هو مستقل عن أي غرض أخلاقي، ذلك أن الفكر لا يجب أن يبتعد عن محيط التجارب المألوفة، حتى ولو بدا سليماً من الناحية المنطقية، ومن ثم فإن الدولة المثالية عند ارسطو هي ما اعتبره افلاطون دائماً الدولة الثانية في ترتيب أفضل الدول. فلقد رفض ارسطو الدولة المثالية التي خططها افلاطون في الجمهورية، وكان مثله الأعلى على الدوام الحكم الدستوري لا الاستبدادي، حتى ولو كان ذلك الاستبداد هو الاستبداد المستنير الذي يصدر عن الملك الفيلسوف. ولهذا انطلق ارسطو من كتاب القوانين، يطالب بضرورة الاعتراف بالحقيقة التي مؤداها: أن القانون في أية دولة صالحة يجب أن يكون هو السيد الأعلى، أما العلاقة بين الحاكم الدستوري وبين رعيته فهي تختلف عن أي نوع آخر من أنواع الخضوع، وذلك لأنها لا تتنافى مع احتفاظ كل من الطرفين بحريته، وهي لهذا السبب تقتضي قدراً من المساواة الأدبية أو التشابه النوعي بينهما، وذلك بالرغم من الفوارق المؤكدة التي لابد من وجودها. وتبعاً لذلك اعتبر ارسطو سيادة القانون عنواناً

للدولة الصالحة، لأن أرشد الحكام لا يمكنه أن يستغني عن القانون، فالقانون هو «العقل مجرداً عن الهوى».

وللحكم الدستوري كما يفهمه ارسطو عناصر رئيسية: **أولها**: أنه حكم يستهدف صالح العام أو صالح الجمهور، وبذلك يتميز عن الحكم الطائفي أو الحكم الاستبدادي اللذين يحققان مصالح طبقة واحدة أو مصالح فرد واحد، **وثانيهما**: أنه حكم قانوني، بمعنى أن الحكومة تدار فيه بمقتضى قواعد تنظيمية عامة لا بمقتضى أوامر تحكمية، ولا تستطيع أن تتنكر للعادات المرعية أو العرف الدستوري، **وثالثهما**: أن الحكومة الدستورية حكومة رعية راضية، فتتميز بذلك عن الحكومة الاستبدادية التي تستند إلى محض القوة.

ويعتقد ارسطو أن ضرورة القانون ترجع إلى التسليم بأن الحكمة الجماعية لشعب من الشعوب أسمى حتى من حكمة أعقل المشرعين، فالأفراد في حياتهم الجماعية يكمل بعضهم بعضاً، ذلك بأن يفهم أحدهم جزءاً من المسألة، ويفهم الآخر جزءاً غيره، فيحيطون في مجموعهم بالموضوع كله. ولهذا يفضل ارسطو القانون العرفي على القانون المكتوب، بل أنه على استعداد للتسليم بأن اتجاه افلاطون إلى الغاء القانون يصبح مزية إذا انصب الالغاء على القانون المكتوب وحده. ولكنه يتمسك باستحالة التسليم بأن علم أعقل الحكام يمكن أن يفضل القانون العرفي، فالتفريق الحاد بين الطبيعة والعرف بذلك التطرف المنطقي الذي ساق سقراط وافلاطون إليه مذهبهما المتطرف في تسييد الفكر أو العقل قد هدمه ارسطو، فإن عقل السياسي في دولة فاضلة لا يمكن فصله عن العقل الكامن في قوانين وعادات الجماعة التي يحكمها. في ضوء ذلك نستطيع أن ندرك تصور ارسطو لمفهوم الدولة، فهي في رأيه يجب أن تكون شركة بين قوم يعيشون معاً لتحقيق أفضل حياة ممكنة. والدولة وحدها تتصف بالاكتفاء الذاتي، بمعنى أنها هي وحدها تهيئ

في داخلها جميع الظروف التي يتسنى في ظلها الوصول إلى أسمى مرتبة من الارتقاء الخلقي. وحصر ارسطو أيضاً – على نحو ما فعل افلاطون – مثله الأعلى في دولة المدينة، باعتبارها الجماعة الصغيرة المتقاربة التي تكون فيها حياة الدولة هي حياة مواطنيها الاجتماعية، والتي تعلو على مصالح الأسرة والصداقات الشخصية، غير أن الدولة المثالية التي ورثها ارسطو عن افلاطون كمذهب في الفلسفة السياسية، كانت قليلة التجانس مع تفكيره المستقل، الذي كان يميل دائماً إلى تحليل الدساتير القائمة فعلاً ووصفها ولعل تلك المجموعة الضخمة التي ضمت مائة وثمانية وخمسين تاريخاً دستورياً والتي وضعها هو وتلاميذه، لتعتبر نقطة تحول في تفكيره، وتنم عن اتساع أفقه في تفهم النظريات السياسية. والشيء الذي كشف عنه ارسطو هو أن هذه المثل كانت معقدة في تحقيقها كل التعقيد، وتتطلب جهوداً ضخمة للتوفيق بينها وبين الظروف الكائنة فعلاً في الحكومة الواقعية، فالمثل العليا يجب ألا تحلق في السماء – على نحو ما فعل افلاطون – بل تكون قوى تعمل في أوساط غير مثالية وعن طريقها.

هكذا يتعين على العالم السياسي أن يعرف ما هي أفضل حكومة بغض النظر عما يحول دون قيامها من عقبات يجب تذليلها، ولكنه يجب كذلك أن يعرف ما هو الأفضل نسبياً في ظل ظروف قائمة بالذات، ومن ثم يكون قادراً على تقرير أي شكل من أشكال الحكومة أكثرها ملاءمة لمعظم الدول. فكأن الفن السياسي الصحيح يجب أن ينظر إلى الحكومات كما هي كائنة، وأن يبذل غاية الجهد المستطاع في حدود الوسائل المتاحة فعلاً، وهنا يبدو الفصل بين الأخلاق والسياسة كعلمين مستقلين، فالأخلاق تبحث في الأقل والأمثل، والسياسة تعالج ما هو كائن فعلاً، وهذا التميز من متطلبات المنهج الذي استخدمه ارسطو في البحث والتنظيم المنطقي بصورة مكنته من تحديد

فروع المعرفة العلمية تحديداً ظل قائماً حتى العصور الحديثة، ومع ذلك يجب أن ننبه أن ارسطو يؤمن تماماً بأن الدولة يجب أن تحقق هدفاً أخلاقياً هو الارتقاء بأخلاقيات المواطنين.

ويحتاج السياسي العملي – لكي يسوس حكومة واقعية – أن يعرف عدد وأنواع كل من الحكومة الاوليجاكية والحكومة الديموقراطية، والقوانين التي تناسب كل نوع من أنواع الدساتير، فهذا جدير بأن يمكنه من معرفة أصلح أنواع الحكم لمعظم الدول، وأصلح النظم للدولة، فضلاً عن العوامل المسئولة عن الاستقرار في نظام الحكم أو عدم الاستقرار.

٣- النظريات السياسية خلال العصر الروماني والعصور الوسطى :

وهذه المرحلة من تطور النظريات السياسية تستغرق فترة طويلة تبدأ من العصر الروماني وتنتهي بانتهاء العصور الوسطى، فهي تمتد إلى سبعة عشر قرناً. وهي تتميز بثرائها الفكري، وتنوع التجارب والممارسات السياسية. حقيقة أن مفكري الرومان السياسيين لم يرتفعوا إلى مكانة افلاطون وارسطو غير أنهم كانوا حملة الفلسفة السياسية الاغريقية، ورواد تفسيرها أو نشرها في أرجاء العالم. وترجع عظمة روما من الناحية السياسية إلى ما قدمته من فكر وفلسفة سياسية، بقدر شهرتها لما حققته من انتصارات ونظم سياسية، والنظام القانوني الروماني الذي أثر في تطور الفكر السياسي على المدى الطويل. وإذا كنا نعتقد بأن الأفكار والمبادئ النظرية السياسية، تجيء معبرة عن الظروف والملابسات التي تعيشها المجتمعات المختلفة، فإن ذلك يصدق تماماً على روما، التي كانت في بداية أمرها دولة مدينة ذات نظام يقوم على حكم ملكي تتركز السلطة فيه في يد فئة قليلة من الأسر الاستقراطية، وفي حوالي سنة ٥٠٠ قبل الميلاد تأسست الجمهورية وشهدت صراعات طبقية حادة

انتهت بانصهار الطبقات في طبقة واحدة هي طبقة المواطنين الرومانيين لهم الذين الحقوق السياسية والمدنية وما أن استقرت أمور الجمهورية في الداخل، اتجهت نحو التوسع الخارجي، وبدأت تضم إليها العديد من المدن الايطالية، مما مكنها من اقامة الامبراطورية الرومانية التي تخضع لحكم مركزي، ولكنها تنقسم إلى امارات يتولى حكم كل منها حاكم روماني، واتسع نطاق الاحتكاك الخارجي للامبراطورية الرومانية، فاضطرت إلى التعامل مع كثير من الشعوب والأجانب المقيمين فيها، فكان من الضروري ايجاد المبادئ والأحكام التي تحدد علاقات المواطنين الرومان بالأجانب الذين لا يخضعون لقانون روما، ومن هنا جاء الاهتمام بضرورة ارساء قواعد النظام القانوني، الذي نظر إليه الرومان نظرة عملية، إذ هو السبيل الوحيد لادارة شئون الامبراطورية المترامية الأطراف، فظهر ما يعرف «بقانون الشعوب» الذي احتفظ بالمبادئ العامة والمثل القانونية المتشابهة والتطبيقات المتماثلة في المجتمعات الأجنبية، وشكلت هذه المبادئ أساس القانون العام الذي يطبق على جميع الشعوب وعلى علاقات الشعب الروماني مع غيره من الشعوب وفي نفس هذا الوقت أيضاً ازداد تأثير الفلسفة الرواقية التي عملت على اعلاء قيمة الفرد بحسبانه عنصراً انسانياً متميزاً، على عكس ما كان عليه الفرد في دولة المدينة، فضلاً عن توضيح فكرة العالمية باعتبارها مجتمعاً انسانياً شاملاً ينعم فيه الأفراد بتملك العقل، وهذا العقل هو جزء من عقل أعم وأشمل يسمى «بالعقل الكوني» الذي يسيطر على الطبيعة وينظمها، وبالتالي يستطيع البشر باشتراكهم في هذا العقل الكوني، أن يعيشوا معاً في مجتمع عالمي واحد. ووفقاً لهذا التصور ينتمي كل انسان في الواقع إلى دولتين، لأنه خاضع لقوانين، قانونه المحلي، ثم القانون الكوني العام، أو «قانون الطبيعة»، ذلك الذي يتضمن مبادئ ثابتة صالحة في كل زمان ولكل

الشعوب، وهكذا أرست الرواقية دعائم فكرة القانون الطبيعي، فتلاقت هذه الفكرة مع اهتمامات الرومان، فاعتقدوا أيضاً أن هناك مبادئ وأفكاراً قانونية معينة نبتت بالطبيعة في عقول جميع الأفراد واعتماداً على مبدأ الفكر الطبيعي كأساس للعدالة لدى الاغريق، وعلى كثير من المبادئ والأحكام التي وضحت في قانون الشعوب أقام الرومان قانون عالمياً يسمو على غيره من القوانين.

شيشرون:

أهم مؤلفات شيشرون السياسية كتابيه عن «الجمهورية» و «القوانين» وهما أفضل سجل للفكر السياسي في روما وبخاصة في الدوائر المحافظة والارستقراطية خلال أيام الجمهورية الأخيرة. وقد انطبعت فلسفته السياسية بالفلسفة الرواقية، وتكاد تكون كتابات شيشرون بمثابة تجميع للآراء وعرضها وتحليلها. ولكي نفهم موقف شيشرون، ونقدر أهمية عمله من الناحية التاريخية علينا أن نميز تميزاً حاسماً بين الأغراض المباشرة التي كان يهدف إلى تحقيقها من كتاباته، وبين الأثر البعيد الذي أحدثته هذه المؤلفات على مر الأيام. فمع أن تأثيره في الفكر السياسي كان واضحاً، إلا أنه فشل في تحقيق الغرض المباشر من كتاباته وهو تمجيد الفضائل الرومانية التقليدية المتصلة بالخدمة العامة. وهناك فكرتان أساسيتان لديه علق عليهما أهمية خاصة الأولى هي عقيدته الراسخة في امتياز الدستور المختلط، والثانية هي نظرية التطور التاريخي الدوري للدساتير. وكان دستور روما كما تصوره أكمل ما تستطيع الخبرة السياسية أن تحقق به قيام نظام للحكم يجمع بين الاستقرار والكمال معاً.

وربما كان أعظم ما أسهم به شيشرون بالفعل في تطور الفكر السياسي هو

ما ألقاه من أضواء على نظرية الرواقيين في القانون الطبيعي، فأولاً يوجد قانون طبيعي عام ينبثق من واقع حكم العناية الالهية للعالم كله، كما ينبثق من الطبيعة العقلية والاجتماعية للبشر، تلك الطبيعة التي تجعل الجنس البشري أدنى ما يكون إلى الله، وفي هذه النظرة تكمن فكرة دستور دولة العالم، أي دستور واحد في كل مكان، لا يتغير ولا يتبدل في الزام جميع الناس وجميع الأمم بأحكامه، وكل تشريع يخالف أحكام هذا الدستور لا يستحق أن يسمى قانوناً، وذلك لأنه ما من حاكم أو رعية يستطيعون أن يجعلوا من الصواب خطأ. والناس سواسية في ضوء هذا القانون كما يفسره شيشرون، فهو يؤكد خصوصية المساواة في اصرار وتصميم، إذ يذهب إلى التسليم بأن الناس ليسوا سواء في المعرفة والعلم، وأنه لا يطلب من الدولة أن تسوى بين الناس في الملكية، ومع ذلك فهي مطالبة بالتسوية بينهم في الملكات والملكيات العقلية، وفي مقومات شخصياتهم النفسية، وفي اتجاهاتهم العامة المتصلة، بمعتقداتهم فيما ينبغي أن تكون عليه القيم الشريفة وفي ذلك كله يستوى جميع الناس. بل أن شيشرون يذهب إلى أبعد من ذلك فيقرر أن الأمر الذي يحول بين الناس وبين التساوي بغيرهم ليس إلا مزيجاً من الخطأ وسوء العادات وزيف الآراء. وأن للناس جميعاً أياً كان جنسهم نفس القدرة على اكتساب الخبرات التي يكتسبها غيرهم، وأنهم جميعاً متساوون في القدرة على التمييز بين ما هو صواب، وما هو خطأ، غير أن المساواة عند شيشرون لا تصل بأية حال إلى مستوى الديمقراطية السياسية، فهي حاجة معنوية أكثر منها حقيقية، لأن معناها أن لكل انسان الحق في قدر مقدور من الكرامة الآنسانية والاحترام بوصفه بشراً يملك العقل والطبيعة الاجتماعية.

ويخلص شيشرون مما سبق إلى نتيجة سياسية مؤداها: أن الدولة لا تستطيع البقاء والاستمرار ما لم يرتكز بناؤها على التزامها الاعتراف بالحقوق

التي تربط مواطنيها بعضهم ببعض، وعلى التسليم بهذه المبادئ، فالدولة جماعة معنوية أو هي «مصلحة الناس المشتركة»، بمعنى أنها تشبه المؤسسة المساهمة، العضوية فيها ملك عام لجميع مواطنيها، وهي تقوم لتزويد أعضائها بثمرات المساعدة المتبادلة، والحكم العادل. ويترتب على ذلك نتائج ثلاث: أولاً بما أن الدولة وقانونها ملك الناس مجتمعين فإن سلطاتها إنما تنبثق من قوة الأفراد مجتمعين، فالناس بمثابة منظمة تحكم نفسها بنفسها، وتملك بالضرورة القوة اللازمة لتحتفظ بكيانها واستمرارها في البقاء، وثانياً استخدام القوة سياسياً ذلك الاستخدام السليم القانوني هو في حقيقته استخدام لقوة الناس مجتمعين، والموظف العام الذي يمارس استخدامها انما يعتمد في ذلك على ما لديه من السلطة بحكم وظيفته، وسنده في ذلك القانون باعتباره هو نفسه صنيعة هذا القانون، وثالثاً، أن الدولة نفسها، بما في ذلك القانون، تخضع دائماً لقانون الله أو القانون الأخلاقي، أو القانون الطبيعي – ذلك القانون الأعلى للحق الذي يسمو على التصرفات البشرية والمنظمات الدنيوية، واستعمال القوة ليس إلا أمراً عارضاً في طبيعة الدولة، إذ لا يمكن تبريره إلا بشدة الحاجة إليه لتنفيذ مبادئ العدالة والحق.

وقد نالت هذه المبادئ العامة للحكم – انبعاث السلطة من الشعب، والممارسة القانونية لها، وتبريرها على أسس أخلاقية – تأييداً مطلقاً بعد مدة قصيرة من دعوة شيشرون إليها، ونالت من بديهيات الفلسفة السياسية خلال قرون عديدة.

سينيسكا:

كتب سينيسكا بعد شيشرون بقرن في عهد الامبراطورية، ومع أنهما تأثرا بالفلسفة الرواقية والكهنوتية التي تلتمس في الطبيعة أسس تقويم

مستويات الخير والحكمة، إلا أن هناك اختلافاً واضحاً بينهما، فعلى حين كان شيشرون مؤمناً بأن الازدهار الذي حققته روما في عصر الجمهورية قد يستعان في يوم من الأيام، اعتقد سينيسكا أن هذا الوهم قد فات، وأن روما قد سقطت في أحضان الشيخوخة فعمها الفساد. وبذلك أبدى سينيسكا تشاؤماً ويأساً في كل ما يتصل بالمسائل السياسية والاجتماعية، فلقد ساء الأمر بصورة لم يعد معها موضع التساؤل هو ما إذا كانت هناك ضرورة لقيام الحكم المطلق، بل التساؤل هو عمن عساه يكون الطاغية؟ والأكثر من ذلك أن بلغ به التشاؤم إلى حد الزعم بأن الاعتماد على الطاغية أفضل من الاعتماد على الجماهير، إذ أن جمهرة الشعب من الشر والفساد بحيث تغدو أكثر قسوة من الحاكم الطاغية. وهكذا لا يعود احتراف السياسة على الرجل الصالح إلا بالقضاء على ينبوع الخير في نفسه، وهو لن يحقق خدمة لبني قومه عن طريق الوظائف السياسية، ولهذه الأسباب لم يعلق سينيسكا أهمية على اختلاف أنظمة الحكم، فهي عنده في الشر سواء ما دامت جميعاً عاجزة عن تحقيق ما فيه خير الناس.

غير أن سينيسكا لم يذهب إلى أن الرجل الحكيم ينبغي له أن ينزوي بالانسحاب من المجتمع الذي يعيش فيه، فقد أصر على الدعوة إلى قيام الرجل الصالح بواجبه الأدبي بعرض خدماته بأية صورة كانت. ولكنه يختلف مع كل من سبقوه من الفلاسفة السياسيين والاجتماعيين حينما ينتهي إلى تصور وظيفة اجتماعية لا تتطلب منصباً من مناصب الدولة، ولا عملاً ذا طابع سياسي.

وتنطوي الفلسفة التي قدمها سينيسكا على عقيدة دينية أصيلة وعميقة إذ تدعو إلى القوة وإلى تلمس أسباب العزاء في شئون الدنيا، وتدعو إلى اطالة التأمل في الحياة الروحية، إذ يتعين على الروح أن تقاوم عبء الجَسد، ولهذا

نجده يعلي من شأن العصر الذهبي للانسانية، ذلك العصر الذي اعتبره سابقاً على عصر المدنية والحضارة فقد وصف سينيسكا في رسالته التسعين تلك الحياة الطبيعية الفطرية الساذجة بعبارة تشبه في بلاغتها وحماسها عبارات روسو Rousseau التي استعملها في الحديث عن نفس الموضوع في القرن الثامن عشر. ففي ذلك العصر الذهبي احتفظ الانسان بسعادته وبراءته، وعشق الحياة البسيطة الساذجة، الخالية من كماليات الحضارة وتكاليفها ومظاهرها. أما حينما استيقظت في نفوس الناس الرغبة في التملك والحيازة، فقد انقلبوا إلى البحث عن المنافع الشخصية، كما انقلب الحكام بدورهم إلى طغاة، وتقدمت الفنون فظهرت ضروب من الرفاهية والفساد، وكانت عاقب هذه النتائج هو الذي أدى إلى أنه لا مفر من قيام القانون واستنباط وسائل القسر والاكراه للحد من مساوئ الطبيعة البشرية ومفاسدها. وبعبارة موجزة فإن الحكومة هي الدواء الضروري لعلاج الشر المتأصل في الانسان.

على أن تمجيد الحالة الطبيعية الفطرية كما يظهر من كتابات افلاطون وسينيسكا كان هو أساس النظريات السياسية المتصلة باليوتوبيا Utopia، وهي نظريات تستهدف في عمومها ابراز مساوئ الجنس البشري ومفاسده وتجريح عصر معين سياسياً أو اقتصادياً، فنجد مثلاً تعبير سينيسكا «العصر الذهبي» هو انعكاس لما استحوذ عليه من الشعور بالسخط والألم لانحلال المجتمع الروماني.

تأثير المسيحية:

يعد ظهور المسيحية من أخطر وأهم التطورات التي شهدتها الامبراطورية الرومانية، حيث ظهرت هذه الديانة في الأرض المقدسة التي كانت جزءاً من الامبراطورية، ولم تحمل المسيحية في بدايتها نظاماً أو فكراً

سياسياً محدداً، وانما حصرت نطاق اهتمامها في المسائل الدينية، وقد اجتذبت المسيحية وهي الديانة التي نادت بالمساواة بين الأفراد وأكدت أنهم متساوون في نظر الخالق، واعترفت بأهمية الفرد في المجتمع، اجتذبت في بداية ظهورها الطبقات الدنيا من الشعب الروماني، وانحصر انتشار الدين الجديد بين هذه الطبقات عندما كانت الامبراطورية الرومانية في قوتها ومجدها، ووقع المسيحيون في هذه الفترة تحت الاضطهاد الروماني. أما عندما اعترف الامبراطور قسطنطين بالمسيحية كدين رسمي للامبراطورية في القرن الرابع الميلادي ازدهرت هذه العقيدة، وسادت غيرها من العقائد وأصبحت الدين الوحيد المسموح به في الامبراطورية الرومانية. وكان السبب الحقيقي لاعتراف قسطنطين للكنيسة بمركز قانوني خاص هو ما تخيله من قدرتها على مد تأييدها للدولة، وما لهذا التأييد من أثر سياسي ناتج عن التزام رعايا الكنيسة لأوامرها.

وأهم ما شغل أذهان المسيحيون الأوائل التفرقة بين المملكة الروحية التي نادى بها المسيح، وبين الممالك والدول الأخرى، وتنهض هذه التفرقة على أساس التسليم بضرورة طاعة الحكومة، بل أن الحكومة هي وسيلة لتنفيذ ارادة الله في الأرض، ويعبر من ذلك مبدأ «اعط ما لقيصر وما لله لله»، فاحترام السلطة الشرعية إذن كان فريضة لم ينكرها المسيحيون، لكن المسيحي كان خاضعاً لنوع من الالتزام الثنائي، فإذا حدث أن تضارب واجبه نحو حاكمه مع واجبه نحو ربه فليس ثمة شك في قيامه بواجبه نحو الخالق دون المخلوق، ولذلك سمح المسيحيون بعدم طاعة الحكومة في حالة واحدة فقط هي تدخل الدولة في شئون الكنيسة بمثابة فرض ارادتهم عليها، مما يعرقل بل قد يمنع انتهاج تعاليم الله واتباعها، ولما كانت طاعة الله هي الأفضل، فإن عدم طاعة الحاكم في مثل هذه الحالة واجبة.

كذلك تبنى آبا الكنيسة فكرة القانون الطبيعي ونادوا بها، وهي فكرة تمتد جذورها إلى الفكر الروماني، فازدهرت لتكون أحد الأسس القوية في الأفكار السياسية التي سادت في العصور الوسطى. وقد قوى من نظرية القانون الطبيعي اكتشاف أن طبيعة الانسان واحدة أينما وجد في أي ركن من أنحاء العالم، واعتمد ذلك الكشف على الاعتقاد بأن الله اله الجميع، وانتشار التعاليم التي أكدت بأنه لا خلاف بين الأفراد ولا فوارق بين الطبقات، غير أن نظرة المسيحيين الأوائل إلى الرق لم تنسجم وتتجانس مع نظريتهم بشأن المساواة بين الأفراد، فبينما أكدوا عدم وجود فوارق بين العبيد والأحرار في نظر الاله، اعتبروا الرق استعباداً للجسد وليس استعباداً للروح.

وتعد آراء القديس اوغسطين في بداية القرن الخامس أفضل ما يعبر عن الفكر الذي أعقب استقرار الوضع القانوني للكنيسة، وهذه هي مرحلة تكوين الفكر المسيحي، وأبرز ما يميز فكر اوغسطين تصوره لمجموعة الأمم المسيحية Christian Commenwealth فضلاً عن فلسفته التاريخية التي تصور هذه المجموعة على أنها ذروة تطور الانسان الروحي. وقد وضع اوغسطين مؤلفه العظيم مدينة الله City of God للدفاع عن المسيحية ضد اتهامات الوثنية لها بأنها كانت هي المسئولة عن تدهور الامبراطورية الرومانية وانحلالها، وخلال هذا الدفاع توصل إلى ابراز كل الأفكار الفلسفية التي جاء بها ومنها نظريته في أهداف التاريخ الانساني وأهميته، وتطلب منه ذلك أن يعيد تكييف النظرية القديمة التي تقل بولاء الانسان لمدينتين: أولاهما تلك التي ولد بها والثانية مدينة الله، تكييفاً يتمشى مع وجهة النظر المسيحية. ففي طبيعة الانسان ازدواج من حيث هو روح وجسد، ومن هنا كان مواطناً للعالم الدنيوي وللمدينة السماوية في الوقت ذاته. ولقد جعل اوغسطس من هذه التفرقة أساساً لفهم حركة التاريخ البشري، الذي يخضع

باستمرار للاحتكاك بين هاتين الجماعتين والتنافس بينهما، فمدينة الأرض تقوم على الدوافع والحوافز الدنيا التي تستهدف التسلط والتملك، أما مدينة الله بمجتمعها الذي وجذ التماس للسلام السماوي والخلاص الروحي فهي مخالفة تماماً في مثلها وغاياتها ودوافعها للمدينة الأرضية. الأولى هي مدينة الشيطان، فتاريخها يبدأ منذ أن شق الملائكة عصا الطاعة، وقد تجسدت في امبراطوريات الاشوريين والرومان الوثنية، أما الثانية فمملكة المسيح التي انبثقت أول الأمر في الأمة العبرية ثم تجسدت في الكنيسة وفي الامبراطورية التي اعتنقت المسيحية والتاريخ ليس إلا هذه القصة المثيرة للصراع بين المجتمعين، والغلبة النهائية هي من نصيب مدينة الله، فليس السلام ممكناً إلا فيها، ولا يكتب لغيرها الدوام والاستمرار. غير أن اوغسطين مثله مثل كل المسيحيين يؤمن بأن «كل سلطة أرضية قائمة بأمر الله» وإن كان يؤمن بأن اثم الانسان أدى بالضرورة إلى استعمال الحكومة للقوة والعنف، فكأن هذا العنف إذن دواء سماوي ارسل لعلاج الخطيئة، ويترتب على ذلك أنه لم يتخيل أن هاتين المدينتين قابلتان للتجزئة، بل ذهب إلى أن المدينة الأرضية هي مدينة الشيطان والأشرار من الناس جميعاً، والمدينة السماوية هي المجتمع الذي ينعم به من تطهرت روحه وتخلص من الخطيئة، في هذا العالم والعالم الآخر، وأن هاتين المدينتين ستختلطان وتتداخلان طول الحياة ولا تنفصلان إلا يوم الحساب.

على أن المشروع الذي خططه اوغسطين لخلاص البشر ولتحقيق الحياة السماوية كان يعتمد اعتماداً تاماً على واقعية الكنيسة كاتحاد يضم جميع المؤمنين، وقدرته على أن يلعب دوره في تاريخ البشرية يوحي كلمة الله ورعايته، ومن ثم اعتبر اوغسطين ظهور الكنيسة المسيحية نقطة تحول في التاريخ، حيث أنها بداية مرحلة جديدة في الصراع بين قوى الخير وقوى

الشر، ومنذ هذه المرحلة أصبح خلاص الانسان مرتبطاً بمصالح الكنيسة، كما أصبحت هذه المصالح في مستوى أرفع من أية مصالح أخرى.

ويعترض اوغسطين[1] اعتراضاً قوياً على آراء شيشرون وغيره من الكتاب الذين زعموا أن اقامة العدالة هي وظيفة أية مجموعة من الأمم بغض النظر عن عقائدها، وأنه من الخطأ القول بأن الدولة قادرة على اعطاء كل ذي حق حقه ما لم تكن هذه الدولة نفسها لم تعطي الله نفسه حقه في العبادة، ومن ثم يقترن طابع الدولة المسيحي بقدرتها على اقامة العدالة واحقاق الحق، ولقد أصبح هذا التعريف مقبولاً بصفة عامة.

وكلما ازدادت قوة المسيحية وتغلغلت في الحياة العامة، اكتسبت الكنيسة قوة أكبر، وتجسدت هذه القوة واقعياً بعد أن شغل أسقف روما منصب مستشار الامبراطورية للشئون الدينية، وتطور هذا المنصب حتى اقيمت البابوية، وشيئاً فشيئاً اتسع نفوذ البابا وتركزت في يديه السلطات، وساعده في ذلك حقه كرئيس للكنيسة في فرض العقوبات الروحية على الأفراد الذين يرتكبون أعمالاً تخالف الدين والعقيدة. وضاعف من قوة الكنيسة ثرواتها الكبيرة وخاصة ملكيتها لمساحات واسعة من الأراضي. وهكذا اندفع رجال الكنيسة نتيجة لهذه الظروف إلى الاشتراك فعليا في الأمور السياسية. ودارت الأفكار السياسية في العصور الوسطى حول العلاقة بين السلطتين الروحية والزمنية، وتبعا لقوة الخلاف بين هاتين السلطتين، أي بين البابا والملوك والحكام، تفاوتت شدة هذه الأفكار وقوتها، وظهر في الفترة بين القرن التاسع والقرن الثالث عشر اتجاه نحو ايجاد نظرية متماسكة تؤيد مركز السلطة العليا في الأمور السياسية في الكنيسة، وحاول كثير من الكتاب والمفكرين تأكيد أن

---

(١) النظريات السياسية خلال العصر الروماني والمسيحي – علم الاجتماع السياسى د. محمد علي محمد.

القانون تعبير عن ارادة الله مصدر الوجود، ولذلك يجب أن تكون الحكومة وسلطتها وادارتها جميعاً من احتكار رجال الدين.

ولعل كتابات القديس توما الاكويني St. Thomao Aquinas تنطوي على أهم الأفكار السياسية خلال هذه المرحلة. وفلسفة الاكويني هي نظام شامل هدفه التنسيق والتوفيق وهي علم أو نظام عقلي يسعى لوضع مبادئ عامة مستمدة من جميع العلوم يأتي بعدها علم اللاهوت المسيحي وهو يعلو على العقل ويعتمد على الوحي الالهي، لكنه مع ذلك لا يتعارض مع العقل بأي حال من الأحوال، والإيمان أيضاً متمم للعقل، وهما معاً مصدرا العلم والكون هو نظام مرتب وفقاً لدرجات تبدأ من الاله في أعلاه وتنتهي بأدنى المخلوقات، ويعمل كل كائن منها بدافع داخلي مستمد من طبيعته، ومكافحاً في سبيل الخير أو الكمال الملائم لطبقته من المخلوقات. والانسان من بين المخلوقات هو أقربها لله، لأنه الوحيد الذي يتكون من بدن وروح في وقت واحد. أما المجتمع فهو على شاكلة الطبيعة له غاياته وأهدافه، ويقوم على تبادل الخدمات والمنافع من أجل الحياة الطيبة، وهو يحتاج إلى هيئة حاكمة تسير شئونه، وعلى ذلك فالحكم أمانة في عنق الجماعة كلها، وسلطة الحاكم مستمدة من الله بقصد تنظيم حياة سعيدة للبشر، غير أن السلطة لابد أن تكون محدودة، وأن تسير أعمالها وفقاً للقانون. وقد بلغ تبجيل الاكويني للقانون حداً جعله يبحث عن الأدلة التي تبرر العلاقة الوثيقة بين القانون السماوي والقانون الانساني، فالقانون عنده جزء من نظام الحكم الالهي الذي يسيطر على كل شيء في السماء والأرض، ولهذا كله وجه عناية خاصة لتطوير نظريته العامة عن القانون أكثر من اهتمامه بأي جزء آخر من نظريته السياسية.

وللقانون أربعة أقسام عند توما الاكويني هي: القانون الأزلي، والقانون

الطبيعي، والقانون الالهي أو المقدس، والقانون الانساني. أما الأول فهو يطابق التدبير الالهي مطابقة عملية، هو الحكمة الالهية التي تنظم الخليقة كلها، وهو يسمو على الطبيعة البشرية، ويعلو فوق فهم الانسان، لكنه مع ذلك ليس غريباً عن ادراكه أو مضاداً لفهمه. أما الثاني وهو القانون الطبيعي فيمكن فهمه على أنه انعكاس للحكمة الالهية في المخلوقات، وهي تتجلى في رغبة الانسان في فعل الخير والحياة الطبيعية والقدرة على الادراك والسعي من أجل الطمأنينة والاستقرار النفسي. أما القانون الالهي أو المقدس فهو الوحي أو التبليغ، كالشريعة الخاصة التي أنزلها الله على اليهود، والأحكام الخاصة للأخلاق والتشريعات المسيحية التي جاءت عن طريق الكتب المقدسة أو الكنيسة. ولما كان من المتعذر تطبيق كل من هذه الأنواع الثلاثة للقانون على بني البشر تطبيقاً كلياً، فإن هناك قانوناً وضع خصيصاً ليلائم الجنس البشري، ومصدره انساني خالص، وإن كان القانون الانساني لم يأت بمبادئ جديدة، إذ هو مجرد تطبيق للمبادئ العظمى لنظام سائد من قبل في أنحاء العالم، وهو يتسم بالخصوصية لأنه ينظم حياة نوع واحد من المخلوقات، وهو نتاج لجهود الناس جميعاً وهم يعملون من أجل خيرهم، كما أنه من وحي العقل، وقد وضع توما الاكويني تعريفاً كاملاً للقانون هو: «شريعة تستهدف الخير العام، أملاها العقل، وصاغها من يرعى شئوون الجماعة، ثم أشهرت».

٤- اتجاهات النظرية السياسية منذ عصر النهضة:

شهد المجتمع الأوربي منذ نهاية القرن الخامس عشر تغيرات اقتصادية هائلة كانت لها نتائج سياسية واجتماعية بعيدة المدى فقد اتسعت التجارة اتساعاً ملحوظاً نتيجة لتقدم وسائل المواصلات وفتح الأسواق الجديدة، وأصبح الحكم المحلي الذي ساد العصور الوسطى غير صالح لتنظيم وحماية

التجارة الموسعة وتشجيعها، وبحلول القرن السادس عشر أخذت جميع الحكومات الملكية تنتهج سياسة واعية الهدف منها استغلال الموارد الوطنية وتشجيع التجارة في الداخل والخارج وتنمية القوة الوطنية، وكان ظهور طبقة كبار التجار وأصحاب المشروعات الخاصة بمثابة تدعيم قوي للحكم الملكي، إذ تحالفت هذه الطبقة مع الملك، نتيجة لاقتناعها بأنه يجب أن يوسع سلطته على حساب جميع العوائق والقيود التي كانت تحيط بالملكية من قبل في العصور الوسطى. وهكذا، أصبحت الملكية المطلقة هي النمط السائد للحكم في أوربا الغربية، وازداد باطراد اخضاع الحكم الكنسي لسيطرة الملوك، حتى اختفى سلطان الكنيسة القانوني. فكأن الطبقة الوسطى التجارية عمدت إلى احداث تغييرات اجتماعية وسياسية تستهدف تنظيم المجتمعات الأوربية بما يتلاءم مع أهدافها وطبيعة نشاطها، وكان أهم أغراضها هو خلق حالة من الاستقرار في المجتمعات الأوربية، والتخلص من حالة الفوضى الناجمة عن الحروب والنزاعات المستمرة بين أمراء الاقطاع داخل هذه المجتمعات، وبذلك تهيء المناخ الملائم للتفكير العلماني الموضوعي، بدلاً من التفكير اللاهوتي، وأصبح المجتمع مستعداً أكثر من أي وقت مضى لأن يواجه المشكلات بروح عاقلة تجريبية خالية من الانفعال برغم أنه كان فريسة لأسوأ فساد سياسي وانحطاط أخلاقي. ولقد انعكس كل ذلك على النظرية السياسية فتطورت تطوراً كبيراً على يد المفكرين الايطاليين والفرنسيين والانجليز.

مكيافيللي:

يعتبر مكيافيللي من أهم المفكرين السياسيين الذين استطاعوا أن يدركوا تمام الادراك خط سير التطور السياسي في جميع أنحاء أوروبا خلال القرن السادس عشر، كذلك أدرك أن النظم التي يجري نبذها كانت عقيمة، وأن

هناك دوراً أساسياً يجب أن تلعبه القوة السافرة لتحقيق الوحدة الوطنية، والقضاء على الفساد الأخلاقي والسياسي الذي صحب انحلال ضروب الولاء والتقوى التي تعود الناس عليها طويلاً.

وأهم مؤلفاته السياسية كتابه الأمير الذي أتمه عام ١٥١٣، وهو يعالج الملكيات أو الحكومات المطلقة، ويكتب بصورة كاملة تقريباً عن أساليب الحكم، وعن الوسائل التي تقوى بها الدول، والسياسات التي تستطيع بها توسيع قوتها، والأخطاء التي تؤدي إلى انحلالها أو قلبها. وتكاد التدابير السياسية والعسكرية تكون الأشياء الوحيدة التي يهتم بها، وهو يفصلها فصلاً تاماً عن الاعتبارات الدينية والأخلاقية والاجتماعية، إلا إذا أثرت الأخيرة في الدوافع السياسية. والغرض من السياسة هو المحافظة على القوة السياسية نفسها وزيادتها، وهذا هو معيار نجاحها أو فشلها. أما "الأمير" الذي يتحدث عنه مكيافيللي فهو التجسيد الكامل للفكر الثاقب وضبط النفس، والذي يستغل فضائله ورذائله على حد سواء وهو لا يزيد إلا قليلاً عن الصورة المتخيلة للطاغية الايطالي في القرن السادس عشر.

على أن هناك افتراضاً أساسياً يكمن وراء أفكار وآراء مكيافيللي عن النظام السياسي ذلك هو التسليم بأن الطبيعة البشرية أنانية في جوهرها، وأن الدوافع الفعالة التي يجب أن يعتمد عليها أي رجل دولة قوامها الاستئثار بالذات، مثل الرغبة في الأمن عند الجماهير والرغبة في السلطة عند الحكام، والحكم مبني في الحقيقة على ضعف وقصور الفرد العاجز عن حماية نفسه عند العدوان من جانب الغير إذا لم تسانده قوة الدولة. غير أن مكيافيللي ليس مهتماً بالأنانية كدافع بشري عام، قدر اهتمامه بانتشار هذه الصفة في ايطاليا كعرض من أعراض التدهور الاجتماعي، وايطاليا تواجه مشكلة كبرى هي اقامة دولة في مجتمع فاسد، لهذا اقتنع مكيافيللي أنه لا يوجد غير

الملكية المطلقة يصلح كنظام للحكم القادر الفعال أما ما قصده مكيافيللي من الفساد فهو أن انحطاط الفضيلة الشخصية والنزاهة المدنية والاخلاص هو الذي يجعل الحكم الشعبي مستحيلاً، ويتضمن الفساد كل ضروب الاباحية والعطف، ومظاهر التفاوت الشديد في الثراد والقوة، وتحطيم السلام والعدل، ونمو الطموح الذي لا يحد منه نظام، والفرقة، ومخالفة القوانين والخيانة، وازدراء الدين.

وهناك مبدأ عام آخر يفترضه مكيافيللي باستمرار ذلك هو ما للمشروع من أهمية فائقة في المجتمع، إذ أن الدولة الناجحة يجب أن يؤسسها رجل واحد، وما يخلقه من قوانين وحكم يحدد الطابع الوطني لشعبه.ومن القانون تنشأ الفضيلة الأخلاقية والمدنية، وعندما يصبح مجتمع فاسداً فلن يستطيع أبداً اصلاح نفسه ولكن يجب أن يتولى قيادته مشرع واحد يستطيع أن يعيده إلى المبادئ الصحية التي وضعها مؤسسه. ومن الناحية العملية ليس ثمة حد لما يستطيع رجل الدولة أن يعمله، بشرط أن يفهم قواعد فنه، ففي وسعه أن يحطم دولاً قديمة ويقيم دولاً جديدة، وأن يغير أشكال الحكم، وينقل المجموعات السكانية، ويدخل فضائل جديدة على أخلاق رعاياه. ليس المشرع إذن بالمهندس الذي يبني الدولة فحسب ولكنه أيضاً مهندس المجتمع بكل سننه الأخلاقية والدينية والاقتصادية.

والواقع أن الفكر السياسي عند مكيافيللي كان يعتمد على التجربة التي اكتسبها نتيجة مجالٍ واسع من المشاهدة السياسية، ومجال أوسع من الاطلاع على التاريخ السياسي، ولم يكن في هذه التجربة مذهب عام حاول مكيافيللي أن يربط به كل مشاهداته، لكنه مع ذلك في كل ما كتب كان على السياسة وفنونها وعلى فن الحرب، أما بالنسبة للمسائل الاجتماعية والاقتصادية والدينية فهو لا يهتم بها إلا من ناحية تأثيرها في السياسة، ولهذا طغى

الطابع العملي عنده على العمق الفلسفي. ولقد خلق مكيافيللي أكثر من أي مفكر سياسي آخر المعنى الذي ارتبط بالدولة في الاستعمال السياسي الحديث، وحتى الكلمة نفسها باعتبارها اسماً لكيان سياسي ذي سيادة يبدو أن كتاباته روجتها في اللغات الحديثة إلى حد بعيد. فالدولة كقوة منظمة لها التفوق في أرضها، وتنتهج سياسة واعية من التوسع في علاقاتها مع الدول الأخرى، لم تصبح المؤسسة السياسية الحديثة والنموذجية فحسب، ولكنها أصبحت بصورة متزايدة أقوى مؤسسة في المجتمع الحديث.

جان بودان:

كتب جان بودان مؤلفه الهام: ستة كتب عن الجمهورية Six Livres de al nepublique ونشره عام ١٥٨٦ حاول فيه وضع مذهب فلسفي من أفكار سياسية، وترجع أهمية الكتاب إلى أنه أخرج فكرة السلطة ذات السيادة من سجن اللاهوت. والكتاب عبارة عن دفاع عن السياسة ضد الأحزاب، وكان يشكل الانتاج الفكري الرئيسي لعدد من المفكرين المعتدلين الذين يعرفون باسم السياسيين Politiques الذين رأوا في السلطة الملكية أساس السلم والنظام، ولذلك بذلوا كل الجهد لجعل الملك مركزاً للوحدة الوطنية يعلو بذلك فوق جميع المذاهب الدينية والأحزاب السياسية. غير أن أهم ما يميز مذهبهم هو "فكرة التسامح الديني، فهم على استعداد دائماً للسماح بوجود أديان أخرى داخل دولة واحدة، إذ أن هدفهم هو الحفاظ على تماسك القومية الفرنسية حتى ولو ضاعت وحدة الدين. فكأن «الجمهورية» مؤلف يسعى إلى اقرار مبادئ النظام والوحدة التي يجب أن تقوم عليها دولة ذات سيادة".

وبحكم مهنة بودان كرجل قانون أخذ يدعو إلى الاهتمام بالدراسة التاريخية والمقارنة للقانون، بدلاً من الانصراف الخالص إلى نصوص القانون الروماني وأكد ضرورة دراسة كل من القانون والسياسة في ضوء بيئة

الانسان المادية والمناخ والتضاريس والجنس وليس في ضوء التاريخ فحسب. ولقد اعتقد بودان أنه يتبع منهجاً جديداً. ينحصر أساساً في الربط بين الفلسفة والتاريخ إذ يقول: «تموت الفلسفة من الجمود وسط تعاليمها عندما لا يبعث التاريخ فيها الحياة»، ومع ذلك لم يكن لديه مذهب واضح يستعين به في ترتيب مادته التاريخية، فمؤلفاته تفتقر إلى التنظيم، وتنطوي على غير قليل من التكرار وعدم الترابط، هذا فضلاً عن الأمثلة التاريخية والشروح والتعليقات التي تغرق القارئ في التفاصيل.

وقد عرف بودان الدولة بأنها «حكومة شرعية من أسر عدة ومن ممتلكاتها المشتركة، ولها سلطة غالبة». وكلمة شرعية هنا تعني عادلة ومتمشية مع قانون الطبيعة. على أن أهم ما تضمنه هذا التعريف هو تأكيد مبدأ السيادة، وهو أهم جزء في فلسفته السياسية، إذ أنه يرى في وجود السلطة ذات السيادة العلامة التي تميز الدولة عن جميع التجمعات الأخرى التي تشكلها الأسر. ومن ثم نجده يبدأ بتعريف "المواطنة" بأنها الخضوع لعاهل، فالخضوع هو الذي يجعل الناس مواطنين، بغض النظر عن لغاتهم أو دياناتهم المشتركة، والقوانين أو الأعراف المحلية التي قد يبيحها الملك. فالسيادة إذن هي سلطة عليا على المواطنين والرعايا لا يحد منها القانون، والدولة تنحصر في تملك السلطة ذات السيادة، أما الحكومة فهي الجهاز الذي تتم ممارسة السلطة عن طريقه. غير أن بودان لم يشك مطلقاً في أن الحاكم مقيد بقانون الرب وقانون الطبيعة، وبرغم تعريفه للقانون بأنه عمل ناشئ عن ارادة الحاكم، لم يفترض أبداً أن في امكان الحاكم أن يخلق الحق بمجرد أن يقول له كن فيكون، فبالنسبة إليه، وإلى جميع معاصريه يقف قانون الطبيعة فوق البشر، ويضع للحق مستويات معينة لا يمكن أن تتغير، ومراعاة هذا القانون هي التي تميز الدولة الحقيقية عن مجرد العنف. فكأن الملك

الصالح في رأيه هو الذي يطبع قوانين الطبيعة - أي يحكم رعاياه ويوجه تصرفاتهم طبقاً للعدالة الطبيعية، التي يستطيع أن يراها ويدركها بوضوح تام مثل وضوح الشمس.

ولقد ناقش بقية كتاب الجمهورية عدداً من الموضوعات أهمها موضوعين هما أسباب الثورات ووسائل منعها، ثم تفوق الملكية، وفيما يتعلق بالموضوع الأول عرف الثورة بأنها اخراج السيادة من مكانها، فمهما تغيرت القوانين فلن تقع ثورة ما دامت السيادة في نفس الموضع، وفيما يتعلق بالموضوع الثاني قارن بودان في ختام مؤلفه بين أشكال الدولة لكى يوضح تفوق وامتياز الملكية، وكان يميل دائماً إلى اعتبار الملكية من الطراز الفرنسي هي الشكل الوحيد من الدولة المنظمة.

ومع أن هناك انتقادات عديدة توجه لكتابات بودان ولآرائه على حد سواء، أهمها أنه برغم معالجته التي تميز بها للسيادة التي كانت أوضح بيان عرفه القرن السادس عشر، فإن نظريته لا تزال بحاجة إلى كثير من الايضاحات، فغايات الدولة المنظمة، وطبيعة التزام الرعايا بالطاعة، والعلاقة بين الدولة والأسر المكونة لها، كل هذه مسائل تتطلب مزيداً من التحليل. ولكن هناك فكرتان أساسيتان أوضحتهما فلسفته السياسية **الأولى:** تأكيد نظرية السيادة في السلطة. **والثانية:** هي اضفاء طابع علماني وعصري على نظرية القانون الطبيعي القديمة لكي يجد أساساً أخلاقياً تقوم عليه السلطة السياسية.

توماس هوبز:

أصدر هوبز مؤلفات هامة ما بين عامي ١٦٤٠ - ١٦٥١، كانت تعبيراً صادقاً عن التقاء مجموعة تيارات في الفكر الأوربي تشابكت في فلسفته

السياسية ولقد عاش هوبز فترة الحرب الأهلية والصراع بين الملك والبرلمان، مما دفعه إلى تأييد الحكم المطلق. ويعتبر هوبز في الحقيقة أول الفلاسفة المحدثين الكبار الذي حاول أن يقيم علاقة بين النظرية السياسية ومذهب حديث تماماً في الفكر، وعمل كل ما في وسعه لتفسير هذا المذهب على أسس علمية، تغطي جميع حقائق الطبيعة بما فيها السلوك البشري من ناحيته الفردية والجماعية والواقع أننا لا يجب أن نحكم على هوبز على أساس صدق النتائج التي خلص إليها، ولكن الشيء الذي أجمع عليه معظم الدارسين أن لديه علماً للسياسة.

وكانت فلسفة هوبز مشروعاً لادماج علم النفس بالسياسة في العلوم الطبيعية الدقيقة، فالمعرفة في شتى أجزائها كل واحد متكامل، ولهذا جاءت فلسفته تركيبية بحيث تنطوي على أجزاء ثلاثة: أولها يتعلق بالجسم، ويشتمل على ما ندعوه الآن الهندسة والميكانيكا، ويتضمن الثاني فسيولوجيا وسيكولوجيا الكائنات البشرية الفردية، وينتهي الثالث بأشد الأجسام تعقيداً، أي الجسم «الاصطناعي» الذي يدعى المجتمع أو الدولة. وتوضيح ذلك أن الحركة هي الحقيقة المتغلغلة تماماً في الطبيعة، والسلوك البشري بما فيه الاحساس والشعور والفكر ما هو إلا اسلوب من الحركة، أما السلوك الاجتماعي الذي يستند إليه في الحكم، فليس إلا تلك الحالة الخاصة من السلوك البشري والتي تنشأ حين يتصرف الناس بعضهم بالنسبة إلى بعض، وعلى ذلك يقوم علم السياسة على علم النفس. ويؤكد هوبز أن المحافظة على الذات هي المبدأ الفسيولوجي الكامن وراء كل السلوك، والمحافظة على الذات معناها مجرد استمرار الوجود البيولوجي الفردي، والخير هو ما يؤدي إلى هذه الغاية، أما الشر فهو ما يسفر عن الأثر المضاد. وكل كائن بشري لا تحركه سوى اعتبارات تمس أمنه أو قوته هو، ولا أهمية لسواه من البشر إلا

بقدر ما يؤثر في هذا، ولما كان الأفراد متساوون تقريباً في القوة والدهاء، فإنه لابد أن توجد سلطة مدنية تنظم سلوكهم، لأنهم إن تركو وشأنهم فحالتهم ستكون هي «حرب كل انسان ضد كل انسان»، وحالة كهذه لا تتفق مع أي نوع من الحضارة، ويؤكد هوبز أن هناك مبدأين أساسيين يحكمان الطبيعة البشرية هما: الرغبة والعقل. فالأول يدفع الناس إلى أن يأخذوا ما يحتاج إلى الآخرون مما يحدث بينهم الفرقة والشقاق، على حين أن العقل يزودهم ببعد نظر أو قوة تنظيمية تجعلهم يسعون وراء الأمن والاستقرار وحساب العواقب دون أن يتوقف أثر المحافظة على الذات. وعلى قوة العقل التنظيمية هذه يعتمد الانتقال من حالة الوحشية والعزلة إلى حالة الحضارة والاجتماع، وهذا الانتقال يتم وفقاً لقوانين الطبيعة، «ظروف المجتمع أو ظروف السلام البشري»، وهذه القوانين هي مبادئ الحكمة والأخلاق في آن واحد، وبذلك تجعل في الامكان الانتقال من دوافع الفعل الفردي السيكولوجية إلى سنن وقيم القانون المتحضر والأخلاق المتحضرة. وهكذا تعبر القوانين بالنسبة لهوبز عن أن السلام والتعاون يحققان منفعة بالنسبة للمحافظة على الذات أكبر من منفعة العنف والمنافسة العامة والسلام يتطلب الثقة المتبادلة، كما ينبغي أن يكون الانسان راغباً في السلام وفي الدفاع عن نفسه حين يكون الآخرون كذلك أيضاً، وأن يكون مستعداً لتأكيد هذا الحق بالنسبة إلى جميع الأشياء، وأن يقنع بذلك القدر من الحرية ازاء الغير الذي يسمح به الآخرين ازاءه. وهكذا يكون الشرط الرئيسي للمجتمع هو الثقة المتبادلة والوفاء بالعهود إذ بدون هذا الشرط لا يمكن التأكد من الانجاز والأداء، وإذا كان كل السلوك البشري تبعث عليه المصلحة الذاتية الفردية، ويجب اعتبار المجتمع وسيلة مؤدية إلى هذه الغاية فحسب، وينتج عن ذلك أن سلطة الدولة وسلطة القانون ليس لهما من مبرر إلا لأنهما يسهمان في أمن الكائنات البشرية، والمجتمع

هو جسم مصطنع فحسب، أي اصطلاح جماعي راجع إلى أن أفراد البشر يجدون مصلحة كل منهم فى تبادل السلع والخدمات. ويتوقف الأمر على وجود حكومة تملك القدرة على حفظ السلام وتطبيق العقوبات التي يحتاج إليها للحد من ميول الانسان اللااجتماعية الموجودة لديه بالفطرة.

ولقد لجأ هوبز لتبرير سيادة القوة إلى فكرة العقد الاجتماعي، ومضمون هذه الفكرة القول بوجود اتفاق تراضى عليه الناس بتركيز السلطة في يد شخص أو هيئة يكون لها حق الأمر دون معقب للخروج بذلك من عهد الفطرة إلى عهد المجتمع المنظم. ويصفه هوبز بأنه "عهد" بين الأفراد يتنازلون بمقتضاه عن المساعدة الذاتية ويخضعون لحاكم. وهو بذلك يرى أن السيادة مطلقة لا تحدها حدود أو قيود، إذ أن الأفراد نزلوا بمقتضى العقد الاجتماعي عن ما كان لهم من حريات وحقوق في عهد الفطرة، وهو نزول لا يتصور إلا كاملاً وغير مشروط، وإلا أتيح للفوضى الفطرية أن تعود من جديد، بذلك لا يستطيع للناس أن يستردوا من السلطان ما أعطوه، فهو لم يكن طرفاً في العقد حتى يلتزم بشيء قبل الأفراد، فبقيت له وحده الحرية الفطرية ليفعل ما يشاء. فعنده إذن ليس ثمة خيار إلا بين السلطة المطلقة والفوضى الكاملة بين حاكم قادر وعدم وجود مجتمع أياً كان، ويجب أن تتركز في الحاكم كل السلطة الاجتماعية، والقوانين والأخلاق هي ارادته فحسب، وسلطانه غير محدد، وواضح أيضاً أن السيادة لا تقبل الانقسام والتحويل، ذلك أنه اما أن يكون سلطانه معترفاً به وتوجد دولة، أو لا يكون معترفاً به وتوجد فوضى، وجميع سلطات الحكم الضرورية كامنة في الحاكم مثل التشريع واقامة العدل، واستخدام القوة، وتنظيم هيئات الحكم الأدنى مرتبة.

جون لوك:

انتقد لوك ذلك الجانب من نظرية هوبز القائل بأن حالة الطبيعة هي حرب الكل ضد الكل، فمن رأي لوك أن حالة الطبيعة هي «سلام، وحسن نية، ومعونة متبادلة، ومحافظة متبادلة على الذات». ودافع عن وجهة نظره هذه على أساس أن قانون الطبيعة يحدد تحديداً كاملاً كل حقوق الانسان وواجباته، أما عيب حالة الطبيعة فيكمن فحسب في أنها لا تشتمل على تنظيم مثل القضاة والقانون المكتوب والعقوبات المحددة، ولهذا لا يضيف القانون الوضعي شيئاً إلى الصفة الأخلاقية التي تتسم بها أنواع السلوك المختلفة، ولكنه يهيئ فحسب جهازاً للتنفيذ الفعال. وقرر لوك بصفة مؤكدة أن الحقوق والواجبات الأخلاقية حقيقة في حد ذاتها وسابقة على القانون، وأن الحكومات ملزمة بحكم قانونها أن تطبق ما هو حق من الناحيتين الطبيعية والأخلاقية.

ولقد اعتقد لوك أن الملكية في حالة الطبيعة هي ملكية مشتركة، بمعنى أن كل فرد كان له حق في أن يحصل على أسباب عيشه في كل ما تقدمه الطبيعة، أما الحق في الملكية الخاصة فينشأ بسبب أنه عن طريق العمل يمد الانسان شخصيته هو إلى الأشياء التي ينتجها، فهو إذ ينفق طاقته الباطنية عليها يجعلها جزءاً من نفسه، وعلى العموم تتوقف منفعتها على العمل المبذول فيها. ويترتب على ذلك أن الحق سابق حتى على المجتمع البدائي الذي وصفه بأنه حالة الطبيعة، فالملكية كما قال هو نفسه هي: «بدون أي اتفاق صريح بين جميع عامة أعضاء المجتمع»، أنها حق يأتي به الفرد في شخصه هو إلى المجتمع، بمثل ما يأتي بطاقة جسمه المادية. ومن ثم فالمجتمع لا يخلق الحق، ولا يستطيع تنظيمه إلا في داخل حدود معينة، فالمجتمع والحكم موجودان لحماية حق الملكية السابق عليهما.

وبعد أن وصف حالة الطبيعة كحالة يسودها السلام والمعونة المتبادلة، وبعد تعريف الحقوق الطبيعية على أساس الملكية، أي باعتبارها سابقة حتى على المجتمع، انتقل لوك ليستمد المجتمع المدني من رضا أعضائه. فعهد الفطرة الأولى عنده عهد يحكمه العقل لا الأهواء ولا الأنانية كما يرى هوبز، لذلك فإن الأفراد لا ينزلون في العقد الاجتماعي عن كل ما لهم في ذلك العهد من حقوق طبيعية، بل ينزلون منها عن القدر اللازم لكفالة الصالح العام فحسب. ويظل القدر الباقي من هذه الحقوق الطبيعية قائماً في عهد المجتمع المنظم كقيد يرد على حرية السلطان. والسلطان باعتباره طرفاً في العقد، انما يلتزم بتسخير سلطته في تحقيق الصالح العام واحترام الحقوق الطبيعية للأفراد، واخلاله بهذا الالتزام يحل للأفراد فسخ العقد والثورة على السلطان. فالقانون الوضعي في هذه الدول إذن يعمل على احترام الحقوق الطبيعية للأفراد وكفالة الالتزامات التي تفرضها الطبيعة والعقل. ومعنى ذلك أن لوك يعتبر اقامة الحكومة حادثاً أقل أهمية بكثير من العهد الأصلي الذي يصنع مجتمعاً مدنياً، فبمجرد أن توافق أغلبية على تكوين حكومة من الطبيعي أن تكمن فيها (الأغلبية) سلطة المجتمع كلها، ويتوقف شكل الحكومة على كيفية تصرف الأغلبية أو الجماعة في سلطتها. لكنه يعتقد في تفوق السلطة التشريعية في الحكومة، وهذه السلطة موضع ثقة لأن الشعب يملك السلطة العليا لتغيير الهيئة التشريعية عندما تتصرف بما يتعارض مع الثقة التي وضعت فيها. وهكذا، يحتفظ لوك بحق الثورة الأخلاقي، ويخصص جانباً من نظريته لمناقشة الحق في مقاومة الطغيان، إذ يذهب إلى حد القول بأن المجتمع الانجليزي والحكومة الانجليزية شيئان مختلفان، والثانية موجودة لخير الأول، والحكومة التي تعرض المصالح الاجتماعية للتهديد بشكل خطير يجري بحق تغييرها. وهذا يعني أنه لا يمكن تبرير حكومة تبدأ

من القوة، وانما يقوم تبرير جميع الحكومات على أساس اعترافها بالحقوق الأخلاقية الكامنة في الأفراد والمجتمعات ودعمها. وبعبارة أخرى فالنظام الأخلاقي دائم وقادر على البقاء، وما الحكومات سوى عوامل في النظام الأخلاقي.

والواقع أن فلسفة لوك السياسية كانت تنطوي على أفكار هامة تتمثل في عمق اعتقاده الأخلاقي، وايمانه الصادق بالحرية والحقوق الانسانية وكرامة الطبيعة البشرية مما جعله المتحدث المثالي باسم ثورة تقوم بها الطبقة الوسطى.

جان جاك روسو :

يرتبط اسم روسو في الفلسفة السياسية بفكرة سيادة الشعب المطلقة، وهي فكرة ترجع في الأصل إلى معارضته لتلك الفلسفة الاجتماعية التي تؤمن بالفردية النمطية وتعتقد أن البشر منساقون للتعاون بموجب مصلحة شخصية مستنيرة، وحساب دقيق لما يعود على الفرد من منفعة، فأي مجتمع لابد وأن يكون أساساً محققاً للمنفعة، أي أنه في حد ذاته لتقييمه له برغم حمايته للقيم، أما الدافع إلى اقامته فهو حب الذات العام، ولقد عزا روسو هذه الفلسفة لكل من هوبز ولوك. ووجد روسو في فلسفة افلاطون السياسية ما يساعده على التخلص من النزعة الفردية هذه، فآمن بأن الخضوع السياسي هو في جوهره أخلاقياً قبل أن يكون مسألة قانون وسلطة. وأخذ عن افلاطون الافتراض الكامن وراء كل فلسفة دولة المدينة بأن المجتمع يعتبر هو نفسه الواسطة الرئيسية للتهذيب الأخلاقي، ومن ثم يمثل القيمة الأخلاقية العليا. أما قدرات الناس على تنظيم أمورهم، وحماية مصالحهم وملكياتهم فهي كلها توجد داخل المجتمع، أما خارجه ليس هناك شيء أخلاقي، لأن الأفراد

يكتسبون ملكاتهم العقلية الأخلاقية من المجتمع، وبه يصبحون بشراً، أي أن المقولة الأخلاقية الأساسية ليست هي الانسان، بل هي المواطن.

أما التساؤل الذي يهمنا بعد ذلك فهو من هو الانسان الطبيعي حقاً؟ يعتقد روسو أنه لا يمكن الاستخلاص الجواب من التاريخ، لأن الناس الطبيعيين، إن وجدوا على الاطلاق لا وجود لهم الآن بالتأكيد!. وإذا حاول أحد أن يرسم صورة فرضية، فمن المؤكد أنه سيذهب إلى القول بأن الانسان الطبيعي كان حيواناً يسلك بطريقة غريزية بحتة، وأية فكرة كانت تعتبر فاسدة، وكان يفتقر تماماً إلى اللغة، إلا في شكل صرخات غريزية، وبدون اللغة تكون أية فكرة عامة شيئاً مستحيلاً، ومن ثم لم يكن الانسان الطبيعي شخصاً أخلاقياً، ولا شخصاً شريراً، لم يكن تعساً، ولكنه لم يكن سعيداً أيضاً. وواضح أنه لم تكن لديه ملكية، إذ أن الملكية نتجت عن أفكار وحاجات متوقعة، ومعرفة، ومثابرة، وهذه لم تكن طبيعية في ذاتها، بل انطوت على لغة وفكر ومجتمع، فالأنانية والتذوق، واحترام رأي الغير، والفنون، والحرب، والرق، والرذيلة، والمحبة الزوجية والأبوية، كلها لا وجود لها في الناس إلا إذا كانوا فقط كائنات تميل إلى الاجتماع يعيشون بعضهم مع بعض في مجموعات صغيرة أو كبيرة، فالميل إلى تكوين مجتمعات يعد إذن سمة عامة، ذلك أن وسيلة انقاذ الناس من حالة الطبيعية هي «البحث عن شكل للوحدة أو للاجتماع من شأنه أن يحمي ويقي شخص كل عضو وأمواله... شكل للوحدة يكون فيه كل عضو وقد اتحد مع الأعضاء الآخرين غير خاضع مع ذلك إلا لنفسه، ويظل أيضاً متمتعاً بنفس الحرية التي كان يتمتع بها من قبل»، وتلك هي المشكلة الحقيقية والرئيسية التي يبحث العقد الاجتماعي عن الحل الصحيح لها.

فكأن العقد الاجتماعي هو الذي ينهي عهد الفطرة ويعمل على انشاء المجتمع حيث تصبح السيادة والسلطان هي من حق المجموع ككل لا من

حق فرد واحد من الأفراد على حدة، إذ ينزل كل فرد عن نفسه وعن حقوقه للمجتمع كله حينما ينطق بالصيغة التالية: «يضع كل منا شخصه وجميع قوته وضعاً مشتركاً تحت السلطة العليا للادارة العامة، وستقبل بصفتنا الجماعة كل عضو كجزء لا يتجزأ من الكل». وينتج عن ذلك أن للادارة العامة La Volonte generale وحدها الحق في قيادة قوة الدولة وتوجيهها نحو الغاية التي انشئ من أجلها النظام السياسي وهي الصالح العام. والادارة العامة هي ارادة الأفراد في جملتهم، وهي ليست مجموع ارادات الأفراد، ولكنها "روح عامة أو هي عقل جماعي" - إن صح التعبير - يعبر عن الصالح العام، وهي وحدها مصدر القانون، ولها السلطة المطلقة دون وجود أية واسطة أو ممثلين، لأن علاقة الأفراد بالدولة يجب أن تكون مباشرة. ولكن للسلطان الذي تمارسه الارادة العامة حدوداً لا يجب أن يتعداها لأن كل فرد عندما تنازل للهيئة الاجتماعية عن حريته وماله إنما كان يهدف إلى توجيه كل ذلك للصالح العام الذي يعد صالحه هو في نفس الوقت، وعلى ذلك فالهيئة الاجتماعية يجب أن توجه سلطانها إلى كل ما فيه مصلحة الشعب وكل ما يتمشى مع نصوص العقد الاجتماعي، فإذا وجه السلطان إلى غير ذلك لم يكن له سند مشروع من العقد الاجتماعي، فالسلطان مثلاً لا يستطيع أن يكسر مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وكذلك الاعتداء على الحريات أو تقييدها بسبب لا يمت للصالح العام بصلة، فهو حينما يفعل ذلك لا يعبر عن الارادة العامة أو عن الشعب.

أما الحكومة فهي هيئة متوسطة بين الرعايا والسلطان، لكي تتولى تنفيذ القوانين الصادرة عن الارادة العامة، وصيانة الحريات المدنية. وهي هيئة لا سلطان لها، إذ السلطان الوحيد في المجتمع للشعب، وهي مفوضة فقط لتنفيذ القوانين التي تسنها الدولة. وهناك صور مختلفة للحكومات أفضلها بالطبع

الحكومة الديمقراطية، التي لا يوجد فيها أي نوع من الطغيان الذي لا أساس له من العقد الاجتماعي ولا من القانون. غير أنه يوجد لدى أية حكومة استعداد دائم نحو الفساد وتغليب المصالح الخاصة لأفرادها على المصالح العامة، ومن ثم فالفساد محتمل باستمرار، ولهذا وجب على الشعب ألا يقف موقفاً سلبياً، وانما عليه أن يعمل على صيانة القوانين، وأن يهتم كل شخص بشئون الحكم في بلده، وأن يكثر الشعب من اجتماعاته لمناقشة الأعمال الحكومية، فتلك هي الشروط الأساسية لاستمرار الحكم السليم. وعلينا أن ننفي هنا ما جاء على لسان بعض المفكرين من أن الحكومة نظام قائم على عقد أبرم بين الشعب وبينها، إذ لا يوجد إلا عقد واحد وميثاق واحد وهو الميثاق الذي عقده الشعب مع نفسه للانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة الاجتماعية، ووفق هذا العقد لا يستطيع الشعب أن يتنازل عن سيادته أو سلطانه للحكومة، فالأخيرة تكونت وفق قانون صدر عن الارادة العامة وليس بمقتضى العقد، وأعضاؤها إذن ليسوا سادة للشعب، بل هم مجرد موظفين يعملون في خدمة الشعب. وهكذا، تصبح أية حكومة مؤقتة يستطيع الشعب تغييرها، سواء بتغيير أعضائها، أو بتغيير شكلها في أي وقت يراه مناسباً.

هيجل:

لعل أهم ما تتميز به فلسفة هيجل السياسية أنه أضفى قيمة عالية على الدولة القومية، فالدولة بدلاً من الفرد أو أي تجمع آخر من الأفراد، كانت في تفسير هيجل للتاريخ، هي التي تشكل الوحدة الهامة، وكان الغرض من فلسفته للتاريخ أن يطور عن طريق الجدل (الديالكتيك) منجزات كل أمة، كعنصر في حضارة متطورة على نطاق عالمي. وكان يرى أن عبقرية الأمة أو روحها (Volksgeist) هي الخالق الحقيقي للفن والقانون والأخلاق والدين. ومن ثم يكون تاريخ الحضارة تعاقباً للثقافات القومية التي تقدم فيها كل أمة

اسهامها المميز إلى الانجاز البشري كله، والدولة هي الموجبة للتطور القومي. ومعنى ذلك أن فلسفة هيجل السياسية تتضمن عنصرين لهما أهمية خاصة وهما: الجدل الذي قدمه كوسيلة قادرة تستخدم في الدراسات الاجتماعية للتوصل إلى نتائج جديدة لا يمكن بغير الجدل التوصل إليها، والعنصر الثاني هو نظرية في الدولة القومية باعتبارها تجسيداً للسلطة السياسية.

أما فيما يتعلق بالعنصر الأول، فجدير بالذكر أن هيجل قد استمد نظريته السياسية والاجتماعية من نظرته العامة عن طبيعة العالم، فهو يعتقد مثل افلاطون أن العالم يعبر أساساً عن مثالية أو روحية، وهو يميز مثله بين العالم الروحي الحقيقي، والعالم الظاهري على العكس من افلاطون – أي هيجل – نظر إلى الفكرة لا على أنها شيئاً ثابتاً بحيث تسكن في السماء بعيداً عن عالم التجربة الذي يمثل صورتها المنسوخة الناقصة، وانما الفكرة تمثل في نظره عملية تطور مستمرة يطلق عليها الجدل، مستعيراً هذه الكلمة من افلاطون الذي كان يعطيها معناً خاصاً، ويعبر الجدل الهيجلي عن حياة الروح أو الفكر، ذلك لأن تطور الروح يتم أثناء الصراع أو التعارض ثم اعادة التوفيق بين المتعارضات، هذه العملية تعطي ميلاد ما يعارضها، والناتج يعد توفيقاً بين الجانبين المتعارضين، ويطلق هيجل على هذه المراحل القضية أو الموضوع Thesis، ونقيض القضية Antithésis والقضية المؤلفة أو التركيبية Sgnthêsis وتشمل هذه الحركة الأفكار والنظم، بل تشمل الكون في خلقه والعالم في تاريخه، فالدولة القومية التي مجدها هيجل ورفعها فوق مصاف الأفراد الأعضاء فيها. ما هي إلا المركب أو الحركة الثالثة في سير النظم السياسية والاجتماعية من أسرة تقوم على التعاون والمسئولية إلى مجتمع يقوم على التنافس والتناحر، ثم أخيراً إلى دولة قومية تجمع شمل أمة من الأمم، وتسوي بين المسئولية العائلية، والتنافس الفردي، بما تحقق للمواطنين

من حرية حقيقية قوامها الواجب والخضوع للقانون. غير أننا نلاحظ هنا أن هيجل يستخدم الجدل بطريقة تخدم أغراضه الخاصة، ولا يسير مع منطقه حتى النهاية، فالطبيعي في سير الجدل وعمله أن تكون الدولة القومية بدءاً جديداً لحركة ديالكتيكية أخرى، لكنه جعلها غاية ونهاية التطور التاريخي، فهي وحدها الأداة الحضارية لتنفيذ رسالة التاريخ والعالم الروحية، وليس لشعب من الشعوب أن يتحرك إلا داخل نطاقها، وليس له أن يحاول تحقيق مصالحه إلا عن طريقها.

فكأن هيجل يصبغ على الدولة صفة القداسة، حين يعتبرها مصدر كل الارادات الفردية، بل أن الانسان يستمد منها كل ما لديه من قيم وحقائق روحية، ويكتسب الوعي الكامل حينما يشارك في الحياة السياسية والاجتماعية الأخلاقية العادلة، إذ أن الدولة بقوانينها وتنظيماتها العامة المسايرة للعقل تهيئ للانسان الارادة العامة التي بدون الاتحاد بها لا تقوم قائمة لأية ارادة خاصة، فهي الفكرة المقدسة كما توجد على الأرض، وهي هدف التاريخ، ففيها تبلغ الحرية مرتبة الموضوعية، وذلك يتحقق حينما يطبع الناس القوانين، لأن القانون هو الحالة الموضوعية للروح وهو الارادة في أصدق أشكالها، فمن أطاع القانون فقد أطاع نفسه. والشكل الملكي للحكم هو آخر تطورات الحكم الدستوري في رأي هيجل، فالملك هو السلطة المنفردة التي تستطيع أن يكون لها مركز مستقل عن مصالح الأفراد وتخضع لسلطانه تلك المصالح، ذلك لأن الملك هو ذلك الفرد الذي تتركز في شخصيته ارادة الدولة، من ثم فهو يمثل السيادة التي تتبع الدولة.

الدولة في نظر هيجل هي تجسيد السلطة السياسية، وسلطة الدولة كما تصورها تعتبر مطلقة ولكنها ليست تحكمية، إذ لابد لها أن تمارس سلطاتها التنظيمية في ظل أشكال من القانون لأن جوهر الاستعباد هو انتفاء القانون،

ومن ثم كانت دولة هيجل هي دولة القانون وعليها أن تحقق درجة عالية من الكفاية الادارية، وعلى نظامها القضائي أن يوفر الأمن لحقوق الملكية وحقوق الفرد، ومن هنا نبعت أهمية وجود طبقة ادارية على مستوى عال من الكفاية. غير أن الهيجلية كانت في جوهرها تمجيداً للقوة، ووضعت الدولة فوق متناول القانون، بل وفوق أي نقد أخلاقي، وشكلت نوعاً من مذهب اخضاع الفرد للدولة.

الفصل الأول

مدلولات القوة

الفصل الأول

مدلولات القــوة

علم السياسة علم «القوة» بعلاقاتها:

وإنطلاقاً من كون علم السياسة الحديث النشأة هو علم تجريبي، ومن ثم لا يعنى إلا بالواقع وجوهره، راح علماء السياسة التجريبيون المعاصرون يرفضون الدولة من حيث هي «التنظيم الأمثل» «للقوة» كمفهوم لعلمهم الجديد، فلقد راحوا يربطون هذا العلم الناشئ بمركز إهتمام موضوعي بحث هو «القوة»، وذلك على أســاس مــا تبين لهـم – عن طريق الملاحظة والتجريب – من أن القوة وعلاقاتها هي صلب عالم السياسة.

«القوة» بين الواقعيين وعلماء السياسة التجريبيين:

على أن شيئاً يتعين التنبيه إليه في هذا الصدد قبل العرض لفكرة القوة عند هؤلاء التجريبيين المعاصرين ألا وهو أن ربط المعرفة السياسية بفكرة القوة باعتبارها صلب عالم السياسة ليس بالأمر المستحدث تماماً، ذلك بأن المفكرين «الواقعيين» لم يترددوا – من قبل علماء السياسة التجريبيين المعاصرين – في ربط عالم السياسة بظاهرة «القوة» وباعتبارها صلبة، مع فارق واحد هو أن علماء السياسة التجريبيين المعاصرين إذ يبدأون من الواقع السياسي يستهدفون عن طريق الملاحظة والتجريب فهمه وتفسيره أو تحليله دون العناية بتصوير قواعد عمل لمعالجته، بينما سلفهم «الواقعيون» كانوا إذ يبدأون هم الآخرون من الواقع (وهم لذلك واقعيون) لا يعنون بتفسيره أو تحليله بقدر اهتمامهم بتصوير قواعد العمل الواجب الإلتزام بها إنطلاقاً من ذلك الواقع، ومن هنا كان الوصف الدقيق لآثار إمامهم «ميكيافللي» بأنه قدم

للمعرفة السياسية الحديثة «فناً للسياسة لا علماً» لها. إن الفارق الأوحد إذن بين نظرة الواقعيين ونظرة العلميين يتمثل فيما نحن بصدده في الهدف، أهو مجرد تفسير الواقع أم الاتعاظ به في سلوك الحاكمين والمحكومين، إنه الفارق بين العلم والفن، لقد كان «ميكيافللي» ينطلق من تصوره للواقع السياسي ليقدم أصولاً لفن الحكم تكفل له أقصى درجات الفاعلية، ذلك بينما يعني علماء السياسة التجريبيون المعاصرون بتحليل الواقع السياسي وتفسيره، تاركين تقنين قواعد العمل فيه لرجال الحكم والممارسين.

إن الواقعية السياسية منذ إمامها ميكيافللي وحتى يومنا لا ترى في العلاقات السياسية أكثر من علاقات قوة، إنها لا تعد أن تكون في الواقع أكثر من علاقات بين طرفي قوى فعلية هما الحاكمون والمحكومون، وكل ما يعني به الواقعيون هو مدى فعالية الحكم ذاته، أو في معنى آخر مدى فعالية الوسائل بالنسبة للأهداف وبصرف النظر عن مدى مجافاتها للقيم الأخلاقية، وهكذا يربط الواقعيون عالم السياسة كله بحقيقة هي القوة وبالقوة الفعلية وحدها، فهي لدى هؤلاء صلب ذلك العالم ومركز الاهتمام لكل دراساته، ومع ذلك فإن دراسات الواقعيين لعالم السياسة – وعلى رأسها أفكار إمامهم «ميكيافللي» – لا يتسنى البتة وصفها بأنها دراسات علمية، وإنما هي مجموعة من ملاحظات للواقع تعقبها مجموعة من قواعد عمل تبدو للملاحظ قادرة على تحقيق أكبر قدر من الفعالية للحكم، ومن ثم فهي تقع في إطار فن السياسة دون علم السياسة. إن تصور البعض لمكيافيللي على أنه مؤسس علم السياسة الحديث هو تصور خاطئ ذلك لأنه قد بدأ من الواقع ليصور منه مجموعة قواعد العمل دون أن يعني في شيء بتفسيره، ومن ثم بالكشف عن حقيقته، فيكون بذلك قد عازه الركن الأصيل لعلم السياسة كعلم تجريبي ألا وهو استهداف التفسير العلمي.

وأما علماء السياسة المعاصرون، فهم يشاركون سلفهم من الواقعيين البدء من الواقع متمثلين عالم السياسة في مجموعة من علاقات قوى، وباعتبار أن القوة هي صلبة الثابت عبر تغير سياقه الاجتماعي والثقافي والحضاري، وبأنها هي وحدها الجديرة بأن تكون مركز الاهتمام لعلم السياسة كعلم تجريبي، ولكن الذي يظهر به علماء السياسة المعاصرون على الواقعيين هو عناية هؤلاء التجريبيين بالتحليل العلمي لروابط الواقع السياسي، ومن ثم لعلاقات القوة وذلك بقصد تفسيرها.

وليس من شك في أن تأسيس هذه المدرسة العلمية المعاصرة (مدرسة علماء السياسة المعاصرين) كان في البداية من عمل الباحثين الأمريكيين المعاصرين، كما لا يزال إتجاه هذه المدرسة يمثل الاتجاه الغالب في الدراسات السياسية بالولايات المتحدة الأمريكية.

ويعتبر الأستاذ الأمريكي «ارثر بنتلي Arthur. F. Bentley» إمـــام العلميين المعاصرين الذين إتخذوا من فكرة القوة مركز الإهتمام لعلم السياسة كعلم تجريبي وباعتبارها صلب الواقع السياسي قاطبة، وذلك في كتابه الصادر عام ١٩٠٨ بعنوان "The Process of Government" وفي هذا العنوان ذاته تنبيه إلى الخروج على منهج المدرسة التقليدية في الدراسات السياسية، فصاحب هذا الكتاب لم يعنونه «بالدولة» وإنما عنونه «بالحكومة» من حيث هي واقع حركي، فلقد عنى في كتابه هذا وبالدرجة الأولى «بواقع الحكومة» أو بواقع الحكم من حيث هو مجرد «نشاط» دون واجهاته القيمية، وذلك ما تقطع به لفظة "Process" التي ربطها بالحكم في عنوان كتابه وعلى طول دراساته.

والحق أن لفظة "Process" الأمريكية هذه ليس لها مقابل يطابقها تماماً

بالعربية ولا حتى باللغات الغربية اللاتينية الأصل (كالفرنسية)، وكل ما نستطيع أن نقدمه تفسيراً لها بالعربية أن فيها إيحاء بفكرة «النسق System» وفكرة الحركة معاً، في معنى أنها تشير إلى علاقات واقع مركب من مجموعة عناصر متغيرة، وهي فيما بينها متساندة متفاعلة على وضع يُمكن لإنسجامها فيما بينها واستمرارها ككل متسق، وبما يؤكد أن أي تغير في أي عنصر من عناصره يؤدي إلى تغيرات في العناصر الأخرى، وفي هذا خروج من جانب المؤلف على منهج علم السياسة التقليدي.

وجملة القول في شأن مضمون كتاب «بنتلي» هو أن موضوعه يدور حول "الحكم" من حيث هو نشاط فعلي، فالحكومة – عنده – لا تعدو أن تكون في حقيقتها مجرد «نشاط»، وهي دائماً كذلك رغم ما يلحق واجهاتها من تغير قيمي، وهذا النشاط مضمونه أفعال يمارسها البعض مع البعض، أو البعض على البعض وهو وحده مادة الدراسات السياسية العلمية قاطبة، إن هذا النشاط الذي يمارسه البعض مع البعض وعلى البعض يتحرك كغيره من الأفعال في عالم الواقع بعامل قانون الفعل ورد الفعل، وليس بعامل الأفكار والمؤسسات الدستورية وحدها. إن مادة علم السياسة هي قابعة (حسب تحليل بنتلي) في «مجريات» الواقع على ذلك النحو (Process) وليست – إذن – في ضمائر الناس أو في أحاسيسهم (على حد تعبيره) وإنما في «نشاطاتهم الفعلية».

وهذا النشاط السياسي – كغيره من النشاطات الاجتماعية – يرتبط دائماً عند «بنتلي» بمصلحة تستهدف من وراء فعل البعض مع البعض وفعل البعض على البعض، وليس بالضرورة أن تكون هذه المصلحة إقتصادية بحتة، فعند «بنتلي» ثمة مصلحة وراء النشاط السياسي – كغيره من النشاطات الاجتماعية – تستدعيه، فلا تجمع (Group) عنده من غير

مصلحة، بل إن ثمة تلازم عنده بين المصلحة والتجمع، ومن ثم بين المصلحة والسياسة.

على أن الظواهر السياسية لا تتميز عند «بنتلي» بمجرد كونها نشاطات تستدعيها مصالح، وإنما هي فوق ذلك - ومن بدايتها إلى نهايتها - ظواهر قوة، غير أن «بنتلي» إمعاناً في ربط المصلحة بالتجمع من ناحية، وتفادياً لاستخدام لفظة القوة التي توحي بفعل الأجسام في الأجسام بعالم الطبيعة من ناحية أخرى، قد رجح استخدام لفظة «الضغط» بالنسبة لعالم السياسة كبديل للفظة القوة في عالم الطبيعة، الأمر الذي ربط مادة علم السياسة عنده بضغوط الجماعات على الجماعات ومقاومة الجماعات لضغوط الجماعات، أو دفع الجماعات لبعضها البعض، وما الحالة التي عليها المجتمع عند «بنتلي» إلا ذلك الإتزان الذي يتحقق لتلك الضغوط فيما بينها.

إنها فكرة الإتزان بعامل قانون الفعل ورد الفعل في عالم الفيزياء التي ألهمت «بنتلي» فكرته عن تحقيق الإتزان السياسي بعامل تحقق التوازن بين قوى الجماعات المتباينة المصالح، بعامل التدافع، إنها أيضاً في نفس الوقت فكرة «النسق» "System" التي شاعت لدى علماء السياسة الأمريكيين من بعد «بنتلي».

ومنذ كتاب «بنتلي» هذا ومصنفات العلوم السياسية الأمريكية تتابع أفكاره هذه وتحمل تسميات مطابقة لتسمية كتابه المشار إليه أو تسميات شبيهة بها.

ففي عام ١٩٥١ يصدر ديفيد ترومان: كتاباً يحمل نفس إسم كتاب «بنتلي» The Government Process، ويؤكد فيه تأثره به، ويعلن إرتباطه النهائي بفكرة «الجماعة» في تفسير حركية الواقع السياسي The Political

Process وأنه يتعين إغفال تلك الوحدة الكبرى والتي تسمى «بالمجتمع» أو «الدولة» في الدراسات السياسية العلمية، فعنده ليست مؤسسات الحكم أكثر من مجرد مراكز قوة تعتمد على المصلحة.

ولعل من أبرز المصنفات الأمريكية المعاصرة في مهاجمة فكرة «الدولة» كمركز إهتمام لعلم السياسة هو كتاب «النسق السياسي The Political System» لصاحبه «ديفيد ايستون David Easton» الذي صدر عام ١٩٥٣ . ففي هذا الكتاب يؤكد «ايستون» أنه من المتعين على الباحثين والدارسين لعلم السياسة أن يتجنبوا نهائياً إستعمال لفظة الدولة باعتبار أن ذلك من مقتضيات المنهج العلمي التجريبي، وعلى أساس أن علم السياسة لا يعني بنوع معين من المؤسسات أو المنظمات وإنما بنوع من النشاط هو «النشاط السياسي» (في المعنى الذي قدمناه آنفا).

وجملة القولة لدى علماء السياسة التجريبيين الأمريكيين المعاصرين أن الدولة ليست – بالنظرة الاختبارية – إلا مجرد جماعة مع غيرها من الجماعات، وفي معنى آخر ليست إلا جهاز قوة أو ضغط مع غيره من الأجهزة التي تنتمي إلى نفس الطبيعة، وأن الدولة تبعاً لذلك ليست جديرة بأن تكون هي وحدها مركز الاهتمام لعلم السياسة كعلم تجريبي، وإنما مركز الاهتمام لهذا العلم هو في «القوة» أو «الضغط»، باعتباره صلب هذه الجماعات جميعاً.

وإنطلاقاً من أن القوة بمدلولها المتقدم هي عند علماء السياسة التجريبيين المعاصرين مفهوم الأساس لعلم السياسة ومركز الإهتمام للدراسات السياسية قاطبة، راح فريق من هؤلاء العلماء يتجه نحو «معيار» للتمييز بين النشاط السياسي وغيره من النشاطات الاجتماعية يرتبط بذلك المفهوم، إنه

معيار الصراع من أجل القوة (Struggle for Power)، وفي معنى أن عالم السياسة هو عالم الصراع من أجل القوة، يستوي في هذا عالم السياسة داخل المجتمع السياسي وعالم السياسة الدولي (بالتفصيل اللاحق)، وفي هذا يقول «مورجانثو» H. Morgenthau: وهو من أئمة علماء السياسة التجريبيين المعاصرين الأمريكيين – أن واقع عالم السياسة الدولي شأنه في هذا شأن أي واقع سياسي آخر هو صراع من أجل القوة، ومهما تكن مرامي ذلك العالم فإن القوة هي هدفه المباشر دائماً[1].

مضمون القوة:

والحق أن علماء السياسة التجريبيين المعاصرين قد تأثروا تأثراً مباشراً في هذا الصدد بمفهوم القوة وبأبعاده في العلوم الفيزيائية. كلنا نعلم أن مفهوم الأساس المشترك بين علمي الديناميك والاستاتيك هو مفهوم «القوة» والذي يتمثل به علماء الطبيعة فعل جسم في جسم، وأن الأصل في علم الميكانيك أنه يعني في عالم الفيزياء بعلاقة القوة بالحركة من ناحية، وبعلاقات القوة بالسكون من ناحية أخرى، وباعتبار أن السكون في الأجسام ليس أكثر من حالة الاتزان التي عليها جسم معين بعامل قوة أو مجموعة من قوى خارجية تحول دون تحركه بعامل قوى أخرى، ومن مفاهيم عالم الفيزياء هذه راح علماء السياسة التجريبيون المعاصرون ينطلقون في تفسيرهم لعلاقات عالم السياسة، وفي فهمهم لما فيه من حركة وسكون ولما عليه من اتزان، فالقوة السياسية هي لدى التجريبيين المعاصرين صلب هذا العالم، لأن القوة هي كذلك في عالم الطبيعة، والتكامل السياسي لأية جماعة لا يعني أكثر من

---

(1) Morgenthau, Politics Among Nations, Chap. 3, New York, 1948.

اتزان قواها على وضع يتحقق به استمرارها وفكرة «النسق السياسي» لا تعني أكثر من تصور لحالة الإتزان التي عليها علاقات مجموعة من قوى سياسية معينة (وفي المعنى المتقدم)، وهذه المفاهيم جميعاً منقولة عن العلوم الفيزيائية والبيولوجية.

ثم إن القوة في عالم الفيزياء هي فعل جسم في جسم وهي في عالم السياسة قدرة فرد أو نفر أو هيئة أو حكومة على التأثير في عقول أو أفعال الآخرين، ومن ثم على التأثير في إراداتهم، فالفارق هو في طبيعة العالمين عالم الأجسام وعالم الإرادات العاقلة، وعالم الفيزياء لا يعرف الفراغ فلا يفلت فيه حيز ما من جسم، ومن ثم من قوة لها دورها في إتساق عالمها وتكامله، ونفس الشيء بالنسبة لعالم السياسة فلا فراغ فيه، إن صلبه القوة فلا يتصور غيبتها في أي مجال من مجالاته، إن السلطة السياسية كقوة عليا هي أداة التكامل السياسي في داخل المجتمعات السياسية باعتبارها أداة تحقيق الإنسجام بين قواه المختلفة، وذلك بعامل احتكارها لأدوات العنف في المجتمع وتجريد ما عداها من القوى الأخرى من هذه الأدوات، بيد أنها ليست القوة الوحيدة في مجتمعها الكلي، وإنما تتعايش معها في إطاره قوى جماعات الضغط الأخرى، إن جماعة بشرية ما لا تستطيع أن تخلو من القوة ومن علاقاتها. ومن هنا فإن مشكلة عالم السياسة بعلاقات قواه ليست مشكلة إختيار بين عالم بقوى وعالم بلا قوى، وإنما المشكلة الكبرى لعلاقات القوى في عالم السياسة تتمثل في قدرة الإنسان على الإختيار بين علاقات قوى يحكمها قانون الفعل ورد الفعل، ومن ثم غير مستأنسة، وبين علاقات قوى تحكمها الإرادة الواعية، أو بعبارة أخرى الإختيار بين علاقات القوى الخام وعلاقات القوى المطوعة، وهنا يأتي دور السلطة السياسية لكي يتحقق به إنسجام القوى المتباينة داخل المجتمع الكلي ومن ثم إتزانها.

عالم السياسة عالم تعدّد القوى:

فالحق أن تصور عالم المجتمع السياسي على أنه عالم «القوة» الواحدة يرتد إلى قصور في التحليل، ذلك بأن «السلطة السياسية» وهي بالفعل من شأن هذا المجتمع وحده - ليست «قوة» تنفرد بعالم بلا قوى، وإنما الحقيقة أن عالم السياسة المستأنس (عالم المجتمع السياسي - مجتمع السلطة السياسية) هو عالم من قوى، طالما أنه عالم من بشر ومن ثم من كائنات برغبات وإرادات عاقلة.

أليس من الحقائق العلمية الثابتة أن من بين مقومات «الإنسان» مجموعة من «رغبات» غريزية تحركه نحو العالم الخارجي من أجل إشباعها وذلك بالتأثير فيه، ومن ثم فهي «قوى» والإنسان يستوي في هذا مع شتى الكائنات الحية، غير أن الإنسان يظهر على غيره من تلك الكائنات بقوة العقل. والإنسان متكامل لا في كيانه العضوي فحسب وإنما النفسي أيضاً، فلقد أودعه الله «اتزاناً» نفسياً في علاقة قوتيه الغريزية والعقلية، وهو اتزان يتحقق بضبط القوة للقوة (قوة العقل لقوة الرغبات)، وهكذا نستطيع القول من غير حرج أن لكل إنسان قوتين، قوة العقل، وقوة الرغبات، وأن الأصل في القوتين أن يكونا في حالة إتزان، فلا تستبد به قوة الرغبات بمنأى عن رقابة قوة العقل أو تستبد قوة العقل بقوة الرغبات فتكبتها، وثمة اختلال مرضى لميزان القوى النفسي في الحالتين.

والإنسان هو الوحدة الطبيعية في التركيب العضوي لمجتمع «السلطة السياسية»، فكيف نستطيع والحال هذه أن نتصور مجتمعاً خالياً من القوى اللهم إلا قوة السلطة السياسية تلك؟ هل نستطيع أن نتصور ذلك إلا إنطلاقاً من مقدمة افتراضية بحتة لا صلة لها بحقيقة الإنسان، كتلك التي بدأ منها

«هوبز» في كتابه Leviathan في طريقه إلى تصوير مجتمع بقوة وحيدة مطلقة نهائية، وذلك حين أرسى بناء دولته على عقد افتراضي نزل فيه الناس جميعاً عن جل قواهم الطبيعية ومن غير رجعة إلى فرد واحد، فانتقل بذلك الناس من حالة القوى الطبيعية المتعددة المتصارعة إلى حالة المجتمع السياسي ذي «القوة الوحيدة» !!؟.

إن مجتمعاً بقوة واحدة من شاكلة مجتمع «هوبز» هذا لا يتصور إلا انطلاقاً من افتراض عقلي بحت يسقطه مجرد عرضه على طبيعة الإنسان، إن في الإنسان قوتين متزنتين،: الرغبات والعقل فسقوط أيهما عنه معناه تدليه إلى ما دون الإنسان بأن يصبح مجرد مجموعة من رغبات غريزية بحتة، أو تسموا إلى ما فوق الإنسان بأن يتجرد من رغباته فيصبح قوة عقلية بلا هدف.

وهكذا فإن الذي يستقيم مع الفهم الصحيح لحقيقة الإنسان أن المجتمع السياسي (مجتمع الواقع السياسي المستأنس) هو بالدرجة الأولى – وكما هو ثابت بالملاحظة التاريخية الطويلة – مجتمع كلي بقوى تحتية اجتماعية قادرة على الضغط على قوة السلطة السياسية الشاملة للمجتمع الكلي من أجل تحقيق مصالحه، إنها جماعات الضغط (بالتسمية المعاصرة) والتي من صورها قوى النبالة الإقطاعية في أوائل العصور الحديثة في أوربا (في ظل الدولة الملكية الناشئة حينذاك)، وقوى الكنيسة ورجال الدين في تلك الحقبة، ثم هي قوى المصالح البرجوازية فيما بعد، وهي في العالم المتخلف حتى في أيامنا قوى الأسر الكبيرة التي تعتمد على العزوة القبلية أو على المكانة الاقتصادية، وهي في العالم المتقدم المعاصر نقابات أصحاب الأعمال ونقابات العمال، والاتحادات الطلابية والجمعيات النسائية، وغيرها من الجماعات التي تستهدف التأثير على السلطة الرسمية في مجتمعها من أجل

تحقيق المصالح المادية أو الأدبية لطوائف معينة داخل المجتمع الكلي، وليس بخاف ما لبعض هذه الجماعات من قوة فعلية تؤثر بها على السياسات العامة لمجتمعاتها، فنقابات العمال تستطيع عن طريق الإضراب العام في «بلاد العالم الحر» أن تعطل الحياة العامة تماماً، وهي بهذا تشكل قوة رهيبة تؤثر بها على سلطة الدولة من أجل الخضوع لمطالبها، ومن شاكلة هذه القوى في عصرنا أيضاً الأحزاب السياسية حين تتعدد في مجتمع بسلطة سياسية «مقيدة» ذلك بأن الحزب السياسي – حين يرتبط بأيديولوجية معينة تؤمن بها طائفة معينة من طوائف المجتمع – يتجه إلى السلطة الرسمية في مجتمعه للتأثير عليها من أجل تغليب أيديولوجيته على ما عداها بل وأحياناً لغزوها إن استطاع، وليتخذ منها أداة لفرض فكره على مستوى المجتمع الكلي، فيحتكر بذلك السلطة الرسمية والحياة السياسية معاً، وينقل بذلك مجتمعه من نظام تعدد الأحزاب إلى نظام الحزب الواحد حال ما حدث في إيطاليا الفاشية وفي ألمانيا النازية وفي روسيا البلشفية.

وهكذا فإن السلطة السياسية لا تجعل من عالم السياسة المستأنس عالماً بلا قوى، ذلك بأن كل عنصر – أو مجموعة من عناصر – في الكيان البشري لعالم السياسة المستأنس هو كما تقدم قوة بذاته، وما السلطة السياسية فيه إلا مجرد قوة عظمى يتحقق بفعلها انسجام علاقات قوى عالمها ومن ثم انتظامها، على نحو ما يتحقق للمجموعة الشمسية في الطبيعة بفعل الشمس. إن وجود الشمس كقوة محركة لتلك المجموعة كلها لا يعني أن هذه المجموعة بلا قوى متعددة، إن كل كوكب في المجموعة الشمسية هو جسم بذاته ومن ثم فهو قوة بذاته وتؤثر في غيرها من وحدات المجموعة الشمسية، وعلى إتزان فيما بينها جميعاً بما في ذلك القوة الكبرى (الشمس)، ولا يسقط عنها ذلك كونها تدور جميعاً حول قوة عظمى هي قوة الشمس، وهي قوى

تجـري على انتظام لا تفـوت فـيـه وذلك بعـامل جـذب الأقـوى للأضـعف وباندفاع كل منها اندفاعاً ذاتياً في مداره، الأمر الذي يتحقق به ميزان القوة للمجموعة الشمسية، ونحن نتصور هذا كله من ثنايا مفهوم النسق.

ونفس الشيء بالنسبة لعالم السياسة المستأنس بعامل السلطة السياسية، إن السلطة السياسية هي منه بمثابة الشمس في النسق الشمسي، والقوى الفردية والجماعية (جماعات المصالح – جماعات الضغط) فيه بمثابة وحدات تلك المجموعـة، إن المجتمع المستأنس سياسياً أي بعامل السلطة السياسية هو مجموعة من قوى متدرجة هي القوى الفردية، فقوى جماعات المصالح – جماعات الضغط – الأحزاب، وغيرها من القوى الاجتماعية الفعلية، فقوة السلطة السيـاسيـة، ثم إن عـلاقـات هذه القـوى تجـرى على انتظام بعامل التفاعل فيما بينها.

إن السلطة السياسية ليست البتة قوة وحيدة في بيئتها وإلا لما كان الكلام عن التفاعل السياسي في تلك البيئة، إن الذي تختص به السلطة السياسية ليس هو احتكار القوة وإنما هو "الاحتكار الشرعي لأدوات[1] القتال"، ومن ثم تجريد أعضاء الجماعة منها، وذلك بهدف استبعاد حالة الحرب الدائمة بين القوى الاجتماعية المختلفة ومن ثم تحقيقاً للمجتمع الهادئ، مجتمع السلام، مجتمع القوى المستأنسة.

وفيما عدا ذلك فمؤسسات السلطة الرسمية للمجتمع الهادئ لا تعدو أن تكون مجرد قوة من قوى مجتمعها، المتعددة بالتفصيل المتقدم، والتي تتبادل جميعاً التأثير والتأثر، إن قوة المؤسسات الرسمية للدولة الحديثة هي قوة مستأنسة كغيرها من قوى مجتمعها، وذلك بحكم تقيدها بالنظام القانوني لمجتمعها، ومن ثم لا يبقى في الحياة السياسية في ظل نظام الدولة الحديثة مكان إلا للتفاعل الهادئ لهذه القوى المطوعة.

---

(١) وفي معنى آخر «أدوات الاكراه المادي».

وإذا كان عالم السياسة الوطني هو - رغم ارتباطه بظاهرة السلطة السياسية - عالم تعدد القوى على ذلك النحو، فإن واقع عالم السياسة الدولي يهيئ للتأكيد لهذا التعدد على النحو التالي.

تعدد القوي فى البيئة الدولية :

وبصدد تعدد القوى في البيئة الدولية يتعين - بادئ ذي بدء - أن نعرض للصفات التي تطل بها الدولة على الحياة الدولية، نظراً لما ترتبه هذه الصفات من آثار سياسية وقانونية على طبيعة هذه البيئة وطبيعة علاقاتها.

إن صفة السيادة - كما سبق أن أشرنا من قبل - هي أولى المبادئ السياسية الكبرى التي قامت عليها الجماعة الدولية، في صورتها الحديثة، كما تعتبر من أبرز الصفات اللصيقة بالدولة - في المفهوم المعاصر - فنقول إن «الدولة مجتمع ذو سيادة».

وتعني «السيادة» قدرة الدولة على الإنفراد بإصدار القرار السياسي في داخلها وعلى وجه النهائية في خارجها، ومن ثم قدرتها على الإحتكار الشرعي لأدوات الإكراه المادي في الداخل، وعلى رفض الإمتثال لأية سلطة تأتيها من الخارج، إلاّ أن يكون ذلك بإرادتها.

لقد أضحت «الجماعة الدولية» تتكون من دول ذات سيادة ترى كل واحدة منها في نفسها نداً لغيرها، فلا تقبل الامتثال لندٍ لها، وليس في هذه الجماعة ما هو أعلى منها، وهي لذلك لا تمتثل لما يأتي من خارجها إلا برضاها وتحقيقاً لمصلحتها.

واستناداً إلى ذلك نستعمل عبارة الجماعة الدولية Communauté Internationale ونرفض استعمال عبارة المجتمع الدولي: Societé Internationale للدلالة على واقع البيئة الدولية، ذلك بأن عبارة المجتمع

الدولي لا تعبر تعبيراً دقيقاً عن حالة الجماعة الدولية، إن جماعة الدول لا تزال – حتى حاضرها – تقوم على وحدات سياسية (دول) تصمم كل واحدة منها على التمسك بسيادتها وترفض الامتثال لأي قيد يأتي من خارجها إلا برضاها، وعلى أساس أن تقيدها به هو تقيد ذاتي، وهكذا فإن عبارة «الجماعة الدولية» هي وحدها الصالحة للدلالة على حالة الكيان الدولي الراهنة، وعلاقاته المتمثلة في علاقات الدول (الوحدات السياسية) فيما بينها في غيبة سلطة عليا.

وإنطلاقاً من هذا التصور يأتي التباين بين طبيعة البيئة الدولية، والبيئة الوطنية رغم التقائهما على البدء من حقيقة واحدة وهي جوهر السياسة في الإنسان وعلى صلب واحد هو القوة.

إن وجه التباين بين البيئتين يتمثل في أن البيئة الداخلية للوحدة السياسية هي بيئة مستأنسة بعامل الاحتكار الشرعي لأدوات العنف، بينما واقع البيئة الدولية يتمثل في جمع من وحدات سياسية (الدول)، أي في عديد من قوى متميزة ذات سيادة، قد تتعاون فيما بينها، ولكنها لا تتكامل (أي لا تشكل مجتمعاً هادئاً) تبعاً لغيبة ظاهرة الاحتكار الشرعي لاستعمال القوة، بما يتضمنه من تجريد لأعضاء الجماعة من أدوات الإكراه.

إن البيئة الوطنية هي بيئة القوة المتمركزة، بينما تمثل البيئة الدولية بيئة تعدد مراكز القوة، ومن ثم تصح تسمية البيئة الوطنية بأنها "بيئة السلطة"، وتسمية البيئة الدولية "بيئة غيبة السلطة"، أي أن الأولى هي بيئة الاحتكار الفعلي لأدوات العنف بما يؤدي إليه من مجتمع هادئ، هو مجتمع السلام، وإن البيئة الدولية هي بيئة غيبة هذا الاحتكار، ومن ثم تعدد القوى التي تعمل تبعاً لذلك في غيبة حكم أعلى.

إن كل وحدة سياسية (دولة) هي في الواقع مركز متميز ونهائي لإتخاذ القرارات، يحتفظ بالحق في الالتجاء الأخير إلى العنف، باعتباره وسيلة لفرض الإرادة حماية لأمنه، وتحقيقاً لمصلحته الوطنية ولو على حساب المصالح الوطنية للدول الأخرى. ويفضي تعدد مراكز القوة في البيئة الدولية إلى نوع من تبادل التأثير فيما بينها فتسعى إلى تبادل فرض ارادتها فيما يسمى بجدلية الصراع الدولي.

ومن هنا فإن البيئة الدولية هي بحكم غيبة السلطة العليا فيها تقوم على مجموعة من وحدات سياسية متعددة بقدر تعدد هذه الوحدات (الدول)، وباعتبار أن كل دولة منها تمثل قوة بذاتها، الأمر الذي يتعين معه القول بأن البيئة الدولية هي بطبيعتها بيئة تعدد القوى[1].

(١) علم السياسة هو علم السلطة:

هناك اتجاه يرى أن علم السياسة هو علم السلطة، وتتعدد آراء الباحثين في صدد دراسة السلطة، فالبعض يركز على دراسة السلطة في نطاق المؤسسات الرسمية، والبعض يوسع من نطاق هذه الدراسة بحيث تشمل معظم جوانب النظم الاجتماعية[2]، وفريق آخر يهتم بدراسة النشاط المرتبط بالصراع من أجل السلطة سواء من أجل الوصول إلى السلطة أو الحفاظ عليها[3] ويشير الفقيه الفرنسي "بوردو" إلى أن دراسة السلطة تعني دراسة

---

(١) راجع تفصيلاً بشأن تعدد القوى في البيئة الدولية: د. محمد طه بدوي، ود. ليلى أمين مرسي، أصول علم العلاقات الدولية، المكتب العربي الحديث، ١٩٨٩.

(٢) د. بطرس غالي، د. محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٩.

(٣) د. عز الدين فودة، علم السياسة، محاضرات على الاستنسل، لطلاب كلية الاقتصاد جامعة القاهرة، ١٩٧١.

مركب من عنصرين هما القوة المادية والفكرة التي تربط القوة المادية بالغاية الاجتماعية، بمعنى أن السلطة هي القوة المادية الموجهة لتحقيق غاية اجتماعية معينة وهي تحقيق الخير العام والصالح العام المشترك[1]. ويرى "ريمون آرون" أن علم السياسة يهتم بدراسة كل ما يتصل بتدرج السلطة داخل الجماعات[2].

وواضح من هذا العرض الموجز أن أنصار هذا الاتجاه لم يتفقوا على مفهوم السلطة، وهذا هو أهم الانتقادات التي توجه إليهم، فالبعض يضيق من نطاق السلطة بحيث يخرج منها ما هو فيها والبعض يوسع من هذا النطاق بحيث يدخل فيها ما ليس منها، ومع ذلك فإن التعريف الذي أشار إليه الفقيه الفرنسي "بوردو" يمكن أن يكون مفيداً في تطوير الدراسات السياسية المعاصرة، حيث أنه يجمع بين عنصري القوة المادية والقيم السياسية، وهو ما يحتاج إلى جهد ابداعي لعلماء السياسة في المرحلة القادمة.

(٢) علم السياسة هو علم القوة:

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن مفهوم الأساس بالنسبة لعلم السياسة هو القوة، وعلى ذلك فعلم السياسة هو العلم الذي يدرس الصراع من أجل الحصول على القوة فى المجتمع، استناداً إلى أن القوة هي الهدف المباشر لهذا الصراع[3] ويترتب على ذلك أن علم السياسة يهتم بدراسة وسائل توزيع القوة في المجتمع، ومصادر هذه القوة، وكيفية ممارسة علاقات القوة،

---

(١) د. نعيم عطية، في النظرية العامة للحريات، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥، ص ص ٤٨ – ٥٠.

(٢) د. بطرس غالي و د. محمود خيري، مرجع سابق، ص ١٠.

(٣) د. محمد طه بدوي، المنهج في علم السياسة، مرجع سابق، ص ٢٧.

ووسائل ضبط هذه الممارسة، كما أنه يهتم بدراسة بناء القوة في المجتمع بوصفه يمثل الأساس الذي تستند إليه العملية السياسية.

وفيما يلي نعرض لبعض الآراء المتعلقة بمفهوم القوة في عالم السياسة وبمفهوم آخر ارتبط به وهو مفهوم بناء القوة.

مفهوم القوة:

مفهوم القوة هو مفهوم الأساس بالنسبة لعلم السياسة الحديث[١]، وذلك باتفاق جميع علماء السياسة المعاصرين.

وتتعدد التعريفات التي قدمها العلماء بصدد هذا المفهوم والمفاهيم المتعلقة به، كبناء القوة، النخبة السياسية.

ومن ثم فهناك صعوبة في تعريف القوة بالإضافة إلى صعوبة أخرى تتعلق بالخلط بين هذا المفهوم والمفاهيم الأخرى المتعلقة به كالسلطة، النفوذ، التحكم، القيادة.

ولقد استخدم Agger على سبيل المثال اصطلاحي "القوة والنفوذ" بمعنى واحد انطلاقاً من دراسته الامبريقية الأولية التي قام بها، والتي وجد فيها أن الناس يستخدمون الاصطلاحين بمعنى واحد[٢].

أما نيلسون بولسبي فقد نظر إلى إصطلاحي النفوذ Influence والتحكم Control بوصفهما يشكلان الرموز الاكراهية للقوة وأشار إلى أن أعضاء أبنية القوة كقادة، عادة ما ينشغلون بالأدوار العديدة للقيادة[٣].

---

(١) د. محمد طه بدوي، المنهج في علم السياسة، مرجع سابق، ص .

(2) Ropert E. Agger and Danicl Goldrich; "Community Power Structured and Portisonship., American Sociologicol Review, (23, August 1958), p. 323.

(3) Nelşon W. Polsby, "Community Power and Political Theory., New Haven: Yole University Press, 1963, p. 3.

وفي محاولة للربط بين هذه الاصطلاحات العديدة، فقد قال Floyd Hunter، أن رجال السلطة في مجتمعنا هم قادة القوة والنفوذ[1].

والواقع أن المفهومين اللذين حظيا باهتمام عدد كبير من الباحثين هما مفهوم القوة، ومفهوم النفوذ، وبعض الباحثين حاولا التمييز بينهما، وإن كان معظمهم قد اتفقوا على أن كلاً منهما يشير إلى علاقات بين أشخاص أو جماعات[2].

فـ Rossi اعتبر أن القوة تكون علاقة بين الشخص "A" بحيث يؤثر في سلوك الشخص "B" لأن هذا الأخير يريد أن يتجنب الأضرار التي قد يلحقها به الشخص "A" لو أنه لم يخضع لارادته.

أما النفوذ فهو الحالة التي يكون فيها سلوك الشخص B متأثراً بالفعل دون خوف من عقاب أو ضرر[3].

أما Dahl فيرى أن النفوذ Influence هو علاقة بين فاعلين بحيث يستطيع أحد الفاعلين أن يقنع أو يستميل الآخرين إلى فعل في طريق ما، لم يكونوا يرغبون أو يفكرون في فعله من قبل، ويذكر أن الشكل المتطرف للنفوذ هو التأثير الاكراهي الذي يقوم على التهديد أو توقيع العقاب القاسي، أو المكافأة السخية، فكل من الاكراه الايجابي والسلبي يشتمل عليهما اصطلاح القوة[4].

(1) Floyd Hunter, "Community Power Structure, Astudy of Decision Malers, chapel Hill: University of North.
(2) A mold M. Rose, "The Power Structure, Political Process in American Society", U. S. A.Oxford University Press, 1916, p. 44.
(3) Peter H. Rossi, "Community " Decision Making", Adminstrative Science Quarterly, 1, March 1957, P. 425.
(4) Ropert A. Dahl, Modem Political Analysis, EnglewoodCliffs, N. Y., Prentice Hall, 1963, p. 40.

بالنسبة لـ D'Antonio و Form فقد نظرا إلى القوة على أنها تتكون من شقين: السلطة التي تقوم على موقع الشخص في البناء التدرجي الرسمي، والنفوذ الذي يشكل الجانب الأكثر غموضاً لظاهرة القوة، والذي يقوم على رغبات البعض في طاعة الآخرين الذين قد لا يكونون يشغلون سلطة رسمية، وهم في هذه الحالة يطيعون لأنهم يحترمون أو يخشون الشخص أو الجماعة المطاعة، والشكل المتطرف للنفوذ هو الكرزما، والسلطة والنفوذ كلاهما مرتبط أو متعلق بالقوة، وكلاهما ضرورة لفرض سيطرة القوة بكفاية وفاعلية(١).

ويشير أحد الباحثين المصريين إلى نفس هذا المعنى تقريباً، فيذكر أن القوة تمارس إما في شكل سلطة أو نفوذ، فقد تمارس القوة من خلال الارتباط بمنصب معين يعطي لشاغله الحق في اصدار قرارات لها صفة الالزام، وقد تمارس في شكل نفوذ، أي استخدام طاقات الآخرين لتحقيق أهداف مرغوب فيها دون الاستناد إلى حق مخول لذلك من قواعد أو قوانين(٢).

أما ماكس فيبر فيعرف القوة بأنها امكانية "Chance" تحقيق شخص أو عدد من الأشخاص لرغبتهم أو ارادتهم الخاصة في نطاق علاقة اجتماعية معينة وذلك بالرغم من مقاومة الآخرين، ويعلق أحد الباحثين الأمريكيين على هذا التعريف فيذكر «أن استخدام فيبر لكلمة Chance امكانية أو فرصة يعني أنه قد اعتبر التحقيق الفعلي لارادة الشخص هو أمر ثانوي بالنسبة

---

(1) William V. D'Antonio, and, Willian H. Form "Influentials in two Border cities, Notre Dame: University of Notre Dam Press, 1965, p. 11.

(٢) دكتور فاروق يوسف أحمد، القوة السياسية، اقتراب واقعي من الظاهرة السياسية، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٧٩، ص ٣٣.

لمشكلة القوة، بعبارة أخرى أن الفرد لابد وأن يملك امكانية تحقيق ارادته، كأمر ضروري أو لازم للتحقيق الفعلي لهذه الارادة أو الرغبة ولكن الواقع قد لا يثبت هذا الرأي، ومن ثم يمكن القول أن الامكانية ضرورية ولكنها ليست شرطاً كافياً لتحقيق الارادة(١).

ولقد ادخلت معظم الكتابات المعاصرة اصطلاحي المقدرة "Ability" والمقدرة الكامنة Potential بالنسبة لكلمة الامكانية Chance التي قدمها فيبر ولكنهم أبقوا على التمييز بين المقدرة الكامنة، والتحقق الفعلي للارادة(٢).

وبين اولئك الذين يعرفون القوة استناد إلى المقدرة الكامنة شوليز "Schulze" الذي يقول: «إن القوة تدل على المقدرة، أو المقدرة الاحتمالية أو الكامنة للأشخاص في مواقف معينة، لفرض شروط، أو صنع قرارات، أو اتخاذ مواقف أو أفعال تكون حاسمة، بالنسبة لوجود الآخرين في نسق اجتماعي ما(٣).

أما "Haer" فيرى أن القوة تشير إلى مقدرة أو سلطة الشخص أو المنظمات للتحكم، أو التوجيه بفعالية، أو التأثير في الأشخاص أو الجماعات الأخرى(٤).

وقد استمر كل من "D'Antonio" و "Ehrlich" في القول بأن «القوة هي

---

(1) Arnold M. Rose, op. cit., pp. 45 - 46.
(2) Ibid, p. 46.
(3) Ibid., p. 46.
(4) John L. Haer, "Social Stratification in Relation to Attiude Toward Sources of power in A community", Social Forces". 35, 2, December 1956, p. 137.

القدرة الكامنة أو الاحتمالية لشخص أو جماعة للتحكم»[١]، ومعنى هذا أن ممارسة شخص أو جماعة للتحكم لا يعني أنهم في موضع القوة المطلقة، فالأشخاص أو الجماعات الذين يمارسون القوة بالمعنى الذي حدداه لابد وأنهم يملكون المقدرة أو المقدرة الكامنة، ولكن ليس كل من لديهم مقدرة كامنة أو احتمالية يمارسون القوة في الواقع[٢]. ويقدمان تعريفاً آخر للقوة بالمعنى الواسع فيقولان: «القوة بالمعني الواسع تشير إلى قدرة شخص للتحكم في الآخرين والتحكم في عملية صنع القرار»[٣].

ولقد انتقد "Nelson Polsby" مفهوم القوة الكامنة أو الاحتمالية، وقدم اسلوباً امبريقياً للتعرف على الشخص أو الجماعة التي تمارس القوة الفعلية في المجتمع، فيذكر أنه لكي تعرف أن شخصاً قوياً أم لا، فلابد وأن تلاحظ تسلسل الأحداث التي يفترض أنها توضح قوته، فلو أن هذه الأحداث قد حدثت وفقاً لارادته، فإن قوة الفاعل هنا ليست كامنة أو احتمالية، ولكنها فعلية، أما إذا لم تحدث فلماذا نتساءل عن قوة هذا الشخص أو تلك الجماعة[٤].

ويقدم "Nelson Polsby" تعريفاً للقوة فيقول: «ان القوة هي المقدرة على التحكم في عملية صنع القرار وأن هناك جانبين لظاهرة القوة هما السلطة والنفوذ»[٥].

(1) William V. D'Antonio and Howard J. Ehrlich, "Democracy in America: Retrospect and Prospect", In William V., D'Antonio and J., Ehrlic, (eds), Power and Democracy in America, Notre Dame: university of Notre Dame press, 1961, p. 132.
(2) Arnold M. Rose, op. cit., p. 46.
(3) D'Antonio, and Ehrlich, op. cit., 132.
(4) Polsby, op. cit., p. 60.
(5) Ibid., op. 60.

وأشار "Robert Dahl" إلى أن المقدرة الكامنة أو الاحتمالية على التحكم قد لا تتساوى مع فعالية التحكم السياسي الفعلي للجماعة فالتحكم السياسي الفعال للجماعة يقوم كوظيفة على أساس مقدرتها الكامنة أو الاحتمالية على التحكم، ومقدرتها الكامنة أو الاحتمالية على الوحدة "Unity".

وهكذا فإن جماعة ما بمقدرة كامنة أو احتمالية قليلة للتحكم ولكن مع مقدرة كامنة عالية على الوحدة ربما تكون أكثر فعالية في ممارسة التحكم السياسي، من جماعة أخرى لها مقدرة عالية على التحكم ومقدرة منخفضة على الوحدة(١).

وهناك اتجاه آخر في تعريف القوة بوصفها سلوك يمكن ملاحظته، وهو عادة ما يظهر في عملية صنع القرار، فرايت ميلزيري أن القوة تعمل في عملية صنع القرار ومن ثم تتلخص مشكلة القوة في السؤال التالي من يصنع القرارات؟(٢).

"برتراند راسل" يرى أن القوة هي التأثيرات المقصودة التي يقوم بها بعض الأشخاص، على أشخاص آخرين(٣).

ويعــــرف "Kaplan" و "Lasswell" القوة بأنها المشاركة في صنع القرارات. والقوة بمعنى المشاركة فى صنع القرار تكون علاقة شخصية، فالشائع بالنسبة لعلاقات القوة والنفوذ، هو فقط التأثير في السياسة، من الذي يؤثر؟ وعلى أي أساس تتكون متغيرات الارادة في موقف معين؟.

---

(1) Robert A. Dahl, "Acritique of the power elite Model' "in American Political, Science Review, 52 (June 1958), p. 465.

(2) Arnold M. Rose, op. cit., p. 50.

(3) Bertrand Russell, power: A New Social Analysis", London: George Allen and Unwin, 1938, p. 25.

انه يمكن الاجابة على هذه التساؤلات من خلال فحص الممارسات الفعلية للفاعلين في هذا الموقف[1].

ويوضح "Arnold M. Rose" أنه لابد من الاشارة إلى أن هناك مراكز حقيقية للقوة خلف المراكز الظاهرة، ويعرف القوة «بأنها السلوك الفعلي لتحقيق تأثيرات مقصودة».

وتاريخياً تناول الكتاب جانب مصدر القوة وهو وجود بعض الناس أو المؤسسات التي تكون قادرة على التحكم في الآخرين، أما Rose فيؤكد على جانب "المطلب" بمعنى حاجة كل المجتمعات والمنظمات لو أنها أرادت الاستمرار، لأن تملك بعض وسائل توجيه أو تنظيم العلاقات بين الناس لانجاز الحد الأدنى من الحاجات[2].

ويذكر أحد الباحثين المصريين «أن الأشكال الأساسية للقوة هي القوة الدينية، والقوة الاقتصادية والقوة العلمية والقوة العسكرية، تتشكل جميعها في النهاية إلى قوة اجتماعية سياسية، فالقوة في معناها العام (عند هذا الباحث) اجتماعية سياسية، وعلى هذا فالقوة المؤثرة هي محصلة الأشكال المختلفة للقوة التي يمكن أن تسمى بالمفهوم المتداول "القوة السياسية"، إذا كانت هذه الكلمة تعني ادارة شئون المجتمع بأفراده وروابطه وجماعاته في شتى مناحيها سواء أكان ذلك في نطاق اقليمي أو دولي»[3].

وواضح أن هذا التعريف يقترب إلى ما أطلق عليه Rose جانب المطلب

(1) Lasswell, And Kaplan, "Power and Society" New Haven: university Press, 1950, pp. 75 - 76.

(2) Arnold M. Rose, op. cit., pp. 52 - 53.

(٣) د. اسماعيل علي سعد، أسس علم الاجتماع السياسي، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٨١، ص ١٣٢.

Demand من القوة، وإن كان في نفس الوقت يحوي خلطاً غريباً بين مصادر القوة وأشكال القوة، فالدين والاقتصاد والقدرات العلمية والعسكرية ليست أشكالاً للقوة، ولكنها مصادر أو موارد لها، أما أشكال القوة فهي وكما اتفق معظم علماء السياسة تتركز في السلطة والنفوذ، كما أن هذا التعريف يتضمن قدراً واضحاً من الغموض، فالقول بأن أشكال القوة تتحول جميعاً إلى قوة اجتماعية سياسية هو قول غامض إذ يمكن لنا أن نتساءل كيف تتحول هذه الأشكال التي ذكرها إلى قوة اجتماعية سياسية، والقول بأن للقوة معنى اجتماعي سياسي، هو من باب تعريف الشيء بنفسه كأن تقول الماء هو الماء.

ويرى د. طه بدوي أن مفهوم القوة قد انتقل إلى علم السياسة من العلوم الفيزيائية، وأن القوة في عالم الفيزياء هي فعل جسم في جسم، وهي في عالم السياسة، قدرة فرد أو نفر أو حكومة على التأثير في عقول أو أفعال الآخرين، ومن ثم على ارادتهم، وهذا التأثير لا يتم في فراغ، وانما يتم في اطار مجتمع، فالسلطة السياسية كقوة عليا هي أداة التكامل السياسي في داخل المجتمعات السياسية باعتبارها أداة تحقيق الانسجام بين قواه المختلفة وذلك بعامل احتكارها لأدوات العنف في المجتمع، وتجريد ما عداها من القوى الأخرى من هذه الأدوات(١).

والباحث يتفق مع هذا الرأي ويضيف إليه أن للقوة بوصفها القدرة على التأثير شكلين هما السلطة والنفوذ، وأن القوة لها مصادرها الاقتصادية والعلمية والدينية والعسكرية والسياسية، وأن كل من يملك مصدراً أو أكثر من هذه المصادر قد يكون بامكانه ممارسة القوة بمعنى التأثير في أفعال وأفكار

---

(١) د. محمد طه بدوي، المنهج في علم السياسة، مرجع سابق، ص ٢٨.

الآخرين، ولكن هذه الممارسة بالمعنى المتقدم تتوقف على عدة اعتبارات أهمها مدى كفاية الموارد المتاحة، ومدى الكفاءة في حشد وتجميع هذه الموارد واستخدامها، المدى الذي يمكن فيه ممارسة القوة، درجة الرغبة أو الاستعداد لممارسة القوة، فبعض الأشخاص قد يملكون مصادر هائلة للقوة ولكنهم لا يرغبون في ممارسة القوة، والبعض الآخر قد يملك قدراً ضئيلاً من هذه المصادر ويحاول استخدامها في ممارسة القوة.

وعلى هذا فيمكننا أن نقدم اجتهاداً في مجال تعريف القوة يتلخص في:

أن القوة هي قدرة شخص، أو نفر أو حكومة على التأثير في عقول وأفعال الآخرين، ومن ثم على ارادتهم في نطاق مجتمع سياسي معين، على أن هذه القدرة على ممارسة التأثير تتوقف على عدة اعتبارات أهمها :

- مدى كفاية ونوعية الموارد المتاحة.
- مدى الكفاءة في حشد وتجميع هذه الموارد واستخدامها.
- المدى الذي يمكن فيه ممارسة القوة.
- درجة الرغبة والاستعداد لممارسة القوة.

ويمكن ممارسة القوة من خلال السلطة أو النفوذ أو الاثنين معاً، ممارسة القوة استناداً إلى السلطة يشكل الاطار الرسمي لممارسة القوة، أما ممارسة القوة استناداً إلى النفوذ فيمثل الاطار غير الرسمي لهذه الممارسة وممارسة القوة كما سبق القول قد تتم من خلال السلطة أو النفوذ، أو قد تتم استناداً إلى الاثنين معاً ولكن بدرجات متفاوتة.

وهذا التعريف الذي قدمناه يقترب من تعريف قدمه أحد علماء السياسة المعاصرين وهو Danzger الذي يرى أن القوة يجب أن توصف على أنها المقدرة الاحتمالية المتاحة لأي فاعل للوصول إلى هدفه، سواء استطاع هذا

الفاعل أن يستعملها بنجاح أم لا، ويرتبط هذا بالموقف الذي يستطيع الفاعل أن ينجح في تنفيذ ارادته على الرغم من المقاومة التي يمكن أن نطلق عليها السيطرة أو الهيمنة "Dominance" ومن ثم فثمة عناصر تتفاعل لتحديد أي الفاعلين يهيمن في الصراع وأهم هذه العناصر: الموارد، الرغبة القادرة، المقدرة على تحقيق الرغبة(١).

بناء القوة:

بعد أن أوضحنا بعض المفاهيم المتعلقة بالقوة يثور التساؤل حول ما هو المقصود ببناء القوة؟

يعرف القاموس الاجتماعي بناء القوة Power Structure بأنه شبكة علاقات القوة الرسمية وغير الرسمية في مجتمع معين، التي تحدد القرارات والأفعال الكبرى، ولهذا فإن بناء القوة هو أكثر من مجموع القادة الرسميين والبناء السياسي المعترف به، لأنه يشتمل بين ما يشتمل على الأفراد المؤثرين أو ذوي النفوذ وكذلك جماعات المصلحة(٢).

ويقدم القاموس السياسي تعريفاً لبناء القوة فيذكر: «أنه النمط الذي يتوزع به النفوذ بين الأشخاص والنظم والأفكار والتنظيمات داخل المجتمع»(٣).

«وبناء القوة ليس مشكلة سهلة الدراسة إذ تمتد جذورها إلى ما وراء السياسة داخل المجتمع ذاته فليست جميع القوى ذات طابع سياسي فحسب، فهناك القوة الاقتصادية والعسكرية، فالقوة تمثل في حقيقتها ظاهرة عامة في

---

(1) Arnold M. Rose, op. cit., p. 52.

(٢) د. عاطف غيث (محرر)، قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٣٤٤.

(3) Joseph Dunner, (editor), Dictionary of Political science, London, Vision press, 1965, p. 423.

المجتمعات الانسانية، وهي تقع أي القوة، في كل القطاعات النظامية وغير النظامية داخل المجتمع، فهي توجد كامنة في الروابط المجتمعية غير النظامية ولا تتحول إلى قوة نظامية وسلطة إلا في التنظيم الرسمي.

أما القوة في التنظيم غير الرسمي فهي تصدر عن أو تعتمد على المكانة الاجتماعية، إذ يتفاعل الأفراد في هذا السياق وفقاً لمفاهيم المكانة التي يشغلونها فضلاً عن ذلك التفاعل الشخصي فيما بينهم وإذا ما تداخلت الأدوار التي يلعبونها، تنشأ الجماعات الفرعية التي تمارس ضغوطاً غير منظورة على التنظيم وعلى المعايير التي يمكن أن يتولد عنها بناء أعلى للسلطة، وتظل السلطة عرضة للتغير مهما بلغت متانتها وقوتها، وترتيباً على ذلك نستطيع القول أن القوة تظهر في الروابط على شكلين: أولها تنظيمي كسلطة يمارسها التنظيم الرسمي، وثانيها غير تنظيمي وهي قوة الروابط غير الرسمية، هذا ويتوقف قيام واستمرار النظام الأساسي في المجتمع على القدر الذي يتاح له من القوة فالقوة هي الأساس الذي يقوم عليه بناء الرابطة وبدونها يتعذر أن يقوم النظام»[1].

ان هذا التصور المتقدم لبناء القوة يقودنا إلى التساؤل عن كيفية توزيع القوة، وطبيعة علاقات القوة في نطاق هذا البناء.

وفيما يتعلق بكيفية توزيع القوة، فإن الخبرة التاريخية توضح أن هناك تميزاً داخل المجتمعات البشرية. قاطبة وأبدياً بين قلة آمرة وأغلبية مطيعة، ويرد علماء السياسة هذا إلى جوهر السياسة في الانسان والذي يتمثل في علاقة الأمر والطاعة، فلقد ثبت علمياً أن ما من انسان إلا ولديه بطبعه درجة استعداد للطاعة، ودرجة من الرغبة في السيطرة على الآخرين،

(١) د. اسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص ص ١٩٥ - ١٩٦.

وبينما تغلب الرغبة في السيطرة على القلة، فإن السواد الأعظم يستسلم للطاعة[1].

ان هذا يؤدي بنا إلى ضرورة التعرض لمفهوم النخبة السياسية، أو النخبة الحاكمة التي تكون على قمة هرم بناء القوة في المجتمع، غير أننا نرى أنه من الأفضل أن نبدأ بكلمة موجزة عن هرم بناء القوة في المجتمع.

يذكر أحد الباحثين المصريين، أن الجماعة الحاكمة وذات النفوذ يشار إليها على أنها تشكل هرم بناء القوة في المجتمع، والذي يمكن أن يتباين بناؤه من مجتمع إلى مجتمع، ومن جيل إلى جيل آخر عبر التاريخ، فهرم القوة يتعرض على الدوام لتغير مستمر قد يكون من أسبابه هزات أو اضطرابات تحدث في قاعدة الهرم وينتج في معظم الأحيان، كما تدل الشواهد التاريخية، عن عمليات اجتماعية تكون سبباً مباشراً أو غير مباشر في تغير الظروف والأحوال التي تمكن فئة أو جماعة أو طبقة اجتماعية من السيطرة على باقي الجماعات، داخل المجتمع، وقد تكون هذه العملية اقتصادية أو تكنولوجية أو ثقافية أو احدى العمليات الاجتماعية التي تؤثر في هرم القوة داخل المجتمع.

ويقصر ماكيفر أهرام القوة على ثلاثة نماذج هي: الهرم الطائفي، وتتخذ خطوط القوة في هذا النمط حدوداً جامدة وصارمة ولا يستطيع أي من أبناء الطبقات الدنيا صعود السلم إلى الطبقات العليا، النمط الثاني هو الهرم الاوليجاركي وهو يشبه النموذج الأول من حيث صرامة الحدود بين طبقاته إلا أنه يتميز عنه بامكانية انتقال الأفراد من طبقة إلى أخرى، النمط الأخير هو الهرم الديمقراطي، وتكون فيه الخطوط متحركة، ولا يعوق هذه الحركة

(١) د. محمد طه بدوي، مرجع سابق، ص ص ٣١ – ٤٢.

سوى مراكز قوة ثابتة، وتقف هذه المراكز في سبيل من يسعى إلى الصعود من مستوى للقوة إلى مستوى أعلى منه، حيث يفشل حيناً، وينجح حيناً في الوصول إلى المستوى الأعلى، وكما يعلو البعض إلى القمة في هذا الهرم، كذلك قد يهبط البعض من القمة إلى القاع[1].

(١) د. علي الدين هلال، مدخل في النظم السياسية المقارنة، القاهرة، دار الطالب، ١٩٧٦، ص ٩٥.

الفصل الثاني

القوة ومكونات التنظيم الاجتماعي

الفصل الثاني

القوة ومكونات التنظيم الاجتماعي

مكونات التنظيم الاجتماعي:

ما هي إذن هذه الضرورات الاجتماعية أو الملزمات؟ أول ما يجب أن ننبه إليه أن هذه الملزمات لها صفة الضرورة والعمومية بالنسبة لجميع الأنساق الاجتماعية بغض النظر عما إذا كانت بدائية أو قروية أو متحضرة، وهي: الجماعات والقيم والمركز والدور والسلطة والايديولوجية.

ونعني بالجماعات Groups الأجسام الاجتماعية التي يسود كل منها شعور بالمشابهة أو الإنتماء بين أعضائها. بالإضافة إلى تمييز مشعور به بين الأعضاء وبين أعضاء آخرين غير متشابهين أو غير منتمين، إلى جانب صيغة متميزة من البناء الداخلي.

ونعني بالقيم Values الصفات المعترف بها التي يجب أن يحصل عليها الأشخاص في المجتمع، والتعبيرات أو التصورات الرمزية التي عن طريقها تنقلب هذه الصفات المرغوبة إلى تعبير مرئي ملموس.

أما المركز أو المرتبة Status فإنه يشير إلى وضع الأشخاص أو الجماعات داخل الصيغة الكلية للمجتمع، أي وضع الأشخاص بالنسبة لأشخاص آخرين، أو الجماعات بالنسبة لجماعات أخرى.

والدور Role ويشمل الفعل والإتجاه والسلوك والمشاعر المناسبة لمراكز محددة، على أن تكون مقبولة من الأشخاص الذين هم في هذه المراكز.

والسلطة Authority هي العلاقة المعترف بها، والتي تتضمن القوة

الشرعية لإصدار القرارات على مناطق معينة من السلوك ووجوه النشاط التي تصدر عن أعضاء آخرين في المجتمع.

والايديولوجية Ideology هي نسق المعتقدات الذي يهيئ الأساس لفهم أو استيعاب النظام الاجتماعي القائم أو بمعنى آخر، هي التعقل الذهني والروحي للوضع الاجتماعي الراهن.

ولسنا في حاجة إلى القول بأن هذه المكونات العديدة مرتبطة ارتباطاً متبادلاً في أثناء عملها في أي نسق اجتماعي. ولذلك فلن يكون هناك ابتعاد عن الصواب أن ننظر إلى كل منها على أنها وجه من وجوه الفكرة العامة «للتنظيم الاجتماعي» وسنعرض فيما يلي لكل من هذه المكونات في شيء من التفصيل.

أولاً: الجماعات:

الجماعات موجودة في كل مكان من العالم، وهذه حقيقة مسلم بها، ومن أجل هذا كانت أحد الدعائم الهامة وجزءاً أساسياً من مكونات أي نسق اجتماعي. ومع ذلك فمن الضروري أن نقدر معنى الجماعات في تسيير المسائل الانسانية وأن نفحص طبيعتها وتنوعها.

كل الكائنات الانسانية تدخل الجماعة الأولى – الأسرة – منذ لحظة الولادة وفي أثناء حياتها تصبح جزءاً في عدد كبير من الجماعات الاجتماعية. وحجم هذه الجماعات يمكن أن يتنوع من العلاقة الثنائية لأسرة بغير أولاد إلى النسق الاجتماعي ذي الطبيعة التجمهرية المفككة كالحزب السياسي، ومن أجل هذا يمكن النظر إلى المجتمع – على نحو معين – على أنه أكبر جماعة تحوي داخلها الجماعات الأخرى.

١- يشعر أعضاء الجماعة بوحدتهم ومشابهتهم، وبتميزهم عن أعضاء جماعة أخرى.

٢- كل جماعة لابد أن يكون لديها مركز اهتمام خاص. ويختلف هذا الاهتمام باختلاف طبيعة الجماعة، فقد تكون الجماعة مهتمة بجمع طوابع البريد، وقد تكون مهتمة بفرض سيطرتها على منطقة واسعة من النشاط الاجتماعي في المجتمع، والناس لا يكونون جماعة لمجرد أنهم يعيشون مع بعضهم الآخر، بل أنهم يشتركون في الاهتمام والقيام بنوع معين من النشاط. ذلك لأن طبيعة وسائل الاتصال الحديثة أصبحت لا تفرض على الجماعة أن يكون أعضاؤها متجاورين فيزيائياً.

٣- الجماعات لابد أن تكون منظمة. فهناك بناء داخلي يحدد المراكز والأدوار ووسائل الاتصال ومواضع السلطات.

أ - **أشكال الجماعات:** وعندما تفحص عدة جماعات من أنساق اجتماعية متعددة فإننا نتعرف على ثلاث أسس عامة للتكوين الجماعي.

١- الشكل الأسري Familistic حيث تعتمد الوحدة المركزية وقاعدة العضوية على روابط القرابة. أما أي الروابط تعتبر هامة، وإلى أي حد تكون كبيرة أو صغيرة وما الوظائف التي تقوم بها، فإنها تختلف من مجتمع لآخر، ولكن جميع الأنساق الاجتماعية بها جماعات أسرية.

٢- الشكل المكاني Spatial ويقوم على أساس أن عدداً من الأشخاص لهم محل إقامة مشترك أو يعيشون في منطقة واحدة. ومن هذه الزاوية تعتبر القرى والمدن والمناطق الإقليمية جماعات إقليمية، وعضوية الناس فيها تقوم أساساً على الإقامة على الرغم من أنه يمكن إدخال اعتبارات أخرى.

٣- الشكل الخاص Special ويقوم على أساس الاهتمام بنوع معين. من النشاط بغض النظر عن المكان أو القرابة[1].

ب- عضوية الجماعة: تعتبر الطريقة التي يتوصل بها العضو إلى العضوية أحد الصفات الهامة للجماعات، ويفرق علماء الاجتماع غالباً بين العضوية التي يجد الفرد نفسه حاصلاً عليها دون ترتيب سابق ودون أن تكون له سيطرة على توجيهها، وبين العضوية التي يكون الفرد حراً في قبولها أو رفضها.

وتسمى الجماعات التي ينتمي إليها الفرد في الحالة الأولى «الجماعات ذات الأصل المشترك Common origin»، وتسمى الجماعات التي ينتمي إليها الفرد في الحالة الثانية «الجماعات ذات المصلحة المشتركة Common interest» ولكن هذه التفرقة لا تعطينا التمييز الكافي بين هذين النوعين من الجماعات. لأن كل الجماعات في واقع الأمر لها مصلحة مشتركة، ومن أجل هذا يطلق على الجماعة الأولى اسم «الجماعة الشكلية الرسمية»، والثانية اسم «الجماعة الغرضية». ولما كان الفرد لا يستطيع أن يختار والديه مقدماً، كانت الأسرة التي يولد فيها «جماعة شكلية رسمية»، وفي العالم تعتبر «القومية» من هذا النوع من الجماعات، وفي المجتمعات البدائية نجد اختلافاً كبيراً بينها من حيث وجود مثل هذه الجماعات أو انعدامها. ولكن المرجح أن تطور المجتمع من البساطة إلى التعقيد يتضمن انتقالاً من حيث الاهتمام من الجماعات الشكلية الرسمية إلى الجماعات الغرضية.

ومع ذلك فإن اختيار العضوية في الجماعة الغرضية ليس حراً تماماً. ذلك لأننا نلاحظ أن عضوية الفرد في جماعة ما قد ترفض أو قد يجد نفسه

(1) Ibid., p. 67.

واقعاً تحت ضغط شديد للانضمام. وتعتبر النوادي من النوع الأول، بينما تعتبر الروابط المهنية كنقابة المحامين والأطباء والمدرسين من النوع الثاني، لأن القانون في بعض الأحيان يجعل الانضمام إلى الجماعة شرطاً لممارسة المهنة، أو أن الجماعة تقدم من التسهيلات والإمكانيات ما لا يستغنى عنها الفرد. ويظهر الاختلاف بين الجماعات من زاوية التضامن والوحدة، فالجماعة الشكلية الرسمية تفرض مسئوليات ومطالب لا يمكن للفرد أن يتحلل منها، أى أن تأثيرها يعتبر من الناحية الواقعية أوتوقراطياً، بينما الأمر على عكس ذلك في الجماعة الغرضية، لأن الفرد يشعر دائماً أنه من الممكن التحلل من المسئوليات إذا أراد.

جـ- **وظائف الجماعات:** والجماعات من ناحية أخرى تقوم بعدة وظائف في المجتمع. وكل جماعة لها وظيفة ظاهرة مميزة. ومثال ذلك أن وظيفة الأسرة هي الإنجاب وضمان الإشباع الاقتصادي لأعضائها المكونين لها. ووظيفة النقابة أو الاتحاد حماية المصلحة المتبادلة وتعميقها، والنادي وظيفته أن يهيئ وسائل الترفيه لأعضائه. وغالباً ما تقوم الجماعات بعدة وظائف ثانوية مرتبطة بحاجات الأعضاء.

١- تؤدي الجماعة وظائفها ككل، من خلال توصل الاتجاهات الثقافية والمطالب الاجتماعية الخاصة للأفراد. وكذلك التوقعات التي تتطلبها المواقف الاجتماعية المختلفة، ولذلك فإن الطفل يكتسب الثقافة أولاً من الأسرة.

٢- تعطي الجماعة القوة للفرد، فهي تسنده في سلوكه وتؤكد له ملكية أفعاله واتجاهاته.

٣- تهيئ الجماعة وسطاً اجتماعياً يشبع فيه الفرد حاجاته ويمارس تأثيره

الايجابي. وفي هذا الوسط الاجتماعي يستجيب الأشخاص الاستجابات الشخصية التي تعبر عن العاطفة أو التفوق أو امركز، أي أن الفرد يشبع رغباته في هذا المضمون الاجتماعي.

د - **العلاقات الجماعية**؛ ومن المسائل الهامة التي يؤكد عليها علم الاجتماع أن المجتمعات الإنسانية مكونة في كل مكان من جماعات عديدة. ولهذا كان من المهم هنا أن نعطي بعض الأهمية إلى العلاقات التي يمكن أن تنشأ بينها في النسق الاجتماعي. ولذلك يمكن أن نضع تمييزاً آخر للجماعات، فنميز بين الجماعات المستغرقة والجماعات الاختيارية. ففي حالة الجماعات الأولى تكون العضوية فيها من النوع الذي لا يسمح للفرد بالعضوية في جماعة أخرى، وذلك مثل الطوائف في الهند، فالذي ينتمي إلى طائفة بعينها لا يمكن أن ينتمي إلى طائفة أخرى في نفس الوقت. والجماعات التي من هذا النوع تكون في الغالب متماثلة في القوة والنفوذ، أو تكون من الجماعات ذات الأنساب المتمايزة. ومن هذه الزاوية تعتبر العشائر والطوائف جماعات مستغرقة.

أما الجماعات الاختيارية فإننا نعني بها الجماعات التي تكون العضوية في أحدها شاملة أو يمكن أن تشمل عضويات من جماعات أخرى، ويمكن أن نقسم هذا النوع بالتالي إلى نوعين :

النوع الأول؛ حين يكون الأعضاء في جماعة واحدة متضمنين في الجماعة الكبرى، ولذلك نطلق على هذه الرابطة اسم «الاستغراق» ومثال ذلك أنه في الدولة التي تنقسم إلى ولايات يكون الأعضاء في ولاية أعضاء في مجتمعها وأعضاء في نفس الوقت في المجتمع الكبير أي مجتمع الدولة. والبدنات في المجتمع البدائي يكون أعضاؤها أعضاء في نفس الوقت في جماعة أكبر هي العشيرة التي تتكون من عدة بدنات، والنوع الثانى يمكن أن

نطلق عليه اسم «اللاستغراقي» وفيه تكون العضوية في جماعة لا تؤهل ولا تمنع في نفس الوقت العضوية في جماعة أخرى. ولهذا عندما نفحص العضوية في أحد هذه الجماعات، فإن بعض أعضائها يمكن أن نجد لهم عضويات أخرى في جماعات غير جماعاتهم هذه، بينما لا نجد للبعض الآخر مثل هذه العضويات. ونظام الروابط والنوادي خير مثال على ذلك.

أما فيما يتعلق بالولاء ففي كثير من الأنساق الاجتماعية مثل المجتمع العشائري المنظم، نجد أن الاخلاص والولاء للجماعات الخاصة يعلو على الولاء للمجتمع ذاته، وربما يتوقف بقاء لنسق الاجتماعي على توازن القوى بين الجماعات المتساوية والتي تقف في موقف يعارض كل منها الأخرى.

وفي المجتمع الذي يقوم على «مبدأ التدرج الاجتماعي بين الجماعات» يكون النفوذ أمراً شديد الاتصال بالانتماء الجماعي، والقوة عادة ما تميل ناحية النفوذ. وفي المجتمعات التي تكون جماعاتها من النوع الاختياري الاستغراقي تصبح عواطف الوحدات الأكبر غير متعارضة مع عواطف الوحدات الأصغر، بل على العكس، تمتص العواطف الأولى الروابط المباشرة، حيث ينتمي بعض أعضاء الجماعة إلى جماعة أخرى والبعض الآخر لا ينتمي إليها، وتكون الفرصة مهيئة للصراع على الولاء. وفي المجتمع الحديث حيث تكون روابط القرابة والدين والجماعات المهنية والصداقة ذات طابع فردي، تختلف العواطف المنبعثة عن كل رابطة، ويؤدي الولاء إلى الجماعات إلى تفريق الأفراد لا إلى تجمعهم وتوثيق عرى مشاعرهم المشركة.

ثانياً: القيم:

كل مجتمع له طابع خاص في النظر إلى الصفات والخصائص، ولذلك

تختلف المجتمعات من حيث طبيعة الصفة ومدى الاهتمام بها والدعامة التي تستند بها. ولكن خلال كل نسق اجتماعي، هناك اتفاق عام بصدد الفكرة التي تجعل الإنسان صالحاً وصادقاً ومحترماً[1].

١- لقد كان لليونان اصطلاح Areté يستخدمونه ليشير إلى الخصائص الصحيحة أو الواجبة «للإنسان الفاضل» ولكن الثقافات لها صيغتها الخاصة بالـ Areté حتى ولو لم يكن هناك اصطلاح معروف لذلك. ففي المجتمعات البدائية نجد أن هناك اتفاقاً عاماً في كل منها حول الصفات التي يجب أن تتوفر في القادة والزعماء، والصفات التي تجعل من الإنسان إنساناً صالحاً أو سيئاً أو محترماً أو قليل الأهمية.

٢- والقيم إذن يمكن أن تعرف بطريقة مبدئية أنها «الصفات الشخصية التي يفضلها أو يرغب فيها الناس في ثقافة معينة» فالشجاعة والقوة والاحتمال والايثار والمهارة الفنية وضبط النفس يمكن اعتبارها، كل على حدة أو في مجموعها، الصفات المرغوبة في كل ثقافة، ولكن القيم من ناحية أخرى ليست صفات مجردة فحسب، بل أنها في الواقع أنماط السلوك التي تعبر عن هذه القيم.

٣- ومن المقرر الآن أن التقاليد تضع القيم في أي مجتمع، فهي إذن محافظة بطبيعتها. ولهذا كانت القيم ثقافية الأصل والاتجاه، وكلما كانت ذات عمق واضح تم اكتسابها دون وعي، فتصبح من موجهات السلوك دون إحساس مشعور به، ومهما اختلفت القيم باختلاف الجنس أو الطبقة في النسق الاجتماعي، فإن قيماً معينة تظل ذات عمومية لجميع الأعضاء على الرغم من أن الكثيرين قد يفشلون في تحقيقها في سلوكهم الفردي أو الاجتماعي،

(1) Ibid., p. 70.

كذلك يعكس طابع النسق القيمي حاجات أساسية معينة للنسق الاجتماعي الذي يتأثر بالبيئة التي يوجد فيها وبالعناصر التكنولوجية به.

٤- هذا ونزعم أن وجود القيم يعتبر «ملزماً اجتماعياً»، لأن الشكل الذي يأخذه يرتبط وظيفياً مع النواحي الأخرى في الموقف الاجتماعي الذي يتناقل مع التعديل خلال الزمن. والشيء الذي يجب أن نؤكد عليه أن كل ثقافة لديها مجموعة أو عدة مجموعات من القيم، ولكن كل فرد (لسبب أو لآخر) يحصل عليها بدرجات متفاوتة. ومن الناحية الاجتماعية تعطي القيم الوحدة للمجتمع والثقافة، لأنها تعمل على إقامة نقط التقاء تتجه إليها الأفعال، وعندما قلنا إن القيم يمكن النظر إليها على أنها «محافظة» كنا نعني بذلك الطبيعة الاجتماعية، لأن بالنسق الاجتماعي عدة قوى تميل إلى المحافظة على النمط القيمي القائم وعلى الأخص في نواحيه الرمزية التي تعتبر أحياناً حوافز «للسلوك»، وأحياناً أخرى أهدافاً له. ولا يعني ذلك أن الأعضاء في أي ثقافة لهم نفس الحوافز والأهداف من وجهة النظر القيمية، بل أنهم يتمايزون في ذلك تمايزاً كبيراً. ولذلك كان من يركزون على القيم يحصلون على مركزٍ مرموق في مجتمعهم، لأن هذا هو طبيعة النسق القيمي، والأشخاص ذو النفوذ يميلون إلى الحصول على القوة التي تمكنهم من التأثير على سلوك الآخرين، أما مباشرة عن طريق الضغط، أو بطريقة غير مباشرة بمعالجة القرارات التي يأخذ بها المجتمع أو عن طريق اعتبارهم نماذج يحتذيها الشباب.

٥- ومن الطبيعي أن نتوقع أن مثل هؤلاء الأشخاص لا يحاولون تغيير النسق الذي يستمدون منه نفوذهم، بل أنهم يحاولون شاعرين أو غير شاعرين أن يحافظوا على الواقع الإنساني الذي يقوم على هذه القيم أو على التصورات الرمزية لها. ولا يعني ذلك أن إمكانية التغير بالنسبة للنسق

القيمي قليلة الاحتمال، بل أنه يتغير تحت ضغط عوامل متعددة مثل اندفاعات النمو لتكنولوجيات جديدة، أو الانتشار من حيث السكان على أرض أوسع أو ظهور أعداء لم يكونوا في الحسبان وهكذا. أو بمعنى آخر تأتي فرص تغير النسق القيمي من الخارج أكثر مما تأتي من الداخل إذا ظل الداخل محتفظاً بتوازنه التكنولوجي أو السكاني. ومثال ذلك أن الثورة الصناعية في أوربا كانت لها آثار واضحة على الحياة الأوروبية، فالطريقة الجديدة في الإنتاج والتي وجدت في التجارة والحرب فرصاً كثيرة للإنتشار خارج أوروبا، هيأت الأرض لمصدر جديد من الثروة والقوة، والذي انحصر فيما مضى في ملكية الأرض والزعامة الحربية. ونتيجة لذلك نشأت طبقة جديدة لم تكن موجودة من قبل وهي الطبقة البورجوازية، ومن ثم بدأت قيم جديدة في الظهور، ولم تختف القيم القديمة تماماً بل ظلت فارغة من غير مضمون.

ثالثاً: المركز والدور:

١- العلاقات التي تقوم بين الأشخاص تخضع لنظام معين، ومعنى هذا أن كل شخص يرتبط بالآخر بطرق لها مستويات محددة تعتمد في تحديدها على أوضاعهم النسبية. وفكرة الموضع أو المرتبة نستخدمها بصورة منتظمة في حديثنا عن الناس في المجتمع، ولهذا يمكن أن نعرف المركز بأنه الأوضاع أو المراتب التي يتخذها الأشخاص في المجتمع كل إزاء الآخر. والنسق الاجتماعي من هذه الزاوية يمكن اعتباره مجموعة متسلسلة من الأوضاع المحددة التي تربط جميع أعضاء المجتمع.

٢- وللمركز ناحية خاصة وناحية عامة أيضاً. ويظهر العنصر الخاص في المركز في العلاقات المباشرة التي تقوم بين الأشخاص مثل علاقة الابن بالأب أو الرئيس بمرؤسيه وهكذا.، أما المراكز العامة فإنها تشير إلى الفكرة

التي تقع وراء العلاقات في النسق الاجتماعي ككل، مثال ذلك العمال والموظفين والمتدينين... الخ، ويرتبط بهذا النوع الأخير ما يمكن أن نقول عنه، الواجبات والحقوق والامتيازات التي تعتبر في نفس الوقت المكونات الأساسية لهذه المراكز التي تطبع الأشخاص الحاصلين عليها بطابع خاص، هذه الواجبات والحقوق تسمى «أدوار Roles» من ناحية أخرى. والكلمة أخذت من المسرح حيث يفهم الدور على أنه سلوك الممثل الخاص في مضمون معين. والممثل عليه أن يحفظ ويفسر دوره، كما أن عليه أن يتصرف خلال الحدود التي عينت له مستخدماً كل إمكانياته. ومثل هذا القول يمكن أن يقال بالنسبة للدور الاجتماعي. ومثال ذلك أن الأب في المجتمع الحديث ينتظر منه أن ينصح ابنه ويعنفه، كما يتوقع منه أن يعطيه الحماية ويهيئ له الراحة وأن يرتب له مستقبلاً معيناً. ويتوقف كل هذا على مقدرة الأب في اختيار المناسبات الصالحة. ولذلك إذا أساء الأب تفسير دوره ربما تدخل المجمتع على صورة النقد الذي يمكن أن توجهه له الأسرة أو الأصدقاء أو الجيران.

٣- وفي كل مجتمع نجد «أدواراً ومراكزاً» ولكن أساس تكوينها وصيغها يختلفان من ثقافة إلى أخرى، كما أن مركزاً واحداً يمكن أن يكون له عدة أدوار مختلفة. وفي كل مركز اجتماعي هناك علامات تؤدي إلى قيام السلوك العادي. ومعنى هذا أن الدور ليس مجرد فعل ولكنه في واقع الأمر توقعات للفعل. ذلك لأنه عندما نشترك في أي موقف اجتماعي طبيعي، فإننا نتوقع مقدماً السلوك الذي سوف يصدر عن الآخرين، فإذا أخذنا مريضاً إلى طبيب فإننا نتوقع قبل أن نذهب أنه سيشخص المريض ويصف الدواء، ومن أجل هذا فإننا نقول أن لكل شخص مجموعة من الأدوار والمراكز يقوم بها ويوجد فيها. ويتوقف هذا كله على المضمون الاجتماعي الذي يندمج

فيه، فالفرد يمكن أن يكون أباً وابناً في نفس الوقت، طبيباً وعضواً في نادي في نفس الوقت أيضاً، كما أن من الممكن أن يكون منتجاً ومستهلكاً في وقت واحد وهكذا. وفي المجتمع الحديث حين يكون الفرد عضواً في عدة جماعات مختلفة المقاصد، تكون الفرصة سانحة لصراع الأدوار، وكثيراً ما يوجد الفرد في مواقف تثير انفعاله أو تحرجه لأنه قد يوجد في وقت واحد مع مجموعة من الأشخاص المختلفين، كل يتوقع منه سلوكاً مختلفاً.

٤- ويجب أن نلاحظ هنا أن المركز يتضمن مجموعة من مناطق النظم الاجتماعية، وربما كانت القرابة أحد الأسس الهامة في تحديد المركز. وربما كان هذا أيضاً هو الذي قاد الأنثروبولوجيا إلى الدراسة المركزة لاصطلاحات ونظم القرابة البدائية، وما يترتب على هذا الاهتمام من التعرف على أن هذه الأنماط أو التصنيفات القرابية في المجتمعات البدائية، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنواحي النظامية الأخرى في المجتمع. وعلينا أن نقرر هنا أن أنساق القرابة ليست في واقع الأمر إلا أنماطاً من المراكز والأدوار، وأن استخدام اصطلاح قرابي معين في العلاقات يؤدي إلى تعيين الاتجاه أو إلى تحديد نوع التوقع. ومثال ذلك أن عملية الاقدام والأحجام في مواقف الحب تتغير تغيراً تاماً. حين ترفض فتاة تقدمات شاب مناسب بقولها «لا يمكن أن أكون إلا أختاً لك».

٥- وثمة اعتبار هام في علاقة «الدور» ينجم عن الجنس والسن. لأن هذه العناصر الأساسية في الوجود الإنساني لها طابع الثبات والتحديد القاطع في كل مجتمع باعتبارها نواح متميزة في العلاقات الاجتماعية. ولهذا كانت "توقعات الرجل غير توقعات المرأة"، وتوقعات الشاب غير توقعات المسن. ولا يعني ذلك أن نعترف بالفروق البيولوجية التي تتصل بالقدرات أو الموروثات، بل أننا نعني أن المجتمع يعطي هذه الاختلافات معنى ثقافياً محدداً.

والمجتمع الحديث وإن كان يسير في اتجاه تقليل نسب هذه المعاني الثقافية، إلا أن الأمر لم يكن كذلك في المجتمعات البدائية. ولعل ظهور اصطلاحات مثل الأبوية والأمية كان في جوهره عبارة عن محاولة لتعميم أدوار الجنس من زاوية سلطة الأسرة من ناحية، ولبيان مدى التوقعات واتجاهها التي تقوم على هذا الاختلاف من ناحية أخرى.

٦- هذا وتدخل اعتبارات أخرى في تحديد المركز في المجتمع قد تختلف من مجتمع لآخر مثل، التراث والظروف المباشرة عند الولادة، والصفات الفيزيائية، والإقامة، والمواهب الخاصة، والملكات، كذلك يمكن أن تصلح المهنة، كأساس في تمييز المراكز في أي مجتمع.

٧- وفي الأنساق المعقدة تختلف القيم على أساس تسلسلي، ولذلك يكون من الممكن أن نقسم المجتمع إلى درج من السلالم الاجتماعية، كل عضو في واحدة يشترك مع الآخر فيها في نفس المركز التسلسلي، ويعطي درجة معينة بالإضافة إلى النسق القيمي السائد في المجتمع. هذه السلالم الاجتماعية يطلق عليها اسم الطبقات أو الطوائف الاجتماعية. والطوائف هي الطبقات المتحجرة التي لا تسمح لأي شخص أن يخرج على الجماعة التي ولد فيها، ومن مظاهر التحجر أن الشخص لا يستطيع أن يتزوج من خارج هذه الجماعة. أما الطبقات فتتميز بمرونة نسبية، ولكن إذا لم يكن هناك وحدة بين أعضائها إلى الحد الذي يمكن أن تكون معه جماعة اجتماعية، فإنه لا يمكن فنياً أن نطلق عليهم اسم طبقة. وعلى هذا نستطيع أن نقول إن المراكز النسبية للأفراد في المجتمعات ذات عمومية واضحة، بعكس الطبقة التي لا يمكن أن نلحق بها هذه الخاصية، فوجودها غير متردد في الزمان والمكان، ومعنى هذا أنها تظهر فقط في الأنساق المعقدة التي قامت على الزراعة النامية. ومع ذلك فقد وجدت الطبقات في المجتمعات التي يمكن أن نطلق عليها اسم

مجتمعات الدول البدائية مثل مملكة أوغندا التي تعرف الآن باسم أوغندا ورواندا وبوروندي المجاورة للكونغو الآن.

٨- وعندما كنا نتحدث عن القيم ميزنا بين القيم الرسمية والقيم المكتسبة، ويمكن أن نميز تمييزاً مشابهاً بالإضافة إلى المركز. فالمراكز الرسمية هي التي يحصل عليها الفرد خلال ظروف ليست له سيطرة عليها مثل جنسه وسنه أو أو انتسابه لأسرة معينة أو طبقة خاصة.

٩- والمراكز المكتسبة هي التي يحصل عليها الفرد من خلال أعمال يقوم بها بنفسه. ونلاحظ أنه في بعض المجتمعات تكون أهم المراكز ذات طبيعة رسمية، لأن كل شخص يولد في عشيرة أو طبقة، وليس هناك من شيء يمكن أن يغير من ذلك.

١٠- وعندما نقول أنه من الممكن للشخص عن طريق أفعاله الخاصة أن يحدد مركزه في السلم الاجتماعي، نصف المجتمع الذي تظهر فيه هذه الظاهرة بأنه مجتمع يتضمن درجة عالية من التنقل الاجتماعي Social Mobility ولكن إذا كان المجتمع صارماً في تحديد مراكز الأفراد، كان التنقل في درجاته الدنيا. ومع ذلك فليس هناك مجتمع على مرونة تامة أو على صرامة تامة ومن الأمثلة على ذلك أن الدراسات التي أجريت على النسق الطائفي في الهند كشفت أن هناك قدراً معيناً، من التنقل الاجتماعي على الرغم من بناء الطائفة المتحجر.

وخلاصة القول أن الرغبة في الحصول على المركز وما يتبعه من نفوذ والبحث عن القيم ورموزها، إن هما إلا امتداد للرغبة الأساسية في الحصول على تأثير، أو بمعنى آخر هما استجابة لدافع أساسي يجد تعبيراً في عالم الثقافة الرمزى.

رابعاً: السلطة:

١- لا تسير المجتمعات مهما كانت بسيطة أو معقدة كيفما اتفق، ذلك لأن نواحي النشاط التي تكون الحياة اليومية للناس تتطلب التوجيه، كذلك لا تستمر الثقافات في سيرها على أساس عشوائي، لأن الاتجاهات والمعتقدات تتطلب حماية وتعزيزاً دائماً. إذن لابد أن تكون هناك جهة موجودة وقائمة لإصدار القرارات يناط بها بعض الأفراد في كل مجتمع، ووضع القرارات والقوانين وما يتصل بها من إجراءات يمكن أن يطلق عليه اسم «السلطة». أما ممارسة هذه السلطة فيطلق عليها اسم «الضبط». ومن أجل هذا كانت السلطة هي الحق المقرر لجماعة من الناس في وضع قرارات ملزمة فيما يتصل ببعض نواحي الحياة أو أوجه النشاط الخاصة لآخرين. وعلى هذا يكون من حق الأب أو الأم المعترف به أن يضع الطفل في سريره. ومن حق واضع الضرائب أن يفرض ضريبة معينة. ومن حق القاضي أن يحكم على الجريمة والإنحراف. ومن حق الإمام أن يقيم الصلاة. ونحن نقول في علم الاجتماع إن أنساق السلطة متضمنة في كل نسق اجتماعي، ولكن موضع السلطة واختيار الهيئة وامتداد الفعل يختلف من مجتمع إلى آخر. أما الضبط فينظر إليه على أنه وجه واحد من الدور الاجتماعي، أي أنه وجه من وجوه السلوك التي نتوقعها من أناس معينين في أماكن معينة وأزمان معينة أيضاً. ولما كانت السلطة تلعب دوراً هاماً في الطابع الذي يأخذه التنظيم الاجتماعي كان علينا أن نعطيها اهتماماً خاصاً[1].

٢- ومن المناسب هنا أن نميز بين نوعين من السلطة: الشرعية والسلطة المغتصبة. والسلطة الأخيرة هي ممارسة الضبط على الآخرين بطريقة ليست

---

(1) Ibid., p. 91.

مقررة في الثقافة، ولذلك كانت الثورة في حد ذاتها عبارة عن اغتصاب القوة. والأمثلة على ذلك كثيرة في المجتمع الحديث، ولكن قلما نجد مشابهاً لها في المجتمعات البدائية التي تسير على أساس السلطة الأولى أي السلطة الشرعية، ولكن هناك حالات استثنائية كما يحدث في جزر الاندمان حين يقوم شاب له صفات معينة ويغتصب سلطة لنفسه لا تناسب سنه، ذلك لأن القاعدة هناك أن تكون السلطة الشرعية في يد كبار السن.

٣- إلا أن هناك تقسيماً آخر للسلطة يقوم على ثلاثة أنواع: الأول هو السلطة التنفيذية، والثاني هو السلطة الإدارية والثالث هو السلطة القضائية. فالسلطة الأولى هي التي تفرض التشابه والامتثال إلى قواعد مقبولة من السلوك مثل الضبط الأبوي للأطفال والمحاكم التي تعاقب المجرمين، والوظيفة الأساسية لهذه السلطة هي المحافظة على استمرر القواعد الاجتماعية والقانونية في أداء عملها الأمر الذي يمنع الإنحراف والعدوان على الاتجاهات الثقافية العامة والنظام الاجتماعي ككل. أما السلطة الثانية فإنها تسهم في توجيه الأفعال داخل الوحدة الاجتماعية، وبدونها لا يمكن لأي جماعة مهما كان نوعها أن تنهض بالوظائف التي تحقق أهدافها، وتقوم اللوائح الأساسية للمنظمات المختلفة داخل المجتمع بفرض مثل هذه السلطة. أما السلطة الأخيرة فهي التي يناط بها حل الخلافات التي تنشأ بين الأفراد في المجتمع مهما كان نوع هذه الخلافات.

٤- وعندما نفحص المجتمعات نجد أن مظاهر السلطة ومراكزها وأجهزتها المختلفة تتطور بتطور النظام الاجتماعي، فهي تميل إلى التطور من البساطة إلى التعقيد كلما تغير المجتمع من حالة البدائية إلى القروية أو إلى الحضرية أو إلى الصناعية. وتبلغ السلطة أعلى مراحل التعقيد في الأنساق الاجتماعية التي تدخل تحت إطار الدولة. ومن هذا نجد أن هذه

الأنساق بما لها من سلطات تترتب على أساس نظام تسلسلي، لكل درجة فيه مركز من مراكز القوة، بل أن النسق الاجتماعي الواحد تتدرج فيه السلطات على نحو يرتب مراكز الناس وأدوارهم بالنسبة للنسق الاجتماعي وبالنسبة لمجموع المجتمع. ويطلق على أنساق السلطة المتدرجة على هذا النحو «البيروقراطية»، وتتميز البيروقراطية بأنها تقوم على أساس تسلسل السلطات داخلها بحيث لا تستطيع المراكز العليا فيها أن تشرف اشرافاً مباشراً على كل شيء داخل النسق الاجتماعي. ولهذا يحدث دائماً أن تفقد السلطات العليا اتصالها بالقواعد العريضة للنسق الاجتماعي، وتكون الفرصة سانحة لاضطراب السلطة أو للتعقيد الذي قد يعطل تنفيذ القرارات أو إنجاز المشاريع. ومن أجل هذا يواجه التنظيم البيروقراطي في الحكومات الحديثة عدة مشاكل، بل أن الأمر لا يقتصر على الحكومات وحدها، بل قد تظهر نفس هذه المشاكل في المؤسسات الكبرى التي لا يمكن الاستغناء عنها في الحياة الحديثة. ومن أجل هذا كان إصلاح الجهاز الحكومي أمراً صعباً للغاية، لأنه يقتضي دراسة مراكز السلطة والضبط في كل فروع هذا الجهاز بحيث يمكن للسلطات العليا أن تكون على صلة مباشرة بكل السلطات الأقل منها، وأن يحدد دور ووظيفة ومركز كل سلطة داخل الجهاز، أو بمعنى آخر لابد من تحديد واضح لحدود العمل وحدود السلطة المخولة للمشرفين على تنفيذه.

خامساً: الايديولوجية:

١- يكتشف الإنسان في كل مكان بيئته التي يعيش فيها من خلال التصورات التي تزوده بها ثقافته، وأغلب ما يتعلمه الإنسان لفظي بحت. ولذلك تخلق اللغة والتفكير صورة للحقيقة يعمل من خلالها الفرد، فمن خلال اللغة يفرض نوع من التعقل على العالم المعروف، وبذلك يصل الإنسان إلى

حالة لا يعطى فيها الوحدة والمعنى للطبيعة بل لسلوك الناس أيضاً. وهذا التعقل الذهني والروحي للأوضاع على ما هي عليه هو الذي نطلق عليه كلمة الايديولوجية[1]. ولذلك تقوم الايديولوجية على المزاعم الميتافيزيقية التي تربط الظواهر الملاحظة والتي يمكن ملاحظتها للبيئة الطبيعية والانسانية وتضمها في نوع واحد من الوحدة، أو بمعنى آخر تعمل الايديولوجية على إقامة نسق من التعقلات والتبريرات للظروف الراهنة الموجودة فعلاً، ولهذا يقال دائماً أن الايديولوجية عبارة عن نسق من الأفكار توجه الأفعال ويقاس على أساسها السلوك الفردي أو الاجتماعي. ومن أجل هذا أيضاً كان لكل مجتمع نسقه الخاص الذي يتفق مع تاريخه وظروفه الخاصة وثقافته المميزة. وليس غريباً أن نجد في كل مجتمع مجموعة من التبريرات أو الأفكار تقوم بوظيفة هامة، تتلخص في إظهار التنظيم الاجتماعي بالمظهر الطبيعي الذي يتفق وطبيعة الأشياء، ويكفي أن تثير عدة أسئلة تتعلق بالقيم أو بمراكز الناس في المجتمع أو بأدوارهم فتتلقى إجابات تحمل طابعاً تقريرياً كأنها أمور مسلم بها من قبل، بينما الواقع أن هذه الأمور جميعاً لا تثبت على حال، بل أنها تتغير دائماً. ولكنها عندما تتغير، يتغير معها النسق الايديولوجي الذي يعطيها الإطار العقلي الذي يبررها. ومن أجل هذا نجد أن كثيراً من العادات الاجتماعية تكون بمثابة القوانين كالإجراءات الخاصة بالزواج أو علاقات المودة والاحترام المتبادل أو واجبات القرابة بغض النظر عما إذا كانت داخلة ضمن تشريع مكتوب، لأنها في أثرها تكون أحياناً أقوى من القوانين المكتوبة.

ويقول بعض علماء الاجتماع أن كثيراً من القوانين التي تأخذ بها

(1) Ibid., p. 100.

المجتمعات تكون ذات أساس ايديولوجي ويبدو هذا واضحاً إذا عقدنا مقارنة بين المجتمعات البدائية والمجتمعات المتحضرة.

٢- ونظراً لأهمية هذا الموضوع فإننا نزيده ايضاحاً: الأعضاء في كل مجتمع هم بالضرورة علماء اجتماع هواة، أى أن عندهم أفكاراً حول بناء مجتمعهم وعملياته الاجتماعية ومكانه من العالم، لأنه إذا لم تكن لديهم أفكار حول هذه المسائل، ربما كانت حياتهم الاجتماعية غير ذات معنى بالنسبة لهم. وهم بهذا يكونون حاصلين على الإطار الذي يتحركون خلاله مع غيرهم من أفراد المجتمع. ومن أجل ذلك فإن كل واحد من الأفراد في المجمتع تكون لديه فكرة عن التمايز الداخلي للمجتمع، كأن تكون لديه فكرة عن الطبقات الاجتماعية وكيف تختلف كل منها عن الأخرى. وكل فرد أيضاً لديه صورة عن زعماء المجتمع، لماذا هم كذلك وماذا يشبهون، وكيف وصلوا إلى مراكزهم. وبالنسبة للموقف العالمي يكون عند الفرد مجموعة من الأفكار حول اتجاهات السياسة العالمية وعن الدول التي تعتبر صديقة أو معادية وهكذا. والناس لا تكون عندهم أفكار عن هذه المسائل فحسب بل تكون لديهم أيضاً مشاعر تجاهها تجعلهم يصدرون الأحكام المختلفة عليها. وباختصار تكون عند الناس أفكار حول طبيعة الأشياء وحول اتجاهها وما ينبغي أن تكون عليه. ومثال ذلك أن كلاً منا يعرف أن الأمور ليست على درجة كبيرة من الكمال، وهذا الحكم في حد ذاته يتضمن على الأقل تصوراً غير متكامل عن المجتمع المثالي الذي ينبغي أن يكون.

٣- ومن أجل هذا نستطيع أن نقول أن ايديولوجية أي مجتمع تتكون مما يلي :

أ - الأفكار العامة المقبولة عن المجتمع وعملياته الداخلية ومركزه العالمي.

ب- الأفكار العامة المقبولة عن تاريخ هذا المجتمع.

جـ- الأحكام العامة عن الحقائق التي يعتنقها الناس دون مناقشة.

د - قيم مقررة ومقبولة وأهداف محددة للمجتمع. وهذا لا يعني أن هذه الخصائص الأربعة للايديولوجية ينبغي أن تكون عامة في جميع أقسام المجتمع بلا استثناء، إذ ربما تكون للجماعة الواحدة داخل المجتمع الواحد ايديولوجية خاصة تتفق والهدف الذي تسعى إليه.

الفصل الثالث

البناء الطبقي وتدرج القوى الاجتماعية

الفصل الثالث

البنــــــاء الطبقــــي
وتدرج القوى الاجتماعية

تمهيد:

هناك نظريتان أساسيتان في الطبقات الاجتماعية - شأنها شأن دراسة أي موضوع في علم الاجتماع - وهما نظرية الصراع، ونظرية التكامل. فنظرية الصراع ترتكز أساساً على الأفكار الماركسية فيما يرتبط بتحديد مفهوماتها وأطرها التصورية، متخذة عدة مسارات لتعميق أبعاد مشكلة التدرج الطبقي. بيد أن الطابع الغالب على هذه النظرية ينحصر في النظر إلى الطبقة ككل وأثرها في بقية الطبقات التي تكون البناء لاجتماعي والاقتصادي للمجتمع. وهذا يبعدها عن تصور الصراع الذي قد يحدث داخل الطبقة، إذا تركز على الصراع بين الطبقات فقط. وقد يرجع ذلك التصور إلى الظروف التي من خلالها صيغ الفكر الماركسي للطبقة، حيث أن ايديولوجية الصراع بين الطبقات، واستغلال طبقة لأخرى، وتصور تاريخ كل مجتمع على أنه تاريخ الصراع الطبقي، كانت كلها أفكار محورية في آراء ماركس والماركسيين من جانب وكان لها أعظم الأثر في توجيه مسارات نظرية الصراع في التراث السوسيولوجي الحديث فيما يتعلق بدراسة التدرج الطبقي من جانب آخر.

ويتضح أن للاتجاه الماركسي جذور فلسفية وتاريخية إلى حد كبير، حيث أن تفسير الصراع، وحتى تصور الطبقة، كان من خلال تصور التاريخ والأحداث التاريخية التي مرت بها المجتمعات - أو الطبقات - كان ماركس

يحللها بقصد توكيد وجهة نظره في الصراع الحتمي. كما أن المظهر الذي كان عليه المجتمع الصناعي في القرن التاسع عشر جعل كارل ماركس يرى التاريخ الانساني متمثلاً في الصراع الدائم بين طبقتين، وهما الطبقة المالكة ذات النفوذ والسلطة والطبقة التي لا شيء تملكه غير الصراع مع الطبقة الأولى. فالظروف الاجتماعية التي عاصرها ماركس هي التي حكمت تفكيره، بالإضافة إلى الأصالة الفلسفية والاطلاع الواسع على التاريخ، حيث استمد منهج دراسته من الجدل الهيجلي واستمد المادية من فيورباخ. ويتضح الجدل الهيجلي في كتابات ماركس بصورة عامة، ففي نظرته إلى التاريخ (سواء الطبقي أو تاريخ المجتمع ككل) كان يرى طبقتين متصارعتين يحدث في نهاية الأمر انتصار احداهما على الأخرى. بمعنى أنه ينظر إلى احدى الطبقتين على أنها «قضية» وأن الطبقة الأخرى مضادة لها – ثم يتم التأليف بينهما عن طريق الصراع. أما المادية التي أخذها عن فيورباخ بصفة خاصة، فتتمثل في تحديده للطبقة على أساس اقتصادي وتركيزه على ملكية وسائل الإنتاج.

وإذا كانت الأفكار الفلسفية والوقائع التاريخية التي كانت تجري في عصر ماركس وغيره من مفكري نظرية الصراع هي التي قادتهم – جميعاً – إلى التأكيد على تفسير ظواهر المجتمع في ضوء هذه النظرية، إلا أن الطابع الايديولوجي هو الذي كان يحكم تفكيرهم في غالب الأحوال، حيث توجه نظرية الصراع انتقاداتها إلى الاتجاه البنائي – الوظيفي في كونه يعتمد على دراسة نموذج ثابت Static ويهمل ديناميات التغير الاجتماعي. كما أنه فشل في التعرف على التوزيع غير المتكافئ للقوى في المجتمع. وأن ما ينبغي أن يكون وظيفياً لجماعة ما قد لا يكون كذلك بالنسبة لجماعة أخرى. ولهذا تركز نظرية الصراع على عوامل وديناميات التغير والحراك والصراع بين الطبقات – وليس داخل الطبقة الواحدة باعتبار أن كل طبقة

تمثل وحدة مستقلة لها كيان خاص. كما تركز نظرية الصراع على القوة أو السلطة – أو الاستقلال على حد تعبير لينين – كبعد أساسي في احداث الصراع الطبقي، وأخيراً تنظر إلى الصراع وكأنه أمر حتمي لبقاء المجتمع واستمرار وجوده.

وعلى هذا تحدد مفهوم الطبقة في ضوء نظرية الصراع على أساس المكان الذي يشغله أعضاؤها في نسق الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي – وهذا يؤكد تأثر هذه النظرية بالمادية – والتشابه في الدخل والمنزلة وأسلوب الحياة، ومدى ملكية وسائل الإنتاج. وهذا التحديد يوضح أن هذه النظرية تعتمد في أساسها على المادية من جانب، والنظر إلى الطبقة كوحدة متكاملة من جانب آخر. ويلاحظ أن الوجود الطبقي في ضوء نظرية الصراع يقوم على مدى استغلال طبقة لأخرى. وهذا يؤكد أن الصراع بين الطبقات هو أساس هذا الوجود.

وليس غريباً أن تفسر هذه النظرية «الصراع» باعتمادها على التاريخ، لأن التطور التاريخي والاجتماعي كما يذهب رواد نظرية الصراع يتضمن فكرة الثورة، يتضح هذا عندما عرض ماركس للصراع من خلال تطور البورجوازية والبروليتاريا، حيث يوضح أن الهدف الجوهري من تطور الطبقة هو مشاركتها في الصراع الاجتماعي عامة، والسياسي خاصة، ولهذا تظهر أهمية الدور الذي يلعبه الصراع الطبقي في توضيح مدى الاختلافات السياسية، إذ يتضمن بناء الطبقة العاملة – مثلاً – عناصر التغير، لأن الصراع لمتطلبات اقتصادية يتطلب بالضرورة صراعاً سياسياً. والقوة السياسية من وجهة نظر الماركسية تقف في مواجهة البورجوازية حيث ينجم أسلوب الحكم السياسي عن نظام الإنتاج. وبعكس الحال لدى المفكرين الغربيين الذين يرون أن أسلوب الحكم السياسي ناجم عن مستوى للتطور

الفني والتكنولوجي حيث يؤكد الصراع بين الصفوة تضامن البناء الاجتماعي وتماسكه من جانب، كما يفسر بناء القيادة السياسية في ضوء الطبقة ككل من جانب آخر. وعند دراسة الأحزاب السياسية باعتبارها تمثل طبقات ذات مصالح خاصة، ينظر الماركسيون إلى الطبقة ككل عند عرضهم لتحول شعور الفرد بالوضع الطبقي إلى مستوى الشعور بالانتماء إلى إقليم أو دين أو عقيدة معينة، حيث يرتبط الوعي الطبقي بالمعتقدات والايديولوجية. بعكس الحال في المجتمعات الغربية حيث ينظر إلى سلوك الناخبين باعتبار كل منهم ينتمي إلى طبقة معينة دون روابط ايديولوجية، والنظر إلى الصفوة من الوجهة الماركسية على أنها تمثل ضغوطاً اجتماعية، يتفق مع فكرة الاستغلال الطبقي، ومع نظرية المصلحة الطبقية. ولهذا فإن الماركسية حينما تنظر إلى الجماعات السياسية، فإنما تحللها في ضوء الصراع الذي قد يحدث لما لديها من قوة وسيطرة، وهنا يتحدث الماركسيون عن الجماعات الضاغطة وعن الأحزاب الجماهيرية، حيث تلعب الجماهير دوراً هاماً وخطيراً في عملية الصراع الطبقي وخاصة صراع الطبقة العاملة.

مفهوم الطبقة في ضوء نظرية التكامل:

ويتفق سوروكين مع فيبر في عدم تحديد الطبقة عن طريق العامل الاقتصادي وحده، ويرى أن الطبقة تقوم على المهنة والاقتصاد وتوزيع الحقوق والواجبات والقيم والممارسات والمعايير. ويحدد سوروكين الطبقة عن طريق مدى جمودها وذلك حتى لا تناقض آرائه في الطبقة مع تلك الآراء التي ذهب إليها في نظريته عن الحراك الاجتماعي. ولكنه يرى أن الثورات والصراعات لم تنجح في تحطيم التدرج الطبقي، وذلك يساير النظرية التكاملية التي تنظر إلى التدرج الطبقي على أنه سمة أساسية لكل مجتمع، ويتفق بيير لاروك مونييه مع سوروكين من حيث تحديد الطبقة على أساس درجة جمودها، لكنهما يؤكدان على المكانة الاجتماعية كمنطلق لتحديدها،

حيث يتحدد الوضع الطبقي عن طريق التقييم، ويضيف "تيومين" إلى الخصائص السابقة، الآثار التي تنجم عن الوجود الطبقي من جانب، كما أن ليس للطبقة أساس بيولوجي من جانب آخر. وهذا يتفق مع ما ذهب إليه "هاليفاكس"، لكنه يختلف مع الرأي الذي ذهب إليه بارسونز من أن القرابة والروابط القرابية تؤثر إلى درجة كبيرة في تحديد الطبقة. ويؤكد هاليفاكس على الإطار الاقتصادي للطبقة، بالإضافة إلى أنها تحدد سلوك أعضائها ودوافعهم ومستويات طموحهم، كما أنه يرى عدم إمكانية تحديد الطبقة في ضوء المهنة أو الدخل لاختلاف تقييم كل منهما باختلاف المجتمعات.

وعلى ذلك فإن تعريف الطبقة في ضوء نظرية التكامل يقوم على :

١- تحديد الطبقة عن طريق أبعاد متعددة مثل الاقتصاد والمكانة والقوة والبعد السيكولوجي.

٢- عدم التأكيد على الصراع الطبقي.

ويلاحظ أن أسس هذا التعريف تركز على تقييم المكانة، حيث يتفق معظم مفكري نظرية التكامل على أن المكانة الاجتماعية هي الدعامة.

ثانياً: البنائية الوظيفية في ضوء نظرية التكامل:

ظهر الاتجاه الوظيفي في البيولوجيا وعلم النفس - وخاصة الجشطلتي - والانساق الاجتماعية والدور الذي تؤديه الأجزاء المكونة لكل نسق للمحافظة على تكامله وتوازنه. وفي علم الاجتماع يتضح هذا الاتجاه من خلال أعمال دوركايم وكولي وتوماس وزنانيكي وميرتون وبارسونز وباريتو وجورج هومانز وأنوارد شيز وغيرهم.

ويرتبط الاتجاه الوظيفي في دراسة الطبقة والتدرج الطبقي بكل من كنجزلي دافيز وولبرت مور، رغم الانتقادات العديدة التي وجهها إليهما

بعض علماء الاجتماع أمثال "مالفين تيومين". والقضية الأساسية التي يرتكز عليها هذا الاتجاه هي حقيقة أن ليس ثمة مجتمع بلا طبقات فلا يمكن أن يستمر مجتمع ما في وجوده بدون تدرج طبقي يقوم على عدم المساواة في توزيع المكافآت والامتيازات. ولهذا يمكن تصور التدرج الطبقي من خلال الترتيب الهرمي للمرتبة الذي يختلف في كل مجتمع على أساس ظروف داخلية وخارجية. فهناك عوامل مثل الدين والحكومة وإنتاج الثروة وإدارة الملكية والعمل والإنتاج والمعرفة التكنولوجية. يقيمها الأفراد على أساس قيم دائمة ثابتة في هرم ترتيب المرتبة. ويرى كنجزلي دافيز ضرورة النظر إلى البناء الاجتماعي على أنه وحدة متكاملة حيث يشير الوضع Position الاجتماعي إلى المكان الذي يشغله الفرد في البناء الاجتماعي. وعند تحديد ذلك الوضع يمكن النظر إليه من وجهات متعددة، فهو «ذاتي» من حيث وجوده في عقول وسلوك أعضاء المجتمع، وهو «موضوعي» من حيث اتفاق هؤلاء الأعضاء على وضع معين، وهو «متبادل» من حيث ما يتضمنه من حقوق والتزامات، وهو «وظيفي» ذو أهداف من حيث دوره في البناء الاجتماعي. أما الموقف Situation فهو مجموع الأوضاع المتداخلة للفرد. وتشير المنزلة – لدى دافيز – إلى القيم المتصلة بأية مكانة اجتماعية وهذه القيم نسبية من حيث ارتباطها بالبناء الاجتماعي، كما يرتبط الدور Role بالوقار Esteem. ومعنى هذا أن دافيز يضع محاولة للتفرقة بين العوامل البنائية والعوامل غير البنائية في السلوك حيث تختلف الشخصية الإنسانية على أساس الوضع الاجتماعي سواء كان ذلك عن طريق الوراثة أو عن طريق الدور.

ولقد تعرضت نظرية دافيز ومور هذه لاعتراضات عديدة من حيث اهتمامها بالأهمية الوظيفية وإنكارها للوظائف المعوقة Disfunctions

والعوامل الوظيفية الخارجية للتدرج الطبقي. فلقد اهتم برنارد بابر بالنظرية الوظيفية لدى دافيز ومور محاولاً إيجاد حلول لبعض المشاكل التي لم يضع لها كل منهما حلولاً. كما أن تيومين قد أوضح الخلافات المنهجية في نظريتهما. فقد ذهب "باريتو" إلى توضيح دورة الصفوة Circulation of the Eilte وذهب "فبلن" إلى بيان «طبقة الفراغ» وماكس فيبر إلى «فرص الحياة وأسلوبها» ونظر كل وارد وكولي إلى الوضع الاجتماعي كمحدد للطبقة الاجتماعية، في حين أن تشارلز بيج يعالج الطبقة عن طريق تصور عام يتضمن آراء كل من سمول وروز Ross وسمنر. ومن الدارسين المعاصرين للتدرج الطبقي اهتم كل من تاوني R. T. Tawney ونورث & C. C. North وبيكر Becker وسوروكين وجيرت Gerth وميلز Mills وريموند ويليامز R. W. William وماكيفر وبيج وفوتز H. Pfautz وكيرت ماير K. Mayer بالاتجاه الوظيفي. ويتخذ "بركلي" تصوراً للتدرج الطبقي يقوم على تدرج المراكز والأوضاع الاجتماعية حيث يشير هذا التصور إلى ترتيب هرمي للجماعات أو للتجمعات الاجتماعية التي تتصل فيما بينها ورغم أن "باربر" قد ميز بين التدرج الطبقي وبين التمايز الطبقي باعتبار الأول نتاج التمايز والتقويم الاجتماعيين، إلا أن التقويم لديه عبارة عن أهمية وظيفية للأدوار الاجتماعية المتمايزة وفي هذا يتشابه باربر مع دافيز ومور في إنكارهم التفرقة بين المفهومين وسنعرض فيما يلي إلى نظرية كنجزلي دافيز وولبرت مور في التدرج الطبقي والانتقادات التي وجهها تيومين بالذات إليهما موضحين وجهة نظره في دراسة التدرج، ثم ننتقل إلى وجهة نظر بارنارد باربر باعتباره يمثل مرحلة متقدمة في التدرج الطبقي من الوجهة التكاملية.

١- يحاول كنجزلي دافيز "وولبرت مور" توضيح العلاقة بين التدرج الطبقي وبين بقية أجزاء النظام الاجتماعي، مفسران كيفية توزيع المنزلة

بين مختلف نماذج الأوضاع الاجتماعية في كل مجتمع. حيث يختلف التدرج الطبقي باختلاف المجتمعات من حيث درجته ونوعه وكذلك من حيث اختلاف عوامل حدوثه. وعلى ذلك يريان أن هناك خطين مختلفين للتحليلين، يتمثل أولهما في تفهم الخاصية العامة Universal للتدرج الطبقي، بينما يتمثل الثاني في فهم السمات والملامح Features النوعية له ويسهم كل من هذين الخطين في توضيح الظاهرة المرتبطة بنسق الأوضاع الاجتماعية وليس بالأفراد الذين يشغلون هذه الأوضاع. ولذلك يتساءل دافيز ومور عن السبب الذي من أجله تكون للأوضاع المختلفة درجات متباينة من المنزلة؟، وكيف يصل بعض الأفراد إلى هذه الأوضاع دون سواهم؟ ويريان أن المادة العلمية التي تدور حول التدرج الطبقي قد حاولت الإجابة على السؤال الأول، وذلك رغم أن هذا السؤال له صفة الأولوية الواقعية لكل من الفرد والجماعة. وانطلاقاً من هذا الهدف المحدد يوضح دافيز ومور الأهمية الوظيفية للتدرج الطبقي في داخل البناء الاجتماعي فمن وجهة النظر الوظيفية يوزع كل مجتمع أعضائه على أوضاع اجتماعية ذات حقوق والتزامات محددة. كما تتحدد المرتبة الاجتماعية للفرد بعاملين، أولهما الأهمية الوظيفية المتمايزة التي يؤديها الفرد في المجتمع، وثانيهما شخصية الفرد وخبراته لشغل أوضاع اجتماعية معينة. وهناك وظائف مجتمعية عامة يعتبرها دافيز ومور وظائف عامة للتدرج الطبقي، ويلخصها في الدين الذي يحدد قيم وأهداف وسلوك الفرد من جانب ويؤدي إلى تكامل المجتمع من جانب آخر، والحكومة ذات الوظائف الداخلية في المجتمع والتي يكون لها معايير وقوة سياسية مؤثرة، والثروة والملكية والعمل بمعنى المظهر الاقتصادي للوضع الاجتماعي وأخيراً المعرفة التكنولوجية التي تعني المهارات التي يتطلبها وضع اجتماعي معين. وتختلف الأنساق الاجتماعية المتدرجة – من وجهة نظرهما – على أساس

درجة التخصص وطبيعة الوظيفة التي يؤديها شاغلي وضع اجتماعي ما. وقدر الاختلافات المؤدية إلى البعد الاجتماعي بين الأوضاع الاجتماعية، ودرجة الفرص المتاحة، ودرجة التضامن الطبقي. كما أن هناك ظروف خارجية يمكن إيجازها في مرحلة التطور الثقافي التي يمر بها المجتمع من ناحية، والموقف الذي يتخذه المجتمع من وجهة نظر غيره من المجتمعات من ناحية ثانية.

٢٠- تنطلق وجهة نظر مالفين نيومين من تلخيصه لآراء دافيز ومور في مقالهما السالف الإشارة إليه، حيث يعتبر نقاط التلخيص هذه فروضاً توجه دراسات التدرج الطبقي.

أ - أن أوضاعاً معينة - في أي مجتمع - لها أهمية أكثر من غيرها من خلال المنظور الوظيفي، حيث تتطلب مهارات خاصة لشغلها.

ب- أن عدداً محدوداً من الأفراد ذوي نبوغ Talents يمكنهم شغل أوضاع هامة وظيفياً عن طريق التدريب.

جـ- يتضمن تحويل النابغين إلى ماهرين فترة كافية من التدريب.

د - حتى يتسنى إقناع النابغين بقبول التدريب، ينبغي أن يكون للأوضاع التي سيشغلوها قيمة معينة تمايزها عن غيرها.

هـ- يتضمن كل وضع اجتماعي مجموعة من الامتيازات المرغوب فيها مثل الغذاء والراحة والترفيه والتسلية، واحترام النفس وتقدير الذات.

و - تختلف الجزاءات على أساس اختلاف المنزلة التي تميز كل درجة.

ز - تعتبر اللامساواة الاجتماعية في مختلف الدرجات من حيث الامتيازات المرغوب فيها وقدر المنزلة المتقبلة. وظيفة إيجابية لها قيمتها في المجتمع.

يحاول تيومين تعمق هذه الفروض التي استخلصها من مقال دافيز، ومور، فيرى أن المفهوم المفسر في هذا هو «الأهمية الوظيفية» حيث لم تتضح عندهما النظرية الوظيفية، للتنظيم رغم وجود حد ذاتي لما يمكن أن يطلق عليه «قيم الحياة» السائدة في كل بناء اجتماعي. ويستشهد في ذلك بمثال فيقول، لكي نحكم على أن مهندسي مصنع معين لهم أهمية وظيفية أكثر من العمال غير المهرة، فإن هذا يتطلب معرفة قدرات العمال غير المهرة إذا ما قيست بالنسبة للمهندسين، ولربما تقابل المرء مشكلة تقابل أهمية المهندسين، وعلى ذلك ينبغي على النظرية العامة للتدرج الطبقي معرفة أن نظم الاقناع والجزاءات المعروفة هي واحدة من متغيرات عديدة ذات التأثير وعلى الأقل من الناحية النظرية. وهذا يعني أن فكرة الوظيفة لدى دافيز ومور كانت متطرفة. وفيما يرتبط بالقضية الثانية، فيرى تيومين أن صدقها مترتب على صدق القضية الأولى، فبالإضافة إلى نابغي كل مجتمع فهناك الجهلاء والبلهاء. ويقلل المجتمع الأكثر جموداً من فرص اكتشاف ما يدور حول النابغين. وإذا كان وجود الجزاءات أو عدم وجودها في جيل معين مرتبط بفرص وظيفية، فمن الواضح أن التمايز في الجزاءات يسمح بتوارثها، وعندئذ يتخذ نسق التدرج الطبقي سمة الانحلال Dysfunction. حيث يتجه نسق التدرج الطبقي إلى تحديد الفرص المتاحة، كما قد يكون ثمة اتجاه ذا طبيعة معينة يوضح كيفية وصول الصفوة إلى أوضاعهم الاجتماعية حسب القوة الوظيفية. أما تعليق تيومين على القضية الثالثة فمؤداه أن مصطلح «تضحية Sacrifice» مصطلح ضيق لأنه انحصر في كسب مراكز القوة فقط. والملاحظ أن النسق الذي يشغل قيمة الأوضاع الاجتماعية عن طريق التكليف لا يتطلب وجود تمايزات في الجزء وبالتالي تدرج طبقي لها. ويرتبط نقد تيومين لهذه القضية الرابعة، حيث أن إقناع النابغين بمستقبلهم

الناجم عن التدريب يتخذ صورة صارمة وجامدة، فليست هناك وسيلة اقناعية بأن الوضع ذو الأهمية الوظيفية يتطلب مهارات خاصة، وأن المنزلة العليا تتطلب نابغين قادرين على شغل أوضاع معينة. وفيما يرتبط بالقضيتين الخامسة والسادسة يتساءل "تيومين" عن الأسس التي عليها يمكن التأكيد على نماذج معينة من الجزاء دون سواها حتى تكون ذات تأثير وظيفي. فمن المعروف أن المجتمعات تختلف من حيث تقديرها للجزاءات، كما أن هناك فارق بين الاستجابة وبين الجزاء، وبالإضافة إلى اختلاف المنزلة بين الذين يمتثلون والذين ينحرفون. ويمكن أن تكون اللامساواة الاجتماعية بين مختلف الدرجات من ناحية كم السلع النادرة والمرغوب فيها، وقدر المنزلة والوقار المتقبل، وظائف إيجابية وحتمية Inevitable في كل مجتمع. وهذا يعني السؤال عن نوعية الوظيفة الإيجابية للتدرج الطبقي. وهل هناك وظائف سلبية له؟ ويرى "تيومين" أن هناك وظائف معوقة للتدرج الطبقي مثل التوزيع العادل للسكان حسب أهميتهم من جانب وحسن انتماءاتهم الاقليمية Loyality من جانب ثان، وحسب حوافز المشاركة من جانب ثالث، بالإضافة إلى أن التدرج الطبقي يشجع العداء وعدم الثقة بين الطبقات مما يؤدي إلى الحد من إمكانية التكامل الاجتماعي للمجتمع ككل.

ويرد كل من "مور ودافيز" على النقد الذي وجهه إليهما تيومين، فيرى مور أن تيومين لم يضع تحديداً للتدرج الطبقي يستند إليه، وقد كان نقده على المستوى النظري فقط ورغم هذا فليس الأساس النظري ولا حتى الواقعي يؤكد التساوي في الجزاءات أو في الفرص. ولقد حدد كنجزلي دافيز رده في أن هناك صعوبات متعددة، حيث اختار تيومين بعض القضايا اعتبرها أحكاماً دون أن يفرق بين الحكم وبين التفسير، كما أنه قد اعتمد على مقال واحد دون البحث في سائر آراء "دافيز ومور" الأخرى، ولذلك فشل

"تيومين" في التوصل إلى تعريف التدرج الطبقي. ويرى "دافيز" أن التمايز الطبقي ليس موقوفاً على الأهمية الوظيفية وحدها، بل قد يكون نتيجة لتضحية أشخاص معينين أو أنه يكون نتيجة لهما معاً. ومعارضة "تيومين" لفكرة «التضحية» في تدريب النابغين يرجع إلى غموض مصطلح «التدرج الطبقي» لديه. كما أن توضيح "تيومين" للوظائف المعوقة لا يهم "دافيز" و"مور" حيث أنهما يعمقان الطرق التي بها تتوزع الأوضاع الاجتماعية توزيعاً غير متساو في المجتمع كما يراها الأعضاء. وفي هذه يتساءل "تيومين" إذا كان من الممكن تقسيم النموذج نظرياً من حيث الوظائف الاجتماعية العامة في ضوء اللامساواة، فكيف يمكن إذن تفسير التدرج الطبقي والحتمية البنائية والوظيفية معاً؟ يرى "تيومين" أن القرابة مثلاً تتداخل مع التدرج الطبقي، ومن الواضح أن الآباء لا يستطيعون تحويل كل من المزايا والمساوئ إلى ذريتهم في بناء القرابة.

وإذا كانت مناقشة "تيومين" لمبادئ التدرج الطبقي لدى "دافيز ومور" من خلال مقالات لم توضح وجهة نظره بصورة متعمقة. فلقد نشر في عام ١٩٦٧ كتاباً بعنوان «التدرج الطبقي» والكتاب رغم صغر حجمه، فهو يعبر عن وجهة نظر ضرورية لدارسي التدرج الطبقي من حيث تحديده لخصائصه من جانب والعمليات الاجتماعية فيه من جانب ثان، وما يتبع التدرج الطبقي من مظاهر سواء في فرص الحياة أو أسلوبها المتبع من جانب آخر. وفي هذا يحدد "تيومين" أربعة عمليات اجتماعية عامة ترتبط بوجود أنساق التدرج هي :

١- **تمايز المكانات الاجتماعية**، وتتحدد عن طريقها الأوضاع الاجتماعية، مثل الأب والأم والمدرس والموظف إذ تختلف الأدوار التى يقوم بها كل منهم وفقاً لاختلاف وضعه الطبقي، وبالتالي تتحدد الحقوق والمسئوليات. ويزداد تأثير تمايز المكانة حينما تتحدد الاتجاهات الاجتماعية

بوضوح وتتميز خطوط السلطة والمسئولية للأدوار الاجتماعية، وحينما توجد ميكانيزمات مؤثرة لتدريب الأشخاص على شغل مكانات اجتماعية معينة، وأخيراً عندما توجد جزاءات تتضمن الثواب والعقاب كحوافز فردية.

٢- المرتبة: وطالما أن المكانات تتمايز عن طريق الأدوار، فمن الممكن مقارنة بعضها بالبعض الآخر، بمعنى إمكانية وضع مراتب Ranking معينة لهذه المكانات. ويعتمد هذا الترتيب على خصائص معينة مثل الذكاء أو الجمال أو القوة البدنية من جانب، وعلى المهارات والقدرات الخاصة كمعرفة القانون والتعليم والقدرات المهنية والحركية من جانب ثان، ومدى التأثير على الآخرين وعلى المجتمع بصورة عامة، أي دور الممثل أو القاضي أو ضابط الشرطة بمعنى الوظائف الاجتماعية من جانب ثالث وأخير. وهذا لا يعني أن وضع المراتب الاجتماعية يكون على أساس أحكام عن «الحسن» أو «السيء» وإنما يعني اهتمام الترتيب الطبقي بالسؤال عن «الكثرة أو القلة More or Less»، وتعتبر عملية الترتيب هذه عملية إنتقائية ذات وجهين، يرتبط أولهما بتمايز المكانات ويرتبط الثاني بمحكات وضع مراتب اجتماعية لهذه المكانات المتمايزة.

٣- التقويم: ويتضمن الإشارة إلى مواضع المكانات المتمايزة على مقياس القيم والصلاحية Worthiness ويمكن وصف تدرج القيم على ضوء السيادة والتبعية والحسن والسيء، والرأي العام. وتوجد ثلاثة أبعاد للأحكام التقويمية، ويتمثل أولها في المنزلة التي تشير إلى الشهرة التي تتضمن سلوكاً يتميز بالاحترام. وثانيها التفضيل Preferability حيث هناك عبارات تدل على ذلك مثل «أني أود أن أكون مثله» أو «أتمنى أن يكون أبنائي مثله» أو أرغب أن أكون صديقاً له».. وهكذا، حيث تمتزج أحكام القيمة مع الاعتبارات الواقعية الممكنة. وثالثها «المرغوب فيه» Popularity ويظهر

بصفة خاصة عند تقييم المكانة المهنية في المجتمعات الصناعية الحديثة. إذ أن هناك العديد من المهن ذات الجذب العام والشهرة العامة رغم أنها لا تتطلب منزلة أو شهرة واقعية. وتوجد ثلاثة مستويات للتقويم، يتمثل الأول في حاجة كل مجتمع لتحديد ما إذا كان الدور أو المكانة الممنوحة للفرد أعلى أو أدنى من الخط الأدنى للقبول الاجتماعي، ذلك الخط الذي يتحدد شرعياً وأخلاقياً، فالمكانة الاجتماعية للسارق مثلاً أقل من الخط الأدنى للقبول الاجتماعي، ويعبر المستوى الثاني للتقويم عن المجتمع، بمعنى مقارنة مختلف المكانات الاجتماعية لتحديد مكانة فرد ما من وجهة نظر الآخرين، تلك المكانة التي تتضمن حداً أدنى من الجزاءات. وينطبق هذا المستوى من التقويم على خصائص المكانة في نظم معينة كالأسرة والجماعات السياسية والاجتماعية. أما مستوى التقويم الثالث فمؤداه مقارنة المكانات والأدوار على أساس محكات ممكنة كالمكافآت وتمايز توزيع السلع والخدمات والقوة مثلاً. وباختصار فإن مستوى التقويم الأول هو تقدير الحد الأدنى للقبول، والمستوى الثاني هو المقارنة بين المكافآت بالتركيز على متطلبات المكانة الأساسية للحياة فقط، والمستوى الثالث يتضمن الجزاءات المتمايزة والتنافس.

٤- **المكافأة**: ويمكن عن طريقها توضيح تمايز المكافآت والمراتب الاجتماعية بارتباطها بكميات السلع المتاحة. ففي كل مجتمع قواعد ومعايير تحديد كيفية توزيع المكافآت، وتتغير هذه القواعد وفقاً للايديولوجية السائدة والدور الذي يؤديه الصفوة في المجتمع. ويمكن تصنيف المكافآت إلى ثلاثة أقسام أولها الملكية أو الحقوق والواجبات نحو السلع والخدمات وثانيها القوة أو المقدرة على تأمين غايات الفرد ضد ما يعترضها. وثالثها الإشباع النفسي أو الاستجابات غير المادية التي تجلب السعادة للناس، ومن السهل قياس الملكية عن طريق مقدار الدخل – مثلاً – كما يفعل معظم دارسي التدرج

الطبقي، ولكن الأهم من ذلك النظر إلى العملية التي يتم عن طريقها توزيع الملكية في مختلف المجتمعات فقد تتحدد الملكية في بعض المجتمعات عن طريق السلطة، بينما تتحدد في مجتمعات أخرى عن طريق المشروع الحر Free Enterprise أو العمل الحر Laisser-Faire أو العرض والطلب. أما القوة فليست هناك طريقة مرضية لقياسها رغم أن لها مظهران، فهناك قوة قائمة على نوعية الدور، وهناك قوة جزائية. بالإضافة إلى أن للقوة بعدين هامين، يرجع أولهما إلى المقدرة على تحقيق الغايات في شبكة المكانات الاجتماعية، وقد يظهر في البيروقراطية الحكومية أو في تنظيم المجتمع المحلي أو في البناء الاجتماعي العام. ويتمثل البعد الآخر في قدرة الفرد على تشكيل السياسية الاجتماعية وتوجيهها في حدود معتقداته واهتماماته الشخصية. وفيما يتعلق بالإشباع أو الرضا النفسي باعتباره نوعاً من المكافأة، فهذا المحك يشمل كل المكافآت التي تصنف تبعاً للملكية أو للقوة. ويرى "تيومين" أنه رغم إمكانية قياس الملكية أو القوة فإنه يستحيل قياس مدى الإشباع النفسي رغم تضمنه عوامل محددة مثل الشهرة والتأمين والاستقلال والحرية والرضا المهني وما شابه ذلك.

ويفسر "برنارد باربر" التدرج الطبقي في ضوء النظرية العامة للمجتمع ككل من جانب، ويتفق مع "تيومين" في توضيح الوظائف المعوقة للتدرج الطبقي من جانب آخر. حيث يرى أن نسق التدرج الطبقي ينتج عن تفاعل التمايز والتقويم. ويقوم التفاعل على عدم المساواة، إذ يرتب الناس بعضهم البعض في مراتب عليا أو دنيا وفقاً للقيم التي تعطى لأدوارهم ومناشطهم الاجتماعية المختلفة ويرى "باربر" أن الوظيفة الأساسية لنسق التدرج الطبقي في المجتمع هى وظيفة تكاملية Integrative، بمعنى المدى الذي يعبر فيه نسق التدرج الطبقي الناجم عن أحكام المرتبة، عن تكامل المجتمع. أن لدى

الناس ملكة الحكم Justice حينما يشعرون بأنهم على مراتب عليا أو دنيا عن طريق المستويات القيمية والأخلاقية وهذا الاحساس بالحكم عنصر هام في تكامل المجتمع، وبدون ذلك يتجه الناس إلى الصراع وفقدان الشعور Apathatic من جانب ويفقد المجتمع تكامله من الجانب الآخر.

ولنسق التدرج الطبقي وظيفتان وسيلية Instrumental وتوافقية Adaptive تكمنان في بناء تمايز المرتبة، بمعنى أن ثمة تسهيلات وجزاءات تبغي الوصول إلى أنشطة تتفق مع قيم المجتمع. بالإضافة إلى وجود عقوبات لمن يخرج عنها. أن أعضاء المجتمع يقومون بأدوار اجتماعية متعددة لأنهم يشعرون بدرجات متفاوتة من الوعي. ولقد بينت دراسات باك E. W. Bakke – عن العمال المتعطلين بالولايات المتحدة خلال عام ١٩٣٠ – ما يعرفه كل واحد عن عدم حصول العمال على جزاءات مادية عن طريق مهنة ،وكذلك أوضحت تلك الدراسات تقدير الذات Sclf-Respect الذي لم يدركه أولئك العمال عن طريق تقويم الدور الوظيفي لهم.

وتختلف الوظائف المعوقة للتدرج الطبقي تبعاً للسياق Context الذي تقارن من خلاله. فحينما يكون نسق التدرج الطبقي في تجانس Harmony مع بعض أجزاء المجتمع، يكون كذلك في عدم تجانس الأجزاء من الأخرى. بمعنى أن نسق التدرج الطبقي في أي مجتمع له وظيفة تكاملية من حيث المدى الذي يكون فيه التدرج تعبيراً عن بعض القيم العامة. ومن ناحية مقابلة فإن نسق التدرج الطبقي يكون ذا أهمية وظيفية بالنسبة لبعض القيم ويكون ذا وظيفة معوقة بالنسبة لبعضها الآخر. ولذلك فعند دراسة نسق التدرج الطبقي، ينبغي أن نتساءل عن مختلف أنساق القيم وحجم جماعات الأقلية والغالبية التي تعتنق أنساقاً قيمية مختلفة. وكذلك نتساءل عن الأنساق التي تعتبر ذات وظيفة إيجابية والأنساق ذات الوظائف المعوقة، ومعنى هذا

ارتباط الوظيفة المعوقة للتدرج الطبقي بصراعات القيم أو تمايزاتها. ويرى "بـاريـر" أن التصور الوظيفي للتدرج الطبقي كمظهر كلي للمجتمع يمكن تقديمه، ليس عن طريق التحليل الاستاتيكي فقط، ولكن عن طريق التحليل الدينامي كذلك. والتركيز على وظائف التدرج الطبقي الإيجابية والمعوقة على السواء، يعني التركيز على القوى الاجتماعية التي ينجم عنها استقرار المجتمع أو عدم استقراره فالمجتمع يتوقع الموازنة التي من خلالها يستمر التفاعل بين مختلف أقسامه. وهذا ما دعى "باربر" إلى توضيح تغير أنساق التدرج الطبقي وكيفية ربط ذلك بأنواع التغير الاجتماعي الأخرى. فما هو عدد الطبقات الموجودة في نسق التدرج الطبقي؟ وفي أي اتجاه وبأي معنى تنفصل كل طبقة عن الأخرى؟ هذين السؤالين يوجههما "باربر" لتوضيح البناء الطبقي، ويرى أن الإجابة تتوقف على طبيعة الأدوار ذات الوظيفة الاجتماعية بالإضافة إلى محكات أخرى كامنة. حيث يتوقف التقسيم الطبقي إلى حد ما على هدف ايديولوجي عملي وعلمي. ويمكن تطبيق ذلك على المجتمع الأمريكي حيث يوصف نسق التدرج الطبقي من الناحية العملية على أنه مكون من ثلاث طبقات: عليا ووسطى ودنيا، أما من الناحية العلمية فيستشهد باربر بالتقسيم السداسي الذي وضعه "لويد وارنر". وهناك أهداف أيديولوجية توجه تحليل الطبقات الاجتماعية ومثال ذلك تصور الصراع بين الطبقات لدى ماركس كأساس للوجود الطبقي. ومن الدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع دراسة "كنجزلي دافيز "عن سكان الهند وباكستان ودراسة "بيتر روسي" عن تحليل البناء والتدرج الطبقي. ودراسة "تونج فاي" عن البناء الاجتماعي في الصين. ودراسة "مورتن فريد" في الصين أيضاً ودراسة "ثروب" في لندن في العصور الوسطى. ودراسة "باربر" عن البورجوازية في فرنسا في القرن الثامن عشر ودراسة "الكس انجلز" عن التدرج الطبقي والحراك الاجتماعي في الاتحاد السوفيتي.

وينتهي "باربر" إلى أنه يمكن النظر إلى أي مجتمع بطرق ثلاثة على الأقل فأولاً: يمكننا النظر إلى بنائه Structure بمعنى أن ننظر إلى الأنماط الدائمة والثابتة نسبياً للتفاعل الاجتماعي أو الثقافة التي يتكون منها ذلك البناء. وثانياً: يمكن النظر إلى الارتباطات الوظيفية Functional Correlates بمعنى الأشكال الخاصة لأقسام المجتمع الأخرى التي ترتبط معاً إلى أدنى حد من التفكك الاجتماعي وثالثاً: وأخيراً، يمكننا أن ننظر إلى عملياته Processes بمعنى أنماط السلوك التي تتضمن الثبات أو التغير النسبي داخل بعض الأبنية المختلفة. وهذا ما دعا "باربر" بعد أن اهتم بتوضيح مظاهر بناء التدرج الطبقي من حيث الشكل وفترة الوجود ونموذج التنظيم من جانب، والعلاقات الوظيفية كالمعرفة والجهل والايديولوجية والتأثير والشخصية والتنشئة الاجتماعية المتأثرة بالتدرج من جانب آخر أن يهتم بالتركيز على نماذج الحركة من وضع اجتماعي معين إلى وضع آخر حيث يوضح المعايير التي تتحكم في إحداث الحراك الاجتماعي. وهذا ما يجعلنا نضع "باربر" بين المؤيدين لنظرية التكامل في دراسة التدرج الطبقي تارة، وضمن المؤيدين للاتجاه الدينامي تارة أخرى. ذلك لأنه يحاول توضيح أبعاد التدرج الطبقي واتجاهات دراسته سواء من الوجهة الدينامية أو التكاملية، رغم أنه يميل إلى الاتجاه التكاملي.

وعلى هذا فإن الاتجاه البنائي – الوظيفي يحلل الطبقة ويفسرها من خلال نظرية التكامل بافتراض أن نسق التدرج الطبقي ينبغي أن يكون في حالة استاتيكية تكاملية، وأن الأجزاء المكونة له يجب أن تكون في تفاعل وتضامن وتماسك، للحفاظ على توازن النسق الاجتماعي بصفة عامة. ولذلك يتجه معظم رواد هذا الاتجاه إلى التأكيد على الوظائف التي يؤديها نسق التدرج الطبقي في المجتمع. ورغم أن "دافيز ومور" لم يركزا على

الوظائف المعوقة للتدرج، فإن "تيومين وبرنارد" بارير يؤكدان على هذه الوظائف لما لها من أهمية في تشكيل نسق التدرج الطبقي. حيث يمكن النظر إلى أي مجتمع من خلال بنائه وعملياته والارتبطات الوظيفية بين الأجزاء المكونة له كما يذهب "باريـر" مثلاً. ويتضح كذلك التأكيد على العمليات الاجتماعية المرتبطة بالطبقة وذلك في ضوء القيم السائدة في كل مجتمع، حيث أن تقويم الأعضاء هو الذي يشكل نسق التدرج الطبقي. ولقد اتخذ الاتجاه التقويمي مساراً آخر عند تحديد نسق التدرج، ويتمثل هذا المسار في الاتجاه التحليلي الذي يعتمد – بالإضافة إلى التقويم – على النسق القرابي وأهميته في تشكيل نسق التدرج الطبقي.

ثالثاً: الصراع الطبقي في ضوء نظرية الصراع:

قدم ماركس تفسيراً لظهور الطبقة الاجتماعية عندما عرض لتطور البورجوازية والبروليتاريا. ففي العصور الوسطى اتحد كل مواطن بأقرانه ضد نبلاء الأرض، كما أن اتساع نطاق التجارة ووسائل الاتصال أدى إلى شعور مدن متجاورة بمصلحة متشابهة مهد لظهور طبقة مواطني المدينة أو القرية Burghers التي مهدت بدورها لوجود الطبقة القديمة (للأرض) إلى رأس مال صناعي أو تجاري، وهذا في الوقت الذي كون فيه غير الملاك طبقة أخرى شعرت بعداء مشترك ضد الطبقة المالكة. ثم أصبح لكل من الطبقتين وجوداً مستقلاً كل الاستقلال عن الأخرى تطور مع سلسلة من الثورات في أساليب الإنتاج والتبادل. وكانت كل مرحلة من مراحل التطور التي مرت بها البورجوازية يقابلها ارتقاد سياسي تحرزه هذه الطبقة. فمنذ أن توطدت الصناعة الكبرى وتأسست السوق العالمية استولت البورجوازية على السلطة السياسية في الدولة، فأصبحت الحكومة عبارة عن لجنة إدارية تدير الشئون العامة للطبقة البورجوازية. هذا فضلاً عن أن البورجوازية قد عَملت على

انحلال واندثار العلاقات الاجتماعية الراسخة، وما يحيط بها من معتقدات وأفكار كانت على درجة من الاحترام والقداسة. وعلى أي حال فلقد أوضح البيان «الشيوعي» أن السمة الأساسية لأي تنظيم اجتماعي متمثلة في الصراع الطبقي كما أن هذا الصراع لا يحفظ توازن النظام الاجتماعي إلا في الدولة اللاطبقية. ولقد كان هذا الإعلان تحطيماً لليوتوبيا التقليدية، حيث قامت معظم أعمال ماركس على أيديولوجية الصراع والثورة الطوعية ضد النظام القائم.

وإذا كان ماركس وانجلز يوضحان الصراع الطبقي من خلال تطور ونمو البورجوازية، فانهما يوضحانه كذلك في ضوء تطور البروليتاريا. فلقد ظهرت محاولات ارتباط العمال المبكرة في شكل اتحادات عمالية تدافع عن المصالح المشتركة بينها، وتحول التنافس الذي أثارته البورجوازية إلى تنافس عام ضد الرأسمالية. حيث يتخذ التطور طابعه السياسي عن طريق الاتحادات العمالية. ومن ثم لا يكتفي العمال بتوجيه ضرباتهم إلى علاقات الإنتاج البورجوازية، بل إلى أدوات الإنتاج ذاتها. ذلك لأن البروليتاريا لا تستطيع الاستيلاء على قوى الإنتاج إلا بهدم أسلوب الملكية الخاصة، وهذا لا يتأتى إلا إذا حطمت جميع الطبقات المتراكب بعضها فوق بعض والتي تؤلف المجتمع التقليدي. وحينئذ تكرس هذه الطبقة كل جهودها لبلوغ أهدافها الطبقية، وما يلزم ذلك من أفكار ونظم تواجه من يقفون في سبيل تقدمها. وهذا يؤدي إلى اتصال أعضاء كل طبقة بعضهم بالبعض وتضامنهم في داخل تنظيم سياسي واحد. ولم ينظر ماركس إلى عداء العمال للطبقة الرأسمالية والنظام الاقتصادي السائد باعتباره حصيلة الصراع من أجل امتيازات اقتصادية، بل أكد على النتائج البشرية التي تصاحب الإنتاج الآلي القائم في ظل الرأسمالية، وما ينجم عنها من علاقات تحرم العامل من

فرص الإشباع النفسي. فتقسيم العمل في الصناعة الحديثة جعل من الكائنات البشرية مجرد أذيال Appendages أو تروس للآلة ويعتقد ماركس أن اغتراب العمل Alination ناجم عن الرأسمالية كما أنه سبب في الحرمان النفسي الذي قد يقود في نهاية الأمر إلى ثورة البروليتاريا. وهنا يقابل ماركس بين العامل الصناعي الحديث وبين الحرفي في العصور الوسطى، حيث يلاحظ أنه في ظل ظروف الإنتاج الحديثة يفقد العامل كل فرصة في تصنيع منتجاته عن طريق معرفته وخبرته وارادته. ويبدو هذا الحرمان النفسي – لدى ماركس – على أنه أكثر أهمية من العوز الاقتصادي للعمال.

وعلى هذا فإن المادية التاريخية لا تنكر الجانب السوسيولوجي والايديولوجي للحياة الاجتماعية، ولكنها ترفض أن ترى فيه فقط العامل الأساسي أو التعبير الصادق عن الحقيقة الاجتماعية. كما أن علم الاجتماع الماركسي قادر على تصور المصالح الطبقية والصراع الطبقي. حيث يتوجه تحليل ماركس للتطور التاريخي للمجتمعات إلى الطرق التي بها تتشكل العلاقات بين الناس عن طريق أوضاعهم النسبية في عملية الإنتاج، كيف تتحول المصالح الفردية إلى مصالح جماعية يمكن التنبؤ بها.

ولقد تبع الكثير من علماء الاجتماع وجهة النظر الماركسية – اللينينية في دراسة الصراع الطبقي، بالإضافة إلى الإسهامات التي قاموا بها في هذا الاتجاه ومن أمثال هؤلاء العلماء دجيلاز Djilas وشومبيتر وبورنهام Burnham وكرونر Croner ورينر Renner ومن هذه الإسهامات ما ذهب إليه "جيجر" من أن البناءات الطبقية فقدت خاصة السيطرة.

ويرى "داهرندورف" أنه رغم أن كل عالم اجتماع يحاول – منذ ماركس – أن يجد مدخلاً جديداً لدراسة الصراع، فلم يستطع أحداً أن يذهب

إلى ما قال به ماركس. وقد يرجع ذلك لأن بعض هؤلاء العلماء لم يتجاوز أبعد مما ذهب إليه ماركس من أفكار، وقد يرجع ذلك أيضاً إلى أن بعضهم حاول تحليل الصراع الاجتماعي على أنه ظاهرة بنائية. ورغم ذلك فقد أسهمت نظريات هؤلاء العلماء في فهم الصراع الاجتماعي وخاصة في المجتمع الرأسمالي. وسوف نعرض لاتجاهات بعض هؤلاء العلماء حديثنا عن تطور نظرية الصراع.

والذي يمكن استخلاصه من الاتجاه الماركسي في تفسير الصراع الطبقي إمكانية تفسير التطور الاجتماعي والتاريخي في ضوء ظهور الطبقات من جانب، والنظر إلى الوجود الطبقي باعتباره ناجماً عن الصراع من جانب مقابل. كما يمكن الوقف على أسباب الصراع الطبقي من خلال وجهة النظر الماركسية. وتتمثل هذه الأسباب في السيطرة على وسائل الإنتاج، والتقدم الصناعي والفني، وتقسيم العمل في الصناعة الحديثة الذي حرم العامل من فرص الإشباع النفسي وجعل منه مجرد ترساً في آلة، وحرمه من الوصول إلى ارتقاء سياسي معين، ولهذا يمكن أن تسهم دراسة الصراع الطبقي في القاء مزيد من الضوء على التدرج الطبقي كموضوع من جانب، كما يمكن تحليل التدرج في ضوء نظرية الصراع من جانب آخر.

رابعاً: قياس المكانة الاجتماعية الاقتصادية:

لم يحدث أن اتفق علماء الاجتماع بالمظاهر الخاصة بالوحدة التي يمكن أن تكون أساساً للقياس الطبقي – تحديد الوضع الطبقي – وإن كان ثمة اتفاق إلى درجة ما حول الأسس العامة لهذا القياس. حيث ينظر إلى مثل المهنة والدخل ومراكز القوة والتعليم يمكن اعتبارها عوامل موضوعية، هذه الأسس في ضوء أهميتها بالنسبة لكل مجتمع. ومثال ذلك أن المجتمع الطائفي

الهندي يعطي الأبعاد الدينية وزناً أعلى عند تحديد الوضع الطبقي، بعكس الحال في المجتمعات الصناعية الحديثة التي تعطي «المهنة» أعلى وزن عن غيرها من محكات القياس الطبقي وأبعاده. ولهذا فإن أولوية هذه المحكات يعتبر أمراً نسبياً، يختلف باختلاف المجتمعات وباختلاف الفترات التي يمر بها المجتمع الواحد.

هذا، ويؤكد بعض علماء الاجتماع أن الطبقة ليست تجسيداً واقعياً لظاهرة محددة بمعنى أن الطبقة لا توجد كشيء محسوس يمكن ادراكه. وإنما يعطي كل باحث تصوراً للطبقة حسبما يصنفها في ضوء اطاره التصوري – سواء كان نظرياً أو امبيريقياً – والأيديولوجية التي يعتنقها والظروف الاجتماعية التي يمر بها المجتمع الذي ينتمي إليه. ومن خلال وجهة النظر هذه ناقش علماء الاجتماع العوامل «الموضوعية» والعوامل «الذاتية»، في تحديد الوضع الطبقي. وخلصت مناقشاتهم إلى أن أبعاداً مثل المهنة والدخل ومراكز القوة والتعليم يمكن اعتبارها عوامل موضوعية، على أن أبعاداً أخرى مثل المعتقدات والاتجاهات ومستوى الطموح تكون بمثابة عوامل ذاتية. وعلى ذلك يمكن تحديد الوضع الطبقي من خلال منظورين: أولهما منظور كمي يحدد قيمة الطبقة على أساس أبعادها الاقتصادية والمهنية والسياسية، وثانيهما منظور كيفي تقويمي يعتمد على آراء الجمهور – أو الباحث وتقييمه للأوضاع أو الأبعاد الطبقية على السواء.

وهذا لا يعني أن القياس الكمي موضوعي وأن القياس الكيفي ذاتي، لأن الاتجاه الكيفي قد يكون أكثر ضبطاً وموضوعية عن القياس الكمي الذي يكون أساس التصنيف فيه متحيزاً لايديولوجية أو لعقيدة معينة بغض النظر عن متطلبات الواقع وآثاره. وقد يكون الاتجاه الكمي – كذلك – افتراضياً من وجهة نظر الباحث وحده دون الاستناد إلى نظريات أو دراسات سابقة من

جانب، أو دون الاحتكام إلى ما يفرضه الواقع الذي يدرسه من جانب آخر. وعلى هذا فليس لأي من الاتجاهين – الكمى أو الكيفي – صفة الموضوعية دون الآخر. وكل ما نشير إليه هو إمكانية القياس الطبقي عن طريقين، يتمثل الأول في إيجاد مؤشرات Indicators معينة للوجود الطبقي مثل أسلوب الحياة أو التنشئة الاجتماعية أو مختلف التقييمات التي يعطيها اعطاء كل نموذج موضع الدراسة. ويتمثل الطريق الثاني في إيجاد مجسات Indices للتدرج الطبقي كالبعد الاقتصادي أو المهني أو التعليمي. ويعتبر الطريق الأول أساس الاتجاه الكيفي، على حين يعتبر الطريق الثاني عماد الاتجاه الكمي في القياس الطبقي.

وانطلاقاً من ذلك التصور نعرض في هذا الفصل إلى «الاتجاه الكمي في القياس الطبقي» من زاويتين، تعتمد الأولى على تحديد الوضع الطبقي على أساس أبعاد متعددة، وتعتمد الثانية على بعد وحيد في القياس الطبقي. كما نعرض أيضاً إلى «الاتجاه الكيفي في القياس الطبقي»، ذلك الاتجاه الذي يستند على تصور المكانة الاجتماعية والوعي الطبقي من خلال التقييم الشخصي للجمهور.

١- القياس الكمي:

تنحصر اتجاهات القياس الكمي للوضع الطبقي في اتجاهين، يعتمد أولهما على تعدد أبعاد القياس باعتبارها محكات متكاملة يشغل الفرد بمقتضاها وضعاً اجتماعياً معيناً في داخل هرم الترتيب الطبقي. ويعتمد الثاني على محك وحيد للقياس الطبقي. وسوف نعرض فيما يلي إلى كل من الاتجاهين وذلك لإلقاء الضوء على أهم أبعاد القياس ومحكاته.

بعض مقاييس المكانة الاجتماعية الاقتصادية المتعددة الأبعاد :

أ – لقد وصف شابين Chapin المكانة الاجتماعية على أنها الوضع الذي يشغله الفرد أو الأسرة على أساس مستويات الامتياز والممتلكات المادية وفئات الدخل والمشاركة في أنشطة المجتمع المحلي الاجتماعية. ولقد بنى "شابين" مقياسه على أساس مستلزمات وظروف الحياة واعتمد على «التحليل العاملي» حيث أعطى لكل بند من بنود المقياس الذي وضعه وزناً معيناً، وانتهى إلى أن الدخل والممتلكات المادية والتعليم والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية عوامل لها درجة كبيرة من الأهمية عند القياس الطبقي. ولقد أطلق "شابين" على مقياسه اسم «مقياس حجرة المعيشة Living Room Scale» حيث يعطى درجة واحدة لكل عضوية في احدى الروابط، ودرجتين لكل التزام فعلي بالعضوية، وثلاث درجات لكل عضوية يساهم الفرد بمقتضاها مادياً، وأربع درجات لكل عضوية في احدى لجان الرابطة، وخمس درجات إذا كان أحد الوالدين موظفاً بالرابطة. هذا عن المشاركة في الأنشطة الاجتماعية، أما عن التعليم والممتلكات المادية فقد وضع قائمة تتضمن بنوداً عديدة بذلك. كما أن الدخل قد قيس على أساس مقداره.

ب– ويضع "هولنجسهيد" دليل الوضع الاجتماعي Index of Social Class Position عند دراسته الشهيرة «المتاون Elmtown». حيث يعتمد هذا الدليل على ثلاثة محكات هي منطقة الاقامة والمهنة ومستوى التعليم. ويعتمد "ملفين كوهين" على اتجاه هولنجسهيد حيث يحدد الطبقة الاجتماعية عن طريق المكانة المهنية للوالد ويعطيها وزناً قدره سبع درجات والمكانة التعليمية ويعطيها أربع درجات ولقد اعتبر "كوهين" الطبقات الأولى والثانية والثالثة طبقات وسطى أما الطبقتين الرابعة والخامسة فقد اعتبرها طبقات عاملة. ويحدد "كوهين" «السلطة» عن طريق مظاهرها العامة. بالإضافة إلى

أنه وضع في اعتباره دور الوالدين في اتخاذ قرارات الأسرة ودرجة منحهما حرية الحركة والنشاط لأبنائهما، ومدى معاقبتهم بدنياً لإجبارهم على الطاعة، ويفسر "كوهين" ذلك في ضوء القيم الاجتماعية. كما اهتم "روبرت الز" بتوضيح مكانة المنزلة Prestige Status في جامايكا Jamaica من عمال كرستيانا Christiana مستخدماً اتجاه تحليل الطبقة الاجتماعية لدى "هولنجستهيد" وأجرى "الز" مقابلات مع ٣٤ فرداً حيث اهتم بالسؤال عن التمايزات الاجتماعية التي يمكن أن ينقسم السكن على أساسها فى المجتمع المحلي. كما سأل كل فرد عن مدى صداقته للآخرين عن طريق إجراءات سوسيومترية وكان الهدف من بحث "الز" يتلخص في كشف الوعي الطبقي لدى أفراد هذا المجتمع المحلي.

جـ- ولقد وضع هوسكينز Hoskins دليل الطبقة الاجتماعية Social Class Index لمدينة انجليزية خلال القرن الثامن عشر، معتمداً على حصر عدد المساكن حسب تصنيفها في هذا القرن بهدف جباية الضرائب. ويعتمد "ساريرلا" في دراسته لمجتمعين محليين "بفنلندا" على ثلاثة وثلاثين بنداً منها درجة التعليم والمهنة وعدد حجرات المساكن وعدد الحجرات بالنسبة للأشخاص المقيمين وإعداد الطعام وبعض مزايا المسكن مثل الراديو والتليفزيون والمشاركة في أنشطة اجتماعية كالعضوية في النقابات أو الروابط الاجتماعية والقيادة الرسمية والدخل الإجمالي ومتوسط دخل الفرد وما إلى ذلك.

د - أما "ميرز وشفر" فيحددان الطبقات الاجتماعية في خمس فئات تحوي الطبقة الأولى أسر ذات ثروة كبيرة وعلى مستوى تعليمي ومنزلة اجتماعية عليا وتتكون الطبقة الثانية من الأسر التي حصل بعض أعضائها على درجات جامعية ويعمل أربابها بالأعمال الإدارية أو المهنية العليا. وتشمل

الطبقة الثالثة الملاك والعمّال ذوي الياقات البيضاء White Collar Workers وبعض العمال المهرة وغالباً ما يكون مستواهم التعليمي دون الجامعي، والطبقة الرابعة تشمل العمال نصف المهرة والذين على مستوى تعليمي دون المتوسط. وتشمل الطبقة الخامسة العمال المهرة والعمال غير المهرة والذين تلقوا تعليماً أولياً ويعيشون بالمناطق الأكثر تخلفاً بالمجتمع المحلي.

والملاحظ أن هذا التصنيف يعتمد على المهنة والتعليم والثروة ومحل الإقامة كمحكات للقياس الطبقي.

هـ- ويستخدم هتزلر Hetsler مقياساً يتكون من اثنتي عشر بوصة يضع المبحوث علامة على الوضع الذي يتراءاه لنفسه من حيث محل الإقامة وثروة الأسرة والتأثير الشخصي والدخل والوضع الأسري والمنزلة المهنية والطبقة الاجتماعية وحالة المسكن والتعليم. وقبل أن يضع المبحوث هذه العلامات على المقياس يسأل عن أعلى وأدنى شخصية في المجتمع المحلي الذي ينتمي إليه، ويقيس نفسه بالنسبة إليهما كطرفين للمقياس. بينما يعتمد لانديكر Landecker على المهنة والدخل والتعليم والأصل العنصر كمحكات لدليل الارتباط الطبقي. وذلك في دراسته لمنطقة دترويت Detroit التي اعتمد فيها على المقابلة مع ٧٤٩ حالة اختيرت عن طريق العينة.

و- ويبين "لازويل" بعض طرق الترتيب الهرمي في المجتمع الأمريكي، ويرى أنه إذا كان أساس الترتيب الطبقي «الدخل» فيمكن تقسيم الجمهور إلى أغنياء وذوي دخل مناسب وذوي دخل متوسط وذوي دخل منخفض ومعتمدين على آخرين في دخلهم. أما إذا كان الأساس «المهنة» فيرى أن هناك كبار رجال الأعمال والفنيون وذوي الياقات البيضاء والعمال المهرة والعمال نصف المهرة وغير المهرة. أما التقسيم على أساس التعليم

فيكون هناك من تعلموا تعليماً عالياً ومن وصلوا إلى المرحلة الجامعية، ومن لم يكملوا الجامعة ومن حصلوا على شهادات متوسطة، ثم دون المتوسطة وأخيراً الحاصلين على شهادات ابتدائية. ومن زاوية التقسيم حسب الجنس فهناك البيض والشرقيون والزنوج من جانب، والانجليز والاسكتلند والألمان والوافدون من أوربا الشرقية والغربية وما إلى ذلك من جانب آخر. ويرى "لازويل" أن دليل المرتبة الاجتماعية Index of Social Rank يقوم على المهنة والتعليم والدخل. ويقاس التعليم بعدد أفراد الأسرة الذين يتعلمون أو حصلوا على شهادات دراسية، أما المهنة فتقاس بعدد الفنيين والمساعدين والعمال، ويقاس الدخل بمقداره.

ز – ويقوم «دليل خصائص المكانة» الذي وضعه "لويد وارنر" و "مارشيا ميكر" و "كينيت ايلز" على قضيتين: أولاهما أن العوامل الاقتصادية المحددة للمنزلة ترتبط ارتباطاً وثيقاً وهاماً بالطبقة الاجتماعية، وأن هذه العوامل الاقتصادية مثل القدرات والدخل ينبغي أن تترجم في داخل سلوك الطبقة الاجتماعية الذي يتقبله أعضاء أي مستوى اجتماعي في المجتمع المحلي. أن دليل خصائص المكانة هو ببساطة دليل للعوامل الاقتصادية الاجتماعية، حيث يرتكز على ستة صفات هي: المهنة ومقدار الدخل ومصدره ومستوى التعليم ونوع المسكن ومنطقة السكنى. واقتصر "وارنر" على خصائص أربعة فقط عند وضع الدليل في صورته النهائية وأعطى كل خاصية منها وزناً معيناً على النحو التالي : المهنة ٤، مصدر الدخل ٣، نوع السكن ٢، منطقة السكنى ٢.

ووضع لكل خاصية من هذه الخصائص مقياساً يتكون من سبع درجات على المبحوث أن يضع علامة عند الدرجة التي يراها مناسبة له، ثم تضرب هذه الدرجة في الوزن المعطى لها وتجمع الدرجات حتى يمكن وضع

المبحوث فى طبقة اجتماعية معينة وتتراوح مدى نتائج هذا الدليل بين ١٢ درجة (المكانة الاقتصادية والاجتماعية العليا جداً) و ٨٤ درجة (المكانة المنخفضة جداً). وينبغي أن نتذكر الحقيقة الهامة عند استخدام دليل خصائص المكانة باعتباره مقياساً للطبقة الاجتماعية، وهي أنه لكي يكون على درجة كبيرة من الثقة والدقة كدليل للطبقة الاجتماعية، فإن كل خاصية من الخصائص الأربعة السالفة الذكر ينبغي أن تعكس ما يشعر أو يفكر فيه الأمريكان عن الوزن النسبي لكل من المهنة ومصادر الدخل وتقويم منازلهم وجوارهم الذين يعيشون معهم، بمعنى أن هذا الدليل يعكس التقاليد الثقافية، وهذه الخصائص ليست أكثر من كونها رموزاً تقويمية Evaluated Symbols تشير إلى المكانة وتوضح المستويات الطبقية لأولئك الذين يستخدمون تلك الرموز. وعن طريق قياس هذه الرموز، فإننا نقيس الوزن النسبي لكل خاصية من الخصائص الأربعة التي تعكس إلى حد ما القيم الاجتماعية والاقتصادية المعقدة والمتنوعة. كما توضح الدرجات التي تحصل عليها وفقاً لما نفكر فيه أو نشعر به حول المشاركة الاجتماعية للمرء، بمعنى أننا نقيس المشاركة المقومة أو الطبقة الاجتماعية.

والملاحظ أن دليل خصائص المكانة قد وضع أولاً عن طريق "لويد وارنر" في دراسته عن اليانكي سيتي Yankee City حيث أوضحت هذه الدراسة الارتباط الدال بين الخصائص الاجتماعية والطبقة، كما وضع "وارنر" المقياس ذي الدرجات السبع Seven Point Scale لدراسة عينة ممثلة من أسر جونزفيل Jonesville ولقد طبق "وارنر" و "ميكر" المقياس ذي الدرجات السبع حيث وضعا دليل خصائص المكانة. كما عدل "ميكر" بمفرده بعض درجات هذا المقياس. وأسهم "ايلز" بالجانب الاحصائي في دليل خصائص المكانة وفي تعديل مقياس المكانة العنصرية. ويرى "وارنر" أنه على الرغم من أن المال والمهنة عاملين أساسيين في تحديد المرتبة

الاجتماعية. فإنهما ليسا العاملين الوحيدين حيث أن: هناك جماعات معينة في قاع الهرم الطبقي رغم أن عدداً من أعضائها يحصلون على دخل أكبر من أشخاص يضعهم الاخباريون على درجة عليا في المقياس الاجتماعي.

ولقد اتبع "هوارد فريمان" و "أوزي سيمونز" دليلاً عن خصائص المكانة في دراستهما عن «الطبقة الاجتماعية ومستويات العلاج». وأضافا إلى الدليل مقدار الدخل وإيجار السكن، وتهدف دراستهما إلى توضيح الارتباط بين القرابة وبين إنجازات العلاج حيث يحددا العلاج بثلاثة متغيرات هي التوحد الطبقي والدين والإطار العنصري. كما طبق "بيير مورتينو" دليل خصائص المكانة في دراسته لشيكاغو والتزامه بتصنيف "وارنر ولند" للطبقات الاجتماعية والفروض التي وضعاها في دراستهما عن "اليانكي" سيتي" رغم أنه قد حاول تفسير بعض نتائج دراسته على أساس الاختلافات النفسية. كما اتبع "على اسلام الفار" دليل خصائص المكانة، لكنه اعتمد على قيمة الإيجار الشهري للمسكن بدلاً من نوع السكن عند القياس الطبقي. والدراسة بنفس التصنيف الذي وضعه "وارنر" للطبقات الاجتماعية.

٢- محكات قياس المكانة الاجتماعية الاقتصادية:

وإذا كانت الاتجاهات السابقة في تحديد الوضع الطبقي قد اعتمدت على تعدد أبعاد القياس فإن هناك اتجاهات ذات بعد وحيد في القياس الطبقي. نحاول الآن عرض أهمها موضحين كل بعد طبقي على حدة وما قد تسهم به هذه الاتجاهات في القاء مزيد من الضوء على مشكلة القياس الطبقي، كما نحاول عرض أبعاد التدرج الطبقي التي اعتمدت عليها بعض الاتجاهات ذات الأبعاد المتعددة، وهذه النظرية التجزيئية تحاول كشف كل بعد على حدة بقصد التحليل فقط. ولا يعني هذا – من وجهة نظرنا – استقلال عامل وحيد بالقياس الطبقي.

(أ) المحك الاقتصادي:

"الثروة هي أول ما نفكر فيه حين نتكلم عن الطبقات"، والواقع أن حديثنا العادي يدور حول طبقات ثرية وأخرى فقيرة، طبقات متيسرة وأخرى متوسطة، طبقة الملاك وطبقة المعدمين.. الخ؛ ولذلك يمكن النظر إلى التدرج الطبقي من الوجهة الاقتصادية بمعنى إمكانية تدرج أعضاء المجتمع على مراتب عليا أو دنيا في ضوء مصدر الدخل ومقداره. وهناك مثلاً ثلاثة أنواع من مصادر الدخل هي: الأرض ورأس المال والأجر من عمل. وتختلف كمية الدخل باختلاف مصدره كما هو الاختلاف بين الأرض الكبيرة الحجم والصغيرة، ورأس المال الكثير والقليل.

ويتشابه التدرج الطبقي مع التدرج الاقتصادي ويرتبطان ارتباطاً وثيقاً حينما يكون كل من مصدر الدخل ومقداره أساساً في وصف الطبقات الاقتصادية بمعنى أن جماعة كبار الملاك يتشابهون في الأدوار الاجتماعية وينظر إليهم من وجهة نظر تقويمية متشابهة عما إذا نظر إلى جماعة صغار الملاك. وليس مصدر الدخل وحدة أساس ارتباط العامل الاقتصادي بالتدرج الطبقي لأنه ربما تعتمد الجماعات ذات مصدر الدخل الواحد على أدوار اجتماعية قد تختلف من حيث المسئولية وتؤدي إلى كميات مختلفة من الدخل. وفي المجتمع الصناعي الحديث تكون الأجور مثلاً مصدراً للدخل، تلك الأجور التي تتحدد عن طريق المهن التي تختلف تقويماتها. ونظراً لاختلاف مصادر الدخل واختلاف تقويماتها حسب المجتمعات فإن كمية الدخل أو مقداره تصبح أكثر ارتباطاً بالتدرج الطبقي. وهذا ما دعا كارل بوخر Karl Bucher إلى رفض نظرية "شمولر" القائمة على المهن من جانب وإلى التأكيد على الدخل من جانب مقابل. فما يميز الطبقات في نظره هو التفاوت بين فئات الدخل وبالتالي الثروة التي تنتج ذلك الدخل، ولذلك فهو

يعطي أهمية خاصة إلى مقدار الثروة التي هي في حوزة كل طبقة من الطبقات كما أنه تحدث كثيراً عن الدور الذي لعبه تكدسها خلال التاريخ في طبقة دون أخرى بحيث أمكن القول بأنه قد تكونت خلال التاريخ طبقات تشمل أغنياء وأخرى فقراء تبعاً لمقدار الثروة التي توجد في حوزة كل طبقة. ولذلك يرى أن الثروة هي العامل الأول في المجتمع لا لأنها تمد الإنسان بمتع مختلفة وإنما تمكنه من الوصول إلى مراتب اجتماعية أعلى فأعلى.

ويضع "مارشال" فئات لطبقات الناس الاجتماعية على أساس الدخل وهي:

١- فقير جداً (معدم).

٢- فقير.

٣- متوسط.

٤- أعلى من المتوسط.

٥- غني.

٦- غني جداً.

أما "مكينلي" فيصنف الطبقات حسب الثروة إلى: طبقة ثرية وطبقة وسطى عليا وطبقة وسطى وأخيراً طبقة عاملة. كما يصنفها أيضاً إلى طبقة عليا ووسطى ودنيا.

وإذا كان الطريق السابق يحدد الدخل عن طريق مقداره، فإن هناك اتجاهات أخرى تحدده على أساس مصدره، مثلما فعل "لويد وارنر". فإذا حاولنا إلقاء نظرة تجزيئية على «دليل خصائص المكانة» الذي وضعه "لويد وارنر"، وحاولنا توضيح كيفية اعتماده على «مصدر الدخل» كمحك للقياس الطبقي، فإننا نراه يعترف أنه بالرغم من أن المقاييس السوسيو اقتصادية توجه اعتبارها إلى «مقدار الدخل» بصفة عامة، فإن مصدر الدخل يعتبر

عاملاً أكبر تفصيلاً عند تحديد المكانة. فالمبحوث لا يستطيع أن يحدد بدقة مقدار الدخل ولكن من السهولة عليه أن يحدد مصدره وعلى ذلك يحاول "وارنــر" أن يضع مقياساً ذي سبع درجات لكي يحدد على أساسه مصادر الدخل عن طريق التـقـويم والتـصنيف. فـهناك ثروة عن طريق الميـراث وأخرى عن طريق الكسب Earned Wealth وثالثة عن طريق الربح Profit والأتعاب Fees ورابعة عن طريق الراتب الشهري وخامسة عن طريق أجور ساعات العمل وسادسة عن طريق الاعانة الخاصة Private Relief وسابعة عن طريق الاعانة العامة.

(ب) محك القوة:

تبدو العلاقة بين «السلطة» والطبقة الاجتماعية على أنها علاقة واضحة فلقد ركزت دراسات مبكرة على السلطة وعلاقتها بالطبقة الوسطى أو ما يطلق عليها البعض الطبقة العاملة – بصفة خاصة – كما أجرى "ليبستز" Lipsitz دراسته عن اتجاه السلطة لدى الطبقة العاملة معتمداً على دراسة "ليبست" Lipset للطبقة العاملة والتي ضمنها كتابه «رجل السياسة» وانتهت دراسة "ليبستز" إلى أن السلطة العظمى للطبقة العاملة تتناقض مع وجود الطبقة الوسطى حيث لا تظهر هذه السلطة لدى من هم على مستوى تعليمي منخفض.

ويهتم علماء الاجتماع بصفة عامة ببناء المجتمع موضحين التصورات التي تدور حول الدور Role والمكانة Status والطبقة Class عن طريق المعايير التي تستخدمها مختلف الجماعات السياسية أو الدينية أو جماعات العمل أو الصداقة سواء في الريف أو الحضر. ومن الناحية السياسية يرى بـوتـلـر Butlerأن الطبقة ينظر إليها في أغلب البحوث التي تهتم بدراسة

الإنتخابات على العموم، وفي بعض المجتمعات وبخاصة التي يتحدد تنظيمها الاجتماعي عن طريق جماعات الانحدار Decent Groups على أساس أوضاع القوة السياسية أو التأثير السياسي بها مفتوحة لجميع أعضاء المجتمع. وفي مجتمعات أخرى تكون فرص الوصول إلى مركز سياسي مرتفع غير متكافئة حيث ترتكز هذه الفرصة على الطبقة الحاكمة وحدها. ويرى "لويد" Loyed أنه في المجتمعات التقليدية لا يستطيع المرء الهروب من المكانة التي ولد فيها، بعكس الحال في المجتمع الصناعي الحديث الذي يتميز بالحصول على المكانة السياسية عن طريق الإنجازات الفردية، حيث تتحدد مكانة الفرد عن طريق الفرص التي ينتهزها خلال حياته، سواء كان ذلك عن طريق استغلال الفرص الاقتصادية أو السياسية.

وتساهم عدة عناصر في موقف السلطة، فانخفاض التعليم وانخفاض مستوى المشاركة في التنظيمات السياسية والطوعية، والتأمين وأنماط سلطة الأسرة، كلها تساهم في موقف سلطة أفراد الطبقة الدنيا. ورغم تداخل هذه العناصر فإنها غير متطابقة.

وإذا حاولنا النظر إلى التغيرات التي تطرأ في الأوضاع السياسية يمكن أن نذهب مع "سوروكين" إلى أن هناك نوعين من التذبذبات السياسية. ينصب النوع الأول على التذبذب في القسم العلوي Upper Part للتدرج السياسي حيث ينصب الاهتمام على الذين لهم حرية في التحول إلى الدرجات لعليا من البناء السياسي. ويرى "سوروكين" أن اتجاه التذبذب السياسي يتخذ صورة أفقية تنجم عن الهوة الهرمية بين درجات البناء السياسي. ومن خلال استعراض الترتيب الهرمي السياسي لمختلف المجتمعات يرى "سوروكين" أن المساواة السياسية وتقريب الهوة في الترتيب الهرمي السياسي أمر محدود إلى درجة كبيرة. وينصب النوع الثاني على تحليل البعد Distannce الرأسي

والأفقي للهيكل السياسي العام من قاعدته إلى قمته. وفي هذا يعرض "سوروكين" إلى وجهة نظر الفكر القديم التي تأخذ بوجود اتجاه ثابت يؤكد عدم ظهور اللامساواة السياسية، إذ يذهب الهيكل السياسي المخروطي Core إلى أن يكون أفقياً على مر الزمن. كما يرى أن هذه القضية قد تغيرت بحلول القرن الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين، وتبدلت حيث بدت تعبر عن ميلاد الناس وهم مشارون، ويستمرون كذلك متساوون في جميع حقوقهم كحق الملكية والحياة والسعادة.

وتبرهن محاولات عديدة على وجود فترات محدودة يحدث فيها تشكيل الهيكل السياسي وتغيره. فلقد أوضح لورنز O. Lorenz وجـــويل K. Joel وفـيـراري G. Ferrari وغيرهم أن تلك الفترة تتراوح بين ثلاثين وثلاثة وثلاثين عاماً يمكن خلالها تغيير الهيكل السياسي للمجتمع. كما أوضح درومـــل Droml تلك الفترة بأنها خمسة عشر سنة أو ستة عشر، وحددها آخرون بمائة أو مائة وخمسة وعشرون أو ثلاثمائة أو ألفاً ومائتي سنة، ويرى "سوروكين" عدم وجود مبررات مقنعة بذلك، كما يرى "لبست وزيتربرج" أن هناك اعتبارات سياسية عند حدوث الحراك الاجتماعي، حيث تؤثر الضغوط السياسية والايديولوجية على قنوات الحراك واتجاهاته. بالإضافة إلى وجود مؤشرات للحراك يلخصاها من وجهة نظر فيبر وبارسونز في المراتب المهنية والقوة والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد.

وإذا كانت هذه الاتجاهات تبرهن على أهمية القوة كمحك للقياس الطبقي فلقد أمكن تحديدها رقمياً عن طريق التقويم الذي يضعه أعضاء المجتمع لشاغلي مراكز القوة حسب تدرج هذه المراكز. ورغم هذا فليست هناك طريقة مرضية لوضع مقياس للقوة من جانب، كما أن القوة تقوم على البعد المهني من جانب آخر حيث يستمد مركز القوة من الوضع المهني الذي يشغله صاحبه.

(جـ) المحك المهني :

يـرى "اندريه جوسـان" أن المهنة لا تكون الطبقة، إذ أن الطبقة سابقة على المهنة، فالإنسان يولد في طبقة معينة على حين أنه يختار مهنته فيما بعد. كما أن الطبقة كثيراً ما تؤثر في اختيار المهنة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطبقة الواحدة تضم عادة أشخاصاً من مهن مختلفة، فترى مثلاً أن الأطباء والمحامين والأساتذة ينتمون إلى طبقة أصحاب المهن الحرة، ولذلك يرى "جوسان" أن الطبقة أوسع من الحرفة أو المهنة. ورغم هذا التفسير فإن المهنة بمثابة محك يحدد الطبقة إذ أن لها عوامل وأبعاد تحدد خصائص الطبقة ووجـودها. ومن جـانب مـقـابل فـإن تقـويم مـثل هذه المهن التي يحـددها "جـوسـان" يعطي تقويماً اجتماعياً متشابهاً في أغلب المجتمعات. ورغم ما يذهب إليه "جوسان" – كذلك – فهناك عديد من الدراسات تعتمد على المهنة وحدها كعامل أساسي في القياس الطبقي بمعنى أنها تحدد الطبقة الاجتماعية ذاتها. هذا وتصنف كل المجتمعات أعضائها في تجمعات أو فئات تختلف من حيث درجات الأهمية الاجتماعية أو المكانة الاجتماعية، وقد ترجع أصول هذه التصنيفات إلى طرق مختلفة. فنادراً ما تضع الطبقة أو الطائفة في اعتبارها السن أو النوع أو العلاقات البيولوجية عند تحديد الدور أو المكانة الاجتماعية، ولكنها تنظر إلى المهنة على أنها عامل جوهري. وإذا كانت الطبقة تعتمد على الميلاد والمهنة والتعليم والثروة، ففي الحضارات المبكرة كانت الطبقية بالميلاد أو بالمهنة وكان ثمة وجود طبقي وباتساع التجارة وازدياد الثروة اعتمدت الطبقية على محكات أخرى، وكان الدخل يشير إليها في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، أما الآن فتستخدم المهنة كمحك مفرد حيث يميز تعداد ١٩٥١ بين خمسة طبقات على أساس المهن.

ولقـد وضع "وارنر وشـابين Chapin" اختبارات للإرتباط بين مختلف

البنود التي وضعاها لتحديد الطبقة الاجتماعية قبل أن يحددا دليل التدرج الطبقي في صورته النهائية. كما درس كاهل Kahl ودافيز Davis تسعة عشر مؤشراً تستخدم كأداة لقياس نسق التدرج الطبقي في المجتمع الأمريكي، وأجريا الدراسة على ٢٤٩ ذكر تقع أعمارهم بين ٣٢ – ٤٠ سنة عن طريق المقابلات عام ١٩٥٣، وانتهيا بعد التحليل العاملي إلى ارتفاع نسبة الوضع المهني ومنطقة السكنى. وهذا يؤكد ما ذهب إليه "هات" من تفضيل الوضع المهني كمؤشر وحيد للتدرج الطبقي في المجتمع الأمريكي. كما يحقق ما ذهب إليه انكلز Inkels وروسي Rossi من ارتباط التقدير المهني بالتدرج الطبقي في المجتمعات الصناعية المعاصرة، حيث أن المهنة ذات أهمية عظمى في نسق التدرج الطبقي الأمريكي. ولقد توصل "انكلز وروسي" في دراستهما لستة مجتمعات صناعية حديثة – الولايات المتحدة وبريطانيا ونيوزيلندا واليابان والمانيا وروسيا السوفيتية – إلى أن هناك ارتباط ذو دلالة جوهرية بين المنزلة وبين المهنة. ويؤكد هذا ما يذهب إليه "ماك ويوبنج" من اعتبار المهنة أفضل مؤشر للمكانة الطبقية.

ولقد حصل أصحاب المهن الفنية على شهرة اجتماعية مرتفعة في العالم الغربي منذ العصور الوسطى، وهذا يؤكد أن الجماعات المهنية ليست على مرتبة واحدة في نسق التدرج الطبقي، إذ تختلف جماعة المهن الفنية في قدر المعرفة التي تحصلها ونوعية الخدمات التي تؤديها في المجتمع المحلي الذي تنتمي إليه. ويمكن أن تشغل جماعة مهنية ما وضعاً اجتماعياً أعلى كلما ارتقى التقويم من خلال الأدوار ذات الأهمية الوظيفية التي يقوم بها شاغلوها. ويحاول "جاكسون وكروكيت" دراسة اتجاهات الحراك الاجتماعي عام ١٩٥٧ على أساس الحراك المهني في الولايات المتحدة حيث سئل المبحوثين عن نوع العمل الذي يمارسونه ونوع العمل الذي كان يمارسه

آبائهم، وذلك على أساس تصنيف مهني سباعي يعتمد على «الدليل الاقتصادي الاجتماعي للمهن الذي وضعه دنكان Duncan ومؤداه :

١- الموظفون.

٢- رجال الأعمال.

٣- ذوي الياقات البيضاء.

٤- العمال اليدويون المهرة.

٥- ونصف المهرة.

٦- وغير المهرة.

٧- والمزارعون.

أما التصنيف المهني "لجول موش" فيحصر الناس في فئتين: «الأولى أصحاب الحرف الحرة، وتشمل المهندسين ورجال الأعمال ورجال التعليم والموظفين والتجار. والثانية فئة العمال وتشمل العمال الفنيين والإداريين بأجر شهري أو يومي وعمال المناجم والصناع». ويضع "ادواردز" دليلاً مهنياً حيث تصنف المهن إلى: ١- الفنيين ٢- أصحاب العمل والمشرفين والموظفين والمزارعين وتجار الجملة والملاك والمشرفين والملاحظين. ٣- المهن الكتابية والعمال لدى الأقارب ٤- العمال المهرة - العمال نصف المهرة ٦- العمال غير المهرة وتشمل العمال الزراعيين والصناع والخدم. أما جامعة "مينيسوتا" فتضع التصنيف التالى: ١- الفنيين ٢- جماعة نصف الفنيين والإداريين. ٣- رجال الأعمال والتجار والعمال المهرة والكتبة ٤- المزارعين ٥- العمال نصف المهرة وتشمل جماعة رجال الأعمال الدنيا والكتبة في الأوضاع الدنيا ٦- المهن التي تتطلب تدريباً وقدرة قليلة ٧- عمال اليومية من كل الطبقات. ولقد وضعت مؤسسة "اليونسكو" تصنيفاً

مهنياً عام ١٩٥٨ على أساس: ١- الخدمات الأهلية ٢- طبقة ذوي الياقات البيضاء العليا ٣- الأعمال الحرة ٤- العمال المهرة ٥- الحرفيون ٦- ذوي الياقات البيضاء ٧- صغار رجال الأعمال ٨- المزارعون ٩- العمال نصف المهرة ١٠- العمال غير المهرة.

ويرى "ماكيفر وبيج" أن المهنة ترتبط بالطبقة الاجتماعية رغم عدم تطابقهما، وتشير المهنة إلى المكانة وتستخدم كدليل عام للطبقة الاجتماعية لبعض الولايات الأمريكية. ويضع "ماكيفر وبيج" تصنيفاً مهنياً للجماعات الاقتصادية الاجتماعية هو :

١- المتخصصون في مهنة بعينها.

٢- الملاك المشرفون والموظفون.

٣- الموظفون الكتابيون وعمال الخدمات.

٤- العمال المهرة.

٥- العمال نصف المهرة.

٦- العمال غير المهرة.

ويرى يوتشين أن دراسة المجتمع السوفيتي أنتجت العديد من وجهات نظر حول التدرج الطبقي. إذ لا ينقسم المجتمع إلى طبقات مهنية خالصة كما كان سائداً في النظرية الستالينية، ولكن تضيف إلى المهنة كمحك طبقي أبعاد أخرى مثل المنزلة والقوة. فتصبح الطبقات متدرجة على هذه الصورة.

١- القادة العظماء، وقد يكونون قائداً واحداً.

٢- قادة الحزب أو الحكومة.

٣- من لهم نشاط سياسي في الحزب أو الحكومة.

٤- من يتميزون لدى القادة بسمات تجعلهم مشهورين.

٥- الحكماء.

٦- العمال.

٧- المزارعين.

وإذا كانت التصنيفات المهنية السالفة الذكر دليلاً للقياس الطبقي، فإن "بيترم سوروكن" يلفت النظر إلى اعتبارات أخرى عند دراسة التدرج الطبقي من الوجهة المهنية حيث يحصر التدرج الطبقي في صورته المهنية في نوعين: أولهما تدرج بين المهن Intra-Occupation والآخر داخل المهنة الواحدة Inter-Occupation حيث أن ثمة طبقات متدرجة من أعلى إلى أدنى على أساس ما يعطى لكل مهنة من درجة تختلف عن التي تعطى للأخرى. ويظهر التدرج الطبقي بين المهن بطرق عديدة، ففي المجتمع الطائفي تظهر طوائف على مراتب عليا وأخرى على مراتب دنيا، حيث تتبلور خصائص الطائفة في المهنة التي تشغلها. ويتحدد الوضع المهني عن طريق أهمية مهنة بعينها من أجل دوام بناء الجماعة واستمرار وجودها ككل من جانب، ومدى القدرات والمهارات التي تتوقف عليها كل مهنة من جانب آخر. فكلما ازدادت الوظائف المتطلبة في مهنة معينة من حيث التنظيم والضبط الاجتماعيين وكلما تطلبت المهنة نوعاً من الذكاء والمهارات، تزداد بالتالي فرصة ارتقاء الجماعة المهنية داخل هرم الترتيب الطبقي المهني، وعكس هذا صحيح.

أما من ناحية التدرج الطبقي داخل الوحدة، "فسوروكين" يرى تقسيم أعضاء الجماعة المهنية إلى ثلاثة أقسام فهناك الرؤساء Entrepreneurs أو أصحاب المشاريع وهناك ثانياً كبار الموظفين Higher Employees وهناك أخيراً أعمال اليومية ويستقل القسم الأول اقتصادياً في أماله المهنية وتتميز أنشطته التي يمكن تجزئتها، بينما يتميز القسم الثاني بالموظفين ذوي

الدرجات العليا والذين يؤدون عملاً دائماً مثلهم مثل أعضاء القسم الثالث. هذا، وينقسم كل قسم من هذه الأقسام إلى أقسام فرعية متدرجة كذلك.

ويرى "سوروكين" ضرورة توضيح كيفية قياس الارتقاء أو الهبوط على سلم التدرج الطبقي المهني. ففي المحل الأول ينبغي دراسة التدرج الطبقي المهني عن طريق الاختلاف في ضبط النظم المهنية أو اختلاف الأعضاء فيما بينهم داخل المهنة الواحدة. وفي المحل الثاني يمكن قياس التدرج الطبقي المهني عن طريق تحديد عدد المراتب المتضمنة داخل هرم الترتيب الطبقي موضع الدراسة. وفى المحل الثالث يمكن قياس التدرج المهني عن طريق بيان العلاقات بين أعضاء الجماعة المهنية وبين غيرهم من أعضاء طبقات مهنية أخرى. ويمكن أن يطلق على الطريق الأول قياس الدرجات العليا. وعلى الطريق الثاني قياس التدرج المهني الارتقائي، أما الأخير فيقيس التدرج الطبقي في صورته الجانبية أو الفلسفية.

ويسلم سوروكين بقاعدة مؤداها أنه ينبغي أن يشغل كل شخص الوضع الذي يتناسب مع قدراته. ولكن كيف يمكن أن يحدث ذلك؟ إن "سوروكين" يرى أن ثمة ميكانيزمات تشمل كل النظم والتنظيمات الاجتماعية التي تحدد وظائف الأعضاء. وتعتبر هذه النظم بمثابة قنوات الانتشار الرأسي تعمل على تحليل الأوضاع الاجتماعية التي يشغلها الأفراد حيث يوضعون في طبقة معينة لها وضع اجتماعي متمايز. ويرى "سوروكين" من جانب آخر أن هناك ميكانيزمات تعمل على توزيع الأفراد على السلم الطبقي في المجتمع، منها "القدرات الشخصية" على الحراك من طبقة إلى أخرى، وعدم تشابه السمات الجسمية المتوارثة والمكتسبة. وطول فترة الحياة والحيوية والقوة الجسمانية والعقلية و"أنماط الشخصية" وهذه الاتجاهات والتصنيفات المهنية أمكن تقويمها رقمياً عن طريق أعضاء المجتمع المحلي. ولذلك فعلى

الباحث في التدرج الطبقي أن يحدد تقويمات أعضاء المجتمع المحلي للمهن بمختلف فئاتها، سواء اعتمد على جمهور البحث أو على الاخباريين عند وضع هذه التقويمات.

(د) محك القرابة:

تعتبر العلاقة بين العضوية في جماعات عنصرية أو سلالية أو دينية وبين الوضع الطبقي مشكلة على جانب كبير من الأهمية في دراسات التدرج الطبقي. ويذهب البعض إلى أن العضوية في جماعات عنصرية أو سلالية أو دينية تعتبر محكاً أو محدداً Determinant للوضع الطبقي، حيث تتضح الأدوار الاجتماعية ذات الأهمية الوظيفية. إذ يتجه الزنوج مثلاً – إلى شغل الأوضاع الدنيا في نسق التدرج الطبقي الأمريكي نتيجة للتمايز والتحيز ضدهم.

ويرى "برنارد باربر" أن هذه القضية غير صادقة في جميع المجتمعات. ذلك لأن العضوية في هذه الجماعات لا توضح طريقة تحديد أعضاء المجتمع للأدوار الاجتماعية ذات الأهمية الوظيفية، لذلك "ينظر باربر" إلى أن العضوية في جماعات عنصرية أو سلالية أو دينية تعتبر محكاً ثانوياً في تحديد الوضع الطبقي.

وإذا كان هذا هو اتجاه معظم علماء لاجتماع الأمريكان عند النظر إلى "القرابة كمحك طبقي"، فإن هناك قلة ينظرون إلى القرابة ليس من الوجهة العنصرية وإنما من وجهة العلاقات الأسرية. فيرى "ميشيل يونج" و "بيتر ويلموت" – مثلاً – أن شبكة العلاقات الاجتماعية تتطور من الأسرة الممتدة إلى شبكة علاقات القرابة بين العائلة وغيرها من عائلات قائمة في المجتمع المحلي. حيث أن ثمة علاقات جوار قد تمتد إلى علاقات مع المجتمع المحلي تحدد التفاعلات الاجتماعية بين أعضائه.

وهذه التفاعلات الاجتماعية تنجم عن التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة، ولذلك نجد العديد من دراسات التدرج الطبقي تركز على التنشئة الاجتماعية وأسلوب الحياة باعتبارهما مؤشرين للتدرج الطبقي. ففي دراسة أجراها روس Ross على منطقتين حضريتين – احداهما تجاور المدينة تماماً والأخرى بعيدة – يركز على التشابه في المكانة الأسرية والأخلاقية، وذلك لتوضيح اختلاف أسلوب الحياة تبعاً لاختلاف الطبقة من حيث المكانة الأسرية والحالة الزواجية والأخلاقية. كما يهتم "يونج وويلموث" بتوضيح مدى العلاقة القائمة بين الأم وبين أبنائها نظراً لتواجدها بالمنزل أطول وقت ممكن إذا قيس بالوقت الذي يقضيه الأب فيه. ويريا أن شبكة العلاقات تتسع من داخل الأسرة الصغيرة إلى علاقات تشمل الأقارب بمعنى أنها تتحول من علاقات أسرية إلى علاقات قرابة. ولذلك تتحدد علاقات الأبناء بالمجتمع المحلي عن طريق التنشئة الاجتماعية التي يتلقونها داخل الأسرة. وهذا ما دعا "مكينلي" إلى توضيح الضوابط التي تمارسها جماعة القرابة في تحديد كيفية قضاء وقت الفراغ وتحديد المهنة واختيار الزوجة والقيم المتعلقة بأسلوب الحياة، موضحاً ذلك في مختلف الطبقات الاجتماعية. كما حاول توضيح مدى تأثير الأم العاملة وعدد الأبناء ومتوسط دخل الأسرة في ممارسة الضبط على الأبناء.

ومن الجدير بالذكر أن «القرابة» كمحك للقياس الطبقي يمكن أن تكون ذات مؤشرات معينة مثل حجم العائلة أو قدمها في تكوين المجتمع المحلي أو مدى اسهامها في نشاطاته ومدى مشاركتها في مراكز القوة به وتعتمد أغلب البحوث التي تتخذ من «القرابة» محكاً طبقياً على التقويمات الكيفية والشفاهية أو على الملاحظة المباشرة أو بالمشاركة لجمهور البحث.

٢- القياس الكيفي :

يستند القياس الكيفي على التقييم Evaluation ويمكن التمييز بين التقويم القائم على الاحساس Feeling الطبقي والتقويم المعتمد على الوعي -Con sciousness الطبقي باعتبارهما قضيتين. فبينما يعبر أحدهما عن المصلحة الفردية يعبر الآخر عن المصلحة العامة للطبقة. ولقد نظر ماركس وتابعوه إلى الطبقات العاملة على أن لديها "وعـي" يؤدي إلى الوحدة، حيث يمكن توضيح المصلحة العامة للطبقة العاملة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعارض مصالح غيرها من الطبقات. فالنظرية الماركسية ذات الاتجاه الاقتصادي تنظر إلى الاتجاهات الطبقية والوعي الطبقي على أنهما انعكاس للظروف الاقتصادية من جانب، كما جاءت الفلسفة الماركسية للطبقة أساساً من الحقيقة التاريخية من جانب آخر.

وإذا كان الاتجاه الماركسي يفسر الوعي الطبقي من الوجهة المادية، هناك كذلك الاتجاه النفسي الذي ينظر إلى الاحساس أو الشعور على أنهما يحددان العلاقات الاجتماعية والاتجاهات الطبقية سواء داخل الطبقة أو بينها وبين غيرها من طبقات. وذلك المظهر يشكل البعد الاجتماعي Social Distance باعتباره السمة الجوهرية للتمايزات الطبقية.

وحينما يعتمد القياس الطبقي على التقييم الكيفي، فهذا قائم على مدى الوعي الطبقي والمعرفة بأعضاء المجتمع المحلي حتى يتسنى أن يحقق التقويم الكيفي هدفه القياسي. فالمرء لا يستطيع أن يصنف المجتمع الذي ينتمي إليه إلى طبقات ما لم يكن على دراية بالوجود الطبقي ومعناه ومداه ومحكاته. وهو حين يصنف الطبقات القائمة بالنموذج، فإنما يعتمد على محكات معينة من شأنها توضيح مدى الوعي الطبقي أو الشعور بالطبقية. ونعرض الآن بعض اتجاهات التقويم الكيفي المعتمدة على الوعي الطبقي.

(أ) يمكن النظر إلى تقسيم المجتمع المحلي إلى وحدات صغيرة من خلال منظورين، إما أن يكون ذلك التقسيم مختاراً بطريقة تعسفية، وإما أن يكون على أساس طبيعة هذه الجماعات. وتمثل الطريقة الأولى توضيح الفواصل الطبقية بين الأعضاء بينما توضح الطريقة الثانية أسبقية التقسيم الطبقي على الوجود الطبقي. ويرى "اندروس ميلر" أن طبيعة الفواصل الطبقية لا تهم بقدر ما يهمنا مدى تأثيرها في اتجاهات أعضاء المجتمع المحلي. كما أن ثمة اتجاهات خلقية عامة مشتركة بين جميع الطبقات، فهناك اتجاهات خلقية خاصة تتميز بها كل طبقة. فليست الواجبات الواحدة متساوية في أهميتها بالنسبة لجميع الطبقات، كما أنها ليست على درجة واحدة من حيث طابع الإلزام. ولا تتمتع فضائل بعينها بقدر واحد من التقدير والاحترام لدى جميع الطبقات، ونستطيع أن ندرك أن اعتزاز كل طبقة بنفسها يجعل أفرادها يغالون في تقدير قيمة الأعمال والمهام التي تمرسوا فيها وتدربوا عليها، ويزداد ميلهم إلى هذا الغلو كلما كانت تلك الأعمال والمهام مصدر قوة ونفوذ لهم. كما يميلون إلى الغض من قيمة الأعمال التي يصعب عليهم أداؤها. ومن ناحية أخرى فإن الطبقات الدنيا كلما ازداد شعورها بدونيتها حاولت أن تطرد عن نفسها عقدة النقص هذه باتهام الطبقات العليا بالكبرياء والأنانية والغطرسة، إما بالإشارة إلى نواحي الضعف وعدم الكفاية لدى بعض أعضائها الذين لم يصلوا إلى درجة الآخرين في المقدرة وحسن السمعة، وإما بالتهكم على تقاليدها أو بجعل أسمائها وأوصافها سبة للذين يحاولون تقليدها. يضاف إلى هذا أن العواطف المألوفة والسائدة في طبقة معينة هي مصدر كثير من أحكامها التقديرية. كما أن الصراعات تنشأ بين عامة الشعب والصفوة الثرية والمتعلمة، فإن هناك وسائل أخرى تعمل على الإشباع الذي يحول دون تلك الصراعات.

وتتميز قيم المجتمع التقليدي وايديولوجياته بعدم وجود مصطلحات تدل على الصـراع الطبقي. ويرى "تونيـز" أن الطبقة الحاكمة هي قمة الطبقات ذات المكانة من حيث خصائصها الاقتصادية والسياسية والعقلية. كما أن الوعي بالمكانة من خصائص تلك الطبقة حيث تعلن عن ذلك من خلال المدح مثلاً، ومثال ذلك الطوائف المهنية في الحضارات القديمة.

(ب) وثمة اتجاه ينظر إلى الطبقة الاجتماعية باعتبارها جماعة مرجعية، وعلى عكس الاتجاه الذي يرى أن الطبقة تشمل عدداً من الذين يشغلون وضعاً متشابهاً نسبياً على أساس خصائص معينة مثل الدخل أو المهنة، ينظر هذا الاتجاه إلى الطبقة على أنها "ظاهرة نفسية"، بمعنى أنها جزء من الأنا، يتمثل فيه الشعور بالانتماء إلى شيء ما، والتوحد مع شيء أوسع من الذات. ويعتبر "ريتشارد سنترز" عماد الاتجاه النفسي في تفسير الطبقة الاجتماعية، فهو يعتمد على نظرية المصلحة لبناء الطبقة الاجتماعية كإطار تصوري في تحليله. حيث ترتبط المكانة الاجتماعية والدور الاجتماعي للشخص بالمظاهر الاقتصادية للحياة الاجتماعية التي تعتمد على القيم والاتجاهات التي يشترك فيها الفرد مع الآخرين بدرجة كبيرة، والتي من شأنها تقوية الشعور بالعضوية في طبقة اجتماعية خاصة. ولقد بحث "سنتـرز" مكونات نظرية المصلحة للطبقات الاجتماعية عن طريق سؤال عينتين ضابطتين من الراشدين الذكور ليتسنى تصنيفهما في طبقات اجتماعية أربع، والسؤال الذي وجهه "سنترز" مؤداه: أي من هذه الأسماء ترغب أن يكون للطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها: الطبقة الوسطى، الطبقة الدنيا، الطبقة العاملة، الطبقة العليا؟.

ويتخذ "جروس" من هذا السؤال منطلقاً في دراسة التدرج الطبقي في مجتمع حضري، حيث لا يستخدم كلمة «الطبقة الاجتماعية» في سؤاله

للجمهور كما أضاف سؤالين يتضمن أولهما الوعي الطبقي من وجهة القوة ويتضمن ثانيهما سؤالاً غير مباشر مؤداه: يقول بعض الناس أن هناك ثلاث طبقات في "مينوبولس Minoeopolis" وهي العليا والوسطى والدنيا، ففي أي من هذه الطبقات تضع نفسك؟. وتؤكد هذه الدراسة على ضرورة التحليل النقدي للتحديدات التصورية للشعور الطبقي والتوحدات الطبقية، حيث كانت ثمة أسئلة غير مقفلة النهاية Open-Eneded لتحديد الطبقات الاجتماعية. كما يوجه "هير" نفس السؤال باعتباره يكشف عن أحد المجسات الخمسة التي وضعها لدراسة التدرج الطبقي على عينة بلغت ٢٢٠ فرداً بالغاً بمدينة فلوريدا، التي يصل تعدادها[1] ٣٨٠٠٠ نسمة ووصل إلى أن ٥٣,١ ٪ يرون انتماءهم للطبقة العاملة و ٤,٧ ٪ للطبقة العليا، ولم يبين أحداً انتمائه للطبقة الدنيا. كما أن ١ ٪ لم يستطيع الإجابة، وأدلى ٤,٧ ٪ بإجابات أخرى. واعتمد في هذا على منهج "ريتشارد سنترز"، كما أنه وجه سؤالاً مؤداه: هل تعتقد أن هناك طبقات موجودة في الولايات المتحدة، وإلى أي طبقة تنتمي؟ وأوضح ١,٦ ٪ وجود الطبقة العليا و ٤٣,١ ٪ الطبقة الوسطى كما أن ٢,٨ ٪ أوضحوا طبقة ذوي الياقات البيضاء و ٦,٣ ٪ أوضحوا الطبقة العاملة و ١,٩ ٪ أوضحوا الطبقة الدنيا، ولا يعتقد ١٩,١ ٪ في وجود طبقات، ورفض الإجابة ٦,٣ ٪ ولم يعرف معنى السؤال ٥,٩ ٪ من مجموع عينة البحث.

وهناك دراسات حاولت كشف أبعاد التدرج الطبقي بالإضافة إلى تحديد الجمهور للطبقات الاجتماعية. فلقد وجد مركز بحوث الرأي القومي أن ٣٨ ٪ من الأمريكان يرون أن الشخص ينتمي إلى طبقة معينة على أساس المعتقدات والاتجاهات، وأن ٢٣ ٪ على أساس المهنة و ٩ ٪ على أساس الدخل والتعليم و ٧ ٪ على أساس الأسرة التي ينتمون إليها، كما يشير "ليبست" إلى اختلاف تصور المثقف الأمريكي لوضعه الطبقي عن تصور المقيمون معه

(١) تعداد الثمانينات.

في نفس المدينة. فربما يشعر أنه مهمل أو غير ذي أهمية، في حين يضعه أفراد المجتمع المحلي على مرتبة عليا على أساس مكانته المهنية. ولقد أجرى مركز بحوث الرأي القومي بجامعة شيكاغو دراسة على ستة وتسعين مهنة لترتيبها حسب أهميتها الطبقية في فئات عليا ووسطى وعاملة ودنيا. كما أجرى "هاميلتون" دراسة على العمال ذوي الياقات البيضاء لتوضيح مدى توحدهم بالطبقة العاملة. حيث اتضح أن ذوي الدخول المنخفضة يشعرون بتوحدهم مع تلك الطبقة، ولذلك حاولت دراسته كشف القيم المتعلقة بهذه الطبقة من جانب والقيم المرتبطة بالطبقة الوسطى التي اعتبرها طبقة هامشية من جانب آخر. كما أكدت الدراسة التي أجراها مجلس البحوث الاجتماعية في اليابان على ستة مدن يابانية كبرى على التوحد الطبقي ومدى الارتباط والعلاقات القائمة بين الطبقات بعضها والبعض الآخر، حيث جمعت مادة علمية تدور حول الاتجاهات الطبقية Class Attitudes.

(جـ) ومن جانب مقابل فإن هناك دراسات اتخذت من الايديولوجية والوعي الطبقي والانتماء الطبقي منطلقاً لتحليل التدرج الطبقي، بما يتضمنه من محكات قياسية أخرى مثل المهنة والدخل. ومثال ذلك أن جيجر Geiger يعالج التدرج الطبقي من حيث الاتجاه السياسي كوسيلة لإحداث الحراك بين الطبقات وخاصة بين الطبقات المهنية، مؤكداً على المنزلة والشهرة الاجتماعية والوعي الطبقي كمحددات لنسق التدرج الطبقي.

(د) ويعتبر "برنارد باربر" أفضل من تحدث عن التقويم الشخصي للتدرج الطبقي. حيث يرى ثلاثة مؤشرات للوضع الطبقي يمكن للباحث في علم الاجتماع والتدرج الطبقي الاسترشاد بها، وذلك إذا اتخذ من التقويم الشفاهي Verbal Evaluation وأنماط الترابط Patterns of Association

الواقعية، ورموز الأنشطة والحيازات الاجتماعية. وسوف نعرض لهذه المؤشرات بإيجاز فيما يلي :

(أ) التقويم الشفاهي : ويعني ما يقوله الناس فعلاً عند تقويم أحدهم للآخر سواء كان هذا التقويم عمداً أو مصادفة، وسواء كان صريحاً أو ضمنياً. ويستند التقويم على السلوك الذي يتوقعه الناس، وعلى محكات تمايز واختلاف الأهمية الوظيفية للأدوار الإجتماعية، وتعتبر لغة الحديث اليومية أهم شكل للتقويم الشفاهي الذي يرتبط بالتدرج الطبقي، ويصبح التقويم أكثر وضوحاً حينما يكون ثمة اتفاق بين من يقول وبين من يسمع، فحينما يقال أن فلان من بلدة كذا - مثلاً - يفهم السامع أنه على درجة معينة من التقويم.

ويصنف "باربر" البحوث الخاصة بالتقويمات الشفاهية إلى فئتين: تبحث الأولى عن كيفية اعطاء أعضاء المجتمع مراتب اجتماعية لمختلف الأدوار المهنية، معتمدة على افتراض أن الدور المهني أحد المؤشرات الهامة للوضع الطبقي. وتبحث الفئة الثانية كيفية اعطاء أعضاء المجتمع مراتب كل للآخر بطريقة أكثر عمومية دون تحديد محك واحد للتقويم، بمعنى أن التقويم يكون على أساس المكانة الكلية Total Status . ويمكن الكشف عن التقويم الشفاهي بأسئلة مثل: إلى أي طبقة تنتمي؟ أو هل يمكن أن تقول أنك تنتمي إلى الطبقة العليا أم الوسطى أم العاملة أم الدنيا أم البروليتاريا؟. ويتضح أن السؤال الأخير يتضمن البعد الايديولوجي في التدرج الطبقي.

(ب) أنماط الترابط : يعني المؤشر الأول ما يعبر عنه الناس من تقويم شفاهي كل للآخر ليس من قبيل الكلام فحسب، وإنما هو تعبير عما يفعلونه كذلك. والمؤشر الثاني للوضع الطبقي - لدى باربر - يتمثل في التفاعل.

ويؤكد هذا ما ذهب إليه "مارشال" من أن جوهر الطبقة الاجتماعية يتمثل في الطريق الذي يخلقه الإنسان بمصاحبة أقرانه والطريقة التي ينظر بها إليهم. ويرى "باربر" أن "لويد وارنر" قد سار في هذا الاتجاه عند دراسته للزمر الاجتماعية Social Cliques التي يكون فيها الارتباط على أساس المساواة الاجتماعية.

ويفترض باربر أن الانتماء Intimacy الاجتماعي يعبر عن المساواة الاجتماعية، فالأحاسيس والأفكار المتشابهة ترتبط بأولئك الذين يعرف كل منهم الآخر والذين يقيمون أنفسهم على أنهم متساوون. بمعنى أن تلك الأفكار والأحاسيس لا توجد متشابهة إلا في طبقة اجتماعية متساوية. ويمكن الكشف عن الانتماء الاجتماعي بمجسات عديدة منها: صور الزواج، ونوعية التفضيل الاجتماعي لمحال الإقامة، أو نوعية التعليم مثلاً.

(جـ) الأنشطة والممتلكات الرمزية، وتعني الأسس المرغوب فيها لانتماء شخص ما لوضع طبقي معين، كما تعني الملكية أو النشاط الذي يرمز لهذا الوضع سواء كان سبباً أو نتيجة أو متبادل الارتباط بالدور الاجتماعي الذي يحدد الوضع الطبقي، فالنقود والملبس وأوجه الترفيه ومحل الإقامة أمثلة لممتلكات اجتماعية هي في نفس الوقت محكات طبقية. ففي جميع المجتمعات تتخذ بعض الأنشطة والممتلكات صورة أدوار ذات أهمية وظيفية تتحدد على ضوئها الأوضاع الطبقية. وتشمل رموز الوضع الطبقي أشياء متنوعة مثل: كيف يتخاطب المرء، وأى الهوايات يمارس وأي دور عبادة يؤم وأين يسكن... وما إلى ذلك. وفي الواقع يعتبر أي فعل أو موضوع اجتماعي رمز للوضع الطبقي. ويمكن تلخيص هذه الأنشطة والممتلكات في: أسلوب الحياة وأسلوب الحديث ونوعية المهن ومحل الإقامة ونوع وطريقة الملبس والأنشطة الإبداعية. وغير ذلك.

(هـ) وتتميز الطبقات كل عن الأخرى بطريقين أساسيين : فمن ناحية تتميز كل طبقة بأسلوب حياة معين يتضمن عوامل موضوعية مثل المهنة والدخل، وعوامل ذاتية كالقيم والاتجاهات، ويبدو هذا التمييز بين الطبقات في الأنشطة التي تكشف عن نماذج الذوق وأنماط الاستهلاك وأنشطة وقت الفراغ والشعائر. ومن ناحية أخرى تتميز كل طبقة عن الأخرى عن طريق مدى التعبير عن المشاركة الاجتماعية. ويقرر "وارنـر" أن تصور الطبقة موقوف على العوامل التي يستخدمها أعضاء المجتمع عند وضع كل منهم الآخر على هرم ترتيب المنزلة Prestige Hierarchy إذ تشير الطبقة لديه إلى «نظامين أو أكثر من أولئك الذين يعتقدون أنهم يتسلسلون في أوضاع اجتماعية عليا أو دنيا عن طريق أعضاء المجتمع المحلي». وعلى هذا تصبح لدى "وارنر" ثلاثة توكيدات :

(أ) لقد أخذ "وارنـر" بالاتجاه الذاتي في دراسة الطبقة، ذلك الذي ينعكس على العوامل الذاتية والموضوعية للتدرج الطبقي، حيث يعرف الطبقة بتأكيد العوامل الذاتية، إذ يقوم التدرج الطبقي لديه – على ترتيب أعضاء المجتمع أنفسهم كل منهم للآخر. وهذا الإتجاه «ذاتي» كذلك لأنه يرتكز على القيم والاتجاهات والمعتقدات المحددة للأوضاع وللسلوك المتميز بالمنزلة الاجتماعية. وليست هنالك موضوعية في اتجاه "وارنـر" – من وجهة نظر كورنهاوزر – عند شغل فرد ما لوضع اجتماعي معين سواء من حيث هذه المهنة أو الدخل اللذين تعتبرهما «وارنر» نفسه عاملين موضوعين. بل أن ذلك الوضع إنما يقوم عن طريق أعضاء المجتمع الذين يحددون كل فرد في وضع اجتماعي معين.

(ب) لقد اهتم "وارنـر" منذ البداية بالمنزلة (الهيبة) كمحك للتدرج الطبقي، حيث يمكن تقسيم الطبقة من حيث طبيعتها بطريقين. فبعض الباحثين يهتم بتوضيح الطريقة التي بواسطتها يشغل الأشخاص أوضاعهم

الاقتصادية والاجتماعية على أساس «القوة» أو الواقع «الاقتصادي» والسياسي، حسب اهتمام كل باحث. وينظر باحثون آخرون إلى الطريق الذي بواسطته ينتظم نسق مراتب المنزلة. ويعد "وارنر" ضمن الذين يتجهون في المسار الثاني حيث تقوم الطبقات – لديه – على أساس قيم المنزلة كما يراها أعضاء المجتمع المحلي. ولذا فهو يصف طرائق شغل الناس لمكانات متمايزة في ضوء "اختلاف أسلوب حياتهم".

(جـ) وأدى هذا الاتجاه "بوارنر" إلى أن يزعم أن الطبقات التي حددها عبارة عن كليات لها وجود واقعي حيث يصف الطبقات على أساس الطريقة التي يفكر بها الناس أنفسهم في الطبقة. والطبقة كما يصفها "وارنر"، ليست بنائية، بمعنى أن علماء الاجتماع لم يضعوها لشرح ما يجب أن يقولوه، بل أنها جماعات عرفها أفراد المجتمع المحلي على أن لها مراتب عليا أو دنيا في مجتمعهم.

درس "وارنر وزملاؤه" البناء الطبقي في ثلاثة مجتمعات. "اليانكي سيتي" وهي مدينة في "نيو انجلند" يبلغ عدد سكانها ١٧٠٠٠ نسمة. و"الاولد سيتي" وهي مدينة جنوبية يصل عدد سكانها إلى ١٠٠٠٠ نسمة، و"جونزفيل"، وهي مدينة تقع في الوسط الغربي ويبلغ سكانها ٦٠٠٠ نسمة. وكان التركيز الجوهري على المنطقة المحيطة لشيكاغو، بسبب الدراسات التي أجراها "التون[١] مايو" وتلامذته على مصنع الكهرباء الغربي، بالإضافة إلى أن هذه الأقاليم الثلاثة تبدو ذات تنظيم اجتماعي تام خلال فترة طويلة بفعل سيطرة جماعة ذات تقاليد متماسكة ولقد اختيرت "اليانكي سيتي" لكونها مجتمع متكامل إلى حد كبير وتقل فيه علاقات الصراع، أما "جونزفيل" نمطاً ممثلاً للمجتمع المحلي الأمريكي.

ولم يكن المنهج محكماً عند الدراسات المبكرة لمدينة "اليانكي سيتي"

---

(١) ألتون مايو – رائد من رواد الإدارة العلمية الحديثة بجامعة هارفارد.

«والأولوسيتي» سيتي، فلقد لوحظ أثناء المقابلات التي أجريت مع الجمهور، أنه يستخدم مصطلحات معينة لتحديد الأفراد الذين يتساوون معه، ويستخدم مصطلحات أخرى لمن هم أعلى أو أدنى منه من حيث المكانة. وكان يشار إلى محل الإقامة والارتباط الوثيق بمن هم موضع التقييم، والأندية والمؤسسات التي يتصلون بها وخصائص أخرى مثل الدخل والتعليم والمهنة. ومن خلال المادة العلمية المتحصل عليهما فيما يرتبط بهذه المحكات، ويحدد الباحثون الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها المبحوث. ولم تكن الطريقة التي يتحدد بها الوضع الطبقي طريقة واضحة، مما جعل "وارنر" يتجه فى النهاية إلى تقويات أعضاء المجتمع المحلي أنفسهم لأوضاعهم الطبقية. ولقد استخدم "وارنر" منهجين عند دراسته لمدينة "جونز فيل"، أطلق على أحدهما منهج المشاركة المقومة (E. P) وأطلق على ثانيهما دليل خصائص المكانة (I. S. C). وسبق أن أشرنا إلى المنهج الثاني في معرض حديثنا عن القياس الكمي للتدرج الطبقي، أما المشاركة المقومة فيعتمد على افتراض أن أنواع المشاركة التي يمارسها الفرد في كل من الجماعات الرسمية وغير الرسمية، أو في مختلف مجالات النشاط، إنما هي أمور معروفة ومقومة عن طريق أعضاء المجتمع الذين يعطون لهذه الأنشطة للجماعات التي تمارسها مرتبتها الاجتماعية فمنهج المشاركة المقومة يعبر عن نسبية الإتقان حول الرموز والمكانة والطبقة والعضوية في نظام معين عن طريق الاخبارين وتقويماتهم لأعضاء المجتمع المحلي الذي يعيشونه. وتلعب طريقة تدرج المجتمع المحلي وأوضاع العائلات والأفراد على مستوياتهم المرغوب فيها داخل نسق المجتمع المحلي، دوراً هاماً في عملية تحديد التدرج الطبقي، وتحديد مكانة فرد ما أوأسرة معينة.

ويستخدم "وارنر" ستة وسائل كمؤشرات طبقية لتحديد الوضع الطبقي الاجتماعي للفرد، وهي:

أ – الاتفاقات المتضاهية Matched Agreements لعدد من الاخباريين عند وضع الناس في طبقات متعددة.

ب– الوضع الرمـزي Symbolic Placement: فالتقويم الذي يقوم به الفرد يكون نابعاً من اعتباره كائناً في طبقة اجتماعية خاصة، لأنه يتوحد مع رموز الرقي وللانحطاط عن طريق الاخباريين.

جـ– سمعة المكانة Status Reputation إذ يعتبر الفرد أو الأسرة مؤشراً لطبقة معينة، لأن لديه سمعة نابعة من مشاركته للأنشطة والممتلكات التي تضع سمات يمكن النظر إليها من حيث الرقي والانحطاط.

د – المقـارنـة Comparison: فالفرد – أو أسرته – يمكن اعتباره كائناً في طبقة خاصة، لأن الاخباريون يؤكدون أن تلك الطبقة التي يقع فيها أعلى أو أدنى من غيرها.

هـ– الاحالة إلى طبقة معينة Assieymment to a Class: حيث يقيم الفرد أو الأسرة باعتباره كائناً في طبقة خاصة، إذ يشير اخباري أو أكثر إلى هذا الوضع الطبـقي بالإحـالة إلى طبـقـة خـاصـة يشـملهـا النسق الاجتماعي الكلي.

و – العضوية في نظام معين Institutional Membership حيث يشار إلى المكانة الخاصة حسبما يقول الاخباريون عن العضوية في نظم اجتماعية تتدرج حسب العلو والانحدار، وهذه النظم مثل العائلات والروابط ودور العبادة والزمر الاجتماعية.

خاتمـة:

يتضح من العرض السابق أن اتجاهات القياس الكمي تتخذ مسارين، إما الاعتماد على عامل وحيد أو الاعتماد على أبعاد متعددة لتحديد الوضع الطبقي. ويعتبر "لويد وارنر" وزملائه أبرز من وضعوا دليلاً متعدد الأبعاد، إذ يعتمد «دليل خصائص المكانة» لديهم على المهنة ومصدر الدخل ونوع المسكن ومنطقة السكنى كمحكات أربع للقياس الطبقي. ولقد وضع "شابين" مقياساً آخر يتحدد على أساس المشاركة في روابط اجتماعية ومستوى التعليم، والممتلكات المادية، والدخل. ويحدد هولنجسهيد «دليل الوضع الاجتماعي» بثلاث محكات هي: منطقة الاقامة ومستوى التعليم والمهنة وعدد "ساريولا" ثلاثة وثلاثين محكاً للقياس الطبقي، كما استخدم "هتزلر" مقياساً يعتمد على: محل الإقامة والثروة والتأثير الشخصي والدخل والوضع الأسري والمنزلة المهنية وحالة المسكن ومستوى التعليم. واعتمد "لانديكر" على المهنة والدخل والتعليم والأصل العنصري، كمحكات لما أطلق عليه «دليل الارتباط الطبقي»، ويضع لازويل «دليل المرتبة الاجتماعية» معتمداً على المهنة والتعليم والدخل.

أما الاتجاهات التي اعتمدت على محك وحيد في القياس الطبقي، فإنها تتخذ من الدخل أو المهنة بالذات محكاً أساسياً، سواء اعتمدت في ذلك على التقييم الذاتي – الشخصي – للجمهور أو للباحث أو لمحكمين أو اخباريين، وسواد اتخذت من بعض الدراسات النظرية أو الامبيريقية منطلقاً لها. كما أن هناك اتجاهات أخرى اتخذت من «القوة» أو «القرابة» محكاً لها. ونرى أن اختيار الباحث لمحك معين دون آخر، يرجع إلى تأثيرات متعددة منها الايديولوجية والعقائد السائدة، ومستوى التطور الحضاري والعلمي، ومتطلبات الوجود الاجتماعي من وجهة نظره. فلقد بدأ "شمولر" وآخرون بالمهنة كأساس لتحديد الوضع الطبقي، رغم أنهم ينظرون إلى التدرج الطبقي من

الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية عند التحليل. كما بدأ "كــــارل بوخـــر" وآخرون بالأساس الاقتصادي المتمثل في «الثروة» بالذات، رغم إضافتهم أبعاد أخرى. وبدأ "لـــوم" وآخرون بعاملي «الوظيفة» و «الوعي الطبقي»، ولكنهم حينما ذهبوا إلى تحليل نسق التدرج الطبقي، وخاصة تحليل طبقتي البروليتاريا والبورجوازية اضطروا إلى الرجوع إلى الروابط الاقتصادية والمهنية.

والذي يمكن استخلاصه من «الاتجاه الكمي في القياس الطبقي» إن هذا الاتجاه يركز على محكات معينة يمكن قياسها كمياً، لتحديد الوضع الطبقي لجمهور البحث، بناء على أسس موضوعية عامة وثابتة. ويعتبر التعليم والمهنة والدخل أكثر هذه المحكات انتشاراً في مقاييس الوضع الطبقي، رغم اختلاف طبيعة المجتمعات التي تطبق عليها هذه المقاييس.

وفيما يتعلق بالاتجاه الكيفي في القياس الطبقي، فلقد اتضح أن الوضع الطبقي يتحدد في ضوء هذا الاتجاه على أساس تقييم الأدوار التي يؤديها العضو في المجتمع المحلي الذي ينتمي إليه. كما تبين أن القياس الكيفي يرتبط بتقييم المكانة الاجتماعية التي تشير إلى الوضع المهني بالذات. وأن القياس الطبقي في صورته الكيفية، يعني اعتماد التقييم الشخصي على الوعي الطبقي، حين يعي الجمهور بوجود طبقات على قمة هرم الترتيب الطبقي وطبقات أخرى على قاعدته. ورغم اعتماد التقييم على «المكانة الاجتماعية» كبعد طبقي، إلا أن ثمة أبعاد أخرى تدخل في الاعتبار عند التقييم. وهذا يؤكد على تعدد أبعاد القياس الطبقي. ولقد اتضح من خلال عرض هذا الاتجاه أنه يستند إلى آراء جمهور البحث جميعاً، أو إلى آراء الاخباريين وحدهم. فلقد أجرى لويد وانر – مثلاً – مقابلات مع اخباريين، وذلك قبل أن يحدد المستويات الطبقية ومراتب كل عضو في المجتمع المحلي

على هذه المستويات، أما "هولنجسهيد" فقد ترك للاخباريين وحدهم مهمة التقرير النهائي في تحديد المستويات الطبقية.

ويمكن الإفادة من الاتجاه التقويمي في القياس الطبقي عند تحديد المكانة الطبقية «للمهنة» بالذات، لأنه لا توجد أسس كمية لتحديد المنزلة المهنية، تلك المنزلة التي تختلف من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر. فإذا كان الدخل يقاس بمقداره أو مصدره، وإذا كان المستوى التعليمي يقاس بسنوات التحصيل الدراسي فإن المهنة لا تقاس إلا بالتقويم الشخصي من وجهة نظر أعضاء النموذج موضع الدراسة.

الفصل الرابع

التمايز والتنقل والترتيب الطبقي

الفصل الرابع

التمايز والتنقل والترتيب الطبقي

من أكثر الموضوعات اثارة للجدل بين المفكرين والعلماء، الموضوع الذي نعالجه في هذا الفصل، نظراً لارتباطه ببعض الجوانب السياسية واتصاله الوثيق في بعض الأحيان بالمسائل الايديولوجية. ذلك لأن الاختلافات بين الناس كانت ولا تزال موضع النظر والبحث منذ آلاف السنين.

وقد انحصر النقاش في عدد من المسائل، من أهمها الدخل والمهنة والمستوى الثقافي ومستوى المعيشة وغيرها. ويلاحظ أن علماء الاجتماع اهتموا بالاختلافات في هذه المسائل والتي تظهر بوضوح بين أقسام المجتمع المختلفة. وربما كان هناك فرق أساسي في معالجة هذه الاختلافات في الماضي وفي وقتنا الحاضر. ويظهر هذا الفرق في أن القدماء ردوا كل تمايز يظهر بين الأفراد في المجتمع إلى أسباب وراثية في غالب الأمر، ومن ثم شغلوا أنفسهم بالبحث عما إذا كان الذين يشغلون مراكز ممتازة في المجتمع فضلاء في نفس الوقت. ولكن المتعارف عليه الآن أن يشغل العلماء بدراسة أسباب عدم التساوي بين الناس، ويكون التركيز على العوامل الملموسة فحسب، أما المسائل التي يمكن أن تتصل بمواهب الناس وفضائلهم، فلا تكون محل الاهتمام. ومن المناسب هنا أن نعرض في ايجاز لبعض الدراسات والأفكار القديمة وتطورها حتى وقتنا الحاضر، لالقاء مزيد من الضوء على الموقف المعاصر في علم الاجتماع فيما يتصل بموضوع التمايز والترتيب الطبقي[1]:

---

(١) من الكتب التي خصصت بأكملها لدراسة موضوع الترتيب الطبقي في المجتمع الكتاب الذي ألفه «ايجون برجل» عام ١٩٦٢، حاول فيه أن يعرض لكل الأفكار والنظريات -/-

١- افلاطون: حاول افلاطون وهو يكتب عن الدولة (المدينة) المثالية أن يحكم على الناس على أساس ما يتمتعون به من قدرات موروثة. فلاحظ أن الناس في المجتمع يتبادلون الخدمات، لأن العمل بطبيعته ينقسم بينهم أقساماً عديدة، فيقوم البعض بأعمال معينة يؤدونها على أحسن وجه، ولكن آخرين قد يتمكنون من انجاز نفس هذه الأعمال لأسباب تتعلق بقدراتهم الموروثة. أي أن كل انسان مهيئ بالوراثة ليقوم بعمل معين يتناسب مع استعداده ويؤهله في نهاية الأمر إلى شغل مرتبة معينة في المجتمع الذي ينتمي إليه. وقد كان افلاطون يعتقد أن المجتمع والفرد يمكن أن يفيدا كثيراً، إذا اقتصر كل انسان على عمل ما هو معد وصالح له فقط. ولكن هذا المطلب المثالي لا يمكن أن يتحقق في الواقع. وقد اعتقد افلاطون أيضاً أن نظام التربية في الدولة المثالية يمكن أن يستخرج أحسن ما في الانسان ويسبر غور طاقته الحقيقية التي ترتبط بقدراته الموروثة. وعلى ذلك ينقسم السكان إلى أقسام متعددة، القسم الذي يتكون من العمال، والقسم الذي يتكون من الذين يقومون بأعمال ادارية وتنفيذية، والقسم الذي يتكون من الذين يقومون بأعمال ذات طبيعة عسكرية وأخيراً القسم الذي يتكون من الحكام. وقد يدافع افلاطون عن هذه القسمة، بقوله إن المجتمع المثالي يجب أن يقسم العمل على النحو السابق، الذي يحقق مصالح الفرد والجماعة العليا، كما أن الفرد يمكن أن يصل في ظل هذا النظام إلى السعادة.

٢- ميكافيللي: لقد وضع ميكافيللي هدفاً وحاول أن يستقصي العوامل التي يمكن أن تحققه أو تعرفه. وقد كان هدفه الأكبر أن يصل إلى وحدة

- المتعلقة بالطبقات والطوائف والتنقل الاجتماعي وعلاقة هذا كله بالانساق الاجتماعية المختلفة. ونلاحظ أنه يميل إلى وجهات النظر الأمريكية التقليدية في معالجة هذا الموضوع الهام.

ايطاليا السياسية في الوقت الذي هددها الانحلال السياسي، وجعل مجرد وجودها موضع خطر داهم. ومن أجل هذا أعاد تحليل التاريخ بصورة مبسطة ليتمكن هو وغيره من مواجهة المشكلة الأساسية. فعندما كانت ايطاليا تعمها الفوضى، وبدون زعيم، لم يشغل ميكافيللي نفسه بالبحث في الطبقات المختلفة فى المجتمع. ذلك لأن أزمة ايطاليا في عصره جعلته يحاول ادراك المجتمع من وجهة نظر الحاكم والمحكومين أو الأمير والشعب. وقد تصور أن مستقبل هذه البلاد يتوقف على حكمة وشجاعة ومكر رجل واحد قادر على قيادة الأمة. ويقول ميكافيللي أنه من الصعب، في الوقت الذي يقف فيه الانسان في موقف عدائي من أخيه الانسان، أن نفكر في العلاقة بين الناس الذين ينتمون إلى مراتب مختلفة في المجتمع. وإذن يكون الموضوع الأساسي للنظر، هو البحث عن الرجل القوي الذي يستطيع أن يشق للشعب طريقاً للخلاص من هذه الأزمات والنكبات التي يتعرض لها المجتمع. وعلى ذلك يكون مكيافيللي قد تصور المجتمع منقسماً إلى «طبقتين» الحكام والمحكومين.

٣- ويميل عدد من الباحثين في الطبقات إلى القول بأن الدراسة الحديثة للترتيب الطبقي تمتد جذورها إلى القرن الثامن عشر. ففي هذا الوقت كانت دراسة الطبقات الاجتماعية تعتبر جزءاً من التاريخ الطبيعي لبني الانسان. وفي عام ١٧٩٣ نشر جون ميلار John Millar الذي كان استاذاً للقانون في جامعة جلاسجو كتاباً عنوانه «أصل التمييز في المراتب» أو «بحث في الظروف التي تؤدي إلى ظهور النفوذ والسلطة عند الأعضاء المختلفين في المجتمع» وقد كان "ميلار" كغيره من معاصريه متجهاً إلى دراسة صفات وعادات الأمم، من أجل فهم تقدم الجنس الانساني من حالة البربرية إلى الوضع الحالي الذي يتميز بوجود الأمم المتمدنة: ولذلك كانت دراسة المراتب

أو الطبقات المختلفة في المجتمع، جزءاً من التاريخ الطبيعي للجنس البشري، وهذا يرجع إلى أن الانسان يعيش دائماً في جماعات.

ويقول "ميلار" أيضاً أن دراسة الطبقات الاجتماعية في المجتمع يجب أن تبدأ بدراسة البيئة الخارجية، ثم دراسة اقتصاد البلاد ونوع العمل الذي يقوم به الناس، والمجتمعات المحلية التي يعيشون فيها، والعلاقات الاجتماعية التي يشاركون فيها، ومثل هذه الدراسات ضرورية لأن هذه الموضوعات الجزئية لابد أن لها تأثيراً كبيراً على عادات الناس واستعداداتهم وطرق تفكيرهم.

وعلى الرغم من أن دراسة الطبقات في أيام "ميلار" لم تسر في الطريق الذي رسمه إلا أن دراسة الطبقات الاجتماعية الحديثة تتجه إلى السير في هذا المدخل الذي أشار إليه "ميلار" لدراسة الترتيب الطبقي في المجتمع.

٤- إن هذا المدخل لدراسة الطبقات الاجتماعية، ليس إلا طريقاً واحد من الطرق التي أثر بها تفكير القرن الثامن عشر، ذلك أنه من المهم أن ندرك أن الحوادث الكبرى التي حدثت في هذا القرن تركت آثاراً بالغة الأهمية على هذه الدراسة، ومن أخصها الثورة الفرنسية والأمريكية وقيام الصناعة الحديثة. ويمكن أن نشير في هذا المقام إلى تيارين متميزين من الفكر برزا كرد فعل لهذه الأحداث[١].

(أ) لقد تصور «المحافظون» المجتمع على أن الأفراد فيه يولدون في طبقة معينة تحدد حقوقهم وواجباتهم. ولكنهم بدلاً من أن يتصوروا أن هذه الحقوق والواجبات تفرض على الأفراد عن طريق التقاليد الخلقية، زعموا أنها تفرض في ظل التطورات الصناعية الجديدة عن طريق الجزاءات القانونية. ونتيجة لذلك تكون العلاقة بين السيد والخادم مثلاً، علاقة تعاقدية ينظمها

(١) راجع كتاب بندكس وليست عن: «الطبقة والمركز والقوة»، الطبعة الخامسة، ١٩٦١.

القانون، كما أن أساس التعامل بينهما يكون عن طريق المدفوعات النقدية التي تستبعد كل المعاني الخلقية لهذه العلاقة. وإذن تكون الطبقات في المجتمع الصناعي عبارة عن تجمعات من الناس لهم مواضع أو مراتب متشابهة في المجتمع ويجمعهم رابط واحد، هو المصلحة الاقتصادية. وقد حاول المفكرون المحافظون في القرن التاسع عشر أن يعيدوا تأكيد الروابط الخلقية التي تربط الأفراد بالمجتمع بعيداً عن العلاقات التعاقدية وعن مظاهر التبادل النقدي.

(ب) ولكن «الأحرار» استجابوا للتصنيع بطريقة عكسية. إن تجربة الصناعة عندهم تعتبر أزمة للمجتمع الانساني ولتاريخه، ومع ذلك لم ينظروا إليها نظرة يأس، بل على العكس أكدوا أن الفرصة أصبحت متاحة للتقدم. وهم وإن كانوا يتفقون مع المحافظين في التحدي الأخلاقي الذي ترتب على التصنيع، إلا أنهم تصوروا أن الصناعة أضافت حملاً ثقيلاً على كاهل العمال. وأهم ما استأثر باهتمام الأحرار في هذه الفترة ذلك الصراع الذي يتزايد في الشدة، بين العمال وأصحاب رأس المال، والذي يزداد كلما زاد التوسع في استخدام الآلات والعناية بانتاجية العامل. وقد كان الاعتقاد السائد أن الغني يزداد ثراء والفقير يزداد فقراً، كما أن الرأي كان منصرفاً إلى أن الزيادات الحتمية في الثراء وفي الفقر، ستؤدي إلى "اتجاهات غير أخلاقية عند الفقير والغني على السواء"، وتفسير ذلك أن الغني يزداد طمعاً في مزيد من الثروات، ويصاحب هذا الطمع عدم تقدير للقيم الثقافية والانسانية، كما أن الفقير يزداد ازدراء لحياته وعبودية للاله. ولعل هذا التدهور الخلقي وهذا البؤس هو الذي حرك الأحرار للتعجيل باليوم الذي يتم فيه القضاء على هذا التدهور ويعاد فيه تنظيم المجتمع.

وواضح أن المحافظين والأحرار اختلفوا في تصور أزمة المدنية الصناعية، فالمشكلة الخلقية عند المحافظين هي في ضعف الروابط بين الفرد والجماعة التي ينتمي إليها. ولذلك تعني مشكلة الفردية عندهم، تدهور المستويات الخلقية التي يستطيع الفرد عن طريقها توجيه سلوكه. أما بالنسبة للأحرار، فالمشكلة الخلقية هي في القهر وفي سحق فرص الفرد للنمو والتقدم. ومن الطبيعي أن يتصور كل من الفريقين اصلاح المجتمع من الزاوية التي يعتقد أنها مصدر الشر الذي تمخض عند التصنيع. ولذلك فإن اصلاح المجتمع عند المحافظين، يتركز حول اعادة تكامل الفرد والجماعة، أما الأحرار فإن اصلاح المجتمع عندهم لن يتم إلا إذا خلقت ظروف اجتماعية جديدة تعيد للانسان كرامته المسلوبة وتشبع حاجته في التعبير عن ذاته بحرية دون أن يتعرض للقهر والاستغلال.

٥- هذا ويبدو من النظرة الأولى أن الدراسات السوسيولوجية المعاصرة للترتيب الطبقي، لا تتصل بأحد الاتجاهين السابقين المحافظ والحر، ولكن الحقيقة أن هذه الدراسة لا تذهب بعيداً، بل إنها تدور حول الاجابة على الأسئلة التي كانت محور الاتجاه الحر والاتجاه المحافظ. ومن الواضح أن محافظي القرن التاسع عشر كان لديهم رغبة في الابقاء على الأوضاع الراهنة، أما الأحرار فقد كانوا يأملون في الاصلاح الاجتماعي واعادة تنظيم المجتمع. ومع أن هناك اعترافاً يكاد أن يكون عاماً، بأن الدراسات السوسيولوجية قد أسقطت عند دراسة الترتيب الطبقي، المسائل السياسية المتعلقة به، إلا أنه من الواضح أن تقسيم نواحي الاهتمام عند البحث إلى مسائل تتعلق بالاستقرار ومسائل تتعلق بالحركة والديناميات لازال أهم ما يميز دراسة هذا الموضوع في علم الاجتماع المعاصر. ونحن نعتقد، أنه بالرغم من زعم كثير من الباحثين في علم الاجتماع، أنهم يدرسون

الموضوع دراسة محايدة، فإن تحيزهم (السياسي) يظهر في اختيارهم لهذه الناحية أو تلك عند دراسة موضوعات الترتيب الطبقي. ومثال ذلك أن الباحث الذي يفضل دراسة العناصر الدائمة أو الثابتة في الطبقة دون غيرها، يحدد نفسه «دون أن يدري أو يدري بوضوح» في نطاق خاص متصل بالاتجاه المحافظ، كما أن الباحث الذي يفضل دراسة النواحي المتغيرة في المجتمع فإنه يجاري الاتجاه الحر دون أن يدري أو ربما يدري بوضوح أيضاً ولهذا، نحن نشك في أن الباحثين حين يعلنون في براءة، أنهم محايدون عند دراسة موضوعات الترتيب الطبقي، أنهم محايدون فعلاً أو أنهم ينتمون إلى اتجاه دون آخر من غير دراية حقيقية.

وبناء على ذلك نستطيع أن نميز الاتجاهين الرئيسيين في دراسة الترتيب الطبقي وما يترتب على كل منهما من نتائج متصلة بطبيعة الدراسة واتجاهاتها والموضوعات الأساسية التي يفضل أنصار كل منهما في وضوح أو غير وضوح التركيز عليها وذلك على النحو التالي :

أ - اتجاه التسلسل والتمايز الدائم : ومحصلة هذا الاتجاه تظهر عند أولئك الباحثين الذين يفضلون دراسة الطريقة التي يضع على أساسها الفرد نفسه في سلسلة المراكز في المجتمع الذي ينتمي إليه، وكذلك الطريقة التي يحافظ بها عن طريق أفعاله، على وضعه في هذه السلسلة، ويظهر اهتمام هؤلاء بالنواحي الدائمة والثابتة في المجتمع، في تركيز أبحاثهم على نظام مراتب الأفراد، الذي يعتبر من غير شك جانباً هاماً في مسألة الترتيب الطبقي. وعلى ذلك يرتب الأفراد على أساس عدد من مقاييس الامتياز والنفوذ التي يستخدمونها مع غيرهم لتمكنهم من الحكم على الطريقة التي يجب اتباعها عندما يتصلون أحدهم بالآخر. ونتيجة مثل هذه الدراسة وغيرها تعتبر

محاولة لتحليل الاسلوب الذي يحاول على أساسه الترتيب الطبقي الحاضر أن يحافظ على جوهره[1].

ب- **الاتجاه الجمعي المتغير**: ويهدف إلى دراسة السلوك الجمعي في تأثره بالتنظيم الاقتصادي للمجتمع، ومن أجل ذلك يرتب الباحثون الأفراد طبقاً لعدد من المقاييس الخارجية، مثل المهنة والدخل ونمط الاستهلاك والملكية وغير ذلك. وتعتبر التغيرات التي تحدث في الاتجاهات المهنية وفي توزيع الدخل جانباً متكاملاً من أبحاث هؤلاء، ولعل هذا هو الذي جعل بعض الكتاب يقولون، إن هذه الأبحاث المتعلقة بالسلوك الجمعي تركز على المسائل المتعلقة بالتغير الاجتماعي في المحل الأول، لأن أصحابها يقررون، أن سلوك الجماعة يكون استجابة مباشرة للبيئة المتغيرة. ولهذا كانت كثير من كتابات كارل ماركس، دراسة للجماعات بهدف تحليل عمليات التغير الاجتماعي، ومع أن هناك اختلافات بين الدراسات التي تدرس نظام المراتب في ضوء اعتبارات اقتصادية، وبين النظرية الماركسية التي تنسب تغيرات البناء الاجتماعي إلى تغيرات سابقة في الظروف المادية للمجتمع، إلا أنهما يشتركان في الاعتقاد بأن سلوك الجماعات يعتمد على التغيرات التي تحدث في التنظيم الاقتصادي والتوجيه السياسي. ومن هذه الزاوية يعكس الاتجاه الجمعي المتغير والاتجاه الماركسي الاهتمام المتزايد بالنواحي المتغيرة للمجتمع.

أساس التمايز الاجتماعي في المجتمع:

١- تختلف مراكز الأفراد ومراتبهم في أغلب المجتمعات والجماعات وتعكس هذه الاختلافات قيم المجتمع بطريقة يمكن تمييزها وابرازها للدراسة

(١) هذا هو الاتجاه الشائع في علم الاجتماع الأمريكي، ويحاول بارسونز ومدرسته في هذه الأيام تدعيمه بتحليل جديد ومنطق مختلف عما درج عليه أغلب الكتاب المعاصرين.

المقارنة. وقد تقوم اختلافات المركز على أساس السن أو الجنس أو الثروة أو المؤهلات الشخصية. وفي بعض المجتمعات هناك تدرج في المراتب، بحيث لا نستطيع أن نحدد مراتب معينة، تختلف اختلافاً أساسياً عن مراتب أخرى في نفس المجتمع، بينما نجد الانقسام الطبقي في مجتمعات أخرى واضحاً مثل الطوائف في الهند أو الاقطاعيات في مجتمع القرون الوسطى.

٢- وأول ما يجب أن نلاحظه هو أن الأفراد والجماعات قد تختلف بعضها عن الآخر في صفات معينة، كالجنس أو المهنة. الأمر الذي يسمح بتصنيف الناس على هذا الأساس، أو يكون الاختلاف بينهم من طبيعة يمكن قياسها مثل اختلافات الدخل أو اختلافات العمر، كما أننا نلاحظ أن الأفراد والجماعات غير المتجانسة من حيث الجنس أو المهنة أو الصفات الأخرى يقومون بوظائف مختلفة عندما يتفاعلون، مثل الحصول على الطعام أو حمل الأثقال أو القتال، وعندما تثبت هذه الوظائف المختلفة عن طريق الثقافة في نموذج يحدد الموقف الاجتماعي لشخص معين يشغل هذا الموضع، فإننا نسمى هذه الوظائف «الأدوار الاجتماعية» ولما كان المجتمع عبارة عن تنظيم من عدة جماعات تقوم بأنواع مختلفة من النشاط، فإننا نتوقع نتيجة لهذا أن توجد أدوار اجتماعية كثيرة. فالفرد يقوم بأدوار متعددة بتعدد انتماءاته الاجتماعية: ولذلك نلاحظ أنه في المجتمع البسيط المتجانس ثقافياً والمستقر نسبياً تكون أدوار الناس قليلة. الأمر الذي يترتب عليه ألا نجد تصادماً أو نزاعاً بين أدوار الناس، وكل النزاع الذي يحدث يكون نزاعاً من النوع الذي خبرته الجماعة لمدة طويلة ووجدت له الحلول السلمية. ولكنا نجد الأمر على عكس ذلك في المجتمعات التي تتغير بسرعة، حين تتعدد الجماعات المختلفة المقاصد التي ينتمي إليها الفرد، ولهذا نقول إنه كلما تعقد المجتمع، تعقدت الأدوار الاجتماعية وأصبحت الفرصة سانحة للنزاع بينها.

٣- كل المجتمعات تمايز بين أعضائها على أساس الأدوار، كما أن كل المجتمعات تقيم هذه الأدوار بطريقة متمايزة. ولذلك تعتبر بعض الأدوار أكثر أهمية وأكثر قيمة من أدوار أخرى. وبالتالي يقدر المجتمع اولئك الذين يشغلون أدواراً مهمة من وجهة نظره. وهذا التقدير الاجتماعي المختلف للأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد هو الذي أدى إلى ظهور فكرة المركز. ولذلك ينظر إلى المركز من وجهة نظر علم الاجتماع على أنه المرتبة التي تقرنها الجماعة بدور معين أو بمجموعة من الأدوار، وتسمى العملية التي عن طريقها ترتب الجماعات أو الأفراد في سلسلة متدرجة من المراكز ،الترتيب الطبقي Stratification، ونحن نستخدم هذه الكلمة في علم الاجتماع لما بين التدرج الاجتماعي وبين ترتيب الصخور القديمة في طبقات داخل القشرة الأرضية من وجه شبه بطريقة ما، ولكن التدرج الاجتماعي أقل دواماً واستمراراً في الزمن من الطبقات الجيولوجية، وإذن يوجد الترتيب الطبقي إذا وجدت الجماعات في مواضع مرتبة حسب درجات معينة من الدوام.

٤- ويكاد علماء الاجتماع يجمعون على أن كل المجتمعات الانسانية المعاصرة والتاريخية تنطوي على نوع معين من الترتيب الطبقي على أساس اختلاف أدوار الناس ومراكزهم في الحياة الاجتماعية. وقد أدى تقسيم العمل في المجتمعات الحديثة إلى أنواع لا حصر لها من الأعمال التي تختلف بعضها عن الآخر، وما يؤدي إليه هذا الاختلاف من اختلاف الذين يقومون بها. ولهذا فإن الحديث عن المساواة المطلقة بين أعضاء المجتمع الواحد في وجود هذا التقسيم المعقد للعمل، وفي وجود المراكز والأدوار غير المتساوية أمر غير منطقي وغير واقعي أيضاً. ولكن الترتيب الطبقي قد يتأثر ببعض الايديولوجيات التي قد تقرب الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية بين الناس أو قد تزيدها اتساعاً.

٥- وعند دراسة الترتيب الطبقي للمجتمع لا يجد الباحث في المجتمع مفراً من التعرض لموضوع الطبقات الاجتماعية التي تعتبر جوهر الترتيب الطبقي في كل مجتمع، وفي هذا الصدد لا نجد موضوعاً اختلف عليه علماء الاجتماع مثل موضوع الطبقة الاجتماعية من حيث طبيعتها وحدودها ومقاييسها.

المركز الاجتماعي:

١- المركز هو الوضع الاجتماعي الذي يعين لصاحبه، بغض النظر عن صفاته الشخصية وخدماته الاجتماعية، درجة من الاحترام والنفوذ والتأثير. وعلى الرغم من أن هناك ارتباطاً تاريخياً وثيقاً بين الطبقة الاجتماعية وبين نوع المهنة، فانهما لا يمتزجان، لأن الفواصل الطبقية لا تقوم أساساً على الوظيفة، ولكنها تقوم على المركز Status في الدرجة الأولى.

٢- وتختلف الدعائم التي يستند عليها المركز باختلاف المجتمعات وباختلاف الفترات التاريخية في هذه المجتمعات نفسها. ففي المجتمعات البدائية حيث لا يوجد تمايز طبقي بالمعنى المعروف يقوم المركز على أساس الامكانيات الفردية. لكن المركز يمكن أن يقوم على اختلاف في المولد أو الثروة أو المهنة أو السلطة السياسية أو الجنس أو الامتياز العقلي كما كان الحال في الصين القديمة. وغالباً ما يتحدد المركز باجتماع أكثر من خاصية من الخواص السابقة. وكلما أصبح لعامل من العوامل السابقة مركز الصدارة بحيث يلتف حوله باقي العوامل، ويصبح هذا العامل أمراً متعارفاً عليه في التراث الاجتماعي، مهد السبيل إلى قيام طبقة اجتماعية مستندة إليه. وذلك مثل طبقات السن والثروة.

التركيب الطبقي:

١- لماذا نصنف الناس ونحب دائماً أن ننظر إليهم لا كأفراد، ولكن كطبقات؟ الواقع أن مثل هذا النوع من السلوك يؤدي إلى اهدار حقوق بعض الأفراد على الرغم من أن الاجابة على السؤال السابق قد تكون بطريقة أخرى، عندما يذهب البعض إلى القول بأنه يجب أن نتصرف حيال كل الأفراد طبقاً لما هم عليه في واقع الأمر، لا طبقاً لانتماءاتهم الطبقية. ويتأيد هذا الادعاء على أساس الاختلافات الكبيرة التي نلاحظها في ذكاء الأفراد وتربيتهم وشخصياتهم ومهاراتهم وطوابعهم العامة والخصائص الأخرى التي تزيد من ضرورة معاملة الناس على أساس مؤهلاتهم الشخصية بغض النظر عن الطبقة التي ينتمون إليها. وعلى الرغم من وجاهة هذا الزعم ونبل أهدافه إلا أنه يتغافل عدة اعتبارات هامة تؤدي إلى عدم وجود مثل هذا السلوك في واقع الأمر، ذلك أن مطالب المدنية الحديثة التي تقتضي اصدار القرارات السريعة والاستجابات اليومية بالاضافة إلى القدرات الانسانية المحددة، تجعل الناس يتصرفون، بعضهم ازاء البعض الآخر، كطبقات أكثر من أفراد سواء أرادوا ذلك أو لم يريدوا.

٢- ومن السهل في الأسرة أو في الجماعات الصغيرة أن يتصرف الأعضاء بعضهم مع البعض الآخر على أساس كونهم أشخاص، ولكن إذا اضطرت الأسرة أو الجماعة أن تتعامل مع غرباء غير معروفي الخصائص، فإن أعضاءهما لا يملكون إلا أن ينظروا إليهم نظرة طبقية. ومعنى هذا أنه نتيجة لاتساع حجم المجتمع وتمايز الناس الشديد وسيادة العلاقات غير المباشرة وانقسام الناس إلى جماعات مهنية وتوزعهم في أقسام المجتمع المختلفة واختلاف مستوياتهم الاقتصادية، تصبح النظرة الطبقية محددة لطابع العلاقات الاجتماعية ومشيرة للاستجابات السريعة التي تؤدي إلى

اعطاء تبرير سريع للسلوك الاجتماعي وتحديد واضح للمواقف الاجتماعية. ويزعم "لويدوونر" أن تقسيم العمل حين يزداد إلى جانب تعدد واختلاف الوحدات الاجتماعية، تصبح الحاجة إلى التآزر والتماسك شديدة جداً، وإذا بلغ المجتمع هذه الدرجة وأمكن الوصول إلى هذا التكامل، تكون الفرصة كبيرة أمام المجتمعات الكبرى، أن تعيش وأن تنمو، ولن يتحقق التكامل والتآزر إلا بناء على تحديد مراتب الناس وتعيين مواضعهم في النسق الاجتماعي على أساس تدرج معين للوظائف والمراكز وأنواع السلوك المتوقعة والمقررة لكل درجة أو مرتبة على حدة.

٣- وهنا نلاحظ أن الترتيب الطبقي للمجتمع يترتب عليه نتائج كثيرة، منها: إذا كان المجتمع محدداً للطبقات بطريقة حاسمة فإن فرص الحياة المتنوعة لا تكون سانحة أمام الكثرة من الناس، بل يحدث في أغلب الأحيان أن يظل الفرد محصوراً داخل نطاق طبقته إلا في أحوال استثنائية نادرة. ولكن المجتمع الذي يذوب الفوارق بين الطبقات بمعنى ألا يغلق كل منها على أعضائها، بأن تكون مفتوحة للدخول فيها أو الخروج منها، فإن أكثر من فرصة تسنح لجميع الأفراد أن يغيروا من مواضعهم ومن مرتباتهم ومن أنماط سلوكهم بحسب مؤهلاتهم الشخصية. والفرق بين الطبقة المغلقة والطبقة المفتوحة هو الذى جعل كثيراً من العلماء يصنفون الترتيب الطبقي في المجتمع أصنافاً كثيرة ربما خرجت عن الغرض الأساسي من دراسة هذا الموضوع في علم الاجتماع على وجه العموم، كما أن امكان وجود الطبقات المفتوحة أدى إلى وجود فكرة التنقل الاجتماعي التي تميز المجتمعات الحضرية والصناعية الآن.

٤- وليس هناك شك أن انتماء الفرد لطبقة معينة يطبعه بطابع خاص ويحدد اسلوبه في الحياة ونظرته إليها، حتى أن بعض أفراد طبقة بعينها قد

يعرفون بملابسهم أو بلهجاتهم أو بما يفضلونه أو يكرهونه وخاصة في المسائل المتعلقة بالذوق العام.

وكذلك يؤثر الانتماء الطبقي على المرتبة الاجتماعية التي تؤثر بدورها على ما يمكن أن يحصل عليه الفرد من نفوذ أو من قوة في الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه.

٥- ومهما كان الرأي في موضوع الطبقات، فإننا يجب أن ننبه إلى أن كثيراً من المادة الموجودة حولها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنواحي الايديولوجية في المجتمعات المختلفة. فالباحث الأمريكي في موضوع الطبقات يرفض قبل كل شيء التفسير الماركسي للطبقة ويحاول أن يبرز معالم المجتمع الأمريكي من حيث بنائه الاجتماعي، في تحديد معاني الطبقة المختلفة وفي النظر إليها وفي ادراك علاقة الطبقات بعضها بالآخر. كما قد يميل بعض الباحثين الآخرين إلى ابراز التجربة التاريخية لترتيب الناس في المجتمعات المختلفة، وخاصة في المجتمعات القديمة التي مرت على عدة تطورات هامة، وعلى الأخص من ناحية الصراع الذي كان بين طوائف المجتمع المختلفة حول النفوذ أو القوة أو حول الاستمتاع بالثروة أو طريقة توزيع الدخل. ولهذا كانت أبحاث الطبقة في أوربا أكثر اهتماماً بتاريخ الصراع الطبقي من الأبحاث التي نجدها عند العلماء الأمريكيين.

وليس هناك شك في أن أفكار "سان سيمون" و "سيسموندي" و "كارل ماركس" عن الطبقات قد فتحت مجالاً جديداً في العلوم الاجتماعية ووضعت نظريات محددة حول مفهوم الطبقة ووظائفها في المجتمع.

الطبقات الاجتماعية:

إن دراسة ترتيب الناس في المجتمع، وفحص الأسس التي يقوم عليها

عدم التساوي بينهم في المراكز والأدوار وفي فرص الحياة، تشكل الاهتمام الأول لمن يبحثون موضوع الترتيب الطبقي فى المجتمع، وإننا لا نشك في أن مسألة الطبقات هي نقطة الانطلاق في الدراسة والتحليل، ولعل علم الاجتماع الأمريكي يميل إلى اصطلاح «الترتيب الطبقي Social Stratification» أكثر من ميله إلى ابراز اصطلاح «الطبقة Class» لأسباب ايديولوجية أو سياسية، نظراً للارتباط الوثيق بين الماركسية وتحليل الأساس الطبقي للمجتمعات الرأسمالية.

وكما سبق أن ذكرنا، يحاول أكثر الباحثين دراسة التفاعل وما يترتب عليه من مراكز أو مراتب مختلفة في المجتمع، وذلك لوضع الناس في سلسلة متدرجة تنظم على أساس اختلاف هذه المراكز وما يصاحبها من أدوار في الحياة الاجتماعية. وهم بذلك يطمسون فكرة الانقسام الطبقي الواضح في المجتمع ويقللون من حدة الشعور بهذا الانقسام تمشياً مع ايديولوجية المجتمع التي تقوم في أساسها على اعتبار أقسامه ذات طبيعة مرنة تسمح دون عائق بالتنقل الاجتماعي. وبهذا يتصورون امكان القضاء على الأفكار المتعلقة بالتصادم الفعلي الذي يحدث بين المصالح المتعارضة لفئات المجتمع التي تتفاوت في الدخل تفاوتاً كبيراً، كما أنهم يحاولون تبرير اتجاههم هذا عن طريق عدد من الأفكار التي يؤكدونها دائماً مثل دوام صورة البناء الاجتماعي، والثبات النسبي للانساق الاجتماعية، وعند دراسة مسائل التغير الاجتماعي يرجعون عوامله إلى كل شيء تقريباً ماعدا العوامل الاقتصادية أو التكنولوجية.

وإذا تعرضوا لها، يقللون دورها أو يربطونها بعدد لا حصر له من العوامل الأخرى، التي قد تكون ذات طبيعة معتمدة أو مصاحبة.

إن الحقائق المتعلقة بالتغير الاجتماعي والثقافي، ينبغي أن تكون واضحة أمام كل باحث في الترتيب الطبقي في المجتمع، لأن الطبقات الاجتماعية تتغير كأي قسم من أقسام المجتمع الأخرى، وكأي ظاهرة من ظواهره، استجابة لمؤثرات خارجية وداخلية معاً، ولا يقتصر التغير في الطبقة على الشكل فحسب بل إن التغير يمتد إلى المضمون أيضاً، إن القضاء على الصراع الطبقي في المجتمع كما يرى الماركسيون، لا يتم إلا بتغيير جذري يتناول الأساس الاقتصادي الذي يقوم عليه البناء الاجتماعي، كما أن تذويب الفوارق بين الطبقات، لن يتم إلا إذا بلغ التغيير الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع أهدافه الكبرى.

ومن أجل هذا نقول، إن البحث في تذويب الفوارق الطبقية في مجتمعنا، لابد أن يتم في ضوء الحقائق المضبوطة عن تغيير المجتمع، ذلك لأن تذويب الفوارق مسألة تغير اجتماعي وثقافي في المحل الأول. اننا في المجتمع الاشتراكي نحطم الأسس التي كان يعتمد عليها التقسيم الطبقي، الذي أدى إلى خلق طبقات متصارعة، تستغل أحداها الأخرى، ومن أهم هذه الأسس، احتكار الأرض ورأس المال والتحكم في المصالح الاقتصادية، وما يترتب عليها من بناء اجتماعي يحمل طابع التمايز الطبقي الواضح. إن نجاح مجتمعنا في كسر حدة الانقسام الطبقي تم عن طريق تدمير مقوماته.

ولهذا نقول إن الأسس التي تستند إليها الفوارق الحقيقية قد ذابت فعلاً، ويبقى أن نعثر على الاسلوب الذي يمكننا من رسم خطط التعاون والتنافس في سبيل المصلحة المشتركة، وهو في رأينا يقوم على التغيير المخطط الذي يستهدف مصالح الجماعة العليا، كما يقوم أيضاً على اقتلاع جذور الرواسب القديمة التي لا تزال تؤثر في طبيعة النظرة إلى الحياة، وانتزاع الثياب

المضللة الذي يختفي ورآءها من لا زال متصلاً فكرياً بمجتمع تركه التاريخ وراءه في تقدمه الحتمي.

ومن أجل توضيح الموقف السابق، سوف نعرض فيما يلي لعدد من تعريفات الطبقة الاجتماعية والمقومات التي تستند إليها:

١- يقول ارنولد جرين Arnold Green، إن التفاعل الاجتماعي محكوم إلى درجة كبيرة بالترتيب الطبقي. ذلك لأن المراتب التي يحتلها الناس على أساس مراكزهم، في ضوء مكان الاقامة والمهنة والجنس والدين والثروة واسلوب الحياة، تشير وتحدد في نفس الوقت نفوذهم وقوتهم النسبية. ويلاحظ جرين أن مقومات الترتيب الطبقي هذه تعين الناس على توقع السلوك في مواقف متعددة. ولكنه يرى أن فكرة الطبقة الاجتماعية لا تسمح لنا باقامة تصنيف طبيعي كما يفعل البيولوجي في المملكة الحيوانية ويعترف بأن علم الاجتماع الأمريكي لم يفلح حتى الآن في تعريف الطبقة الاجتماعية تعريفاً مرضياً، وهو لذلك يقول، إن البعض يحاول أن يؤكد وجود بناء طبقي قومي، بينما يؤكد آخرون وجود بناء طبقي محلي، أي أن مقاييس الطبقات تتغير من منطقة إلى أخرى في المجتمع الواحد. بينما يرى عدد آخر من الباحثين أن هناك مقاييساً موضوعية كالثروة والمهنة يمكن أن نحدد عن طريقها الطبقات الاجتماعية.

ولازال هناك من يعتقد أن الحكم على الطبقات لابد أن يكون من طريق ذاتي يتمركز حول مدى القبول الاجتماعي ومظاهر النفوذ، التي تحدد المراتب الطبقية[1].

ويحدد جرين موقفه من موضوع دراسة الطبقات الاجتماعية، فيزعم أن

(1) Green, A. Sociology, New York 1960, pp. 173 - 147.

الطبقة لا توجد في المجتمع الواحد وجوداً يتخلل جميع أطرافه ومناطقه المتعددة، بل إن الطبقة تكون دائماً ذات وجود محلي، ومعنى هذا أننا نجد بناء طبقياً مختلفاً في كل منطقة محلية في المجتمع الواحد.

ويستند جرين إلى ظروف المجتمع الأمريكي ويحاول أن يعمم نظريته، مدللاً على ذلك بالظروف المشابهة للمجتمعات الأخرى. كما أنه يجمع بين المقاييس الموضوعية كالثروة والمهنة، والمقاييس الذاتية كالقبول الاجتماعي والسمعة الاجتماعية، في تحديد المقومات التي يستند إليها البناء الطبقي[1]. وهو بذلك ينظر إلى الطبقة نظرة فردية ويضيق نطاقها فيحصرها في منطقة محلية، حتى أنه لا يعترف بأن الظروف المتشابهة التي تميز عدداً من الجماعات بغض النظر عن مكان اقامتهم، يمكن أن تجمع بينهم وتمهد الطريق أمامهم للشعور بوحدة المصالح، وبالتالي تكون الطبقة الاجتماعية حقيقة مجتمعية وليست حقيقة محلية.

ولا يختلف جونسون Johnson، كثيراً عن "جرين" في الخطوط الأساسية، لأنه يركز على المراتب الاجتماعية التي تتصل بخصائص الأفراد ومظاهرهم السلوكية. ويقول: إن اصطلاح «الطبقة الاجتماعية» يعني «شريحة داخلية الزواج تتكون من عائلات متساوية النفوذ تقريباً، مؤهلين للتفاعل الاجتماعي، كل مع الأخرى، ويكون ذلك دليلاً على المساواة». والشريحة كمصطلح تشير إلى أن الطبقة الاجتماعية جماعة أو أكثر يمكن ترتيبها في نسق متكامل نسبياً من مراتب النفوذ وعلى ذلك يمكن القول أن :

أ – الأسرة أساس الطبقة ووحدتها، ومعنى ذلك أن الاختلافات بين أعضاء الأسرة ترجع إلى الجنس والسن، ولكن هذه الاختلافات تهمل عند

---

(1) Ibid., pp. 179 - 181.

الترتيب الطبقي، لأن هؤلاء الأعضاء ينظر إليهم على أنهم متساوون طبقياً.

ب- الطبقات يتم الزواج في كل منها داخلياً، ذلك لأن الرجال يميلون إلى الزواج من نساء غير مختلفين كثيراً عنهم في الأصل الأسري أو التربية.

جـ- التفاعل المستمر بين أعضاء عدة جماعات دليل على انتمائهم إلى طبقة واحدة. ومن علامات المساواة الطبقية أن تتزاور الأسر وتتبادل المودة والتعاون، أو أن يشترك أعضاؤها في ناد واحد أو جمعية واحدة.

د - عندما يتشابه أعضاء الجماعات المتعددة في اسلوب الحياة، يكون هذا دليلاً على انتمائهم إلى طبقة واحدة، واسلوب الحياة له مظاهر كثيرة، مثل طريقة التزين والنظافة والاشارات وطريقة الكلام وشكل الملابس ونموذج مكان الاقامة وموقعه في المجتمع المحلي وهكذا[1]. وواضح أن "جونسون" يضيق نطاق الطبقة ويحصرها في مجتمع محلي واحد، ويؤكد أهمية التفاعل الاجتماعي في تحديد مقومات الطبقة، وهو وإن كان يعرض في أثناء مناقشة للطبقات الاجتماعية، للمهنة والثروة والأسس الاقتصادية الأخرى، إلا أنه يغلب عليها القيم المتضمنة أو اتجاهات التفاعل الفردي والأسري.

٣- ويعرض جورج لندبرج Lundberg لطبيعة الطبقات الاجتماعية بقوله، إن أساس العضوية في جماعة، هو القيام بسلوك معين متوقع من هذه الجماعة. ويسمى نمط السلوك المتوقع بالاضافة إلى وظيفة معينة «الدور» ويطلق على مبلغ الأهمية المرتبطة بهذا الدور اسم «المركز». ولهذا يمكن

(1) Johnson, H. Sociology, London, 1961, pp. 468 - 510.

مقارنة مراكز الأدوار من حيث علوها أو توسطها أو قلة أهميتها. ونلاحظ أن كلاً من الفرد والجماعة لهما مراكزاً كما أن لهما أدواراً. لذلك نسمي مثل هذه الجماعة طبقة اجتماعية، والترتيب الطبقي هو صلة هذه الجماعات (الطبقات الاجتماعية) كل بالآخر. وعلى هذا نجد أن كل مجتمع معقد مرتب ترتيباً طبقياً، وتتميز مثل هذه المجتمعات باللامساواة التي تترتب على الاختلافات القائمة بين الناس. ويلاحظ أيضاً أن الناس يقيمون هذه الاختلافات في ضوء اصطلاحات ما هو أعلى، وما هو أدنى.

ويقول لندبرج أيضاً أنه عند مقارنة عدد من المجتمعات المختلفة، نلحظ أن انساق الترتيب الطبقي تختلف من ناحيتين: الأولى من ناحية وضوح الطبقات الاجتماعية وتميزها، والثانية من ناحية مقدار التنقل الذي يحدث بين هذه الطبقات. وعلى ذلك تكون «الطائفة» نوعاً من الترتيب الطبقي يتميز بعدم المرونة فيما يتصل بالناحيتين السابقتين. وإذن تعرف الطائفة على أنها طبقة اجتماعية غير مرنة يولد فيها الفرد ولا يستطيع أن يخرج عليها إلا بصعوبة شديدة. ويعتبر نظام الطوائف في الهند من خير الأمثلة على ذلك[١].

٤- ويضع "وليام اجبرن" يده على الصعوبات الكامنة في تعريف الطبقة، ويعرض للاتجاهات المختلفة في هذا الصدد. ولكنه يقول إن الباحث يستطيع أن يستخدم الطبقة والمركز، كل منهما مكان الآخر كأنهما يعنيان نفس الشيء، وهو من أجل هذا ناقش الترتيب الطبقي في فصل مستقل سماه «المركز والدور» كدليل على اقتناعه بهذه الفكرة. وإذن فالطبقة لها ناحيتان، ناحية ذاتية وهي الشعور الطبقي، وناحية موضوعية هي الدخل والمهنة،

(1) Lundberg & Others, Socioly New York, 1958, pp. 475 - 477.

ولكنه في نهاية الأمر يجد أن تعريف كارل ماركس للطبقة من أحسن التعاريف وأكثرها دقة وتحديداً، لأنه يقيم الطبقة على أساس مقاييس موضوعية اقتصادية كالثروة والمهنة والمدخل[1]. ولعل "اجبرن" يختلف في معالجته لمسألة الطبقات الاجتماعية والترتيب الطبقي عن أغلب علماء الاجتماع الامريكيين. فعلى الرغم من اهتمامه بالمسائل التي تمثل وجهة النظر الامريكية، إلا أنه يميل في النهاية إلى معالجة الطبقة من وجهة نظر جمعية، ويعالجها على أنها ظاهرة مجتمعية، ويحاول أن يكشف عن أثر التغيرات الاجتماعية والثقافية في تغير البناء الطبقي وما يترتب عليه من تغيرات واسعة النطاق في الحياة الاجتماعية. ومن يقف على نظرية "اجبرن" العامة في علم الاجتماع يكتشف فوراً اعتقاده التام بأن تغير المجتمع يرجع في المحل الأول إلى التغيرات التي تحدث أولاً في الأساس المادي له كالتكنولوجيا والصناعة بوجه عام.

- **نظرية سوروكن[2]:**

ناقش سوروكن موضوع الطبقات الاجتماعية في عدد كبير من كتبه ولكنه في كتابه (المجتمع والثقافة والشخصية) الذي أصدره عام ١٩٤٧. حاول أن يربط مسألة الترتيب الطبقي بأنواع التجمعات الانسانية الأخرى التي تشكل مجموع السكان. ويجب أن نشير هنا إلى أن سوروكن من أكثر المعارضين لنظرية كارل ماركس، ذلك لأنه يعتقد اعتقاداً جازماً بأن المؤثرات الأساسية في العالم الثقافي الاجتماعي لا ترجع إلى عوامل

---

(1) Ogburn & Nimkoff, Sociology, London, 1960, pp. 133 - 150.

(٢) عرض سوروكن نظريته في الطبقات في كتبه المتعددة وعلى الأخص في كتابه المجتمع والثقافة والشخصية وكذلك في كتابه الديناميات الاجتماعية الثقافية كما حددها أكثر في «مجلة علم الاجتماع القانوني والسياسي»، ١٩٤٧.

اقتصادية أو مادية، وإنما ترجع إلى مجموعة من العوامل يكون العامل الاقتصادي واحداً منها فحسب، وهو مع ذلك لا يخفي اهتمامه بالمسائل المتعلقة بالجوانب الايديولوجية والقيم والمعنويات الأخرى في بناء المجتمع وتغيره. ومن الصعب أن نضع سوروكن ضمن الاتجاه الأمريكي في هذا المجال، لأنه لم يهتم، "اتفاقاً مع هذا الاتجاه" بالمسائل المتصلة بمراكز الناس ومراتبهم في المجتمع اهتماماً يجعله ينساق إلى ترتيبهم في نطاقات محلية لتجنب الاعتراف بوجود الطبقة في المجتمع وجوداً عاماً.

ويعتقد سوروكن أن الطبقة الاجتماعية، تتكون من جماعات متعددة الروابط، ويقول إن الطبقة الاجتماعية ليست إلا نوعاً من الجماعات، سواء أطلقنا عليها هذا الاسم أو أي اسم آخر. كما يقول إن الطبقة الاجتماعية حقيقة موجودة، ولا ينبغي أن نناقش أهميتها أو واقعيتها لأن ذلك أمر مسلم به. وقد حدد سوروكن خصائص الطبقة بقوله: أنها من الناحية القانونية مفتوحة لمن يدخل فيها أو يخرج منها، ولكنها من الناحية الواقعية شبه مغلقة، وهي طبيعية ومتماسكة، وعدائية للجماعات الأخرى (طبقات اجتماعية) التي لها نفس الطبيعة العامة. ويرى أيضاً أن الطبقة الاجتماعية يمكن النظر إليها، على أنها جماعة منظمة نسبياً، ولكنها في الواقع ضعيفة التنظيم، كما أنها تعي وحدتها ووجودها في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى قد لا تصل إلى هذه المرتبة من الوعي والشعور بالوجود. وهي فضلاً عن ذلك تعتبر من الخصائص المميزة لاوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والقرن الحالي أيضاً. ويضيف سوروكن إلى خصائص الطبقة خاصية هامة، وهي أنها جماعة متعددة الروابط، أي أنها ترتبط عن طريق رابطين هامين هما الرابط المهني، والرابط الاقتصادي، وهي من حيث الترتيب الطبقي تتميز بمجموعة من الحقوق والواجبات تختلف عن حقوق وواجبات الطبقات الأخرى التي لها نفس الطبيعة العامة.

ويزيد سوروكن تعريفه المفصل للطبقة الاجتماعية شرحاً على النحو الآتي:

١- تختلف الطبقة عن الطائفة المغلقة على أساس طبيعتها المفتوحة قانوناً وشبه المفتوحة في الواقع. كما تختلف عن الأنظمة الأخرى أو الولايات من حيث العدد ونوع الروابط المعقدة التي ترتبط بها، ومن هذه الزاوية تختلف الطبقة أيضاً عن الأسرة والقبيلة والأمة. وغير ذلك من أنواع الجماعات المتعددة الروابط.

٢- تتماسك الطبقة عن طريق مجموع القيم والمعاني والمعايير التي تكمن وراء مركزها القانوني والاقتصادي والمهني. وينبعث من هذا النوع من التماسك نوع من[1] العداء ينصب على الطبقات الاجتماعية الأخرى المختلفة عنها.

٣- إن امتزاج الروابط التي تربط الطبقة يعتبر أمراً طبيعياً، ولذلك يصاحب الفقر المهن اليدوية، كما ينعكس هذا أيضاً على العاملين فيها من حيث حقوقهم وامتيازاتهم، والعكس في هذه الحالة صحيح بمعنى أن الثروة تصاحب المهن التي تتميز بالأعمال المبدعة الخلاقة ذات الطابع العقلي، ويترتب على ذلك أيضاً أن يكون للعاملين في مثل هذه المهن مراكز ممتازة من الناحية الواقعية والقانونية.

٤- إن الأفراد الذين يتشابهون في مهنهم ووضعهم الاقتصادي ومركزهم القانوني في مجموعة سكانية، ولكنهم غير منظمين أو شبه منظمين، يعتبرون من الناحية الفنية جمعاً اسمياً ولا يكونون طبقة اجتماعية. ومعنى ذلك أن سوروكن يعتقد أن التنظيم أو شبه التنظيم هو الذي يكون الطبقة الاجتماعية الواعية، لأن التنظيم إذا حدث يمهد الطريق لما يسمى بانبثاق الشعور الطبقي بين أفراد الجماعة، كما يؤدي في نفس الوقت إلى

(١) نفضل استخدام لفظ سمو أو كبرياء أو تعالي.

ظهور معان وقيم ومعايير تسير جنباً إلى جنب مع نمو الطبقة ذاتها، وتبدو هنا معارضة سوروكن للنظرية الماركسية في قوله، إن الوعي الطبقي لا ينبثق نتيجة لنظرية هذا أو ذاك. لأن مجرد النظرية لا يعتبر دليلاً على الوجود الطبيعي للطبقة. وواضح من هذه العبارة أن سوروكن يريد أن يقول، إن الشعور الطبقي ينبثق تلقائياً داخل الجماعة نتيجة لعمليات تنظيمية جماعية، أن النظرية إذا عبرت عن الواقع أو ترجمت عن الذبذبات البعيدة في البناء الاجتماعي، فإنها تعتبر من أعمال الخلق غير المنفصل عن الواقع كثيراً، ولا يكون انبثاق الشعور الطبقي نتيجة لنظرية ما إلا مسألة زمن فقط، وقد يكون زمناً قصيراً في بعض الحالات. ومثال ذلك أن عدداً من المفكرين قبل كارل ماركس أحسوا بالتناقض الذي يزداد ظهوراً على مر الأيام بين الرأسمالية الصاعدة وبين جماهير العمال الكادحة، وكان حل هذا التناقض في رأيهم عبارة عن نظرية جديدة في تذويب الفوارق بين الطبقات واخضاع رأس المال لمطالب التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي لا مناص منه. وقد أدركنا في مجتمعنا المعاصر، أن تحرير المواطن وكفالة الضمانات الحقيقية لحياته، وحريته في التعبير والحركة، لن يتم إلا بالقضاء على المصادر المباشرة وغير المباشرة التي تدمر فاعليته أو تخدعه عن ادراك مصالحه الحقيقية ومن ثم كان لابد من ترويض رأس المال على نحو معين أو القضاء على احتكاره وسوء استغلاله. وليس من شك أن مثل هذا النوع من التفكير يعبر عن نظرية ويترجم في نفس الوقت عن مطالب جوهرية، ويهدف إلى تحقيق مصالح حيوية لمختلف الجماعات التي يتكون منها المجتمع.

٥- ان اختلاف الطبقات الاجتماعية عن غيرها من أنواع الجماعات في المجتمع يبدو في الروابط الملتئمة التي تربط كل منها، وأخصها الروابط

المهنية والاقتصادية، إلى جانب روابط الانتماء إلى نفس الشريحة في المجتمع.

٦- إن ارتباط الروابط الاقتصادية والمهنية معاً يعمل على احداث تأثيرات بالغة القوة على العقل والجسم، الأمر الذي يظهر في طريقة السلوك وفي النظرة إلى الحياة عند الفرد. كما أن تأثيرها المشترك يزداد قوة عن طريق المركز المتشابه للأفراد داخل إطار الترتيب الطبقي للمجتمع ويعتقد سوروكن أن هذا التأثير وذلك التشابه هما اللذان يؤديان في واقع الأمر إلى ظهور ما يسمى بالشعور الطبقي.

ويعتقد سوروكن أن تعريفه هذا يغطي فكرة الطبقة الاجتماعية من جميع جوانبها، ولا تظهر فيه النقائص التي تظهر في التعريفات الأخرى التي تبرز جانباً واحداً وتهمل الجوانب الأخرى، وذلك لأنه أبرز الجانب المهني والاقتصادي وأكد على أهمية الروابط المتعددة الأخرى التي تسهم في الوجود الطبقي، وما يترتب عليها من ظهور الشعور الطبقي الذي يعتبر العلامة المميزة للطبقة الاجتماعية.

نظرية لويد وورنر W. Lloyd Warner :

من أشهر النظريات الأمريكية في الترتيب الطبقي، تلك النظرية التي تمخضت عن دراسة "لويد وورنر" ومعاونيه للطبقات الاجتماعية في أحد المدن الأمريكية الصغيرة التي أطلق عليها اسم (Yankee City) وقد استخدم "وورنر" في هذه الدراسة ،المدخل الانثروبولوجي، الذي درس على أساسه عدداً من القبائل في استرالیا. ويتلخص هذا المدخل الانثروبولوجي في المحاولة التي يبذلها الباحث لربط البناء الاجتماعي والثقافي لمجتمع بأكمله. ولقد كانت أولى دراسات "وورنر" للمجتمعات المحلية الحديثة بالإشتراك مع

التون مايو E. Mayo ومعاونيه وخاصة في الأبحاث التي أجريت على المصانع والتي كان الهدف منها تمشياً مع الطريقة الانثروبولوجية، تحديد معالم التنظيم الاجتماعي لمجتمع محلي بأسره، من أجل ادراج المصنع في المضمون الكلي للنسق الاجتماعي[1].

١- ويحلل "وورنر" التنظيم الاجتماعي للمجتمع المحلي على أساس ابراز مكوناته من التجمعات الفرعية التي يسمى كل منها بناءاً اجتماعياً. والمجتمع المحلي في رأيه يتكون من عدد من البناءات الاجتماعية هي: الأسرة والنظم الاقتصادية والمنظمات الاختيارية، والطبقات والطوائف، والمدرسة ومكان العبادة، والتنظيم السياسي وتجمعات السن والجنس. كما يرى أن كل مجتمع يعطي أولوية واهتماماً خاصاً ببناء واحد يمكن أن يقدم صيغة عامة لباقي المجتمع، ويربط في تكامل كل البناءات الأخرى لتكوين الوحدة الاجتماعية.

ويلاحظ أن وورنر ولنط Lunt بدءا أبحاثهما وهما يعتقدان أن الطبقة تحددها العوامل الاقتصادية إلى درجة كبيرة. وقد أيدت مادة الاستبارالتي جمعت أولاً هذه النظرة، ولكنهما اكتشفا عندما تقدم الاستبار وتطور، أن «المخبرين Informants» وإن كانوا ينظرون إلى النفوذ والمهنة على أن لهما أهمية عظمى في ترتيب الناس، مراتب علوية أو سفلية، إلا أنهما ليسا العاملين الوحيدين الذي يمكن استخدامهما في الترتيب، ولا يضمنا وحدهما للفرد مركزاً اجتماعياً معيناً. ومن أجل هذا اسقطوا «الغرض الاقتصادي البسيط» من حسابهم.

٢- وإذن "فـورنر" تحول من إبراز العوامل الاقتصادية والمهنة، إلى

---

(١) اعتمدنا في عرض نظرية وورنر على ما كتبه سوروكن في «المجتمع والثقافة والشخصية»، وبرجل في «الترتيب الطبقي»، وعلى ما كتبه ر. ر. كلورنباوسر في «الطبقة والمركز والقوة» وعلى قراءات أخرى مختلفة.

تصوير آخر للطبقة يعتبرّ في نظره بديلاً عن نظرية كارل ماركس. وجوهر هذا التصور يقوم على إبراز جميع العوامل التي يستخدمها أفراد المجتمع ليرتب كل منهم الآخر في نظام تسلسلي شامل. ولذلك تكون الطبقة عبارة عن اثنين أو أكثر من الناس يعتقد أنهم في مراتب علوية أو سفلية، ويرتبهم على هذا النحو أعضاء المجتمع الآخرون.

ويعتقد "وورنر" أن سلم المراتب المتساوية يخترق المجتمع من أوله إلى آخره، أي أنه لا يقتصر على منطقة محلية واحدة، ولذلك يكون التسلسل الطبقي مؤدياً إلى ترتيب أعضاء المجتمع في سلسلة رأسية من السلالم الأفقية. ومثال ذلك، أن الأطفال يولدون في نفس الطبقة التي ينتمي إليها الوالدان، ولكن تنقلهم Mobility عبر التسلسل الطبقي صعوداً أو هبوطاً أمر ممكن. والمجتمع الطبقي يوزع الحقوق والامتيازات والواجبات بطريقة غير متساوية بين درجاته العلوية والسفلية.

ويترتب على ذلك ثلاث معالم هامة في نظرية وورنر :

أ – المدخل الذاتي الضروري لدراسة الطبقة. فعلى الرغم من أن "وورنر" يحاول أن يمزج وأن يعكس ارتباط العوامل الموضوعية والذاتية في الترتيب الطبقي، إلا أن تعريفه للطبقة يؤكد العوامل الذاتية التي تتصل بالمراتب والدرجات التي يعطها أعضاء المجتمع كل للآخر.

ومن الواضح أن هذه المراتب أو المعدلات ذاتية، لأنها تقوم على القيم والاتجاهات والمعتقدات التي تحدد المراكز التي توصف بأنها مراكز ممتازة في المجتمع. أما استخدام الباحثين للمقاييس الموضوعية لتحديد الطبقة، فذلك لأن كل الأشخاص الذين يشغلون نفس المركز في عينة مختارة، سوف يضعهم هؤلاء الباحثون في نفس المرتبة بغض النظر عن الطريقة التي ينظر بها أعضاء المجتمع لها. وليس المركز الموضوعي مقيساً بالمهنة أو الدخل،

هو الذي يرتب الشخص في طبقة معينة في رأي "وورنر"، بل إنه "المركز" الذي يقيمه أعضاء المجتمع الآخرون، وهو الذي يضع الشخص في مرتبة معينة داخل طبقة محددة.

ب- ينصب اهتمام "وورنر" الأول على البعد الامتيازي (المقام الشخصي) في الترتيب الطبقي. ونلاحظ هنا أن الدراسات حول طبيعة الطبقة قد سارت في طريقين، الأول، اهتم بالطرق التي يمارسها الأشخاص الذين يشغلون مراكزاً اجتماعية واقتصادية معينة. لتأكيد قوتهم في النطاق السياسي والاقتصادي اتفاقاً مع مصالحهم. والثاني، اهتم بالطرق التي تنظم نسق مراتب النفوذ. ومن الواضح أن "وورنر" في دراساته سار في الخط الثاني.

جـ- أن طريقة "وورنر" في تعريف الطبقة وطابع الاجراء الذي استخدمه للوصول إلى هذا التصور للطبقة هو الذي قاده إلى القول، إن الطبقات التي يصفها موجودات تجريبية قائمة فعلاً. ومن ناحية أخرى يعتقد "وورنر" أن السبب في قيام الطبقة كحقيقة، واقعة، هو أنه يصف الطبقات على أساس الطريقة التي يفكر بها الناس أنفسهم في الطبقة. ومن أجل هذا استطاع أن يكتشف ست طبقات اجتماعية متمايزة.

٣- ومن أجل الوصول إلى نظرية في الطبقات، درس "وورنر ومعاونوه" البناء الاجتماعي لثلاث مجتمعات محلية هي Yankee City وهي مدينة في نيوانجلند يبلغ سكانها ١٧٠٠٠ نسمة تقريباً، المدينة القديمة Old City وهي[1] تقع في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية، يبلغ عدد سكانها ١٠٠٠٠ نسمة تقريباً، وجونزفيل Jonesville في الغرب الأوسط، ويبلغ عدد سكانها ٦٠٠٠٠، (وتسمى هذه المدن في الواقع المتاون Elmtown وبريري سيتي Prairie City، وهومتاون Hometown) . وقد كان في نية "وورنر" في

(١) احصاءات الثمانينات.

بداية الأمر دراسة منطقة حول شيكاجو يقع فيها مصنع «وسترن الكترك Western Electric»، ولكنه تحول إلى دراسة مجتمع محلي له تنظيم اجتماعي، نما خلال فترة طويلة من الزمان تحت تأثير جماعة ذات نفوذ وفي ظل تقاليد متماسكة.

وعلى هذا الأساس اختار "وورنر" المدن السابقة. ولكن اختار Yanke City بالذات لأنها مجتمع عالي التكامل، أي أن الصراع داخلة في حده الأدنى، كما أن تنظيمه الاجتماعي ينطوي على علاقات اجتماعية تحدد مكان الشخص بدقة، والمكان (المرتبة) معروف فضلاً عن ذلك لكل أعضاء المجتمع. وقد زعم "وورنر" أن هذه المدن تمثل كل المجتمع الأمريكي.

ولم يظهر في دراسة Yankee City أو Old City الطريقة التي استخدمها "وورنر ومعاونوه" بالضبط، ولكن دراسة جونزفيل استخدمت فيها طريقتان هما :

أ – طريقة «المشاركة المقيمة E. P»، وتقوم هذه الطريقة على افتراض أن أنواع مشاركات الفرد في الجماعات الرسمية وغير الرسمية أو وجوه النشاط المتعددة معروفة ومقيمة في نفس الوقت من الناس الذين يعرفونه. كما أن هذه الوجوه المتعددة من النشاط والجماعات تخضع هي نفسها لمراتب محددة. ويقول "وورنر"، إن أعضاء المجتمع المحلي يعون بطريقة ظاهرة أو باطنة أسس الترتيب، كما أنهم يترجمون تقييماتهم لمثل هذه المشاركة الاجتماعية إلى نوع من الترتيب الطبقي الاجتماعي بصورة تمكنهم من التعبير عنها للباحثين.

ب– طريقة «قائمة خصائص المركز I. S. C»، وتشتمل على عدد من الوسائل الفنية تستخدم في استبار المادة التي تجمع عن طريق المخبرين

الذين يزودون الباحث بتقييمات لمشاركات الأفراد الآخرين عن طريق قوائم فرعية للمهنة ومصدر الدخل ونموذج المنزل ومنطقة الاقامة.

٤- وقد انتهى "وورنر" من دراسة الطبقات إلى تقسيمها على النحو الآتي:

أ - الطبقة «عالية العليا» وتتكون من ارستقراطيين بالمولد والثروة، وهم في الغالب أبناء الأسر القديمة.

ب- الطبقة «سفلية العليا» وهي تشبه السابقة إلا أنها تختلف عنها في أن أسرها ليست قديمة ولا تستطيع أن تبحث عن أصولها بعيداً في الماضي.

جـ- الطبقة «المتوسطة العليا» وتتكون من رجال الأعمال والمتخصصين في أعمال معينة. ويقول "وورنر" إن هذه الطبقات الثلاث تشكل ما يصفه بأنه «المستوى الأعلى من الرجل العادي».

د - الطبقة «المتوسطة السفلى» وتتكون من رجال الأعمال الصغار والكتبة وبعض العمال المهرة.

هـ- الطبقة «السفلى العليا» وتتكون من العمال المخلصين الأمناء ومن الفقراء الشرفاء.

و - الطبقة «سفلية السفلى» وتتكون من اولئك الذين يكونون في مستوى أقل من الرجل العادي مثل العمال غير المهرة أو شبه المهرة، ويسكنون عادة المناطق المتخلفة.

٥- إن النقد الذي وجه إلى طريقة "وورنر" كثير ومتعدد الجوانب ويمكن تلخيصه في النقاط الآتية :

أ - على الرغم من أن "وورنر" قد أدخل في تعريف الطبقة عدة

عوامل، وادعى أن نظريته المترتبة على هذا التعريف ستكون بديلاً لنظرية كارل ماركس، إلا أن المتتبع لأعماله ونتائجها يلحظ من فوره أن مسألة «النفوذ» أو «المقام» كانت النقطة الجوهرية لكل استقصاءاته. ولذلك تكون دراسته، دراسة لتلك المسألة وليست دراسة للطبقات الاجتماعية.

ب- أهمل "وورنر" المدخل التاريخي فأوقعه هذا في أخطاء، وجعل نتائجه ناقصة إلى حد كبير، كما أغفل قيماً عديدة عند حصره للقيم المختلفة في المجتمع ويرجع ذلك إلى عدم إبرازه الحقائق المتعلقة بمسائل التغير الاجتماعي. وقد ترتب على ذلك أن وصفت أبحاث "وورنر" بالاستاتيكية، وبأنها تعبر عن مجتمع قديم.

جـ- نظراً لصغر حجم المدن التي درسها، فقد فات "وورنر" أن يبرز مسائل التنقل الاجتماعي وما يتمخض عنه من تغيرات في نظرة الناس وفي مراتبهم في السلم الطبقي.

د - إن اعتماد "وورنر" على استقصاء «رأي الناس» في الناس كأساس في الدراسة، جعل بعض علماء الاجتماع والانثروبولوجيا من أمثال سوروكن وميلز وهاندلين وروبرت ميرتون، يعتقدون أن وورنر تخلى عن النظرية المتكاملة في سبيل «اتجاهات» مشكوك في صدقها.

هـ- كما أن "وورنر" تعرض لأقسى أنواع النقد، عندما زعم أن دراسة الطبقات الاجتماعية في المدن الثلاث يمكن أن تمثل الطبقات في المجتمع الأمريكي بأسره. فقد اتفق أغلب علماء الاجتماع والانثروبولوجيا على القول بأن "وورنر" لم يدرك الفوارق في البناء والوظيفة والدينامية لمدينة صغيرة ومدينة كبيرة تصل حتى درجة المتروبوليس.

وقد سبق أن ذكرنا، أن طريقة وورنر إن صلحت لمدينة صغيرة لا

يتجاوز عدد سكان كل منها عن ١٧,٠٠٠، وإذا صلحت أيضاً لدراسة «مدينة أمريكية» فمن المشكوك فيه أن تكون هذه الطريقة صالحة للتطبيق في مدينة كبرى، وفي مجتمع مختلف عن المجتمع الأمريكي، إلا إذا عدلت تعديلاً جوهرياً.

التنقل الاجتماعي Social Mobility:

ذكرنا من قبل أن الترتيب الطبقي أمر موجود في كل المجتمعات، ورأينا أن أصول الطبقات ترتد إلى الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية الملحوظة بين الناس، وإلى القيم المرتبطة بهذه الاختلافات، ولذلك كان أي تغيير في ترتيب هذه القيم يؤدي إلى تغيير في ترتيب مركز الطبقات المختلفة. ولكنا ذكرنا من قبل أيضاً أن الطبقاتِ تسمح في نفس الوقت لكثير من الأفراد، إما بالدخول فيها أو الخروج منها، الأمر الذي يترتب عليه حركة اجتماعية، يغير الناس على أساسها مراكزهم. ويطلق على هذه الحركة اسم «التنقل الاجتماعي». والدورة الاجتماعية التي تترتب على مثل هذا التنقل توجد في كل مجتمع، ولكن سرعتها تختلف باختلاف المدى. ففي المجتمعات البدائية، يتحرك الناس داخل مجتمع صغير، ويتحركون داخل مجتمع كبير في المجتمعات المتحضرة والتنقل إما أن يكون أفقياً، وهو انتقال الظاهرة الثقافية من الشخص أو الجماعة إلى شخص أو جماعة أخرى متشابهين أو متطابقين، ورأسياً إذا مرت هذه الظاهرة الثقافية من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى، وقد يكون هناك تنقل توسطي إذا ظلت مراكز الناس ومواضعهم عند التنقل غير محددة. وبالنسبة للفرد يكون التنقل أفقياً إذا انتقل من جماعة أدنى إلى جماعة أعلى أو العكس.

وعلى الرغم من أن كثيراً من الباحثين في علم الاجتماع يتفقون في

المعاني المرتبطة بالتنقل الأفقي والرأسي في المجتمع، إلا أنهم يختلفون في سرعة الدورة الاجتماعية في المجتمعات. فالتنقل ومداه يرتبطان بحجم الجماعة التي يشترك فيها الناس بحرية، والتنقل على هذا قد يتحدد رأسياً، عن طريق الحواجز الجغرافية أو صعوبة وسائل المواصلات، وأفقياً عن طريق الطبقة أو الطائفة أو العنصر أو الجنس أو السن.

فالزواج مثلاً يمكن أن يقارن في مجتمعين إذا كان يتضمن تغيراً مشابهاً في شدة العلاقات، وبالتالي لا يقاس التنقل عن طريق البعد الجغرافي أو الرأسي، وإنما عن طريق حجم الجماعة أفقياً والتي يشترك فيها الناس بحرية.

وإذا ضربنا مثالاً لذلك بالتغير في القرية وخاصة بمقارنتها في فترة كانت مستقرة إلى حد ما مع فترة أخرى تتغير فيها بفعل عوامل متعددة من عوامل التغير الاجتماعي، يمكننا أن نلاحظ أن التنقل الاجتماعي في فترة الثبات النسبية كان له خاصيتين :

الأولى : أنه كان «محدوداً Limited» ويرجع ذلك إلى «التدرج في الصغر». فالقرية كمجتمع كانت صغيرة، ولهذا كان التنقل محدوداً من حيث السرعة والمدى، والعائلة كوحدة من وحدة أكبر هن البدنة، كانت بالتالي أصغر. فهي من هذه الزاوية كانت الوحدة الصغرى للحياة الاجتماعية. وبالنظر إلى خصائصها العامة نلاحظ مباشرة أن التنقل الاجتماعي داخلها وفي اطار البدنة كان أكثر «تحديداً».

والثانية: أنه كان أفقياً Horizontal لأن الزواج إذا لم يغير من الوضع الرأسي للفرد الذي ينتقل من عائلة لأخرى فإنه يكون تنقلاً أفقياً، هذا لأن مدى العلاقات وكثافتها كان محدداً في دائرة البدنة الواحدة، وقام على

أساس النسق القرابي والزواج الداخلي. كما أن العائلات المكونة للبدنة الواحدة كانت متشابهة المركز الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك كان انتقال المرأة من عائلة لأخرى هو انتقال أفقي لا رأسي. وأغلب الظن أن هذا النوع من التنقل كان مقصوراً على الزواج أو الطلاق، وكان تنقلاً لأشخاص وليس لجماعات.

أما في الفترة المتغيرة فإن التنقل الاجتماعي له عدة خصائص، فالأسرة أصبحت أساس البناء الاجتماعي. وزادت الصلات المتبادلة بين القرية والعالم الخارجي، وزادت تبعاً لذلك كثافة العلاقات ومداها في الداخل والخارج معاً، ولهذا فالتنقل :

أولاً : غير محدود Unlimited، لأن الحواجز القديمة للعائلة والبدنة ومجتمع القرية ككل لم تعد تمنع امتداد العلاقات في أي اتجاه. ولذلك زادت سرعة التنقل ومداه.

ثانياً: أفقي لا يقتصر على الزواج، بل يمتد إلى عدد من العلاقات المختلفة بين جميع الأفراد من الجنسين من مختلف فئات السن. ويتعدى الانتقال على هذا النحو حدود النسق، ويصبح انتقالاً في دائرة مجتمع.

ثالثاً: رأسي وهو ما لم يكن موجوداً من قبل.

فالأفراد والأسر تنتقل الآن من حيث المركز الاقتصادي والاجتماعي نتيجة لتفتيت الملكية أو انعدامها من طبقة أعلى إلى طبقة أدنى. كما أن أصحاب المهن الذين ينتقلون من الناحية الاجتماعية أفقياً، أصبحوا الآن ينتقلون رأسياً أيضاً على أساس ارتفاع مركزهم الاقتصادي والاجتماعي، ويغير بعض القرويين أيضاً العمل الزراعي فيشتغلون بالتجارة أو بالمهن والحرف. فينتقلون رأسياً إلى طائفة أخرى وهكذا. كما أن هجرة القرويين والمتعلمين من القرية إلى المدينة تعتبر في جوهرها تنقلاً اجتماعياً رأسياً.

رابعاً : توسطي Intermidiary أي غير واضح. وذلك لأن بعض الأفراد ينتقلون من مركز إلى آخر غير محدد، كأن يعمل القروي بالتجارة والزراعة معاً. أو يسكن المدينة والقرية في نفس الوقت.

أسباب التنقل الاجتماعي :

إن قيام الطبقات وتطورها يكشف عن حقيقة هامة، وهي أن قيام طوائف في المجتمع كنظام مغلق أو كنسق مغلق أمر مستحيل، ذلك لأن الظروف التي تؤدي إلى قيام الطبقات سوف تميل إلى العمل دائماً على قيام ترتيب طبقي جديد، إما من خلال الطوائف القائمة فعلاً أو بين الطوائف ذاتها. وعلى ذلك فإننا نهتم بابراز الظروف الاجتماعية التي تؤدي إلى تسهيل أو تعويق حركة الأفراد من طبقة إلى أخرى. ونستطيع أن نحدد هذه الظروف فيما يلي :

١- التغير الاجتماعي :

يسهل التغير الاجتماعي الواسع النطاق حركة انتقال الأفراد من أدنى السلم الاجتماعي إلى أعلاه أو العكس، ويعمل أيضاً على فتح الطبقات وازالة التحديدات الطبقية الضيقة. كما أن الثورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تؤدي إلى حركة تنقل اجتماعي واسع النطاق مثل ما حدث في كثير في بلاد العالم كروسيا وجمهورية مصر العربية. ولهذا تعد الثورة الاجتماعية نوعاً من التنقل الاجتماعي المتطرف. وكلما استمرت الثورة الاجتماعية، استمر التنقل الاجتماعي حتى تستقر الثورة فيستقر الترتيب الطبقي على نحو معين.

٢- وسائل الاتصال :

كلما زادت وسائل الاتصال بين الناس وبين الجماعات، شجع هذا على

التنقل الاجتماعي. والعكس كلما وضعت المعوقات والحدود أمام سهولة الاتصال، عوق هذا من فرص التنقل الاجتماعي. ولذلك فإن المجتمع الذي يتميز بكثرة وسائل الاتصال، يتميز في نفس الوقت بكثرة التنقل الاجتماعي، لأن الاتصال في حد ذاته يحطم الحواجز التي تفصل الناس بعضهم عن الآخر.

٣- تقسيم العمل:

يتأثر مدى التنقل الاجتماعي بين الطبقات المختلفة بدرجة تقسيم العمل. فإذا اتسع نطاق تقسيم العمل وتنوع التخصص إلى درجة معقدة، فإن ذلك يخلق ظروفاً تعوق الانتقال السهل من طبقة إلى أخرى داخل المجتمع، وربما كان تقسيم العمل والتخصص أحد العوامل الهامة في المجتمع الحديث التي تؤدي إلى خلق التمايزات بين الناس وتصنيفهم في فئات طبقية.

والمسألة الأساسية في الترتيب الطبقي للمجتمع تتوقف إلى حد كبير على طابع التنظيم الاجتماعي. فإذا كان هذا التنظيم يقوم على تعيين حدود دقيقة بين الأفراد على أساس أدوارهم ومراكزهم وما يرتبط بها من مراتب، ظهرت الطبقات واضحة وارتفعت الحواجز بينها وتميز المجتمع في نهاية الأمر بقلة التنقل الاجتماعي. أما إذا كان التنظيم الاجتماعي يقوم على تعيين حدود واسعة لهذه الأدوار والمراكز فإن الطبقات الاجتماعية تكون مرنة إلى حد كبير ويكون التنقل الاجتماعي بينها أمراً ميسوراً.

الفصل الخامس

صفوة القوة



الفصل الخامس

صفوة القوة

يعد مفهوم الصفوة Elite أحد المفاهيم المحورية في الكتابات الاجتماعية والسياسية المعاصرة. وعلى الرغم من الحداثة النسبية لاستخدامه. إلا أن معناه قد تردد في الفكر الاجتماعي منذ زمن بعيد. فمنذ ظهور الاهتمام بدراسة طبيعة المجتمع الانساني، وهناك تساؤلات عديدة حول طبيعة الجماعة الحاكمة وعلاقتها بالجماهير. ونوعية النظام السياسي وقدرته على التعبير عن الارادات الجمعية. فضلاً عن معنى المساواة السياسية وعلاقتها بالبناء الطبقي. إن باستطاعة أي متتبع للفكر الاجتماعي والسياسي منذ ظهوره أن يجد إجابات عديدة ومتباينة على هذه التساؤلات ابتداء من أفلاطون وأرسطو مروراً بماركس Marx وباريتو Pareto، وصولاً إلى رايت ميلز Mills وداهل Dahl. ومن الطبيعي أن تختلف معالجة العلماء الاجتماعيين لهذا المفهوم باختلاف الفترة الزمنية التي ينتمون إليها، وباختلاف المنطلقات الفكرية التي ينطلقون منها. ولسوف نجد هؤلاء العلماء يستخدمون مفاهيم مختلفة للتعبير عن وجود جماعة أو جماعات تتحكم في القرارات الأساسية وممارسة السلطات على نطاق واسع كالطبقة الحاكمة، والصفوة السياسية، والقلة المسيطرة. وعلى الرغم من وجود اختلاف ملحوظ بين المعاني التي تشير إليها هذه المفاهيم، إلا أن القضية المشتركة هي وجود قلة مسيطرة تتحكم في القرارات السياسية والاقتصادية، وغالبية خاضعة لهذه القرارات، وذلك برغم الأساليب الديموقراطية الهادفة إلى التعبير عن الارادات الجمعية[1]. لكننا نلحظ – مع ذلك – تضارباً شديداً في مواقف

(1) Cole, G., Studies in Class Structure, London, Routledge and Kegan Paul, 1955, Chap. V.

العلماء الاجتماعيين من حتمية وجود الصفوة واستمرارها كأسلوب للحكم. فالبعض يؤكد أن مفهوم الصفوة مرتبط بوجود بناء طبقي استغلالي يفرز - بالضرورة - جماعات أو طبقات حاكمة، وبالتالي فإن وجود الصفوة في مجتمع معين مرتبط بطبيعة بناء هذا المجتمع. والبعض الآخر يؤكد أن ظهور الصفوة مطلب حتمي يفرضه التباين الاجتماعي وضرورة التنسيق بين النشاطات المختلفة، فضلاً عن بعض الاعتبارات السيكولوجية التي تتمثل في القدرات الخاصة التي يتمتع بها من يحتلون أوضاع الصفوة[١]. ولسوف نتناول في هذا الفصل أهم النظريات الاجتماعية والسياسية التي حاولت فهم طبيعة الصفوة وعلاقتها بالبناء الاجتماعي، موضحين تأثير المنطلقات الايديولوجية على هذه النظريات، مستشهدين - قدر الإمكان - بالشواهد الواقعية في تقييمها.

(١)

من الصعب فهم نظريات الصفوة في علم الاجتماع الغربي دون توضيح مفهوم «الطبقة الحاكمة» عند كارل ماركس Marx، ذلك أن هذه النظريات - كما أكدنا ذلك في دراسة سابقة[٢] - تمثل استجابة أو رد فعل طبيعي لنظريته العامة في المجتمع الإنساني. ولقد أوضح ماركس أنه باستثناء المجتمعات البدائية، نجد التاريخ الإنساني بمراحله المختلفة يشهد طبقتين: الأولى حاكمة تملك الوسائل الأساسية للإنتاج وتمد سيطرتها على المجالات

---

(1) Butler, D., The Study of Political Behaviour, Hutchinson University Library. 1958, p. 58.

(٢) أنظر مقدمتنا للترجمة العربية لكتاب ت. ب. بوتومور، الصفوة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياسي، دار الكتب الجامعية، القاهرة، ١٩٧٢ ص ص ٥ - ٣٠. صدرت للكتاب طبعة ثانية عن دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨.

العسكرية والثقافية والاجتماعية، والثانية محكومة لا تملك سوى قوة عملها؛ وأن هناك صراعاً دائماً بين هاتين الطبقتين (السادة والعبيد، كبار ملاك الأرض والأقنان، البرجوازية والبروليتاريا). غير أن ماركس قد اهتم اهتماماً خاصاً بتحليل موقف الطبقة الحاكمة في المجتمع الرأسمالي، ذاهباً إلى أن وجود هذه الطبقة مرتبط بوجود التقسيمات الطبقية النابعة من الرأسمالية، وأن اختفاء هذا المجتمع الرأسمالي هو أمر حتمي تفرضه طبيعة القوانين التي تحكمه وهي: فائض القيمة، وتراكم رؤوس الأموال، والافتقار المطلق[1]. إن كل هذه القوانين تسهم في انهيار الرأسمالية وتدعيم الوعي الطبقي للبروليتاريا، بما يؤدي في نهاية الأمر إلى ظهور مجتمع خال تماماً من الطبقات. ومن ذلك يبدو واضحاً أن الطبقة الحاكمة عند ماركس تكتسب سيطرتها من خلال تحكمها في وسائل الإنتاج، وأن ذلك يؤدي إلى تشكيل النظم الاجتماعية والسياسية والثقافية بطابع خاص يتلاءم مع أوضاعها[2]. وفي ضوء هذه النقطة نجد ماركس يؤكد أن المجتمع المنشود هو - بالضرورة - مجتمع لا طبقي يمارس فيه الناس سيطرة كاملة على أقدارهم ويتحررون من طغيان أجهزة وأشياء صنعوها بأنفسهم مثل الدولة، والبيروقراطية، ورأس المال، والتكنولوجيا. ويبدو ذلك واضحاً في مؤلفه «الأيديولوجية الألمانية» German Ideology حيث يقول: «إن العلاقة الجماعية التي كان يدخل فيها أفراد الطبقة، والتي تتحدد طبقاً لمصالحهم المشتركة المعارضة لمصالح طرف ثالث، مثل هذه العلاقة كانت تخلق

(1) Avineri, S., The Social and Political Thought of Karl Marx. Cambridge University Press, London, 1968.

(2) Marx, K. and Engels, Manifesto of the Communist Party, Foreign Languages House, Moscow, 1957.

مجتمعاً ينتمي إليه الأفراد بوصفهم أفراداً عاديين، وأن هذا الوضع يظل قائماً طالما ظلت أوضاعهم الطبقية هذه قائمة. وفي هذه العلاقة لم يكن الأفراد يشاركون بوصفهم أفراداً، بل بوصفهم أعضاء في طبقة. أما في مجتمع البروليتاريا الثورية (حيث تسيطر الطبقة العاملة على ظروف وجودها ووجود بقية أفراد المجتمع) فإن هذا الموقف ينعكس تماماً، ذلك لأن الأفراد سيشاركون في صنع هذا المجتمع بوصفهم أفراداً. وباتحاد هؤلاء الأفراد تظهر إلى حيز الوجود الظروف المهيئة للتطور الحر والنشاط الخلاق للأفراد، وهي ظروف تركت قبل ذلك للصدفة، ثم اكتسبت بعد ذلك وجوداً مستقلاً فرض نفسه على الناس فرضاً»[1]. ومن ذلك نجد أن ماركس يؤكد ضرورة تحرير الإنسان من سيطرة الحكومة والإدارة، اللتين تتخذان وضعاً متسلطاً على الأفراد، بحيث يتمكن من المشاركة الكاملة في اتخاذ القرارات ذات الأهمية الاجتماعية العامة.

ولقد ترك مفهوم «الطبقة الحاكمة» عند ماركس تأثيراً هائلاً على الفكر الاجتماعي الغربي خلال القرن التاسع عشر، بحيث نستطيع القول أن كل المحاولات النظرية التي عالجت فكرة الصفوة كانت بمثابة نقد لنظرية ماركس بعامة ومفهوم الطبقة الحاكمة بخاصة. فلقد سعى بعض علماء الاجتماع خلال القرن التاسع عشر – وعلى نحو ما سنرى بعد قليل – إلى صياغة نظريات سياسية ذات طابع «علمي» خالص[2]. وفي سعيهم هذا نجدهم يحاولون إقامة علم سياسي جديد يقوم على «الموضوعية»، والتحرر من «الاعتبارات الأخلاقية»، والتخلص من التأثير الطاغي لمفهوم

---

(1) Marx, K., The German Ideology, Lawrence and Wishart, 1965.

(2) Runciman, W., Social Sciences and Political Theory: Cambridge University Press, 1971, pp. 22 - 42.

الايديولوجية. ومعنى ذلك أن هذا العلم سوف يتفادى - في نظرهم - الأخطاء العديدة التي ارتكبتها الماركسية عندما خلطت بين العلم والايديولوجية في دراسة ظاهرة كالصفوة السياسية. وهكذا نجد موسكا Mosca في تناوله لمفهوم «الطبقة الحاكمة» يحرص حرصاً شديداً على إبراز النجاح الذي أحرزته العلوم الطبيعية في تفسير ظواهرها واخفاق العلوم الاجتماعية فى أداء هذه المهمة في مجال ظواهرها. لذلك نجده في الفصل الأول من مؤلفه «الطبقة الحاكمة»[1] يعقد مناقشة مستفيضة تناول فيها المناهج الملائمة للعلوم السياسية بوجه عام، ذاهباً إلى أن المفكرين السياسيين قد حصروا مهمتهم في تقديم توصيات وتصورات، ولم ينشغلوا اطلاقاً بالتوصل إلى الأسس والدعائم التي تقوم عليها النظم السياسية ذاتها. ولقد دافع موسكا عن وجهة نظره إلى حد القول بأن علماء السياسة السابقين (بما فيهم ماركس) قد افتقدوا المعرفة التاريخية التي هي متاحة لنا الآن، فضلاً عن أنهم لم يستطيعوا - استناداً إلى القدر من المعرفة الذي كان متاحاً لديهم - أن يصوغوا ويتناولوا الظواهر السياسية تناولاً موضوعياً[2]. ويمكننا أن نلمس هذا الاتجاه عند باريتو Pareto حينما تناول فكرة «الطبقة الحاكمة» عند ماركس. فهو يقول: «لا يعنينا على الاطلاق صدق دين أو عقيدة معينة، كما أننا نرفض مناقشة ما إذا كانت حقيقة معينة عادلة أم ظالمة، أخلاقية أم غير أخلاقية». ومن الواضح هنا أن باريتو يرفض أي التزام خلقي في دراسة الصفوة، بل ويعتبر أن أكبر الأخطاء الكامنة في نظرية ماركس هو تأكيدها للجوانب الأخلاقية.

(1) Mosca, G., The Ruling Class, New York. McGraw-Hill, 1939, p. 45.

(2) Ibid, p. 41.

والواقع أن الانتقادات التي وجهت لمفهوم ماركس عن «الطبقة الحاكمة» قد تبدو أكثر وضوحاً إذا ما وضعناها في سياق التيارات الفكرية التي كانت سائدة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فمعظم هذه التيارات كانت تميل إلى الدفاع عن ايديولوجية تحمي المصالح السياسية للطبقة الوسطى بوجه عام[1]. فموسكا - مثلاً - لم يذهب فقط إلى أن سيطرة الصفوة ضرورية أو حتمية في أي مجتمع من المجتمعات، بل ذهب أيضاً إلى أن الصفوة يجب أن تتألف - أساساً - من أفراد الطبقة الوسطى، وأن المواهب والمزايا التي تتمتع بها هذه الطبقة تضمن لها سيطرة دائمة. ومن هنا يمكن القول أن موسكا قد سعى إلى إبراز الوسائل التي من خلالها تتمكن الصفوة من الاستمرار في أوضاعها المتميزة. وفضلاً عن ذلك فإن كتابات موسكا - في مجموعها - تتضمن دفاعاً حاراً عن الحكم النيابي الذي كان سائداً في أوربا خلال القرن التاسع عشر، ذلك الحكم الذي شهد سيطرة كاملة للطبقة الوسطى في البرلمانات والأحزاب السياسية بفضل ذكائها السياسي وقدرتها على التكيف مع الضغوط التي خضعت لها من جانب القوى الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. والواقع أن كتابات موسكا وباريتو - التي كانت بمثابة نقد مباشر لنظرية ماركس - قد شكلت سنداً قوياً للطبقة الوسطى في أوربا بعامة وايطاليا بخاصة. بيد أن هذه الطبقة ظلت في نفس الوقت خاضعة لتهديد قوي من جانب الطبقة العاملة التي حققت وقتئذ وعياً سياسياً شديداً وقدراً كبيراً من التنظيم[2]. وازاء هذا الموقف سعى موسكا وباريتو إلى تقديم ضمان قوي للطبقة الوسطى بأن مجرى التاريخ سيكون

---

(1) Sereno. R., The Rulers: Theory of the Ruling Class, Harper & Row, 1968, p. 20.

(2) Runciman, W., Social Sciences and Political Theory, op. cit.

بالتأكيد لصالحهم. ولقد كان هذا الضمان عاجلاً وضرورياً لأن الطبقة العاملة حينئذ كانت قد وجدت في الاشتراكية الماركسية ايديولوجية علمية ونظرية شاملة تفسر كل العلاقات الطبقية التي عرفتها المجتمعات الإنسانية. والمحقق أن نظرية ماركس لم تواجه بنظرية شاملة مقابلة. ذلك لأن ماركس قد حدد موقع القيادة السياسية. ودور الطبقة العاملة والمنظمات النيابية، وموقف الجماهير بشكل عام.

ويبدو صدى النظرية الماركسية أوضح ما يكون في نظريات الصفوة التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين والتي سنعرض لها بالتفصيل بعد قليل. فلقد بذل باريتو وموسكا جهوداً مستميتة للكشف عن «زيف» التحليل الماركسي، وتقديم نسق فكري بديل عنها، حتى تصبح الماركسية بعد ذلك – في نظرهما – مجرد ايديولوجية وهمية خالية من أي سمة «علمية»[1]. وأحد أسباب ذلك أن ماركس قد هاجم بشدة كل الأساطير الليبرالية المتعلقة بالنظم السياسية في المجتمعات الحديثة. وهو في ذلك يرى أن السياسيين والاقتصاديين والفلاسفة البرجوازيين قد تصوروا أن تحليلاتهم للنظم والمثاليات التي دافعوا عنها، تحليلات تتصف بالصدق العام، بينما هي في حقيقة الأمر موجهة لخدمة مصالح الطبقة الحاكمة. ومع أن علماء الصفوة الكلاسيكيين قد وافقوا ماركس على بعض ما ذهب إليه، إلا أنهم افترقوا عنه حينما ذهب إلى أن الأوضاع القائمة ما هي إلا مثير أو منبه يدفع الطبقة العاملة إلى القيام بعمل ثوري. ولقد كان قصدهم بهذا الافتراق منح الطبقة الوسطى سنداً ودعماً. ثم مهاجمة الماركسية على أسس أكثر صلابة. فباريتو – مثلاً – يذهب إلى أن الماركسية لم تقم تفرقة بين ما هو

(1) Zeitlin, J., Ideology and the Development of Sociological Theory, Prentice-Hall, Inc. Englewood Clifss, 1968, Chap. 13.

واقعي وما هو قيمي. وأن النظرية العلمية - متفقاً في ذلك مع ماركس - يجب أن تقود إلى عمل تطبيقي. غير أن باريتو هنا قد عالج العلاقة بين النظرية والتطبيق على نحو يختلف أشد الاختلاف عن معالجة ماركس. مما دفع باريتو إلى القول بأن الجانب العلمي للماركسية لم يكن ملائماً لكي تكتسب مزيداً من الاتباع. فالماركسية - كما يقول باريتو - يجب أن تفهم بوصفها تبريراً وانعكاساً ملائماً للوقت الذي ظهرت فيه. وأنها - شأن أي معتقد - ما هي إلا تعبير عن غرائز إنسانية عامة.

وهكذا نجد علماء الصفوة الكلاسيكيين يعارضون تفسير ماركس المادي للتاريخ. ويكاد يجمع هؤلاء العلماء على أن سياسة المجتمع ليست انعكاساً مباشراً للبناء الطبقي. فبناء القوة في المجتمع عند باريتو وموسكا يتحدد أساساً وفقاً لطابع قدرات قيادته السياسية. بعبارة أخرى فإن المهارة السياسية هي التي تحدد من الذي سيحكم وإلى أي اتجاه سيتغير ميزان القوة(١). أما ماركس فيذهب - على النقيض من ذلك - إلى أن القائد السياسي ما هو إلا تعبير عن الطبقة الاقتصادية المسيطرة. والواقع أن علماء الصفوة الكلاسيكيين لا ينكرون تماماً أهمية العوامل الاقتصادية، ولكنهم يصرون على أن الوضع السياسي للصفوة يمكن أن يحدث تأثيراً أو تعديلاً على القوى الاقتصادية. وفضلاً عن كل ما سبق نجد تعارضاً ملحوظاً بين ماركس وعلماء الصفوة الكلاسيكيين فيما يتعلق بتفسير ما يمكن أن يطلق عليه «بالتوترات الاجتماعية». فماركس يرد هذه التوترات إلى الصراع بين الطبقة التي تملك وسائل الإنتاج السائدة والتي تحكم بالتالي، والطبقة أو الطبقات المحكومة التي يفرض عليها وضعها الاقتصادي اتخاذ موقف معادي من

---

(١) السيد الحسيني. مقدمة كتاب ت. ب. بوتومور، الصفوة والمجتمع. الترجمة العربية، المرجع السابق، ص ٢٠.

الطبقة الحاكمة. أما علماء الصفوة فيردون هذه التوترات إلى الصراع الذي قد ينشأ بين الصفوة السياسية القائمة وأية صفوة منافسة أخرى تظهر لمنافستها في الأخذ بمقاليد القوة[1]. ومما سبق يتضح أن التأثير الأساسي الذي أحدثته نظرية ماركس كان ظهور نظريات منافسة سعت إلى إنقاذ القادة السياسيين من وضع يتصف بالخضوع والاستسلام لعوامل خارجية. وإذا ما حاولنا تحديد الانتقادات الأساسية التي وجهها علماء الصفوة الكلاسيكيون إلى الماركسية، أمكننا الإشارة إلى أنهم قد سعوا إلى وصف نظرية ماركس بأنها ايديولوجية محدودة النطاق زمانياً، وأنها لذلك لا يمكن أن تكون علماً للمجتمع وموجهاً للعمل وهو ما سعت الماركسية إلى تحقيقه. ثم أنهم قد عارضوا تنبؤ ماركس بوجود مجتمع لا طبقي قائم على المساواة المطلقة، وأنه لا يوجد أي مبرر لما ذهب إليه ماركس من أن البناء الطبقي في المجتمع حتمي. وفضلاً عن ذلك كله نجدهم يتحدون وجهة النظر الماركسية القائلة بأن العوامل الاقتصادية هي بمثابة القوى المحددة للتاريخ والرابطة التي توحد بين المجتمعات[2].

(٢)

وتدفعنا هذه المناقشات إلى تحليل الكتابات الكلاسيكية التي تناولت الصفوة بمعانيها المختلفة. وعلى الفور يبدو أمامنا فلفريدو باريتو Pareto واحداً من أظهر علماء الاجتماع اهتماماً بمفهوم الصفوة. والواقع أن من الصعب فهم وجهة نظر باريتو حول هذا المفهوم دون الإشارة إلى نسقه

---

(1) Bachrach, P., The Theory of Democratic Elitism: A Critique little, Brown, 1967.

(2) Keller, S., Beyond the Ruling Class: Strategic Elites in Modern Society, Random House, 1963.

الفكري العام، ذلك النسق الذي يمثل في خطوطه العريضة نقداً وهدماً للنظرية الماركسية. فلقد ذهب باريتو إلى أن سلوك الإنسان عموماً يتصف باللامنطقية، لكنه لم يوضح تماماً الظروف التي تسهم في ذلك. ويكاد باريتو يقصر السلوك المنطقي الرشيد على المجالات الاقتصادية والعلمية، ثم يستبعد أية صفة منطقية على أي سلوك آخر. واستناداً إلى ذلك نجده يستخدم مفهومين هامين هما: «العواطف» Sentiments و «الرواسب» Residues التي تشير إلى «الثوابت» في مجال السلوك الإنساني. ويؤكد باريتو بعد ذلك أن الأفعال الاجتماعية برغم تنوعها واختلافها تصدر عن دوافع ثابتة، وأن الإنسان يميل باستمرار إلى منح هذه الأفعال تفسيرات وتبريرات معينة، تلك التي أطلق عليها المشتقات Derivations (بمعنى أنها مشتقة من العواطف). غير أن باريتو لم يوضح لنا تماماً كيف تحدد الثوابت (أو الرواسب) أنماط السلوك المختلفة على نحو محدد، وإن كان قد حدد ست فئات أساسية من الرواسب كل منها تضم عدداً من الفئات الفرعية. وهذه الفئات هي: أولاً: غزيرة التكامل وتعني القدرة على الربط بين الأشياء. ثانياً: رواسب استمرار التجمعات ودوامها ويشير إلى المحافظة على بناء العلاقات الاجتماعية القائمة. ثالثاً: راسب ظهور العواطف أو تجليها في أفعال خارجية ويدخل في نطاقها صياغة التبريرات العقلية أو التعبير عن الذات. رابعاً: راسب الألفة الاجتماعية أو الدافع نحو تكوين مجتمعات وفرض سلوك محدد. خامساً: راسب التكامل الشخصي وهو يعمل على إتيان أفعال تعمل على استعادة التكامل إذا ما طرأ عليه تغيير مثل الأفعال التي تعتبر مصدراً للقانون الجنائي. سادساً: الراسب الجنسي. ومن الملاحظ أن هذه الرواسب تتداخل مع بعضها في الحياة الاجتماعية بصورة مختلفة. فتحقيق التكامل بين راسبي التوازن واستمرار الجماعات – مثلاً – يعمل على ايجاد قوى مركبة ذات

أهمية اجتماعية كبيرة ترتبط بعواطف واضحة وقوية من النوع الذي يمكن أن نطلق عليه مصطلحاً غامضاً هو «مثال العدالة»[1]. أما تحليل باريتو للمشتقات فكان أقل تفصيلاً ووضوحاً من معالجته للرواسب. فالمشتقات هي تجليات أو مظاهر سطحية، أو بعبارة أخرى هي تفسيرات لقوى كامنة فى الحياة الاجتماعية. وبعد أن نظر باريتو في البداية للمشتقات من منظور يعكس الطابع الذاتي لهذه التفسيرات، لخص أربع فئات أساسية من المشتقات هي: أولاً: مشتقات التأكيد التي تؤكد الواقع والعواطف. ثانياً: مشتقات السلطة سواء تعلقت بالأفراد أو الجماعات أو العادات أو القوة الالهية. ثالثاً: المشتقات المتصلة بالعواطف والمبادئ العامة (والتي تعمل كذلك على المحافظة عليها). وأخيراً مشتقات خاصة بالبراهين اللفظية مثل الاستعارات الأدبية والمماثلة.

وفي ضوء هذه المفاهيم التحليلية يمكننا تناول مفهوم الصفوة عند باريتو. وأول ما يمكن أن يقال في هذا المجال أنه (أي باريتو) قد استخدم تعبير التباين الاجتماعي للإشارة إلى حقيقة اختلاف الناس فيما يتعلق بخصائصهم الفيزيقية والأخلاقية الفكرية، بحيث نجد بعضاً منهم يتفوق على الآخرين فيما يتعلق بهذه الخصائص[2]. ولقد استخدم باريتو مفهوم الصفوة للإشارة إلى «التفوق» في مجالات الذكاء، والطابع، والمهارة، والقدرة، والقوة.. الخ. وعلى الرغم من أنه قد اعترف بإمكانية حصول

(1) Henderson, L., Pareto's Sociology, A Physiologist Interpretation, Harper, Row. 1953, p. 40 ff.

وانظر أيضاً مناقشة شاملة لفكر باريتو الاجتماعي في: تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، ترجمة محمود عودة وآخرين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧، ص ص ٢٣٨ – ٢٥١.

(2) Ginsberg, M., «The Sociology of Pareto», in Reason and Unreason in Society, London, Longmans, Green and Co., 1947.

بعض الأفراد على لقب «صفوة» دون امتلاكهم للصفات التي تؤهلهم لذلك، إلا أنه قد أكد - في نفس الوقت - القضية الذاهبة إلى أن الذين يتميزون بخصائص الصفوة سوف يشكلون - بالضرورة - صفوة مقبلة. ويذهب باريتو إلى أن بالإمكان قياس درجات التفوق أو الامتياز في كل مجالات النشاط الإنساني: «ففي مجالي البغاء والسرقة، وفي مجالي القانون والطب، يمكن تحديد درجات الأفراد ابتداء من صفر حتى عشر درجات. فالذي يحصل على الدرجة العاشرة يكون قد وصل إلى أقصى درجات التفوق في مجاله. أما الذى لا يحصل على درجة عالية فيكون إما ضعيف العقل أو أن لديه صفات يمكن أن تتجلى في نشاط إنساني آخر». ويؤكد باريتو وجهة نظره قائلاً: «لم يكن نابليون مجنوناً أو شخصاً عادياً كملايين البشر. لقد كان يتمتع بخصائص نادرة»[1]. وعلى ذلك فإن الصفوة تتألف من أولئك الذين يحصلون على أعلى الدرجات في مجالات نشاطهم. ولقد ميز باريتو بين نوعين من الصفوات: صفوة حكمة وهي التي تمارس الحكم بشكل مباشر أو غير مباشر، وصفوة غير حاكمة وهي تتمتع بالصفات المميزة للصفوة الأولى ولكنها لا تمارس الحكم. وتشكل هاتان الصفوتان الطبقة العليا في المجتمع. أما بقية أفراد المجتمع فيشكلون - في نظر باريتو - اللاصفوة. وهم لا يمثلون وزناً سياسياً كبيراً. وفي كتاباته المستفيضة نجده يستخدم هاتين الفئتين للإشارة إلى وجود قلة حاكمة بحكم خصائصها وصفاتها، وغالبية محكومة بحكم افتقادها للمؤهلات الشخصية التي تمكنها من ممارسة السلطة.

ويعتقد باريتو أن الراسب الأول (التكامل والقدرة على الربط بين الأشياء) يسيطر على الطبقة العليا، بينما يحكم الراسب الثاني (استمرار

---

(1) Ibid, p. 211.

التجمعات ودوامها) الطبقة الدنيا في المجتمع. بعبارة أخرى فإن الراسب الثاني يفقد قوته تدريجياً لدى الطبقة العليا بحكم سيطرته على الطبقة الدنيا. ومن هذه الزاوية نجد باريتو ينظر إلى التاريخ على أنه مقبرة الارستقراطيات، بمعنى أن الصفوة الحاكمة تميل إلى افتقاد العناصر الكمية والكيفية التي تمكنها من الاستمرار في القبض على مقاليد القوة نتيجة لضعف راسب التكامل لديها ونموه لدى الصفوة غير الحاكمة. وتتمكن الصفوة الحاكمة من الاستمرار في الوجود ليس فقط بنمو عددها، ولكن أيضاً بصعود أفراد من الطبقة الحاكمة تنهار تلقائياً ويتدهور المجتمع نتيجة لذلك. ويعتقد باريتو أن استقطاب العناصر المتفوقة من الطبقة الدنيا وربطها بالصفوة الحاكمة يحول دون حدوث ثورات واضطرابات سياسية[1]. والواقع أن باريتو قد استند في تحليله هذا إلى قضية أساسية هي: أن المجتمعات تتمكن – عموماً – من الاستمرار في الوجود بسبب قوة التعاطف المرتبطة براسب الألفة الاجتماعية. فغريزة التجمع تعمل على ربط الناس ببعضهم البعض. لذلك فإن قدرة المجتمع على التكامل تتوقف على قوة المشاعر الاجتماعية بين أفراده. وبقدر ما تنتشر وتشتد هذه العواطف بين الأفراد بقدر ما يميل المجتمع إلى الاستقرار والتوازن. بعبارة أخرى فإنه كلما زاد راسب الألفة الاجتماعية قوة، زاد الامتثال الاجتماعي. ويؤكد باريتو ذلك بقوله: «أن كل المجتمعات متباينة فيما يتعلق بمدى الرواسب. فالرغبة في تحقيق الامتثال قد تكون قوية عند بعض الأفراد، وقد تكون ضعيفة عند البعض الآخر». ثم يحاول الربط بين هذه الفكرة ووجهة نظره في الصفوة، ذاهباً إلى أنها (أي الصفوة) هي القادرة على تحديد المصلحة الاجتماعية،

(1) Keller. S., Beyond the Ruling Class: Strategic Elites in Modern Society, op. cit.

وأن على بقية أفراد المجتمع المحافظة على النظام الاجتماعي حتى تتمكن الصفوة من أداء مهامها. وعلى الرغم من لباقة باريتو في صياغة وجهة نظره هذه، إلا أنها تعني – في مضمونها – أن الجماهير لا تستطيع بمفردها تحديد مصالحها وأهدافها(١).

وفي كتابات باريتو نجد معالجة مستفيضة لقضية لجوء الصفوة إلى القوة في حالة تعرضها للخطر. فالصفوة الحاكمة التي تفشل في مواجهة القوة بالقوة قد تجد نفسها بعيدة عن السلطة حينما تتمكن صفوة غير حاكمة من الإطاحة بها. وعندما تتردد الصفوة الحاكمة في استخدام القوة والقهر وتلجأ إلى المناورة والخداع للمحافظة على وضعها، فإنها بذلك تكون قد حولت السلطة من أيدي «الأسود» إلى أيدي «الثعالب»، مما يعني ظهور أفراد داخل الصفوة الحاكمة يتمتعون بالقدرة على الايهام والتضليل واستغلال الفرص المتاحة. وحينما يظهر تباين بين الأفراد فيما يتعلق بالرواسب، فإن ذلك يمثل – من وجهة نظر باريتو – ظرفاً ملائماً للثورة. وهذا يعني أن نظرية الثورة عنده تستند إلى الرواسب والعواطف، مؤكداً ذلك بقوله: «سوف يتمكن الذين لم يتخلوا عن استخدام القوة من الانتصار على أولئك الذين تخلوا عن هذه العادة». والواقع أن باريتو قد كرر مراراً فكرته الذاهبة إلى أن الصفوة الحاكمة تستطيع تحقيق أهدافها بفاعلية حينما تجهل الجماهير الديناميات التي تحكمها. وهذا يعني أن الجماهير يجب أن تكون بعيدة تماماً عن كيفية وصول الصفوات إلى الحكم والصراع الداخلي الذي قد ينشأ بينها(٢).

---

(1) Stark, W., «In Search of The True Pareto», British Journal of Sociology, vol. 14, 1963, pp. 25 ff.

(2) Aron, R., «Social Structure and the Ruling Class» British Journal of Sociology, I (1), March, 1950, pp. 6 - 16.

والواقع أن معالجة باريتو لمفهوم الصفوة قد تعرضت لانتقادات عديدة. من ذلك تبنيه للتغير السيكولوجي لظهور الصفوة وتدهورها، وتأكيده لنمط الشخصية الملائم للدخول في مراتبها، فضلاً عن أنه لم يحاول الجمع والتأليف بين كل الأمثلة المتاحة للتوصل إلى نظرية أكثر شمولاً وعمقاً. إذ أن الأمثلة التاريخية التي اعتمد عليها كانت مستقاة من السياسة الايطالية المعاصرة وتاريخ روما القديمة. كذلك فإن باريتو لم يقدم لنا حلاً لكيفية ظهور وسقوط الجماعات الاجتماعية، وكيفية ارتباط هاتين العمليتين فيما بينهما. فلقد ذهب إلى أنه إذا كانت الصفوة الحاكمة مفتوحة نسبياً للنبهاء من المستويات الدنيا، فستكون لدى هذه الصفوة فرصة أفضل في الاستمرار. وعلى العكس من ذلك فإن احلال صفوة قائمة بصفوة أخرى يعني فشل دورة الأفراد المكونين للصفوة الأولى. وكنتيجة لذلك نجد باريتو يذهب إلى أن الثورات تحدث في المستويات العليا من المجتمع، سواء حدثت هذه التراكمات نتيجة لاتجاه دور الطبقة الحاكمة نحو الهبوط، أو لأسباب أخرى مثل ظهور عناصر الانهيار في الرواسب التي تسند الاحتفاظ بالقوة، أو أخيراً نتيجة للخوف من استخدام القوة. وفي نفس الوقت الذي تبدو فيه عناصر الضعف واضحة لدى المستويات العليا، نجد عناصر التفوق تنمو لدى المستويات الدنيا من المجتمع، ممتلكة بذلك الرواسب الملائمة لممارسة وظائف الحكم والاستعداد الكافي لممارسة القوة. والواقع أن كتابات باريتو في هذا الموضوع لا تخلو من شواهد تاريخية هامة تدعم القضايا التي ذهب إليها، سواء فيما يتعلق بدراسته المقارنة للثورات أو المجتمعات، تلك المقارنات التي قصد بها توضيح الفروق الهامة في مدى دورة الأفراد بين الصفوة والجماهير[١].

---

(١) ت. ب. بوتومور، الصفوة والمجتمع، المرجع السابق، ص ٥٩.

(٣)

أما موسكا Mosca فقد نظر إلى مفهوم الصفوة من زاوية مختلفة إلى حد ما. فهو يؤكد أن كل المجتمعات الإنسانية عبر تاريخها قد انقسمت إلى طبقة حاكمة قليلة العدد، وطبقات محكومة كثيرة العدد. وعلى الرغم من أن هذه الفكرة قديمة قدم الفكر السياسي، إلا أن موسكا قد أكد أن سان سيمون Sant-Simon قد بلورها وطورها. فحينما يحقق المجتمع قدراً من التطور والنمو، يتعين على طبقة خاصة أو أقلية منظمة تولي مهمة التوجيه السياسي بالمعنى الواسع لهذا المصطلح (أي التوجيه في المجالات الإدارية والعسكرية والدينية والاقتصادية والأخلاقية)[1]. والواقع أن سان سيمون لم يؤكد فقط فكرة الضرورة الحتمية لظهور الطبقة الحاكمة، ولكنه أوضح أيضاً ضرورة تمتع هذه الطبقة بكل الاستعدادات والقدرات اللازمة للقيادة الاجتماعية في زمن معين وفي حضارة معينة. وفي موضع آخر نجد موسكا يبدي تأثراً واضحاً بأفكار سان سيمون حينما أوضح أن النظام الديموقراطي يتطلب وجود أقلية منظمة برغم استناد هذا النظام إلى إرادة عامة. ومن ذلك يبدو واضحاً أن موسكا يسلم بأن الطبقة الحاكمة حقيقة واقعة في كل المجتمعات بما في ذلك الديموقراطية منها، مما يعني تعارضاً صريحاً مع النظرية الماركسية. إذ أن ماركس قد أكد أن تاريخ كل المجتمعات الإنسانية حتى الآن هو تاريخ الصراع بين الطبقات. وفي موضع لاحق من «المنشور الشيوعي» يؤكد ماركس أن المجتمع البرجوازي الحديث قد خلق طبقات جديدة، وأساليب جديدة للقهر، وأشكال جديدة للصراع. ولو كان ماركس قد اكتفى بذلك لما اختلفت نظريته كثيراً عن نظرية موسكا، ولكنه (أي ماركس) قد ذهب بعد

(1) Mosca, G., The Ruling Class, translated by Kahn, H., New York: McGraw-Hill Book Company, 1965, 239.

ذلك إلى أن الطبقات (بْما في ذلك الطبقات الحاكمة) والصراع الطبقي يتحددان في ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وأن القضاء على هذه الظروف سوف يؤدي إلى ظهور مجتمع لا مكان فيه للطبقة الحاكمة. أما موسكا فقد أكد - مناقضاً ماركس - أن التاريخ لا يزودنا إلا بأساس غير واقعي لهذه الظروف الاجتماعية والاقتصادية، طالما أن القانون السيكولوجي هو الذي يحدد الطبيعة الحقيقية للإنسان. وعلى ذلك فإن كل ما ينطبق على المجتمعات التي ظهرت حتى الآن سوف يظل قائماً في مجتمعات المستقبل. وبهذه الطريقة نجد موسكا يقلب النظرية الماركسية ويحولها إلى نظرية محافظة بعد تجريدها من طابعها الثوري، ثم نجده بعد ذلك يؤكد أن الطبقة الحاكمة تمثل خاصية من خصائص المجتمعات الإنسانية، وأنها سوف تظل تشهد الطبقتين الأساسيتين: الحاكمة والمحكومة[1].

ويسلم موسكا بأن الجماهير تستطيع ممارسة الضغوط على الحكام. وتنشأ هذه الضغوط نتيجة لاستياء الجماهير من بعض السياسات التي ينفذها الحكام[2]. وقد يؤدي هذا الموقف إلى الإطاحة بالطبقة الحاكمة. وفي هذه الحالة تظهر إلى حيز الوجود طبقة حاكمة من بين الجماهير تتبنى سياسة جديدة أكثر تلاؤماً مع مصالح الشعب. ويعتقد موسكا أن قوة الطبقة الحاكمة تنبع من أنها تشكل «أقلية منظمة» في مواجهة «أغلبية غير منظمة»، كما أن افتقاد الأغلبية للتنظيم يجعل كل فرد فيها ضعيفاً في مواجهة الأقلية المنظمة. إن الأقلية بحكم قلة عددها تستطيع أن تحقق ما لا تستطيع الأغلبية تحقيقه، خاصة إذا ما كان الأمر متعلقاً بالتفاهم المتبادل والعمل المشترك. ويتوصل

---

(1) Meisel, J., The Myth of the Ruling Class, Ann Arbor: The University of Michigan Press, 1962.

(2) Mosca, G., The Ruling Class, op. cit. p. 50.

موسكا من ذلك إلى نتيجة هامة هي: «أنه كلما كبر المجتمع السياسي، قلت نسبة الأقلية الحاكمة بالنسبة للأغلبية المحكومة، وبالتالي ضعفت فرص الأخيرة في القيام بنشاط معاد للأولى»[1]. ثم نجده يؤكد في موضع لاحق أن ثمة قانوناً اجتماعياً كامناً في طبيعة الإنسان، بمقتضاه يتحول ممثلو الشعب – سواء كانوا معينين أو منتخبين – من خدم إلى سادة. فحينما يعينون أو ينتخبون للدفاع عن المصالح العامة للمجتمع ككل، فإنهم يتبنون حينئذ مصالحهم الخاصة، ويكون ذلك أساساً قوياً لتشكيل أقلية مسيطرة قوية. والواقع أن الأقلية الحاكمة لا تكتسب قوتها من طبيعة تنظيمها فقط، بل أيضاً من خصائصها المادية والفكرية والأخلاقية التي تميزها عن الأغلبية المحكومة. ويذهب موسكا بعد ذلك إلى أن القانون السيكولوجي الأساسي الذي يجبر الناس على النضال من أجل التفوق يؤدي في النهاية إلى ظهور القلة الحاكمة، تلك التي تتحكم – بفضل قدرتها التنظيمية وخصائصها الفردية – في القوى الاجتماعية المختلفة. إذ أن التحكم في أي قوة اجتماعية (كالجيش والاقتصاد والسياسة والإدارة والدين والأخلاق) يؤدي إلى تداعي التحكم في القوى الأخرى[2]. وفي كل المجتمعات – بما في ذلك المجتمعات الديموقراطية النيابية – يستطيع الأغنياء ممارسة التأثير الاجتماعي على الهيئات والمؤسسات بدرجة أكبر من الفقراء. ولقد شهد التاريخ مجتمعات كانت السيطرة الدينية فيها تؤدي إلى مزيد من القوة الاقتصادية والسياسية، وفي مجتمعات أخرى ارتبطت المعرفة العلمية المتخصصة بنفوذ سياسي هام[3].

(1) Ibid. p. 53.
(2) Ibid. p. 55.
(3) Ibid. p. 57.

ولقد اتخذ موسكا موقفاً معارضاً من الداروينية الاجتماعية بخاصة، والنظريات العنصرية بعامة، حينما أكد أهمية الأساس الاجتماعي والثقافي «لتفوق» الارستقراطيات المختلفة والطبقات الحاكمة عبر التاريخ. فالخصائص الفريدة التي تتمتع بها لا تعود إلى عوامل فطرية مكتسبة بقدر ما تعود إلى عوامل اجتماعية. ومعنى ذلك أن هناك عوامل عديدة تسهم في ظهور الخصائص الفردية التي يتمتع بها بعض الأفراد كالوضع الاجتماعي والتقاليد الأسرية والعادات الطبقية[1]. ومع أن موسكا قد رفض فكرة التفوق العضوي لأفراد الطبقة الحاكمة، إلا أنه – في نفس الوقت – قد رفض النتائج المترتبة على النقطة التي أشار إليها، والمتعلقة بتأثير العوامل الاجتماعية على تفوق أفراد الطبقة الحاكمة. فهو لم يبد استعداداً للتسليم بأن الخصائص السيكولوجية للأفراد يمكن أن تتغير بتغير الظروف والنظم الاجتماعية، مؤكداً أن النظم القائمة برغم تأثرها بالظروف الاجتماعية والثقافية، إلا أنها تمثل نتاجاً للطبيعة الأساسية الثابتة للإنسان[2]. ومن خلال هذه الفكرة حاول موسكا الدفاع عن نظريته، ذاهباً إلى أن الناس – في ظل كل الظروف – يناضلون من أجل التفوق، وأن ذلك يؤدي في نهاية الأمر إلى تقسيم المجتمعات الإنسانية إلى أقليات حاكمة وجماهير محكومة.

وعلى الرغم من أن الطبقة الحاكمة تستطيع ممارسة القوة لتدعيم أوضاعها، إلا أنها لا تلجأ لذلك إلا في حالة الضرورة القصوى. وفي كل الأحوال فإن الطبقة الحاكمة تحاول ضمان استقرار الحكم عن طريق تأييد

---

(1) Ibid. p. 63.

(2) Ibid. p. 82.

الجماهير لها. ويتم ذلك بمقتضى صيغة سياسية معينة[١]، تحـاول من خلالها الطبقة الحاكمة تبرير ممارستها الفعلية للسلطة بالاستناد إلى أية مبادئ أخلاقية عامة[٢]. ويذهب موسكا إلى أن الصيغة السياسية ليست مجرد اختراع يمكن بواسطته خداع الجماهير واجبارها على الطاعة، انها تمثل أساساً اجتماعياً هاماً، بدونه لا تتمكن المجتمعات من الاستمرار في الوجود. ومعنى ذلك أن الصيغة السياسية مفهوم واسع يشمل القيم والمعتقدات والعادات التي تتشكل خلال تاريخ المجتمع، بحيث تحتل أهمية خاصة في نظر الأفراد، مما يدفع الطبقة الحاكمة إلى تبنيها والاعتماد عليها في اكساب حكمها طابعاً شرعياً. ويؤكد موسكا وجهة نظره هذه بقوله: «ان القومية تمثل صيغة سياسية ملائمة في العصر الحديث. فالإنسان يشعر ويعتقد ويحب ويكره في ضوء البيئة التي يعيش فيها. وخلال فترات زمنية سابقة كان الحق الالهي للملوك هو الصيغة السياسية الملائمة»[٣]. ومعنى ذلك أن الصيغ السياسية تتغير بتغير الظروف الاجتماعية والتاريخية. كذلك نجد موسكا يؤكد ضرورة تعبير الصيغة السياسية عن ثقافة المحكومين. إذ أن الاخفاق في تحقيق ذلك قد يؤدي إلى صراعات وتناقضات تهدد بقاء المجتمع. ومعنى ذلك أن مبادئ الصيغة السياسية يجب أن تكون معبرة عن أفكار ومشاعر القطاعات العريضة من المجتمع[٤]. ان ذلك يمثل ضماناً لاستقرار الحكم حتى وإن بدت عليه بعض مظاهر الفساد والقمع.

---

(١) يقترب مفهوم «الصيغة السياسية» عند موسكا من مفاهيم سياسية أخرى مثل «ايديولوجية الطبقة الحاكمة» عند ماركس، و «الشرعية» عند فيبر، و «الاسطورة» عند سوريل و «المشتقات» عند باريتو. انظر: Meisel, J., The Myth of the Ruling Class, op. cit.

(2) Mosca, G., The Ruling Class, op. cit. p. 62.

(3) Ibid. p. 73.

(4) Ibid. p. 107.

وفضلاً عما سبق نجد موسكا يولي اهتماماً ملحوظاً بعملية اجتماعية أخرى هي ظهور «أقلية موجهة داخل الطبقات الدنيا تتخذ موقفاً معادياً من الطبقة الحاكمة»[1]. فالأقلية الموجهة تعتبر دولة داخل الدولة وتمارس تأثيراً كبيراً على الجماهير يفوق ذلك الذي تمارسه الطبقة الحاكمة الشرعية. وكلما ازدادت الطبقات عزلة عن بعضها البعض، وانتشر الاستياء بين الطبقات الدنيا، ازداد حماس الأقلية الموجهة للإطاحة بالحكومة الشرعية القائمة. والنتيجة المترتبة على ذلك ظهور طبقة حاكمة جديدة تحل محل الطبقة الحاكمة القديمة دون أن تشارك في ذلك الجماهير مشاركة فعلية. ومن ذلك يبدو أن نمو التفاوت الثقافي بين الطبقات وما يترتب عليه من عزلة ثقافية بينها قد يضعف من موقف الطبقات العليا، مما يجعلها - في نهاية الأمر - تفقد قواتها الرادعة وتلجأ إلى الاستسلام. ومن الواضح أن ثمة تشابهاً واضحاً بين وجهتي نظر موسكا وباريتو، وإن كان الأول قد أكد أن مصير الطبقة الحاكمة يتوقف على حيويتها وحكمتها وقدرتها السياسية. ومن ذلك يتضح أن الطبقة الحاكمة - في نظر موسكا - تمثل حقيقة واقعة دائمة، وأن محاولة الغائها تبدو ضرباً من العبث.

ومن الصعب فهم وجهة نظر موسكا في الطبقة الحاكمة دون توضيح منطلقاته الفكرية والمؤثرات المختلفة التي خضع لها. وأول ما يمكن أن يقال هنا أن موسكا قد تبنى التصورات الليبرالية في تحليلاته السياسية، ذاهباً إلى أن المبدأ الليبرالي أكثر فائدة ونفعاً من المبدأ الاوتوقراطي[2]. والسبب الرئيسي في ذلك هو أن المبادئ الليبرالية تعتمد - أساساً - على الاتفاق بين

---

(1) Ibid. p. 116.

(2) Ibid. p. 406.

غالبية المواطنين. ولم يخف موسكا اعجابه بنموذج «دولة المدينة» الذي تناوله أرسطو، كما أبدى حماسه الشديد للنظام الانجليزي قبل ادخال الاقتراع العام، وهو النظام الذي دافع عنه مونتسكيو دفاعاً حاراً. وتتخذ الليبرالية موقفاً وسطاً بين نظامين أساسيين هما: الارستقراطية والديموقراطية. فهي (أي الليبرالية) تسمح لهذين النظامين بالوجود والتعايش في حالة توازن. والواقع أن دفاع موسكا عن الليبرالية إنما ينشأ من قدرتها على تحقيق التوازن الاجتماعي وتمكين المجتمعات الإنسانية من التقدم. وبرغم ذلك كله نجد موسكا يوافق الماركسيين على أن الصراع الطبقي هو القوة الأساسية المحركة للتقدم والتطور حيث يقول: «أن الصراع بين الذين يشغلون أوضاع القمة والذين يولدون في القاع ولكنهم يطمحون في الصعود الاجتماعي، سيظل العامل الرئيسي الذي يدفع الأفراد إلى توسيع آفاقهم والبحث عن وسائل جديدة لتقدم الحضارة الإنسانية[1]. ويكشف هذا النص عن سمة أساسية تميز فكر موسكا وهي محاولة التوفيق بين المذاهب السياسية المختلفة. فلقد أبدى اعجابه بمونتسكيو، لكنه عارض روسو في نفس الوقت. إذ أن الأول (مونتسكيو) قد أكد أهمية الاعتدال مما يعد أساساً هاماً لاستقرار النظام السياسي. أما الثاني فقد دافع عن السيادة الشعبية والمساواة المطلقة، لكنه – في نفس الوقت – قد أكد ضرورة وجود الطبقة الحاكمة. وفضلاً عما سبق فلقد دافع موسكا عن تصنيف أرسطو الشهير لنظم الحكم (الملكية والارستقراطية والديموقراطية) ذاهباً إلى أنه من أفضل ابتكارات العقل الإنساني. وتكمن عبقرية أرسطو في توصله إلى تصنيف سياسي لا يزال يحظى بالقبول العام بين العلماء الاجتماعيين، على الرغم من أن الدارسين

(1) Ibid. p. 416.

المحدثين قد كشفوا عن عدم اكتمال هذا التصنيف وعجزه عن التمييز بين النظم السياسية المختلفة[1]. ومن الأفكار الهامة التي أكدها أرسطو أن استقرار أي تنظيم سياسي يتوقف على وجود مستويات اجتماعية وسيطة كبيرة ومستقلة بحيث تتوسط المستويات الاجتماعية العليا والدنيا. وحتى يتم ذلك لابد من تحقيق الاعتدال في الملكية. ونستطيع أن نجد صدى لهذه الفكرة في نظرية موسكا حينما ذهب إلى أن انهيار الأوضاع الاقتصادية للمستويات الاجتماعية الوسطى، إنما هو علامة على أن النظام النيابي الحديث قد وصل إلى أسوأ مراحله، كما أنه (أي موسكا) يبدي إعجابه بوجهة نظر أرسطو الذاهبة إلى عدم السماح لأفراد الطبقة العاملة بالحصول على الوظائف العامة، وأن تحسين أحوال الفقراء يجب ألا يكون على حساب المساس بالملكية الخاصة للأغنياء. ومن بين الإجراءات التي تسهم في تحسين أحوال الفقراء – في نظر موسكا – تحديد ساعات العمل، والتأمين ضد الشيخوخة والمرض والبطالة، وفرض قيود على تشغيل النساء والأطفال. ولقد كان موسكا واعياً كل الوعي بأن هذه الإجراءات تسهم في تحقيق الاستقرار السياسي. إذ أن تحسين أحوال الطبقة العاملة يجعلها أقل عرضة للجوء إلى العنف والتمرد، مما يمكن النظام السياسي من الاستمرار في الوجود[2]. ومن ذلك يبدو واضحاً أن موسكا قد بذل جهوداً مستميتة لكي يفرق بين نظريته ونظرية ماركس عن طريق تأكيد قصور التفسير الاقتصادي للتاريخ، وإبراز الدور الذي تلعبه الأفكار في احداث التغير الاجتماعي. والواقع أن موقف موسكا من هذه النقطة لا يختلف كثيراً عن موقف ماكس فيبر، خاصة فيما

---

(1) Meisel, J., The Myth of the Ruling Class, op. cit. p. 210.
(2) Mosca, G., The Ruling Class, op. cit. p. 472.

يتعلق برفض التفسير الاقتصادي للتاريخ[1]. ومع ذلك فإن موسكا يبدو وكأنه أقل استعداداً من فيبر في اقرار تأثير فكر ماركس عليه، وهذا يعود في حقيقة الأمر إلى أن موسكا قد أظهر عداوته للحركة العمالية وللاشتراكية بوجه عام.

(٤)

وباستطاعتنا أن نجد معالجة مختلفة لفكرة الصفوة وعلاقتها بالجماهير في مؤلف روبرت ميشيلز Michels الشهير «الأحزاب السياسية»[2] Political Parties. وفي هذا المؤلف نجد تفنيداً لتفسير ماركس للتاريخ، ودفاعاً عن تفسير بديل يقوم على التعدد. ذلك أن الأشياء تتحدد من خلال قوى مختلفة ذات طبيعة متباينة. وعلى الرغم من أن "ميشيلز" قد أقر أهمية العوامل الاقتصادية في احداث التغير الاجتماعي متفقاً في ذلك مع ماركس، إلا أنه (أي ميشيلز) قد أوضح أن هناك عوامل وقوى عديدة تحدد مصير الديموقراطية والاشتراكية. وتتمثل هذه العوامل في طبيعة الإنسان، ونوعية الصراع السياسي، فضلاً عن شكل التنظيم. وبالإضافة إلى ذلك يعتقد "ميشيلز" أن ماركس لم يتنبه بالقدر الكافي إلى ظاهرة هامة هي، أن "الديموقراطية تؤدي إلى الاوليجاركية"، ذلك أن التنظيمات قد تنشأ نشأة ديموقراطية قائمة على المساواة، ثم تتحول بمرور الوقت إلى تنظيمات خاضعة لحكم قلة من الأفراد يتحكمون في مواردها لخدمة أغراضهم الخاصة. ولكي يدلل ميشيلز على هذه القضية نجده يقدم وصفاً تفصيلياً للأحزاب

(1) Salomon, A., «German Sociology», in Gurvitch, G. Moore, W. Twentieth Century Sociology, New York: Philosophical Library, 1945, p. 596.

(2) Michels, R., Political Parties, New York: Dover Publications, Inc., 1959.

الاشتراكية الديموقراطية في أوربا، حيث أوضح أنه ليس من الغريب أن تكون الأحزاب المحافظة ذات طابع أرستقراطي وأوليجاركي، طالما أنها لا تلتزم إلتزاماً واضحاً بمصالح الجماهير. أما إذا كانت الأحزاب الاشتراكية الثورية قائمة على نفس مبادئ الأحزاب المحافظة، فإن ذلك يعني أن ثمة اتجاهات أوليجاركية تنتشر في أي تنظيم سياسي يسعى إلى تحقيق أهداف محددة[1]. ومعنى ذلك أن هناك صفوات معينة تميل إلى التحكم في التنظيمات السياسية مبتعدة بذلك عن تحقيق الديموقراطية الحقيقية.

ويحاول ميشيلز تفسير ظهور الاتجاهات الاوليجاركية في التنظيمات السياسية، ذاهباً إلى أن ثمة ميولاً إنسانية فطرية تدفع الإنسان لنقل ممتلكاته إلى ورثته الشرعيين، كما تدفعه أيضاً إلى نقل السلطة السياسية التي يتمتع بها إلى أبنائه من بعده. وعلى الرغم من أن ميشيلز قد عزا هذه الظاهرة إلى غرائز كامنة في الجنس البشري، إلا أنه قد أكد أن هذه الغرائز تنمو وتتدعم من خلال النظام الاقتصادي المستند إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج[2]. والواقع أن ميشيلز لم يوضح لنا ما إذا كانت الامتيازات المادية والسياسية تعتبر نتاجاً للنظام الاجتماعي - الاقتصادي أم أنها نتيجة للاتجاهات السيكولوجية الثابتة عند الإنسان، خاصة وأنه قد أقر بصعوبة تحقيق الديموقراطية المثالية في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة. والمحقق أن ميشيلز قد بنى فكرته عن حتمية الاوليجاركية في ضوء تصور للطبيعة الإنسانية مناقض تماماً لتصور ماركس لها. فهو (أي ميشيلز) يؤكد أن لدى الإنسان ميلاً طبيعياً للقبض على مقاليد السلطة، وما أن يحصل عليها حتى يسعى إلى تدعيمها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. واستناداً إلى هذا

(1) Ibid. p. 11.
(2) Ibid. p. 12.

الإفتراض السيكولوجي توصل ميشيلز إلى استنتاج هام هو، أن الديموقراطية تتطلب وجود التنظيم، ذلك الذي يؤدي بدوره إلى الاوليجاركية، مؤكداً أن هذا الاستنتاج يرقى إلى مرحلة القانون السوسيولوجي[1]. ومن الواضح أن ميشيلز هنا قد عارض ماركس معارضة واضحة، ذلك أن الأخير قد أكد مراراً أن ما يبدو قانوناً في ظل ظروف اجتماعية معينة (كالقيم والنظم الرأسمالية) يجب ألا يعتبر قانوناً في ظل كل الظروف. بمعنى أنه من الخطأ التسليم بأن القانون الاجتماعي يتصف بالعمومية والصدق والاستقلال عن ارادة الناس في ظل ظروف معينة.

ولاشك أن ميشيلز قد عرض من الشواهد التاريخية القدر الكافي للبرهنة على «صدق القانون الحديدي للاوليجاركية»، مما مكنه من تقديم تحليل سوسيولوجي رائع لمشكلة الديموقراطية بعامة والقلة الحاكمة بخاصة. وبرغم ذلك فإن دراسة ميشيلز تستند إلى مفاهيم سيكولوجية واضحة. فهو يسلم بأن الناس لا يستطيعون حكم أنفسهم، وأن السيطرة على حشد كبير أيسر بكثير من السيطرة على عدد قليل من المستمعين. إذ أن سلوك الحشد يخضع للانفعالات والعواطف. كذلك فإن هناك مشكلة هامة تتعلق بديموقراطية إتخاذ القرارات في التنظيمات الكبيرة الحجم. فإذا كانت الديموقراطية تعني الاشراك المباشر لكل الناس في حل المشكلات واتخاذ القرارات، فإنها تكون مستحيلة بهذا المعنى. ولو طبقنا ذلك على الأحزاب السياسية الكبرى، سنجد من الصعب عليها اشراك كل الأعضاء في اتخاذ كثير من القرارات. وحينما ينشأ التنظيم وينمو عند حجم معين، يصبح تقسيم العمل مطلباً أساسياً حتى تتعقد الوظائف وتبدأ معالم البيروقراطية في الظهور إلى حيز الوجود (بما في

---

(1) Easton, The Comparative Study of Elites (Hoover Institute Studies Series B: Elites, No. 1, Standford; 1952.

ذلك بناء السلطة والمكافآت والاتصال... الخ). وفي المراحل الأولى من نشأة التنظيمات – وعلى الأخص الديموقراطية والاشتراكية منها – ينشأ تعاون وتنسيق بين الوظائف والأوضاع المختلفة، حيث تسود روح المساواة، فيصبح الرئيس – كما يقول ميشيلز – خادم الجماهير[1]. وفي بداية الأمر يبدو الطابع الديموقراطي للتنظيم واضحاً من خلال سيطرة روح الزمالة والمساواة. بيد أن هذه الروح تنتشر فقط في التنظيمات الصغيرة الحجم نسبياً. فبنمو التنظيم يصبح هذا الشكل من الديموقراطية عسير التحقيق. وبالإضافة إلى قضية الحجم هناك متغيرات أخرى تعوق تطبيق الديموقراطية. ففي إطار تقسيم العمل تزداد المهام والأدوار تعقيداً، كما تتطلب تدريباً ومعرفة فنية متخصصة[2]. ذلك أن تباين الوظائف يعني التخصص، كما أن التخصص يعني – بدوره – الخبرة الفنية. ومن النتائج المترتبة على ذلك كله أن نجد الذين انتخبوا لخدمة مصالح الجماهير يسعون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة. وهكذا تتحول الديموقراطية داخل التنظيم البيروقراطي إلى أوليجاركية. ويعتقد ميشيلز أن كل تنظيم يشهد بالضرورة اتجاهات بيروقراطية وأوليجاركية بسبب نمو حجمه، وتعدد وظائفه، وتخصص أعماله. ويبدأ قادة التنظيم في تأكيد أهمية الخبرة الفنية، ثم يستخدمونها كوسيلة لطبع سلطاتهم بطابع شرعي، ثم يتكون في نهاية الأمر انطباع عام لدى العاملين بأن القادة هم أكفأ العناصر القادرة على إدارة التنظيم.

ويحاول ميشيلز الدفاع عن نظريته بإبراز سلبية الجماهير خلال النشاطات السياسية. وتبدو هذه السلبية واضحة في عدم المواظبة على حضور الاجتماعات السياسية العادية، وترك إدارتها للموظفين المتفرغين.

---

(1) Ibid. p. 27.
(2) Ibid. p. 28.

ذلك أن العامل – بطبيعته – مستغرق في عمله بحيث يجد المشاركة السياسية عبئاً ثقيلاً عليه. ومن النتائج المترتبة على ذلك ظهور القادة بمظهر الأبطال القادرين على صنع أشياء يعجز الأشخاص العاديون عن أدائها. والواقع أن الجماهير – في نظر ميشيلز – لا تتصف فقط بالسلبية السياسية، بل أيضاً بعدم الكفاءة السياسية، حتى أنها تميل باستمرار إلى تفويض من يتولى نيابة عنها المهام السياسية المختلفة حتى ولو كانت مؤهلاته وقدراته محدودة للغاية. ومن الشواهد التي يستخدمها ميشيلز للتدليل على ذلك أن بيرنشتاين Bernstein – وهو مفكر اشتراكي بارز – قد ظل شخصية مجهولة بين العمال والموظفين بسبب افتقاده لموهبة الخطابة والتوجيه السياسي المباشر. وهناك عوامل أخرى تسهم في زيادة سلبية الجماهير وتفوق القادة. من ذلك البناء العمري للأحزاب والنقابات الاشتراكية. فالغالبية العظمى من الأعضاء تقع في الفئة العمرية الشابة (فيما بين ٢٥ و ٣٩ سنة). ومن المعروف أن الشباب في هذه المرحلة يميلون إلى الاستمتاع بأوقات فراغهم، والبحث عن وسائل وأساليب تمكنهم من تحسين أوضاعهم الاجتماعية، مما قد يؤدي إلى عزوفهم عن الالتحاق بنقابات العمال[1]. وفضلاً عن ذلك يبرز ميشيلز عاملاً آخر يسهم في تعميق الهوة بين الجماهير والقادة. ذلك أن زعماء الأحزاب السياسية في كثير من الدول يأتون من الطبقة الوسطى، وبالتالي فهم يتمتعون بتفوق ثقافي أو فكري منذ البداية[2]. وهكذا نجد ميشيلز يبذل جهداً جباراً للبرهنة على صحة افتراضه القائل بأن الجماهير عاجزة عن ممارسة النشاطات السياسية الفعالة، وأن هذا الموقف يشكل أساساً قوياً لاكتساب القادة للقوة التي يتمتعون بها. وبالإضافة إلى ذلك فإن المعرفة

(1) Ibid. p. 81 - 82.
(2) Ibid. p. 86.

الفنية التي يمتلكها القادة تؤدي إلى ظهور الاوليجاركية، طالما أن الجماهير تسلم أمورها لهؤلاء القادة مما يؤدي في نهاية الأمر إلى اختفاء المبادئ الديموقراطية.

وبرغم الألمعية الثاقبة التي تميز بها تحليل ميشيلز، إلا أنه لا يخلو من الخلط والغموض. فإذا كان يعني ضرورة الحاجة إلى وجود نوع معين من القيادة، فإنه لم يميز بين القيادة (كما هو الحال في قيادة فرقة موسيقية) والاوليجاركية (بمعنى تحكم فئة من الأفراد وفرض سيطرتهم على المجتمع ككل)(1). والواقع أن فشل ميشيلز في التمييز بين هذين النمطين من القيادة يعود إلى تسليمه المسبق بأن أية قيادة (حتى ولو كانت ديمقراطية) لابد وأن تتحول في النهاية إلى أوليجاركية. ففي حالة قيادة الفرقة الموسيقية بذلت محاولات عديدة للعزف دون قادة موسيقيين، لكن تقدم فن الموسيقى جعل من القائد الموسيقي ضرورة فنية. والواقع أن الحكم على هذا القائد لا يتم في ضوء ديمقراطيته أو أوتوقراطيته بقدر ما يتم في ضوء النتائج الجمالية التي يحققها بقيادة الفرقة الموسيقية. والمحقق أن ميشيلز لم يقدم لنا معايير موضوعية يمكن على أساسها تحديد الاوليجاركية. بعبارة أخرى لم يوضح لنا النقطة التي يتحول عندها الفرد من مجرد قائد إلى أوليجاركي. وفي بعض المواضع كان ميشيلز يستخدم مصطلح الاوليجاركية للإشارة إلى طول فترة القيادة واستقرارها، وفي مواضع أخرى كان يستخدم المصطلح للإشارة إلى «الارستقراطية» التي تتمتع بالمواهب وتمتلك الخبرات الفنية والتي تنفصل بالتالي عن الجماهير. ويدلل ميشيلز على ذلك بقوله: «أن التخصص يخلق السلطة. فإذا كان المريض يطيع الطبيب بسبب المامه بطبيعة الجسم

(1) Keller, S., Beyond the Ruling Class, op. cit.

الإنساني وعلاج الأمراض التي تصيبه، فإن المريض السياسي - بالمثل - يطيع القادة السياسيين الذين يتمتعون بالكفاءة السياسية التي لا يتمتع بها الأفراد العاديون»[1]. والمؤكد أن هذه المماثلة لم تكن لتخدم الأهداف التي سعى إليها ميشيلز. فهو لم يكن يقصد مجرد التدليل على أن التخصص يؤدي إلى السلطة، وإنما كان يقصد - في المحل الأول - تأكيد حتمية سوء استغلال القوة والسلطة مما يؤدي إلى إهدار الروح الديموقراطية. إذ أن الذين يقبضون على مقاليد الحكم بهدف خدمة المصالح العامة، سرعان ما يتحولون إلى خدمة مصالحهم الشخصية. وخلال عملية التحول هذه تظهر الاوليجاركية إلى حيز الوجود كنمط من أنماط القيادة.

وفضلاً عما سبق نجد ميشيلز يؤكد أن الجماهير لا تثور بطريقة تلقائية، أي بدون قيادة موجهة. وفي حالة الثورة تظهر عناصر قيادية من داخل الجماهير تحاول القبض على مقاليد الحكم باسم الشعب، ثم ما تلبث أن تتحول إلى طبقة مقفلة مبتعدة بذلك عن الجماهير التي مكنتها من الحصول على السلطة. وفي المواقف غير الثورية تتعرض القيادات الموهوبة لاغراءات عديدة، من بينها الحصول على وظائف قيادية داخل الحركة العمالية. ويبدو من تحليل ميشيلز أن العمال والموظفين لا يستطيعون بمفردهم تشكيل قوة جديدة قادرة على التعبير عن المعارضة التي قد تبديها الجماهير[2]. إذ أن الصراع الحقيقي لا يحتدم بين الجماهير والقيادة، بل بين القيادة الرسمية والقيادة غير الرسمية التي تحاول الحصول على السلطة. وأياً كانت نتيجة هذا الصراع، فإن القيادة الأولى لا تفقد تماماً سيطرتها وقوتها، مما يعني تعارضاً صريحاً مع نظرية باريتو في «دورة الصفوة». يضاف إلى ذلك أن ميشيلز قد

(1) Michels, Political Parties, op. cit. p. 89.
(2) Ibid. p. 161.

أوضح أن اللامركزية ليست عاملاً معوقاً للاوليجاركية. فهي (أي اللامركزية) لا تؤدي إلى مزيد من الحرية، وحصول العمال والموظفين على سلطة إصدار القرارات. وفي كل مجال من مجالات النشاط الإنساني يحاول القائد الضعيف الحصول على مزيد من السلطة، مما يعني التحول نحو الاوليجاركية. ومن الطبيعي ألا تتعارض السلطة التي يتمتع بها القادة المحليون مع السلطة التي تتمتع بها القيادة المركزية، لأن الأخيرة مطلقة ولا تقبل التحدي[١]. وأسباب ذلك – في نظر ميشيلز – ليست اجتماعية فقط (الحاجة إلى التنظيم وسلبية الجماهير)، ولكنها نفسية أيضاً (سعي القادة للحصول على السلطة فضلاً عن خصائص الطبيعة البشرية).

وليس من الصعب علينا اكتشاف تأثير الماركسية على ميشيلز. ففي مؤلفه «الأحزاب السياسية» نجد معالجة لمفاهيم الطبقات، والصراع الطبقي، والوعي الطبقي. ومن القضايا الهامة التي أكدها ميشيلز في هذا المجال أن الصراع الطبقي لا يتحدد فقط في ضوء ظروف القهر، بل أيضاً في ضوء "الوعي بهذه الظروف"[٢]. ثم يوضح بعد ذلك أن البرجوازية قد لعبت الدور الرئيسي في نمو وعي طبقي بروليتاري. فلكي تدافع البرجوازية عن نفسها في مواجهة الارستقراطية المعارضة للنمو الصناعي، بدأت في حشد البروليتاريا وزودتها بسلاح هام هو الوعي السياسي والخبرة الفنية، ذلك السلاح الذي قد يستخدم ضد البرجوازية ذاتها. وبالإضافة إلى ذلك فهناك بعض المثقفين البرجوازيين الذين استطاعوا – لأسباب عديدة – الانفصال على طبقتهم الأصلية والارتباط بالعمال والموظفين من أجل خدمة أهداف جماهيرية. ويصف ميشيلز هؤلاء المثقفين بأنهم مجموعة من العلماء حاولوا

(1) Ibid. p. 205.
(2) Ibid. p. 236.

توظيف العلم لخدمة الطبقة العاملة، مما أدى إلى حركة اشتراكية. ثم يقول في موضع آخر: «أن البروليتاري يسلك سلوكاً منطقياً حينما ينضم إلى حزب طبقي، وحينما يعي بأن النضال ضد البرجوازية - بمختلف درجاتها - هو السبيل الوحيد لإقامة نظام اجتماعي لا تصبح فيه المعرفة والصحة والملكية حكراً على قلة قليلة من الناس»[1]. والواقع أن ماركس لم يتوقع أن انضمام المثقفين البرجوازيين إلى الحركة الاشتراكية وشغلهم للأوضاع القيادية فيها يمكن أن يؤدي إلى تغيرات أساسية عليها من بينها نمو عملية «التبرجز» داخل أحزاب الطبقة العاملة. وعلى الرغم من أن ماركس كان واعياً بوجود مستويات متباينة داخل الطبقة العاملة، إلا أنه قد مال إلى تجاهل الصراعات التي يمكن أن تنشأ بينها. ومن المفارقات الطريفة هنا أن ميشيلز قد أوضح أن الحركة الاشتراكية قد أفرزت «برجوازيات صغيرة»، وأن قيادات جديدة قد بدأت تظهر، ثم ظهرت عوامل وظروف (اجتماعية ونفسية) أدت إلى ابتعادها عن الجماهير وتحولها إلى أوليجاركيات متحكمة، مما يمثل - في نظر ميشيلز - انتهاكاً للكرامة الاشتراكية. والواقع أن الميل نحو الاوليجاركية هو خاصية أساسية من خصائص التنظيمات السياسية حتى ولو كانت القيادة منتخبة ومعبرة تعبيراً أصيلاً عن الجماهير. ويبدو ذلك واضحاً في عبارته الشهيرة: «إذا قلنا تنظيماً، قلنا أوليجاركية»[2].

ولاشك أن ميشيلز قد قصد بدراسته إبراز بعض العوامل الاجتماعية والنفسية التي تحول دون تحقيق الديموقراطية، لكنه تبنى منظوراً احادياً أدى به في نهاية الأمر إلى التعبير عن الديموقراطية بطريقة تشاؤمية. فلقد استخدم تعبير «القانون الحديدي» لكي يبالغ في شأن الصعوبات والعقبات

(1) Ibid. p. 247.

(2) Ibid. p. 307.

التي تحول دون إقامة حكم ديموقراطي، وإن كان لم يستبعد إمكانية تحقيق هذا الحكم. وهنا نجد ميشيلز يؤكد ضرورة بذل مزيد من الجهود للحد من نمو الاتجاهات الاوليجاركية في التنظيمات السياسية. ومن الإجراءات التي تسهم في ذلك حرية البحث والاستقصاء، وتوجيه النقد وممارسة الرقابة، فضلاً عن توسيع نطاق التعليم، لأنه يمثل أحد وسائل الضبط والمراقبة. وعلى الرغم من أن تحقيق الديموقراطية المثالية أمر مستحيل التحقيق، إلا أن هذه الإجراءات تضمن – على الأقل – الحد الأدنى من الديموقراطية.

(٥)

هذا وقد تركت النظريات الكلاسيكية في الصفوة تأثيراً بالغاً على العلماء الاجتماعيين والمحدثين المعنيين بدراسة البناء الطبقي. فإذا كان موسكا وميشيلز وباريتو قد سعوا إلى تفنيد النظرية الماركسية في «الطبقة الحاكمة»، وإذا كان الماركسيون – بدورهم – قد رفضوا نظرية الصفوة بوصفها تعبيراً عن ايديولوجية برجوازية، فإننا نجد جيمس بيرنهام Burnham يحاول المزاوجة بين النظريتين. ولقد عرض بيرنهام أفكاره في مؤلف شهير بعنوان «الثورة الإدارية»[1] Managerial Revolution. والقضية الأساسية التي ينهض عليها هذا الكتاب هي، "أن النظام الرأسمالي في تدهور مستمر"، وأنه سيتحول – تدريجياً – إلى مجتمع تسيطر عليه صفوة إدارية تتولى شئونه الاقتصادية والسياسية. ولقد لجأ بيرنهام إلى كتابات علماء الصفوة فاستعان بها في صياغة فروضه الأساسية. وأهم هذه الفروض أن السياسة ما هي إلا كفاح وصراع بين الجماعات من أجل الحصول على القوة، وأن الجماعة الصغيرة في كل المجتمعات هي التي تتولى – حتماً – اتخاذ القرارات

---

(1) Burnham, J., The Managerial Revolution, London, Putman, Co. 1943.

الأساسية[١]. وفضلاً عن ذلك نجد بيرنهام يستعين بكتابات علماء الصفوة الكلاسيكيين في تحليل وتفسير مجرى التغير الاجتماعي. فمصدر هذا التغير يكمن في بناء الصفوة ذاتها أو استبدالها بصفوة أخرى.

ويبدو تأثر بيرنهام بالنظرية الماركسية أوضح ما يكون في فهمه وتفسيره للأسس التي تستند إليها الصفوة. فتحكمها في وسائل الإنتاج هو الذي يمنحها الوضع المسيطر في أي مجتمع. وفي ذلك يقول بيرنهام: «إذا أردنا أن نبحث عن الطبقة الحاكمة فعلينا أن نبحث عن الطبقة التي تحصل على أعلى الدخول»[٢]. وتتخذ السلطة عند بيرنهام - شأنه شأن علماء الصفوة الكلاسيكيين والماركسيين - طابعاً تراكمياً. فالتحكم في وسائل الإنتاج يصاحبه بالضرورة قوة اقتصادية وسياسية واجتماعية. ومن ذلك يبدو واضحاً أنه على الرغم من أن تفسير بيرنهام للتغير الطبقي يعد تفسيراً ماركسياً، إلا أنه عاد إلى علماء الصفوة وأخذ منهم الفكرة القائلة بأن هذا التغير سيؤدي بالضرورة إلى ظهور طبقة حاكمة جديدة. ويحاول بيرنهام بعد ذلك تشخيص الأزمة التي تمر بها الرأسمالية المعاصرة، تلك الأزمة التي تتمثل في أن «ملاك» القوى الإنتاجية (أي الرأسماليين) يزدادون انفصالاً عن العمليات الإنتاجية. وكنتيجة لذلك سيجد الملاك الرأسماليون أنفسهم في موقف أشبه «بطبقة الأعيان» التي تنفق أرباحها دون أن تسهم في عملية الإنتاج. وسيتيح ذلك - بالتالي - للطبقة الإدارية السيطرة على القوى الإنتاجية[٣].

---

(1) Ibid. p. 59.

(2) Ibid. p. 27.

(٣) عبر ثورشتاين فيبلن عن هذه الفكرة في مؤلف له بعنوان «نظرية طبقة الأعيان» انظر:
Veblen, T., The Theory of the Leisure Class, Macmillan, 1899 republished Mentor Books, 1953.

ولقد ذهب بيرنهام إلى أننا نعيش مرحلة تحول من نموذج معين للمجتمعات إلى نموذج آخر، أي من المجتمع الرأسمالي (الذي يتميز بأسلوب خاص للإنتاج يسيطر عليه أصحاب المصانع والبنوك، ووجود نظام خاص للمعتقدات والايديولوجيات) إلى نموذج آخر للمجتمع أطلق عليه «المجتمع الإداري». وقبل أن يفسر بيرنهام عملية التحول إلى هذا المجتمع، ناقش النظرية الماركسية، موضحاً أن الثورة الروسية لم تحقق بعد مجتمعاً اشتراكياً، وأنه في معظم المجتمعات الصناعية المتقدمة لم تكن هناك أية ثورات بروليتارية، وأن الحالات البسيطة التي ظهرت فيها مثل هذه الثورات لم تكن ناجحة كما هو الحال بالنسبة لألمانيا في عام ١٩١٨. كذلك تضمنت نظرية بيرنهام تحليلاً لدور المديرين، موضحاً أنهم سيشكلون صفوة حاكمة. ولقد فرق بين فئتين من المديرين: الأولى تشمل العلماء والمتخصصين في التكنولوجيا ومديري عملية الإنتاج والقائمين على تنظيمها، أما الثانية فتضم المديرين بالمعنى الدقيق للكلمة الذين يشغلون قمة الأوضاع الإدارية. ويعتمد تحليل بيرنهام لدور المديرين في المجتمع على الفكرة القائلة بأن المجتمعات الصناعية الحديثة قد شهدت انفصالاً كبيراً "بين ملكية الصناعة وإدارتها". ومع أن هذه الفكرة قد ترددت في كتابات ماركس، إلا أن بيرنهام يحاول أن يكسبها دلالة معينة، حيث يؤكد أن المديرين قد اكتسبوا ما هو أكثر من القوة الاقتصادية التي تعد من الناحية الرسمية في حوزة الملاك الرأسماليين للصناعة، ومن ثم فإنهم يكتسبون قوة تشكيل البناء الاجتماعي ككل. ولقد دعم نظريته بمحاولة الكشف عن أن الايديولوجية الفردية للرأسمالية قد تلاشت لتحل محلها "ايديولوجية إدارية". ويبدو أن دفاع بيرنهام الشديد عن «الثورة الإدارية» قد جعله يتجاهل بعض التطورات الحديثة. فثمة رابطة وثيقة بين الملاك ومديري الصناعة في مجالات عديدة. فالملاحظ أن

المديرين غالباً ما يكونوا من بين الملاك، بمعنى أن لهم حصصاً في أسهم الشركات التي يعملون فيها. وحتى إذا ما افترضنا أن المديرين ليسوا من كبار أصحاب الأسهم في شركاتهم، فإنهم غالباً ما ينتمون إلى الطبقة الوسطى العليا. وفضلاً عن ذلك فإن تعيين المديرين غالباً ما يكون من بين الطبقات العليا في المجتمع. وهكذا يبدو واضحاً أن كبار المديرين وذوي الملكية يرتبطون بروابط وثيقة بحيث يؤلفون جماعة متماسكة إلى حد ما[1]. ولا يختلف الأمر عن ذلك كثيراً فيما يتعلق بالمستويات الإدارية الوسطى والدنيا، ذلك أن النطاق الاجتماعي الذي يتم التعيين منه لهذه الوظائف ليس شديد الاتساع. وفي ضوء هذه الظروف يصعب القول بوجود ثورة إدارية وشيكة الحدوث كما يذهب بيرنهام.

أما رايت ميلز Mills فيتفق مع بيرنهام على أن مكانة الصفوة وبناءها لا يتوقفان على مواهب الأفراد أو خصائصهم السيكولوجية، ولكنهما يتحددان في ضوء البناء الاجتماعي - الاقتصادي لمجتمع معين. وإذا كان بيرنهام قد وجد أن القوة في المجتمع تؤدي إلى ظهور تحكم في وسائل الإنتاج، فإن ميلز قد وجد أن هذه القوة تؤدي إلى ظهور منظمات كبيرة الحجم كالمؤسسات العسكرية، والشركات الكبرى، والهيئات السياسية. والصفوة عند ميلز هي نتاج للطابع النظامي الذي يسيطر سيطرة كاملة على المجتمع الحديث، وبالتالي فإن القوة تميل إلى إتخاذ طابع نظامي عام. ويؤدي هذا الموقف إلى ظهور منظمات تحتل أهمية محورية في المجتمع، وأن هذه المنظمات تشكل في مجموعها الأوضاع القيادية في البناء الاجتماعي[2].

---

(1) Cements, R., Managers: A Study of Their Careers in Industry, London, Allen and Unwin, 1958.

(2) Mills, C. Wright, The Power Elite, Oxford University Press, New York, 1962.

ويشكل قادة المنظمات والمؤسسات المختلفة صفوة قوة على مستوى قومي، بحيث تنشأ بينهم صلات وروابط وثيقة. ويذهب ميلز إلى أن مثل هذه الروابط تكون في أوج قوتها حينما «يتبادل الأفراد فيما بينهم الوظائف العليا الممثلة لقطاعات المجتمع المختلفة»[1]. ويكشف ميلز بعد ذلك عن أن السلطة في المنظمات الأمريكية قد أصبحت مركزة في يد القلة المتحكمة فيها، وأن حصول هذه القلة على السلطة يعد في نظرها «صنعاً للتاريخ»[2]، أي القدرة على تغيير مجرى نشاط عدد كبير من الأفراد على نحو معين. ويعتقد ميلز أن قوة «صنع التاريخ» التي تتمتع بها الصفوة كافية لتغيير الوضع القائم، أي أن تضع العلاقات الاجتماعية القائمة موضع تساؤل، وأن تقيم – استناداً إلى ذلك – بناء اجتماعياً من نوع جديد.

والملاحظ أن ميلز قد عرف «صفوة القوة» بنفس الطريقة تقريباً التي عرف بها باريتو «الصفوة الحاكمة». فهو يقول «يمكن تعريف صفوة القوة بأنها تضم أولئك الذين يشغلون الأوضاع القيادية»[3]. بيد أن تحليلاته النظرية التي أسسها على هذا التعريف لم تكن مقنعة في عدد من الوجوه. فلقد ميز منذ البداية بين ثلاث صفوات أساسية في الولايات المتحدة الأمريكية هي: رؤساء الشركات، والقادة السياسيين، وأخيراً القادة العسكريين، ثم وجد نفسه بعد ذلك مضطراً لمواصلة البحث عما إذا كانت هذه الجماعات الثلاثة تشكل – مجتمعة – صفوة قوة واحدة. فإذا كان ذلك صحيحاً، فما هي إذن القوى التي توحد بينها؟ وأحد الإجابات الممكنة على

---

(1) Ibid. p. 288.

(2) Ibid. pp. 20 - 25 and the Sociological Imagination, Oxford University Press, Inc. 1959, p. 40.

(3) Mills, C. Wright, The Power Elite, op. cit. p. 23.

هذا السؤال هي، أن هذه الجماعات تشكل بالفعل صفوة واحدة، لأنها تمثل طبقة عليا يتعين أن نطلق عليها «طبقة حاكمة»[1]. وبرغم ما ذهب إليه ميلز من أن غالبية أعضاء هذه الصفوات قد أتوا بالفعل من طبقة عليا مرموقة اجتماعياً، إلا أنه لم يؤكد أن هذه الطبقة العليا تحكم المجتمع من خلال الصفوات المختلفة. وحينما عاود الاهتمام بهذه المشكلة في موضع آخر من مؤلفه، لم يفعل سوى أن رفض التصور الماركسي للطبقة الحاكمة. ولقد سبق لميلز أن رفض وجهة النظر القائلة بأن هناك رقابة شعبية على صفوة القوة، تلك الرقابة التي تتم من خلال عملية التصويت، كما سبق أن أكد فكرة وحدة الصفوة وتجانس أصولها الاجتماعية، وهي أمور تشير إلى اتحاد الطبقة الحاكمة. بيد أن الصياغة التي قدمها ميلز كانت غامضة وغير مقنعة. إذ أنها لا تعدو أن تكون إشارة إلى «التداخل المعقد بين القوى الاقتصادية والعسكرية والسياسية»، والذي سعى من خلاله إلى تفسير الصراع الدولي الذي كانت الولايات المتحدة طرفاً من أطرافه. ولكي يدلل ميلز على ترابط الصفوات الثلاث (الاقتصادية والسياسية والعسكرية) في الولايات المتحدة، نجده يحاول الكشف عن تماثل أفراد هذه الصفوات فيما يتعلق بأصولهم الاجتماعية، موضحاً العلاقات الشخصية والأسرية بينهم. إذا كان ميلز قد رفض فكرة تشبيه الجماعة بالطبقة الحاكمة، فإنه قد وجد نفسه - حينئذ - عاجزاً عن تقديم تفسير مقنع للتضامن بين أفراد الصفوة، فضلاً عن أنه باستبعاده لفكرة الطبقة الحاكمة قد وجد نفسه مضطراً أيضاً لاستبعاد الطبقات التي تأخذ موقفاً معارضاً من هذه الطبقة[2].

ولقد انعكست وجهات نظر ميلز على تحليله لبناء المجتمع الأمريكي،

---

(1) Ibid. p. 59.

(٢) ت. ب. بوتومور، الصفوة والمجتمع، المرجع السابق، ص ٣٦.

ذلك التحليل الذي يتصف بقدر كبير من التشاؤم. فهو يذهب إلى أن هذا المجتمع قد تحول إلى جماعات صغيرة مستقلة تمارس تأثيراً كبيراً في عملية اتخاذ القرارات السياسية. ومعنى ذلك أن الصفوة هي التي تتخذ القرارات المصيرية مبقية الجماهير في حالة سكون وهدوء، مستعينة لتحقيق ذلك بمدح الجماهير وخداعها والتفنن في الترويح عنها. وفضلاً عن ذلك كشف ميلز عن الفساد المتفشي داخل الصفوة ذاتها، وهو فساد يعود إلى الحالة التي لا تكون فيها الجماهير منظمة تنظيماً دقيقاً يسمح لها باتخاذ القرارات الملائمة فضلاً عن سيطرة قيمة جمع المال. والملاحظ أن تحليل ميلز للتغيرات التاريخية التي طرأت على بناء القوة في المجتمع الأمريكي كان تحليلاً تشاؤمياً إلى حد بعيد، خاصة حينما ناقش الملامح العامة للسياسة الحديثة، ذلك أنه (أي ميلز) لم يقدم لنا مخرجاً من الموقف الذي شخصه وأدانه. ومع ذلك فيبدو أنه - متفقاً في ذلك مع باريتو وموسكا - يؤمن بالقضية الذاهبة إلى أنه برغم الطابع الديموقراطي الذي تتسم به المجتمعات الحديثة، إلا أنها خاضعة - في حقيقة الأمر - لحكم الصفوة، وأنه برغم المزايا التي صاحبت مجتمعاً كالولايات المتحدة، فإن التطورات المختلفة قد أدت إلى ظهور صفوة حاكمة لم يسبق لقوتها مثيل في أي مجتمع إنساني حتى الآن[1].

ومن منظور مختلف درس بيرن Pirenne مشكلة دورة الصفوة في مقال له بعنوان «مراحل التاريخ الاجتماعي للرأسمالية»، ذاهباً إلى أن كل مرحلة مميزة من مراحل تطور الرأسمالية كانت تتميز بسيطرة طبقة مختلفة من الرأسماليين. فبحدوث التغير في النمو الاقتصادي، يحدث انقطاع في

---

(1) Mills, C. Wright. The Power Elite, op. cit. p. 304.

الاستمرار، ذلك أن الرأسماليين الذين ظلوا يسيطرون على الاقتصاد حتى تلك النقطة التي سبقت الانقطاع قد أصبحوا عاجزين عن مواءمة أنفسهم مع الظروف التي نتجت عن الحاجات التي لم تكن معروفة قبل انقطاع الاستمرار، وهي ظروف تقتضي ظهور وسائل جديدة لإشباعهم. وما يلبث هؤلاء الرأسماليون أن يعلنوا تقاعدهم، ساعين إلى اتخاذ وضع الارستقراطية حتى يستطيعوا المشاركة في إدارة شئون المجتمع والإسهام فقط بتقديم رأس المال. وتظهر بعد ذلك فئة من الناس تتصف بالجسارة والإقدام على إنجاز المشروعات لكي تحل محل فئة الرأسماليين القدامى(١). ولقد ميز "بيرن" بين ثلاث فترات أساسية حدثت فيها مثل هذه التحولات هي: ظهور تجار المدن ابتداء من القرن الحادي عشر، ونمو التجارة الدولية في القرن السادس عشر، وأخيراً الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر. ويمكننا الإشارة بعد ذلك إلى تحليل شومبيتر Schumpeter لفكرة دورة الصفوة، وهو تحليل يشبه في خطوطه العريضة ذلك الذي قدمه "بيرن". فلقد اهتم شومبيتر بدراسة العوامل الفردية والاجتماعية المؤثرة على دورة الصفوة(٢). فعند معالجته لحركة الأسر عبر الطبقات نجده يذهب إلى أن عملية الصعود الاجتماعي تتأثر – إذا ما نحينا عملية الصدفة جانباً – بنشاط الفرد وذكائه، كما تتأثر بالظروف الاجتماعية مثل انفتاح الطبقة العليا، وفرص القيام بمشروعات في ميادين جديدة من النشاط الاقتصادي. كذلك نجد "شومبيتر" عند معالجته لظهور وانهيار الطبقات ككل يمنح خصائص الأفراد وزناً معيناً، ولكنه يؤكد أن التأثير الأعظم في هذا المجال يأتي عن طريق التغيرات البنائية المؤثرة

---

(١) أنظر ت. ب. بوتومور، الصفوة والمجتمع، المرجع السابق، ص ٦٤.

(2) Schumpeter J. Imperialism and Social Classes, Oxford, Basil Blackwell, 1951.

على وظائف جماعات الصفوة. ومن الواضح أن "شومبيتر" يتفق مع "بيرن" على أن الجماعات الاجتماعية قد تتشكل في المجتمع نتيجة لتغيرات اقتصادية أو سياسية، وأن مثل هذه الجماعات قد تزيد بالتالي من تأثيرها الاجتماعي إلى المدى الذي تزداد فيه حيوية النشاطات التي تمارسها بالنسبة للمجتمع ككل، وأن هذه النشاطات قد تؤدي إلى إحداث تغييرات في النظام السياسي وفي البناء الاجتماعي ككل. كذلك يلاحظ أن الرجلين قد اهتما بظهور وانهيار الجماعات الاجتماعية وعلى الأخص تلك التي تلعب أدواراً اقتصادية هامة، مما يكشف عن تأثر ملحوظ بنظرية ماركس في الطبقات. ويبدو هذا التأثر واضحاً بصفة خاصة حينما فضلا مصطلح «الطبقة» على مصطلح «الصفوة» لوصف هذه الجماعات وتقديم نموذج تصوري للمجتمع، فيه تسود إمكانية التباين البنائي والتاريخي للطبقة إذا ما قورنت بالتفرقة العامة الجامدة التي تميز بين الصفوة الحاكمة والجماهير.

(٦)

وفي ضوء الاعتبارات السابقة يمكننا مناقشة الصفوات في المجتمعات الغربية الصناعية. ويعد ماركس – على نحو ما أشرنا في موضع سابق – من أبرز الذين عالجوا هذه القضية. فهو يؤكد أن «الطبقة الحاكمة» في المجتمع الرأسمالي هي الطبقة التي تملك أساليب الإنتاج وتتحكم فيها، والتي تملك – بالتالي – القوة الاقتصادية التي تمكنها من استخدام الدولة كوسيلة للسيطرة على المجتمع. وعلى النقيض من وجهة نظر ماركس نجد أصحاب النظريات الديموقراطية الليبرالية يرفضون وجود طبقة «رأسمالية» بالمعنى الذي يقصده ماركس، ذلك أن القوة الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي تميل إلى الانتشار والتفتت، بحيث لا تتاح لها الفرصة للتركز في طبقة معينة. لذلك فإن الطابع الجماعي للقوة الاقتصادية – وبالتالي القوة السياسية – هو

السمة المميزة للمجتمعات الغربية الصناعية. ويعد ألكس دي توكفيل De Tocqueville من أشهر ممثلي النظريات الديموقراطية الليبرالية. ففي مقدمة كتابه «الديموقراطية في أمريكا» Democracy in America يقول: «لقد كتبت مؤلفي هذا ولدي انطباع قوي بأن المساواة في المجتمعات الغربية هي حقيقة آتية لا ريب فيها، برغم ما قد يواجهها من عقبات»[1]. ومنذ أن نشر مؤلف دي توكفيل، ونحن نشهد سيلاً من الكتابات التي تؤكد فكرة اتجاه المجتمعات الغربية الرأسمالية نحو المساواة وتكافؤ الفرص، حتى أن أحد علماء السياسة المعاصرين قد ذهب إلى حد القول «بأن المساواة في الديموقراطيات الغربية Egalitarianism تمثل الخلاص الاجتماعي والسياسي لشعوب غرب أوربا»[2]. كذلك ذهب مفكرون آخرون إلى أن روح المساواة التي بدأت تنتشر في مختلف أرجاء العالم الغربي، إنما تعود إلى عوامل عديدة كالتصنيع، والضغوط الشعبية، والنظم الديموقراطية، مما شجع أحد علماء الاجتماع على القول بأن فترة ما بعد خمسينيات القرن العشرين تمثل حقبة «نهاية الايديولوجية»، واختفاء مرحلة الاستقطاب الطبقي بسبب الامتيازات العديدة التي حصلت عليها الطبقة العاملة الصناعية[3]. بيد أن هناك وجهات نظر معارضة لتلك التي تؤكد انتشار روح المساواة في المجتمعات الغربية. فلقد أوضح تيتمس Titmuss في دراسة شهيرة له أن من الصعب القول بأن ثمة قوى فعلية تسهم في تحقيق مزيد من المساواة الاقتصادية في بريطانيا ابتداء

(1) De Tocqueville, A., Democracy in America, Doubleday, Garden City, N. Y. 1955. The Introduction.
(2) Meisel, J. H., The Myth of the Ruling Class: Gaetano Mosca and the Elite, London, 1962, p. 6.
(3) Saville, J. «Labour and Income Redistribution», The Socialist Register, 1965.

من سنة ١٩٣٨، بل أن هناك قوى مضادة تعمل على ظهور اتجاه عكسي[1].
وفي الولايات المتحدة نجد تأييداً لهذه الفكرة، حيث ذهب كولكو Kolko إلى أنه ليست هناك شواهد تشير إلى الاتجاه نحو مزيد من المساواة في الدخول خلال الفترة فيما بين سنتي ١٩١٠ و ١٩٥٩[2]. وهناك بيانات احصائية تؤكد هذه الأفكار. ففي سنة ١٩٦٠ اتضح أن ١ ٪ من السكان البريطانيين يملكون ٤٢ ٪ من مجموع الثروات الخاصة. وفي الولايات المتحدة (في سنة ١٩٥٣) اتضح أن ٢ ٪ من مجموع الأسر الأمريكية تملك ٢٩ ٪ من مجموع الثروات الخاصة[3]. والملاحظ أن علماء الاجتماع الذين يؤكدون انتشار مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص إنما يستندون في ذلك إلى ما يطلق عليه «ثورة الاستهلاك» في المجتمعات الغربية. تلك الثورة التي مكنت أفراد الطبقة العاملة من الحصول على رموز مكانة الطبقة الوسطى. بيد أن من الصعب التسليم بصدق هذه الفكرة تسليماً كاملاً. ذلك أن الفروق الطبقية (الكمية والكيفية) لا تزال قائمة في مجالات عديدة ليس أقلها الاستهلاك، كما أن الحصول على السلع والخدمات لا يعني أن ثمة تغيراً قد طرأ على العلاقة بين العمل ورأس المال.

والمحقق أن الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة تضم طبقة اجتماعية صغيرة العدد (أو صفوة) تحصل على نسبة ملحوظة من الدخل القومي وتتمتع بالامتيازات المختلفة التي تتيحها لها الملكية الخاصة. ومع ذلك يذهب بعض الدارسين إلى أن الملكية الخاصة قد بدأت تفقد جانباً من أهميتها

(1) Titmuss, R., Income Distribution and Social Change. London. 1965. p. 198.
(2) Kolko, G., Wealth and Power in America, London, 1962, p. 13.
(3) Meade, J., Efficiency, Equality and the Ownership of Property, London, 1964.

في هذه الدول بسبب القيود القانونية والاجتماعية والسياسية المفروضة عليها، فضلاً عن الاتجاه المتزايد نحو الفصل بين الملكية الخاصة وإدارتها، ذلك أن إدارة المشروعات الخاصة قد أصبحت من نصيب فئة من المديرين المتفرغين. ومعنى ذلك أن الملكية الخاصة وإن كانت تتيح فرصة الحصول على امتيازات معينة، إلا أنها لا تشكل وحدها العنصر الحاسم المحدد للسلطة الاقتصادية أو السياسية. ويبدو أن هذه الاعتبارات هي التي دفعت بعض العلماء إلى القول بأن المجتمعات الرأسمالية الصناعية لم تشهد بعد «طبقة حاكمة» تعتمد اعتماداً أساسياً على ملكية وسائل الإنتاج. والواقع أن الجماعات الإدارية تشكل عنصراً هاماً داخل المجتمع الرأسمالي. فلقد أشار ماركس قبل قرن من الزمان إلى إمكانية ظهور قيادات إدارية قوية في ظل مجتمع رأسمالي قائم على المشروعات الصناعية والتجارية الضخمة، وأن مثل هذه القيادات سوف تتولى إدارة رؤوس الأموال بحيث يتحول الرأسماليون بمرور الوقت إلى مجرد أشخاص يمتلكون مقادير هائلة من الثروة[1]. بيد أن ماركس كان يشير إلى عملية لا تزال في بداياتها المبكرة. ففي فترة لاحقة - وعلى الأخص خلال القرن العشرين - ظهر انفصال واضح بين الملكية والإدارة خاصة بالنسبة للمشروعات الكبيرة الحجم. وفي الولايات المتحدة لوحظ ظهور اتجاه مواز يتمثل في السيطرة الاقتصادية المتزايدة التي تمارسها بعض العائلات الأمريكية. فمن بين خمسمائة شركة أمريكية ضخمة، كان أكثر من مائة منها تخضع لسيطرة فرد واحد أو مجموعة من الأفراد ينتمون إلى عائلة واحدة[2]. كذلك أوضحت بعض

---

(1) See Strachey, J., Contemporary Capitalism, London, 1956, pp. 150 - 151.

(2) Berle, A., The XXth Century Capitalist Revolution, London, 1960, p. 180.

الدراسات الحديثة أن كثيراً من مديري الشركات والمؤسسات الكبرى في الولايات المتحدة لم يحصلوا على أوضاعهم من خلال الملكية، ولكن من خلال التعيين والاستقطاب، مما يعني أن الاتجاه نحو انفصال الملكية عن الإدارة هو اتجاه مستمر وفي خط صاعد. وعلى الرغم مما يذهب إليه البعض من أن العنصر الإداري قد أصبح مستقلاً إلى حد كبير عن الملكية، وأن المشروعات الكبرى قد أصبحت تعتمد أساساً على أعداد هائلة من حملة الأسهم، على الرغم من ذلك كله فإن الواقع العملي يشير إلى أن هناك قلة حاكمة تسيطر تماماً على هذه المشروعات وتوجهها لخدمة مصالحها الخاصة. ومن هذه الزاوية يمكن القول أن هذه الصفوة الإدارية تشكل جماعة اجتماعية – اقتصادية لها خصائصها ودوافعها ومصالحها التي تميزها وتبعدها عن مصالح الملاك.

ولقد أوضحت دراسات عديدة أجريت على المجتمعات الغربية أن نسبة ملحوظة من أفراد الصفوة الإدارية تنتمي إلى أصول اجتماعية معينة تتمثل بجلاء في المهن الفنية العليا. بيد أن هذه الدراسات لا تعكس بدقة ديناميات الالتحاق بوظائف الصفوة الإدارية في هذه المجتمعات. فالواقع أن الالتحاق بأوضاع الصفوة عموماً يتم في ضوء قواعد وراثية واضحة. إذ أن فرص أفراد الطبقة الدنيا في الوصول إلى الطبقتين الوسطى والعليا تبدو ضئيلة للغاية. ولقد أشار ويسترجارد Westergaard في مقال له[1] إلى أن جانباً كبيراً من حركة الأفراد بين الطبقات تتم في حدود اجتماعية ضيقة كالانتقال من المهن اليدوية إلى المهن غير اليدوية، وأن هذا الإنتقال لا

(1) Wesergaard. J., «The Withering Away of Class: A Contemporary Myth». in Anderson. P. Blackburn. R. (eds.). Towards Socialism. London, 1965. p. 89.

يصاحبه بالضرورة تغير أساسي في نظام توزيع الدخول. وتشير البيانات المنشورة حتى سنة ١٩٦٠ إلى أن نسبة أبناء العمال اليدويين الذين استطاعوا أن يحققوا ما أطلق عليه ميلر Miller «بالقفزة الكبرى» نحو المهن الفنية العليا لا تتعدى ٥ ٪ في أوربا الغربية، و ٨ ٪ في الولايات المتحدة[١]. كذلك لوحظ أن انتشار الطابع الإداري للتنظيمات الحديثة قد لعب دوراً كبيراً في تحديد فرص الحراك الاجتماعي بالنسبة لأفراد الطبقة الدنيا. إذ أن الوظائف الإدارية العليا تتطلب - بادئ ذي بدء - مؤهلات تعليمية لا يستطيع الحصول عليها إلا أفراد الطبقتين الوسطى والعليا. ولقد لاحظ أندرسون Anderson أن هناك اتجاهاً متزايداً نحو عدم تكافؤ الفرص في مجال التعليم العالي في دول أوربا الغربية والولايات المتحدة[٢]. كذلك أكد "بيندكس" Bendix أن معظم طلاب الجامعات الأمريكية ينتمون إلى رجال الأعمال، وكبار المزارعين، وذوي المهن الفنية العليا[٣]. ويبدو أن التعليم العالي في الولايات المتحدة يتطلب إمكانيات وتسهيلات لا تقدر عليها إلا أسر الطبقتين الوسطى والعليا، وإن كان ذلك لا يتعارض - بطبيعة الحال - مع الاتجاه المتزايد نحو زيادة نسبة أبناء الطبقة الدنيا في مراحل التعليم العالي. وهناك دراسات عديدة تشير إلى أن المؤهلات التعليمية لا تكفي وحدها لتحقيق الحراك الاجتماعي السريع، وأن هناك عوامل طبقية وعرقية وأسرية تلعب في هذا المجال دوراً لا يمكن تغافله.

---

(1) Miller, S. M., «Comparative Social Mobility», in Current Sociology, New York, 1960, vol. 9.

(2) Anderson, C., «The Social Status of University Students in Relation to the Type of Economy: an International Comparison», in Transactions of the Third World Congress of Sociology, 1956, vol. 5, pp. 51 - 52.

(3) Bendix, R. Lipset, S., Social Mobility in Industrial Society, p. 94.

هذا وقد ظهرت مناقشات عديدة حول الدور السياسي لكبار الرأسماليين في الدول الصناعية الغربية، وتأثير ذلك على "طبيعة بناء القوة فيها". فلقد أشار كارل كاوتسكي Kautsky إلى أن الطبقة الرأسمالية تسيطر على المجتمع الغربي لكنها لا تحكمه(١). ولقد لفتت هذه العبارة أنظار كثير من العلماء الاجتماعيين، مما حدا ببعضهم إلى جمع الشواهد المتناثرة عن بدايات الرأسمالية في المدن الايطالية للتعرف على الدور المسيطر الذي مارسه كبار رجال الأعمال آنئذ(٢). وبرغم ظهور صراعات مبكرة بين الطبقة الرأسمالية والجهاز السياسي للدولة، إلا أن هذه الطبقة قد استطاعت - بمرور الوقت - ممارسة تأثيرات سياسية متزايدة، بدت أوضح ما تكون في تمثيل كبار الرأسماليين في الأجهزة السياسية التنفيذية. وبرغم الإنجازات العديدة التي حققتها الطبقة الرأسمالية في الدول الصناعية الغربية، إلا أن بعض المفكرين الاجتماعيين يميلون إلى التقليل من أهمية التوجيه السياسي لهذه الطبقة. فعلى سبيل المثال نجد ماكس فيبر Weber يعتقد أن كبار رجال الصناعة لا يمتلكون الوقت ولا يتمتعون بالمهارات التي تمكنهم من دخول الحياة السياسية(٣). كما أشار شومبيتر Schumpeter إلى نقطة مماثلة حينما أكد أن الرأسمالي يميل بحكم تكوينه الشخصي إلى خلق عالم خاص به قد يغنيه عن الدخول في عالم السياسة(٤). وهناك شواهد تشير إلى أن رجال الأعمال يميلون إلى تأكيد حقيقة ابتعادهم عن الشئون السياسية. بيد أن الواقع العملي

---

(1) Kautsky, K., The Social Revolution, London. 1947, p. 13.

(2) Cox, O., The Foundations of Capitalism, New York, 1959.

(3) Bendix, R., Max Weber, An Intellectual Portrait, New York. 1960.

(4) Schumpeter, J., Capitalism. Socialism and Democracy, 1950, pp. 137 - 38.

يشير إلى غير ذلك تماماً. إذ أن القوة الاقتصادية تميل باستمرار إلى تدعيم نفسها بقوة سياسية موازية. ففي الولايات المتحدة لوحظ أن رجال الأعمال كانوا يشكلون أكبر جماعة مهنية ممثلة في الحكومات الأمريكية في الفترة فيما بين سنتي ١٨٨٩ و ١٩٤٩. فمن بين العدد الكلي للوزارة خلال هذه الفترة، كان أكثر من ٦٠ ٪ منهم من رجال الأعمال[١]. كذلك لوحظ خلال فترة حكم ايزنهاور (بين سنتي ١٩٥٣ و ١٩٦١) أن عدد رجال الأعمال من الوزراء كان كبيراً نسبياً[٢]. وفي بريطانيا اتضح أن عدد رجال الأعمال في الوزارات فيما بين سنتي ١٨٨٦ و ١٩٥٠ كان يصل إلى الثلث بما في ذلك رؤساء الوزارات.

والواقع أن الحكومة ليست هي المجال الوحيد الذى يلعب فيه رجال الأعمال دوراً هاماً، فهم يمارسون أيضاً تأثيراً هاماً في المجال الإداري. ففي فرنسا - مثلاً - لوحظ وجود تحالف كبير بين رجال الأعمال وكبار الموظفين الحكوميين[٣]. ذلك أن نشاطات رجال الأعمال ليست بمعزل عن النشاطات الحكومية. ولعل ذلك يوضح لنا زيف القضية الذاهبة إلى أن رجال الأعمال لا يمارسون سيطرة كبيرة على الحكومة والإدارة والاقتصاد. إن الدور الذي يؤديه رجال الأعمال من خلال مناصبهم السياسية لا يتعلق فقط بالدفاع عن مصالحهم داخل الدولة، بقدر ما يتعلق بالإسهام في تحديد خطوطها السياسية والايديولوجية. ومن هنا نجدهم يقدمون تصوراتهم الخاصة عن بعض القضايا الهامة «كالمصلحة القومية»، «والنمو الاقتصادي»،

(1) Laswell, H. et al. The Comparative Study of Elites, N. Y., 1952.

(2) Mills, C. W., The Power Elite, New York, 1954, pp. 232 ff.

(3) Schonfield, Modern Capitalism, London, 1959, p. 128.

«والحرية السياسية». وبرغم ذلك كله فإن هناك من يذهب إلى أن الصفوة الاقتصادية في المجتمعات الصناعية الحديثة لا تشكل طبقة متماسكة، خاصة إذا ما قارناها بتلك التي سيطرت على المجتمعات الأوربية خلال القرن الثامن عشر. وفي ضوء هذه النقطة يفسر البعض التباعد بين رجال الأعمال وكبار موظفي الدولة في ضوء الامتيازات المتباينة التي يحققها كل منهم، برغم انتمائهم جميعاً إلى الطبقتين الوسطى والعليا[1]. وهناك دراسات عديدة تناولت الأصول الاجتماعية للصفوة الإدارية في المجتمعات الصناعية الغربية. فعلى سبيل المثال أوضح مينود Mynoud أن كبار موظفي الدولة في فرنسا ينتمون في الأصل أما إلى الطبقة الوسطى – العليا أو الطبقة العليا – العليا، وأن ذلك ينطبق أيضاً على كبار قادة الجيش والقضاة. كذلك لوحظ في بريطانيا أن كبار الموظفين المدنيين يحصلون عادة على تعليم متميز وينتمون إلى أصول طبقية عليا[2]. وفي الولايات المتحدة أوضح بعض الدارسين وجود اتجاهات مماثلة لتلك التي توجد في فرنسا وبريطانيا. فلقد أشار ماتيوس Matthews إلى أن الذين يتحكمون في القرارات الأساسية في الولايات المتحدة ينتمون إلى أسر أصحاب المهن الفنية العليا وكبار الملاك، وأن نسبة قليلة منهم تنتمي إلى أسر الطبقة العاملة وصغار الموظفين[3]. أما رايت ميلز Mills فلقد أوضح أن كبار ضباط الجيش في الولايات المتحدة ينتمون عموماً إلى أسر الطبقة الوسطى العليا، وأن نسبة ضئيلة منهم هي التي

(1) Goodwin, A. (ed.) The European Nobility in the 18th Century, London, 1953.

(2) Kelsall, R., The Higher Civil Servants in Britain, London, 1955.

(3) Matthews, D., The Social Background of Political Decision Makers, New York, 1954, pp. 23 - 24.

تنتمي إلى الطبقة العاملة(١). وفيما يتعلق بألمانيا فلقد أشار رالف "دارندورف" Dahrendorf إلى أنه برغم انهيار الاحتكار القديم الذي كانت تمارسه طبقة النبلاء، فإن جماعات الصفوة في ألمانيا أصبحت تتألف منذ سنة ١٩١٨ من أفراد ينتمون - بشكل أو بآخر - إلى الطبقتين الوسطى والعليا(٢). وهناك عوامل عديدة تشجع على ظهور هذه الاتجاهات. من ذلك أن الذين يتحكمون في الاختيار للوظائف المدنية الكبرى ينتمون إلى الطبقتين الوسطى والعليا سواء أكان ذلك من خلال الأصل الاجتماعي أو من خلال النجاح المهني، وأنهم بذلك يكونون صورة معينة لأسلوب تفكير وسلوك كبار الموظفين والقادة العسكريين. ولقد أشار ماكس فيبر Weber إلى أن تصور ونمو البيروقراطية يؤدي إلى الحد من الامتيازات الطبقية، وذلك من خلال الاعتماد على المعايير الموضوعية في التعيين والترقية والمكافأة(٣). لكن يبدو - مع ذلك - أن البيروقراطية تعبر في نهاية الأمر عن طبيعة البناء الطبقي الذي يميز المجتمع بوجه عام.

ولاشك أن هناك تغيرات عديدة طرأت على بناء الصفوات في الدول الصناعية الغربية خلال العقود الأخيرة. فهناك محاولات تسعى إلى إتاحة الفرصة أمام أبناء الطبقة العاملة للدخول في الوظائف المدنية الرئيسية. بيد أن هذا الاتجاه لا يعبر عن اتجاه ديموقراطي حقيقي، بقدر ما يعبر عن اتجاه برجوازي يتبناه الصاعدون من أفراد الطبقة العاملة إلى قمة الهرم الإداري.

---

(1) Mills, C. Wright, The Power Elite, op. cit. p. 1952.

(2) Dahrendorf, R., Society and Democracy in Germany, London, 1969, p. 228.

(3) Weber, M., The Theory of Social and Economic Organization, New York, 1974, p. 340.

فحينما يحصل هؤلاء الأفراد على الوظائف الإدارية العليا، فإنهم يتكاملون شيئاً فشيئاً مع الصفوة الإدارية، وبالتالي يكتسبون كل الرموز المعبرة عن انتمائهم الجديد. ومن الطبيعي ألا تضعف هذه العملية بناء الصفوة الإدارية ككل، بل إن عكس ذلك هو الصحيح. ذلك أن احساس أفراد الصفوة بالانفتاح والتكافؤ يقوي من اعتقادهم بأن حصولهم على أوضاعهم إنما تم في ضوء معايير الكفاءة والجدارة. إن دخول أعداد محدودة من أفراد الطبقة الدنيا إلى الصفوات المختلفة في الدول الصناعية من شأنه تدعيم المعتقدات السياسية الشائعة التي أهمها الديموقراطية والمساواة والحراك الاجتماعي. بيد أن انتشار هذه المعتقدات وسيطرتها لا يعني أنها تجد تطبيقاً واقعياً حقيقياً.

(٧)

وخلال السنوات الأخيرة ظهر اهتمام ملحوظ بدراسة دور الصفوات في الدول النامية. ولقد اتخذ هذا الاهتمام أشكالاً عديدة تبدأ بالخصائص العامة المميزة للصفوات، لتنتهي بموقفها من عمليات التنمية والتحديث. وهناك مبررات قوية لدراسة الصفوات في الدول النامية، لعل أهمها ذلك التحول الذي طرأ على هذه الدول بحصولها على الاستقلال، وظهور صفوات جديدة حلت محل الصفوات القديمة في إدارة الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويميل بعض الدارسين إلى اعتبار الصفوات الجديدة بمثابة الوريث الشرعي للصفوات القديمة التي كانت قائمة في الدول النامية خلال الحقبة الاستعمارية. ويبدو أن الظروف التي تمر بها الدول النامية تشكل مجالاً خصباً لدراسة العوامل المؤدية إلى ظهور الصفوات وعلاقتها بالجماهير، فضلاً عن الدور الذي تلعبه في مجالات التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي. ومع التسليم بأن هناك اختلافات كبيرة بين الدول النامية فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والبشرية والموقع الجغرافي والظروف التاريخية،

إلا أن ذلك لا يمنع من الوصول إلى بعض الأحكام العامة المتعلقة بقضية الصفوة في الدول النامية[1].

وعلى الرغم من اختلاف العلماء الاجتماعيين حول تصنيف الصفوات المختلفة في الدول النامية، إلا أن هناك اتفاقاً على وجود مجموعة من الصفوات يبدو أنها شائعة في معظم الدول النامية. من ذلك الطبقة الوسطى والمثقفون الثوريون، والقادة الوطنيون. وهناك في الواقع صفوات أخرى توجد فى بعض الدول النامية كالصفوة ذات الصلة بالجماعة الحاكمة (وتضم كبار ملاك الأرض أو الارستقراطية التجارية). والواقع أن الدور الذي تلعبه هذه الصفوة محدود دائماً بمصالحها الخاصة واستمرار الأوضاع القائمة. ولقد أحدثت هذه الصفوة بعض التعديلات الطفيفة كتشجيع فرص الحراك الاجتماعي لبعض الجماعات. بيد أن ذلك لا يستطيع وحده تحقيق الاحتياجات الجماهيرية المتمثلة في النمو الاقتصادي السريع. وارتفاع مستويات المعيشة، وتحقيق عدالة التوزيع في الدخول الاقتصادية والخدمات الاجتماعية.

وتتجه كثير من الدول النامية إلى تدعيم الطبقة الوسطى وتوسيع نطاقها بزيادة فرص الحراك الاجتماعي إليها. وهناك مبررات قوية تدعو إلى ذلك.

---

(١) خلال السنوات الأخيرة ظهرت دراسات عديدة تتناول طبيعة جماعات الصفوة في الدول النامية من زوايا مختلفة. أنظر على سبيل المثال:

Shils, E., «The Intellecuals in the political Development of the New States», in Finkle, J. and Gable, R. W. Political Development and Social Change, New York, 1971, pp. 249 - 276, Pye, L. «Armies in the Process of Political Modernization, in Finkle, J. and Gable, R. Ibid. pp. 277 - 283, Riggs, F. «Bureaucrats and Political Development», in Ibid, pp. 331 ff.

فلقد تشكلت الطبقة الوسطى في الدول النامية خلال الفترة الاستعمارية نتيجة للنظم التعليمية والإدارية التي أدخلتها القوى الأوربية إلى هذه الدول. كذلك فلقد حققت الصفوة المتعلمة سيطرة كبيرة على الطبقة الوسطى بسبب ضعف طبقة رجال الأعمال وانخفاض معدل النمو الاقتصادي(١). ومع ذلك فإننا نلاحظ في بعض دول أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط تشكل طبقة من رجال الأعمال تنتمي - بشكل أو بآخر - للطبقة الوسطى، مما منحها (أي الطبقة الوسطى) قوة سياسية إضافية. وفي داخل الطبقة الوسطى نجد جماعة كبار موظفي الحكومة الذين يتولون الإشراف على كثير من النشاطات التنفيذية خاصة في ظل ظروف التخطيط الاقتصادي والاجتماعي. ويحاول بعض العلماء تشبيه موقف الصفوة الإدارية في الدول النامية الآن بموقف أصحاب المشروعات الرأسمالية في الدول الغربية خلال القرن التاسع عشر، وذلك من حيث القدرة على التوجيه وممارسة التأثير السياسي(٢).

ويميل بعض الدارسين إلى عقد مقارنة بين جماعات الصفوة القديمة والجديدة في الدول النامية، استناداً إلى موقفها من التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي. فلقد أشار الجوهري في دراسة له(٣) إلى أن الدول النامية وهي تسعى إلى تحقيق استقلالها السياسي ونموها الاقتصادي قد شهدت تكون طبقة جديدة تضم فيما تضم المدرسين، والموظفين الإداريين، والأطباء، والمهندسين الزراعيين، وصغار الضباط؛ وأن أفراد هذه الطبقة قد تلقوا

(١) ت. ب. بوتومور، الصفوة والمجتمع، المرجع السابق، ص ١١٥.

(2) Matossian, M., Ideologies of Delayed Industrialization, in Finkle, J. and Gable, R. Ibid., pp. 101 - 112.

(٣) محمد الجوهري، البناء الطبقي في الدول النامية، في السيد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، المرجع السابق.

تعليمهم في الخارج أو على أيدي خبراء ومستشارين أجانب داخل الوطن. ويمكن اعتبار أبناء تلك الطبقة الجديدة – على الأقل من الناحية العددية البحتة – أقوى دعاة التقدم ومجنديه والمتطلعين إلى التفكير الثقافي والتحديث بصفة عامة. ومن الطبيعي أن يجد أبناء جماعة الصفوة القديمة طريقهم إلى هذه الطبقة الفكرية الجديدة، خاصة في المراحل الأولى من عملية التنمية. بيد أن انتماءاتهم الطبقية الأصلية قد تحول بينهم وبين تبنيهم للقيم والاتجاهات المرتبطة بالتحديث. لذلك قد تقتصر حياتهم على الإندفاع نحو الاستهلاك بإسراف أو الاقتصار على المشاركة الروتينية المحافظة في النشاط السياسي العام. أما أفراد وجماعات الصفوة الجديدة فإنهم يتبنون قيماً واتجاهات مختلفة إلى حد ما. فالذين لم يصلوا منهم إلى احتلال مواقع مؤثرة على سلم السلطة يميلون إلى عدم الامتثال لبناء السلطة القائم، بل ويعملون على تعديله وتغييره. وفي بعض الأحيان لا يفكرون في تحقيق ذلك بالطرق الإصلاحية، وإنما يتجهون إلى الأساليب الثورية. وعند هذا الحد يبدأ حدوث صدام حاد في المصالح وخلاف ايديولوجي بين جماعات الصفوة القديمة وجماعات الصفوة الجديدة. إذ تتحول الصفوة الجديدة إلى أداة لتحريك عمليات التنمية الاجتماعية وتنشيط الحراك الاجتماعي على نطاق واسع. ومعنى ذلك أن الصفوة الجديدة تستمد مبررات وجودها من وظيفة التحديث التي تضطلع بها في المجتمع، ومن كونها تمثل مصدراً دائماً للتطور ولو بصورة شكلية على الأقل.

وهناك اهتمام حديث بدراسة البناء الاجتماعي للصفوات في الدول النامية في محاولة للتعرف على أصولها الاجتماعية. وهنا نجد بعض الدارسين يتوصلون إلى استنتاجات متعجلة حول المواقف السياسية المقبلة لهذه الصفوات. بيد أن مؤلفي كتاب «التركيب الطبقي للبلدان النامية»

يؤكدون صعوبة التوصل إلى أحكام صادقة في هذا المجال. فالملاحظ أن الجانب الأكبر من مثقفي الدول النامية ينتمون إلى فئات غنية. كما أن الوسط الاجتماعي الواحد في الدول النامية قد يفرز أشخاصاً يتبنون الماركسية ويدافعون عنها، كما قد يفرز زعماء لمنظمات رجعية عاتية(١).

ويميل بعض الدارسين إلى القول بأن الصفوة السياسية في الدول النامية ترتبط ارتباطاً قوياً بالقادة الوطنيين والمثقفين الثوريين. ففي معظم الدول الآسيوية والإفريقية لعب المثقفون دوراً بارزاً في الصراع ضد الحكم الاستعماري. وفي دراسة عن الصفوات الاندونيسية الجديدة التي اتصلت بالمراحل الأولى من حركة الاستقلال، لوحظ انتشار المبادئ الراديكالية بين طلاب الجامعات، والأثر العميق الذي أحدثه المثقفون ذوو العقليات السياسية. كما كشفت هذه الدراسة أيضاً عن أن الاندونيسيين المتعلمين يشكلون غالبية المشاركين ذوي الكفاءة في الحركات المعادية للاستعمار(٢). وفي نيجيريا حلت صفوة جديدة من الذين أتموا تعليمهم في الغرب محل الصفوة القديمة التي كانت تتألف من العائلات التقليدية الحاكمة بعد تطور حركة الاستقلال(٣). ولقد أشار هودجكن Hodgkin في دراسة له إلى أن الصفوات السياسية الإفريقية تتألف - إلى حد كبير - من الطبقات الوسطى الجديدة وبخاصة القطاعات المتعلمة منها. ففي المجلس الحكومي بغانا، لوحظ بعد انتخابات عام ١٩٥٤ أن ٢٩ ٪ من الأعضاء كانوا من بين المدرسين و ١٧ ٪ من الكتبة والمحامين و ١٧ ٪ من الذين يزاولون أعمالاً حرة. أما بالنسبة

---

(١) مقتبس من المرجع السابق، ص ٢٧١.

(2) Niel, W. V., The Modern Indonesian Elite, London, 1965.

(3) Smythe, H. and Smythe, M., The New Nigerian Elite, London, 1965.

لأعضاء المجلس التشريعي للمقاطعات التسعة التي كانت تدخل ضمن القسم الغربي الفرنسي من أفريقيا، فقد لوحظ بعد انتخابات عام ١٩٥٧ أن ٢٢٪ كانوا من المدرسين و ٢٧٪ من موظفي الحكومة و ٢٠٪ من المشتغلين بالمهن الحرة[1].

هذا وقد خضعت المعتقدات السياسية للصفوات في الدول النامية لاهتمام كبير خلال السنوات الماضية. فلقد أشار ريمون آرون Aron إلى الماركسية كعقيدة سياسية تتبناها بعض القطاعات المثقفة في الدول النامية كمدخل للتنمية والتحديث[2]. وهنا تبدو الماركسية عقيدة تقرر بوضوح الأهداف أو الغايات التي يتعين تحقيقها، وتقدم تبريراً أخلاقياً للصفوة الحاكمة ولسياستها. كذلك فإن الماركسية تأخذ صورة المذهب التقدمي القائم على المساواة، كما أنها تمثل في الوقت ذاته نظرية للتصنيع السريع. غير أن فشل الدول النامية في تشكيل أحزاب سياسية ثورية، فضلاً عن الانتقادات التي أثيرت ضد الماركسية ذاتها، قد حالا دون تبني كثير من المثقفين لهذه العقيدة كمدخل حتمي للتغيير الاجتماعي والاقتصادي. لذلك نجد فكرة القومية أو الوطنية تمثل بديلاً لكثير من مثقفي الدول النامية. ففي أفريقيا – مثلاً – تختلط النزعة الوطنية بالمذاهب الاشتراكية من جهة، وبالأفكار الخاصة بحركة الشعوب الإفريقية التي تشترك في مشروعات فعلية لاتحاد فيدرالي من جهة أخرى. وفي معظم دول آسيا نجد النزعة الوطنية تأخذ طابعاً اشتراكياً واضحاً، كما أننا نجد هذه النزعة ترتبط في مجتمعات الشرق الأوسط ارتباطاً قوياً بالاشتراكية بسبب معارضتها للمصالح الأجنبية.

---

(1) Ibid. p. 25.

(2) Aron, R., «Social Structure and the Ruling Class», British Journal of Sociology, I (2), 1950, p. 155.

وبالإضافة إلى الصفوة المثقفة هناك أيضاً صفوة رجال الأعمال. وعلى الرغم من أن الحجم العددي لهذه الصفوة صغير نسبياً في الدول النامية، إلا أنها قد بدأت مؤخراً تمارس تأثيرات مختلفة الأشكال. والملاحظ أن صفوة رجال الأعمال في هذه الدول تضم جماعات عديدة من بينها أبناء أصحاب السلطة التقليدية الذين يتميزون بقدر أكبر من المرونة والاستعداد للتكيف، ويملكون كمية كافية من رؤوس الأموال. كذلك نجد بعض الجماعات والفئات الهامشية في بعض الدول النامية تشكل صفوات تجارية كما هو الحال بالنسبة للبنانيين في أمريكا اللاتينية، والعرب والهنود في أفريقيا جنوب الصحراء، والصينيين في جنوب شرق آسيا. ولقد كان أبناء هذه الجماعات يمارسون بعض الحرف، ولم يتكاملوا إلا بشكل جزئي فقط مع المجتمعات التي يعيشون فيها، ومن ثم لم تكن تقيدهم أو تكبت حركتهم المعايير والقيم التقليدية السائدة فيها، كما كانوا أكثر انفتاحاً على المؤثرات الأجنبية وأكثر استعداداً لإقامة علاقات مع الخارج[1]. ويمكن أن نضيف إلى الفئتين السابقتين فئة جديدة تضم بعض أقارب وأصدقاء أصحاب السلطة الجدد وأتباعهم السياسيين الذين يستفيدون أعظم الفائدة من علاقاتهم بتلك الفئة. ومن الواضح أن هذه الفئة الجديدة من أصحاب الأعمال الوطنيين تختلف بصفة عامة عن نظيرتها في الغرب التي قادت عملية التنمية وذلك من حيث الاستعداد لتكوين رأس المال المستقل، والإقدام على المخاطر الاقتصادية، والارتباط بأهداف الاستقلال الاقتصادي الوطني. ولعل ذلك يجعلنا نذهب إلى أن ظاهرة عدم تكافؤ توزيع الدخول والأرباح العالية في الدول النامية لا تؤدي بالضرورة إلى تكوين رؤوس أموال جديدة، ومن ثم لا تسهم في

---

(1) See for example Geerts, C., Peddlers and Princes, New York, 1966.

التنمية الاقتصادية حتى في صورتها الرأسمالية وعلى نحو ما شهدته أوربا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[١]. ولقد أوضح "فرانتز فانون Fanon" في مؤلفه «معذبو الأرض»[٢] أنه إذا كانت البرجوازية الوطنية في أوربا هي التي حققت الوحدات القومية فيها، فإن البرجوازية الوطنية في الدول النامية لا تهتم إلا بمصالحها الخاصة، ولا تستطيع أن توظف هذه المصالح في خدمة بناء مجتمع جديد. بل أن "فانون" قد أكد بجلاء أن البرجوازية الوطنية في البلاد الإفريقية التي استقلت حديثاً، قد أيقظت الخلافات الإقليمية والمنازعات القبلية وفتتت الوحدة القومية من أجل الحفاظ على مصالحها. ويستنتج "فانون" من ذلك حقيقة أساسية هي، أن الوحدة الإفريقية لا يمكن أن تتحقق إلا باندفاع الشعوب. وإذن فعلى الدول المتخلفة أن تثب فوق المرحلة البرجوازية، وأن تكون هذه الوثبة متجهة – بالتأكيد – نحو الاشتراكية[٣].

وأخيراً فإن رجال الجيش في الدول النامية يشكلون صفوة متميزة[٤]. وتلعب هذه الصفوة دوراً حاسماً في المجتمعات المستقلة حديثاً التي لا تزال فيها النظم السياسية في طور التشكيل، مما يتيح لضباط الجيش فرصة كبيرة لممارسة التأثير السياسي. والواقع أن تدخل الجيش في الشئون السياسية يعتمد على عوامل عديدة منها: التقاليد التي تلقنها ضباط الجيش، وأصولهم

(١) أنظر محمد الجوهري، المرجع السابق.

(2) Fanon, F., The Wretched of the Earh, Penguin Books, 1970.

(3) ibid. p. 190.

(4) Pye, L., «Armies in the Process of Political Modernization, in Finkle, J. Gable, R., Political Development and Social Change, New York, 1971, pp. 277 - 283.

الاجتماعية، ونطاق تأثيرهم في الفرق العسكرية الخاضعة لسلطاتهم، فضلاً عن طبيعة علاقاتهم بالسياسيين. وهناك اتفاق ملحوظ بين العلماء الاجتماعيين على أن الجيوش الحديثة في الدول النامية تشكل قنوات أساسية للحراك الاجتماعي الصاعد. ففي المجتمعات التي يتاح فيها التعليم العالي للطبقة الوسطى يمثل الجيش مجالاً لتكوين صفوة جديدة ينتمي أعضاؤها إلى الطبقات الوسطى في المجتمع، وهي غالباً ما ترتبط بالطبقة العاملة والفلاحين وتنشغل بالصراع من أجل السيطرة السياسية[١]. ففي مصر وسوريا والعراق حدثت ثورات بزعامة ضباط من الجيش ينتمون أساساً للطبقتين الوسطى والدنيا. وفي أمريكا اللاتينية أيضاً اتخذ التدخل العسكري في مجال السياسة شكلاً جديداً خلال القرن الحالي. ولم يكن نموذج هذا التدخل هو نموذج الزعيم الذي ينتمي إلى الطبقة العليا من ملاك الأرض، ويستولى على القوة عن طريق صراع حزبي، بل ظهرت ثورات شعبية قادها صغار الضباط. ولقد أوضحت احدى الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة في بعض دول أمريكا اللاتينية أن نموذج الثورة قد تغير تغيراً ملحوظاً في الربع الثاني من القرن العشرين. فصغار الضباط الذين أحبطت مطامحهم، أقاموا حركة عامة مع الجماعات الشعبية الصاعدة، واستطاعوا أن يتعاونوا معها في اسقاط النظام القديم بالقوة المسلحة[٢].

وتستمد الجيوش في الدول النامية أهميتها باعتبارها رمزاً من رموز الاستقلال الوطني. فمع التقدم الهائل في تكنولوجيا الأسلحة، وضعف الأحلاف الموجودة بين الدول الكبرى، وارتفاع مكانة الدول النامية على

(1) Johnson, J. (ed.), The Role of the Military in Underdeveloped Countries, Princetion University Press, 1962.

(2) Liuxen, E., Arms and Politics in Latin America, London, 1962.

الصعيد العالمي، بدت بشكل واضح ضرورة رفع المستوى الثقافي والفني لضباط الجيش. ولهذا السبب أرسلت كثير من الدول النامية بعثات من طلابها للتدريب والتعليم في الدول الغربية أو الشرقية (طبقاً لمصدر التسليح الذي تعتمد عليه الدولة النامية)، كما استقدمت خبراء ومدربين من تلك الدول المتقدمة لتوصيل العلم الحديث إلى قاعدة أعرض من العسكريين فيها. ويضطر بعض ضباط الجيش في الدول النامية إلى تدعيم مكانتهم بالارتباط بتيارات سياسية أو فكرية، مما قد يدفعهم إلى ممارسة نشاطات سياسية متنوعة. وهذا يدفعنا إلى القول بأن الدور الذي تؤديه الجيوش في الدول النامية متنوع أشد التنوع ويتوقف على عوامل عديدة. ففي بعض هذه الدول يمثل الجيش مؤسسة وطنية وحيدة قادرة على تجاوز الروابط العائلية والقبلية والعشائرية والدينية. وفي البعض الآخر نجد الجيش بالنسبة للفلاحين الأميين يمثل فرصة فريدة للاحتكاك بالعالم الخارجي وتدعيم الاحساس بالذات. كذلك فإن الجيش في الدول النامية يمثل حلقة الوصل بين المجتمع المتخلف والتكنولوجيا الحديثة. إذ أن هذه الدول قد تتسامح في قبول تخلف المستوى الثقافي أو الخدمات الصحية أو الاجتماعية، لكنها تحرص كل الحرص على تدعيم قواتها العسكرية وتوفير أحدث الإمكانيات لها[1]. وبالإضافة إلى ذلك كله فإن هناك إنجازات محددة يحدثها الجيش في جنوده والعاملين به. ففي تنظيماته يلمس القروي المجند – لأول مرة في حياته – أساليب التنظيم العصري، وقواعد الانضباط، وبفضله يمكن المساهمة بدور فعال في محو

---

(١) التركيب الطبقي للبلدان النامية، تأليف عدد من العلماء السوفييت، ترجمة داود حيدر ومصطفى الدباس، منشورات وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، دمشق، ١٩٧٢، ص ص ٤١٢ – ٤١٣.

أمية قطاع المجندين الذين يمثلون - في تعاقبهم وفي ظل نظام التجنيد الإجباري - قطاعاً لا يستهان به من الثروة البشرية للدولة[1].

وتشير الشواهد التاريخية إلى أن الجيوش في بعض الدول النامية قد تؤدي أدواراً مزدوجة. فبعض منها يميل إلى تأييد الحركات الاشتراكية والثورات القومية التقدمية، والبعض الآخر يعمل على حماية النظم الرجعية المحافظة أو حتى الإطاحة بالنظم الاشتراكية الوطنية. ويمكننا أن نستشهد على ذلك بما حدث في أمريكا اللاتينية خلال الستينيات من هذا القرن وما يحدث الآن في إفريقيا. ومعنى ذلك أن الجيوش في الدول النامية قد تلعب دوراً حاسماً في تحريك الأحداث السياسية، لكنها قد تلعب في نفس الوقت دوراً آخر يتمثل في تعويق التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي. ونتيجة لذلك أصبح من المشكلات الملحة التي تواجه هذه الدول ضرورة "ترشيد القوات المسلحة" والحد من تدخلها في[2] الشئون السياسية"، وإلا تحولت إلى ألغام تهدد النظم السياسية. وهناك محاولات عديدة يبذلها بعض الحكام للاستفادة من القوات المسلحة في خدمة بعض مشروعات التنمية. ويبرر ذلك الإنفاق الهائل الذي يوجه إلى هذه القوات. بيد أن النجاح الذي أحرزته هذه المحاولات لا يزال ضئيلاً بسبب بعض التصورات الايديولوجية لدى بعض المستويات القيادية العليا التي ترى أن الكرامة العسكرية تتعارض والاشتغال بالأعمال اليدوية ذات النفع الاجتماعي العام. ففي الأرجنتين - مثلاً - حاول قادة الجيش استخدام القوات المسلحة في بعض المشروعات المدنية كشق الطرق وبناء الجسور، لكنهم ما لبثوا أن واجهوا مقاومة من جانب صغار الضباط بدعوى أن ذلك ينال من كرامة الجندي ويضعف من مكانة المثل العليا العسكرية.

---

(1) Johnson, J; (ed.) The Role of the Military in Underdeveloped Countries, op. cit.

(٢) إن الدور الأساسي للصفوة العسكرية هو الدفاع عن التراب الوطني وسلامة الكيان الإقليمي أما القرار السياسي فهو من شأن السلطة السياسية.

الباب الثاني

الفصل الأول

نشأة الظاهرة الحزبية في العالم الثالث

الفصل الأول

نشأة الظاهرة الحزبية

في العالم الثالث

في العرض السابق لمفهوم «الحزب السياسي» ظهر واضحاً التباين الشديد بين المفاهيم العديدة التي يطرحها دارسو العلوم السياسية في ذلك المجال. ولاشك في أن هذا التباين يعكس - في جزء كبير منه - الاختلاف حول تأصيل الظاهرة الحزبية، وتحديد نشأتها. فالذين يحبذون المفهوم الواسع والفضفاض للحزب السياسي، بحيث يشمل كافة التجمعات (أو الكتل، أو الزمر) التي ترتبط بممارسة السلطة أو الصراع عليها، يعكسون - في الواقع - مفهوماً للظاهرة الحزبية يجعلها لصيقة بالظاهرة السياسية منذ نشأتها حتى اليوم، أي منذ أن انقسم المجتمع الإنساني إلى أفراد يحكمون، وأفراد يحكمون، وظهرت - بالتالي - السلطة السياسية. أما الذين يحبذون المفهوم الأكثر تحديداً للحزب السياسي، فهم يربطونه - غالباً - بظهور الهيئات التشريعية، والنظم الانتخابية ويعكسون - بالتالي - مفهوماً للظاهرة الحزبية يقصر نشأتها على القارة الأوروبية، ويعود بها - فقط - إلى منتصف القرن التاسع عشر.

فإذا كان هذا المفهوم الأخير للحزب وللظاهرة الحزبية قد ساد الكتابات السياسية الكلاسيكية في الغرب، ردحاً طويلاً من الزمن، فإن ظهور وتطور الأحزاب السياسية خارج نطاق قارتي أوروبا وأمريكا الشمالية في القرن العشرين، وفي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كان في مقدمة العوامل التي حدت بالدارسين إلى مراجعة مفاهيمهم المعتادة للحزب، ولنشأة الظاهرة الحزبية، بحيث تتسق مع تلك الوقائع والتطورات الجديدة.

ويمكن العودة بالتفسير البرلماني لنشأة الظاهرة الحزبية، إلى مناقشة ماكس فيبر للتطور المبكر للأحزاب حول الكتل البرلمانية وتعقبه للتحول مما أسماه بـ «الأتباع الخالصين للارستقراطية» إلى «أحزاب الأعيان» إلى ظهور «الديمقراطية الشعبية». وأكد "موريس ديفرجيه" وجهة النظر تلك، ونسبت إليه – بالأساس – النظرية التي تربط بين نمو الأحزاب، تطور البرلمانات القومية ونمو حجم الناخبين، وافترض أن نمو الأحزاب مر أولاً بتكوين أجنحة برلمانية، ثم تنظيم لجان انتخابية، وأخيراً انشاء روابط دائمة بين هذين العنصرين. واتفق كل من فيبر وديفرجيه على القول بأن الأجنحة، والمنتديات السياسية للنخبة، والتي سبقت الأحزاب، لم تكن أحزاباً سياسية، بالمعنى الذي نستخدم به هذا الاصطلاح.

في اطار هذه النظرية، التي يعتبر ديفرجيه أبرز ممثليها، تنقسم الأحزاب – طبقاً لدراسة ديفرجيه أيضاً – من حيث النشأة إلى أحزاب نشأت داخل الهيئة البرلمانية، وأحزاب نشأت خارجها :

* الأحزاب ذات النشأة الداخلية، يقصد بها تلك الأحزاب التي ظهرت تدريجياً من خلال أنشطة الهيئة التشريعية نفسها، وقد نشأت الأحزاب – في أغلب بلاد أوروبا على الأقل – عن هذا الطريق، عندما نشأت علاقة عملية ومتصلة بين اللجان الانتخابية، وبين الجماعات التشريعية.

* الأحزاب ذات النشأة الخارجية، ويقصد بها تلك الأحزاب التي نشأت خارج إطار الهيئة التشريعية وانطوت على بعض التحدي للحكم القائم، وعلى المطالبة بالتمثيل في البرلمان. هذه الأحزاب تمثل ظاهرة أكثر حداثة، وترتبط أكثر بالتوسع في حق التصويت، وبلايديولوجيات المتشددة: العلمانية أو الدينية، كما أنها ترتبط – في أغلب المناطق النامية – بالحركات القومية والمعادية للاستعمار.

وأبرز الأمثلة لهذا النوع من الأحزاب في الغرب، يتمثل في الأحزاب الاشتراكية العديدة التي نشأت في القرن التاسع عشر، والأحزاب المسيحية أو المسيحية الديمقراطية التي نشأت في مستهل القرن العشرين، في جزء منها، كرد فعل لتهديد الحركات السياسية الراديكالية.

ومع أنه يمكن ادراج الغالبية العظمى من الأحزاب السياسية التي ظهرت في آسيا وأفريقيا ضمن النوع الثاني لدى ديفرجيه، أي الأحزاب ذات النشأة الخارجية، على أساس أنها كانت – من قبل – حركات قومية، وحركات مسيحية وتبشيرية، واتحادات طائفية أو دينية أو قبلية، تطورت كلها في خارج الإطار البرلماني الذي أقامه الحكم الاستعماري، بل وأحياناً معادية له، إلا أن النظرية البرلمانية تلك تظل تعاني من قصور رئيسي بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث خاصة.

والواقع أن ندرة الدراسات النظرية والتطبيقية للظاهرة الحزبية، حتى بداية القرن العشرين، وظهور كتابات «ميشلز» و «اوستروجورسكي» من ناحية، واستنادها إلى الخبرة الأوربية أساساً من ناحية أخرى، جعلها قاصرة عن معالجة الظاهرة الحزبية خارج القارة الأوروبية، منذ وقت طويل، والتي تمثلت – على سبيل المثال – في حزب المؤتمر الهندي، والكومنتانج في الصين، وأحزاب "الماجي" في اليابان.

وإذا كانت بعض النظم الاستعمارية قد أنشأت في عدد من المناطق الخاضعة لها مؤسسات تمثيلية، وأتاحت تصويتاً محدوداً إلا أنه – حتى في تلك الأمثلة – غالباً ما رفضت الحركات القومية العمل من خلال النظام البرلماني. كذلك فإن عداء النظم الاستعمارية للمحاولات الاستقلالية للحركات القومية كثيراً ما أرغم هذه الأخيرة على اللجوء للعمل السري. كما كانت هناك مواقف ظهرت وتبلورت فيها الأحزاب الجماهيرية حيث لم تكن

توجد نظم استعمارية أو أبنية برلمانية، الأمر الذي نجد له أمثلة كثيرة في أمريكا اللاتينية، والصين، بل وأيضاً في بعض بلاد أوروبا الغربية. وعلى هذا الأساس يمكن القول: «إن الظروف البرلمانية التي نشأت فيها بعض الأحزاب الأوروبية، يمكن النظر إليها – بشكل أكثر جدوى – باعتبارها تمثل نمطاً واحداً من الظروف التاريخية، وليس باعتبارها الحالة العامة التي يعتبر كل ما عداها انحرافاً عنها».

المبحث الأول: النظريات المفسرة لنشأة الظاهرة الحزبية في العالم الثالث :

ازاء القصور الذي عانت منه النظرية التقليدية (البرلمانية) بخصوص تفسير نشأة الأحزاب في العالم الثالث، بذلت بعض المحاولات للتغلب على هذا القصور، وتقديم أطر نظرية أكثر اتساعاً وتنوعاً. ولاشك في أن النظر للأحزاب السياسية باعتبارها – في المقام الأول – نتاجاً للتطور البرلماني والانتخابي في أوروبا، واعتبارها بالتالي علامة على «التحديث السياسي» يفسر – إلى حد بعيد – اهتمام دراسي «التحديث» و «التنمية السياسية» أكثر من غيرهم بالظاهرة الحزبية في البلاد المتخلفة، ليس فقط كأداة للتحديث والتنمية، وإنما أيضاً كنتاج لواقع وظروف تختلف عن واقع وظروف أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية في القرنين التاسع عشر والعشرين. في هذا الإطار، أي اطار أدبيات التحديث والتنمية السياسية، طرحت بعض النظريات التي تربط بين «أزمات التنمية» و «التحديث السياسي» من ناحية، والظاهرة الحزبية من ناحية أخرى :

أولاً: أزمات التنمية ونشأة الظاهرة الحزبية :

حاول «جوزيف لابالومبارا» و «ميرز وينر» الربط بين أزمات التنمية وبالتحديد أزمات «الشرعية» و «التكامل» و «المشاركة»، وبين ظروف نشأة

الظاهرة الحزبية، في اطار ما اعتبراه «نظرية تاريخية» لنشأة الأحزاب السياسية. وطبقاً لهما، فقد كانت أزمة الشرعية هي القضية التي دارت حولها نشأة بعض أوائل الأحزاب سواء في أوروبا أو في البلاد المتخلفة على حد سواء.

فعندما بدأت الجماعات والقوى السياسية، التي كانت تمارس ضغوطها من أجل إزالة النظام الملكي في فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر في اكتساب شعبية واسعة، كانت تلك هي البداية الفعلية للأحزاب السياسية هناك. وبالمثل، فإن الحركات القومية التي ظهرت بهدف تغيير نظام الحكم القائم، وتغيير القواعد التي تحدد ماهية القائمين بالحكم وكيفية اختيارهم، كانت – بمعنى ما – نتاجاً لأزمة الشرعية.

ومن وجهة النظر تلك فإن البلاد التي شعرت فيها النخب القومية الصغيرة بالإشباع – نسبياً – من الخطوات التي اتخذها الحكم الاستعماري لم تشهد بالضرورة جهوداً قوية لتكوين حركات جماهيرية. وعلى سبيل المثال، فقد عمل «حزب المؤتمر القومي» في "سيلان"، داخل الاطار الذي وضعه الإنجليز ولم تنشأ – بالتالي – حركة جماهيرية قبل الاستقلال. والأمر نفسه ينطبق على عدد من أحزاب السادة Patron Parties في المستعمرات الفرنسية في أفريقيا.

في ضوء هذا أمكن القول إنه عندما تفشل الحكومة القائمة في الاستجابة بشكل ملائم لازمة الشرعية (سواء تمثلت في الحكم الملكي في فرنسا في أخريات القرن الثامن عشر، أو الحكم الاستعماري الفرنسي في الخمسينات من القرن الحالي) فقد تنشأ أزمة مشاركة، ويبدأ معها تكوين أحزاب تهتم بأنشاء منظمات محلية، واكتساب التأييد المحلي.

أيضاً وفرت أزمة «التكامل» أو «الاندماج» الوسط الذي ظهرت فيه بعض الأحزاب في البداية. وتتعلق أزمة التكامل هنا، بالتكامل الإقليمي، أو - بمعنى أوسع - العملية التي تتجه بمقتضاها الجماعات العرقية، التي تعرضت لانقسام، إلى أن تتكيف مع بعضها البعض. وفي أوروبا ظهرت الأحزاب في المانيا وايطاليا وسط أزمة «التكامل» أو «الوحدة»، وهو ما ينطبق - أيضاً - على الأحزاب - العربية التي قامت بهدف الدعوة إلى الوحدة العربية، باعتبار أن واقع التجزئة العربية يعبر عن أزمة للتكامل على مستوى الأمة العربية.

على أن «لابالومبارا» و «وينر» يؤكدان على حقيقة أن الأحزاب القومية التي ظهرت في آسيا وأفريقيا، والتي كانت أحزاباً تكاملية، نادراً ما نشأت لتحقيق التكامل هذا، كهدف أساسي من أهدافها. ومن ناحية أخرى فإن أزمات التنمية كثيراً ما تظهر - بل وغالباً ما تخلق - على أيدي الجماعات الانفصالية، أي المعادية للتكامل أو الوحدة، ويكون الحزب هو المعبر عن تلك الدعوة - وينطبق هذا على العديد من الأحزاب، مثل «الرابطة الإسلامية» في الهند، والتي عملت على انفصال المسلمين عن شبه القارة الهندية في دولة باكستان.

وقد رافق قيام الأحزاب، في أغلب البلدان - عموماً - استفحال أزمة المشاركة حيث أدت التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى إلى إحداث تغييرات هائلة في نظم التدرج الاجتماعي القائمة. وصاحب انهيار الإقطاع في أوروبا ظهور مطالب بالتمثيل السياسي من جانب فئات المنظمين، والطبقة الوسطى، ولم يحمل التصنيع معه مجرد التوقعات بتحقيق الرفاهة الاقتصادية، وإنما حمل معه أيضاً ظروفاً عديدة أدت بالجماهير العاملة إلى اقتفاء خطى الطبقات المتوسطة في المطالبة بدور أكثر حيوية في تحديد السياسات العامة.

كذلك يشار إلى أن التغيرات التي تؤدي إلى نمو جماعات ونخب اجتماعية جديدة هي نفسها التي تؤدي إلى إضعاف سلطة القوى الحاكمة التقليدية التي تستند مكانتها إلى الرموز والمعتقدات الموروثة. وفي هذا السياق تظهر الأحزاب السياسية، وغيرها من أنماط التنظيمات السياسية المشابهة.

يقدم "مفهوم الأزمات" إذن إمكانية طيبة لتفهم ظروف نشأة الأحزاب في البلاد المتخلفة (فضلاً عن المتقدمة)، ومع ذلك، وكما يبرز ذلك أحد الباحثين، فإن العلاقة بين أزمات التنمية، ونشوء الظاهرة الحزبية ليست علاقة كاملة. «فهناك العديد من الأحزاب التي ظهرت في أوقات لم تكن فيها الأفكار المتغيرة حول الشرعية الدستورية، وحقوق الفئات المختلفة في المشاركة الكاملة، و (أو) مسائل الاندماج الإقليمي، موضوعاً لأزمة ما، وعلى العكس من ذلك، هناك العديد من الأمثلة على أزمات لم تؤد إلى إيجاد أحزاب سياسية جديدة، وإنما إلى إيجاد حركات استهدفت الضغط على صانعي السياسة، أكثر من مزاحمتهم على مناصبهم، أو الحلول مكانهم».

ثانياً: التحديث ونشأة الأحزاب لدى هنتينجتون:

يستمد اسهام عالم السياسة الأمريكي "صمويل هنتينجتون" في أدبيات التحديث والتنمية جزءاً كبيراً من أهميته، من الموقع المتميز الذي يعطيه للجانب «المؤسسي» من التحديث، خصوصاً ما يتعلق منه بالأحزاب السياسية في البلاد المتخلفة. وكما سبقت الإشارة، فإن ما يتضمنه التحديث من «تعبئة اجتماعية» و «مشاركة سياسية» يمكن أن تؤدي – كما يرى هنتينجتون – ليس إلى تحقيق الديمقراطية والاستقرار، والتمايز البنائي، وأنماط الإنجاز، والتكامل القومي، وإنما – على العكس – إلى تحلل النظام السياسي، وانعدام

الاستقرار وانتشار العنف والفساد، ما لم تتم موازنة واستيعاب عمليات التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية، بمؤسسات سياسية قوية وفعالة. والأحزاب السياسية تقع على رأس تلك المؤسسات وأكثرها أهمية، وتضحى نشأتها إذن، في المجتمعات المتخلفة، إحدى ضرورات التحديث.

وبشكل أكثر تفصيلاً، يؤدي التحديث – بما ينطوي عليه من تعبئة المزيد والمزيد من أفراد المجتمع للعب أدوار جديدة – إلى إيجاد مجتمع أكثر تنوعاً، لا يقوم على مجرد الجماعة «الطبيعية» المتمثلة في العائلة الممتدة، أو القرية، أو العشرية، أو القبيلة. ولأن حدود المجتمع تشكلت غالباً بناء على ظروف جغرافية، أو بفعل الاستعمار فإن المجتمع الآخذ في التحديث غالباً ما يكون مجتمعاً «تعددياً» يشتمل على تجمعات دينية وعنصرية وعرقية ولغوية متعددة. وهذه التجمعات قد توجد في المجتمع التقليدي، ولكن المستوى المنخفض للمشاركة السياسية يقلل من المشاكل التي ترتبط بالدمج أو التكامل. ولكن مع امتداد مجال التعبئة الاجتماعية في مثل تلك المجتمعات إلى المستويات الأدنى من المجتمع، تتكثف التناقضات بينها. وتصبح مشكلة دمج القوى الاجتماعية البدائية في مجتمع سياسي قومي أكثر صعوبة. كذلك فإن التحديث يدفع إلى الوجود، وإلى مجال الوعي والنشاط السياسي جماعات اقتصادية واجتماعية، إما لم تكن موجودة في المجتمع التقليدي، وإما كانت خارج نطاق السياسة في المجتمع التقليدي. وتلك الجماعات إما أن تستوعب في النظام السياسي، وإما أن تصبح مصدراً للعداء والثورة ضد النظام السياسي. وعلى ذلك، فإن تحقيق الجماعة السياسية Political Community في المجتمع الآخذ في التحديث Modernizing Society ينطوي على كل من: الدمج «الأفقي» للجماعات، وعلى الاستيعاب «الرأسي» للطبقات الاجتماعية والاقتصادية. والعامل المشترك الذي يؤدي إلى ظهور

مشكلات الاندماج القومي، والاستيعاب السياسي إنما هو توسيع المشاركة السياسية، والوعي السياسي الذي ينجم عن التحديث.

وينطلق "هنتينجتون" من هذا التحليل ليقرر «أن الوسائل المؤسسية الرئيسة لتنظيم اتساع المشاركة السياسية هي الأحزاب السياسية والنظام الحزبي» و «أن تقليل احتمال عدم الاستقرار السياسي الذي ينتج عن اتساع الوعي السياسي والانغماس السياسي، يستلزم خلق مؤسسات سياسية حديثة، أي: أحزاباً سياسية، في بداية عملية التحديث».

وإذا كانت المعضلة التي تواجهها البلاد المتأخرة في التحديث هي أنها «تواجه - في وقت واحد - المشكلات التي سبق أن واجهتها البلاد الأقدم في التحديث بشكل منفرد، وعلى فترات تاريخية طويلة» فإن "هتينجتون" يدعو إلى خلق الجماعة السياسية أولاً قبل مواجهة مشكلات المؤسسية والمشاركة. ويعيد هنا تأكيده على ما تفعله النظم الشيوعية، من اعطائها الأولوية للتنظيم السياسي، قبل أن تشرع في عمليات التحديث الأخرى. ويؤكد كلامه هذا بقوله إن الاتحاد السوفيتي اهتم في العشرينات، وفي فترة السياسة الاقتصادية الجديدة ببناء الحزب الشيوعي وتدعيم سيطرته. وبفضل هذا، أمكن للتنظيم السياسي الذي تم تشكيله أن يقوم - في الثلاثينات - بعمليات التصنيع والزراعة الجماعية، بل والحرب، وأن يستوعب نتائج هذا كله. ونفس الأمر ينطبق على الصين حيث أعطت أولوية قصوى لبناء الحزب الشيوعي، وفقط في الخمسينات بدأت التنمية الاقتصادية تأخذ وضعها في الأولويات المتقدمة للحزب. أما في خارج البلاد الشيوعية فيضرب هتينجتون مثالاً بتركيا، حيث وضع مصطفى كمال اتاتورك أولاً الأساس القومي والسياسي للمجتمع قبل أن يشرع في الاصلاح الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، وكذلك المكسيك، حيث شغلت في الفترة بين ١٩١٠ و ١٩٤٠ بـ «تنمية الشروط

الأساسية للدور الجديد للدولة، حيث استعادت الدولة سيطرتها على الأملا، وبدأت في صياغة وتحديد فلسفة جديدة لوجودها، ودوراً جديداً لها في سبيل تحقيق أهدافها».

على أن الأحزاب في البلاد المتخلفة لا تنشأ لمجرد «الضرورة التحديثية» وتأتي المعارضة لنشأة الأحزاب في تلك المجتمعات، كما يرى هنتينجتون، من ثلاثة «مصادر» مختلفة :

المصدر الأول، هو القوى المحافظة التي ترى في الأحزاب تحدياً للبناء الاجتماعي القائم. فمع انعدام وجود الأحزاب تستقي القيادة السياسية وضعها من التدرج التقليدي للحكم والمجتمع، في حين أن الأحزاب تمثل تهديداً لقوة النخبة المستندة إلى "الميراث، والمكانة الاجتماعية أو ملكية الأرض". لذلك غالباً ما ينظر النظام الملكي إلى الأحزاب السياسية كقوى «انقسامية». إما لأنها تهدد سلطته، وإما لأنها تعرقل جهوده لتوحيد وتحديث البلاد. وكما يقول ديفرجيه: «فإن نظاماً بلا أحزاب هو – بالضرورة – نظام محافظ».

والمصدر الثاني لمعارضة نشأة الأحزاب يتمثل في قوى الإدارة Administration، وفي حين أن الشخص المحافظ المتعصب يرفض كلاً من الجانب الترشيدي للتحديث، وكذلك جانب المشاركة في التحديث السياسي، فإن رجل الإدارة المعارض للأحزاب يسلم بالحاجة إلى ترشيد الأبنية الاجتماعية والاقتصادية، ولكنه لا يقبل ما ينطوي عليه التحديث من توسيع نطاق المشاركة في الحياة السياسية. إن نموذجه هو نموذج بيروقراطي: فالهدف هو الكفاءة، وتجنب الصراعات. والأحزاب تضفي– من وجهة نظره – اعتبارات غير رشيدة، وفاسدة على الأهداف التي ينبغي أن يتفق عليها الجميع.

المصدر الثالث لمعارضة الأحزاب يأتي من أصحاب الاتجاهات الشعبية

Populism أي أولئك الذين يقبلون المشاركة ولكنهم لا يسلمون بضرورة تنظيمها، فهم ذوو اعتقاد «شعبي» يذكر بأفكار «روسو» عن الديمقراطية المباشرة. فالمعارض المحافظ للأحزاب يعتقد أن البناء الاجتماعي القائم يكفي لربط الشعب بالحكومة، والمعارض الإداري يرى أن البناء البيروقراطي يلبي تلك الاحتياجات. أما المعارض «الشعبي» فهو ينكر الحاجة إلى أي بناء يقع بين الشعب، والقادة السياسيين. إنه يريد «ديمقراطية لا حزبية»، وهكذا يرى «المحافظ» في الحزب تحدياً للتسلسل الاجتماعي القائم، والإداري يرى فيه تهديداً للحكم الرشيد، في حين يرى الشعبيون فيه عقبة أمام التعبير عن الإرادة العامة.

ولقد عبر «جورج واشنطن» في تحذيره الشهير عن الأحزاب، عن تلك المخاوف كلها، عندما حذر من «الآثار المؤلمة للروح الحزبية» على نظام الحكم الأمريكي. قال واشنطن: «يؤدي الحزب دائماً إلى إلهاء المجالس العامة، وإلى إضعاف الإدارة العامة. إنه يحرض الجماعة على مظاهر للغيرة غير ذات أساس، ويولد ذعراً زائفاً، ويلهب العداوات، ويثير الشغب والاضطراب. إنه يفتح الأبواب للنفوذ الخارجي، وللفساد، اللذين يصلان بسهولة إلى الحكومة نفسها من خلال القنوات التي تتيحها الأهواء الحزبية. ولذا، فإن سياسة وإرادة البلاد تخضع لسياسة وإرادة بلد آخر».

إن هذه الملاحظات من جانب واشنطن تلخص الاتهامات الأربعة الرئيسة التي لا تزال توجه اليوم إلى الأحزاب :

- إن الأحزاب تؤدي إلى الفساد، وانعدام الكفاية الإدارية.
- إن الأحزاب تقسم المجتمع على نفسه، وتثير الصراعات.
- إن الأحزاب تشجع على عدم الاستقرار السياسي، والضعف السياسي.
- إن الأحزاب تفتح الباب للتأثير والاختراق من القوى الخارجية.

في مواجهة تلك الحجج يرى هنتينجتون أنها ترتبط بلحظات تاريخية معينة، تعكس المراحل المبكرة من التحديث السياسي، وهي - بناء على ذلك - حجج ضد الأحزاب الضعيفة أكثر منها حجج ضد الأحزاب في ذاتها. فالفساد، والانقسام، وعدم الاستقرار، والتعرض للنفوذ الخارجي، كلها أمور تميز النظم الحزبية الضعيفة وليست القوية. بل هي - بالطبع - ملامح للنظام السياسي الضعيف عموماً، والذي يفتقد مؤسسات الحكم القوية والفعالة. فقد تؤدي الأحزاب إلى تشجيع الفساد، ولكن وجود حزب قوي هو الذي يضع الأساس لمصلحة عامة في اطار مؤسسي بدلاً من المصالح الخاصة المشتتة. وقد تبدو الأحزاب في مراحل نموها الأولى ككتل أو أجنحة منفصلة، مؤدية إلى الصراعات والتشتت، ولكنها عندما تبلغ درجة معينة من النمو والقوة توفر رباطاً بين القوى الاجتماعية بعضها البعض، وتخلق أساساً للولاء والهوية التي تتجاوز الجماعات المحدودة. وبالمثل، فعن طريق تنظيم عملية تعاقب القيادات، واستيعاب الجماعات الجديدة في النظام السياسي، توفر الأحزاب أساساً للاستقرار وللتغيير المنظم، أكثر منه لعدم الاستقرار. وفي حين أن الأحزاب يمكن بالطبع أن تكون أدوات للقوى الخارجية فإن الأحزاب القوية توفر - بدرجة عالية - الآليات المؤسسية، والدفاعات لحماية النظام السياسي ضد النفوذ الأجنبي. وبعبارة أخرى، فإن الشرور والآثام التي تعزى إلى الحزب السياسي هي في الواقع سمات السياسة المشتتة والمهترئة للأجنحة والكتل التي تظهر في غياب الأحزاب، أو عندما تكون الأحزاب ضعيفة للغاية. وعلاج هذا كله يكمن في إيجاد التنظيم السياسي الذي لا يعني - في الدولة الآخذة في التحديث - سوى التنظيم الحزبي.

وإذا كان عديد من البلدان الآخذة في التحديث ترفض الأحزاب،

بشكل أو بآخر، فإن هذا لا ينفي أنه كلما تقدم التحديث في تلك البلدان كلما تزايدت حاجتها إلى المشاركة السياسية. وإذا كانت النظم السياسية فيها تبدي - في بعض الحالات - علامات على الهدوء والاستقرار، إلا أن جهودها المستمرة لمنع أو إعاقة نمو الأحزاب يجعلها في النهاية عرضة لعدم الاستقرار وكلما زادت فترة الفراغ التنظيمي كلما أصبحت الأوضاع فيها أكثر قابلية للانفجار.

والواقع أن الحكومات، في أغلب البلدان الآخذة في التحديث، تتبع - في وقت أو آخر - سياسة مناهضة للأحزاب، ففي مراحل تاريخية معينة يسمح للأحزاب بأن تتكون إما في إطار برلماني تقليدي، وإما في شكل تجمعات شعبية، وإما في نمو غمار الكفاح ضد الحكم الاستعماري. وفي مرحلة أخرى تالية، قد تبذل جهود للحد من المشاركة السياسية، ومن التنظيم السياسي المرتبط بتلك المشاركة. وعادة ما يصطحب قمع الأحزاب ببذل جهود لتقليل مستوى الوعي السياسي، والنشاط السياسي.

المبحث الثاني: الأشكال المتغيرة لنشأة الظاهرة الحزبية في العالم الثالث:

بالرغم من أهمية المحاولات التي تطرح لتفسير نشأة الظاهرة الحزبية وتطورها في ظروف البلاد المتخلفة في العالم الثالث فإن الاختلاف والتمايز اللذين يطبعان تلك النشأة وتطوراتها، بالإضافة إلى محدودية الأدبيات حولها، تجعل من المهم تماماً التعرف على الظروف المحدودة لكل منطقة في العالم الثالث على حدة، بل ولبلدان بذاتها على وجه التخصيص.

في ضوء ذلك، يمكننا - مبدئياً - الحديث عن نشوء وتطور الظاهرة الحزبية في الأقاليم الأربعة التي سبق تحديدها، داخل اطار «العالم الثالث» أي: أمريكا اللاتينية - وآسيا - والشرق الأوسط - وأفريقيا.

أولاً: نشأة وتطور الظاهرة الحزبية في أمريكا اللاتينية:

ربما كان الاستقلال المبكر لبلدان أمريكا اللاتينية هو الذي يبرر البدء بها ونحن بصدد الحديث عن نشأة الظاهرة الحزبية وتطورها في العالم الثالث. فقد بدأ ظهور الأحزاب في أمريكا اللاتينية منذ حوالي مائة وخمسين عاماً، مع تحقيق الاستقلال عن أسبانيا. كما أن النمط الذي تطورت به تلك الأحزاب منذ البداية انطبق أيضاً على الدول التي تأخرت في استقلالها هناك مثل البرازيل وبنما وكوبا. وفي حين أنه لا يوجد أي مجال للحديث عن «نشأة برلمانية» للظاهرة الحزبية في أمريكا اللاتينية فإن التحليل الاجتماعي والاقتصادي - من ناحية، وتحليل علاقات الاستعمار والتبعية من ناحية أخرى - يساعدان مباشرة على تفهم أصولها، والمؤثرات التي تحكمت في تطورها، منذ أن نمت، عقب الانفصال عن الدولة المستعمرة جماعات سياسية تعكس مصالح كبار ملاك الأراضي، والعسكريين، والكنيسة واضعة البذور الأولى لما أطلق عليه، منذ ذلك الحين، «أحزاب سياسية». وقد انطبقت هذه الحقيقة ليس فقط على النشأة الأولى لأحزاب أمريكا اللاتينية، وإنما على طول مسارها التاريخي. فعلى عكس الدور المحدد، والمعترف به للهيئة التشريعية أي البرلمان في العملية السياسية في أوروبا وأمريكا الشمالية، والذي تمارس الأحزاب السياسية دورها في تنظيم وتكامل معه، فإن موقع ودور الهيئة التشريعية في بلدان أمريكا اللاتينية كان دائماً أقل بكثير في قوته أو فاعليته. وبالرغم من القواعد الدستورية المنصوص عليها عن فصل السلطات، ومراعاة الشكليات الدستورية في صنع السياسة، فإن السلطة السياسية الحقيقية ظلت في يد الهيئات التنفيذية التي سيطرت على «أحزاب سياسية» لم تكن في الواقع سوى تجمعات شخصية.

وفوق ذلك، فإن نمط النظام السياسي لعديد من بلدان أمريكا اللاتينية

والطابع «الكوربوراتي»(*) له وضع قسطاً كبيراً من مسؤولية تشكيل السياسات العامة في أيدي ما يمكن أن يسمى بـ «الحكومات الخاصة» Private Governments مثل الغرف التجارية والصناعية، واتحادات المصارف، وجمعيات التجار والمزارعين، بل حتى نقابات العمال. فالقرارات المتعلقة بالمصالح التي تمثلها أي من تلك الهيئات، قد لا تصل أبداً إلى الهيئات الحكومية المختصة، وإذا حدث ذلك فهي تقدم باعتبارها حقائق حاصلة للتصديق عليها أكثر منها مجرد اقتراحات للتنسيق مع اعتبارات السياسة العامة ككل. في هذا الاطار يضحى دور الأحزاب السياسية ضعيفاً ومهملاً، كما تصير إجراءات مثل الانتخابات والمناورات الحزبية ذات أهمية محدودة في عملية صنع السياسة. أما من زاوية «أزمات التنمية السياسية» فإن الأمر لم يقتصر على مجرد ارتباط نشأة الظاهرة الحزبية بوجود تلك الأزمات، وإنما أيضاً بحدوثها في وقت واحد أو متقارب، وهو ما يميز كافة مجتمعات العالم الثالث، بدرجات متفاوتة.

في هذه الحدود، نشأت الظاهرة الحزبية في أمريكا اللاتينية استجابة لحاجات مجتمعية مختلفة عبر التطور التاريخي، وبعبارة أخرى: فإن تطور الأحزاب السياسية، وتنوع أنماطها، في أمريكا اللاتينية، يعكس تطور «التنمية السياسية» في المنطقة، حيث ظهرت الأحزاب غالباً عند نقاط تحول حاسم في تاريخ بلادها.

والتنظيمات الأولى التي أطلقت على نفسها اسم «الأحزاب السياسية» لم

(*) نسبة إلى الـ Corporatism أي: انتشار الاتحادات والنقابات والجمعيات في المجتمع، بتشجيع ودعم من الدولة، واضطلاعها بدور رئيس يفوق دور الأحزاب أو المؤسسات السياسية الأخرى. ولا توجد ترجمة عربية دقيقة متفق عليها لهذه الكلمة في الكتابات السياسية العربية.

تكن تزيد عن كونها مجرد زمر أو تجمعات نابعة من النخبة الحاكمة تنافست على المناصب العامة في النصف الأخير من القرن التاسع عشر. ولم تختلف فيما بينها كثيراً حول هوية القوى التي يجب أن تحكم، فكلها كانت تؤمن بحكم النخبة، ولكنها كانت تختلف حول السياسات التي كان ينبغي على الحكومة أن تتبعها. فمن ناحية، كان هناك الذين أطلقوا على أنفسهم اسم «المحافظين» وهؤلاء أتوا أساساً من بين ملاك الأراضي، ورجال الدين، ولم يروا للحكومة دوراً يزيد عن مجرد الحفاظ على الهياكل الاجتماعية والاقتصادية السائدة. أما معارضوهم - الذين أطلق عليهم اسم «الليبراليين» - فقد كانوا أكثر طموحاً حيث كانوا يدعون إلى قيام الحكومة بتنمية الزراعة التجارية، والتصدير السلعي من خلال إعادة توزيع أراضي الكنيسة، وأراضي الهنود (أي السكان الأصليين) على المستثمرين في الريف. ولم تتعد نسبة المشاركة في الانتخابات التي يتنافس فيها «المحافظون» و «الليبراليون» عشرة في المائة من السكان.

وفي عدد قليل فقط من البلدان استطاعت الأحزاب المحافظة والليبرالية خلق ولاءات عميقة ساعدت على بقائها حتى اليوم، ولكن أغلب بلاد القارة شهدت تحطم احتكار تلك الأحزاب تدريجياً، إزاء ظهور أحزاب جديدة في بداية القرن العشرين. فمع سيطرة النخبة على السياسات الحزبية، وجد الجيل الجديد من المهاجرين، ورجال الأعمال في المدن، والمهنيين، وصغار المزارعين التجاريين الذين ظهروا في البلدان الكبرى في أمريكا اللاتينية بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٢٠ أن ليس لديهم سوى أمل ضئيل في أن يكون لهم صوت في شؤون بلادهم، حيث كانت رغبتهم تلك تلقى المعارضة من الأحزاب التقليدية. ولذا كان الطريق الوحيد المفتوح أمامهم هو تكوين أحزاب سياسية خاصة بهم، واستعمالها للدعوة إلى إدخال اصلاحات إنتخابية يمكن

أن توفر لهم الفرصة للتنافس مع الأحزاب القائمة. ولقد نجحت هذه القطاعات «الوسطى» في عدد من البلدان، ليس فقط في تحقيق الاصلاحات المنشودة، وإنما أيضاً في الوصول إلى المناصب العامة. وسواء سموا أنفسهم «راديكاليين» كما في شيلي والأرجنتين، أو أي أسماء أخرى، فقد استعمل هؤلاء التنظيمات الواسعة في المدن، والجاذبية الشعبية لأشخاص قادتهم، في مواجهة الأحزاب التقليدية، وفي شغل المناصب العامة. على أن الكساد العام الذي ميز الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ١٩٢٩ شكل ضربة قاسية لأحزاب القطاعات الوسطى لأنه كشف عجزها عن حل المشكلات التي أثارتها تلك الأزمة، فتعرضت تلك الأحزاب للهجوم من جانب المحافظين، كما تم اقصاؤهم – في حالات عديدة – على أيدي العسكريين. وبعد الحرب العالمية الثانية أرغم "الراديكاليون" على الدخول في منافسة، لكسب التأييد الشعبي، مع حركات سياسية جديدة فجرتها ظروف الكساد وكان أهمها الحركات «الشعبية» التي ظهرت في الأرجنتين والبرازيل. ولقد قامت تلك الحركات «الشعبية» على عاتق عناصر مدنية وعسكرية اتسمت بالطموح والمهارة، وتجاوزت دعاوي الراديكاليين، عن طريق تعبئة وتحريك الطبقة العاملة الحضرية، ودفعها إلى ساحة العمل السياسي، وهي الطبقات التي عانت من الحرمان الشديد أثناء فترة الكساد. وكان أبرز أولئك القادة «الشعبيين» خوان بيرون «في الأرجنتين» «وجيتوليوفارجاس» في البرازيل.

لقد استفادت الحركات «الشعبية» من التصنيع السريع الذي تم في بلادها في الثلاثينات والأربعينات، ومن الآمال المتصاعدة للبروليتاريا الحضرية المتنامية، التي لم تلق سوى التجاهل والإهمال من جانب القوى الراديكالية والليبرالية والمحافظة. ولكن التنظيمات الحزبية للاتجاهات الشعبية لم تكن محكمة على الاطلاق، واعتمدت – بدلاً من ذلك – على الجاذبية الشخصية لقادتها، وعلى قدرات عدة تنظيمات فرعية وليس على تنظيمات جماهيرية

قوية، وبمجرد أن وصل «الشعبيون» لحكم استعملوا قوتهم، ليس فقط لتوزيع الغنائم على مؤيديهم، وإنما أيضاً لمساندة فئة من المنظمين المحليين، ولدفع عجلة التصنيع. ولكن الشعبيين لم يكونوا أبداً محل قبول من جانب أغلبية المثقفين والمهنيين الذين استاءوا من ديماجوجيتهم[1] واستعمالهم للوسائل العنيفة. ونتيجة لذلك، وفي نفس الوقت الذي أخذت تنهض فيه الاتجاهات الشعبية كان سياسيون آخرون، من الرافضين أيضاً للوضع القائم، يسعون لخلق نواة أحزاب اصلاح ديمقراطية ذات أساس جماهيري، وكان هدفهم هو شق طريق للديمقراطية عن طريق ربط المثل الديمقراطية للراديكاليين مع الجاذبية الجماهيرية للشعبيين، مع التنظيم الحزبي المحكم الذي طوره الاشتراكيون والديمقراطيون والاجتماعيون في أوروبا. وقد استهدفوا ضم ليس مجرد القطاعات الوسطى مثلما فعل الراديكاليون، وإنما أيضاً الطبقات العمالية. وكان العنصران الأساسيان في حملتهم هما: تنظيم قومي محكم يتغلغل إلى أدنى المستويات، وتعبئة الناخبين الريفيين من خلال استعمال التنظيمات الفلاحية المرتبطة بحزبهم السياسي. كذلك قدموا لمواطنيهم التزاماً باصلاح المؤسسات الاقتصادية التقليدية، وبتخطيط التنمية. وقد بذلت المحاولات لتكوين «أحزاب الاصلاح الديمقراطية» تلك في معظم بلاد أمريكا اللاتينية، أثناء الأربعينات والخمسينات، ولكنها لم تصادف النجاح سوى في حالات قليلة مثل شيلي وفنزويلا، حيث لم تكسب الاتجاهات الشعبية موضعاً لقدم أبداً، وحيث كان الفلاحون في متناول يد الأحزاب.

ويقسم بعض الدارسين أحزاب «الاصلاح» إلى نوعين: علماني وديني. ويمكن نسبة النوع الأول إلى حزب الـ Aprista الذي نظمه في "بيرو" "راؤول هايادي لاتور"، والطلاب المنشقون في الثلاثينات، والذي شجعه

(١) الديماجوجية: مذهب أو تيار يستغل الاستياء الاجتماعي لاكتساب النفوذ السياسي من خلال الخطب الحماسية أو التحريضية.

فلاسفة اصلاحيون من بيرو، واشتراكيون معاصرون. ولكن أعضاء الـ Aprista تعرضوا للاضطهاد في أغلب تاريخهم، ولم يسمح لهم أبداً بحكم بيرو إلا بالتآلف مع أحزاب أكثر محافظة. أما «حزب العمل الديمقراطي» في فنزويلا فكان أكثر نجاحاً، حيث حكم لفترة قصيرة في أواخر الأربعينات، ثم حكم طوال الفترة منذ عام ١٩٥٨ ماعدا فترة رئاسية واحدة. وبالمثل، فإن حزب التحرر القومي في كوستاريكا تقلد الرئاسة في أربع مناسبات، منذ تشكيله في عام ١٩٤٨. إن نجاح هذه الأحزاب – في أواخر الخمسينات – دفع بعض المراقبين إلى استنتاج – في حينه – مؤداه أن أمريكا اللاتينية قد وجدت أخيراً الوسيلة التي تحتاج إليها لبناء الديمقراطية فيها، وهو ما لم يحدث في الواقع.

أما النوع الثاني من أحزاب الإصلاج الديمقراطية فتعتبر دينية (أو: لاهوتية) Theological بسبب توحدها مع الديمقراطية المسيحية، وهي الحركة التي بدأت في أوروبا ثم انتشرت بعد ذلك إلى البلاد الكاثوليكية الأخرى وبتأثير من الفكر السياسي للفيلسوف الفرنسي "جاك مارتان" سعى المسيحيون الديمقراطيون إلى بناء مجتمع ديمقراطي ليس اشتراكياً ولا رأسمالياً، وإنما يربط ما تنطوي عليه الاشتراكية من اعتقاد بالخير العام، بما تتضمنه الرأسمالية من احترام للفرد. هؤلاء المسيحيون الديمقراطيون المعتدلون تماماً في أهدافهم وفي أساليبهم السياسية، بدأوا – تدريجياً – في تبني العديد من سمات منافسيهم في أحزاب الإصلاح العلمانية، وفي مد وتوسيع تنظيماتهم لتضم العمال والفلاحين، والتبشير بالإصلاح الزراعي، وتخطيط الدولة. ومثل الاصلاحيين العلمانيين، فقد أقام هؤلاء أحزاباً في أنحاء أمريكا اللاتينية، ولكنهم نجحوا فقط في شيلي، حيث تولوا الحكم في منتصف الستينات، وفي فنزويلا حيث تقلدوا الرئاسة لمدة واحدة في أوائل

السبعينات، كذلك فقد نظر إليهم أيضاً كأداة رئيسية للحكم الديمقراطي ولسياسة الإصلاح. ولكن باستثناء هذين البلدين لم توفق تلك الأحزاب فيما كان متوقعاً منها.

وتتبقى أخيراً الأحزاب «الثورية» التي لفتت في العقدين الأخيرين الكثير من الانتباه، ولكنها - بالتأكيد - ليست جديدة على القارة. لقد كان هناك - بشكل أساسي - نوعان من الأحزاب الثورية في أمريكا اللاتينية، أولهما إقامة الماركسيون والنوع الآخر غير الماركسي. ومن بين الأحزاب الأولى هناك عدد من الأحزاب الاشتراكية والأحزاب الشيوعية الصرفة. فقد شكل الاشتراكيون أولاً الأحزاب في أواخر القرن التاسع عشر بتوجيه المهاجرين الأوروبيين خاصة. وبعد الثورة الروسية عام ١٩١٧ أخذت تتشكل أيضاً الأحزاب الشيوعية، واندمج بعضها مع الأحزاب الاشتراكية، في حين أصبح بعضها الآخر منافساً لها، بسبب رفض الاشتراكيين قبول القيادة السوفييتية للحركة الثورية الدولية. وبذلك، ففي نفس الوقت الذي كان الراديكاليون فيه ينظمون القطاعات الحضرية الصاعدة، فإن الأحزاب الاشتراكية والشيوعية، بقيادة المثقفين والقادة العماليين، كانت تحاول تكوين أتباع لها بين الطبقة العاملة. وكانت قضيتهم الأولى بالطبع هي الثورة البروليتارية والعدالة الاجتماعية، وأسلحتهم هي الاضرابات والمظاهرات، وتعليم الجماهير. ولكنها نادراً ما وحدت جهودها بسبب المنازعات المذهبية والمنافسات الشخصية. وفي خلال الثلاثينات والأربعينات ظل أغلب تلك الأحزاب هامشياً بالنسبة لسياسات بلادها، وغالباً ما أرغمت على أن تظل تحت الأرض، أو في المنفى، بسبب مطاردة الحكومات. ثم إنها واجهت منافسة الحركات الشعبية في الأربعينات، والاصلاحية الديمقراطية في الخمسينات والستينات، حول كسب البروليتاريا خاصة، وأبدت دائماً ضعفاً في مواجهة كلتا الحركتين. أما

أبرز الاستثناءات فتمثلت في شيلي، حيث استطاعت الأحزاب الماركسية أن تضمن التأييد العمالي في العشرينات، وشاركت في حكومات الجبهة الشعبية في الثلاثينات ثم وصلت إلى الرئاسة على يد سلفادور الليندي عام ١٩٧٠. وهذا بالطبع إلى جانب قيام النظام الشيوعي في كوبا على يد فيدل كاسترو.

أما الحزب الثوري غير الماركسي، فيقصد به الحزب المؤسسي الثوري PRI في المكسيك، ولو أن بعض الدارسين لا يوافق على اطلاق صفة «الثوري» على الحزب المكسيكي، على أساس أنه كان ثورياً بالاسم فقط، «وينصب اهتمامه على الاحتفاظ بالسيطرة السياسية على الناخبين في المكسيك»، وفي خلق اقتصاد رأسمالي مختلط، وليس عمل ثورة اقتصادية واجتماعية. ومن ناحية أخرى، يشير المدافعون عن الحزب إلى أنه أنجز الكثير من أجل الحد من نفوذ طبقة «اللاتيفونديو» والكنيسة والمستثمرين الأجانب، أكثر من أي حكومة أخرى في أمريكا اللاتينية، قبل الثورة الكوبية. كما قام الحزب بتنفيذ اصلاحات زراعية هامة قبل وقت طويل من اهتمام أى حكومة أخرى بتلك المسألة.

وإلى جانب هذا كله، تشمل الظاهرة الحزبية في أمريكا اللاتينية أنماطاً حزبية أخرى، مثل الأحزاب الانتقالية أو الشخصية التي ترتبط بأشخاص بعينهم، ثم تتلاشى مع هزيمة مرشحيها. ومع أن «الشخصانية» تمثل سمة سائدة في كل الأحزاب اللاتينية الأمريكية تقريباً، بدءاً من أكثرها محافظة إلى أكثرها ثورية، إلا أن بعض الأحزاب تحتفظ بوجودها بعد ذهاب مؤسسيها، في حين أن ما يسمى «بالأحزاب الشخصية» تختفي باختفاء زعمائها. وفي خلال القرن التاسع عشر، أوائل القرن العشرين، ظهرت أيضاً أحزاب إقليمية في أمريكا اللاتينية ولم يكن هدفها هو الوصول للسلطة بقدر ما كان تمثيل وجهة نظر إقليمية في الهيئات التشريعية، وإجبار الحكومات

المحافظة والليبرالية على قبول مطالبها بالحكم الذاتي. وأخيراً، ظهرت أيضاً أحزاب فاشية من نوع آخر، مع نشأة الحركة الفاشية في ايطاليا وأسبانيا والمانيا، إلا أنها ظلت على هامش السياسات القومية في بلادها غالباً.

ثانياً: نشأة وتطور الظاهرة الحزبية في آسيا:

تجد الظاهرة الحزبية في أسيا جذورها في التراث التاريخي للمجتمعات الأسيوية من ناحية، وفي تأثيرات الوجود الاستعماري في تلك المجتمعات من ناحية أخرى. وقد خلص «لوسيان باي» في دراسته للنظم السياسية التقليدية في آسيا إلى أن الاتجاهات والممارسات التي وفرت بيئة صالحة لخلق أحزاب «منفردة»، هي نفسها العوامل الرئيسة التي أعاقت نمو «نظم حزبية» فعالة. ففي الهند - على سبيل المثال - أدى التفاعل بين قيادات الطوائف، وبين طبقة الموظفين إلى بروز مهارات في النواحي المرتبطة بالتنظيم الحزبي والاستراتيجية الحزبية. كذلك فإن المشاعر اليابانية التقليدية حول الالتزامات المتبادلة والعلاقات بين الصغار والكبار سهلت - بالضرورة - من عملية بناء الولاءات الحزبية. ولكن بالرغم من هذه التقاليد التي تدعم الولاء للجماعة، ومن السعي الجماعي للسلطة، فإن النظم الأسيوية التقليدية اتجهت نحو خلق اتجاهات لا تتماشى مع التسيير الفعال «لنظام» حزبي تنافسي.

ويقسم «باي» المجتمعات الأسيوية، من حيث تراثها السياسي وتأثيراته على نشأة الظاهرة الحزبية فيها، إلى ثلاثة أنماط يسميها: النظم الامبراطورية التقليدية (التي تتمثل أساساً في الصين)، ثم النظام الإقطاعي الياباني، ثم النظم «التنافسية المحدودة».

* النظم الامبراطورية التقليدية Traditional Imperial Systems هذه

النظم وفرت – كما يقول باي – أقل البيئات ملاءمة لظهور اتحادات طوعية قادرة على صياغة سياسات عامة. فالهوة بين عالم النخبة، وعالم الجماهير، كانت من الاتساع بحيث أن مطالب ومصالح الشعب العادي لم تكن لتصل إلى الحاكم إلا في ظروف شديدة الصعوبة، وعادة ما تم هذا فقط بواسطة العنف. ولم يعترف أبداً بالحاجة إلى مؤسسات واضحة لتجميع مصالح الشعب، بل كان يفترض أن الحكومة تحتكر الحكمة المناسبة والضرورية للحكم العادل والناجح للمجتمع، وكان الموظفون يدربون على فن التلاعب بالجماعات والكتل ضد بعضها البعض لتخفيف العبء عن الحكومة، ولكن لم يكن هناك أي افتراض بأن على الحكومة أن تستجيب دائماً لما يسفر عنه صراع القوى بين الجماعات المستقلة. فالسماح بالتفاعل العلني بين المصالح سوف يكون في مقام التنازل عن مسؤوليات الحكم، والسماح للأمور بأن تخرج من يدها.

ومع ذلك فإن السمة الأساسية المميزة للنظام الامبراطوري كانت هي «الاحتكار» حيث سعى الحكام للاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على النخب، كما سعت الحكومة إلى منع ظهور أي مركز قوة مستقل. وفي نفس الوقت، وجدت جماعات مستقلة، واتحادات عالية التنظيم، أسهمت في استقرار مجمل النظام. فعلى سبيل المثال، وجدت في الصين القديمة اتحادات معترف بها قائمة على العشيرة والقرابة، ونقابات حرفية شديدة الانضباط في أغلب أنشطة التجارة الهامة. كما وجدت – فوق ذلك – جماعات سرية امتلكت سلطة تصل إلى تقرير الحياة والموت بالنسبة لأعضائها. وفي الهند تكرر الكثير من ملامح نفس الوضع فيما يتعلق بالطوائف، كما ظلت هناك قدرة واضحة على بناء التنظيمات في المدن في فترة ما قبل الاحتلال البريطاني.

ولكن هذه الاتحادات والجمعيات، وخصوصاً بسبب حقوق الاحتكار التي تمتع بها قادتها، لم تكن - بأي شكل - صورة من الأحزاب السياسية، أو جماعات المصالح المعاصرة. لقد عملت كتجمعات حمائية، ربما تحمي أعضاءها من بعض «شرور» الحكومة، ولكن لم يكن بامكانها أن تضغط على الحكومة، ومن المؤكد أن ذلك لم يحدث أبداً بأي شكل علني. لقد كان مفترضاً أن القوى الديناميكية التي تشكل السياسة العامة تقع - بشكل كامل - داخل اطار الحكومة الرسمية وطبقة الموظفين، وبالتالي يكون من قبيل الحماقة البالغة أن يناضل المواطن العادي - أياً كانت ثروته ونفوذه - بشكل علني لطرح مطالبه على الحكومة.

إن هذا الرفض للاعتراف بوجود حاجة إلى روابط صريحة ومؤسسية بين «الاتحادات الخاصة» و «الهيئات الحكومية» يعني أن كافة الصلات بين العاملين إنما خضعت للعلاقات الشخصية، ووقعت - بالتالي - في اطار انعدام الكفاية والفساد، والخداع. وانطلاقاً من هذا التحليل، يصل «باي» إلى افتراض أن «المجتمع المفتوح» الذي ظهر مع الحقبة الجمهورية لم يكن ذا جاذبية خاصة لأغلب المتعلمين الصينيين، الذين أرادوا - بدافع من الخوف من عواقب الفوضى والتنافس - إقامة حكم موحد وحكومة احتكارية. «وإذا كان لابد من وجود أحزاب سياسية، كاستجابة «للموضة» السائدة، فقد أجمع الصينيون تقريباً على تحبيذ نظام الحزب الواحد، الذي لا يتميز فيه ذلك الحزب عن الحكومة الرسمية بقدر الإمكان. لقد كانت تلك هي الروح الكامنة وراء حكم "الكومنتانج"، كما أنها هي نفسها الروح الكامنة وراء حكم الحزب الشيوعي».

النظام الإقطاعي الياباني: توصف اليابان القديمة بأنها - من نواح عديدة - كانت أقرب في بنائها وتنظيمها لأوروبا الاقطاعية منها للصين

الإمبراطورية. ويرصد «باي» سمتين هامتين لليابان القديمة سوف تؤثران على نشأة الظاهرة الحزبية هناك، وهما: وجود درجة عالية من التعددية والتنافسية – على عكس ما هو شائع – تختلف عن الامبراطوريات التقليدية الأسيوية. وكذلك تبلور الفاصل بين مجالي الاقتصاد والسياسة، وعدم السماح للسياسة بالاضرار بالمصالح الاقتصادية: فبالرغم من أن نظام «التوكوجايا» القديم اتسم بالعديد من مظاهر الحكم المركزي إلا أن استقلالية السادة الاقطاعيين «الدايميو» Daimyos باقطاعياتهم وشؤونهم الداخلية، وباتباعهم من طبقة الساموراي المحاربة، وفر اطاراً تنافسياً في السياسة اليابانية. وأدى الصدام بين أولئك السادة المتنافسين إلى ايجاد تقليد ياباني مستمر بأن السياسة تنطوي – شرعياً – على تفاعل مصالح أطراف رئيسة لكل منهم أساس للقوة وللتنظيم المستقل. وهكذا فإن روح السياسة اليابانية تمثلت في مزيج من الولاءات المكثفة والمطلقة لنظم تدرج محددة، وقدرة على بناء التحالفات والتوفيق والمساومات بواسطة قادة تلك الجماعات.

وفي أواخر فترة الـ «توكوجايا» تداخلت المصالح الاقتصادية مع السياسات التنافسية، وقبل القادة فكرة أن السياسة يمكن أن تستعمل، بشكل ملائم، لتقدم وحماية الرفاهة الاقتصادية للجماعات والمشروعات. وحدث هذا – على وجه الخصوص – عندما بدأت الاقطاعيات المختلفة في التخصص في إنتاج مصنوعات مختلفة متميزة، وفي بيع بضائعها المنفردة في أسواق أكثر اتساعاً. وبانتقال الوحدات الاقطاعية من حالة تقترب من الاكتفاء الذاتي إلى حالة من التخصص المتزايد، وبالتالي إلى شكل من أشكال تقسيم العمل، فإن الاستراتيجيات السياسية ومناورات السادة أصبحت أكثر حساسية لضرورات دعم وحماية المصالح الاقتصادية.

في غمار هذه العملية للتنمية القومية فإن ذوي السلطة اليابانيين لم

يتعلموا فقط كيفية استعمال السياسة لمساندة المصالح الاقتصادية، ولكن ما هو أهم من ذلك هو أنهم تعلموا أيضاً أن المجال الاقتصادي إنما هو – من نواح معينة – مجال متميز له قواعده الخاصة التي يؤدي انتهاكها إلى إحداث أضرار شديدة بكل الأطراف، وبالتالي فإن السياسة يجب أن تظل محلاً للمراجعة لأن القيم الاقتصادية يجب أن تحترم، وأن يذعن لمقتضياتها. إن هذا الاعتراف بشرعية الأسس المنفصلة للقوة، وبالحاجة إلى احترام المتخصصين والفنيين، إنما ترسخ قبل عودة "الميجى"، كما يساعد على تفسير الايقاع السريع الذي تقدمت به اليابان نحو تحديث مؤسساتها السياسية والاقتصادية.

وعلى عكس ما شاع في الأدبيات الغربية كثيراً عن مظاهر السلطوية والعداء للديمقراطية في المجتمع الياباني والسياسة اليابانية، فقد اتسمت السياسة اليابانية دائماً بدرجة من التوزيع أو التشتت في القوة تفوق ما كان قائماً في البلاد المتخلفة، وانطوت – منذ مراحلها الأولى، وحتى عودة الميجى – على مراكز متعددة للقوة السياسية تضمنت – على وجه الخصوص – البيروقراطية، والعسكريين، والقضاء، والقادة الماليين والصناعيين (الزايباتسو) وساسة الأحزاب، ومسؤولي الحكومة البارزين. وبالرغم من أن تلك المجموعات عملت مع بعضها، إلا أن كلاً منها أيضاً كانت لها مصالحها الخاصة، ومطالبها الخاصة من النظام، ولم يكن بإمكان أي مجموعة أن تعمل بدون أن تحترم – لدرجة معينة – حقوق الآخرين، وتوفرت بذلك دائرة للقيادة أكثر انفتاحاً وأكثر تنافسية مما هو شائع في النظم السلطوية في البلاد المتخلفة عموماً.

كذلك فإن هذا النمط من التنمية اليابانية كان مناقضاً تماماً للنظم الامبراطورية في آسيا، حيث كانت السياسة والحكومة هي العليا، وكانت

طبقة التجار هي المقهورة والواقعة تحت السيطرة، كما لم تحترم المصالح الاقتصادية المنفصلة، ولا تكامل السوق مع الاقتصاد ككل.

النظم التنافسية المحدودة Parochial Competitive Systems، يشير «باي» بذلك التعبير إلى النظم التي قامت في بقية مناطق آسيا، وجمعت بين شكل التقاليد الامبراطورية وروح النظام الياباني. ففي أغلب مناطق الملايو، حرص القادة المحليون، سواء كانوا من الرؤساء أو السلاطين أو الملوك، على ضمان احتكار كافة السلطات لتنظيم مجتمعاتهم بشكل هيراركي يضعهم - هم فقط - على قمتها. ولكن عجزهم جعلهم حكاماً متنافسين واقطاعيين؛ منغمسين في صراعات مع غيرهم من القادة الصغار الذين تجاوزت طموحاتهم الاستراتيجية بالمثل قدراتهم التنظيمية. وعلى سبيل المثال، ففي الفلبين، قبل الحكم الاسباني، نظمت الحياة الاجتماعية والسياسية في شكل تجمعات محلية مستقلة صغيرة، كان لدى قادتها الكثير من مظاهر الأبهة والعظمة، ولكن اعتمد أمنهم بشكل كامل على مهارتهم في مواجهة التهديد من المجتمعات المجاورة.

في هذه الثقافات لم تظهر امبراطوريات، وإنما ظهرت نظم غامضة التعريف ذات قوة تنافسية. فالقادة كان عليهم توفير الحماية والأمن لاتباعهم، وتوقع الرعايا دائماً اخطار الغزو ومغامرات السلب والنهب من جانب الآخرين. وبسبب الحروب الصغيرة اللامتناهية ظهرت الحاجة إلى ايجاد حدود ملائمة للتنافس السياسي، ولقبول قواعد للتحالف، ولوجود مصالح ذاتية متبادلة. وبذلك فإن عملية «السياسة» كانت تعني عمليات الخداع والاحتيال من أجل تحقيق القوة والنفوذ بين قادة مستقلين. لقد كانت روح السياسة تنافسية، بغرض الحفاظ على مصالح مشتتة.

على أن التأثير المباشر في نشأة الأحزاب والنظم الحزبية الحديثة في آسيا

إنما يرتبط – في الواقع – بالسيطرة الاستعمارية، وآثارها. والنقطة المحورية لهذا التأثير هي أن الاستعمار، وما ترتب عليه من رد فعل في شكل حركات قومية مضادة ساعدا على دعم جوهر السياسات التي ارتبطت بالتقاليد الامبراطورية، حيثما وجدت تلك التقاليد ونمت في الحقبة السابقة على الوجود الأوروبي. وبناء على ذلك تدعم الاتجاه نحو «الاحتكار» في المجال السياسي، ومعارضة التنافس، والحيلولة دون السماح باختلاط صراع المصالح مع التنافس من أجل السلطة والنفوذ. وبصرف النظر عن الحالات القليلة التي اهتم فيها الحكم الاستعماري بتقديم التفسير لقراراته، وتجنب المظهر الاوتوقراطي التحكمي، فإن روح الحكم الاستعماري ظلت هي روح التعامل مع «الحكومة» وكأنها «كاملة المعرفة، كاملة الحكمة، ومحتكرة للعظمة والأبهة والقوة. ونشأت أجيال بأكملها من الأسيويين. وهي تعتقد أن لا شيء أروع من أن يجد الشخص طريقه إلى السلك الحكومي».

وفي أغلب مناطق آسيا، ظهرت أهم الآثار المباشرة للاستعمار في مجالات الإدارة العامة، و «القانون والنظام»، وفي ادخال بعض اجراءات الرفاهة الاجتماعية، أما النمو الدستوري، وتشجيع الأحزاب السياسية فقد تخلفا – بصفة عامة – عن عملية بناء الخدمة المدنية. وفي حين أن بعض البلدان المستعمرة الهامة، أفسح فيها مجال معين لتكوين الأحزاب السياسية التنافسية، إلا أن الحركات القومية المناهضة للحكم الاستعماري رأت أن إجراء انتخابات تنافسية لن يكون سوى مصدر للشقاق بين أبناء الشعب المقهور: ففي الهند البريطانية، على سبيل المثال، كان هناك تاريخ راسخ للانتخابات المحلية يعود إلى أربعينات وخمسينات القرن التاسع عشر وكانت جماعات وتكتلات مختلفة قد بدأت في التنافس في تلك الانتخابات بل وربما بدأت بالفعل في تكوين أحزاب سياسية، ولكن التقاليد التي ارتبطت بتلك

البدايات في الحكم المحلي، نحيت جانباً بفعل الحركات القومية التالية. وبالرغم مما للهند من تراث طويل في الانتخابات المحلية، إلى جانب أنها - بحزب المؤتمر الذي أنشئ عام ١٨٨٥ - كانت تمتلك واحداً من أقدم أربعة أو خمسة أحزاب سياسية هامة في العالم كله، فلم يكن هناك أي دمج فعال لكلا التقليدين أثناء الحكم البريطاني. وبالرغم من أن حزب المؤتمر كان يتنافس في الانتخابات المحلية إلا أنه ركز طاقته الرئيسة في السعي لبناء «هند جديدة»، وتزويد الشعب الهندي بتوجيهات أكثر حداثة. ولاشك في أن الكثير من هذا التكوين الايديولوجي لحزب المؤتمر كان بعيداً عن المطالب والمصالح المباشرة للقطاعات المختلفة من المجتمع الهندي في ذلك الوقت، ولكن ظلت الرابطة الأساسية بين حزب المؤتمر والشعب الهندي تتمثل في المطالبة بالاستقلال، وكذلك في صبغ الخدمات الحكومية بالطابع الهندي.

وعلى الرغم من اختلاف السياسات الاستعمارية في مناطق أخرى من آسيا إلا أن المحصلة العامة ظلت واحدة، وهي تدعيم الاتجاهات الواحدية حيثما كانت موجودة من قبل في ظل النظام الامبراطوري التقليدي. ولقد سعى الفرنسيون في الهند الصينية، والهولنديون في أندونيسيا إلى أن يلحقوا - في النمو الدستوري لمستعمراتهم - أدواراً خاصة للمصالح الوظيفية الأساسية في الاقتصاد والمجتمع في تلك المستعمرات. وفي كل من هاتين المستعمرتين وجدت مجالس استشارية ومؤسسات شبه تشريعية مكونة من ممثلين لكافة المصالح الوظيفية الهامة، بدءاً من مزارع المطاط والغرف التجارية إلى المهن المختلفة وجماعات الأقليات، وأدان القادة القوميون في كلتا المستعمرتين مثل ذلك التمثيل «الوظيفي» وأصروا على الحاجة إلى أحزاب سياسية تنافسية باعتبارها الوسيلة الوحيدة الملائمة لصياغة وتجميع المصالح المحلية. ولكن بمجرد أن تولى أولئك القادة السلطة لم يستطيعوا

مقاومة التوجه نحو السياسات الواحدية، وقاموا بالغاء كافة الأحزاب، بل إن «سوكارنو» عاد بأندونيسيا إلى المفهوم الهولندي القديم حول التمثيل الوظيفي. أما التجربة في الفلبين فيقدمها الدارسون الغربيون على أنها نموذج لما أدى إليه تفاعل «التراث التنافسي المحدود» من ناحية، «والحكم الاستعماري» من ناحية أخرى، من إيجاد نظام حزبي قوي، وتنافسي، من وجهة نظرهم.

ثالثاً: نشأة وتطور الظاهرة الحزبية في الشرق الأوسط:

مثلما كان الحال في أمريكا اللاتينية وآسيا لم تشهد منطقة الشرق الأوسط مجالس تشريعية وتقاليد نيابية تسمح بالحديث عن أصول برلمانية للأحزاب، مثل أوروبا. وإذا كان التراث الثقافي الذي ساد في المنطقة هو التراث الإسلامي. فلا مناص من التسليم مع الكثير من الباحثين بأن هذا التراث لم يقدم – في جانبه السياسي – ما يربط فكرة «الشورى» بنظرية محددة للتمثيل النيابي، أو حكم الأغلبية. وانصب جوهر النظرية السياسية الإسلامية، في العصور الوسطى، على الصفات الواجب توافرها في شخص الحاكم، والقواعد التي يجب أن تحكم سلوكه استناداً إلى الشريعة الإسلامية، المستقاة بالأساس من القرآن الكريم والسنة النبوية. ولسنا هنا في معرض تقييم السمات الديمقراطية أو الاتوقراطية المترتبة على تلك الممارسات، ولكننا نشير فقط إلى أن عدم وجود تقاليد التمثيل النيابي والحكم البرلماني ينفي علاقة نشأة الظاهرة الحزبية بها.

وفي ظل سيطرة الامبراطورية العثمانية على منطقة الشرق الأوسط تدعمت السلطة المطلقة للسلاطين العثمانيين التي لم تكن تتحداها أي مراجعات أو توازنات مؤسسية. ثم حملت فترة أواخر القرن التاسع عشر

وبداية القرن العشرين الحكم الاستعماري الأوروبي إلى المنطقة، سواء في شكل احتلال عسكري مباشر أو في شكل «حماية» أو «انتداب». وفضلاً عن الجزائر – التي احتلت عام ١٨٣٠ – احتلت تونس عام (١٨٨١)، ومصر عام (١٨٨٢)، وليبيا عام (١٩١٢)، والهلال الخصيب عام (١٩٢٠). وأعاق الاستعمار – في الواقع – فرص النمو العضوي للمؤسسات النيابية في تلك البلاد فكان الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ – على سبيل المثال – سبباً مباشراً في عرقلة التطور الدستوري والنيابي فيها وكان «القانون النظامي» الذي صدر في أول مايو ١٨٨٣ بمثابة نكسة للتطورات التي تحققت من قبله. واتفقت بريطانيا وروسيا على تقسيم إيران إلى مناطق للنفوذ في عام ١٩٠٧ بعد أن كانت ايران قد تبنت دستوراً نيابياً، وأقام الفرنسيون انتدابهم في سوريا عام ١٩٢٠ بعد ضرب دمشق بالقنابل في أعقاب إعلان الجمعية الوطنية هناك عن إنشاد حكم دستوري مستقل في سوريا.

وعلى أي الأحوال فإن «الحزب السياسي» كتنظيم سياسي طوعي كان بمثابة ابتداع جديد في منطقة لم تعرف من قبل سوى التجمعات القائمة على القرابة، أو العقيدة الدينية، أو المصالح الاقتصادية، أو العلاقات الشخصية. وشهدت كافة بلدان الشرق الأوسط (باستثناء النظم التقليدية في السعودية واليمن، وكذلك الكيانات الصغيرة في الخليج العربي)، نشأة الظاهرة الحزبية أساساً كتعبير عن المعارضة أو التحريض ضد الحكم المطلق الأجنبي أو المحلي أكثر منها تعبيراً عن تكتل تصويتي في جمعية تشريعية أو دستورية. ولذلك فغالباً ما كانت الأحزاب مهتمة بالوصول إلى السلطة، أو توجيه السياسات داخل اطار النظام السياسي أقل من اهتمامها بتأكيد الهوية القومية، أو إقامة نظم جديدة.

وباستثناء اسرائيل – التي تخرج عن اطار التطور العام الثقافي والسياسي

للمنطقة، – لأسباب كثيرة – يجمع دارسو الأدبيات الحزبية الغربيون على أن «تركيا» تمثل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي أصبحت فيه الأحزاب السياسية منذ وقت مبكر هي الأداة الرئيسة للتنافس حول السلطة، واتخذت الأحزاب فيها شكلها منذ ما يزيد عن قرن من الزمان، بحيث أصبحت سمة مركزية، بل ومسيطرة، للحياة السياسية هناك منذ عام ١٩٠٨، مما يجعلها تقدم أخصب مادة لاستجلاء آثار المتغيرات التاريخية والاجتماعية في الشرق الأوسط على التطور الحزبي. فعلى عكس أغلب البلاد المتخلفة، لم تفقد تركيا استقلالها على الإطلاق، وكانت الجمهورية التركية التي أنشئت عام ١٩٢٣ وريثة سبعة قرون من التقاليد الحكومية العثمانية، ولذلك أبدى الأتراك تقديراً للمسؤولية الحكومية، والمهارة التنظيمية، ولحقائق السلطة والقوة السياسية، الأمر الذي انعكس على فعالية الأحزاب التركية، وقدرتها على الاستمرار.

ومن وجهة نظر مفاهيم «التنمية السياسية» سارت تركيا في سلسلة من المراحل المنتظمة والمتداخلة: أولها، إعادة بناء السلطة السياسية المركزية وتشكيل هيكل فعال للخدمة العامة (١٨٠٨ – ١٩٠٨)، ثم عملية التشكيل "الصعب" للهوية الإقليمية للدولة وظهور إحساس بالتضامن القومي في داخل حدود مقبولة (١٨٢٠ – ١٩٢٣). وأخيراً، اتجاه أعداد متزايدة من المواطنين إلى المشاركة النشطة في العملية السياسية (منذ عام ١٩٠٨ خاصة).

في هذا السياق تقدمت الأحزاب السياسية لتلعب دوراً أساسياً فيما يتعلق بتوسيع نطاق المشاركة السياسية خاصة. وكانت البدايات الجنينية للأحزاب المعاصرة – أي: العثمانيين الجدد، وجمعية الاتحاد والترقي – عبارة عن تجمعات صغيرة في داخل النخبة البيروقراطية – العسكرية، بدأت في استانبول ثم أبعدت إلى المنفى، ثم عادت لتنتشر في عدد من المدن الواقعة في المناطق المتقدمة ثقافياً من الامبراطورية العثمانية مثل مقدونيا وسوريا.

وبعد عام ١٩٠٨ أصبح التنظيم الحزبي علنياً ورسمياً، ومنتشراً، إلى أن شمل قطاعاً واسعاً من الطبقة المتعلمة ضم الضباط، والموظفين المدنيين، والمحامين، والأباد والمعلمين والصحفيين سواء في العاصمة، أو في المراكز الإقليمية. وفي عام ١٩٢٠ بدأ التنظيم الحزبي يتغلغل في المدن الصغرى حيث شكل معلمو المدارس والمسؤولون الإداريون، وبعض رجال الدين حركة الدفاع عن الحقوق. وفي ظل نظام الحزب الواحد في الفترة بين عامي ١٩٢٣ و ١٩٤٥ تدعم الوضع المسيطر لنخبة الحكومة المركزية (المكونة من ضباط الجيش والموظفين المدنيين). أما بعد عام ١٩٤٥ فإن المحامين، ورجال الأعمال، وكبار ملاك الأراضي، ثم قادة النقابات فيما بعد، وجدوا طريقهم إلى النخبة، كما أضحى الفلاحون والعمال الصناعيون – من ناحية أخرى – مشاركين نشيطين في الحياة السياسية، حيث كانت تركيا قد بدأت التحول – خصوصاً تحت ضغط الدول الغربية المنتصرة في الحرب العالمية الثانية إلى التعدد الحزبي.

على أن بقية بلدان الشرق الأوسط واجهت مشاكل أكثر صعوبة مما حدث في تركيا انعكست – بالتالي – على ظروف النشأة الحزبية فيها. ففي حين ولدت الجمهورية التركية، ووراءها مئات السنين من التقاليد الحكومية وحافظت على استقلالها، فإن البلاد العربية افتقدت – بدرجات متفاوتة – مثل هذا التراث الحكومي، ثم إنها فقدت استقلالها في ظل السيطرة العثمانية ثم الأوروبية. ومثلما حكم المحتلون تلك البلاد بالقوة والتهديد فانهم لم ينسحبوا إلا تحت الضغوط والتهديد: ضغوط الحرب العالمية الأولى، ثم ضغوط الحرب العالمية الثانية، ثم حركات التحرر الوطني بما لجأت إليه من عنف وحروب. وساعد هذا اللجوء للقوة، كأداة رئيسة في السياسات الداخلية، على أن أصبحت الجيوش في البلاد العربية هي القوة الرئيسة على المسرح

السياسي. وفي حين امتلكت تركيا موارد متوازنة - زراعية ومعدنية - فإن معظم البلاد العربية واجهت مشاكل اقتصادية محبطة. فجهود التصنيع التي بدأت في مصر منذ ما يزيد عن القرن، حد منها الافتقار إلى الموارد وضيق مساحة الرقعة الزراعية، والتزايد السريع للسكان. أما البلاد البترولية فإن معظمها نشأ في مناطق قاحلة تفتقد إلى الموارد الزراعية، وتفتقد أيضاً إلى «التنظيم الاجتماعي» اللازم للتنمية الاقتصادية. ولم تقترن الموارد البترولية، بامكانات التنمية الأخرى، إلا في إيران والعراق والجزائر.

وعلاوة على ذلك كله فإن سعي البلاد العربية إلى بلورة "هوية قومية واحـــــدة"، تتجاوز الكيانات الوطنية القائمة، استنفذ كماً كبيراً من الطاقة السياسية لها في فترات مختلفة من تاريخها. «وبسبب سوء توزيع الموارد الاقتصادية والبشرية (حيث أكثر البلاد تقدماً تحوز أقل الامكانات الاقتصادية، وأكثر المناطق بدائية تمتلك أكبر الثروات البترولية) لم توجد «بروسيا» أو «بيد مونت» أخرى «وظلت مشكلة الوحدة قائمة، بل ومتفاقمة بلا حل».

في داخل هذا السياق التاريخي والاجتماعي فإن التطور الحزبي في أغلب البلاد العربية وإيران لم يتخلف عنه في تركيا فقط، ولكنه أيضاً عرقل وتحول إلى المؤامرات والعنف. وبعد انشاء عدد من الجمعيات السرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت «أحزاب الكوادر» الأولى الهامة في الظهور في الشرق الأوسط فقط في العقد الأول من القرن العشرين. فتوحدت جميات الأتراك الشباب عام ١٩٠٨ وانشئ الحزب الوطني في مصر على يد مصطفى كامل، وبدأ التنظيم السياسي بين الشباب المثقفين في سوريا في العقد الثاني من هذا القرن. وكان «حزب الوفد» في مصر الذي انشئ عام ١٩٢٤ هو أول حزب جماهيري في الشرق الأوسط. ونشأت في

المغرب – من ناحية أخرى – الحركات القومية الجامعة على غرار البلاد المستعمرة الأخرى. وفي بعض البلاد، مثل السودان ولبنان، كانت التجمعات الحزبية مجرد أطار سطحي يعكس انقسامات دينية وطائفية عميقة. كما شاع في بلدان الشرق الأوسط نمط من الأحزاب لم يزد عن كونه جماعات من داخل النخبة المسيطرة، يربطه الولاء لقائد محدد، ويكفي مرسوم حكومي للقضاء عليه، مثل بعض الأحزاب التي ظهرت في مصر أثناء الحكم الملكي، وفي العراق حتى عام ١٩٥٨، وفي ايران قبل ظهور الجبهة الوطنية عام ١٩٥٢.

على أن الجبهة الوطنية في ايران وكذلك حزب البعث في بلاد «الهلال الخصيب» مثلاً – لفترة معينة – كانا نمطاً مختلفاً من الأحزاب يعد باحتمالات واسعة للتأييد الجماهيري والبرنامج الواضح. ولقد قمعت الجبهة الوطنية عام ١٩٥٣. أما البعث فقد استمر فى توسيع شبكته التنظيمية من سوريا إلى العراق والأردن. وانغمس في قضية الوحدة العربية، ثم إنه سعى إلى السلطة في داخل تلك البلاد.

رابعاً: نشأة الظاهرة الحزبية في أفريقيا:

ظلت القارة الإفريقية كلها حتى منتصف القرن العشرين، وبالتحديد حتى عام ١٩٥٠ وباستثناء ثلاث بلدان فقط، هي اثيوبيا، ومصر وليبيريا، خاضعة للاستعمار الأجنبي. وعلى مدى ما يزيد قليلاً عن ربع قرن توالى استقلال بلاد القارة واحدة تلو الأخرى، ليصل عدد البلدان الإفريقية المستقلة عام ١٩٨٦ إلى ٥١ دولة. في هذا الإطار، نشأت الظاهرة الحزبية في أفريقيا مرتبطة بمؤثرات الوجود الاستعماري في بلادها. ثم بجهود التخلص من الاستعمار وتحقيق الاستقلال، وبناء كياناتها الوليدة. وبعبارة موجزة فإن

الأحزاب الإفريقية هي نتاج تنظيمي للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الهائلة في الحقبة الاستعمارية، بما في ذلك - على وجه الخصوص - ظهور قوى اجتماعية، ونخب قوية جديدة، والاستفزازات والاحباطات والتحديات التي ولدها الحكم الأجنبي، وتكوين أنواع مختلفة من اتحادات المصالح وجماعات المعارضة، وكذلك تكوين حركات قومية تتجه أولاً نحو الحد من مظالم معينة، ثم نحو احلال حكومات إفريقية محل الحكم الاستعماري.
كذلك فإن الأحزاب السياسية الرسمية، بالمعنى المحدد، لم تظهر قبل ادخال الاصلاحات الدستورية التي تشترط سماح الحكومة الاستعمارية من خلال اجراءات ملموسة وفعالة، للقادة القوميين، بأن يحولوا حركاتهم - التي كانت أساساً في شكل جمعيات ثقافية واجتماعية - إلى أحزاب سياسية، وادخال أو تنقيح المؤسسات والاجراءات الخاصة بالنظام الانتخابي التي تجعل من الممكن عملياً للأحزاب أن تسعى إلى السلطة بشكل دستوري. والحزب (أو الأحزاب) في أغلب الدول الإفريقية الجديدة، هي الأحزاب التي وصلت إلى السلطة في ظل تدابير دستورية وضعت أثناء المراحل الأخيرة من الحكم الاستعماري. وبعض هذه الأحزاب كانت وريثاً مباشراً لتنظيمات سياسية قائمة بالفعل، وبعضها الآخر ظهر إلى الوجود نتيجة احتكاك النخب المتنافسة في الانتخابات الأولى سعياً إلى السلطة. وعلى أي الأحوال، وأياً كانت أصولها، فإن الأحزاب السياسية الإفريقية كلها، نتاج للحقبة الاستعمارية.
ولذلك أيضاً، فإن عمر الأحزاب في إفريقية قصير بصفة عامة. وباستثناء ليبيريا (ومصر) لم تنشأ الأحزاب رسمياً إلا بعد الحرب العالمية الثانية حين ظهرت الحركات القومية في كافة أنحاء إفريقية، وتدعمت مطالبها، وشملت - ضمن ما شملت - المزيد من المشاركة الشعبية في الحكم، والتجنيد للمناصب الحكومية على أسس ديمقراطية.

ولم تكن القضية لدى القادة الأفارقة هي البحث عن أي الأشكال التي يريدونها للمشاركة، أو للتجنيد السياسي، فقد كان واضحاً أن الحكم الاستعماري يمثل خاجزاً رئيساً أمام تحقيق مطالبهم في كافة نواحيها. لذا أضحى على الحركات القومية - عاجلاً، أو آجلاً - أن تضع نصب عينها تحقيق الاستقلال، كهدف واضح لها.

وقد أدى الكفاح من أجل الاستقلال، في أغلب بلاد إفريقية، إلى ظهور الحزب الواحد ذي الأساس الجماهيري متعدد الأصول العرقية (أو على الأقل ذي الطموحات الجماهيرية التي تتجاوز الفواصل العرقية) إلى جانب التشكيلات السياسية الأخرى من نوعين: إما بقايا أو خلفاء الحركات القومية القديمة التي كانت لها قواعدها متعددة الأعراق، ولكن غير الجماهيرية - وإما الأحزاب القبلية الإقليمية التي غالباً ما حازت على الدعم الجماهيري في أقاليمها، ولكن ظلت شعبيتها مقصورة على جماعة عرقية واحدة.

والواقع أن القوى الاستعمارية عملت - على اختلاف نظمها - في بادئ الأمر على تشجيع قيام الأحزاب السياسية عامة بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد «أحزاب النخبة» التي تعتمد على تأييد الإدارة الاستعمارية وعلى الزعماء التقليديين الموالين للسلطة الاستعمارية، مما أفقد هؤلاء التأييد الشعبي، ودعم الحركة القومية التي شكلت - فيما بعد - أساس الحزب الواحد. واستوت الإدارات الاستعمارية - سواء أكانت بريطانية أم فرنسية أم بلجيكية أم غيرها - في تدعيم المنظمات السياسية ذات القاعدة الإقليمية أو القبلية في مواجهة الحركات الوطنية، واعتمدت عليها في تنفيذ سياستها، مع استمرار الولاء لها خاصة، حتى عقب الاستقلال. والنماذج هنا عديدة، مثل: «الكوناكان في الكونغو بزعامة تشومبي، والذي دعا إلى انفصال كاتنجا، و «مؤتمر شعب الشمال» في نيجيريا.

ومثل أحزاب الأشانتي والإقليم الشمالي التي وقفت ضد «مؤتمر حزب الشعب» بزعامة نكروما... الخ.

إلا أنه، وعلى عكس النظرة التي سادت في بعض الدوائر السياسية والأكاديمية الغربية، لم تسر النظم السياسية الإفريقية الوليدة على منوال «الديمقراطيات الغربية» ذات التعدد الحزبي التنافسي، الذي حاولت القوى الاستعمارية وضع أسسه في البيئة الإفريقية، وسرعان ما أخذت النظم الإفريقية - خصوصاً منذ أوائل الستينات - في التحول تباعاً في اتجاه الحزب الواحد. وبعد مرحلة قصيرة من «التعدد الحزبي» انتقلت معظم الدول الإفريقية إلى نظام «الحزب الواحد» سواء كان ذلك في صورة ما يسمى بـ «نظام الحزب الواحد المسيطر»، الذي يسيطر تماماً على الحياة السياسية، وإن كان يترك الفرصة - شكلياً - لتواجد قوى غيره، أو نظام الحزب الأوحد الذي يحتكر الحياة السياسية ولا يترك الفرصة أصلاً لغيره، للتعايش معه.

إن هذا الاختلاط، فيما يتعلق بنشأة الظاهرة الحزبية في إفريقية، لمبررات الوجود الحزبي مع مبررات توجهه نحو «الواحدية»، ينقل معالجة الظاهرة الحزبية في أفريقيا - أساساً - ضمن معالجة نظم الحزب «الواحد» في البلاد المتخلفة - كما سوف يأتي.

المبحث الثالث: القصور النظري حول نشأة الأحزاب في العالم الثالث:

إذا كانت النظرية البرلمانية في تفسير نشأة الظاهرة الحزبية تقصر عن تفسير تلك النشأة في المجتمعات المتخلفة فإن مفهوم «أزمات التنمية» يسهم في فهم الظروف التي نشأت فيها الظاهرة الحزبية في البلدان المتخلفة والمتقدمة معاً، سواء لدى بدء قيامها، أو في تطوراتها التالية. ومع ذلك، وكما سبق الإيضاح، فإن وجود تلك الأزمات منذ القدم، لم يقترن -

بالضرورة - بظهور الأحزاب، كما أن اقتران أزمات الشرعية والتكامل صحبه نمو الأحزاب في نظم دون أخرى.

لقد كان ذلك القصور النظري دافعاً لدى الباحثين للبحث - بشكل أكثر عمقاً - عن الأسباب التي تؤدي إلى نشأة الظاهرة الحزبية بشكل عام وفي العالم الثالث على وجه الخصوص، سواء بشكل تكتل قطاعات من الطبقات المحكومة للتأثير على السلطة السياسية أو محاولة الوصول إليها، أو بشكل سعي من جانب الطبقات الحاكمة لتنظيم الجماهير حزبياً، لتأمين احتفاظها بالسلطة. ولقد سعى «وينر» و «لابالومبارا» - أيضاً - إلى وضع مجموعة من الافتراضات التي يمكن أن تسهم في صياغة نظرية «تحديثية» أو «تنموية» لنشأة الأحزاب السياسية. وطبقاً لتلك الافتراضات فلابد من أن تؤخذ في الاعتبار عملية ظهور قوى سياسية جديدة نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى وجه الخصوص ظهور واتساع طبقات المنظمين، وتكاثر الطبقات المهنية المتخصصة. وقد يثور التساؤل حول ما إذا كان وجود درجة معينة من الاستقلالية السياسية، وربما الوظيفية، يمثل عاملاً ما في قدرة مثل هذه القوى الاجتماعية على المشاركة في الحياة السياسية. كذلك فإن ازدياد تدفق المعلومات، والتوسع في السوق الداخلية ونمو التكنولوجيا، واتساع شبكات النقل، وفوق ذلك: الزيادة في الحراك الاجتماعي، تبدو كلها ذات آثار عميقة على إدراك الفرد لذاته في علاقته بالسلطة.

كذلك تثار التساؤلات حول ضرورة وجود مستوى معين من «الاتصال» في المجتمع، كشرط لإقامة المنظمات السياسية، ومدى اعتبار شبكات النقل عاملاً أساسياً لتسهيل تجمع الأفراد والجماعات، وإيجاد علاقات مستمرة بين الوحدات المحلية والقومية. ففي الهند - على سبيل المثال - وعلى الرغم من تكون جماعات قومية صغيرة في أنحاء متفرقة من البلاد خصوصاً في

المناطق الحضرية في ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر، إلا أن حزب المؤتمر القومي الهندي لم يتكون إلا في عام ١٨٨٥ أي بعد مرور بعض الوقت على انشاء نظام جيد للبريد والبرق والسكك الحديدية، وكذلك الصحف المكتوبة بالإنجليزية، وواسعة الانتشار.

أيضاً يثور التساؤل حول ما إذا كانت عمليات تطوير النظام التعليمي واتساع المدن تمثل حوافز لخلق التنظيم السياسي، وما إذا كان التحول من اقتصاد الكفاف إلى الاقتصاد النقدي - بما ينطوي عليه غالباً من تحطيم لأنماط السلطة المحلية، وبروز لمزيد من الفردية والاستقلالية في السوق - يؤدي إلى التنظيم السياسي. كما تثور التساؤلات حول ما إذا كان التوسع المتزايد في قوة الدولة، بما يتضمنه من وضع الضوابط القانونية، والمزيد من التغلغل الإداري في شؤون الأفراد، والتوسع في وظائف الحكومة - بشكل عام - يؤدي كله بالأفراد إلى التنظيم، إما لمنع الدولة من انتهاك حرياتهم أو ممتلكاتهم (وهي ظاهرة حدثت في أواخر الفترة الميركانتيلية في أوروبا)، أو لتوجيه أعمال الدولة نحو أنشطة مفيدة لتلك القوى المنظمة (وهي الظاهرة النمطية في القرن العشرين).

كذلك تثور التساؤلات حول ما إذا كانت هناك عوامل في بعض الثقافات أو المجتمعات تسهل أو تسرع بتطوير القدرة التجميعية للأفراد. وعلى سبيل المثال، فحيثما تمثل الثقة المتبادلة سمة للعلاقات الإنسانية السائدة فإن الأفراد قد يمتلكون قدرة أعظم على تكوين تنظيمات سياسية معمرة، وليست عرضية، أكثر مما هو سائد في المجتمع التقليدي الذي تسوده علاقات انعدام الثقة بين الأفراد تجاه بعضهم البعض، ما لم ينتموا إلى نفس الجماعة الأبوية. وقد توجد أشكال تقليدية من التنظيمات الطوعية وشبه الطوعية، مثل النقابات الحرفية والجمعيات السرية، والاتحادات الخيرية والدينية، تسهم في تزويد الأفراد بالخبرة والرغبة في تنظيم اتحادات أكثر عصرية.

وأخيراً، فإن قيام التنظيم السياسي قد يعني أن قدراً كافياً من العلمانية قد ساد، بحيث أضحى الأفراد يعتقدون أن بامكانهم - من خلال عملهم - أن يؤثروا بالفعل على الظروف المحيطة بهم، بشكل يتفق مع مصالحهم ومشاعرهم.

ولاشك في أن هذه المتغيرات، وغيرها كثير، تؤثر بقوة على ظهور الأحزاب بحيث يمكن القول - بشكل عام - إن تبلور الأحزاب فعلياً، يرتبط بدرجة معينة من «التحديث» و «التنمية». وتضحى الأحزاب، من زاوية معينة، البعد السياسي «للتنظيم»، الذي يعتبر - بدوره - أحد سمات المجتمع الحديث، والذي تتوفر فيه لدى الشعب القدرة على انشاء وصيانة أشكال تنظيمية كبيرة ومعقدة تتسم بالمرونة، وقادرة على القيام بالوظائف الجديدة أو الموسعة التي تستلزم المجتمعات الحديثة القيام بها. كذلك فإن القدرة على الاستفادة من الطاقة والتكنولوجيا، لتحقيق السيطرة على الموارد الطبيعية، تنطوي ليس فقط على مهارات فنية، وإنما أيضاً على ايجاد أشكال تنظيمية مجمعة لإدارة الأفراد والموارد، على نطاق واسع، في الصناعة الحديثة. كما يتطلب المجتمع الحديث نظاماً مدرسياً معقداً، وجامعات قادرة على الإبداع أو على تكييف نفسها مع الإبداع، وبيروقراطيات قادرة على الوفاء بأهداف الحكم الديمقراطي، ومؤسسات كفأة لإدارة الإعلام الجماهيري، ووسائل الاتصال الجماهيرية، التي تسهل من انتقال المعلومات والأفكار والأفراد. في هذا السياق يضحى الحزب السياسي نتاجاً منطقياً للمجتمع الحديث، ويصبح وجوده أكبر وأعمق من أن يكون مجرد نتاج لقرارات تحكمية تتخذها السلطة القائمة «بانشاء» نظام حزبي متعدد، أو نظام للحزب الواحد، أو نظام لا حزبي على الإطلاق.

يصعب علينا أن نقف عند الحدود التي تضعها تلك الافتراضات

«التحديثية» أو «التنموية» لنشأة الظاهرة الحزبية. ففضلاً عن حاجتها إلى المزيد من التأصيل، هناك العديد من ظواهر التطور السياسي للعالم الثالث: إما لأنها تتجاوز اطار تلك الافتراضات، وإما لأنها قد تبدي دلالات معاكسة.

وعلى سبيل المثال، فإن الثقل الذي تلقيه خبرة بلدان العالم الثالث على أثر الوجود الاستعماري في الدفع نحو نشوء الأحزاب السياسية، وتكييف خصائصها ومسارها، لا توازنه مفاهيم نظرية كافية. حقاً، لقد طرأت إضافات على «أزمات التنمية» تحاول أن تضيف إليها الأزمات الناتجة عن تأثير العلاقات الخارجية، والقوى الخارجية، كما أن بعض الدارسين عمد إلى استخدامها في تحليل أثر أزمات «العلاقات الخارجية» على نشأة الأحزاب في منطقة أو في أخرى من العالم الثالث.

ولكننا نؤكد، هنا، أن تأثير الوجود الاستعماري أشمل، وأكثر عمقاً من أن يحجم فقط في إطار أزمات «الشرعية» أو «الهوية» أو «المشاركة» في البلاد المستعمرة، أو أن تفرد له «أزمة» خاصة به، كما أنه – من ناحية أخرى – لا يلقى العناية المناسبة له، في اطار الافتراضات «التحديثية» السائدة. إن الوضع الاستعماري بما ينطوي عليه من استغلال اقتصادي، وسيطرة سياسية وعسكرية، وتشويه ثقافي وفكري، يضع الأمم المتخلفة المستعمرة في سياق يختلف كيفياً عن الأمم المسيطرة. وإذا كانت مدرسة التبعية قد ألقت الضوء على واقع وآثار التبعية في العالم الثالث فإن هذا لا ينفي ضعف اسهاماتها بشأن البعد السياسي للتبعية فيما يتعلق بتأثيرها على تبلور القوى والمؤسسات السياسية خاصة، فضلاً عن نشوئها، في البلدان التابعة – كما سبقت الإشارة.

كذلك فإن اشتراك كافة مناطق العالم الثالث، في الخضوع للاستعمار، وتأثير هذا على النشأة الحزبية فيها، لا يلغي الآثار المتباينة للاستعمار عليها

والتي توقفت على ديناميّات التفاعل بين الظاهرة الاستعمارية، من ناحية، والخصائص الاجتماعية والطبقية والاقتصادية والثقافية لكل من تلك المجتمعات من ناحية أخرى. ففي إفريقية كانت مواجهة الاستعمار هي الحافز الأكثر فعالية على الإطلاق في نشأة الأحزاب السياسية هناك إلى حد أن تحدث بعض الدارسين بحق عن تدهور الأحزاب الإفريقية - بصرف النظر عن بعض الاستثناءات - بعد المرحلة الأولى من تحقيق الاستقلال، وغياب المعركة المباشرة مع الاستعمار. أما في أمريكا اللاتينية، والتي استقلت بلادها قبل بلاد إفريقية وآسيا بوقت طويل، فإن نشأة الظاهرة الحزبية فيها ارتبطت أولاً بالحفاظ على المصالح الطبقية للقوى المسيطرة عشية الاستقلال. ثم كان دور التبعية الكاسح - بعد ذلك - في تشكيل وصبغ الأحزاب هناك على النحو الذي سوف نتعرض له تفصيلاً فيما بعد. أما التاريخ الطويل الممتد وراء البلاد المعاصرة في آسيا والشرق الأوسط فقد تفاعل - بشكل متميز - مع تقاليد الوجود الاستعماري لدى تشكيل الظاهرة الحزبية. وفي حين قدمت آسيا - بتجارب الهند واليابان والصين بالذات - أبنية حزبية متميزة لم تنل حظها من الدراسة والتحليل، تعكس التقاليد العريقة السياسية والاجتماعية لبلادها، فإن التراث الثقافي لمنطقة الشرق الأوسط كان هو العامل الأكثر أهمية فى تفاعله مع آثار الاستعمار في نشأة الظاهرة الحزبية.

وفي هذا السياق أيضاً لابد من الإشارة - على وجه الخصوص - إلى أدبيات الاقتصاد السياسي في أمريكا اللاتينية، والتي تناولت ما سمي «بنموذج السلطوية - البيروقراطية» الذي تبلور - بالذات - على أيدي النظم العسكرية في البرازيل والأرجنتين مع تلاشي التوقعات المتفائلة المبكرة التي سادت في الخمسينات والستينات بامكانية تحقق المزيد من المساواة

الاقتصادية والاجتماعية، وظهور أشكال أكثر ديمقراطية في أمريكا اللاتينية. إن هذا النموذج - الذي تسهم أفكار التبعية في تفسيره - وضع موضع التساؤل افتراضات نظرية التحديث بأن المزيد من التصنيع سوف يرتبط بظهور الديمقراطية والمساواة، الأمر الذي ينعكس - نظامياً - في جزء منه على ازدهار الأحزاب. وبدلاً من ذلك، طرحت افتراضات أخرى مؤداها أن المستويات المتقدمة من التصنيع، في البلدان الآخذة في النمو، قد رافقها انهيار في الديمقراطية، وتزايد في اللامساواة. في هذا الاطار فإن الايديولوجية الرسمية للنظم السلطوية البيروقراطية أكدت على الطابع اللاحزبي للحكومات العسكرية، واستهدفت وضع حد «للسياسة» باعتبارها تعبيراً عن ايديولوجيات متصارعة، ولوجود الأحزاب باعتبارها عائقاً يحول دون «الاجماع القومي» الذي تتوخاه الحكومات العسكرية. وتقوم العلاقة بين جماعات المصالح في المجتمع المدني والدولة على معايير وآليات «التعاون» أكثر مما تقوم على آليات «التمثيل» مما يعني - بالتالي - تجريد الأحزاب السياسية من صفتها التمثيلية أو «التفويضية».

وإذا كانت هذه الأفكار، التي طرحت بالذات من جانب "أودونيل"، قد لقيت الكثير من النقد، فإن هذا لا ينفي حقيقة القصور الذي تتسم به المقولات التحديثية، فضلاً عن النظريات الأخرى، مما يجعل الباب مفتوحاً للمزيد من محاولات فهم ظروف وملابسات نشأة الظاهرة الحزبية - كجزء من الظاهرة السياسية ككل - في العالم الثالث.

الفصل الثاني

أنماط وخصائص النظم الحزبية في العالم الثالث

الفصل الثاني
أنماط وخصائص النظم الحزبية
في العالم الثالث

تعتبر عملية «تصنيف» أو «تقسيم» النظم الحزبية، سواء استناداً إلى «عدد» الأحزاب الموجودة في النظام السياسي، أو إلى غيرها من المعايير المرتبطة بها، إحدى المباحث الأساسية في أدبيات الأحزاب السياسية، بل ربما كانت أهم مباحثها على الإطلاق. ولذلك كان من البديهي أن ينطبق الأمر ذاته على دراسة الظاهرة الحزبية في العالم الثالث، وأن يتحدث الدارسون عن أنماط النظم الحزبية المختلفة الموجودة فيه، وخصائصها المميزة. وفي حين وجد البعض أن من المَلائم تصنيف أحزاب العالم الثالث ضمن التصنيفات الحزبية المستمدة من واقع البلدان المتقدمة، سواء الرأسمالية منها أو الاشتراكية، فإن البعض الآخر اتجه، سواء بشكل جزئي أو كلي، إلى وضع أنماط أو تصنيفات خاصة بالنظم الحزبية في العالم الثالث تعكس ظروفها وأوضاعها الخاصة، وهما الاتجاهات اللذان سوف نعرضهما هنا.

والواقع أن الأحزاب السياسية، بمعناها العلمي المحدد، لم تمثل ملمحاً أساسياً للنظم السياسية، ولكنها - أي النظم السياسية، على العكس - ظلت تمارس أدوارها لقرون عديدة بدون وجود الأحزاب، كما أن وجود الأحزاب استلزم توافر شروط مسبقة معينة، بل إن توافر هذه الشروط، لم يمنع كثيراً من فشل الأحزاب في التبلور أو النمو، ولم يحل دون تعرضها - بعد قيامها - للقهر أو المنع.

ولذلك فليس من الغريب، أن عديداً من النظم السياسية الأوليجاركية أو السلطوية في العالم المعاصر، وكذلك النظم التي تسيطر عليها البيروقراطيات العسكرية أو المدنية، ترفض أي وجود شرعي، في العملية السياسية، للأحزاب السياسية. وحيثما تم حظر الأحزاب عمداً من جانب النخبة المسيطرة كان التبرير الذي يقدم عادة هو أن البلاد ليست «مستعدة» بعد لقيام الأحزاب – وهو أمر قد يكون، أو لا يكون، صحيحاً – أو أن مشكلة قومية ملحة معينة، مثل مشكلة «الأمن» تستلزم ارجاء قيام الأحزاب. فإذا كانت الأحزاب قد وجدت فعلياً لبعض الوقت فإن الهجوم عليها، والذي يخطط بهدف الحد من نفذها أو ازاحتها عن النظام السياسي، إنما يؤسس – عموماً – على الادعاء بأن مشاكل الأمة إنما نجمت عن أنشطة الأحزاب، أو زادت بسببها.

ومع ذلك، إذا أخذنا في الاعتبار المواقف التي وجدت فيها أحزاب سياسية متميزة، ثم تعرضت للقمع بعد ذلك فهناك ملاحظتان هامتان ينبغي أخذهما في الاعتبار: الأولى هي أن النظم الاوليجاركية أو الديكتاتورية غالباً ما تجد أنها لا تستطيع أن تعمل بكفاءة بدون وجود حزب واحد على الأقل وهذا التوجه الغلاب نحو ظهور الأحزاب، بشكل أو بآخر، هو ما دفع بعض الدارسين للاعتقاد – كما سبق أن أشرنا – بأن هناك ظروفاً «تحديثية»، تتعلق بالتكنولوجيا والاتصال والتنظيم، تجعل من الحزب السياسي بذاته احتمالاً قوياً في العالم المعاصر والملاحظة الثانية، هي أنه بمجرد أن تظهر الأحزاب في النظام السياسي فإن قمعها لا يؤدي – بالضرورة – إلى انهاء نشاطها. وعندما تحظر الأحزاب قانوناً فإنها عادة ما تستمر في العمل تحت الأرض، مثلما حدث في المانيا النازية وايطاليا الفاشية، والأحزاب التي تتعرض للقمع الشامل تتجه لأن تتخذ سمة سرية وتآمرية، مما قد يؤدي إلى التأثير بعمق

على التطور السياسي بعيد المدى للمجتمع، حتى عندما تعاود الأحزاب الظهور شرعياً. وأفضل الأمثلة التي تقدم بهذا الخصوص تشمل الحزب البلشفي في روسيا، والأحزاب الشيوعية في بلاد مثل إيطاليا وفرنسا، والتي تأثرت – في توجهاتها إزاء العملية السياسية، أو في درجة جاذبيتها للجماهير – بالفترات الطويلة التي أرغمت في خلالها على العمل من خارج الأطر الشرعية. وبالمثل فإن العديد من الأحزاب في البلاد في حقبة ما بعد الاستعمار، مثل جبهة التحرير الجزائرية، إنما تأثرت في توجهاتها نحو المجتمع، ونحو الجماعات الأخرى، ونحو العملية السياسية، بالسنوات التي أرغمها الحكم الاستعماري فيها على العمل السري.

بناء على ذلك، يفترض أنه في البلاد التي تعرضت فيها الأحزاب للقمع الشامل، فإن الاوليجاركيات الحاكمة العسكرية أو البيروقراطية، تخلف ظروفاً عميقة لانعدام الاستقرار السياسي. وعدم الاستقرار هذا ينطبق، ليس فقط على الضغوط الشديدة في النظم القائمة، وإنما ينطبق أيضاً – وربما كان ذلك هو الأهم – على ممارسات الأحزاب طالما تحصل على الشرعية، بمعنى أنه يصير من المحتمل أن تطبق تلك الأحزاب، إزاء معارضيها المحتملين في المستقبل، نفس أنماط ومستويات القمع التي سبق أن تعرضت لها.

فإذا استبعدنا من نطاق النقاش هنا «النظم اللاحزبية» التي لا تعرف – لسبب أو لآخر – الأحزاب السياسية (مثل المملكة العربية السعودية، واليمن، وتايلاند، ونيبال، وأثيوبيا إلى نهاية عصر هيلاسلاسي)، فإن الغالبية الكاسحة من بلدان العالم الثالث تسودها نظم حزبية، أي تعرف الظاهرة الحزبية بشكل أو بآخر.

وعلى الرغم من تعدد المعايير التي عرفها الفكر السياسي للتفرقة بين

النظم الحزبية فسوف تظل أهم تلك المعايير مرتبطة بـ «عدد» الأحزاب، والتي تنقسم بمقتضاها إلى نظم «تعدد حزبي» و «ثنائية حزبية» أو «حزب واحد». ولكن الاعتماد في تحليل النظم الحزبية على المعيار العددي المحض، يفضي إلى نتائج شكلية تبعد عن جوهر الغاية من التحليل، أي ما ينطوي عليه النظام الحزبي من فرص للاختلاف أو التنافس. لذلك، فسوف نميل هنا إلى الأخذ بالتفرقة الأولية، التي يعتمدها كثير من الباحثين، بين النظم الحزبية التنافسية والنظم الحزبية اللاتنافسية. ومع أن النظم التعددية أو الثنائية سوف تندرج غالباً تحت النوع الأول، في حين ترتبط النظم اللاتنافسية بالحزب الواحد فإن هناك أوجهاً للتداخل والتشوش يظل معها الاستناد إلى عنصر «التنافس» أمراً أكثر فائدة، وسوف نعرض - فيما يلي - أنماط وخصائص النظم الحزبية، والأحزاب، في العالم الثالث، من خلال الحديث عن النظم التنافسية، ثم النظم اللاتنافسية، قبل الانتقال للحديث عن الخصائص العامة للنظم الحزبية في العالم الثالث، وأوجه اختلافها عن النظم الحزبية في البلدان المتقدمة.

المبحث الأول: أنماط النظم الحزبية: النمط التنافسي:

قدمت بلدان أوروبا الغربية البيئة الأساسية لنشأة النظام الحزبي التنافسي، ونموه التاريخي. ولاشك في أن في مقدمة الأسباب التي تفسر ذلك هو أن نشأة الأحزاب الأولى فيها ارتبطت - كما سبقت الإشارة - بالأجنحة والمنتديات والكتل التشريعية من بين النبلاء والأعيان الذين اختلفوا فيما بينهم، وتنافسوا للوصول إلى السلطة السياسية، ورأوا في التنظيم الحزبي أداة لدعم تجمعاتهم. وبذلك فإن البدايات الأولى للأحزاب المعاصرة في الغرب ارتبطت بدرجة التنافس العلني حول ممارسة القوة السياسية،

مصحوبة بنمو الهيئة التشريعية واتساع حق التصويت. وحل الصراع بين قطاعات البرجوازية محل الصراع السابق له بين الملكيات البرجوازية، وكان التطور تدرجياً، وانطوى على صياغة مجموعة معقدة من القواعد المنظمة للعملية التنافسية.

كما سبقت الإشارة، فقد طرأت على هذا الاطار المستقر أحزاب «ذات نشأة خارجية»، في أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، مثلت تحدياً للأحزاب القائمة. وقامت تلك الأحزاب الجديدة على التوجه المباشر إلى الجماهير وتعبئتها، فأضحى على الأحزاب الأخرى: إما أن تجاري الأنماط والأساليب الجديدة وتتحول هي نفسها بالتالي إلى أحزاب جماهيرية، وإما أن تختفي كلية. هذه النهضة في النظم التنافسية الأوروبية وضعت الأحزاب في قلب العملية السياسية، وكان هذا التحول - من ناحية - صحياً، بمعنى أنه أظهر قدرة النظام الحزبي على التكيف مع مقتضيات الحداثة، ولكن هذه الأهمية المحورية للأحزاب، في تلك النظم، جعلت منها - من ناحية أخرى - أكثر الأهداف عرضة «للهجوم» من جانب أولئك الذين أرادوا إحداث تغييرات جوهرية في النظم نفسها - أياً كانت الأسباب.

وفي داخل هذا الاطار التنافسي الأصلي في أوروبا الغربية نظر إلى الأحزاب ذات المنشأ الخارجي باعتبارها تمثل التهديد الأكثر خطورة أمام استمرارية النمط الحزبي التنافسي لعدة أسباب: فهذه الأحزاب - أولاً - لم تظهر داخل اطار المؤسسات البرلمانية، وبالتالي فقد مالت إلى عدم التوحد مع تلك المؤسسات. ثانياً: إن مجيء الأحزاب الجماهيرية، المنشأة خارجياً، اتجه إلى اضفاء اطابع الراديكالي على العملية التنافسية نفسها، وإلى تكثيفها. وثالثاً: إن الأحزاب الجماهيرية ذات النشأة الخارجية غالباً ما أفرزت صياغة شاملة للمجتمع، أو ايديولوجية تنفر من المعارضة. ويدل تاريخ الأمم

الأوروبيـة الغـربيـة على أن دولاً قليلة هي التي اسـتطاعت أن تتكيف مع المشاكل التي خلفتها تلك الظروف، وتوقفت النتيجة – في النهـاية – على مدى اندماج الحزب «الخارجي» في النظام ككل.

على أن هذا الارتباط التاريخي لازدهار (وأيضاً نكسات) النظم التنافسية بأوروبا الغربية (وأمريكا الشمالية) لا ينفي أنه وجدت أيضاً، في بلدان العالم الثالث، أعداد من البشر تعيش في ظل نظم «تنافسية» لا تقل عن عددها في الأمم المتقدمة. وفي لحظة معينة – مثلاً – كان حوالي ستمائة مليون نسمة (موجودين أساساً في الهند، والبرازيل، وجنوب شرق آسيا) يحكمون بنظم تعدد حزبي تنافسيـة، ويشكلون معادلاً إجمالياً لسكان البلاد الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا واليابان.

على أن النظم التنافسيـة في العالم الثالث ترتبط بأشكال معينة داخل النظم التنافسية أكثر من غيرها. وسوف نعتمد هنا بالأساس على التقسيم الذي قدمه «جيوفاني سارتوري» في كتابه الأشهر عن «الأحزاب والنظم الحزبية»، للنظم التنافسية. وطبقاً لذلك التقسيم الرباعي توجد داخل النظم التنافسية: نظم تعددية مستقطبة أو متطرفة – ونظم تعددية معتدلة أو محدودة – ونظم الثنائية الحزبية – ثم أخيراً نظم الحزب الغالب.

ويصف "سارتوري" النظام الحزبي بأنه نظام تعددية مستقطبة أو متطرفة إذا وجد عدد من الأحزاب يدور حول خمسة أو ستة أحزاب، ويرى أن هذا النوع من نظم التعدد الحزبي يتسم بخصائص كثيرة أهمها، أولاً: وجود أحزاب مناقضة للنظام، أي أحزاب معارضة فعالة. ولكن يلاحظ – في هذا الصدد – أن الحزب المعارض ليس هو بالضرورة الحزب الثوري، سواء بمعايير الشرعية أو الايديولوجية، كما أن الحزب المعارض يظل يعمل من

داخل النظام، ووفقاً لقواعده، وليس من خارجه. أما الخاصية الهامة الثانية، فهي وجود تعدد في المعارضة، أي عدم توحد المعارضة – بصرف النظر عن عدد أحزابها – في قوة مشتركة تواجه الحكومة، وتقدم نفسها كبديل لها. وبعبارة أخرى ففي التعددية المستقطبة لا تستطيع المعارضة أن تجمع قواها، بل إن كلاً من أحزابها – في قوة مشتركة تواجه الحكومة، وتقدم نفسها كبديل لها. وبعبارة أخرى ففي التعددية المستقطبة لا تستطيع المعارضة أن تجمع قواها، بل إن كلاً من أحزابها قد يكون أقرب للحكومة من أحزاب المعارضة الأخرى. هاتان السمتان يعتبرهما "سارتوري" أهم سمتين للتعددية الحزبية المستقطبة أو المتطرفة. ولكن هناك سمات أخرى لا تقل أهمية، وإن كانت أقل وضوحاً، مثل وجود مكانة محورية لحزب أو عدة أحزاب في مركز النظام السياسي، وشدة استقطاب الرأي العام، والاتجاه المستمر نحو إضعاف مركز النظام السياسي لصالح أحد الاتجاهين المتطرفين أو كليهما، ووجود نطاق ايديولوجي واسع ينعكس في وجود أحزاب صغيرة لا تتفق مع السياسات السائدة فقط، بل أيضاً مع الأسس والمبادئ، ووجود بعض أشكال المعارضة غير المسؤولة من جانب أحزاب هامشية لا توجد لها فرصة فعلية للمشاركة في الحكم، وتنفيذ سياساتها ووعودها.

وطبقاً لحصر النظم التعددية المستقطبة أو المتطرفة خارج العالم الثالث وحتى منتصف الثمانينات تقريباً، واستناداً إلى معايير محددة تسقط من التعداد الأحزاب الهامشية وغير الفعالة، تظهر تسع دول.

أما النظم التعددية المعتدلة، فيقصد بها "سارتوري" تلك النظم التي يقع النظام الحزبي فيها بين نظام الثنائية الحزبية من ناحية، ونظام التعددية المستقطبة أو المتطرفة – من ناحية أخرى، أي هي النظم التي تشتمل على عدد من الأحزاب بين ثلاثة وخمسة أحزاب. وعند تحديد تلك النظم تظهر

فيها كل من المانيا الاتحادية، وبلجيكا، وايرلندا، والسويد، وايسلندا، ولوكسمبرج، والدانمرك وسويسرا وهولندا والنرويج. في فترات مختلفة وحتى منتصف الثمانينات.

أما نظم الثنائية الحزبية، وعلى الرغم من الاختلاف بين الدارسين حول عدد تلك النظم في العالم، فلاشك في أن أبرزها يتمثل في ثلاثة بلاد، وهي: بريطانيا والولايات المتحدة ونيوزيلاندا، ويضاف إليها بدرجة أقل من الاستمرارية – كل من النمسا وكندا. ويلخص "سارتوري" الخصائص العامة لتلك النظم في وجود حزبين في موقع يمكنهما من التنافس للحصول على الأغلبية المطلقة للمقاعد، وقدرة كل من الحزبين على النجاح فعلياً في تحقيق أغلبية برلمانية كافية، ورغبة الحزب الذي ينجح في أن يحكم بمفرده، مع بقاء انتقال السلطة من أى حزب منهما إلى الآخر، احتمالاً قائماً.

النوع الرابع والأخير من النظم التنافسية لدى "سارتوري" هي نظم الحزب الغالب Predominant Party System وهو مفهوم يختلط – من ناحية – مع المفهوم الذي سبق وطرحه ديفرجيه، وألموند، وتبعهما دارسون آخرون تحت اسم: الحزب المسيطر Dominant Party كما يختلط – من ناحية أخرى – مع مفهوم الحزب المهيمن Hegemonic الذي طرحه «لابالومبارا» و«وينر» ويقصد بـ «الحزب المسيطر» ذلك الحزب الذي يتقدم بمساحة كبيرة على كافة الأحزاب الأخرى، في اطار من التعدد الحزبي. على أن "سارتوري" (مفضلاً تعبير غالب Predominant لما ينطوي عليه من مضمون أقل قوة لفظياً من تعبير مسيطر Dominant) يركز على فكرة أن النقطة الأهم في تعريف نظم الحزب الغالب هي أنها بلا شك تنتمي إلى نطاق التعددية الحزبية. فالأحزاب الأخرى، غير الحزب الرئيسي، لا يسمح لها فقط بالوجود، وإنما هي توجد كمنافسة قانونية وشرعية – وإن لم تكن

فعالة بالضرورة – للحزب الغالب. أي يمكن القول إن الأحزاب الصغيرة هي بحق أنداد مستقلة للحزب الغالب. وعلى ذلك، فإن نظام الحزب الغالب هو – فعلياً – أكبر من أن يكون نظاماً للحزب الواحد الذي لا يحدث فيه انتقال في المقاعد في البرلمان، والشرط الحاسم هنا هو صدق وأصالة تلك الانتصارات. وينتج عن هذا – بالضرورة – أن الحزب الغالب يمكن – في أي لحظة – أن يفقد مكانته تلك. وعندما يقع ذلك تنتفي طبيعة النظام كنظام للحزب الغالب. وبعبارة أخرى، فإن نظم الحزب الغالب تنتمي إلى النظم التنافسية، من زاوية أن الأحزاب الموجودة في النظام تتمتع كلها بفرص متكافئة. ولكن من المؤكد أن تكافؤ الفرص هو دائماً أمر نسبي بسبب اختلاف الموارد المتاحة لدى الأحزاب خاصة، بين الحزب الموجود في السلطة والأحزاب الموجودة خارجها، وهي الظاهرة التي تسود في نظم الحزب الغالب أكثر منها في أي نظام تنافسي آخر.

ويطرح «وينر» و «لاپالومبارا» مفهوم نظام الحزب المهيمن Hegemonic باعتباره النظام الذي يستمر فيه نفس الحزب، أو التحالف الذي يسيطر عليه نفس الحزب، مسيطراً – لفترة طويلة من الوقت – على سلطة الحكم. ولكن في الظروف التي تتغير فيها مقومات التآلف، بحيث لا يمكن الجزم باستمرارية الحزب المسيطر، نضحى ازاء نمط حزبي تحولي Turnover. ويقصد «وينر» و «لاپالومبارا» بالظروف التحولية، كنقيض لظروف الهيمنة، تلك الظروف التي يحدث فيها – حتى مع فترات هيمنة طويلة – تغيرات متكررة نسبياً في الحزب الذي يحكم، أو الحزب الذي يسيطر على التآلف الحاكم.

ويصرف النظر عن وصف ذلك الشكل من النظم التنافسية بأنه نظام حزب «غالب» أو «مسيطر» أو «مهيمن»، فإن الغالبية العظمى من النظم التنافسية في العالم الثالث، تندرج تحت هذا الشكل.

وإذا كان هناك تشكيك مبرر في دلالة نتائج الانتخابات وفي صحة الأرقام التي تعلن، في العالم الثالث، فإن هذا لا يلغي حقيقة الوجود الرسمي أو الشكلي لهذا النوع من النظم التنافسية في العالم الثالث أكثر من غيرها.

على أن التقلب والاضطراب اللذين يطبعان الظاهرة السياسية في العالم الثالث ينعكسان - من ناحية - في حقيقة أن وجود شكل ما من النظم التنافسية (بل ووجود النظام التنافسي ذاته أصلاً) مسألة مرتبطة بالمرحلة التاريخية موضع الاعتبار، وقابلة للتغير والتبدل مع الزمن، بحيث أن استقرار شكل ما من التنظيم الحزبي، عبر فترة زمنية ممتدة نسبياً، هو مسألة استثنائية تماماً. ومن ناحية أخرى فإن خصائص أي شكل من تلك النظم الحزبية هي - في المحل الأخير - محصلة للظروف المحددة لكل مجتمع من تلك المجتمعات على حدة، حتى وإن اتفقت الأشكال الحزبية، إن هذا يصدق مع خصوصية كل منطقة من العالم الثالث، بل وكل دولة فيه، بدرجة أو بأخرى.

وإذا بدأنا هنا بأمريكا اللاتينية فإننا نجد - في أي لحظة تاريخية - كافة أشكال النظم التنافسية التي لا تلبث - بعد فترة قصيرة للغاية - أن تتغير وتتبدل، فتتقلب النظم بين الأشكال التعددية والثنائية أو شكل الحزب الغالب أو المسيطر عبر فترات قصيرة من الوقت. ففي منتصف الستينات - على سبيل المثال - كان ينظر إلى أورجواي وكولومبيا على أنهما مثالاً للنظام الحزبي الثنائي، وكان هناك توقع بتبلور هذا النظام في البرازيل تحت ضغط الحكم العسكري، ونظر إلى النظم الحزبية في اورجواي وكوستاريكا وشيلي باعتبارها أمثلة «نقية» للتعدد الحزبي التنافسي، أما البقية الغالبة لبلدان القارة فكانت تمتلك إما نظاماً للحزب الغالب أو المسيطر (حيث كانت المكسيك أبرز أمثلتها) أو للتعدد الحزبي، مع إمكانية مستمرة للتحول من نظام إلى آخر،

تبعاً لقوة كل نظام على حدة. وفسر أحد الدارسين هذا الوضع الأخير، بأن الاتجاه نحو الأحزاب «الاحتكارية» هو اتجاه عميق الجذور في تقاليد وأعراف الثقافة السياسية هناك، كما أنه يقوم على قواعد البيئة السياسية. والأكثر دقة في هذا الصدد هو الحديث عن «احتكار القلة» أكثر من الاحتكار «المنفرد» في النظام الحزبي، لأن الأعراف والتقاليد السياسية أيضاً تستلزم وجود مظهر التنافس الحزبي، والصراع الانتخابي. وتسعى أغلب الحكومات إلى الحفاظ على مظهر وجود «معارضة» مفضلة إياها في شكل أحزاب مستأنسة لا تهدد الوضع القائم».

على أن العسكريين وضعوا، في معظم نظم أمريكا اللاتينية، وبالتعاون مع القوى التقليدية، قيوداً صارمة على حرية النشاط الحزبي، بدءاً من حظر بعض الأنشطة السياسية، أو منع النواب المنتخبين لبعض الأحزاب من تولي مقاعدهم في البرلمان، إلى مطالبة الأحزاب السياسية بمراعاة القواعد الدستورية، أو «روح الدستور» أو منع النشاط الحزبي تماماً.

من ناحية أخرى، تحدث دارسو التنمية السياسية عن أن «الثقافة السياسية» في أمريكا اللاتينية تحبذ الحكومة المدنية المنتخبة، مما يشجع على الانتقال السريع إلى الحكم المدني، عقب كل فترة من الحكم العسكري. ولكن الصراعات الحزبية وعدم احترام القواعد الدستورية، وما يرتبط بها من فوضى، ومن تطلعات إلى التغيير، لا تلبث أن تعطي الفرصة – مرة أخرى – للعسكريين لكي يعودوا، وتعود الدورة كلها من جديد. وعلى ذلك، فإن النظم التنافسية التعددية في أمريكا اللاتينية غالباً لا تكون تعددية، أو تنافسية، بالشكل «النموذجي» المفترض. كما أن علاقة الأحزاب بالاتحادات الطوعية في أمريكا اللاتينية، تختلف بشدة عنها في النظم الحزبية الغربية. فتلك الجماعات (الاجتماعية والاقتصادية) إما أنها تعمل

بشكل مستقل عن الحكومة، أي «كحكومات خاصة»، وإما أن الحكومة تسيطر على هذه القوى عن طريق جعلها «اتحادات حمائية» تاركة للأحزاب وظيفة محدودة للغاية، مما يصعب معه وصف تلك النظم بأنها تعددية ديمقراطية بالمعنى العادي للكلمة.

والأمر نفسه ينطبق على التنافس، لأنه في الحالات التي يوجد فيها تنافس فعال داخل النظام الحزبي، فإنه يكون - بالأساس - تنافساً بين أحزاب تقليدية، تمثل الطبقات العليا، أما الأحزاب «اللاتقليدية» فنادراً ما تمثل أي محاولة حقيقية لدفع الجماهير نحو النشاط الحزبي.

النظم الحزبية في أمريكا اللاتينية إذن، في غالبيتها العظمى، وباستثناءات محددة أبرزها «كوبا»، اندرجت كلها، في فترة أو أخرى من تاريخها المعاصر، ضمن «النظم التنافسية» بأشكالها المتعددة (أي التعددية، أو الثنائية، أو نظام الحزب الغالب أو المسيطر). وسوف نعود فيما بعد لمناقشة مدى عمق وجدوى هذا التوصيف، ولكن الحقيقة المهمة الثانية، هي أنها كلها، وفي أوقات تاريخية مختلفة، تعرضت للتدخل العسكري فيها، بحيث أضحت دراسة النظم السياسية في أمريكا اللاتينية، تندرج، في الأساس، تحت عنوان «الحكم العسكري» «أو» تدخل العسكريين في السلطة «قبل أي شيء آخر، الأمر الذي انعكس مباشرة على طبيعة وأداء النظم الحزبية فيها.

وليست النظم التنافسية، في بلدان العالم الثالث وفي القارة الآسيوية، أسعد حظاً منها في أمريكا اللاتينية، من زاوية التقلب وعدم الاستقرار. وما عدا الهند فإن التجارب الأخرى التي يشار إليها في الكتابات الغربية كأمثلة النظام الحزبي التنافسي في آسيا مثل الفلبين، وماليزيا وكوريا الجنوبية، وسيريلانكا لم تسلم من التقلبات الحادة التي انتقلت بها بين أشكال التنافسية

الحزبية، أو عصفت بها من الأساس. أما بقية بلدان المنطقة فإن قصة الأحزاب السياسية فيها تصبح - كما يقول أحد الباحثين - إما محبطة، وإما شديدة التفاهة، «فتدبير المكائد والخداع والشكوك لدى بعض السياسيين الباكستانيين والسلوكيات والمعاملات المتقلبة لكثير من نواب البرلمان في أندونيسيا، والأوهام المتقلبة لدى قادة «عصبة حرية الشعب المعادية للفاشية» في بورما». لم تشكل أبداً عملاً حزبياً إلا في أذهان بعض الدارسين الغربيين الذين لم يحسنوا إدراك الأمور على حقيقتها». والأمر نفسه ينطبق على النظم الحزبية «التنافسية» في تايلاند ولاوس، وأيضاً في فيتنام وكمبوديا (قبل إقامة النظم اليسارية فيها). وفي تشخيص تلك الأوضاع يقول «لوسيان باي: إن النظم الحزبية في آسيا ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالتأثير الغربي، كما ارتبط مسارها بقضية العلاقة بين الجديد والقديم، أو التقليدي والحديث، في تلك البلاد، و «أن تعثر النظم الحزبية في آسيا يمثل انعكاساً للصعوبات الملحة أمام هذه المجتمعات في سعيها للتوصل إلى توازن عملي بين ما هو تقليدي وما هو عصري، بين ما هو محلي وما هو عالمي»، ولاشك في أن في مقدمة تلك الصعوبات ما تمثل - من ناحية - في التراث الثقافي لتلك المجتمعات وتقاليد الحكم والسلطة فيها، وما تمثل - من ناحية أخرى - من تدخل العسكريين في أغلبيتها التأثير على مسار النظم الحزبية، أو الغائها والحد منها، أصلاً.

أما في بلدان الشرق الأوسط، فإن الفارق بين النظم الحزبية التنافسية، وتلك اللاتنافسية، يبدو ضئيلاً للغاية، بل إن هذا الأمر يصدق أيضاً على النظم الحزبية والنظم اللاحزبية أصلاً. وترجع هذه الحقيقة إلى ما يجمع عليه دارسو التحديث والتنمية بالذات عن الدور المحدود للأحزاب السياسية في التحديث والتنمية السياسية في المنطقة. فإذا كانت المشاركة السياسية وما

تستلزمه من مؤسسات سياسية فعالة، تمثل قلب العملية التحديثية والتنموية، من الزاوية السياسية، فقد شهدت بلدان الشرق الأوسط مؤسسات معينة، تسهم - بدرجة أو بأخرى - في تحقيق قدر من المشاركة، وكذلك تحقيق نوع من الاتصال بين النخب الحاكمة والطبقات المحكومة، ولكن تلك المؤسسات ظلت دائماً ذات طابع شخصي وتقليدي. ولم يؤد ظهور الأحزاب السياسية، والهيئات البرلمانية إلى إحداث تغيير حقيقي على هذا الشكل من المشاركة. بل إنها كثيراً ما كانت عوائق للاتصال أكثر منها قنوات له. ولذلك لم يكن غريباً أن يأتي حديث دارسي التحديث والتنمية السياسية عن النظم الحزبية في الشرق الأوسط من خلال منهاجية دراسة «الجماعات» أساساً. وفي حين تعتبر الأحزاب السياسة من أبرز أشكال الجماعات الرسمية، إلا أن وزنها النسبي الحقيقي في الحياة السياسية يتأثر - من ناحية - بحقيقة الثقل الأكبر الذي تتمتع به «جماعات رسمية» أخرى، مثل الجيش والبيروقراطية، والتي نجد جذورها في تراث تلك المجتمعات بشكل أعمق من الأحزاب السياسية. كما أن وزن الأحزاب السياسية يتأثر - من ناحية أخرى - بحقيقة أهمية الجماعت غير الرسمية - التي تعتمد على القرابة والعلاقات الشخصية - عن تلك الرسمية، بشكل عام، في صياغة الحياة السياسية في الشرق الأوسط. في هذا الاطار فإن النظم الحزبية التنافسية تعكس - إلى حد بعيد - واقع الانقسامات التي تعج بها مجتمعات الشرق الأوسط، والطابع الشخصي لها، مما يضع - في الحقيقة - حدوداً على مدى ومغزى توافر السمة «التنافسية» في تلك النظم الحزبية.

وإذا ما انتقلنا إلى القارة الإفريقية كان علينا - ابتداء - أن نتذكر حقيقة أن الظاهرة الحزبية ارتبطت، في بلاد أفريقيا جنوب الصحراء، بنظام الحزب الواحد أساساً، أي أنها تدخل - بالتالي - في اطار النظم اللاتنافسية. وكما

سبق أن ذكرنا فإن التوقعات بامكانية قيام نظم تعدد حزبي تنافسية من النمط الذي ساد في الدول المستعمرة للقارة لم تصادف نجاحاً يذكر. فانهارت معظم تجارب التعدد الحزبي التنافسية لصلاح نظام الحزب الواحد، أو النظام اللاحزبي على الاطلاق، ولم تبق، من النظم التعددية، سوى حالات هامشية قليلة.

أيضاً، ربسبب عدم الاستقرار المميز للنظم السياسية الأفريقية، فإن توصيف نظام حزبي ما يرتبط دائماً بفترة زمنية محددة، ويفترض - باستمرار - امكانية المراجعة والتغيير. وفي فترة مبكرة نسبياً، كان ينظر إلى نيجيريا وكينيا باعتبارهما نموذجين لإمكانية إقامة النظم الحزبية التنافسية القائمة على التعدد الحزبي الناجح، والممارسات البرلمانية "الغربية"، ولكن سرعان ما قضى الانقلاب العسكري عام ١٩٦٦ على النظام الحزبي في نيجيريا، بينما تحولت كينيا إلى نظام الحزب الواحد عام ١٩٦٨. كما قضى انقلاب عسكري على النظام التعددي الذي كان قائماً في بنين (داهومي). وفي منتصف السبعينات كانت خمس دول إفريقية جنوب الصحراء تتبع النظام التعددي وهي: سوازيلاند وسيشل وكومور وموريشيوس ومالاجاشي (مدغشقر). واستندت التعددية فيها إلى وجود الأقليات المستوطنة، والاختلافات العنصرية الواضحة. على أن نظم الحزب الواحد، والديكتاتوريات العسكرية انتكست في أكثر من بلد إفريقي لتفسح المجال مرة أخرى للتعددية الحزبية. وفي منتصف الثمانينات أضيفت إلى النظم التعددية بلدان مثل بتسوانا وغانا وليسوتو وليبيريا ونيجيريا والسنغال وزيمبابوي.

المبحث الثاني: أنماط النظم الحزبية: النمط اللاتنافسي:

يكون النظام الحزبي «لاتنافسياً» إذا انتفت فيه المنافسة بين الأحزاب، إما بسبب وجود «حزب واحد» لا يسمح أصلاً بوجود أي حزب آخر، وإما بسبب

وجود «حزب واحد» يسمح – شكلياً – بوجود أحزاب أخرى، ولكن لا تتوافر لها – فعلياً – أدنى إمكانية للمنافسة الحقيقية. هنا تثور ابتداء – وكما سبقت الإشارة – الاعتراضات حول مشروعية أن يكون الحزب الواحد «نظاماً» حزبياً، حيث يفترض النظام «وحدات متعددة» و «علاقات» بين تلك الوحدات، الأمر الذي يتنافى مع الواحدية الحزبية. بهذا الصدد يضع «سارتوري» السؤال بصيغة أخرى، وهو: إلى أي نظام – إذن – ينتمي الحزب الواحد؟ ويرى – في معرض الإجابة عنه – أن اصطلاح «نظام الحزب – الدولة» Party - State System، الذي يطلق عادة على النظم الشيوعية، يشكل أساساً لفهم نظم الحزب الواحد الحزبية، ولتوصيفها بدقة. فالأحزاب التي تشكل وحدات متعددة، لا يمكن لأي منها – لهذا السبب – أن يتوحد مع الدولة، في حين أن الحزب الذي يعبر عن «كل» (أي الحزب الواحد) يمكن أن يتوحد مع الدولة، أو يتطابق معها. وسواء أكان الحزب هو الذي يتجه لاستيعاب الدولة، أو كانت الدولة هي التي تتجه لاستيعاب الحزب، ففي كلتا الحالتين يكون نظام الحزب – الدولة هو نظام الواحدية System of Unitarism – كما يقول «أرنست باركر». ويمكن القول أيضاً إن الأحزاب – في حالة التعددية – عندما تتفاعل مع بعضها تشكل – فيما بينها – نظاماً فرعياً مستقلاً، في حين يدور جوهر نظام الحزب – الدولة على رفض أي نظام فرعي مستقل.

ولقد كان «هنتينجتون» في مقدمة الدارسين الذين حاولوا تقديم نظرية لتفسير نشأة الحزب الواحد، فرأى أن نظم الحزب الواحد تميل لأن تكون نتاجاً، إما لتعدد الانقسامات التي تؤدي إلى ايجاد جماعات شديدة الاختلاف في المجتمع، وإما لتصاعد أهمية نمط معين من الانقسامات على غيره. وبعبارة أخرى، فإن الواحدية ينتج عن الجهود التي تبذلها قوة اجتماعية

معينة لاضفاء الشرعية على حكمها، لقوى أخرى، في مجتمع منقسم. ومعايير الانقسام قد تتعدد، ولكن أكثرها أهمية غالباً ما تكون الانقسامات ذات الطبيعة الاجتماعية - الاقتصادية، والعنصرية، والدينية، أو العرقية. وتعبيراً عن نفس الفكرة يرى «روبرت داهل» أن تزايد الاستقطاب أدى في أوروبا - تاريخياً - إما إلى الانقسام إلى بلاد مختلفة، بحيث أضحت الانقسامات «دولية أكثر منها» محلية؛ وإما إلى «خلق دول حزب واحد سلطوية أو شمولية». لقد كان ذلك الوضع هو ما يتعلق بانفصال ايرلندا عن بريطانيا، و"النرويج عن السويد"، كما أن ذلك يفسر ظهور دول ذات حزب واحد شمولي أو سلطوي مثل ايطاليا الفاشية، والمانيا النازية، وأسبانيا في عهد فرانكو.

كذلك تحدث هنتينجتون عن النقطة التي تظهر عندها نظم الحزب الواحد في مسار التحديث فرأى أنه على الرغم من أنها توجد تقريباً عند كل مستويات النمو الاقتصادي والاجتماعي، فإن الغالبية منها تبدأ بين المراحل المبكرة والمتوسطة من التحديث. ففي ذلك «التوقيت» تصبح القيم والهياكل التقليدية محلاً للتساؤل، ويصبح الشعب أكثر قابلية للتعبئة. وفي ظل هذه الظروف، تميل الجماعات إلى الاستقطاب، كما تظهر عادة درجة عالية من الانشقاق. وكما يرى هنتينجتون «فإن نظام الحزب الواحد القوي لا يمكن أن يظهر في مجتمع شديد التخلف، لأن كل التنظيمات ضعيفة، كما أنه لا يمكن أن يظهر في مجتمع شديد التقدم لأن كل التنظيمات تكون قوية، وفي الحالة الثانية تكون القوة السياسية مشتتة بدرجة يلزم معها - لكي تركز في نظام حزب واحد قوي - إحداث «ثورة دائمة» ضد الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعقدة القائمة. كما أن التوترات التي يمكن أن تخلفها تلك الجهود، يمكن أن تؤدي إلى سقوط النظام، حتى ولو استطاع - مؤقتاً - التغلب على المشكلات الداخلية».

والواقع أن هذه الصياغة لنظرية الحزب الواحد لا تعدو – في جوهرها – إلا أن تكون «تعميماً» لنظرية الحزب الواحد، كما صاغها «لينين» على وجه الخصوص كواحدة من أقدم، بل ربما أهم النظريات بشأن ذلك الموضوع. فالمجتمع «المنقسم» الذي يتحدث عنه هنتينجتون وفقاً لمعايير متعددة هو – لدى لينين – المجتمع المنقسم طبقياً قبل كل شيء. والقوة التي ينبغي أن تسيطر على بقية القوى هي لدى لينين – بالتحديد – «طبقة البروليتاريا» وليست أي قوة أخرى. ولأن الحزب هو – في التحليل الماركسي – تعبير عن طبقة فإن واحدية الحزب تضحى تعبيراً عن «ديكتاتورية البروليتاريا». فهذه الديكتاتورية – كما يقول لينين – هي الكفاح الطبقي «للبروليتاريا التي أحرزت انتصارها واستولت على السلطة». وهذه الديكتاتورية «هي – في جوهرها – ديكتاتورية أقلية البروليتاريا المنظمة، والواعية طبقياً».

وبعبارة أخرى، هذه الديكتاتورية هي الحزب. والكفاح الذي تواجهه تلك الأقلية هو «الحزب الأكثر شدة وحدة، والأكثر ضراوة ضد أكثر الأعداء قوة، أي البرجوازية، إنه الكفاح العنيد، الدموي واللادموي، العنيف والسلمي، العسكري والاقتصادي، التعليمي والإداري، ضد قوى وتقاليد المجتمع القديم».

ولقد اكتسبت نظم الحزب الواحد – على الصعيد العملي – «شعبية متزايدة» منذ الثورة البلشفية عام ١٩١٧. فقد أنشأت هذه الأخيرة، حزباً واحداً قام بتنظيم المشاركة، وأضحى المصدر الوحيد للشرعية. كذلك فإن نجاح البلاشفة في تحقيق تحديث اجتماعي هام – وفي التنمية الاقتصادية، مع قيادة الاتحاد السوفيتي إلى مرتبة الدولة العظمى الثانية في أقل من أربعين عاماً – قدم مصداقية للحزب الواحد كنظام سياسي ممكن خصوصاً

لإحداث تنمية اقتصادية اجتماعية في البلاد التي تخلصت من الاستعمار في منتصف القرن العشرين.

إن هذا المفهوم الأساسي نقل إلى ظروف اجتماعية مختلفة، وأصبح إحدى العلاقات الأساسية المميزة للظاهرة الحزبية في العالم الثالث. في تلك الظروف الجديدة لم يعد الحزب الواحد يجد تفسيره في انقسام القوى الاجتماعية، والصراع بينها، وإنما - على العكس - في الحاجة إلى تكتيل القوى الاجتماعية، وتجنب الصراع فيما بينها. في هذا السياق ربطت ظاهرة الحزب الواحد بالمراحل الأولى من «بناء الأمة» الأمر الذي يجد اثباته، ليس فقط في تجارب البلدان المتخلفة في مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة، وإنما أيضاً في المراحل المبكرة من التطور السياسي لبعض البلاد المتقدمة، وعلى وجه الخصوص «الولايات المتحدة» حوالي فترة عام ١٨٧٠. والواقع أن هنتينجتون ينطلق من هذه النقطة بالتحديد، أي: قيام الحزب الواحد في البلاد المتخلفة على أساس التقليل من الصراع الاجتماعي، والتأكيد على النواحي القومية، وبالتالي انعدام وجود تحد حاسم يواجه الأمة باستمرار، لكي يفسر ضعف الحزب الواحد في تلك التجارب، وقابليته للإطاحة به بسهولة على أيدي العسكريين خاصة.

وعلى أي الأحوال فقد ارتبط الحديث عن البلاد المتخلفة في اسيا وإفريقيا خاصة، في العديد من أدبيات الأحزاب، بالحزب الواحد أساساً. حيث ظهر. «إما من خلال حركة قومية كانت موجودة قبل الاستقلال، وإما كتطور تم بعد الاستقلال كأداة لدى أصحاب السلطة الجدد». وبرر قادة بلاد العالم الثالث انشاءهم لأحزاب واحدة بأن الدول الصاعدة لا يمكنها أن تتحمل «رفاهية» ايجاد جماعات سياسية متنافسة، وأن التحدي السياسي الأساسي الذي يواجه هذه البلاد إنما هو القضاء على البناء الاجتماعي الممزق، وفرض الوحدة على المجتمع المنقسم.

وفي إفريقية على وجه الخصوص، حيث أضحى «الحزب الواحد» هو الظاهرة الكاسحة، أقامت النظم الاستعمارية «دولاً» تفتقد الهوية القومية التي تتجاوز التعدد اللغوي والقبلي والديني والاقليمي الذي تحفل به كل من تلك الدول. ولم يجمع بين الجماعات المتباينة في أي دولة، غالباً، سوى الخضوع للحكم الاستعماري الذي استطاع أن يحافظ على وحدة هشة فيما بينها. وقد تأكدت، قرب رحيل الاستعمار، وبعد رحيله الفعلي، حقيقة الاختلافات والمنازعات الموروثة، وأخذت الجماعات المختلفة، تتنافس مع بعضها البعض سعياً إلى السيطرة على الجماعات الأخرى، أو على الدولة.

في هذا السياق، سعى الزعماء الأفارقة إلى إقامة الحزب السياسي الواحد كوسيلة لتحقيق نوع من الدمج السياسي، سواء على المستوى الأفقي (الإقليمي) أو على المستوى الرأسي (بين الزعامات والجماهير). وفي حين اعتبر الحزب الواحد متمشياً مع حاجات «بناء الأمة» و «التنمية» لما يوفره من اطار تنظيمي «موحد» فقد نظر إلى التعدد الحزبي باعتباره عامل تقسيم بطبيعته، يفترض الاختلاف لا التوفيق، كما نظر إلى ضعف البناء الاجتماعي في الدول الإفريقية باعتباره عائقاً دون قيام تعدد حزبي ناجح، بل ومؤدياً فقط إلى التعدد القائم على الانقسام الطبقي والطائفي أو الديني، والارتباط بالأشخاص على حساب الأهداف القومية العامة. كما نظر القادة الأفارقة إلى التعدد الحزبي باعتباره مدخلاً لتسلل النفوذ الأجنبي، عن طريق التأثير – إن لم يكن السيطرة – على الأحزاب المتنافسة، سعياً إلى تحقيق أهداف القوى الأجنبية.

هذه الشروط التوحيدية، التي تدفع بظاهرة الحزب الواحد في البلاد المتخلفة (والبلاد الإفريقية على وجه الخصوص) يصفها ويتر ولابالومبارا بأنها تعبير عن «الايقاع التاريخي المتسارع للبلدان المتخلفة»، أو «تراكم

الأزمات التاريخية للتنمية، فيها. فالقوى الاجتماعية الجديدة والنشيطة تسعى إلى تحقيق المزيد من المشاركة السياسية من أجل التحسين الاقتصادي، ومن أجل توزيع أكثر عدالة للسلع والخدمات، وفي نفس الوقت، فإن النخب السياسية الجديدة تواجه أزمات الشرعية والتكامل القومي. إن تراكم هذه الضغوط يمثل قوة ضاغطة تؤدي إلى قيام الحزب الواحد، كما أن «القوة السياسية» المتاحة لتلك النخب الجديدة أقل من أن تقتسم. ويدخل في أسباب ذلك: التكنولوجيا البدائية، وندرة الموارد الإنسانية الأساسية، وبقاء مراكز السلطة التقليدية وتردي التنظيم الإداري.

ويضيف الدارسون شروط أخرى تسهم في ظهور النظم اللاتنافسية في البلدان المتخلفة.

فنمط التغير في تلك البلدان يختلف عن أنماط التطور المؤسسي الذي سبق وحدد شروط النمو الحزبي في الغرب. وأوضح هذه الخلافات في عدد من المناطق المستعمرة كان هو انعدام وجود اطار برلماني متأصل فيها يمكن أن تظهر منه أحزاب «داخلية» تنمو تدريجياً. لذا كان طبيعياً أن أغلب الأحزاب السياسية المتميزة في تلك المناطق كانت أحزاباً ذات نشأة «خارجية» اكتسبت الملامح التي سبقت الإشارة إليها حول تلك الأحزاب. ولذا كان السعي نحو السلطة أكثر ضراوة، ولا يحده التأثير الانضباطي الناشئ عن المشاركة العريقة في الاطار البرلماني التنافسي. وفوق ذلك ظلت الارستقراطية في أوروبا تحد من قوة الجماعات الجديدة، ففي المناطق المستعمرة انسحبت القوة الأساسية المنافسة، وهي قوة الحكم الاستعماري نفسه. إن هذه العوامل بالإضافة إلى الميل نحو التطرف، لدى الأحزاب المنشأة خارجياً، شكلت دافعاً قوياً لنشأة الحزب الواحد في عديد من الأمم النامية.

وتجد النظم اللاتنافسية أيضاً جذورها في البلدان المتخلفة في ظروف أزمة المشاركة السياسية في ظل الحكم الاستعماري قبل الاستقلال. فالسلطات الاستعمارية رفضت – في معظم الحالات – التسليم بحق المشاركة للحركات القومية الصاعدة، وواجهت مساعيها لتحقيق الاستقلال بالإجراءات القمعية العنيفة، مما أدى بتلك الحركات إلى التنظيم والعمل السري، ولم تُعوِّد – بالتالي – على المساومة السياسية والقيادة المسؤولة. فإذا ما ظهرت تلك الجماعات سواء كأجنحة أو كأحزاب سياسية، بعد الاستقلال، فإنها غالباً ما تميل إلى التوحد مع الدولة، وتنظر إلى المعارضة كشيء لا شرعي، وتضحى قوة جامدة، غير قابلة للمساومة، وواحدية الاتجاه. وفي بعض المناطق الاستعمارية، خصوصاً في ظل الحكم البريطاني، أنشئ نظام لاقتسام السلطة، عرف في المناطق البريطانية بالـ: Dyarchy، سمح للجماعات القومية بممارسة بعض سلطات الحكم قبل الاستقلال. وقد أنشئت مثل تلك الأنماط في كينيا وأوغندا ونيجيريا والهند وبورما وسيلان بالإضافة إلى الفلبين (التي كانت مستعمرة أمريكية). في هذه المناطق استطاعت الجماعات القومية أو الأحزاب السياسية أن تقتسم السلطة العامة قبل أن تحصل على السيطرة الكاملة على البناء الحكومي. وفي حين أن مثل هذه التنشئة التدريجية لم تقدم أي ضمان ضد ظهور أنماط الحزب الواحد، إلا أنها زادت من احتمال توجه الأحزاب السياسية لأن تكون أكثر براجماتية وتكيفاً، ومتنافسة داخلياً، ومتقلبة – خارجياً – للمعارضة، أكثر مما حدث في المستعمرات التي كان القمع هو القاعدة فيها. ولكن هذه الاختلافات الطفيفة لا تنفي الطبيعة العامة للحكم الاستعماري. ففي إفريقية «عود النظام الاستعماري الشعب على طاعة إدارة مفروضة عليه لا تنبع منه، بل من الحاكم، واستمرت هذه العادة حتى وإن كان الاداريون البيض قد حل محلهم

إداريون من السود. ورأى أصحاب هذا الرأي أن اتباع فرنسا للمركزية الشديدة في ظل نظام الحكم المباشر يفسر انتشار نظام الحزب الواحد في المناطق التي خضعت للحكم الفرنسي.

ويتحدث بعض دارسي الشؤون الإفريقية أيضاً عن تأثر النخبة الجديدة من المثقفين الأفارقة بالأفكار الماركسية، وبما طرحه لينين – على وجه الخصوص – بشأن الحزب الواحد، وكذلك عن سعي تلك النخبة – مدفوعة بكراهيتها للاستعمار – إلى نبذ النظم السياسية المرتبطة به، والالتجاء إلى نظم وأفكار مناقضة.

وأخيراً، يفسر البعض ظهور الحزب الواحد في البلاد المتخلفة أيضاً بسعي الأجيال الكبرى إلى الاستئثار بالسلطة السياسية وحرمان الأجيال الصغرى منها. ويعزى هذا إلى الطابع المحافظ لدى الأجيال الكبرى، أو الخوف من القدرات الفضلى للقادة المتعلمين الأصغر الذين قد يكونون أكثر كفاءة إذا ما اتيح لهم التنافس على أسس متكافئة، وهناك سبب آخر قد يتمثل في أن عدد القيادات السياسية يتجاوز بكثير المناصب المتاحة. وفي هذه الحالة، فإن القيادات القديمة تعتقد أن ثمن الحراك الاجتماعي للآخرين سوف يكون هو الاحلال محلها. هنا يصبح «الحزب الواحد» هو أفضل الوسائل المتاحة لمواجهة هذا التهديد.

تصنيف نظم الحزب الواحد :

أدى الانتشار واسع النطاق للحزب الواحد، بدارسي تلك الظاهرة، إلى وضع العديد من تصنيفات الحزب الواحد التي تعددت بتعدد أولئك الدارسين. فأورد «روبرت تكر» تصنيفاً لنظم الحزب الواحد يقسمها إلى ثلاثة: شيوعية، وفاشية، وقومية، حيث يتسم النوع الثالث منها باستخدام «حزب منفرد»

وصلب، وثوري، لتحقيق مشاركة الجماهير في ايجاد نوع من الثورة القومية».

وقسم «ميشيل كيرتس» نظم الحزب الواحد إلى ثلاثة أصناف، أولها: هو نظام الحزب الواحد المسيطر، ويسميه أيضاً «نظام حزب الواحد ونصف» الذي يسمح فيه النظام لأحزاب أخرى بالوجود، ولكن تلك الأحزاب الأخرى لا تملك أي فرصة، أو تملك فرصة ضئيلة للغاية، للاستيلاء على السلطة ولو بالتعاون مع غيرها. والصنف الثاني هو نظام الحزب المنفرد الاستيعابي Absorptive الذي يسعى فيه الحزب الذي في السلطة إلى أن يستوعب في تشكيلاته كل المعارضة السياسية. أما الصنف الثالث فيشار إليه باسم «الحزب الواحد الايديولوجي»، والبلاد الشيوعية المعاصرة هي النماذج الرئيسة له.

* أما صمويل هنتينجتون فقدم تصنيفاً ثلاثياً آخر لنظم الحزب الواحد، تنقسم بمقتضاه إلى نظم استبعادية Exclusionary وثورية ورسمية. فالنظم الاستبعادية تضم النظم التي يسعى فيها القادة السياسيون إلى استعمال الحزب لحشد التأييد لهم، مع الحرص – في نفس الوقت – على حرمان قوى اجتماعية معينة من حق الانغماس في أي نشاط سياسي شرعي. هذا النوع من «الحزب الواحد» يوجد غالباً عندما تحاول جماعة عرقية أو عنصرية أن تستبعد تماماً جماعة أخرى. وتقدم ليبيريا – في مستهل القرن الحالي – نموذجاً لهذا النوع من النظم عندما خشى الليبيريون من أصل أمريكي من تحدي سيادتهم السياسية من جانب الأفارقة المحليين، فكان رد فعلهم هو انشاء نظام الحزب السياسي الواحد الاستبعادي. ويرى هنتينجتون في طبيعة مثل هذا النظام أنه إذا أزيل الانقسام في المجتمع، فإن النتيجة تكون هي زوال هذا النظام. أما نظم الحزب الواحد الثورية فهي – على النقيض مما سبق – تتغير عندما يتم إحراز النجاح. بمعنى أن القضاء على الانقسام ذي

الطابع الاقتصادي أساساً هو الهدف النهائي للنظام. وبالرغم من أن مثل تلك الانقسامات لا يتم القضاء عليها نهائياً في أي مجتمع، فإنه كلما انتقل النظام أكثر فأكثر نحو المساواة كلما أصبح أكثر قوة. ونتيجة لذلك تصبح المجتمعات أكثر تجانساً. وتقدم المكسيك، والنظم الشيوعية، كأمثلة لنظم الحزب الواحد الثوري التي تبدو ناجحة في التحرك نحو هدفها. وأخيراً يورد هنتينجتون نظم الحزب الواحد المستقرة (أو الرسمية) Established ويميل هذا النوع للظهور في النظم الثورية، ويتسم بسيطرة سياسية أقل على الأنشطة المختلفة في المجتمع، ويحدث هذا مع السماح للقوى الاجتماعية والاقتصادية بمزيد من الاستقلالية مع الحرص على نزع السمة السياسية لها.

على أننا هنا سوف نستند بالأساس إلى التقسيمات التي أوردها كل من «لابالومبارا» و «وينر» من ناحية، وسارتوري – من ناحية أخرى، خصوصاً مع استبعاد أوجه الاختلاف فيما بينهما. إن أبرز أوجه الاختلاف تلك هو أن «لابالومبارا» و «وينر» يقصران حديثهما، عن الحزب الواحد، على تلك النظم التي لا تسمح فعلياً أو رسمياً بوجود أي تشكيلات حزبية معها، في حين يفسح سارتوري مجالاً في تصنيفه لبعض أنماط النظم الحزبية التي تسمح – شكلياً – بوجود كيانات حزبية أخرى، ولكنها لا تمثل – من الناحية الفعلية – أي تهديد للمكانة المنفردة للحزب الواحد. سبق ورأينا الشكل الأول من تلك النظم، ضمن سرد سارتوري لنظم التعدد الحزبي، وهي ما أطلق عليه نظام الحزب الغالب. ولكن ادراج هذا الشكل من النظم ضمن «النظم التعددية» أو «المنافسة» يخرج بها عن نطاق النظم اللاتنافسية، أو الحزب الواحد. وعلى العكس من ذلك، يورد سارتوري الشكل الثاني هنا، ويطلق عليه نظم الحزب المهيمن Hegemonic، ويقصد بها تلك النظم التي تسمح رسمياً بوجود أحزاب أخرى، ولكنها تظل أحزاباً من الدرجة الثانية، ولا

يسمح لها بالتنافس مع الحزب الكبير بأي شكل مناقض، أو على أي أساس متكافئ. ولقد استقى سارتوري هذا التصنيف بالأساس – من حالة النظام الحزبي في بولندا حيث تتقاسم ثلاثة أحزاب غير شيوعية مناصب في الحكم والإدارة، ولكنها لا تحاول أن تتحدى، أو تقوض مكانة الحزب الشيوعي المهيمن. ويقسم سارتوري نظم الحزب المهيمن بدورها إلى نوعين: أولهما، نظم الحزب المهيمن الايديولوجية ونظم الحزب المهيمن «البراجماتية». وفي حين تمثل بولندا نموذج النوع الأول، فإن المكسيك في بعض مراحل تطورها الحزبي تقدم نموذجاً للنوع الثاني.

تتبقى بعد ذلك الغالبية الساحقة من نظم الحزب الواحد، أي تلك النظم التي لا تسمح فعلياً أو رسمياً بوجود أي نوع من التعدد الحزبي، والتي يميزها سارتوري (داخل اطار النظم اللاتنافسية) عن نظم الحزب المهيمن، بأنها «نظم الحزب المنفرد». هنا، يتفق كل من «لابالومبارا» و «وينر» مع سارتوري على تقسيم تلك النظم إلى حد بعيد. فيتحدث «لابالومبارا» و «وينر» عن نظم الحزب الواحد الشمولي، والحزب الواحد السلطوي، والحزب الواحد التعددي، في حين يقسمها سارتوري إلى نظم «الحزب الواحد الشمولي» و «الحزب الواحد السلطوي» و «الحزب الواحد البراجماتي».

أ - الحزب الواحد الشمولي:

يتسم الحزب الواحد الشمولي بمحاولته للانتشار الشامل، والتغلغل والتسييس الشاملين. وسواء سعى الحزب، أم لم يسع، إلى بناء «إنسان جديد» فإن النظام الشمولي يقوم على تحطيم ليس فقط أي «نظام فرعي»، وإنما أيضاً أي نوع من استقلالية الجماعات الفرعية. في تلك النظم، الدولة نفسها أداة في يد الحزب الواحد ذي الايديولوجية الموحدة، والذي يسعى إلى الاستعمال

الشامل للقوة السياسية من أجل إعادة بناء النظام الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع. وأبرز النظم الكلاسيكية هنا هي الصين الشيوعية، والاتحاد السوفيتي، وفيتنام وكوريا الشمالية، وعدد من بلاد شرق أوروبا، كما تدرج دائماً في عداد تلك النظم كل من المانيا في عهد هتلر، وإيطاليا في عهد موسوليني. وتوصف الأحزاب المسيطرة في تلك البلاد أنها - بحق - «أحزاب الاندماج الشامل»، وتتعلق بكافة نواحي الوجود الإنساني، وتضع يدها على ترسانة هائلة من أدوات السيطرة بدءاً من الإقناع إلى الإرهاب. ولدى ظهور هذا النوع من الأحزاب يصبح من المستبعد ظهور النمط الحزبي التعددي التنافسي نتيجة فوران سياسي يتمثل في حرب أو ثورة، ولكن - على العكس - فإن الخبرة في الاتحاد السوفيتي وبعض بلاد أوروبا الشرقية تفترض أنه عند مراحل معينة من النمو الاقتصادى والتكنولوجي والثقافي، فإن الضغوط التي ترفض السيطرة الشمولية المستمرة إلى درجة عالية من الأهمية، وتجد المعارضة طريقاً لإعادة الظهور أياً كانت شدة الإجراءات العميقة. وتلك الحقيقة - من بين حقائق أخرى كثيرة - تدعو البعض إلى الاعتقاد بأن وجود شكل ما من أشكال التعددية هو، «ليس فقط أكثر التدابير المرغوبة سياسياً، ولكنه أمر أكثر فاعلية من منطلق التغيير الاقتصادي المنظم والفعال».

ومن بين بلدان العالم الثالث، والبلدان الإفريقية على وجه الخصوص، أدرج بعض الدارسين النظم التي قامت في غانا وغينيا ومالي ضمن النظم الشمولية. ومع ذلك يستدرك هؤلاء ليقرروا أن أياً من تلك الدول لم تصل إلى درجة السيطرة الشمولية التي وجدت في النظم «النموذجية» لذلك النوع. وفوق ذلك، وبصرف النظر عن الدرجة الفعلية للسيطرة، وكذلك الاختلافات المتعددة في ايديولوجية الحزب، يلاحظ فارقان هامان آخران: أولهما، أن

الأحزاب الشيوعية (والفاشية والنازية) تبدي التزاماً ايديولوجياً باستعمال القوة الشاملة لجهاز الدولة لتحقيق أهدافها. وثانيهما: وعلى عكس الدول الإفريقية تماماً، فإن الشيوعيين (وإلى حد ما الفاشست والنازيون) تصرفوا وفق مبادئهم الايديولوجية آخذين في اعتبارهم مراحل محددة في العملية التنموية. أي أن هناك «صلابة» ايديولوجية في الأحزاب الشمولية تجعل من النظم الإفريقية المشار إليها نظماً «رخوة» نسبياً. وفوق ذلك، فإن خلق نظام شمولي فعال كان يستلزم درجة من التحديث الاقتصادي والتكنولوجي لم تحققها تلك الدول الإفريقية.

ب- الحزب الواحد السلطوي:

على خلاف النظم الشمولية فإن نظم الحزب الواحد السلطوية لا تمتلك القوة، ولا الطموح للتغلغل في كل ثنايا المجتمع. ولذا فإن هذا النمط يتسم ليس «بالشمول»، وإنما بـ «الاستبعاد» عن طريق حظر الأنشطة السياسية للقوى الخارجة عن الحزب. وعندما يلجأ الحزب السلطوي إلى التعبئة، فإن الجهد التعبوي لا يصل إلى أعماق المجتمع، ولكنه يعتمد على الشخصية الكاريزمية للقائد، ويكتفي - عموماً - بالتأثيرات السطحية مثل المظاهرات واللقاءات والاستفتاءات الجماهيرية. ومع ذلك لا يتصور مثلاً أن يسعى نظام سلطوي لاشعال «ثورة ثقافية» - على غرار ما تم في الصين-، ومن ناحية أخرى، فإن احدى التأثيرات الجانبية للسياسة الاستبعادية تتمثل في ترك بعض الجماعات الفرعية وشأنها، طالما هي تبتعد عن ميدان السياسة. والمثال الكلاسيكي لنظم الحزب الواحد السلطوية هو إسبانيا وحزب الكتائب تحت حكم فرانكو، أما في العالم الثالث فقد وصفت نظم غانا وغينيا ومالي في بعض فتراتها بالسلطوية، وكذلك وصفت فيتنام الجنوبية تحت حكم "نجوين ديم"، حيث حاول الحزب الحاكم هناك تقديم الايديولوجية

«الشخصانية» التي تمركزت حول شخص الرئيس أيضاً شمل هذا النوع كوبا تحت حكم الرئيس كاسترو، في بعض مراحلها. ومن المعتاد، في مثل ذلك النمط من النظم، وضف عناصر المعارضة بأنها خائنة للقضايا الثورية أو القومية، ومصدر تهديد للأمن. وتتوحد الجهود التنموية، ورسالة الأمة - إذا وجدت أصلاً - مع الحزب الواحد. وغالباً ما يقود الحزب والأمة شخص واحد مسيطر (نكروما، ديم كاسترو، فرانكو...) يفترض أنه يجسد أهداف الأمة. وكما يدل مثال اسبانيا، فمثل تلك النظم لا تلتزم - بالضرورة - بالتغيير الاجتماعي والاقتصادي. وبالطبع فإن ايديولوجية الحزب المسيطر يمكن أن تكون فعلياً هي الدفاع عن الوضع القائم، والحيلولة دون التغييرات التي لا تتسق مع استمراريته. وفوق ذلك، فإن الاستجابة العامة للأحزاب السائدة، إزاء المطالب التي تواجهها، تتمثل في قمع تلك المطالب، مما يخلق - بالتالي - أنواعاً من التوترات في النظام، تدفع بالحزب الحاكم إلى المزيد والمزيد من الأشكال الشمولية للسيطرة، ويؤدي الاهتمام الكاسح بـ «الأمن» إلى التركيز على الوسائل البوليسية، ويضحى الحفاظ على السلطة لدى النخبة القائمة في مقدمة القضايا على الإطلاق.

وبشكل عام، فإن النظم من هذا النوع ليست صالحة - على نحو معقول - لإدارة عملية التحديث الاقتصادي والسياسي. وهي تفتقد مزايا التخطيط والسيطرة المميزة للنظم الشمولية، كما تفتقد مزايا الابداع والتجريبية التي تتيحها النظم التعددية. وفي ضوء تجربة اسبانيا ودول أمريكا اللاتينية يمكن القول إن طول مدة بقاء سلطوية الحزب الواحد تميل إلى أن تعني الركود النسبي أكثر مما تعني النمو. ومن ناحية أخرى فإن التوجه نحو التنمية سوف يتطلب - بشكل مؤكد تقريباً - أن تتحول تلك النظم إما إلى الاتجاه التعددي - التنافسي وإما إلى الاتجاه الشمولي.

جـ- الحزب الواحد البراجماتي :

في حين يتفق سارتوري مع «لابالومبارا» و «وينر» في التقسيم الثلاثي لنظم الحزب الواحد، حول النوعين الأولين: الشمولي، والسلطوي، فإن النوع الثالث يطلق عليه سارتوري عبارة «الحزب الواحد البراجماتي» في حين يسميه لابالومبارا ووينر «الحزب الواحد التعددي». ويستند سارتوري في تلك التسمية إلى اعتماده على معيار (الايديولوجية - البراجماتية) في تقسيم نظم الحزب الواحد، وطبقاً لذلك المعيار تكون النظم الشمولية والسلطوية نظماً ذات طابع ايديولوجي. وإن اختلفت درجة ذلك الطابع. أما النظم التي تفتقد ذلك الطابع فتكون - بالتالي - نظماً «براجماتية». بهذا المعنى فإن نظم «الحزب الواحد البراجماتي «لا تتبع سياسات» استبعادية، ولكنها تتجه - بدلاً من ذلك - لاتباع سياسات «استيعابية». كذلك فإن الحزب الواحد البراجماتي يفتقد التماسك الايديولوجي، وتميل علاقته بالجماعات الخارجية، من هذه الزاوية، لأن تكون «تجميعية» أكثر منها «تدميرية». كما أن درجة التماسك الايديولوجي الداخلي المنخفضة تجعل تنظيم الحزب الواحد البراجماتي مخلخلاً، بل وتعددياً بدرجة معينة. على أن تلك السمة «التعددية» المحتملة هي ما جعلت «لابالومبارا» و «وينر» يعتبرانها المحدد الأكثر أهمية لذلك النوع من نظم الحزب الواحد. ومن وجهة نظرهما فإن الحزب الواحد، الذي سمح بتعدد الآراء والاتجاهات في داخله، يبدي قدرة فائقة على إحداث تنمية اقتصادية، بل وربما تنمية سياسية فعالة أيضاً، والدول من هذا النمط «يمكن أن تسهم في تحطيم أسطورة أن النظم الشمولية هي أكثر الوسائل فعالية في إحداث التغيير الاقتصادي السريع». كذلك فإن نمط الحزب الواحد التعددي قد يطرح أيضاً وسائل مستمرة للتعامل مع حقيقة استمرارية القيم التقليدية، وما تطرحه من مشاكل أمام النخب التقليدية، في عديد من الأمم الصاعدة.

فهناك أدلة قوية على أنه بالرغم من الإجراءات القمعية أبدت الأبنية التقليدية قدرة ملحوظة على البقاء. وفي مواجهة هذا الواقع يمكن للحزب الواحد التعددي أن يطرح الطرائق والأساليب التي يتم بها تسخير هذه الأبنية - سلمياً - من أجل أغراض التنمية الاقتصادية، والإسهام في تعميق شكل أكثر جدة - وإن كان فجا - للتعددية الديمقراطية. والنموذج الرئيسي الذي يطرح لتعددية الحزب الواحد يتمثل في الحزب الجمهوري المكسيكي في بعض فتراته، كما أن بعض الدول الإفريقية ذات الحزب الواحد وقعت - في بعض فتراته - في مراحل معينة - ضمن ذلك الاطار، مثل السنغال وساحل العاج وسيراليون والكاميرون.

والواقع أن فكرة تعددية الحزب الواحد، وما يمكن أن تنطوي عليها من امكانات ديمقراطية، ليست جديدة. وتحدث موريس ديفرجيه بشأنها قاصداً إمكانية قيام تعددية ديمقراطية في الحزب الواحد إذا ما تبلورت داخل الحزب الواحد، جماعات أو كتل متنافسة، على أساس أن التفاعل والتنافس بينها «يمكن أن يؤدي نفس وظيفة التعدد الحزبي». وتحدث بعض الدارسين عن تلك الامكانات في نظم الحزب الواحد في العالم الثالث، ولكن من اختلاف القضايا محل المنافسة نفسها. فقد يتعلق التنافس بقوى التخلف الاجتماعي والاقتصادي، أو بوجود مستقلين أجانب ينهبون موارد البلاد مقابل عائد هزيل، أو نخبة محلية مستغلة، أو فساد داخلي، أو تهديد خارجي فعلي أو متصور، أو بتضافر عدد من تلك العناصر. كذلك قد وجد التنافس - بطرائق أخرى - في داخل الحزب الواحد بين القوى الممثلة للسلطات التشريعية والتنفيذية في داخل الحزب نفسه، مما يخلق مناخاً ديمقراطياً، ولكنه يكون مقصوراً على الحزب، ولا يحدث على نحو مشابه للنمط الأوروبي للمؤسسات

مثل «البرلمان» أو «المؤتمر». في داخل هذا الاطار حرص الكثيرون من قادة العالم الثالث على الحد من الشقاق السياسي وحصره في داخل الحزب نفسه. ومن وجهة النظر تلك فإن السماح بالمنافسة العلنية يؤدي إلى تقويض الجهود لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، لأن مثل تلك المعارضة سوف تجعل عمليات تشريع وتنفيذ الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية أموراً أكثر صعوبة، بل وربما مستحيلة.

على أننا يجب أن نعود هنا إلى ما يطرحه سارتوري من نقد نفاذ لفكرة الحزب الواحد، وما تنطوي عليه من إمكانات ديمقراطية. فهو يرى أن هناك فارقاً أساسياً بين التنافس بين الأحزاب في النظام التعددي، وبين تنافس المجموعات المختلفة في داخل الحزب الواحد من زاوية أن التنافس في الحالة الأخيرة - أي داخل الحزب الواحد - هو تنافس مباشر، أي وجهاً لوجه، بين قيادات سياسية في حين أن التنافس بين قيادات الأحزاب المختلفة هو تنافس غير مباشر يدخله كل طرف وعينه على الناخبين، وبالتالي فالناخبون حاضرون في ذلك التنافس بين الأحزاب.

وبعبارة أخرى فإن «الانقسامات والكتل وجدت منذ وجدت حياة سياسية، ولكن التعددية الديمقراطية لم توجد إلا منذ فترة وجيزة من الزمن وفي عدد محدود من البلاد. وبالتالي، فليس هناك ثمة دليل عبر القرون على أن التكتل، وصراع الجماعات قد مهدا الطريق للديمقراطية، أي أن القضية ليست مجرد وجود جماعات متصارعة ومتنافسة، وإنما هي كيفية صياغة هذا الصراع والتنافس بشكل يحقق الديمقراطية.

المبحث الثالث: أنماط النظم الحزبية: خصوصية البلاد المتخلفة:

بالرغم من أن الكثيرين من دارسي الأحزاب السياسية لم يهتموا - لدى وضع تصنيفاتهم للظاهرة الحزبية - بالأوضاع الخاصة للبلاد المتخلفة في

العالم الثالث فإن التطور الكبير في دراسات التحديث والتنمية والاهتمام المتزايد بخصوصية الأوضاع الاجتماعية والسياسية في العالم الثالث كان لابد من أن ينعكس على رؤية وتصنيف الأحزاب، والنظم الحزبية فيها، مثلما انعكس - كما سبقت الإشارة - على تفسير نشأة الظاهرة الحزبية في تلك المجتمعات. وقد تجسد ذلك إما في وضع الأحزاب والنظم الحزبية في البلاد المتخلفة، في قسم خاص بها، في داخل التصنيفات الكلاسيكية عموماً، وإما في ابتداع تصنيفات أو أنماط خاصة لظاهرة الحزبية في البلاد المتخلفة.

لقد نبعت تلك المحاولات، أساساً، من الصعوبات المتزايدة التي واجهتها عملية اطلاق المفاهيم والتصنيفات المستمدة من ظروف تطور وواقع المجتمعات في أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية على بلاد العالم الثالث في إفريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية. فجيوفاني سارتوري، على سبيل المثال، بعد أن يقدم تقسيمه العام للنظم الحزبية «التنافسية» و «اللاتنافسية» ينفي إمكانية انطباق هذا التقسيم على نطاق عالمي، ويقرر أنه لا يمكن أن يشمل «الدول الجديدة»، كما هو الحال في معظم البلاد الإفريقية، ويصوغ سارتوري بشأن تلك الأخيرة اصطلاح Formless States (أي دول غير مشكلة) ويقصد بها «تلك الكيانات السياسية التي تتسم العملية السياسية فيها بعدم التمايز، والتشتت»، كما يشير - بدرجة أخص - إلى «الكيانات السياسية التي لا تزال في حالة متميعة، وفي مرحلة من النمو متقلبة وأولية». وفي دراسة عن النظام السياسي في المغرب يقرر أحد الدارسين «أن الحياة السياسية في المغرب المعاصر تتسم بسمات أصيلة ومعقدة لا يمكن أن تتلاءم مع أي من التصنيفات القائمة في علم السياسة في القرن العشرين، فالمغرب لا يمكن أن تسمى «ديمقراطية»، حيث تتركز كل السلطات قانوناً في يد الملك. ولكنها أيضاً ليست ملكية مطلقة لأن الأحزاب السياسية تلعب دوراً هاماً فيها. وهي

ليست أيضاً ديكتاتورية طالما أن هناك أكثر من حزب واحد. والمفترض أن نظم الحزب الواحد ديكتاتورية، والمفترض أيضاً أن نجد في البلاد التي لا تلعب فيها الأحزاب دوراً هاماً ملكيات مطلقة. وينقل عن دارس آخر نفس الانطباع عن دراسته للحزب الدستوري في تونس في قوله: «على الرغم من أن حزب الدستور الجديد هو حزب جيد التنظيم، وذو جماهير واسعة إلا أنه ليس حزباً جماهيرياً دستورياً، وليس حزباً شمولياً، ولا تستطيع تصنيفات علماء السياسة الغربيين أن تفسر - على نحو ملائم - الحزب السائد في تونس. إن حزب الدستور الجديد يشبه حزب المؤتمر في الهند، ومؤتمر حزب الشعب في غانا، وبعض الأحزاب في إفريقية السوداء الناطقة بالفرنسية أكثر مما يشبه الأحزاب السياسية الأوروبية. إن العلماء الأوروبيين لم يضعوا بعد نموذجاً متفقاً عليه لتوصيف تلك الأحزاب الجديدة والمتداخلة الخصائص».

ولقد طرح «الموند» و «كولمان»، مبكراً، محاولة لإيراد النظم الحزبية في البلاد المتخلفة داخل سياق التصنيف الكلاسيكي للأحزاب السياسية، فأوردا تقسيماً للنظم الحزبية يفرق بين خمسة أنماط وهي: الشمولية - والسلطوية - والمسيطرة غير السلطوية - والثنائية التنافسية - ثم التعددية التنافسية. وقد أشار المؤلفان إلى أن النمط الثالث، أي: المسيطر غير السلطوي «عادة ما يوجد في النظم السياسية التي كانت فيها الحركات القومية هي وسائل تحريرها»، وذلك - كما يقول سارتوري بحق - «معيار جديد مقحم على تصنيف قائم على معايير أخرى»، كما أنه يبدو نمطاً هلامياً يغطي أشكالاً متباينة من الكيانات السياسية المختلفة، ويضع - في النهاية - على مستوى واحد تلك الأمم التي اكتمل بناؤها، وتبلورت مؤسساتها السياسية مع الكيانات التي لا تزال في مرحلة بناء الأمة، أو التي لم تتبلور بعد مؤسساتها السياسية.

على أن عدداً من دارسي التحديث والتنمية، في البلدان المتخلفة نزع

إلى محاولة ابتداع تصنيفات جديدة يمكن تحتها ادراج الأحزاب في الدول المتخلفة. في هذا الاطار، قدم «دافيد أبتر» تقسيماً يقوم على التفرقة بين ما أسماه «أحزاب التمثيل» "Parties of Repressentation" «وأحزاب التضامن Parties of Solidarity. أحزاب التمثيل ذات طابع تعددي يسمح بالتنافس مع الأحزاب الأخرى، وهي في علاقتها بالمجتمع – مثل الاتحادات الطوعية في البلاد الأوروبية – ذات طابع تمثيلي تسعى إلى توحيد وجهات النظر المختلفة، وكسب المزيد من الأتباع. كما أنها – في علاقتها بالحكومة – تتقيد بالدستور، والقواعد الانتخابية، والأساليب التوفيقية. أما أحزاب التضامن فهي ذات طابع احتكاري، وتسعى للقضاء على الأحزاب الأخرى، وهي – في علاقتها بالمجتمع – ذات طابع توجيهي، تسعى – إذا كانت خارج السلطة – إلى تكثيف الاحتجاج على المظالم بهدف الاطاحة بالنظام القائم: أما إذا كانت في السلطة فإنها تسعى إلى دفع المجتمع نحو الأهداف التي يضعها الحزب. وهي في علاقتها بالحكومة تتعامل مع الدستور من الخارج، وتقبل النظام القانوني القائم قسرا. وعندما تصل للسلطة فإنها توجه الحكومة والدستور وفق أهدافها، بل تجعل الدولة خاضعة لها. ويعزو "أبتر" أهمية أحزاب التضامن في المناطق المتخلفة إلى حاجة البلدان في هذه المناطق إلى تحقيق وظيفة الربط Linkage بين القوى الاجتماعية المختلفة – التي تتعدد على أسس مختلفة، قبلية ولغوية ودينية. وبدون «حزب تضامن» قوي يفرض سيطرته على منافسيه وأتباعه – فإن الانقسامات التي يعاني منها المجتمع سوف تمتد إلى البناء الحزبي، الذي يسهم – بدوره، وبما يمتلكه من قدرات تكنولوجية وتنظيمية – في تعميق تلك الانقسامات. كذلك يشير «ابتر» إلى إمكانية تطور حزب التضامن عن حركة سياسية مسبقة «ارتبطت فيها الجماعات والاتحادات المختلفة – بمثل أعلى موحد، مثل

الاستقلال، ومتجسد في شخص قائد بطل، فذلك هو - قبل كل شيء - عصر الأبطال، الذين مثلهم في العالم الثالث أشخاص مثل نهرو، وسوكارنو، وسيكوتوري، ... إلخ. ولكن ما سوف يربط هذه الحركات ببعضها البعض، بعد أن تزول الزعامة، «هو التضامن الحزبي بما ينطوي عليه من مؤسسية للقيادة، وايديولوجية في السلطة، وتنظيم في علاقاته الهيكلية وفقاً لخطوط قوية محكمة».

أيضاً، وفي اطار محاولات ابتداع تصنيفات خاصة بالأحزاب في البلاد المتخلفة، سعى دارسو النظم السياسية الإفريقية، على وجه الخصوص، إلى وضع تصنيفات خاصة بالحزب الواحد في القارة الإفريقية، استناداً إلى معايير متباينة:

فاستناداً إلى معيار «زمني» يفرق بين مرحلتي ما قبل الاستقلال وما بعده، يفرق البعض بين نظم الحزب الواحد التي نشأت قبل الاستقلال في شكل حركة وطنية لمواجهة الاستعمار، ثم تطورت بعد الاستقلال إلى حزب واحد، وبين تلك النظم التي لم يكن لها جذور تنظيمية قبل الاستقلال، ونشأت في دول مستقلة بالفعل. ومن أمثلة النوع الأول «الحزب الديمقراطي الغيني»، «ومؤتمر حزب الشعب» في غانا بزعامة نكروما، و «الاتحاد السوداني» في مالي، وحزب كانوا «اتحاد تنجانيقا الوطني» في تنزانيا، ومن أمثلة النوع الثاني «الحركة الوطنية للثورة الثقافية الاجتماعية في تشاد»، «والحركة الشعبية للثورة في زائير»، و «الحزب الاشتراكي الثوري» في الصومال. ولاشك في أن هذه التفرقة، وإن استندت إلى «توقيت» النشأة، إلا أنها - في الواقع - تنعكس في خصائص تلك الأحزاب، ومدى قوتها وفعاليتها، كما سوف نشير لذلك فيما بعد.

واستناداً إلى مدى اتساع قاعدة الحزب، ظهرت التفرقة، بين «الحزب

الواحد الجماهيري» و «الحزب الواحد الاوليجاركي»، حيث يقوم الأول على أساس ضم وتعبئة الجماهير الشعبية في الدولة دون تفرقة: بينما يضم الثاني فئة معينة في الدولة على أساس عنصري في المقام الأول. هذا النوع الأخير سبق أن أشرنا إليه عند الحديث عن «النظم الحزبية الاستبعادية» في تقسيم هنتينجتون الثلاثي للحزب الواحد، والتي تصف أساساً «حزب الهويج الحقيقي» الذي ظهر في ليبيريا عام ١٨٦٩ واحتكر الحياة السياسية فيها كأقدم «حزب واحد» في العالم. أما الحزب الجماهيري فهو الذي يفترض أنه قام في الغالبية العظمى للدول الإفريقية.

وتتحدث الأدبيات الفرنسية، على وجه الخصوص، عن التفرقة بين «الحزب الواحد» Parti Unique «والحزب الموحد» Parti Unili حيث ينتج الحزب الواحد عن اندماج الأحزاب القائمة، بما فيها الحزب المسيطر، وتنازلها عن كياناتها المستقلة. أما الحزب الموحد فهو يقوم على تجميع الأحزاب القائمة، دون أن تفقد كيانها، في تجمع "ائتلافي" يتفق على برنامج مشترك، ويهدف لتقاسم المسؤوليات في الحكومة والحزب. ونظر المدافعون عن الحزب الموحد إليه باعتباره يتجنب عيوب الحزب الواحد، اللاديمقراطي، ويتجاوب - من ناحية ثانية - مع الطبيعة التعددية للمجتمعات الإفريقية. وقدمت السنغال بزعامة «سنجور» أبرز الأمثلة للحزب الموحد، وإن اتجهت بعد تعثر التجربة إلى نظام الحزب الواحد طبقاً لدستور ١٩٦٢ ثم عادت منذ منتصف السبعينات لفكرة التعدد الحزبي.

على أن أبرز التقسيمات لنظم الحزب الواحد في إفريقية تعزى في الواقع إلى "كولمان وروزبرج" اللذين قدما تقسيماً ثنائياً لتلك النظم يقوم على التفرقة بين اتجاهين عامين في دول الحزب الواحد، أو الحزب «الواحد - المسيطر» في إفريقية، وهما: «النمط البراجماتي - التعددي» وَ «التوجه

الثوري – المركزي». فالنمط الأول، ذو نزعة أيديولوجية ضعيفة، تميل إلى التكيف وتحقيق نوع من التعددية المحكومة، تتحقق فيه درجة جزئية ومؤقتة من المشاركة السياسية للمواطنين بشكل مباشر أو غير مباشر يتسم تنظيمه بالتعددية وضعف الرابطة مع الاتحادات والجماعات الخارجية. ولا يستوعب الحكومة إلا بشكل محدود. أما الأحزاب ذات التوجه «الثوري – المركزي» فهي ذات نزعة ايديولوجية قوية، تميل إلى التغيير الثوري، وتحطيم الأوضاع التقليدية. تتحقق فيها درجة عالية ومستمرة من المشاركة السياسية بشكل مباشر بين الفرد والحزب – الدولة، يتسم تنظيمها بدرجة عالية من المركزية والانضباط والاحتكار والعقوبات الصارمة، وتتجه إلى احتكار ودمج الاتحادات والجماعات الخارجية، كما تسعى للاستيعاب الكامل للحكم. أمثلة النوع البراجماتي التعددي شملت السنغال وساحل العاج وسيراليون والكاميرون في فترات معينة من تاريخها، والنوع الثاني كانت أبرز أمثلته هي النظم الحزبية في غينيا ومالي وغانا.

أما جيوفاني سارتوري الذي سعى إلى وضع تصنيف عام للأحزاب والنظم الحزبية في العالم، فقد أكد – في نفس الوقت – على خصوصية الوضع فيما أسماه «الكيانات السياسية المتميعة»، وأوضح أن أي تصنيف للأحزاب في تلك الكيانات ينبغي أن يكون أولاً: إضافياً (أو ملحقاً) وثانياً: مؤقتاً وثالثاً: مفتوحاً وليس مغلقاً أو محدداً. السمة الإضافية للتصنيف تتعلق بموقعه في داخل التقسيم العام للأحزاب، أي بدلاً من أن تقحم في «داخل» التقسيم العام، فإنها يجب أن تكون على امتداده، والسمة المؤقتة: تنبع من فكرة أن الحقائق قصيرة الأمد. والبدايات، لها خصائص تتعارض مع الاستمرارية الطويلة والروتين المنتظم. فالخطوات الأولى في بناء الأمة تتعلق بحالة من الطوارئ والأداء الاستثنائي التي لا يمكن أن تكون طويلة الأمد.

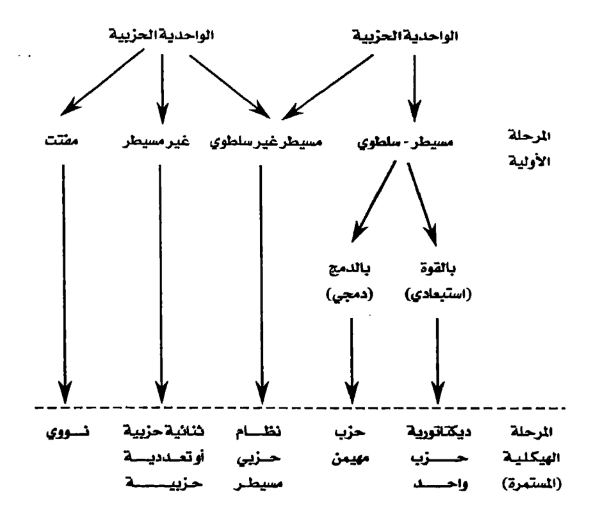
وعلى ذلك، فإن قوة الدفع الجماهيرية، أو التعبوية التي اتسمت بها الأحزاب الإفريقية - مثلاً - في البداية قد اعتبرت - خطأ - طابعاً جماهيرياً أو تعبوياً مستمراً للأحزاب. ويرى سارتوري أن الطابع المؤقت للتصنيف يمكن أن يتم عن طريق استعمال ملحقات لغوية مثل (شبه كذا) على حسب الحالة فيمكن الحديث عن «شبه النظم» و «النظم شبه - الجماهيرية» وكذلك «شبه الأحزاب»... وهكذا.

الفكرة العامة إذن وراء مخطط سارتوري في تقسيم الأحزاب في البلاد المتخلفة تدور حول "التفرقة بين التغير والثبات"، والتفرقة بين ما لا شكل له «نسبياً» وما هو متبلور. وينتج عن تلك التفرقة أن الكيانات السياسية المتميعة تستلزم اطاراً خاصاً بها، موقوفاً عليها. ولكن ذلك لا يستتبع ايجاد اطارين جامدين غير قابلين للتحول. لذا فهو يطرح اطارين يمكن أن ينفتحا على بعضهما البعض. (انظر الشكل المرفق).

المبحث الرابع: خصائص الأحزاب والنظم الحزبية:

تعرضت الظاهرة الحزبية في العالم الثالث، لدى وضعها تحت مجهر البحث الأكاديمي، وبشكل متواصل تقريباً، لانتقادات جوهرية. ماعدا استثناءات محدودة ومعروفة. ولقد تعددت تلك الانتقادات بشكل يجعل من الصعب على الباحث الإلمام بها أو حصرها. ومع ذلك فربما يصح القول بأن أغلب تلك الانتقادات دارت حول محاور ثلاثة أساسية، وهي: أنها أحزاب «مشوهة»، تختلف بشكل وبآخر، وبدرجات متفاوتة، عن المعنى الحقيقي للحزب السياسي، وأنها - ثانياً - أحزاب مؤقتة قصيرة العمر. وأنها - ثالثاً - أحزاب ضعيفة هزيلة الايديولوجية وهشة التنظيم.

مخطط «سارتوري» لتقسيم الأحزاب
في البلاد المتقدمة والعالم الثالث



من الناحية الأولى، يسلم العديد من الباحثين بأن كثيراً مما يطلق عليه «الأحزاب السياسية» في العالم الثالث، وخصوصاً في إفريقية ليست أحزاباً بالمعنى العلمي السليم لهذا الاصطلاح. فمجرد تشكيل مجموعة صغيرة من الأفراد الموجودين في السلطة لتنظيم على الورق، يضمها في عضويته، لا يجعل من ذلك التنظيم حزباً سياسياً، بل هو شيء مختلف، أياً كانت أهميته أو هامشيته بالنسبة لنمو النظام السياسي. وإذا ما اتفقنا مع «ماكس فيبر» و «ديفرجيه» وغيرهما في تفرقة الأجنحة والمنتديات وجماعات الأعيان، التي

سادت في أوروبا الغربيّة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، عن التنظيمات التي وصفت بأنها أحزاب، والتي ظهرت فيما بعد في أواخر القرن التاسع عشر، فإنه يكون منطقياً - بالمثل - ألا نتصور أن مجموعة صغيرة من أفراد النخبة الحاكمة، في دولة متخلفة، يمكن أن تشكل بالضرورة حزباً سياسياً. وإذا ما استقرت هذه التفرقة في الأذهان يمكننا أن نتفهم لماذا وكيف ظهرت غداة الاستقلال، في عديد من البلدان، تنظيمات وصفت نفسها بأنها «أحزاب سياسية»، ثم اختفت بسرعة.

والواقع أنه إذا تعرض حزب سياسي «حقيقي» للقمع وللالغاء الرسمي، فإنه غالباً ما يستمر في الضغط من أجل العودة من جديد. وحالما توافرت الشروط التاريخية التي أدت إلى ظهور الأحزاب السياسية، وخصوصاً إذا تبلورت «بالفعل» أحزاب سياسية، فإنها سوف تميل للبقاء والاستمرار، بصرف النظر عن المدة التي عاشتها، أو كثافة القمع الذي تعرضت له.

وبالمثل ينقد «سارتوري» بشدة وصف كثير من الأحزاب في البلاد المتخلفة، خصوصاً نظم «الحزب الواحد» في إفريقية بأنها ذات سمات «ايديولوجية»، و «جماهيرية»، و «شمولية»، و «تعبوية»... الخ ففي اطلاق تلك الصفات وغيرها «اقحام لمظهر أوروبي، شكلي ومضلل». فالأيديولوجية لا تضرب بجذورها في كل أنواع التربة. وفي حين أن هناك دلائل قليلة للغاية على أن العوامل الايديولوجية ذات وزن فعلي قابل للقياس في السياق الإفريقي فإن من الواضح بجلاء أن أغلب ما يسمى بـ «ايديولوجية» لا يعدو أن يكون مجرد شعارات سياسية. وبالمثل، عندما توصف الكيانات السياسية، «الجنينية» بأنها «شمولية»، و «تعبوية» وغيرها، فذلك يعني «فقدان الإحساس بالنسبية». ووجود خطأ ما يجمع الاتحاد السوفيتي ودولة إفريقية في اطار تصنيف «الشمولية». ولاشك في أن طموحات وأهداف «الأحزاب الواحدة»

في إفريقية شاملة وعميقة، ولكن وسائلها ليست كذلك، فالحزب الواحد في التجربة الأوروبية أتى في مرحلة متأخرة اتسمت في أثنائها الدول التي قام فيها بدرجة عالية من التمايز والتخصص التنظيميين. أما في الدول الإفريقية فقد ظهر الحزب الواحد في برهة وجيزة، وفي ظروف اشتركت فيها الحدود بين «الأحزاب» و «السياسات». والأمر نفسه ينطبق على السمات الشمولية والنهائية للأحزاب، والسؤال الذي يثور هنا هو: كيف يمكن للكيان «الأولى» أن يتقن المهارات ويسلك الأساليب التي يتسم بها التغلغل الشمولي فضلاً عن «الدمج» الشمولي. ومن ناحية ثانية، وعلى أرضية مشابهة، يمكن القول إن الأحزاب «المرتجلة» لا يمكن أن ترقى إلى مرتبة «النظم التعبوية». إن ذلك المفهوم، أي مفهوم «التعبئة» يتضمن أن النظام ينخرط في عملية إعادة صياغة كاملة للمجتمع، في هذا السياق يكون النظام التعبوي جزءاً لا يتجزأ من الحكم الشمولي. فإذا كنا - من ناحية أخرى - لا نعني حقيقة نظام تعبوي وإنما فقط «تعبئة»، أي القدرة على التعبئة فلا ينبغي اطلاق ألفاظ تفوق المعنى المقصود.

ومن ناحية ثالثة يصعب وصف أحزاب «الدول الجديدة» بأنها «أحزاب جماهيرية» إلا بمعنى بدائي فقط، وغير أساسي، وهو أن الحزب الجماهيري هو الحزب «المفتوح للجميع»، أو تتبعه جماهير الشعب، أي أنه حزب «كبير». ولكن ذلك المفهوم، بمعناه النظري الأصيل، يتعلق بالانتقال من الإدراك الشخصي إلى الإدراك المجرد للحزب. وهذا يعني بدوره أن الحزب الجماهيري يفترض - في العلن، وعلى نطاق واسع - «القدرة على التجريد» ولكن ذلك ليس هو الوضع بالنسبة لما يسمى بـ «الأحزاب الجماهيرية» في إفريقية، وأغلب بلاد العالم الثالث.

وإذا كانت البلاد المتخلفة تتجه - كما يقول «ابتر» - لأن تمتلك إما عدداً

كبيراً من الأحزاب، وإما حزباً واحداً مسيطراً يمنع المعارضة، أو يتحملها شكلياً فقط»، فذلك يدعم الشك في أن أنماط التعدد الحزبي توجد في العالم الثالث – بالأساس – لأنه «لا يوجد طرف من القوة بحيث يمكنه القضاء على الآخرين «أو هي نتاج لموقف تتشتت فيه القوة السياسية. وذلك في الواقع موقف يختلف جذرياً عن مبررات التعددية التنافسية في العالم الغربي، فضلاً عن ارتباط تلك التعددية باعتقاد راسخ في قيمة وجدوى الأبنية التعددية.

ويصوغ بعض الدارسين تلك الأفكار في القول بأن الأحزاب في البلاد المتخلفة غالباً ما تعبر عن مرحلة من «الطفولة» الحزبية، أو المراحل البدائية أو الأولية للأحزاب، ولا يغني عن هذا محاولة نقل الأشكال الحزبية «المتطورة» من البلاد المتقدمة، فذلك أمر قد يسري – مثلاً – على المنجزات التكنولوجية أكثر مما يسري على الحقائق السياسية.

من ناحية ثانية. إتسمت الظاهرة الحزبية في نسبة غالبة من البلاد المتخلفة – في القارة الإفريقية على وجه الخصوص – بطابع «وظيفي» و«مؤقت». فنظم الحزب الواحد – على سبيل المثال – قامت في سياق التطور السياسي في أوروبا الغربية في خضم مجتمعات متيقظة سياسياً، متقدمة اقتصادياً، ومتمتعة بنسبة عالية من التعليم والثقافة. أما في السياق الإفريقي، حيث سادت مجتمعات «نووية» من نمط «الموزايكا» ترتبط بالولاءات البدائية، وتعاني من إقتصاد الكفاف والأمية شبه المطلقة، فقد وجدت عقبات هائلة تحول دون وجود الأبنية الحزبية، أو ممارسة الوظائف التعبوية. في تلك الظروف وجدت الأحزاب السياسية كضرورة للاستيلاء على السلطة، ولمواجهة متطلبات مرحلة البناء الأولى للقوة السياسية. وبذا فإن أولوية الأحزاب إنما نبعت من فراغ الانتقال من الحكم الاستعماري إلى الحكم

الوطني. فإذا ما قامت الأحزاب بهذا الدور، وكلما رسّخت طبقة جديدة نفسها كطبقة حاكمة تضاءلت الحاجة للأبنية والممارسات الحزبية. وحتى منتصف السبعينات كانت مرحلة الانشاء التنظيمي للأساس الحزبي في إفريقية إما قد انتهت (كما في كينيا وساحل العاج)، وإما قمعت بفعل انقلاب (كما في مالي ونيجيريا وأوغندا والنيجر). وفي مجموعة أخرى من البلاد، سمح القادة الذين أتوا على رأس حركات انقلابية بقيام الأحزاب مرة أخرى، على أن تكون مختلفة عن تلك التي سبق الغاؤها، كما حدث في الكونغو برازافيل، وزائير، وبوروندي، وإفريقية الوسطى، وسيراليون، وتوجو، حيث سمح بوجود حزب واحد. ولكن هذه الأحزاب لم يعد لها أي موقع مركزي هام، بل أضحت أدوات لحكم عسكري غير مباشر. ولقد ظلت غينيا وتنزانيا تقدمان مثالين لاستمرارية الحزب الواحد وقوته، ولكن الاطاحة السريعة والسهلة بالحزب الواحد في غينيا عام ١٩٨٤ عقب وفاة مؤسسة «سيكوتوري» بأيام قليلة تضع موضع التساؤل أيضاً امكانية استمرار الحزب الواحد في تنزانيا إذا ما اختفى نيريري من المسرح السياسي، مما يكثف الشكوك حول الحزب الواحد في إفريقية – كما سبقت الإشارة. ويرى سارتوري، فيما يتعلق بمنطقة إفريقية جنوب الصحراء، أن الحزب الواحد كشبكة مستقلة ومنظمة إنما فقد – أو يفقد – كثيراً من أسباب وجوده. والمجتمعات التي يحكمها القادة العسكريون أو المدنيون الجدد لا تستلزم قنوات اتصال حزبية، أو تسلسلاً حزبياً. وفوق ذلك فإن تنشيط المناخ السياسي، واستمرار وجود الشبكة الحزبية يغذيان – على المدى الطويل – ظهور نخب مضادة، وجماعات فرعية مستقلة غير مرغوب فيها. أما فيما يتعلق بالتعدد الحزبي – من ناحية أخرى – والذي يعني – بشكل عام – عدم الالتزام بوجود حزب واحد، فإنه يتحول إلى نوع من أحزاب الوجهاء، والشلل، والاتباع، التي لا تربط بينها سوى روابط واهية.

والواقع أن الحكم المدني لم يستمر في بلاد إفريقية جنوب الصحراء سوى سنوات قليلة، تتراوح بين خمس سنوات وعشر سنوات، قبل أن يطيح به العسكريون، كذلك فإن استيلاء العسكريين على السلطة حدث في نظم الحزب الواحد - بالرغم مما ساد في البداية من اعتقاد حول صلابتها أو استقرارها - مثلما حدث في نظم التعدد الحزبي، ولكن إذا أخذنا في الاعتبار المؤامرات والمحاولات الفاشلة، ربما زادت نسبة تدخل العسكريين في الدول التي تضم أكثر من حزب واحد.

وعلى عكس نظم الحزب الواحد الديكتاتورية في أوروبا، وإذا نحينا جانباً البلاد الشيوعية، فإن استمرارية القادة (هتلر - موسوليني - فرانكو - سالازار) التي لم يقطعها سوى الحرب أو الموت، لم توجد دوماً في إفريقية: فحكم نكروما الفردي استمر فقط ست سنوات، وانهار حزبه في لحظات قليلة بدون أي مقاومة، وحدث الشيء نفسه في «مالي» حيث أبدى النظام ضعفاً ملحوظاً. ولقد سبق أن سادت في أوائل الستينات، في الدراسات الإفريقية، نغمة تفاؤل بمستقبل النظام الحزبي في إفريقية، واعتبر ايمانويل والرشتين أن نظام الحزب الواحد «هو غالباً خطوة هامة تجاه الدولة الليبرالية، وليس خطوة أولى بعيداً عنها». ولكن هذه النغمة لم تلبث أن خفت حدتها بسرعة. وكتب "والرشتين" بعد ذلك يقول «إن الظاهرة ليست هي ظهور نظام الحزب الواحد، ولكنها هي فقدانه السريع لمعناه»، واستنتج - بالتالي - أن الاتجاه في إفريقية إنما هو نحو «الفراغ».

على أن ظاهرة «قصر العمر» ليست مقصورة بالطبع على الأحزاب الإفريقية. وعلى سبيل المثال، يتحدث أحد دارسي الأحزاب في أمريكا اللاتينية موضحاً أن تلك القارة، بالرغم من أنها تتضمن كافة أشكال النظم الحزبية، تقدم «واحداً من أكبر المعامل في العالم لتحليل ومقارنة النظم

الحزبية، إلا أن النظم الحزبية في تلك القارة، وباستثناءات قليلة، قصيرة العمر. والعديد من الأحزاب هناك لم يزد عمره عن عقد أو عقدين من الزمان.. والاستثناء الرئيسي يتمثل إما في نظم الحزب الواحد مثل المكسيك حيث لا يوجد تنافس حزبي، وإما في الديمقراطيات (مثل شيلي وأورجواي) التي أطيح في أوائل السبعينات بسجلها الحافل في الحكم الحزبي.

من الناحية الثالثة، وامتداداً للحقائق السابقة، فإن الأحزاب والنظم الحزبية «القوية»، في البلاد المتخلفة، تبدو هي الاستثناء، وليس القاعدة. ولقد حدد «صمويل هنتينجتون» ثلاثة أبعاد لقوة الأحزاب كمؤسسات سياسية أو «القوة المؤسسية» للأحزاب: البعد الأول يتحدد بقدرة الحزب على البقاء والاستمرار بعد غياب الزعيم الذي أنشأه، أو الشخصية الكاريزمية التي أوصلته إلى القوة السياسية. والأمثلة الواضحة هنا هي حزب المؤتمر الهندي، والحزب القومي الثوري في المكسيك. وعلى العكس، فإن الأحزاب الضعيفة ترتبط فقط بوجود قادتها المنشئين لها، مثلما كان الأمر في باكستان، وبورما، وسيلان وغيرها. والبعد الثاني للقوة المؤسسية للحزب يقاس بالتعقيد والعمق التنظيميين، وخصوصاً كما يظهران في الرابطة بين الحزب وبين التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، مثل نقابات العمال واتحادات الفلاحين. هنا، فإن معظم الأحزاب في البلاد المتخلفة لا تمتلك مثل تلك العلاقات التنظيمية. وهي – في أغلب الحالات – تعجز عن جذب الدعم الجماهيري للعمال والفلاحين، وفي بعض الحالات اكتسبت الأحزاب، أو بعض قادتها، جاذبية شعبية وجماهيرية، ولكنها لم تطور الاطارين التنظيمي والمؤسسي اللازمين لتنظيم الدعم الجماهيري. والبعد الثالث لقوة الحزب يتعلق بدرجة توحد العناصر النشيطة سياسياً، والساعية إلى السلطة مع الحزب، والمدى الذي تذهب إليه في رؤية الحزب كوسيلة لغايات أخرى.

وفي عديد من البلاد المتخلفة، وبعد فترة الاستقلال الأولى، كثيراً ما نقل القادة السياسيون ولاءهم من الحزب القومي إلى البيروقراطية الحكومية، وهو ما أدى - على الفور - إلى تدهور الحزب واضمحلاله. وفي حين يندر أن ينتقل زعيم سياسي من حزب إلى آخر، في النظم السياسية المتقدمة، كما يعتبر تحرك الجماعات والطبقات الاجتماعية من حزب إلى آخر عملية تاريخية معقدة طويلة الأمد، إلا أن العكس تماماً هو السائد في كثير من البلاد المتخلفة.

لذلك كله، كانت الأحزاب في الشرق الأوسط مجرد تجمعات فضفاضة للتكتلات الشخصية التي لا تتعدى جذورها القشرة العليا للمجتمع. وفي داخل تلك القشرة كانت الأحزاب مجرد أدوات لذوي النفوذ، وللنخب الصغيرة. ويتحدث «بيل» و «ليدن» عن الأحزاب في الشرق الأوسط من خلال منهاجية «تحليل الجماعات» أساساً، ويرون أن الأحزاب - كجماعات رسمية - هي أقل في أهميتها من جماعات رسمية أخرى مثل الجيش والبيروقراطية) وأن الجماعات الرسمية أقل عموماً في أهميتها من الجماعات غير الرسمية التي تسيطر على الحياة السياسية في المنطقة. وفي هذا السياق «توجد الجماعات الرسمية إما كواجهات خارجية، وإما كأبنية عامة تمارس الجماعات غير الرسمية الصغيرة أنشطتها من خلالها، كما أن الجماعات غير الرسمية تخترق، وفي أحيان كثيرة تصبغ، الجماعات الأكثر رسمية. والقرارات التي تعزى إلى التنظيمات الرسمية يمكن أن تكون - في الواقع - نتاجاً لجماعة غير رسمية، طفيلية، في داخلها.

وبهذه الخصائص، تضحى النظم الحزبية «التعددية» ذات آثار سلبية ومعاكسة، من زاوية التحديث السياسي، بالنظر إلى انعدام التجانس بين السكان الذين تتعدد انتماءاتهم العرقية والدينية والإقليمية، والذين يدينون

بالولاء لجماعاتهم المباشرة قبل أي شيء آخر، مما يعني أن تعكس الأحزاب وتعبر عن تلك الولاءات المحدودة، وتدعمها، لا أن تقلل منها أو تتجاوزها.

وفيما يتعلق بنظم «الحزب الواحد»، على وجه الخصوص، يفرق هتينجتون – في موضع آخر – بين نظم الحزب الواحد القوية، ونظم الحزب الواحد الضعيفة، استناداً إلى التفرقة بين نظام الحزب الواحد في الاتحاد السوفيتي في فترة ما بعد ستالين، وبينه في إسبانيا في عهد فرانكو. وطبقاً لهنتينجتون كانت روسيا بعد ستالين نظاماً للحزب الواحد القوي، حيث تقدم الحزب إلى موقع الجماعة القائدة، أما الكنيسة والنخبة التقليدية فقد أزيلا فعلياً، وتقلص وضع المؤسسات النيابية إلى مجرد واجهات مظهرية، وأضحت النخبة الاجتماعية – الاقتصادية، نتاجاً للنظام، ولم تعد – بالتالي – منافسة للحزب. وبالإضافة إلى ذلك، وفي أعقاب وفاة ستالين، أخضعت أجهزة الشرطة للحزب. وفيما عدا فترة قصيرة في منتصف الخمسينات كان الوضع مشابهاً بالنسبة للجيش، وفي نفس الوقت لم تتوحد البيروقراطية على نحو يمكنها من العمل كقوة سياسية مستقلة. ولقد وضحت القوة الهائلة للحزب عندما تمكنت تشكيلاته العليا من الإطاحة "بنيكيتا خروشوف"، الأمر الذي يدعو هنتينجتون إلى تقرير أنه في الاتحاد السوفيتي، أكثر مما هو في أي بلد آخر، اقترب الحزب من احتكار الشرعية، والتجنيد السياسي، وصياغة السياسات العامة».

وعلى النقيض من ذلك يمكن اعتبار إسبانيا في عهد فرانكو نظاماً للحزب الواحد الضعيف، فلم يكن حزب الكتائب ذا أهمية حقيقية، وأضعفت بشدة – من قوته – الجماعات والمؤسسات التقليدية والبيروقراطية المتعددة. وبالرغم من أهمية الحزب في فترة الحرب الأهلية فإن فرانكو لم يسمح له أبداً بأن يصبح هو النظام السياسي. وكما يقول «ستانلي بين» فقد استعمل

الحزب «كمجرد أداة لربط الدولة ببعضها»، ولم تتمتع الكتائب - بالتالي - بالقوة، إلا في فترات محدودة لدعم الموقع الديكتاتوري لفرانكو.

والواقع أن استقرار النظم السياسية في البلاد المتخلفة يرتبط - إلى حد بعيد - بقوة أحزابها السياسية. وطبقاً لهنتينجتون أيضاً فإن البلاد الآخذة في التحديث، والتي تحقق مستويات عالية من الاستقرار السياسي الفعلي والمفترض، تمتلك - على الأقل - حزباً سياسياً واحداً، مثل حزب المؤتمر الهندي، وحزب الدستور في تونس، وحزب تانو في تنزانيا. كما أن الفارق في الاستقرار السياسي بين الهند وباكستان في الخمسينات - مثلاً - إنما يمكن قياسه من الفارق بين القوة التنظيمية لحزب «المؤتمر الهندي» و «الرابطة الإسلامية»، أيضاً فإن «قابلية النظام السياسي للتدخل العسكري تختلف تبعاً لقوة الأحزاب السياسية» - وهنا، فإن الانقلابات العسكرية لا تحطم الأحزاب، ولكنها - فقط - تستكمل التدهور الذي يكون قد حدث بالفعل.

في ضوء هذا كله، ومن زاوية التنمية السياسية على وجه التحديد، فإن القضية الأهم، فيما يتعلق بالنظم الحزبية في البلدان المتخلفة، ليست هي مزايا أو عيوب نظم الحزب الواحد أو التعدد الحزبي، وإنما هي - بالأحرى - «قوة» النظام الحزبي، وقابليته للتطور والتكيف، وقدرته على استيعاب القوى الاجتماعية، والتغيرات الاجتماعية التي يولدها التحديث. ومن وجهة النظر تلك يكون عدد الأحزاب هاماً فقط من زاوية تأثيره على قدرة النظام على توفير القنوات المؤسسية الضرورية للاستقرار السياسي. ويكون السؤال بالتالي، هو: ما هي الرابطة - إن وجدت أصلاً - بين عدد الأحزاب، وبين قوة الحزب، في البلاد الآخذة في التحديث؟ على المستوى العالمي تبدو هناك علاقة ضئيلة بين عدد الأحزاب، وبين قوة الحزب. ويستخلص

هنتينجتون، من مسح النظم الحزبية في العالم، أن الأحزاب القوية والضعيفة يمكن أن توجد في أي «نظام» حزبي (أي في نظم الحزب الواحد، أو الثنائية الحزبية، أو التعدد الحزبي) . ولكن العلاقة بين المتغيرين تختلف تبعاً لمستوى «التحديث»، بمعنى أنه في المستويات العليا من التحديث يمكن أن يكون أي عدد من الأحزاب مقترناً بقوة الأحزاب، أما بالنسبة للمستويات الأدنى من التحديث فقد سادت – كما سبقت الإشارة – النغمة التي تتفاءل أكثر بامكانات نظم الحزب الواحد، بمعنى إمكانية أن تصبح تلك النظم قوية أو ضعيفة في حين أن نظم التعدد الحزبي تكون – دائماً – ضعيفة. ولكن النكسات التي أصيبت بها نظم الحزب الواحد بعد «ازدهارها» الأول، خصوصاً في إفريقية، وضعت حداً لتلك التفاؤلات – كما سبقت الإشارة.

ولقد استمر هذا الاتجاه في النصف الثاني من السبعينات والنصف الأول من الثمانينات، وكان آخره الانقلاب العسكري في غينيا عام ١٩٨٤ بعد وفاة الرئيس سيكوتوري. إن هذه التطورات أسقطت الأوهام حول «الاستقرار» النسبي الذي تتمتع به نظم الحزب الواحد، في مواجهة التعدد الحزبي، في البلاد المتخلفة، مما أكد – بالتالي – افتراض ضعف الأحزاب فيها، بصرف النظر عن عددها.

الباب الثالث

الفصل الأول

القـــوة والسـلطـــة

الفصل الأول

القـــــوة والسلطـــة

أولاً الأدوار والمراكز:

يعتبر «الدور» نموذجاً للسلوك، يتكون من مجموعة حقوق والتزامات معينة ويرتبط بوضع محدد في جماعة ما، أو موقف اجتماعي بالذات؛ ومعنى ذلك أن "الدور يرتبط بمكانة معينة"، ويتحدد دور الشخص في مكانة معينة، عن طريق توقعات الآخرين التي تتحدد بالتالي عن طريق المعايير والقيم الثقافية. ومما لاشك فيه أن دور أي شخص في الجماعة، يميل إلى أن يتغير من آن لآخر، ولكن إذا انحرف أداء الدور إنحرافاً شديداً عما هو متوقع، فإن الفرد يواجه حتماً جزاءاً سلبياً. والثقافة لا تحدد فقط توقعات كل دور يتعلق بمكانة معينة، وإنما تضع الأوليات أيضاً، وهي بهذه الطريقة تساعد الفرد على أداء أدواره المتعددة. وبناء على ذلك يمكن القول، إن أدوار ومراكز الأشخاص تقوم بوظيفة هامة في ضبط سلوكهم، ليس أثناء أدائهم لتلك الأدوار فحسب بل وأيضاً خلال حياتهم بأسرها.

وقد استخدم «لابيير» مصطلح «المكانة Status» أو المركز، لكي يشير إلى وضع الشخص من وجهة نظر العلاقة القانونية بينه وبين الدولة، أو بينه وبين أي شخص أو عدة أشخاص آخرين[1]. فالمكانة القانونية لأي عضو في

---

(1) La piere, op. cit. p. 69.

المجتمع الحديث معقدة إلى حد كبير، لدرجة أنه يجب على العضو أن يستشير خبيراً قانونياً لكي يوضح له حقوقه وواجباته القانونية في موقف معين. أما «المكانة الاجتماعية» في نظره، فهي الوضع الذي يحتله الشخص في مجتمعه، والمعروف أن الفرد لا يحتل مكانة واحدة فقط بل عدة مراكز، أو أوضاع، يضاف إلى ذلك أن المكانة ليست عاملاً ثابتاً، بل عملية ديناميية ترتبط بمركب كبير، يتكون من نماذج السلوك التي تحدد وضع نمط معين بالنسبة لبقية الأنماط. وعلى الرغم من أن كل شخص في المجتمع، يمكن أن يمثل عدة مراكز، فلديه مركز عمري، ومركز يتعلق بجنسه، ومركز في أسرته، ومركز مهني - فإن معظم الأشخاص لديهم مركز رئيسياً، يعرفون به، ويقيمون عن طريقه. ومثال ذلك، أن الأمومة في معظم الثقافات هي المركز الرئيسي للمرأة؛ أما الرجل، فإن مكانته المهنية هي المكانة الرئيسية، بالنسبة له.

ويرى «لانديز Landis» أن المكانة الرئيسية للفرد، تتوقف على القيم الثقافية لكل مكانة في مجتمعه[1]. فكبر السن في ثقافة معينة يمثل المبدأ الذي ينال احترام الناس وتقديرهم، وتبعاً لذلك، تعتبر المكانة العمرية، مكانة رئيسية بالنسبة للأشخاص؛ وفي ثقافة أخرى، تكون المهنة أساس المكانة بالنسبة لجميع الذكور وكذلك الإناث العاملات. وفي ثقافة ثالثة، تعتبر مكانة الفرد في النظام الديني، أساسية؛ والواقع أن تسلسل المراكز يعتبر مسألة ذات أهمية كبرى في الضبط الاجتماعي. ومن أهم التصنيفات التي وضعت للمراكز، تقسيمها إلى فئتين - موروثة، ومكتسبة، ولكل مركز من هذه المراكز أهميته في الضبط الاجتماعي، ويرى لانديز أن النسق الطبقي

---

(1) Landis, op. cit. p. 116.

المفتوح يتيح الفرص لوجود كثير من المراكز المكتسبة، أما النسق الطبقي المغلق فهو لا يسمح إلا بالقليل منها. وكل نموذج من هذين النموذجين، يؤثر بدرجات متفاوتة في تدعيم النظام الاجتماعي، وفي تأثيره على الشخصية. وتعمل الأوضاع المكتسبة على تدعيم نسق الضبط الاجتماعي في كل المجتمعات، وتعتمد المجتمعات على هذه المراكز والأوضاع، تماماً كما يعتمد الفرد على العادة في تنظيمه للجزء الأكبر من علاقاته بالآخرين.

وكانت مسألة الأهمية النسبية لكل من المراكز الموروثة والمكتسبة موضع جدل ونقاش مستفيضين، وخصوصاً بين لابيير ولانديز، فقد ذهب الأول إلى أن المركز المكتسب عبارة عن مكافأة للسلوك الذي قام به الشخص في الماضي وأن هذه المكافأة يمكن أن يحرم منها إذا أساء استخدامها، أو فشل في تحقيق متطلباتها والتزاماتها. والمركز المكتسب، طبقاً لذلك، يضع صاحبه دائماً تحت ضغط الإمتثال، وهو أساس هام من أسس الضبط الاجتماعي، يفوق في أهميته المركز الموروث. أما «لانديز» فهو لم ينكر أهمية المكانة في ضبط سلوك صاحبهما، ولم يتجاهل أن رغبة الشخص في تدعيم المكانة المكتسبة، تعتبر عاملاً هاماً في الضبط الاجتماعي، ولكنه يرى أن الوقائع التاريخية، تثبت لنا باستمرار أن معظم النظم الاجتماعية الضابطة ذات الفاعلية الشديدة هي التي تشتمل على أقل قدر من المراكز المكتسبة، وتكون معظم مراكزها وأوضاعها موروثة أو طبيعية. ودعم رأيه هذا، بقوله إن تلك العقوبات التي تفرض على إنتهاك المراكز المورثة أكثر قسوة من العقوبات التي توقع على الانحراف عن معايير المراكز المكتسبة. فالجزاء الذي يوقع على الشخص المنحرف عن قواعد الطبقة المغلقة، يتمثل في حرمانه من مكانته فيها، ولذلك فإن الامتثال في هذه الحالة، يكون قاعدة من قواعد الحياة في هذه الطبقة. أما بالنسبة لنسق الطبقة المفتوحة،

فتتأكد أهمية التجديد والاختراع، أكثر من التركيز على النزعات المحافظة والامتثال لها، وبالتالي يعتبر الامتثال، في النسق المفتوح، أقل بكثير منه في النسق المغلق. وهكذا، أوضح «لانديز» أنه لا يمكن القول بأن المكانة المكتسبة تفوق أهمية المكانة الموروثة، أو أن المكانة الموروثة، هي التي تفوق أهمية المكانة المكتسبة كأساس للضبط الاجتماعي، فالأهمية النسبية لكل مكانة، أو مدى اعتبارها أساساً من أسس الضبط الاجتماعي، مسألة ترجع إلى طبيعة النسق الاجتماعي ذاته، فالنسق المغلق يدعم المراكز الموروثة، بينما يدعم النسق المفتوح المراكز المكتسبة.

خلاصة القول، أنه سواء كان المركز موروثاً، أو مكتسباً، فإن الفرد الذي يحتل مركزاً معيناً، يتوقع منه الناس القيام بسلوك معين يتم طبقاً لقواعد محددة وكذلك يسلكون هم سلوكاً معيناً نحوه. ومعنى ذلك أن لكل مركز حقوقه والتزاماته، فهناك مثلاً: حقوق للجوار، والزوجية، والعضوية في ناد أو منظمة أو هيئة. وتعتبر الرموز إحدى الحقوق التي يحصل عليها صاحب المركز، فارتداء الزي العسكري مثلاً رمز يشير إلى حق معين ومكانة محددة. وما هو جدير بالذكر أن رموز المكانة تقوم بعدة وظائف في الجماعة، فهي تستخدم في الجماعات الرسمية المنظمة كمكافأة على السلوك السوي، أي كأداة من أدوات الضبط الاجتماعي. وهي تشير إلى رتبة الشخص، ودرجته في وظيفته، وهذه الحقوق تمنح للشخص في مقابل قيامه بواجبات معينة. ويمكن التوصل إلى النتائج الآتية فيما يتصل بعلاقة الدور والمركز بمسألة الضبط الاجتماعي :

١- أن لكل عضو في أي مجتمع عدة أدوار، وبالتالي فهو يحتل عدة مراكز.

٢- أن دور الفرد ومركزه يرتبطان بالضبط الاجتماعي، فالدور يفرض واجبات معينة، ويمنح حقوقاً محددة.

٣- أن الإنحراف عن توقعات الدور، يعرض صاحبه لدرجات مختلفة من الجزاء.

٤- أن المركز المكتسب يقوم بدور هام في ضبط سلوك الشخص في المجتمعات الحديثة التي تتميز بالنسق الطبقي المفتوح. بينما يقوم المركز الموروث بدور هام في هذا المجال، فى المجتمع الذي يتميز بالنسق الطبقي المغلق.

٥- أنه يمكن أن تزداد فاعلية الضبط الاجتماعي، عن طريق التحكم في حقوق المكانة، إما عن طريق الزيادة أو الإقلال منها.

ثانياً: القوة والسلطة:

اهتمت نظريات الضبط الاجتماعي بمسألتين لهما علاقة وثيقة بهذا الموضوع وهما: القوة، والسلطة. فقد تعرض لانديز على سبيل المثال لدراسة السلطة، وتطور مفهومها على مر التاريخ، أما «لابيير» فقد اهتم بدور القوة، ومراكز القوة في الجماعات الصغيرة غير أن دراسات القوة والسلطة التي قام بها الباحثون في ميدان الضبط الاجتماعي، لم تكن كافية لكي توقفنا على طبيعة كل ظاهرة من هاتين الظاهرتين، وأهم الفروق بينهما. وفي السنوات القليلة الماضية، ظهر إتجاه حديث، يرى أن أنسب دراسة للضبط الاجتماعي، هي التي تركز على كل من القوة والسلطة، والتي تتمثل في الإجابة على تساؤلات مثل: الضبط من أجل ماذا؟ ولمن؟ وما هي أهدافه؟.

ويمكن في هذا الصدد، أن أتعرض لأهم الاتجاهات التي حاولت صياغة هذين التصورين، وكان لها موقف محدد من التمييز بين القوة والسلطة :

١- عرف «ماكيفر» القوة بأنها القدرة على ضبط سلوك الآخرين، إما بطريقة مباشرة، أي عن طريق الأمر، أو بطريقة غير مباشرة، ويكون ذلك بواسطة استخدام مختلف الوسائل المتاحة. أما السلطة، فهي - في رأيه - عبارة عن ذلك الحق القائم الذي يتخلل أي نظام اجتماعي، ويعطي الفرصة لتحديد السياسات، أو إعلان القرارات بشأن مشروعات معينة، أو فض منازعات قائمة[١] ويؤكد «ماكيفر» أننا حينما نتكلم عن إحدى السلطات، فإننا نعني بذلك شخصاً أو مجموعة أشخاص يكون لديهم هذا «الحق». ولذلك فإن «الحق» لا «القوة»، يعتبر أحد الأسس الهامة التي ترتكز عليها السلطة فالسلطة إذن تتميز بالشرعية، وبوجود مركز رسمي. والشرعية في حد ذاتها، تتضمن موافقة كبرى من جانب أعضاء المجتمع على أحقية السلطة التي ترتبط بوضع معين. واعتماداً على هذا التصور ذهب «ماكيفر» إلى أن المجتمعات التي تعتمد على القوة فحسب، لن تستمر في وجودها، وإذا استمرت، فسوف تكون ضوابطها في المستوى الأدنى من مستويات الفاعلية والكفاءة، مما يؤدي إلى التوتر والصراع المستمرين. أما المجتمعات القائمة على السلطة، فهي أكثر قدرة على الاستمرار، والعمل طبقاً لأرفع مستوى من مستويات الكفاءة الشخصية، والفاعلية الجماعية، والتعاون. ومن ثم فقد فرق «ماكيفر» بين نوعين أساسيين من الضوابط الاجتماعية :

أ - تلك الضوابط التي تعتمد على القوة؛ وهي ليست ذات فاعلية، ولا يمكن لها أن تستمر، أو أن تمثل أساساً لضبط أعضاء المجتمع، أو أي تنظيم فيه.

---

(١) أنظر في ذلك: R. M Maciver, The web of Government, New York, 1947.

ب- والضوابط التي تعتمد على موافقة المنضبطين على حق القائمين بالضبط في ممارسة السلطة. هذا، ويرى «ماكيفر» أن العنف Force وحده، لا يمكن بأى حال أن يؤدي إلى تماسك الجماعة، بل إنه أحد الوسائل التي تكون في يد السلطة وهناك مجموعة من الحيل التي وضعت لتبرير السلطة، واضفاء طابع القدسية عليها وهي: معدات المكتب وأدواته، وعلامة السلطة، والشعائر، والألقاب، والثروة، ووضع سلطة الشخص بالنسبة لزملائه في العمل، وبعض نماذج العملية النظامية.

نستخلص من هذا كله أن «ماكيفر» يميز بطريقة حاسمة بين القوة والسلطة عن طريق خاصيتين، وهما: العنف، والموافقة. فالقوة تتضمن استخدام العنف، أما السلطة فهي تتضمن موافقة الأشخاص المحكومين أو المرؤوسين، واعترافهم بها.

٢- وبعد «ماكيفر» تعتبر أهم دراسة منظمة للسلطة والقوة، هي التي قام بها «روبرت بييرستيد»؛ حيث عرف القوة بأنها عنف كامن، والعنف باعتباره قوة ظاهرة والسلطة في رأيه «قوة نظامية»[1] ومعنى ذلك أنه حاول أن يقرب بين تصوري القوة والسلطة، عن طريق القول بأن السلطة لا تختلف عن القوة إلا في أنها نظامية. ويرى أن القوة عامل ضروري، لا غنى عنه لوجود المنظمات والروابط في المحل الأول، ولضمان استمرارها، في المحل الثاني. والقوة هي التي تفرض النظام في المجتمع، وبدونها لا يمكن أن يوجد الانتظام في العلاقات الاجتماعية. وهي تتحول إلى سلطة في التنظيم الرسمي، فحينما تمتثل الأفعال الاجتماعية امتثالاً كلياً لمعايير التنظيم

(1) R. Bierstedt, op. cit.

الرسمي، فإن القوة تذوب في السلطة، ولا تترك أي رواسب. وقد تعرض «بييرستيد» للإجابة على تساؤل مؤداه: ما إذا كانت السلطة ظاهرة تمارس عن طريق القهر، أم أنها تعتمد على الموافقة. وذهب إلى ضرورة التفرقة بين الرابطة الطوعية وغير الطوعية، ففي الروابط الطوعية تكون السلطة عبارة عن قيادة نظامية؛ أما في المنظمات غير الطوعية، فالسلطة تكون قوة نظامية. في الأولى تعتمد السلطة على الموافقة، بينما تعتمد في الأخيرة على القهر. ولكنه نسي أن السلطة ذاتها مع أنها تعتمد على الموافقة، إلا أنها يمكن أن تكون موافقة إجبارية. وهكذا، نجد أن تصوري: القوة والسلطة، قد اختلطا عند بييرستيد.

٣- وقد عالج كل من «لاسويل Lasswell»، و «كابلان Kaplan» هذا الموضوع، وبالرغم من أنهما يعرفان القوة بأنها ممارسة درجة عالية من القهر إلا أنهما يعودان مرة أخرى، فيريان أن مفهوم «القوة» لا يستبعد عنصر الموافقة ولا يقلل منه. ومع أن عبارة «القهر عن طريق الموافقة» تمثل تناقضاً من الناحية اللفظية، إلا أنها تمثل جانباً من عملية القوة، وخصوصاً من وجهة نظر هؤلاء الذين تمارس نحوهم القوة. ومعنى ذلك أنهما يريان أنه ليس هناك مانع من أن تجمع القوة في حد ذاتها بين القهر والموافقة أيضاً. والواقع أنه بالرغم من أن «لاسويل»، و «كابلان» قد اهتما بتوضيح أهمية ذلك العنصر السيكولوجي الجديد، وهو عنصر الموافقة الذي يوجد في القوة، إلا أنهما دمجا بين تصوري القوة والسلطة، بحيث ظهرا على أنهما متساويان وأنه لا فرق بينهما غير أن معظم علماء الاجتماع، الذين تعرضوا لدراسة القوة والسلطة يتفقون على أنه لابد من وضع تمييز حاسم بين هذين التصورين، مع إعترافهم بالإرتباط بينهما.

٤- وهناك حل مقترح لتلك المشكلة، وضعه «وولتر باكلي Buckly» الذي

حاول أن يقوم بصياغة التصورين باعتبار أنهما مظهران للضبط، يقع أحدهما على أحد طرفي متصل نظري ويقع الآخر على الطرف الثاني[1].
وبهذه الطريقة؛ نظر إلى القوة بوصفها نوعاً من الضبط الذي يمارس نحو أفعال الآخرين لتدعيم أهداف أحد الأشخاص، دون موافقة هؤلاء، أو ضد إرادتهم، أو دون علمهم أو فهمهم. ومثال ذلك أن الضبط الذي تمارسه البيئة الفيزيقية، أو السيكولوجية أو الاجتماعية الثقافية التي يعمل الناس من خلالها، يعتبر نوعاً من القوة. إن تأكد «باكلي» ينصب إذن على عنصر «إفتقاد الموافقة» في القوة، وكذلك على أهمية التوجيه الهدفي الخاص أكثر من التوجيه الهدفي العام. أما السلطة فهي في نظره، تمثل توجيه أو ضبط سلوك الآخرين بهدف تدعيم الأهداف الجماعية فهذا الضبط يعتمد على الموافقة الصريحة لأعضاء الجماعة. والموافقة الطوعية، حالة سيكولوجية محددة، وهي تعكس من الناحية الأخرى، ذلك التوحد بين أهداف القائمين بالضبط، وأهداف المنضبطين. وبذلك، لا تعتبر السلطة في نظر «باكلي» صورة خاصة من صور القوة، كما أن القوة ليست نموذجاً فرعياً من نماذج السلطة، بل إنهما يمثلان قطبين على متصل واحد وهو يرى أن المجتمعات التاريخية، تقع معظمها على قطب القوة، وأن التاريخ الحديث يمثل صراعاً من أجل الوصول إلى قطب السلطة، أي التوصل إلى الطابع النظامي لعملية التوجيه التي يمارسها الجميع من أجل الجميع. وطبقاً لهذا التصور، يتفق «باكلي» مع علماء الاجتماع المعاصرين الذين قاموا بدراسة السلطة والقوة في التنظيم، واتفقوا على أن السلطة هي ممارسة الضبط الاجتماعي الذي يعتمد أساساً على الموافقة الطوعية من جانب المرؤوسين على توجيهات الرئيس، وهي لا تحتاج إلى قهر، ولا إلى إقناع لهم، لأنهم يوافقون جميعاً على مبدأ

(1) Walter Buckly, op. cit., p. 186.

واحـد مـؤداه أن بعض أفـعـالهم يجب أن تحكم عن طريق القـرارات التي يصدرها هذا الرئيس، ومن أهم هؤلاء الذين اعتنقوا هذه الفكرة «بيتر بلاو»، و «جولدنر».

ويذهب «باكلي» إلى القول بأنه بناء على فكرته هذه في التمـيـيـز بين السلطة والقوة – يمكن أن تكون هناك: قوة نظامية وسلطة نظامية، ذلك لأن القوة لا يمكن أن تتحول إلى سلطة، وأن تحصل على التصديق القانوني، وأن تصبح شرعية، لمجرد أنها استغرقت في الصور النظامية، وإنما «قد تكون القوة النظامية جائزة من الناحية القانونية Iegalized»، أما «السلطة النظامية» فهي وحدها التي تكون «شرعية Iegitimized». وفرق كبير بين ما هو جائز قـانونـاً، ومـا هو شـرعـي حـيـث يـخـتـلف هذان المصطلحـان من الناحـيـة الاجتماعية والنفسية. ومعنى ذلك أن «الجائز» من الناحية القانونية لا يحصل بالضرورة على موافقة وتأييد الناس، أما الشرعي فهو قانوني وحائز على موافقة الناس وتأييدهم في نفس الوقت.

والواقع أن هذه الإضـافـة الجديدة التي وضـعـهـا «باكلي» للسلطة، والقوة تقضي على كل ربط بينهما، يضاف إلى ذلك أنها تلغي تلك التعريفات التي وضعها العلماء للقوة والسلطة، والتي كانت تنظر إلى السلطة باعتبارها قوة نظاميـة فـالقوة في نظر "باكـلي" لا يمكن أن تتحـول إلى سلطة لمجرد أنها نظامـيـة، والعـامل الهـام الذي يميـز السـلطة لـيـس كـونـهـا نظامـيـة، وإنما اصطباغها بالصبغة الشرعية، أي قبول الناس لها واعتراف المجتمع بها، واتفاقها مع أهدافه.

يمكن أن نستخلص من ذلك كله، أن هناك أربعة إتجـاهات أساسيـة في النظر إلى العلاقـة بين القوة والسلطة، وهي: الأول، ذلك الإتجاه الذي ينظر

إلى السلطة باعتبارها تعتمد أساساً على «الحق» وتتميز بالشرعية، وبوجد مركز رسمي. على عكس القوة التي تتضمن استخدام «العنف». ومعنى ذلك أن هذا الإتجاه يميز تمييزاً قاطعاً بين القوة والسلطة. والثاني، هو الإتجاه الذي يرى في السلطة «قوة نظامية» وهي - بمقتضى ذلك - لا تختلف عن القوة إلا في أنها نظامية. ومن ثم فإن هذا الإتجاه يحاول التقريب بين مفهومي القوة والسلطة.

أما الإتجاه الثالث، فهو الذي ينظر إلى القوة باعتبار أنها عنف لا يستبعد الموافقة، وأنه يمكن أن نجد في كثير من المجتمعات، قهراً يمارس عن طريق الموافقة ومن الواضح، أن هذا الإتجاه يدمج بين مفهومي القوة والسلطة.

وأخيراً نجد في الإتجاه الرابع، تمييزاً فاصلاً بين القوة السلطة. وبمقتضاه تصبح القوة مفتقدة لكل موافقة، بل وتمارس ضد أهداف الجماعة. وتكون السلطة حائزة على كل الموافقة، يضاف إلى ذلك أنها تمثل توجيهاً أو ضبطاً لسلوك الآخرين بما يتفق مع أهداف الجماعة ككل.

والملاحظ، أن هناك تشابهاً كبيراً بين الاتجاهين الأول والأخير، غير أن الأول يركز أكثر على عنصر «الحق» في ممارسة السلطة، بينما يركز الأخير على عنصر «التوجيه الهدفي العام» في السلطة، أي أنها توجه نحو تحقيق الأهداف العامة للجماعة.

ثالثاً: عملية التكوين النظامي:

إن الحديث عن القوة والسلطة، يؤدي بنا إلى حديث آخر عن عملية التكوين النظامي، وفي الحقيقة أن معظم نظريات الضبط الاجتماعي، قد اهتمت بتفسير هذه العملية، وبأهمية السلوك النظامي في تدعيم النظام الاجتماعي بالمجتمع، فبقدر ما تتكرر طرق السلوك في الجماعة أو المجتمع

عند الأجيال المتعاقبة وتتشكل على صورة شعائر أو تتبلور في لغة وعادات اجتماعية - يمكن أن توصف بأنها نظامية، ومعنى ذلك أن التكرار يعتبر عاملاً أساسياً في العملية النظامية وسوف نتعرض لوجهات نظر ثلاث في هذا الشأن، وهي :

١- من أكثر العلماء اهتماماً بالعملية النظامية «بارسونز» الذي ذهب إلى أن نموذج السلوك يعتبر نظامياً إلى المدى الذي يمكن أن يحقق عنده في النهاية الحد الأدنى من الامتثال المتوقع والشرعي، وبناء على ذلك، فإن عدم الامتثال يواجه جزاءات مختلفة، ولذلك فإن النماذج النظامية - عند بارسونز - تمثل العمود الفقري للنسق الاجتماعي. ولكنها ليست وحدات صارمة ونهائية تماماً، وإنما تعتبر فحسب نماذج ثابتة نسبياً، تعكس عمليات السلوك التي يمارسها أعضاء المجتمع، والقوى التي تحدد هذا السلوك. وتتكون النماذج النظامية من مجموعة قوى لها أهميتها في العمل على التوازن الشامل للنسق الاجتماعي، وتوجد هذه النماذج في كل المجتمعات والأنساق الاجتماعية فهي ظاهرة عامة ودائمة[1]. وقد أوضح «بارسونز» وظائف "العملية النظامية" ويمكن في هذا الصدد أن نتعرض لأهم أفكاره عن طبيعة هذه العملية ووظائفها :

أ - تقوم عملية التكوين النظامي بوظائف تكاملية هامة في مستويات مختلفة، سواء بالنسبة للأدوار التي ينشغل بها الفاعل الواحد، أو بالنسبة للتنسيق بين سلوك مختلف الأفراد. فالفرد الواحد ينشغل بعدة أنشطة، ويصبح بذلك مستغرقاً في علاقات اجتماعية مع عدد كبير من الناس الذين تتغير علاقاتهم معه إلى درجة كبيرة. وتكمن أحد الوظائف الأساسية للعملية

(1) T. Parsons, Essays in Sociological Theory, Pure and Applled, The Free Press, Gleneoe, 1949, pp. 311 - 312.

النظامية في أنها تساعد على ترتيب هذه الأنشطة المختلفة والعلاقات المعقدة، مما يجعلها تؤلف نسقاً منتظماً إلى درجة كافية، ويقلل بدوره من الصراعات التي قد تقوم نتيجة لتناقض الأدوار. وبناء على ذلك، هناك جانبان للعملية النظامية، الأول: يتمثل في وضع جدول أعمال زمني يحدد الأوقات المختلفة التي تنجز فيها الأنشطة المتعددة من جانب أناس مختلفين. إذ أن وجود وقت، ومكان محددين لكل نشاط من الأنشطة، من شأنه أن يحافظ على مطالب كل فرد من أن تتداخل مع مطالب الآخرين. أما الجانب الآخر، فهو يظهر في تحديد الأولويات النظامية؛ ففي المجتمعات الحديثة المعقدة، وحيث يتعرض الفرد الواحد لمواقف متعددة، يمكن أن يظهر الصراع بين مطالب كل موقف ولكن يمكن التخفيف من هذا الصراع إذا كان هناك مقياس شرعي للأولويات[1]. (وقد سبق أن ذكرت أن «ميرتون» يؤكد أن التعرض لمواقف مختلفة في وقت واحد، دون وجود أولويات نظامية تحدد الإلتزامات يعتبر مظهراً هاماً من مظاهر فقدان المعايير).

ب- تعتبر عملية التكوين النظامي مسألة درجة، لأنها محكومة بنوعين من المتغيرات، الأول، هو المتغيرات التي تؤثر في تشكيل أنماط التوجيه القيمي، والثاني عبارة عن المتغيرات التي تحدد التوجيه الدافعي أو الموافقة على أداء التوقعات الملائمة. ومعنى ذلك أن بارسونز يؤكد عنصرين هامين في عملية التكوين النظامي، وهما: التوجيه القيمي من ناحية، ثم التوجيه الدافعي من ناحية أخرى. والتوجيه القيمي مسألة تتعلق بالمجتمع، حيث تقوم القيم بدور هام في تحديد الأولويات النظامية، أما التوجيه الدافعي، فعلى الرغم من ارتباطه بالفاعل ذاته إلا أنه يعد مسألة إجتماعية أيضاً، تتعلق بأهداف المجتمع وقيمه.

(1) T. Parsons, The Social System, The Pree Press, Glencoe, 1951. p. 302 - 303.

جـ- ليست النظامية الكاملة لعناصر الفعل إلا حالة توجد على أحد طرفي المتصل النظري، ويقع فقدان المعايير على الطرف الآخر. وطبقاً لذلك تكون الفكرة المضادة للنظامية التامة هي فقدان المعايير، أي إنعدام التكامل البنائي في عملية التفاعل الاجتماعي، أو تصدع النظام المعياري كلية[1].

٢- اعترض عدد من علماء الاجتماع على فكرة بارسونز بقولهم، إن النظامية التامة، وفقدان المعايير الكامل، تصورات قاصرة لأنها لا تنطبق على شيء واقعي ولا تصف نسقاً اجتماعياً ملموساً، ولذلك فإنه يجب على عالم الاجتماع الامبيريقي أن يرفضها بالضرورة لعدم فائدتهما[2].

٣- من الملاحظ أن هذا الإعتراض الأخير، الذي وجهه بعض علماء الاجتماع إلى بارسونز لأنه لم يستخدم تصورات منبثقة من الواقع مباشرة، أو أنها لا تعبر عن الواقع بطريقة مباشرة - إنما هو إعتراض في غير موضعه لأن علم الاجتماع يشتمل على كثير من التصورات غير المنبثقة من الواقع بطريقة مباشرة، وإنما تعبر عن «نماذج مثالية تصورية» تستخدم لتفسير الوقائع الملموسة، أو لتصنيف بعض البيانات التي جمعت عن ظواهر اجتماعية ووقائع ملموسة. ومن ثم، فإنه ليس ضرورياً أن يصف كل مفهوم واقعة معينة، وإنما يمكن أن يشتمل المفهوم على مجموعة خصائص منبثقة من الواقع، وليس هذا شيئاً غريباً في علم الاجتماع، فهناك مفاهيم عددة من هذا النوع ومثال ذلك: المجتمع الجموعي في مقابل المجتمع الشعبي، والجماعة الأولية في مقابل الجماعة الثانوية؛ بل إن التصورات المألوفة في

(1) Ibid. pp. 36 - 39.
(2) John Rex Key Problems of sociological theory, London, Routledge and Kegan Paul, 1769; p. 104.

علم الاجتماع: كالبناء، والنسق، والنظام، ليست لها مقابل واقعي ملموس، بل إنها تعبر عن علاقات، وأدوار، وأوضاع نسبية.

رابعاً: استدماج الضبط الاجتماعي:

اهتمت بعض نظريات الضبط الاجتماعي بمسألة استدماج المعايير الاجتماعية وقواعد السلوك. وقد تعرض «تولكوت بارسونز» لهذا الموضوع، وطور تلك الفكرة التي قوامها أن المعايير الاجتماعية تعتبر مكونة للطبيعة الإنسانية أكثر منها منظمة لها. غير أن أقدم مناقشة لتلك الفكرة في ميدان علم الاجتماع، يمكن ردها إلى «دوركيم». ونحن نعلم أنه في مؤلفاته الأولى، أدرك المجتمع باعتباره يقوم بضبط الأفراد من الخارج، وذلك عن طريق فرض الضغوط المختلفة عليهم من خلال الجزاءات التي تظهر في أوضح صورها في المعايير والتشريعات القانونية. إلا أن دوركيم في أعماله الأخيرة بدأ ينظر إلى تلك القواعد الاجتماعية باعتبارها لا تنتظم فحسب بطريقة خارجية، وإنما تتدخل بصورة مباشرة في تركيب غايات الفاعلين أنفسهم، ولذلك فإن الضبط يعتبر داخلياً وذاتياً.

وقد لاحظ بارسونز ذلك التناقض الذي وجد بين كتابات دوركيم الأولى والأخيرة[1] فذهب إلى أن دوركيم كثيراً ما كان يؤكد أن الدافع الوحيد الذي يدفع الفرد نحو طاعة القاعدة أو القانون، هو محاولة تجنب الجزاءات، وهناصور دوركيم الفاعل في موقف أخلاقي محايد، أو غير مبال. ولكنه في كتابه عن تقسيم العمل، أوضح أن الفاعل يعتبر في موقف «الملتزم أخلاقياً»، أي الذي يقوم بطاعة القاعدة لا بسبب تجنبه لما يمكن أن ينتج عن إنحرافه عنها، وإنما بسبب إحترامه الخاص لها. وقد إتضح موقف دوركيم من هذه

(1) T. Parsons, The Structure of Social action, 1937, p. 380 - 381.

المسألة، في كتابه عن «الفلسفة وعلم الاجتماع»، حيث إهتم بتأكيد الفكرة التي مؤداها أن القواعد الأخلاقية تتمتع بسلطة خاصة، وأنه بفضل هذه السلطة يطيع الناس هذه القواعد. وأن «الإلزام»، ليس إلا أحد الخصائص الأولية للقاعدة الأخلاقية، ففكرة الواجب لا تغطي تصور الأخلاق، ومن المستحيل بالنسبة لأي إنسان أن يقوم بفعل معين لأنه فعله من قبل، أو تعود عليه، دون أي اعتبار لمضمونه. ومن أجل أن نشارك في عمل معين، يجب أن يستحوذ هذا العمل على إحساسنا إلى حد معين، وأن يبدو لنا على أنه مرغوب. فالواقعة الأخلاقية إذن، تتميز بخاصيتين: إحداهما موضوعية، وهي الإلتزام أو الواجب، والأخرى ذاتية، وهي الرغبة في الفعل. واعتماداً على هذا التصور، ذهب دوركيم إلى أن المرء لا يمكن أن ينجز عملاً معيناً، لا يحمل أي أهمية أو مدلول بالنسبة له أو أن يقوم به لمجرد أنه تلقى أمراً بذلك. فمن المستحيل، من الناحية النفسية، أن نحقق هدفاً أو غاية لا نهتم بها، أو لا نبالي بها. ومن ثم، فإن الأخلاق يجب ألا تكون ملزمة فحسب، بل تكون مرغوبة في حد ذاتها. ولكن طبيعة الرغبة المرتبطة بالعمل الملزم ذات نوعية خاصة، أو هي من طراز خاص فريد، فنحن حينما نقوم بفعل أخلاقي، ونكون متحمسين له، نشعر بأننا نسيطر على أنفسنا ونسمو بها، ولابد أن يصاحب ذلك أيضاً إحساس بالتوتر وبضبط النفس.

خلاصة القول، أن الواجب أو الإلزام لا يمثل إلا جانباً واحداً فقط من جوانب الواقع الأخلاقي، وأن الجانب الآخر، والذي يحتل أهمية كبرى، يتمثل في «الرغبة في الفعل». هذا هو التصور النهائي الذي وضعه دوركيم لتفسير إمتثال الأشخاص للقواعد الأخلاقية، وهو يعكس لنا محاولته في أن يوفق بين رأيه في كتاباته الأولى، والذي كان يؤكد فيه أهمية العامل الخارجي في ضبط السلوك، وبين رأيه في مؤلفاته الأخيرة التي كان يؤكد

فيها دور العوامل الذاتية في الضبط. وعلى أية حال، فهناك إتجاه واضح في كتابه عن «الفلسفة وعلم الاجتماع» يدل على مبلغ إهتمامه بالعوامل الذاتية التي تتمثل في الرغبة المرتبطة بالسلوك الممتثل.

وقد تغير معنى استغراق المعايير الضابطة، أو استدماجها - بالتدريج - واصطبغ بالصبغة السيكولوجية الخالصة، وأصبح مماثلاً للتعلم، ولعملية تكوين العادة، ولذلك فعندما يقال إن معياراً معيناً أصبح مستغرقاً أو مستدمجاً، فإن ذلك يعني أن الأفراد يعملون على تثبيت هذا المعيار، والامتثال له، لدرجة أنه أصبح يمثل عادة سلوكية عندهم. وأخيراً يمكن التوصل إلى القضية التالية: إتخذ تصور «استغرق الضوابط الاجتماعية» معنى أخلاقياً في البداية، كما هو الحال عند دوركيم، فكان يتضمن «رغبة الفاعل في الالتزام بالمعايير»، ثم تطور معناه بعد ذلك، فأصبح سيكولوجياً، ومرادفاً «للتعلم».

خامساً: النظام الاجتماعي:

تعتبر فكرة «النظام الاجتماعي»، محوراً أساسياً في نظريات الضبط الاجتماعي، حيث أهتم بعضها بتفسيره، وبدراسة العوامل التي تقيمه، وتدعمه، بينما اهتم البعض الآخر منها بتحليل طبيعة هذا النظام، وخصائصه في مجتمعات مختلفة. ويمكن في هذا الصدد أن أتعرض لأهم تلك النظريات التي حاولت تفسير مسألة النظام الاجتماعي، وأهم الانتقادات التي وجهت إليها، باختصار شديد. والواقع أن تصور «النظام الاجتماعي Social Order» يمكن أن يشتمل على عدة معان في آن واحد، فهو يشير إلى ضبط العنف في الحياة الاجتماعية، وإلى وجود تبادلية في العلاقات الاجتماعية تجعلها مكملة لبعضها البعض، وهو يعني أيضاً قابلية الحياة الاجتماعية للتنبؤ، واتساق

العلاقات بين الناس واستمرارها. وهناك أربع نظريات أساسية في تفسير النظام الاجتماعي، وهي :

١- نظرية القهر :

وهي التي تؤكد استخدام القهر الفيزيقي، أو التهديد باستخدامه أو استخدام القهر الرمزي أو الأخلاقي. وطبقاً لتلك النظرية، يوجد النظام في المجتمع كنتيجة للقوة التي يستخدمها بعض أعضائه في إجبار البعض الآخر على الإتيان بالسلوك بطريقة معينة. وكما استطاعت نظرية القهر أن تفسر النظام الاجتماعي، فإنها فسرت أيضاً الإنحلال الاجتماعي، فذهبت إلى أنه يمكن أن ينشأ الصراع حول مراكز القوة إذا أظهر أصحاب تلك المراكز أي ضعف في قدرتهم على قهر الآخرين.

٢- نظرية المصلحة :

ولهذه النظرية صورتان متعارضتان، الأولى، تفسر النظام باعتباره ينتج عن «العقد» أو «التعاقد» بين الناس الذين يجدون فيه مصالحهم. وتعتبر الصورة الثانية أكثر تعقيداً من الأولى، فذهبت إلى أن النظام الاجتماعي نتيجة غير متعمدة أو غير مقصودة لأفعال عدد كبير من الناس الذين يتصرفون طبقاً لمصالحهم بطريقة مستقلة. فالحقيقة لا تتمثل في أنهم يكتشفون هذا النظام في مصالحهم، ثم يدعمونه بل إنهم يدعمون النظام بطريقة غير مقصودة، ثم يكتشفون بعد ذلك أنه يوجد في مصالحهم.

٣- نظرية الاتفاق القيمي :

وهي التي تقرر أن النظام قائم على وجود حد أدنى من الاتفاق حول بعض القيم التي قد تكون أخلاقية، أو فنية، أو جمالية. ويتمثل جوهر هذه

النظرية في أن الأشخاص الذين يوافقون على ذات القيم، يشكلون فيما بينهم وحدة مشتركة في مقابل غيرهم. والاتفاق حول القيم لا يعكس وحدة الأهداف فحسب، وإنما يمكن الناس من تحديد الوسائل التي تعمل على التوفيق بين مصالحهم.

٤- نظرية القصور الذاتي:

وهي النظرية الرابعة والأخيرة من النظريات التي فسرت النظام الاجتماعي وركزت إهتمامها على تفسير «عامل الإستمرار في الحياة الاجتماعية». فذهبت إلى أنه إذا وجد النظام الاجتماعي، فإنه يوجد معه شروط وعوامل إستمراره، فالعمليات العلية في الظواهر الاجتماعية، غالباً ما تكون دائرية، وحينما تقوم بعض العمليات بتدعيم النظام الاجتماعي، فإنها تميل في نفس الوقت إلى مقاومة التغير والتفكك.

وقد وجهت عدة إنتقادات إلى كل نظرية من تلك النظريات أهمها ما ذكره «بيرسي كوهين»[(١)]، وتتلخص أهم هذه الاعتراضات فيما يلي:

١- إذا ادعينا أن القهر يعتبر شرطاً ضرورياً لقيام النظام في المجتمع الإنساني، فإن هذا الإدعاء يمكن أن يرفض بسهولة عن طريق فحص تلك المجتمعات التي يوجد فيها النظام دون وجود القهر الذي تمارسه سلطة مركزية معينة. وكل ما هو موجود لديها هو مراكز للسلطة داخل الجماعات الأسرية، والمجتمع المحلي، والوحدات القرابية. ويرفض «كوهين» حتى اعتبار القهر عاملاً - له أهميته - من عوامل النظام فيقول أن ممارسة القهر قد تحقق درجة معينة من النظام في المدى القصير، ولكنها تؤدي إلى إثارة التعارض، وإلى ردود أفعال متعددة على المدى الطويل.

---

(1) P. Cohen. op. cit., pp. 22, 26, 27, 29. 31.

٢- أما عن نظرية المصلحة، فهي في صورتها الأولى، تفسر النظام الاجتماعي في ضوء نوايا الأشخاص؛ ومن الواضح أن هناك نظماً إجتماعية متعددة، توجد دون أن تكون نتيجة لنوايا الناس. وكذلك، فشلت هذه النظرية في تفسير كيفية ظهور نوايا الناس دفعة واحدة، وكيفية ظهور إستعدادهم للتعاون قبل أن يوجد أى نظام في المجتمع. وتعتبر الصورة الثانية من نظرية المصلحة من أهم الاسهامات التي عملت على تطوير النظرية السوسيولوجية، عندما نظرت إلى الظواهر الاجتماعية في ضوء عوامل مستقلة عن الارادة الإنسانية. ومن أهم الاعتراضات التي وجهت إلى هذه النظرية أنها لم تفسر لنا اشتقاق المصالح، هل يقوم المجتمع بتحديدها؟ أم أن الفرد هو الذي يفعل ذلك. يضاف إلى ذلك أن وجود المصالح يفترض مسبقاً وجود النظام الاجتماعي. ومن ثم، فإن عملية توافق المصالح ليست كافية لإقامة النظام وتدعيمه ولكنها تعتبر ضرورية.

٣- ويمكن توجيه نفس الانتقادات السابقة إلى أية نظرية من هذه النظريات فإذا كان البعض يفسر النظام عن طريق رده إلى الاتفاق القيمي، يمكن الرد عليه بتساؤل مؤداه: وكيف يمكن التوصل إلى حالة الاتفاق، دون أن يسبق ذلك وجود النظام الاجتماعي. يضاف إلى ذلك أنه قد يكون هناك اتفاق بين أعضاء المجتمع على قيم، وأهداف معينة، ولكن يؤدي هذا الاتفاق إلى الصراع لا النظام، فالاتفاق لا يؤدي دائماً إلى النظام، وفي حالات كثيرة يؤدي إلى المنافسة، والصراع. إلا أن وجود درجة معينة من الاتفاق القيمي، يعتبر شرطاً ضرورياً للنظام الاجتماعي.

وقد توصل «كوهين» من كل هذه الانتقادات إلى نتيجتين: إحداهما تتمثل في أن النظريات السابقة لم تستطع أن تفسر، أصول النظام الاجتماعي، وأن هذه المهمة قد تكون مستحيلة، إذا أردنا إخراجها عن

طريق مصطلحات سوسيولوجية خالصة. أما النتيجة الأخرى التي توصل إليها فهي أن هذه النظريات تسهم في تفسير كيفية استمرار النظام في الحياة الاجتماعية، وكيفية تصدعه وتغيره، أكثر مما تسهم في تفسير كيفية وجود النظام وأصله. وهو يستخلص من ذلك أن: كل نظرية من تلك النظريات تقرر شرطاً ضرورياً، ولكنه غير كاف، لاستمرار النظام الاجتماعي. ولذلك فإن كل النظم الاجتماعية تقوم على مزيج من القهر، والمصلحة والاتفاق القيمي.

سادساً: الجزاءات الاجتماعية:

اتفق بعض علماء الاجتماع على تعريف «الجزاء الاجتماعي» بأنه نظام هدفه ترغيب الأشخاص الذين يحتلون بعض الأدوار في الامتثال لمعايير وتوقعات هذه الأدوار. وهنا تبدو أهمية العلاقة بين الجزاء، والدور، حيث تختلف الجزاءات باختلاف الأدوار، وكذلك فإنها تختلف من مجتمع لآخر طبقاً للفروق الثقافية.

وقد تعرض الباحثون في علمي الاجتماع والأنثروبولوجيا لتحليل الجزاءات، عن طريق تعريفها، وتصنيف أنواعها أو صورها، ولن أتعرض هنا إلى كل هذه المحاولات التي بذلت في هذا الصدد، وإنما سوف أكتفي بعرض وتحليل وجهة نظر كل من: لابيير، ورادكليف براون، نظراً لعمق الدراسات التي قام بها كل منهما وتميزها بالعمومية والشمول، مع ملاحظة أن آراء "رادكليف براون" تنطبق على المجتمعات البدائية بوجه خاص.

١- موقف لابيير من تعريف الجزاءات وتصنيفها:

عرف «لابيير» الجزاءات الاجتماعية بأنها: الطرق التي يتمكن أعضاء الجماعة بواسطتها أن يجعلوا المنحرف يرتد عن انحرافه ويعود مرة ثانية إلى

الامتثال لمعايير هذه الجماعة. وهو يفرق بين طريقة الضبط أو وسيلته الفنية، وبين أسلوبه، فطريقة الضبط تتمثل في الجزاء، أما أسلوبه فيتمثل في ممارسة أنواع معينة من التنظيم التي تؤدي في نهاية الأمر إلى الامتثال، ومثال ذلك أن القانون، والبيروقراطية تعتبر أساليباً للضبط في رأيه، أما العقاب (بصوره المختلفة) وكذلك المكافأة، فهما طريقة للضبط أو وسيلة فنية من وسائله[1].

وبناء على ذلك، قام «لابيير» بتصنيف الجزاءات الاجتماعية على النحو التالي :

أ - الجزاءات الفيزيقية :

إن أهم ما يميز الجزاءات الفيزيقية في رأي لابيير، هو أنها يمكن أن تطبق للمعاقبة لا للمكافأة، ولذلك فإنها تعتبر سلبية في طبيعتها. أما بالنسبة لجميع الوسائل الأخرى، فلديها إمكانيات للضبط الإيجابي والسلبي معاً ومثال ذلك أن القوى أو العوامل الاقتصادية في الجماعة، يمكن أن تستخدم ليس في معاقبة الفرد فحسب، ولكن لمكافأته أيضاً، وتتمثل الأنواع المختلفة للجزاءات الفيزيقية فيما يلي :

١ - الطرد؛ حيث أنه ليست لدى كل الجماعات قدرة على معاقبة العضو المنحرف فيها بالطريقة الفيزيقية، ولكن كل هذه الجماعات لديها سلطة الطرد الفيزيقي للأعضاء غير المرغوب فيهم. ويعتبر الطرد من القبيلة أو العشيرة أحد الصور الكبرى للجزاء الفيزيقي عند كثير من الشعوب البدائية، أما في المجتمع الحديث فإن معظم الجماعات المهنية - بما في ذلك الأطباء، والمحامين، والأكاديميين - تستخدم صوراً من الحرمان الاقتصادي التي تعتبر تمهيداً للطرد الفيزيقي.

---

(1) Lapiere, op. cit. p. 220, 222, 225 - 227.

٢- الاعدام؛ ويعتبر التهديد به، أو ممارسته هو ذاته، من أقسى صور الجزاء الفيزيقي. وهو يوجد في كل المجتمعات، غير أن التبرير العقلي أو الأيديولوجي للموت، يختلف من ثقافة إلى أخرى.

٣- العقوبة الفيزيقية؛ إن استعمال العقوبة الفيزيقية كوسيلة للضبط الاجتماعي، يجب أن يميز عن اللجوء الشخصي إلى القوة. والعقوبة الفيزيقية تشبه الطرد في أنها تعتبر حيلة كامنة للضبط الاجتماعي. والواقع أن العقوبة الفيزيقية منتشرة بوضوح في الشعوب البدوية المتنقلة أكثر مما توجد لدى الشعوب الزراعية المستقرة، وكقاعدة عامة فإن القرار الذي تتخذه الجماعة بوقف أو تنفيذ العقوبة الفيزيقية، يمكن التوصل إليه، عن طريق مناقشات غير رسمية، وغير مباشرة بين الأعضاء.

ب- الجزاءات الاقتصادية :

تلجأ الجماعات في المجتمعات المختلفة إلى الجزاءات الاقتصادية لكي تدعم امتثال العضو لمعاييرها، وتتمثل الجزاءات الاقتصادية في :

١- المعاقبة الاقتصادية، وليست لدى كل الجماعات سلطة حرمان الأعضاء من بعض السلع والخدمات، فالجماعات الترفيهية مثلاً لا تمنح العضو فيها سلعاً معينة، وبالتالي لا تستطيع أن تمارس العقوبة الاقتصادية نحوه. ومن الناحية أخرى، فإن القدرة على تنفيذ الجزاءات الاقتصادية، ليست مقصورة على جماعات العمل، وغيرها من الجماعات الأخرى الاقتصادية، وإنما تتمكن جماعات معينة، كالأسرة مثلاً من تطبيق العقوبة الاقتصادية على أحد أعضائها.

٢- التخويف من العقاب الاقتصادي، حيث أن استماع العامل مثلاً إلى تهديدات معينة بالحرمان الاقتصادي، وإلى قصص يرددها العمال القدامى،

داخل نطاق العمل عن أحداث، عوقب فيها العمال عن سلوك انحرافي معين عن طريق تخفيض الخدمات التي تقدم لهم، يجعله باستمرار في حالة امتثال. ولذلك فإن قدرة جماعة العمل على معاقبة العامل المنحرف، عقاباً اقتصادياً مسألة يضعها العامل في اعتباره أثناء أدائه لعمله.

٢- المكافآت الاقتصادية، تتمثل أهم وسيلة يمكن لمعظم الجماعات استخدامها لرفع مستوى الرتبة المهنية للعامل في المكافأة الاقتصادية. ومما هو جدير بالذكر أن حساسية الفرد للجزاءات الاقتصادية، تتوقف على مستوى طموحه الاقتصادي.

جـ- الجزاءات السيكولوجية:

توقع الجزاءات السيكولوجية عن طريق وسائل رمزية وتتوقف فاعليتها على القيمة التي يعلقها الشخص على رموز مركزه في الجماعة، فلكل دور في أية جماعة، مجموعة من الحقوق المحددة والعلاقات المميزة التي تدل على اعتراف أعضاء الجماعة به وموافقتهم عليه. فمن حقه مثلاً أن يستقبل بتحية حارة، وأن يشعر باهتمام زملائه به، وأن يسمح له بمشاركته معهم في أوجه النشاط العديدة. وهناك صورتان للجزاء السيكولوجي، وهما :

١- العقاب السيكولوجي، حيث أنه يوجد لدى كل جماعة في الجماعات احتياطي من رموز الاستهجان، يشتق من ثقافة أعضائها. وهي تستطيع عن طريق تلك الرموز أن تعاقب الأعضاء عقاباً سيكولوجياً، إذا أساءوا سلوكهم. والواقع أن طبيعة ودرجة هذه الرموز، يمكن التعبير عنها بكلمات مثل: اللوم والازدراء، والسخرية والاستهانة، والتقريع. وتتمثل أهم وظيفة للعقاب السيكولوجي، في أنه جدير بأن يجعل الفرد يشعر بالضياع في جماعته، ومن ثم، بالضياع العام، مما يجعله يعود إلى الامتثال مرة أخرى.

٢– المكافآت السيكولوجية، تظهر بوضوح عندما يمنح الشخص حقوق رمزية أرقى من حقوق مركزه الفعلي. ومثال ذلك أن يدعى بذات الأسماء والألقاب التي يدعى بها من هم أعلى منه مركزاً. وبوجه عام، يمكن القول بأن المكافآت السيكولوجية تظهر في الألفاظ، والحركات، والإشارات، والتحية، والشكر. ويعتبر وضع الشخص في الجماعات غير الرسمية، أكثر عرضة لمثل هذه المكافآت السيكولوجية. وعلى أية حال فإن علامات الإحترام والإعجاب، تتميز بأنها غير واضحة إلى حد كبير، وشخصية أي يشعر بها طرفي العلاقة فقط.

د - الجزاءات التوقعية :

إن الفرد يتوقع دائماً أن يكون عرضة لجزاءات الجماعة، ويعتبر هذا التوقع أحد العوامل الهامة التي تؤدي به إلى الامتثال، ولذلك فإن توقع الجزاء ذاته تعتبر جزاءاً. وعلى أساس تقييم الشخص لعضويته في الجماعة، وبقدر إحساسه بالضوابط الاجتماعية، يعمل كل جهده على ألا يكون عرضة لأي نوع من الجزاء السلبي، ويحاول بقدر الإمكان أن يحرز مكافآت مختلفة. ولذلك يمكن القول بأن الشخص محكوم بجزاءات توقعية أو متوقعة، يتعرف عليها عن طريق خبرته في الجماعة.

٢- وجهة نظر «رادكليف براون» :

عرف «الجزاء الاجتماعي» بأنه «رد فعل من جانب المجتمع أو من فئة ذات قيمة من أعضائه، تجاه أسلوب معين للسلوك، قد يكون مستحسناً، أو مستهجناً»[1]. ومعنى ذلك أن الجزاء يكون إيجابياً إذا كان السلوك موضع

(1) Radcliffe-Brown, op. cit. pp. 205 - 208.

إستحسان أعضاء المجتمع، ويكون سلبياً عندما يكون السلوك موضع إستهجان الأعضاء. ومن الأمثلة على الجزاءات الإيجابية: المكافآت والألقاب، والشهرة، والمدح. أما الجزاءات السلبية، فهي تتضمن ما يجب ألا يفعله الفرد، ويصنف «رادكليف براون» الجزاءات السلبية إلى نوعين :

١- جزاءات منظمة Organized.

٢- وجزاءات منتشرة Diffused أو مشاعة.

وعرف الجزاءات المنظمة، بأنها إجراءات تنظيمية معترف بها، توجه إلى الأشخاص الذين يعتبر سلوكهم مستهجناً أو غير مقبول من الناحية الاجتماعية. أما الجزاءات المنتشرة، فهي جزاءات تلقائية غير منظمة، تعبر عن الاستهجان العام من جانب المجتمع المحلي أو جزء منه. ومن أوضح الأمثلة على الجزاءات السلبية المنظمة: القانون، ومجموعة الجزاءات التي تمارسها الهيئات التي لا تمثل المجتمع المحلي بأسره ولكنها تمثل فقط منظمات خاصة فيه، كالكنائس، والنوادي، والجماعات المهنية، وغيرها من الجماعات التي يمكن أن تكون بمثابة وسائل منظمة تواجه حالات التعدي على القواعد السائدة. والمجتمعات البدائية، لديها أيضاً محاكم، تعبر عن الإرادة العامة للمجتمع بالرغم من أنها لا تطبق القوة الفيزيقية، وأحياناً توجد هذه المحاكم بالإضافة إلى المحاكم القانونية. وهناك أيضاً جزاءات سلبية متعددة تعتبر غير منظمة، أي مشاعة، فعلى الرغم من أنها تتضمن نماذج نظامية للسلوك، فهي لا تضم عملاً من جانب هيئات أو سلطات رسمية، وفي الغالب تمثل تعبيرات عن الرأي العام، في المجتمع المحلي؛ ومن الأمثلة على ذلك: السخرية، وحرق المنازل، وسرقة الماشية، والسحر الأسود.

هذا، ويقترح «رادكليف براون» تصنيف آخر للجزاءات الاجتماعية،

يتقاطع مع تصنيفها إلى "منظمة ومنتشرة"، فالجزاءات إما أن تكون: "أولية أو ثانوية". والجزاءات الأولية، هي التي تتضمن فعلاً من جانب المجتمع المحلي برمته (سواء كان منظماً أو غير منظم)، أو من جانب ممثلي السلطة فيه.

أما الجزاءات الثانوية: فهي التي تتضمن فعلاً يقوم به شخص معين أو جماعة من الأشخاص إزاء شخص أو جماعة أخرى. وبهذا المعنى يكون "القانون المدني في المجتمعات الغربية"، جزاءاً ثانوياً، ولذلك فإن الجزاءات الثانوية مرتبطة بالذنوب الخاصة أكثر من ارتباطها بالذنوب العامة.

وعلى أية حال، فإن أوضح تصنيف يمكن أن يوضع للجزاءات هو الذي يتمثل في تقسيمها إلى: سلبية، وإيجابية، أي أنها إما أن تتعلق بالعقاب، أو بالمكافأة. وبعد ذلك تنقسم الجزاءات العقابية إلى صور وأنواع مختلفة، وكذلك الحال بالنسبة للجزاءات المتعلقة بالمكافآت.

يمكن بعد ذلك كله أن أتعرض للنتائج العامة لهذا الفصل على النحو التالي:

أولاً: احتل موضوع الإمتثال، والإنحراف، وفقدان المعايير جزءاً هاماً في نظرية الضبط الاجتماعي، وتوصل الباحثون المحدثون فيه إلى بعض المبادئ والأفكار، التي يمكن صياغتها في القضية الآتية: أن هناك عوامل متعددة، تسهم في كل من الامتثال، والإنحراف، وأنه بالرغم مما يبدو بينهما من تناقض ظاهري إلا أن النظرة الواقعية إليهما تكشف عن أن كلاً منهما إنما يعبر عن الإرتباط بقيم معينة والامتثال لها في أغلب الأحيان.

ثانياً: اهتم الباحثون في نظريات الضبط الاجتماعي أيضاً بتصوري: الدور والمركز وأهميتهما في الضبط الاجتماعي، وتوصلوا في هذا الصدد إلى

أهمية المركز المكتسب في ضبط سلوك الشخص في المجتمع الذي يتميز بالنسق الطبقي المفتوح، أما المركز الموروث، فهو أكثر أهمية وفاعلية كعامل للضبط في المجتمع الذي يتميز بالنسق الطبقي المغلق. وتظهر أهمية الدور والمركز بالنسبة للضبط الاجتماعي، في قدرة كل منهما على التحكم في سلوك الفرد عن طريق زيادة حقوق المركز أو الإقلال منها. أي أن المركز في حد ذاته يمكن أن يمارس أنواعاً عديدة من الجزاءات: السلبية، والإيجابية نحو سلوك الفرد.

ثالثـاً: قام عدد من الباحثين المحدثين بدراسة الضبط الاجتماعي من خلال تحليل متعمق لكل من القوة والسلطة. ولكنهم اختلفوا في التمييز بين هذين التصورين، وفي ادراك العلاقة بينهما. على أن الاتجاه السائد بالنسبة لهذا الموضوع هو الذي ينظر إلى القوة بوصفها ممارسة الضبط عن طريق القهر، دون الاهتمام بأهداف الجماعة أو موافقتها، وبغير حق من جانب من يمارس القوة. أما السلطة فهي تمارس الضبط من أجل تحقيق أهداف الجماعة، ويتم ذلك بطريقة قانونية رسمية.

رابعـاً: كانت مسألة «عملية التكوين النظامي» موضع اهتمام عدد من الباحثين في الضبط الاجتماعي، نخص منهم بالذكر «بارسونز» الذي حاول أن يقوم بتحليل طبيعة هذه العملية ووظائفها. وتوصل إلى ما يلي :

١- تعتبر عملية التكوين النظامي، مسألة درجة، وهناك نوعان من المتغيرات التي تؤثر فيها، وهي: التوجيه القيمي (الذي يحدد الأولويات النظامية) والتوجيه الدافعي (وهو مرتبط بالمجتمع، ولكنه موجه نحو الفرد).

٢- تقوم العملية النظامية بوظيفتين، الأولى: تحديد أولويات الدور لضمان عدم وجود صراع دائم بين الأدوار المختلفة. والأخيرة: وضع جدول

زمني ومكاني يحدد الأوقات والأماكن التي يمارس فيها كل دور. والملاحظ أن عملية التكوين النظامي تزيد من فاعلية الضبط الاجتماعي، وتعمل على تدعيمه باستمرار.

خامساً: ويأتي الموضوع الخامس، وهو استدماج المعايير. والواقع أن هذا المفهوم بدأ أخلاقياً (عند دوركايم)، فكان مرادفاً للرغبة في الامتثال للمعايير، واعتبارها جزءاً من حياة الإنسان الأخلاقية، ثم تطور بعد ذلك، واتخذ الطابع السيكولوجي عندما أصبح مرادفاً للتعليم، والاستدماج، والتعود وأخيراً أصبح مفهوماً سوسيولوجياً.

سادساً: حاول عدد كبير من الباحثين في علم الاجتماع تحليل طبيعة النظام الاجتماعي وأصوله، وعوامل استمراره في المجتمع. وقد اختلفت إتجاهاتهم في التفسير، على أن هناك رأياً يوفق بين هذه الاتجاهات كلها، وهو الذي مؤداه أن القهر والاتفاق القيمي، والمصلحة، تعتبر عوامل ضرورية لاستمرار النظام الاجتماعي، أما البحث عن أصول النظام فهو أقرب إلى الدراسة الفلسفية منها إلى الدراسة العلمية السوسيولوجية.



الفصل الثاني

القوة والقيادة

- القيادة.. مقوماتها وأبعادها
- البحوث التقليدية في فعالية القيادة
- النظريات والبحوث الحديثة في فعالية القيادة

الفصل الثاني

القوة والقيادة

القيادة: مقوماتها وأبعادها :

تفيض المشاهدات اليومية في كافة مجالات الحياة بنماذج لتفاعل فرد مع أفراد آخرين تحتوى على تأثير من جانب هذا الفرد على سلوك ومشاعر هؤلاء الآخرين. وفي مجالات العمل تكتسب هذه العلاقات أهمية خاصة. حيث تلعب دوراً هاماً في التأثير على أداء العمل وعلى الاتجاهات النفسية ورضا العاملين. أن ما نشير إليه هنا هو عملية القيادة Leadership process التي بمقتضاها يمارس فرد تأثيراً علي سلوك ومشاعر مجموعة من الأفراد الآخرين.

ويتمثل جوهر العملية القيادية في التأثير Influence الذي يمارسه الفرد القائد Leader على الآخرين الذي يمثلون التابعين Followers أو المرؤوسين Subordinates. وهذا التأثير القيادي يكون نتاجاً لمحاولات يقوم بها القائد ويستهدف منها توجيه سلوك أو مشاعر الآخرين. والقائد بهذا المعنى هو الفرد الذي يمارس – بالمقارنة بالأفراد الآخرين – أكبر قدر من التأثير على أفراد الجماعة. وهو يتميز عن بقية أفراد الجماعة بأن تأثيره على أفراد الجماعة يفوق تأثير أي فرد آخر فيها. القيادة إذن هي عملية تفاعل اجتماعي، لا يمكن أن تتم في فراغ، وإنما يلزم لها اطار من العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بين عدد من الأفراد الذين يشكلون جماعة، لكي يتبلور من خلالها الدور أو الأدوار القيادية، ولكي يتحدد بناء عليها التأثير والتأثر الذي يتم خلال هذه العمليات الاجتماعية.

ولما كانت القيادة هي نوع من التأثير الاجتماعي، فإن ظاهرة القيادة يمكن أن تتسع لتشمل مختلف الأدوار التي يمارس من خلالها هذا التأثير. فالدور القيادي الذي يمارسه فرد في جماعة قد يرتكز إلى الطبيعة الرسمية لهذا الدور والتي تمكن للرئيس الرسمي أن يمارس تأثيراً قيادياً بحكم ما يتيحه له موقعه من سلطة على مرؤوسيه. لكن الدور القيادي يمكن أن يمارس أيضاً ممن لا يملكون سلطة رسمية. فالدور القيادي قد يمارسه فرد اعتمد على ما اكتسبه من احترام وتقدير. ومما يتمتع به من زعامة. مما لا يعكسه وضعه الوظيفي الرسمي. التأثير القيادي ليس إذن حكراً على من يشغل موقعاً قيادياً رسمياً. بل نقول أن الدور الرسمي للمشرف أو للرئيس الرسمي لمجموعة عمل في المنظمة. وإن كان يتيح لشاغله فرصة التأثير على الأفراد التابعين له رسمياً. إلا أنه لا يضمن تحقيق هذا التأثير بالضرورة، ولا يضمن فعاليته. وفضلاً عن هذا فهو لا ينفي امكانية وجود فرد آخر أو أفراد آخرين في نفس الجماعة يمارسون دوراً قيادياً رغم عدم تمتعهم بمكانة أو سلطات رسمية.

والقيادة باعتبارها عملية اجتماعية مستمرة، تمارس من خلال دور متميز في جماعة مستقرة فهي تتضمن علاقات تفاعل مستقرة نسبياً، بين من يمارس التأثير القيادي ومن يتلقى هذا التأثير. فلكي يعتبر التأثير الذي يمارسه فرد على آخرين تأثيراً قيادياً، ينبغي أن يتوافر في هذا التأثير قدر معقول من الاستمرارية والاستقرار. وهذه الاستمرارية وهذا الاستقرار لا يتحققا في حالات التفاعل القصير الأمد ذي الموقف الواحد غير المتكرر. القائد إذن هو من تربطه بالتابعين علاقات تفاعل متكررة، يمارس فيها تأثيراً مستمراً على سلوك هؤلاء التابعين.

مقومات وأدوات التأثير القيادي:

اهتمت كثير من الدراسات الأولى في مجال القيادة بالخصائص التي يتصف بها من يشغلون مواقع قيادية، أو يمارسون أدواراً قيادية. فالكشف

عن خصائص عامة يتصف بها القادة، يحدد امكانية التعرف المبكر على من ينتظر أن يتبوءوا مراكز قيادية، أو يصعدوا إلى أدوار قيادية بحكم توافر هذه الخصائص فيهم. وقد تناولت هذه الدراسات متغيرات عديدة للخصائص، مثل الذكاء، والمبادأة، والتعاون، والثقة بالنفس، والمهارات الكلامية والخطابية، والأصل الاجتماعي والخصائص الجسمانية... الخ. لكن البحوث التي أجريت في هذا المجال لم تسفر عن وجود سمات أو خصائص "عامة" تميز من يشغلون مواقع قيادية، وتبين للباحثين أن تبوء موقع قيادي محكوم بالظروف وبالمواقف. فطبيعة الموقف قد تفرض نوع الخصائص التي ينبغي توافرها فيمن يمارس دوراً قيادياً في جماعة معينة. فالظروف التي تواجهها الجماعة، وطبيعة المهمة التي تلتقي حولها هذه الجماعة، وخصائص أفراد الجماعة، والخبرات السابقة للجماعة ولأفرادها تؤثر على سمات من تكون له فرصة أكبر لأن يمارس دوراً قيادياً في الجماعة. واختلاف هذه العوامل من جماعة لأخرى، ومن وقت لآخر (بالنسبة لنفس الجماعة)، يبرز اختلافات في السمات المطلوبة فيمن يمارس دوراً قيادياً.

لقد أيقن الباحثون أن عملية التأثير القيادي هي عملية موقفية، تحكمها طبيعة الظروف من ناحية، وسمات ومهارات القائد من ناحية أخرى. لذلك فإن نقطة البدء في التعرف على المقومات التي ينبغي توافرها فيمن يمارس تأثيراً قيادياً، بحكم طبيعة الموقف الذي يمارس فيه هذا التأثير، هي تحليل عملية التأثير القيادي ومقومات وأدوات هذا التأثير في المواقف المختلفة.

أدوات ووسائل التأثير القيادي:

هناك أدوات ووسائل عديدة يمكن لمن يشغل موقعاً قيادياً أن يستخدمها للتأثير على التابعين. ولقد تناول العديد من الباحثين والكتاب Cartwright)

1965; Dahl, 1957; Etzioni, 1961; French & Reven, 1959; Lee, 1977; Patchen, 1974; Peabody, 1961; Webber, 1975) هذه الوسـائل بالتحليل، فعرض كل واحد منهم لبعض منها. وقد قام يوكل (Yukle, 1981) بتجميع ما تناوله هؤلاء الباحثون والكتاب، واستطاع أن يميز بين احدى عشر أداة ووسيلة للتأثير القيادي. ونعرض لهذه الأدوات والوسائل فيما يلي :

١- **المطلب المشـروع**: أحد وسائل التأثير الشائعة الاستخدام في المنظمات يتمثل في الطلب الذي يصدر من القائد، والذي يستند إلى مشروعية، فيتحقق به اذعان المرؤوس للقائد. فعندما يطلب الرئيس من المرؤوس أن يقوم الأخير بتنفيذ مهمة تدخل ضمن مسئوليات عمله، فإن مثل هذا الطلب يمثل محاولة للتأثير على سلوك المرؤوس يستند إلى مشروعية مضمونها أن الرئيس يملك السلطة الرسمية التي تتيح له أن يمارس مثل هذا التوجيه في المجالات التي تتعلق بمسئوليات العمل. ويقوم اذعان المرؤوس في هذه الحالة على ما يملكه الرئيس من حق لأن يطلب من المرؤوس مثل هذا الاذعان. وتستند مشروعية طلب الاذعان الذي يصدر من الفرد الذي يمارس دوراً قيادياً على السلطة الرسمية التنظيمية التي يملكها هذا الفرد، أو على كونه مخولاً أو موكلاً من قبل فرد آخر يملك سلطة رسمية. وقد تستند هذه المشروعية إلى تقاليد وأعراف اجتماعية مثل تلك التي تعطي للأكبر سناً أو للأقدم في الوظيفة أن يطلب من الأصغر سناً أو الأحدث توظفاً أن يذعنوا له. وفضلاً عن هذا فيمكن أن يكون مصدر المشروعية هو ما قد تتفق عليه جماعة العمل من قواعد تتيح لفرد منها أن يكون له هذا الحق في طلب اذعان الأفراد الآخرين في الجماعة. وفي كل هذه الحالات، فإن التأثير القيادي يمارس استناداً إما إلى سلطة رسمية، أو إلى سلطة تقوم على أعراف وقواعد اجتماعية، ويتحدد قبول المرؤوس أو التابع لهذا الأسلوب من أساليب التأثير، ودافعيته للاذعان

والطاعة له بدرجة تشبعة وتقبله للقيم والتقاليد والأعراف التي تفرض مثل هذا الاذعان والطاعة. فبمقدار تغلغل مثل هذه القيم والتقاليد والأعراف التي تفرض عليه القبول والطاعة، بمقدار ما يذعن لهذا النوع من أنواع التأثير.

٢- **إذعان المنفعة:** عندما يقوم القائد بالتأثير على التابعين مستخدماً وسائل الترغيب التي تجعل التابعين يذعنون له نتيجة ما يعود عليهم من عوائد أو منافع نتيجة لهذا الاذعان، فإننا نكون هنا بصدد أداة من أدوات التأثير تسمى بالاذعان الوسيلي Instrumental compliance أو اذعان المنفعة. وطبيعي أن يعتمد هذا النوع من الاذعان على ما يملك القائد توزيعه من عوائد ومكافآت على من يذعنون له. فتوافر مثل هذه العوائد والمكافآت تحت سيطرة القائد، واستخدامه لها كأدوات تأثير، تجعل لتوجيهاته قوة خاصة. ويتوقف اذعان التابعين في حالة استخدام وسائل الترغيب هذه، على مدى جاذبية العوائد لهؤلاء التابعين، ومدى اعتمادهم على القائد – كمصدر وحيد – للحصول عليها، ومدى اتفاق السلوك المطلوب أدائه مع قيم ومعتقدات التابعين. فالقائد ينجح في اجتذاب التابعين باستخدام هذه الوسيلة، عندما يكون ما يملكه من عوائد ومكافآت ذي جاذبية عالية لدى التابعين، وعندما يكون هو المصدر الوحيد لحصولهم على هذه المنافع، وعندما لا يتعارض اذعانهم له وقيامهم بالسلوك المطلوب مع قيمهم أو معتقداتهم.

٣- **اذعان القهر:** يمكن للقائد أن يحصل على اذعان التابعين بوسائل تعتمد على استخدام العقاب أو على التهديد باستخدامه. ففي الحالات التي يذعن فيها التابعون رهبة وخوفاً من أن يلحق بهم أذى أو أن تصيبهم خسارة، فإن اذعانهم هنا هو اذعان قهري. فخوف المرؤوس من عاقبة عدم امتثاله لتوجيهات رئيسه وما يعنيه هذا من ألم أو توتر أو احراج قد يصيبه، فيما لو لم يذعن لهذه التوجيهات، يدفعه للاذعان تجنباً لهذه العواقب السيئة.

ويتوقف نجاح القائد في التأثير على التابعين باستخدام هذه الوسيلة على قوة أدوات القهر أو العقاب المستخدمة أو المتوعد بها، وعلى امكانية تجنب التابعين لهذا القهر مع عدم اتيان السلوك المطلوب، وعلى مدى اتفاق السلوك أو أسلوب القهر مع قيم ومعتقدات التابعين، وأيضاً على مدى الاستفزاز الذي يصيب التابعين نتيجة استخدام هذا الأسلوب. فكلما كان العقاب حاسماً، وكلما ضاق الخناق على التابعين بفعل ندرة البدائل الأخرى، وكلما كان السلوك المطلوب وأسلوب القهر المطبق لا يتناقضا مع قيم ومعتقدات التابعين، وبما لا يستفز أو يثير غضب أو مقاومة هؤلاء التابعين، كلما حقق هذا الأسلوب التأثير الذي يستهدفه القائد. وينبغي التنويه هنا إلى أن الاعتماد الكلي على أسلوب القهر من خلال العقاب كأداة للتأثير لا توفر لهذا التأثير فرصة الاستقرار. فالقهر يولد المقاومة والتمرد والانفجار إما عاجلاً أو آجلاً. فقبول التابعين واذعانهم لهذا الأسلوب يعتبر مؤقتاً، إلى حين أن تتوافر لهم فرصة المقاومة، أو التمرد، أو الانفجار.

٤- **الاستمالة القائمة على الرشد:** يمكن للقائد أن يمارس تأثيراً على التابعين، من خلال استمالتهم واقناعهم بأن السلوك المطلوب أدائه يمثل أفضل الطرق لاشباع حاجاتهم أو لتحقيق طموحاتهم. وفي هذه الحالة لا يكون تأثير القائد مستمداً من سيطرته على الحوافز وعلى الثواب والعقاب، وإنما مستمداً فقط من بيانه وايضاحه للطرق المؤدية إلى اشباع حاجات وتحقق أهداف الفرد التابع. ويعتمد هذا الأسلوب من أساليب التأثير على قدرة القائد على تفهم الحاجات والطموحات والمدركات التي تعقل في ذهن الفرد التابع، وكذلك على قدرته على الاستمالة والاقناع المستندة إلى حقائق وبراهين. والأمثلة على استخدام هذا الأسلوب كثيرة. فتوضيح الرئيس لمرؤوسه الكيفية التي يمكن بها أن يحصل المرؤوس على مكافأة أو ترقية أو

ميزة والوسائل المحققة لهذا من أداء جيد، أو انتظام في العمل، أو حضور دورة تدريبية، أو الحصول على درجة تعليمية أعلى.. كلها تعتبر وسائل استمالة رشيدة. وينبغي الإشارة إلى أن أسلوب الاستمالة الرشيدة يحقق تأثيراً أقل من التأثير المتحقق في حالة اذعان المنفعة. ففي الحالة الأخيرة يحقق القائد تأثيراً أكبر اعتماداً على ما يسيطر عليه من مكافآت وعوائد.

٥- **النفوذ القائم على الخبرة:** يمكن لفرد أن يمارس تأثيراً قيادياً على آخرين استناداً إلى الخبرة المتميزة التي يتمتع بها والتي قد تتمثل في تعليمه، أو تخصصه، أو مهنته، أو ممارساته... الخ. فالثقة التي يوليها هؤلاء الآخرين للفرد نتيجة لتميزه في ميدان خبرة معين، يجعلهم يذعنون لتوجيهات هذا الفرد، استناداً إلى هذه الخبرة، ودونما حاجة إلى استمالة أو اقناع من جانبه. فالمريض عندما يذعن لتوجيهات طبيبه، والعميل عندما يأخذ نصيحة محاميه في مسألة قانونية، والطالب عندما يتقبل المعلومات التي يقدمها له مدرسه، والمتدرب الذي يرضخ لتوجيهات ونصائح مدربه،... تمثل كلها حالات اذعان تستند إلى عنصر الخبرة. ويتحقق الاذعان لذوي الخبرة عندما يكون في هذا الاذعان منفعة لمن يذعن. فالاذعان في هذه الحالة كثيراً ما تحركه مواجهة الفرد (التابع) لبعض مشكلات لا يملك المعلومات أو الوسائل التي تيسر له التغلب عليها، لكنه يعتقد في امكانية فرد آخر (القائد) بحكم خبرته المتميزة أن يرشده إلى طرق ووسائل الحل. فالتابع يذعن للقائد ايماناً منه بصحة وصدق ما يصدر عنه، واعتقاداً منه بجدوى النصيحة والتوجيه في تحقيق منفعة له.

٦- **الالهام والهاب الحماس:** قد يحصل القائد على اذعان التابع من خلال الضرب على أوتار القيم والمثاليات التي يعتنقها التابع. فقد يلجأ القائد إلى بيان أهمية قيام التابع بسلوك معين، استناداً إلى مجموعة القيم والمثاليات

التي تبرر قيام التابع بهذا السلوك. فقد يحرك المدير حماس مرؤوسيه للقيام بمهمة معينة على اعتبار أن قيامهم بهذه المهمة هو تعبير عن اخلاصهم وولائهم للمنظمة، وقد يطلب فرد من زميل له أن يساعده في عمل معين أو أن يقف إلى جانبه في أمر معين استناداً إلى قيم الصداقة والوفاء، وقد يطلب من المواطنين أن يتطوعوا في مهام قومية تتضمن تضحيات أو مخاطر على أساس أن في هذا تعبير عن وطنيتهم، وقد يطلب فرد من آخرين أن يتقنوا أعمالهم وأن يخلصوا في ممارساتهم استناداً إلى شرف المهنة أو إلى القيم الدينية التي تحض على الإتقان والاخلاص. وفي كل هذه الحالات لا يقدم القائد عائداً مباشراً محسوساً. نظير قيام التابع بالاذعان لتوجيهه. فكل ما يعد به هو تلك الراحة النفسية التي سيشعر بها التابع. حال قيامه بعمل يخدم قيماً هامة أو فاضلة كالشرف والعدل والشهامة والصدق والوطنية والفضيلة... الخ. وعندما يستخدم القائد هذا الأسلوب في الحصول على اذعان التابع، فإنه يلجأ إلى استمالة التابع بأن يوضح له الصلة بين الفعل المطلوب، والقيمة التي يخدمها هذا الفعل. ولكي يستطيع القائد استمالة التابع، فلابد له من أن يتفهم نفسية التابع، ومعتقداته، وقيمه، ومشاعره، حتى يمكن له أن يستخدم هذه المعايير في تحريك حماسه. ونظراً لفعالية هذا الأسلوب في تحقيق اذعان التابعين، في الحالات التي يمكن ربط السلوك بقيم هامة يعتز بها التابعون، فإن المنظمات كثيراً ما تعتمد عليه في الحصول على طاعة واذعان العاملين فيها. فالرؤساء كثيراً ما يعتمدون في ممارستهم للتأثير على مرؤوسيهم على ما تحث عليه التقاليد والقيم في المجتمع من طاعة الرؤساء والولاء لصاحب العمل، والانضباط في العمل، والاتقان، والشرف والنزاهة... الخ.

٧- **تنمية أو تغيير القيم والمعتقدات:** عندما يستخدم القائد وسيلة الالهام

والهاب الحماس استناداً إلى قيم ومعتقدات معينة لدى التابع، فإن هذا يفترض وجود هذه القيم والمعتقدات ورسوخها في وجدان وذهن التابع. أما عندما لا تكون مثل هذه القيم والمعتقدات راسخة لدى الفرد التابع، فقد يلجأ القائد إلى تنميتها وتقويتها حتى يمكنه أن يستخدمها كأساس للحصول على اذعان التابع. وقد يستطيع القائد تحقيق هذا من خلال اختيار من سيلقي إليهم بتوجيهاته بحيث يكونوا ممن تتوافر لديهم القيم والمعتقدات التي تستند إليها هذه التوجيهات. فقد ينتقي أحد الرؤساء من بين مرؤوسيه أولئك الذين يتوافر لديهم قيم الطاعة، والإيمان الديني، والفضيلة والشرف، ليعهد إليهم بمهمة سرية في العمل، أو بالحفاظ على مستندات هامة، أو بإجراء تعاملات لحساب المنظمة بحيث لا تتطرق لهذه التعاملات شبهة الفساد أو الانحراف. وفي الحالات التي قد يجد فيها القائد أن تابعيه لا يملكون القيم والمعتقدات التي تخدم الممارسة والسلوك المطلوب، فإنه قد يعمد إلى تنميتها وتعميقها لديهم. فقد يحاول القائد ترسيخ وتقوية قيم طاعة الرؤساء، واحترام التقاليد. والولاء للمنظمة. والتضحية وانكار الذات، والاتقان، وغير ذلك مما يخدم الممارسة والسلوك المطلوب. وعادة ما تستغرق عملية تنمية وترسيخ هذه القيم والمعتقدات وقتاً طويلاً. لكن القائد قد يستطيع أن يكثف جرعات التأثير التي تستهدف بناء هذه القيم فيسرع بهذه العملية. وتلجأ الكثير من الجماعات الدينية والسياسية إلى تنمية وترسيخ القيم من خلال اعطاء حديثي الالتحاق بهذه الجماعات جرعات مكثفة من التوعية والتأثير، بما يخدم الممارسات التي يطلب اذعان أفراد هذه الجماعات لها فيما بعد. وقد تتخذ التنمية المكثفة والسريعة لهذه القيم التي تقوم بها بعض الجماعات الدينية أو السياسية المتطرفة، ما يعرف بعملية «غسيل المخ» Brain washing. وفي هذه العملية يتم عزل الفرد المراد تحويله وتغيير معتقداته عن كل مصادر المعلومات،

وعن كل اتصالات اجتماعية فيما عدا ما يتلقاه من خلال الجماعة أو المنظمة. ويتم تعريض الفرد لحملات مكثفة من التوعية يقوم بها أفراد يملكون حماساً عالياً وموهبة وقدرة عالية على التأثير وعلى بيان جاذبية القيم والمعتقدات التي تتبناها الجماعة أو المنظمة، كما يتم حث الفرد على التعبير عن موافقته وتبنيه للقيم والمعتقدات الجديدة، ونبذه للقيم والمعتقدات السابقة وتشجيعه وتدعيم سلوكه كلما أظهر ذلك. ويتم هذا كله في جو مشحون بالانفعال والحماس والهاب العواطف، ومعزز بقبول الجماعة وتبنيها للعضو الجديد كلما أظهر اعتناقه لقيمها ومعتقداتها ومبادئها. ومثلما يمكن للفرد الذي يمارس موقعاً قيادياً أن يستخدم هذه الأساليب على تفاوتها، يمكن للمنظمة أو أي جماعة أن تستخدم هذه الأساليب أيضاً. بل أن الأساليب الأكثر قوة واسراعاً بعملية تغيير القيم والمعتقدات والمبادئ والأكثر تطرفاً، مثل عملية «غسيل المخ»، تعتبر المنظمة أو الجماعة أكثر قدرة على ممارستها والسيطرة عليها عما لو مارسها فرد واحد "أننا نعرض هذه الأساليب رغم عدم اتفاقنا معها". وفي رأينا أن أسلوب «غسيل المخ» يقوم على أسس غير أخلاقية Unethical لأنه يلغي ارادة الفرد، ويلغي اختياراته، ويذيبه في كيان الجماعة من خلال سلبه لارادته في التقدير والحكم والمفاضلة. وبذلك فإن هذا الأسلوب يلغي أهم صفة في انسانية الفرد وهي اعمال العقل والاختيار والارادة.

٨- **تطويع القائد للمعلومات:** يمكن للقائد أن يؤثر على مفاهيم، ومشاعر ومدركات التابعين من خلال سيطرته على المعلومات التي تتاح لهؤلاء التابعين. فانتقاء معلومات معينة دون أخرى، ونقل أحداث معينة دون أخرى. وتوفير معلومات وبيانات تعطي انطباعات معينة وتقود إلى استنتاجات في اتجاه معين. كلها أساليب تعتمد على تطويع المعلومات

والسيطرة عليها مما يؤثر على الأفراد الذين يتلقون هذه المعلومات. والتابع الذى يتحقق نتاجاً لتطويع المعلومات، لا نتصور أن يتم إلا إذا تم عزل الفرد محل التأثير (التابع) عن المصادر البديلة للمعلومات. وتتأثر مدركات ومفاهيم الفرد التابع نتيجة تطويع المعلومات. ودون أن يعي أو يدرك أنه مستهدف لهذا التأثير بالضرورة، لاسيما في حالة عدم توافر مصادر بديلة للمعلومات. وقد يلجأ القائد (أو الجماعة) إلى استخدام أسلوب تطويع المعلومات كأسلوب مكمل ومعزز لأساليب تأثير أخرى مثل الاستمالة القائمة على الرشد والنفوذ القائم على الخبرة، والهاب الحماس، وتغيير المعتقدات.

٩- **تطويع ظروف البيئة**: يمكن للقائد أن يؤثر على مشاعر وسلوك التابعين، بطريقة غير مباشرة، من خلال تطويعه للظروف المادية أو الظروف الاجتماعية المحيطة بهؤلاء التابعين. فمن خلال التحكم في الاختيارات البديلة للتصرف المتاحة للتابعين يمكن للقائد التأثير على سلوك هؤلاء التابعين، مثل توفير أدوات أو خامات معينة - دون أخرى - هي المطلوب استخدامها، أو حالة تصميم مكان العمل بما يقيد من إمكانية القيام بأنشطة معينة ويمكن من القيام بأنشطة أخرى، أو حالة تشكيل فرق أو جماعات العمل بما يمكن من تهيئة ظروف التعاون أو التنافس بين التابعين. وبالمثل فإن تصميم تقنيات الإنتاج قد يحدد السرعة التي يتدفق بها الأداء ويلتزم بالتالي بها الأفراد في المراحل المتتابعة للإنتاج، كما قد يؤثر هذا التصميم على امكانيات التفاعل والاتصال بين الأفراد العاملين في مواقع مختلفة أو في مراحل مختلفة من عمليات الإنتاج. وتتوقف درجة التأثير المتحققة من مثل هذا التطويع المادي أو الاجتماعي للبيئة، على درجة السيطرة المتاحة للقائد على عناصر هذه البيئة، وعلى قبول التابعين لظروف البيئة بعد تطويعها.

١٠- الاعجاب والانتماء الشخصي: قد يعتمد القائد على اعجاب التابعين به، وانتمائهم لشخصه. فيجعلهم يحاكونه في السلوك الذي يسعى لتنميته لديهم. فالعنصر الرئيسي في هذه الطريقة هو القدرة التي يراها التابعون في قائد أو رئيس يحملون له مشاعر إعجاب وتقدير، يجعلهم يحاكونه ويتمثلون به في سلوكهم وممارساتهم، وهذه المحاكاة قد تكون نتاجاً لمحاولة تمثل التابعين للقائد نتيجة اعجابهم بصفاته. وقد يمكن للقائد أن يستشعر اعجاب وولاء التابعين له، بأن ينمي لديهم أنماطاً معينة من القيم والسلوك، من خلال القدوة التي يعطيها اياهم. ومثلما يمكن للقائد أن يستخدم ذاته كقدوة للمحاكاة، يمكنه أيضاً أن يستخدم أفراد معينين كنماذج يشجع بها من يريد التأثير عليهم على أن يقتدوا بهم ويحاكوهم.

١١- المشاركة في القرار: يمكن للقائد أن يؤثر على سلوك التابعين من خلال اشراكهم في الاختيارات والقرارات التي يطلب منهم تنفيذها. فالمشاركة هنا تنمي لدى التابعين الشعور بالانتماء للقرار المتخذ، والالتزام به، مما يزيد من حماسهم لتنفيذه. ويتوقف التأثير الايجابي المتحقق من هذا الأسلوب على درجة المشاركة المتاحة، وعلى مدى اتساق القرار المتخذ بالمشاركة مع تفضيلات وأهداف الفرد التابع. فاشراك الفرد اشراكاً صورياً لا يكون له أثر الاشراك الفعلي في كل مراحل القرار. وكذلك فإن اشرك الفرد في قرارات تستهدف غايات تتعارض مع مصلحته وأهدافه، لن يضمن حماسه لها وتعاونه في تنفيذها. وتتمثل فلسفة أسلوب المشاركة في القرار كأداة من أدوات التأثير، في توفير الفرصة للفرد التابع أن يمارس تأثيراً على القرار، فيتأثر بالتالي حماسه وانتمائه للقرار المتخذ نتاجاً لتوفير فرص المشاركة هذه.

نفوذ المنصب والنفوذ الشخصي:

تتفاوت أدوات ووسائل التأثير السابق عرضها فيما تعتمد عليه وما تتطلبه من مقومات. فبعض هذه الأدوات والوسائل قد تعتمد على ما يتيحه المنصب أو الوظيفة من سلطات وصلاحيات، والبعض الآخر قد يعتمد على ما يتمتع به الفرد نفسه من سمات وخصائص ومهارات. ونتناول هذين النوعين من أنواع النفوذ فيما يلي :

نفوذ المنصب: عندما يعتمد الفرد على ما يتيحه له المنصب الذي يشغله من حقوق وسلطات، فيمارس هذه الحقوق والسلطات للتأثير على التابعين فإن تأثيره القيادي يستمده هنا من موقعه. ومثل هذا التأثير يتوقف على مدى ما يتيحه له المنصب من سلطات. فالمناصب الرئاسية تتفاوت فيما هو متاح لشاغلها أن يمارسه من سلطات لتوجيه مرؤوسيه، ولتوزيع الثواب والعقاب عليهم، وتوزيع المهام والاختصاصات فيما بينهم، ولتحديد طرق العمل وأنظمته، وتحديد وتصميم بيئة العمل، والسيطرة على المعلومات المتاحة لهم. وكلما زادت السلطات والصلاحيات المتاحة لمن يشغل موقعاً رئاسياً كلما زادت فرصته في التأثير والحصول على اذعان المرؤوسين. لكن تحقق هذا التأثير بالفعل يتوقف على مهارة الرئيس وقدرته على استخدام ما يتيحه له المنصب الرئاسي من مقومات.

النفوذ الشخصي: هناك من أدوات التأثير ما يعتمد بدرجة كبيرة على خصائص الفرد. فمثلاً أساليب الاستمالة القائمة على الرشد والاقناع، ونفوذ الخبرة، والهاب الحماس، والاعجاب المقترن بالمحاكاة، تعتمد على المهارات والسمات الشخصية للقائد. وفي هذه الحالات فإن التأثير الذي يمارسه القائد يرتبط بصفاته أكثر من ارتباطه بالموقع أو المنصب الذي يشغله. ويتفاوت

التأثير الشخصي بتفاوت الأفراد فيما يملكونه من قدرات وخبرات تتيح لهم فهم مشاعر ودوافع الآخرين، واستمالتهم واقناعهم، وتحريك حماسهم، وتغيير قيمهم ومعتقداتهم... الخ بما يمكن من التأثير على مشاعرهم وسلوكهم. ولا يعني كون النفوذ الشخصي يرتبط بصفات شخصية للقائد، أن ظروف الموقف لا تلعب دوراً في هذه الحالة. فظروف الموقف قد تحدد نوع المهارات والخبرات والصفات التي ينبغي توافرها في القائد حتى يمكن له أن يمارس تأثيراً قيادياً.

القيادة الزعامية:

هناك نوع من التأثير القيادي المرتبط بشخص القائد يسمى بالقيادة الزعامية أو البطولية Charismatic leadership. في هذا النوع ينجح القائد في أن يحصل على درجة عالية من التزام التابعين وولائهم الشديد له ولما يدعو إليه. ورغم أن القيادة الزعامية كانت محور اهتمام من قبل الكثير من الكتاب منذ بداية هذا القرن، إلا أن تناول هذه الظاهرة بالتحليل والتنظير المحكم لم يتم إلا منذ سنوات قليلة على يد روبرت هاوس.

لقد قدم هاوس في سنة ١٩٧٧ (House, 1977) نظرية في القيادة الزعامية تعتبر أول محاولة لتناول هذه الظاهرة تناولاً نظرياً شاملاً. وقام "هاوس" باستخلاص نظريته من نتائج البحوث والكتابات التي تنتمي لميادين عديدة من ميادين العلوم الاجتماعية. وأمكن "لهاوس" في نظريته هذه أن يجلي الكثير من الغموض الذي يحيط بهذه الظاهرة، بأن حلل الخصائص المميزة للقيادات الزعامية، وأنماط السلوك التي تصدر عنهم، وأيضاً الظروف التي تيسر ظهور مثل هذه الزعامات.

ووفقاً لتحليل "هاوس"، فإن الحكم على قائد ما بأنه يمارس قيادة زعامية، ممكن أن يتم على أساس عدد من المؤشرات التي تتمثل في الآتى :

١- ثقة التابعين في صحة وسلامة معتقدات القائد.

٢- تشابه معتقدات التابعين مع معتقدات القائد.

٣- قبول التابعين للقائد قبولاً غير مشروط لا يخالطه شك.

٤- استحواذ القائد على عواطف ومحبة التابعين.

٥- استعداد التابعين لتقديم الطاعة للقائد طواعية منهم ودون ارغام.

٦- حماس وانفعال التابعين بالقضية أو المهمة التي يدعو إليها القائد.

٧- طموح عال لأهداف الأداء والإنجاز من قبل التابعين.

٨- اعتقاد التابعين في قدرتهم على المساهمة في تحقيق نجاح القضية أو المهمة التي يدعو إليها القائد.

ويرى "هاوس" أن القائد الزعيم يتميز عن غيره بمجموعة من السمات، فهو يتمتع بثقة عالية في النفس، وإيمان قوي في معتقداته ومبادئه ومثالياته، ونزعة قوية للتأثير وبسط النفوذ على الآخرين. فالثقة العالية في النفس والإيمان الذي لا يتزعزع في ما يعتقد فيه، يمكنا القائد من أن يحصل على ثقة تابعيه وفي حكمه على الأمور، وايمانهم بسلامة ما يدعو إليه، أما نزعة التأثير وبسط النفوذ فهي ضرورية لكي يحاول القائد أن يستميل تابعيه وأن يؤثر على سلوكهم. وتوافر نزعة بسط النفوذ مع الثقة بالنفس وبالمعتقدات الذاتية تمثل مزيجاً يعطي للقائد الدافع لأن يمارس تأثيراً على الآخرين. ويعطي لمحاولاته للتأثير فرصة النجاح. فالقائد الذي لا يملك ثقة عالية بالنفس أو بالمعتقدات الذاتية لا ينتظر أن يبدي حماساً أو أن يحاول نقل

مبادئه ومثالياته للآخرين. وهو إن حاول ذلك لا ينتظر أن تكلل محاولاته بالنجاح في استمالة واقناع الآخرين بما يدعو إليه، وكذلك فلا ينتظر من فرد تكون نزعة التأثير وبسط النفوذ لديه ضعيفة أن يسعى ويتحمس ويبدي محاولات لنقل أفكاره ومبادئه للآخرين، وخاصة إذا كانت أيضاً ثقته في نفسه وفي ما يعتقد فيه ضعيفة.

ويميل الزعيم إلى أن يتصرف بطريقة تكون انطباعات لدى التابعين بكفاءته وفعاليته ونجاحه. فالسلوك الذي يعكس الثقة بالنفس، والتصرف بلا تردد، وابراز النجاحات والانجازات التي حققها القائد بنفسه ومن خلال قيادته للجماعة، تعمل على زيادة استعداد التابعين للاذعان الطوعي لتوجيهات القائد، وعلى ثقتهم في قيادته. وفي غيبة مثل هذا السلوك من قبل القائد، مثل تردده أو اتخاذه مواقف متناقضة أو ضعف نجاحاته وانجازاته، تتبدد ثقة التابعين فيه، ويتضاءل بذلك تأثيره عليهم.

ويقوم الزعيم عادة ببلورة أهداف التابعين، ويحدد للجماعة التي يقودها هويتها الفكرية، وغاياتها العقائدية. فالزعيم يعمد إلى ربط مهام الجماعة وأنشطتها بمجموعة من القيم والآمال والمثاليات التي يشترك فيها أفراد الجماعة. وهو يقوم بعملية الربط هذه من خلال رسم صورة لمستقبل الجماعة ومستقبل انجازاتها. ومن خلال هذه الرؤية المستقبلية يستطيع أن يلهب حماس التابعين، ويحرك همتهم ومشاعرهم، ويقوي من التزامهم.

النظريات والبحوث التقليدية وشبه التقليدية في فعالية القيادة:

يتفاوت القادة والرؤساء في النتائج والآثار التي تترتب على سلوك التعامل والتأثير الذي يمارسونه تجاه تابعيهم ومرؤوسيهم. وهذه النتائج والآثار هي التي تقاس بها فعالية القيادة Leadership effectiveness.

ولقد شغلت قضية فعالية القيادة اهتمام الباحثين والدارسين في ميدان القيادة خلال الأربعين سنة الماضية، واجريت بحوث عديدة، وظهرت نظريات مختلفة، يحاول كل منها أن يفسر ويحلل العوامل المحددة لهذه الفعالية. ونعرض في هذا الفصل والفصل الذي يليه لأهم نتائج البحوث ولأهم النظريات التي تفسر فعالية القيادة.

ويشير استقراء حصيلة البحوث والنظريات المفسرة لفعالية القيادة، إلى أن هناك معيارين أساسيين لتقييم هذه الفعالية، فهناك دراسات استخدمت متغير فعالية الأداء أو الانتاجية، وهناك دراسات أخرى استخدمت فضلاً عن هذا، تأثير القائد على الرضا والروح المعنوية لمرؤوسيه. ففعالية تأثير القائد على أفراد الجماعة يمكن أن تقاس بدرجة تحقيق الأفراد أو الجماعة لمهمة أو أهداف العمل (الأداء أو الانتاجية). لكن هذه الفعالية يمكن أن تقاس أيضاً بتأثير القائد على رضا واشباعات ومشاعر مرؤوسيه.

وتتفاوت دراسات ونظريات القيادة من حيث نوعية المتغيرات التي تفترض تأثيرها على كل من الأداء والرضا. ويمكن أن نميز هنا بين نوعين من الدراسات، احداهما يركز في تفسيره لفعالية القيادة على نمط شخصية أو سلوك القائد، أو على نمط الشخصية والسلوك وكذلك ظروف الموقف، أما النوع الثاني فيركز على العمليات النفسية لدى المرؤوس التي يحركها التأثير القيادي ليولد بها في النهاية الفعالية متمثلة في الأداء العالي أو الرضا العالي. وسنعالج في هذا الفصل النوع الأول من الدراسات، أما النوع الثاني من الدراسات وهو يمثل الاتجاه الحديث فسيتم تناوله في الفصل التالي.

وفي اطار النوع الأول من الدراسات يمكن التمييز بين اتجاهين :

١- **الاتجاه التقليدي:** تفترض الدراسات التي تنتمي إلى هذا الإتجاه أن

فعالية القيادة تحددها متغيرات تتعلق بصفاته هو وسلوكه هو.. وغالباً ما تفرق هذه الدراسات بين أنماط Styles معينة من القيادة مثل القيادة الديموقراطية والقيادة المتسلطة أو مثل القيادة التي تتمركز اهتماماتها في الإنتاج أو مهمة العمل المطلوب القيام بها Task or production leadership oriented، والقيادة التي يتمركز اهتمامها في الأفراد العاملين وفي تنمية علاقات انسانية معهم Employee or relations oriented leadership.

٢- الاتجاه شبه التقليدي: لا تكتفي الدراسات التي تنتمي إلى هذا الاتجاه في تفسير فعالية القيادة بمتغيرات صفات وسلوك القائد أو نمط القيادة، وإنما تضيف إليها متغيرات تتعلق بظروف الموقف. وهي تفترض أن فعالية القيادة تحددها متغيرات تتعلق بسلوك القائد، ومتغيرات تتعلق بخصائص الأفراد والموقف الذي يوجد فيه القائد. فخصائص الأفراد مثل شخصيتهم ودافعيتهم وقدراتهم، وكذلك طبيعة المهمة والسلطات التي يحوزها القائد تمثل متغيرات موقفية يفترض هذا الاتجاه أنها تتفاعل مع نمط القيادة في التأثير على الفعالية.

الاتجاه التقليدي: دراسات أنماط القيادة Studies of Leadership Styles:

تفترض دراسات أنماط القيادة أن فعالية القائد في تحقيق أهداف الأداء ورضا أفراد الجماعة تتوقف على نمط القيادة الذي يتبعه القائد أو نمط السلوك الذي يمارسه في علاقته بالجماعة. ووفق هذه الدراسات فإن المتغير أو العامل المحدد لفعالية القيادة هو ذلك المتغير المركب من مجموعة الأنشطة والتصرفات التي يبديها القائد والتي تشكل في مجموعها أسلوباً عاماً أو طريقة أو نمطاً لقيادته.

وقد كانت الدراسة الرائدة التي أبرزت أهمية [illegible] القيادة وقدمته في

صورة «أنماط» هي تلك التي قام بها "ليفين وليبيت" ووايت" في أواخر الثلاثينات (Lewin, Lippitt, & White, 1939) والتي طبق فيها الكثير من أفكار كيرت ليفين. وكانت الدراسة عبارة عن تجربة أجريت على عدد من التلاميذ قسموا في مجموعات وفق نوع السلوك الذي قام به المشرف (القائد) على كل مجموعة. وقد تلقى المشرف على كل مجموعة تعليمات من القائمين بالتجربة باتباع نمط معين من السلوك تجاه التلاميذ في المجموعة المخصص لها. وكان هناك ثلاثة أنماط من السلوك القيادي هي النمط الاستبدادي Autocratic or authoritarian والنمط الديموقراطي Democrat-ic، والنمط الفوضوي أو نمط الحرية المطلقة Laissez-faire. ويهمنا من نتائج هذه الدراسة المقارنة بين النمط الاستبدادي والنمط الديموقراطي.

ففي النمط الاستبدادي، قام القائد بتركيز كافة القرارات في يده بما في ذلك تحديد مختلف الأنشطة والإجراءات المسموح للأفراد القيام بها وغير المسموح لهم القيام بها، واتخذ الثواب والعقاب الذي أعطاه القائد صورة شخصية، وكان هو مركز الاتصالات والمعلومات في الجماعة. وعكس ذلك كان النمط الديموقراطي، فقد تحددت فيه مختلف القرارات نتيجة للمشاركة والمناقشة الجماعية التي تمت بتشجيع ومعاونة من القائد، وكان الثواب والعقاب على أسس موضوعية، وكانت هناك حرية أكبر في الاتصال بين أفراد الجماعة وفي تفاعلهم مع بعضهم البعض.

ويهمنا من النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة الآتي :

١- كان مقدار إنتاجية الجماعة في ظل النمط الاستبدادي "أكبر" من إنتاجية الجماعة في ظل النمط الديموقراطي.

٢- كانت درجة الابتكار فيما تقوم به الجماعة من أنشطة أكبر في النمط الديموقراطي عن النمط الاستبدادي.

٣- كان الدافع إلى العمل أقوى في ظل النمط الديموقراطي عنه في النمط الاستبدادي. فقد كان مقدار العمل الذي يقوم به أفراد الجماعة في النمط الاستبدادي يهبط، بل كان يتوقف أحياناً عند مغادرة القائد لمكان العمل، على حين استمر مستوى العمل ثابتاً ومستقراً في النمط الديموقراطي حتى في حالة مغادرة القائد لمكان العمل.

٤- كان رضا الأفراد في النمط الديموقراطي أكبر كثيراً من رضاهم في النمط الاستبدادي. وقد أظهر الأفراد قدراً كبيراً من السلوك العدائي تجاه بعضهم البعض في النمط الاستبدادي، في حين كانت هذه الظاهرة محدودة جداً في النمط الديموقراطي.

٥- كانت روح الفريق والتفاعلات الاجتماعية المكثفة تسود بدرجة واضحة في سلوك الأفراد في النمط الديموقراطي، في حين غلبت نزعات الخضوع السلبي من جانب الأفراد، وقلت التفاعلات الاجتماعية بينهم في النمط الاستبدادي.

وتشير النتائج السابقة إلى أن نمط القيادة الاستبدادية في تجربة ليفين وزميليه حقق انتاجية أعلى، لكن هذه الانتاجية كانت رهينة بممارسة القائد الاستبدادي لضغطه على الجماعة وبوجوده في مكان العمل. أما بالنسبة لمؤشرات الفعالية الأخرى مثل الابتكار، والدافع للأداء، والرضا، والتماسك والتفاعلات الاجتماعية، فقد تفوقت القيادة الديموقراطية بوضوح على القيادة الاستبدادية.

وينبغي الحذر الشديد في استخلاص تعميمات من النتائج السابقة للأسباب الآتية :

١- لا يمكن اعتبار الأفراد الذين قاموا بدور التابعين في الدراسة وهم أطفال

غير ناضجين عينة ممثلة للأفراد الراشدين الذين يعملون في منظمات رسمية ويقومون بأعمال ومهام معقدة.

٢- من حيث الجوانب المنهجية في الدراسة، كان هناك عدد كبير من المتغيرات لم تخضع للتحكم ولم يعزل أثرها مثل شخصية ودوافع وقدرات الأفراد.

٣- من الصعب أن نتوقع الحصول على نتائج مشابهة إذا ما أجريت مثل هذه التجربة في ثقافة ومجتمع آخر غير المجتمع الأمريكي الذي أجريت فيه هذه الدراسة (مليكة، ١٩٦٣).

ورغم الثغرات السابق ذكرها في دراسة ليفين وزميليه إلا أن نتائج هذه الدراسة شجعت عدداً من الباحثين في جامعة متشجن على اجراء دراسات حول أنماط القيادة في المنظمات الرسمية. وكان هدف هذه الدراسات هو محاولة التعرف على نمط السلوك الذي يقوم به المشرف في مجموعات العمل أو الأقسام ذات الإنتاجية المرتفعة والمتغيرات المرتبطة به، ومقارنته بنمط سلوك المشرف والمتغيرات المرتبطة به فى الأقسام ذات الإنتاجية المنخفضة. وقد قام "ليكارت" بتجميع وبلورة نتائج هذه الدراسات، واستخلاص تعميمات منها.

وكان أهم ما أسفرت عنه هذه الدراسات أن الأقسام ذات الإنتاجية المرتفعة يتسم سلوك المشرف فيها بالتالي :

١- اشرافه على مرؤوسيه يتسم بالعمومية وعدم التعرض للتفصيلات.

٢- اهتمامه بكيان ومشاعر المرؤوسين واعطاؤه أولوية للأمور المتعلقة بالأفراد كبشر.

٣- استحواذ عملية الإشراف على نسبة كبيرة من وقته.

أما المشرفون في الأقسام ذات الإنتاجية المنخفضة فقد وجد أنهم يمارسون اشرافاً مدققاً وتفصيلياً، ويتدخلون كثيراً في مهام أداء مرؤوسيهم، ويهتمون بأمور العمل والإنتاج على حساب كيان ومشكلات المرؤوسين، كما وجد أن عملية الاشراف والتفاعل مع المرؤوسين تستحوذ على نسبة صغيرة من وقت عملهم.

وقد وجد أيضاً أن رضا الأفراد العاملين في الأقسام ذات الإنتاجية المرتفعة والتي يمارس المشرفون فيها نمط السلوك الأول كان مرتفعاً عن رضا الأفراد العاملين في الأقسام من النوع الثاني.

ولقد أطلق "ليكارت" على نمط الاشراف من النوع الأول Employce oriented supervision اشارة إلى تمركز اهتمامات المشرف في مرؤوسيه، وعلى النمط الثاني Production oriented supervision اشارة إلى تمركز اهتمامات المشرف في الإنتاج.

وتشير النتائج السابقة إلى أن نمط الاشراف أو نمط القيادة المتركز في المرؤوسين يحقق نتائج وانتاجية أعلى ويحقق رضا أفضل عن نمط الاشراف المتمركز في الإنتاج. ويعلل ليكارت هذا بأن نمط الاشراف المتمركز في المرؤوسين يحقق نتائج أفضل من خلال علاقة المشرف الطيبة بالمرؤوسين ومن خلال اثارته لدافعيتهم واعطائهم مسئولية في العمل. أما نمط الاشراف المتمركز في الإنتاج، فإن الاهتمام المفرط بأهداف العمل واهمال كيان ومشاعر المرؤوسين يؤدي إلى فقدان حماس المرؤوسين وبالتالي تدهور الانتاجية.

هل يمكننا التعميم من النتائج والفروض السابقة التي قدمها ليكارت؟ أن أهم ما يؤخذ على دراسات جامعة متشجن هو الصعوبة في استنتاج علاقات

سببية بين نمط الاشراف أو القيادة ومعايير الفعالية. فافتراض أن نمط الاشراف هو المتغير المؤثر على الانتاجية والرضا يفتقد الدليل المنهجي والتجريبي في هذه الدراسات.

ويشير فحص الدراسات الميدانية Field studies التي أجريت في جامعة متشجن إلى أن هذه الدراسات لم تتضمن أي تحكم أو تطويع موجه لمتغير نمط سلوك المشرف ثم متابعة أثر هذا التطويع على متغيرات الفعالية. وفي غياب مثل هذه الضوابط المنهجية لا يمكن استنباط علاقات سببية. بل أن بعض الباحثين (Vroom, 1964) يشير إلى امكانية وجود علاقة سببية في اتجاه مغاير لما افترضه ليكارت. فقد يكون نمط الاشراف العام والمتمركز في المرؤوسين هو نتيجة لارتفاع إنتاجية هؤلاء المرؤوسين وليس سبباً لها. وكذلك الحال في نمط الاشراف المتركز في الإنتاج، فقد يكون الاهتمام بالانتاج من قبل المشرف هو نتيجة لانخفاض الانتاجية وليس سبباً لها. ودراسات جامعة متشجن لا تعطينا اجابات حاسمة لهذه التساؤلات.

وفي الوقت الذي كانت فيه دراسات جامعة "متشجن" جارية، كان هناك فريق من الباحثين في جامعة ولاية "أوهايو" يحاول دراسة مكونات وظائف القائد وأبعاد السلوك الذي يعبر عنها نمط قيادته، وأيضاً الفعالية المرتبطة بهذه الأبعاد السلوكية.

وقد قامت بحوث جامعة ولاية أوهايو حول أبعاد السلوك القيادي على دراسة عناصر السلوك والأنشطة التي يقوم بها من هم في مواقع قيادية وعلاقتها ببعضها البعض. وقد وجد أن عناصر أو متغيرات السلوك التي تتعلق بتنظيم وتوجيه ومتابعة أداء المرؤوسين للعمل ترتبط ببعضها البعض. كما وجد أيضاً أن متغيرات السلوك التي تتضمن الجوانب الانسانية في

معاملة القائد لمرؤوسيه ترتبط ببعضها البعض. وكانت النتيجة التي أضافتها هذه البحوث هي أن مجموعة المتغيرات السلوكية التي تتعلق بتنظيم وتوجيه ومتابعة العمل تعتبر مستقلة وغير مرتبطة بمجموعة المتغيرات السلوكية الثانية التي تتعلق بالجوانب الانسانية لمعاملة القائد لمرؤوسيه. ومعنى استقلال هاتين المجموعتين من السلوك هو أن درجة أو معدل قيام القائد بالأنشطة التي تتعلق بالمجموعة الأولى لا ترتبط طردياً أو عكسياً بدرجة أو معدل قيامه بالأنشطة التي تتعلق بالمجموعة الثانية. ولقد اعتبرت متغيرات المجموعة الأولى عاملاً مركباً أطلق عليه Initiating structure اشارة إلى مبادرة القائد بعمل التنظيم اللازم وتحديد الأساليب والعلاقات والاجراءات اللازمة لتحقيق أهداف العمل. وكذلك اعتبرت متغيرات المجموعة الثانية عاملاً مركباً أطلق عليه Consideration اشارة إلى حساسية واهتمام القائد بالجوانب الانسانية لمرؤوسيه.

لقد كانت توقعات فريق الباحثين بجامعة ولاية أوهايو أن كلاً من متغير تنظيم العمل Initiating structure ومتغير الحساسية Consideration يرتبطان بمؤشرات الفعالية سواء ما يتعلق منها بالأداء مثل إنتاجية الجماعة، أو ما يتعلق برضا المرؤوسين مثل التظلمات والغياب وترك الخدمة. وكان الافتراض أن القائد الفعال (الذي يحقق مرؤوسيه أداءاً عالياً كما يحقق رضا عالياً لدى هولاء المرؤوسين) يجب أن يتصف بالقدرة على تنظيم العمل وأيضاً الحساسية تجاه المرؤوسين، أي يجب أن يظهر سلوكاً عالياً في كلاً من بعدي أو متغيري سلوك القائد.

لقد أثارت النتائج الأولى لدراسات جامعة ولاية أوهايو عن استقلال بعدي سلوك القائد اهتمام الباحثين في مجال القيادة. فأجريت بحوث عديدة لدراسة العلاقة بين متغيري سلوك القائد ومتغيرات الفعالية. وقد قام كورمان

(Korman, 1966) بتلخيص وتقييم نتائج هذه الدراسات. وأسفر هذا التقييم عن الآتي :

١- لا يوجد نمط ثابت أو واضح للعلاقة بين متغيري تنظيم العمل والحساسية ومتغيرات الفعالية. فالنتائج التي تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين متغيري سلوك القائد ومؤشرات الفعالية تمثل نسبة ضئيلة من مجموع نتائج هذه البحوث.

٢- لم تتضمن هذه البحوث أي دراسة للظروف أو متغيرات الموقف التي يمكن أن تؤثر على العلاقة بين متغيري سلوك القائد ومتغيرات الفعالية.

وبناء على هذا التقييم الذي أجراه "كورمان" يمكننا القول بأن نتائج دراساته جامعة ولاية أوهايو قد اقتصرت مساهمتها على تعريف أبعاد سلوك القائد، أما علاقة هذا السلوك بمتغيرات الفعالية فلازال يفتقد البراهين التجريبية.

نقد وتقييم عام لدراسات أنماط القيادة :

رغم أن فرض تأثير نمط سلوك القائد على أداء الجماعة وعلى رضا أفرادها قد أثار اهتمام الباحثين وأنتج العديد من البحوث التجريبية، ورغم أن هذا الفرض لازال يجد الكثير من المؤيدين، إلا أن الدراسات التي أجريت عليه بها الكثير من الثغرات المنهجية. ونعرض لأهم أوجه النقد التي يمكن توجيهها إلى هذه الدراسات ككل فيما يلي:

١- تحتوي دراسات أنماط القيادة على فرض ضمني مؤداه أن هناك علاقة سببية بين نمط القيادة ومتغيرات الفعالية (الأداء والرضا)، واختيار صحة أو عدم صحة فرض أن نمط القيادة يعتبر سبباً وأن متغيرات الفعالية تمثل النتائج المترتبة على هذا السبب يقتضي تصميماً تجريبياً للدراسات التي

تجري بقصد اختبار العلاقة النسبية. فلابد من تطبيق إجراءات تتضمن تطويع متغير (أو متغيرات) نمط القيادة وتتبع آثاره على المتغيرات التابعة (الأداء والرضا)، مع ايقاف أثر أو التحكم في المتغيرات الأخرى التي قد يكون لها تأثير على المتغيرات التابعة. وهذه الإجراءات يجب أن تتضمن قياس المتغيرات التابعة قبل وبعد ادخال التغيير على نمط القيادة أي قبل وبعد تطويع المتغير المستقل. ويشير فحص دراسات أنماط القيادة إلى أن مثل هذه الإجراءات والخطوات لم تتبع في أي من هذه الدراسات. وعليه، فإن غياب مثل هذا التصميم التجريبي المحكم في هذه الدراسات لا يمكننا من قبول العلاقة السببية التي فرض وجودها بين نمط القيادة ومتغيرات الفعالية.

٢- أهملت دراسات أنماط القيادة المتغيرات الخاصة بالموقف واعتبرت أن فعالية القيادة يحددها المتغيرات الخاصة بسلوك القائد فقط. ويعتبر اسقاط متغيرات مثل قدرات ودوافع وشخصية المرؤوسين، ونوع المهام التي يقوم بها هؤلاء المرؤوسون، وكذلك الحوافز التي تقع تحت سيطرة القائد، من المآخذ الهامة على دراسات أنماط القيادة. فالمشاهدات البسيطة تشير إلى أن دوافع وتفضيلات المرؤوسين تلعب دوراً هاماً في تحديد درجة رضا المرؤوسين عن نمط السلوك الذي يتبعه القائد ازاءهم. وكذلك أيضاً فإن خصائص المهمة التي يؤديها المرؤوسون مثل درجة تعقدها أو صعوبتها ودرجة احتياجها للتنسيق بينهم تحدد درجة واتجاه تأثير سلوك القائد على أداء وإنتاجية المرؤوسين.

٣- قامت كل دراسات أنماط القيادة على نموذج شديد التبسيط للعلاقة بين سلوك القائد وفعالية هذا السلوك في تحقيق إنتاجية ورضا المرؤوسين. فهناك افتراض ضمني بأن هناك نمطاً أمثل للقيادة هو الذي يحقق الفعالية، وأن هناك علاقة مباشرة وخطية بين أنماط القيادة المستخدمة ومتغيرات

الفعالية. مثل هذا التبسيط رغم أن جاذبيته شديدة في تقديم عروض واضحة ومباشرة إلا أن فائدته العملية محدودة. فهو يغفل الواقع المعقد لعملية القيادة، وهو أيضاً يفتقد الاحكام النظري اللازم لتفسير الآثار الناتجة عن هذه العملية.

٤- كانت متغيرات أنماط القيادة في الدراسات السابقة تمثل متغيرات سلوكية مركبة. ففي دراسة "لوين" مثلاً كانت أنماط القيادة تتكون من متغيرات أولية بسيطة مثل درجة مركزية القرارات، وتيسير القائد للتفاعل والاتصال بين أفراد الجماعة، ونوعية المعايير التي يستخدمها في الثواب والعقاب. وفي دراسات جامعة متشجن كان نمط الإشراف يحتوي أيضاً على متغيرات أولية متعددة مثل درجة التفضيل في أسلوب الإشراف، ودرجة الاهتمام بكيان ومشاعر المرؤوسين، ونسبة الوقت الذي يستغرق في عملية الإشراف. وفي دراسات جامعة ولاية أوهايو كان متغير تنظيم العمل يحتوي على عدد من المتغيرات الأولية مثل اعطاء التعليمات، ومتابعة الأداء، وتحديد مهام العمل، ووضع أهداف للأداء، وبرنامج لإنجاز العمل وغيرها. وكذلك فقد احتوى متغير الحساسية على متغيرات كثيرة مثل الاهتمام بشكاوى ومشاكل المرؤوسين، واحترام مشاعرهم، والثقة فيهم، وتوفير المعلومات لهم وغيرها. والسؤال الذي نود أن نطرحه هنا. هل يجوز تجميع متغيرات سلوكية تختلف كيفياً ونوعياً مثل تلك السالفة الذكر من الناحية المنهجية؟ إن مثل هذا التجميع كان بهدف تكوين أنماط تصف سلوك القائد، وهذا التجميع رغم أنه قد أنتج متغيرات مركبة، إلا أنه في الواقع يعتبر امتداداً للتبسيط الذي تتصف به دراسات أنماط القيادة. فنحن لا نرى في مثل هذا التجميع فائدة إلا إذا كان يخدم عملية التنبؤ بالمتغيرات التابعة (الأداء والرضا)، وهذا ما أخفقت فيه هذه الدراسات. فلا توجد نتائج يمكن الثقة فيها تشير بوجود علاقة مباشرة بين نمط القيادة ومتغيرات

الفعالية تمكن من التنبؤ بفعالية القيادة إذا ما علمنا نمط السلوك الذي يتبعه القائد.

٥- أخفقت هذه الدراسات في تقديم برهان تجريبي قوي للعلاقة بين نمط القيادة ومتغيرات الفعالية. وهذا الاخفاق يعتبر في الواقع دليلاً حاسماً على قصور المدخل المبسط الذي اعتمدت عليه دراسات أنماط القيادة.

الاتجاه شبه التقليدي: النظرية الشرطية التفاعلية لفيدلر:

كان لاخفاق دراست أنماط القيادة في تقديم فروض عن محددات فعالية القيادة تقوم على أسس منهجية سليمة، أثر في دفع بعض الباحثين إلى محاولة تطوير النموذج الأساسي الذي قامت عليه دراسات أنماط القيادة، وذلك بإضافة متغيرات موقفية إلى هذا النموذج، وافتراض أن فعالية القائد تتحدد بتفاعل نمط قيادته مع ظروف الموقف. أي أن فعالية القيادة هي نتاج للتوافق بين ما يتطلبه الموقف والظروف من ناحية، ونمط السلوك الذي يتبعه القائد من ناحية أخرى.

ويمكن اعتبار النظرية الشرطية التفاعلية "لفيدلر" (Fiedler, 1964, 1967) مثالاً معبراً عن الدراسات التي تنتمي إلى هذا الاتجاه. لذلك فسنعرض لهذه النظرية والدراسات التي أجريت بشأنها فيما يلي.

تعتبر محاولة "فيدلر" (Fiedler, 1964, 1967) لبناء نظرية القيادة أولى المحاولات الجادة لادخال متغيرات الموقف في اطار نظري يفرض وجود تفاعل بين هذه المتغيرات وخصائص القائد. وتقوم نظرية فيدلر على فكرة أن فعالية القيادة مقاسة بانتاجية الجماعة تتفاوت بتفاوت التوافيق المختلفة للتفاعل بين شخصية القائد وخصائص الموقف.

وقد اختار "فيدلر" متغيراً لشخصية القائد اعتبره ممثلاً لنمط القيادة الذي يمارسه القائد. وهذا المتغير هو "التقييم" الذي يعطيه القائد لصفات

زميل له في العمل، بحيث يكون هذا الزميل من بين من لا يفضل القائد أن يعمل معهم. فإذا كان هذا التقييم لصفات هذا الفرد حسناً أو عالياً فإن هذا معناه – وفق تفسير فيدلر – أن القائد يميل إلى التركيز والاهتمام بالجوانب والعلاقات الانسانية، وإذا كان التقييم سيئاً أو منخفضاً فإن هذا معناه أن القائد يميل إلى التركيز والاهتمام بمهام العمل وليس بالجوانب الانسانية.

أما متغيرات الموقف في نظرية فيدلر فهي ثلاثة :

١– جودة العلاقة بين القائد والمرؤوسين.

٢– درجة وضوح مهمة العمل.

٣– القوة الكامنة في مركز القائد.

وتعطينا التوافيق المختلفة لمتغيرات الموقف درجات لمدى يسر أو سهولة الموقف الذي يواجهه القائد. ففي حالة وجود علاقة طيبة بينه وبين المرؤوسين، ووضوح مهمة العمل، وتمتع القائد بمركز قوي فإن الموقف يعتبر سهلاً وميسراً جداً لممارسته لنفوذه، أما في حالة كون الموقف يتميز بعلاقة سيئة بين القائد والمرؤوسين، وبغموض مهمة العمل، وضعف مركز القائد، فإن هذا الموقف يعتبر صعباً جداً بالنسبة لممارسة القائد لنفوذه على المرؤوسين. وتتدرج المواقف في اليسر والصعوبة بين هاتين الحالتين المتطرفتين وفق ثمانية توافيق لخصائص متغيرات الموقف الثلاثة.

ويتلخص الفرض الرئيسي في نظرية "فيدلر" في أن القائد المهتم بمهام العمل الذي ينزع إلى التسلط يكون فعالاً في تحقيق إنتاجية عالية لمرؤوسيه فقط في الحالات المتطرفة لخصائص الموقف أي السهلة جداً أو الصعبة جداً. أما القائد المهتم بالعلاقات الانسانية فهو يحقق إنتاجية عالية لمرؤوسيه فقط في الحالات التي يتميز فيها الموقف بأنه متوسط الصعوبة. ويمكن بيان العناصر الرئيسية والفرض الرئيسي لنظرية فيدلر في الجدول التالي:

رقم توفيقة الموقف	درجة يسر الموقف	توافيق متغيرات الموقف			نمط القيادة الأكثر فعالية
		علاقة القائد مع المرؤوسين	درجة وضوح مهمة العمل	درجة قوة مركز القائد	
١	ميسر جداً	طيبة	واضح	قوي	القائد المهتم بمهام العمل
٢	↑	طيبة	واضح	ضعيف	القائد المهتم بمهام العمل
٣		طيبة	غامض	قوي	القائد المهتم بمهام العمل
٤		طيبة	غامض	ضعيف	القائد المهتم بالعلاقات الانسانية
٥		سيئة	واضح	قوي	القائد المهتم بالعلاقات الانسانية
٦		سيئة	واضح	ضعيف	القائد المهتم بالعلاقات الانسانية
٧	↓	سيئة	غامض	قوي	القائد المهتم بالعلاقات الانسانية
٨	صعب جداً	سيئة	غامض	ضعيف	القائد المهتم بمهام العمل

ونطرح الآن السؤال الهام: هل تقدم لنا نظرية "فيدلر" تنبؤات صادقة وصحيحة عن العلاقة بين فعالية القيادة ومتغيرات خصائص القائد والموقف وهل تعطينا تفسيراً منطقياً ومعقولاً لهذه العلاقة؟.

إن البحثين اللذين أجراهما المؤلف لتقييم نظرية "فيدلر" والسجال الذي تم بينه وبين فيدلر سنة ١٩٧٣. (Ashour, 1973 b, c; Fiedler, 1973) على صفحات مجلة Organizational Bchavior and Human Performance حول مدى صدق فروض "فيدلر" وجوانب القصور النظرية والمنهجية فيها يشير إلى الآتي :

١- بتطبيق اختبارات الدلالة الاحصائية على مختلف البحوث التجريبية التي أجريت لاختبار نظرية "فيدلر"، لم تثبت تنبؤات النظرية إلا اثنين من الثمانية مواقف التي تحتويها النظرية. وهذان الموقفان هما رقم (١)، ورقم (٤) في الجدول السابق. أما المواقف الستة الأخرى وهي (٢)، (٣)، (٥)، (٦)، (٧)، (٨)، فلم تثبت تنبؤات النظرية فيها حيث لم تجتاز نتائج هذه البحوث اختبار الدلالة الاحصائية.

٢- لا تقدم نظرية "فيدلر" تفسيراً منطقياً ومعقولاً Logical and plausible explanation للعلاقة التي فرضها "فيدلر" بين متغير شخصية القائد (أو نمط قيادته) ومتغيرات الموقف وبين متغير إنتاجية المرؤوسين. ونظرة على الجدول السابق الذي يلخص هذه النظرية تكفي لبيان التناقضات الظاهرة فيما تقدمه هذه النظرية مثل فعالية القائد المهتم بمهام العمل في نوعين متناقضين من المواقف. ولم يقدم "فيدلر" ما يفسر مثل هذه العلاقات ببيان الأنشطة والسلوك والتصرفات الذي يقوم بها القائد في كل موقف من هذه المواقف.

٣- تحتوي البحوث التي أجريت والتي بنى عليها فيدلر نظريته وأيضاً تلك التي أجريت بعد تكوين النظرية على ثغرات منهجية كثيرة، مثل صغر حجم العينات في هذه البحوث، وعدم وضوح المقاييس المستخدمة لقياس المتغيرات، وارتفاع نسبة الخطأ في هذه المقاييس (انخفاض معامل ثبات المقياس)، وعدم استخدام اختبارات احصائية قوية.

وبناء عليه فإن نظرية "فيدلر" بصياغتها الحالية لا يمكن الثقة فيما تقدمه من تنبؤات وفروض. لكن هذا لا يمنع من قولنا بأن هذه النظرية كانت خطوة رائدة نحو الاهتمام بمتغيرات الموقف، وخطوة رائدة أيضاً في إبراز إمكانية وجود علاقات تفاعلية بين خصائص القائد وخصائص الموقف في تحديد فعالية القيادة.

النظريات والبحوث الحديثة في فعالية القيادة:

نتناول في هذا الفصل الدراسات التي تمثل الاتجاهات المعاصرة لتفسير فعالية القيادة. وقد اتضح من استعراض وتقييم الدراسات التقليدية وشبه التقليدية، أنها لم تسفر عن تقديم تفسير صادق ومقنع عن فعالية القيادة. ويرجع اخفاق هذه الدراسات إلى أن العنصر المحوري الذي يصب فيه سلوك القائد وتأثيره، والذي من خلال سلوكه وأدائه ومشاعره تقاس فعالية القيادة وهو المرؤوس أو التابع لم ينل التحليل المتعمق ولم تدخل محددات سلوكه بشكل جاد في نماذج ونظريات ودراسات الاتجاه التقليدي وشبه التقليدي.

لذلك فإن الاتجاهات المعاصرة لدراسة فعالية القيادة تجعل نقطة البدء في دراسة وتحليل محددات هذه الفعالية هي المرؤوس الذي يتلقى ويصب فيه سلوك القائد ومحاولات تأثيره. وبالتالي فإن هذه الاتجاهات تدرس تأثير القائد على العمليات النفسية والسلوكية المتمثلة في دافعية المرؤوس وادراكه

وتعلمه باعتبار أن هذه العمليات هي التي تفسر الكيفية التي يؤثر بها القائد على سلوك وأداء ومشاعر المرؤوسين أو التابعين.

وينتمي للاتجاهات المعاصرة ثلاث نظريات، تمثل كل منها اتجاهاً بذاته. فهناك الاتجاه المعرفي الادراكي الذي يفسر فعالية القائد من خلال تأثير القائد على العناصر المعرفية الادراكية لدافعية المرؤوس. ويمثل هذا الاتجاه. نظرية المسار والهدف "لهاوس". وهناك أيضاً الاتجاه الذي يفسر فعالية القائد من خلال تحليل التأثير التدعيمي الذي يمارسه القائد على دافعية وقدرات مرؤوسيه. ويمثل هذا الاتجاه نظرية التدعيم القيادي للمؤلف (Ashour, 1973 a, Ashour, 1981; Ashour & Johns, 1983). وهناك اتجاهاً ثالثاً يجمع بين كلاً من الاتجاه المعرفي الادراكي والاتجاه التدعيمي البيئي. ويوفق بينهما في اطار يشملهما معاً. ويمثل هذا الاتجاه النظرية التكاملية (المعرفية السلوكية) التي نشرت للمؤلف حديثاً (Ashour, 1982). ونعرض فيما يلي لكل واحدة من هذه النظريات.

نظرية المسار والهدف لهاوس:

تعتبر نظرية المسَار والهدف التي قدمها روبرت هاوس في سنة ١٩٧١ (House, 1971) ثم طور فيها وبلورها أكثر بالاشتراك مع تيرانس ميتشيل في سنة ١٩٧٤ (House & Mitchell, 1974) محاولة للربط بين السلوك القيادي ودافعية ومشاعر المرؤوسين. فهذه النظرية تستند أساساً إلى الفروض الرئيسية التي تتضمنها نظرية التوقع في الدافعية. فهي تقرر أن فعالية القائد تتوقف على الأثر الذي يحدثه سلوكه ونمط قيادته على دافعية المرؤوس للأداء، وعلى رضاهم واتجاهاتهم النفسية.

وتسمية المسار والهدف Path-goal التي يحتويها عنوان النظرية مشتقة

من المفهوم المحوري الذي تتضمنه النظرية. وهذا المفهوم يحلل الكيفية التي يؤثر بها القائد على مدركات المرؤوس والمتعلقة بأهدافه في العمل، وأهدافه الشخصية، وأيضاً بالمسار الموصل لتحقيق هذه الأهداف. فالنظرية تقترح أن تأثير سلوك القائد على دافعية المرؤوس أو على رضاه يتوقف على قدرة هذا السلوك على أن يحقق أهداف المرؤوس، وكذلك قدرته على أن ييسر ويوضح المسارات الموصلة والمحققة لهذه الأهداف. أي أن فعالية القائد تتحدد بقدرته على التأثير على مدركات المرؤوس الخاصة بالاشباعات والمنافع سواء كانت كامنة في الأداء أو كانت خارجية، وكذلك بالتوقعات المرتبطة بهذه المنافع والتي تمثل المسارات المؤدية إليها.

وتستخدم النظرية في محاولتها تفسير أثر السلوك القيادي على دافعية أداء المرؤوس، ورضاه، واتجاهاته النفسية، أربعة أنماط من السلوك القيادي. وهذه الأنماط هي :

١- القيادة الموجهة Directive Leadership.

٢- القيادة الانسانية Supportive Leadership.

٣- القيادة المشاركة Participative Leadership.

٤- القيادة المهتمة بالانجاز Achievement-Oriented Leadership.

ويتصف نمط القيادة الموجهة بتحديد القائد لما هو متوقع من المرؤوسين أن يقوموا به، وقيامه بارشادهم وتوجيههم فيما ينبغي عليهم عمله، وما ينبغي على أفراد المجموعة اتباعه من قواعد وضوابط. وفي هذا النمط يقوم القائد بتحديد ما ينبغي على المرؤوسين اتباعه دون أن يتيح لهم فرصة المشاركة أو ابداء الرأي بشأن هذه الأمور.

أما خصائص النمط الانساني، فواضحة من التسمية ذاتها. فالقائد في

هذا النمط يتعامل مع مرؤوسيه بود وبلا حواجز، وهو يهتم بحاجاتهم ومشاعرهم وبراحتهم، ويعاملهم كأقران له وليس كتابعين.

وفي النمط المشارك، يقوم القائد بالتشاور مع مرؤوسيه، وأخذ اقتراحاتهم وآرائهم قبل أن يقوم بصنع القرار. فهو وإن اتخذ القرار بنفسه، يقوم بالتشاور وتبادل الرأي مع مرؤوسيه قبل أن ينتهي إلى قرار أو رأي.

ويتصف النمط المهتم بالإنجاز، بأنه يحدد أهداف طموحه لمرؤوسيه، ويتوقع منهم أن يبذلوا قصارى جهدهم، وأن يظهروا أفضل ما لديهم، وهو يسعى إلى الحصول منهم على أداء أفضل باستمرار. والقائد في سعيه للحصول على مجهود وأداء عال من مرؤوسيه، يظهر لهم ثقته في قدرتهم على الوصول بالأداء إلى الأهداف العالية التي يتوقع منهم انجازها، وفي تحملهم للعبء والمسئولية الملقاة عليهم.

ولعل أبرز ما في هذه النظرية هو أنها تفترض امكانية ممارسة نفس القائد للأنماط القيادية الأربعة في مواقف مختلفة. فخلافاً لنظرية "فيدلر" التي تفترض نمطاً واحداً للقيادة يتصف به كل قائد، تقترح نظرية "المسار والهدف" أن الفرد الواحد يمكن أن يكون له أكثر من نمط قيادة حسب طبيعة الموقف الذي يوجد فيه.

أما عن طبيعة الموقف. فتفترض النظرية أن متغيرات الموقف تلعب دور المتغيرات الوسيطة، فهي لا تؤثر على دافعية ورضا المرؤوسين (المتغيرات التابعة) مباشرة، وإنما على العلاقة بين متغيرات أنماط القيادة (المتغيرات المستقلة)، ودافعية ورضا المرؤوسين. وتتمثل متغيرات الموقف التي تدخلها النظرية في فروضها في مجموعتين: (١) خصائص المرؤوس. (٢) خصائص بيئة عمل المرؤوس.

وتقدم نظرية المسار والهدف فرضين أساسيين :

الفرض الأول: يتوقف قبول المرؤوسين لسلوك القائد، ودرجة تحقيق هذا السلوك لرضاهم على درجة ادراك المرؤوسين أن هذا السلوك هو مصدر للرضا الحالي والمستقبل.

الفرض الثاني: يتوقف أثر سلوك القائد على تحريك دافعية المرؤوس لبذل الجهد على: (١) درجة توقف سلوك القائد: لتشبع لحاجات المرؤوس على فعالية أداء المرؤوس، (٢) درجة كون سلوك القائد مكملاً لبيئة عمل المرؤوس، وذلك بتقديمه التدريب، والتوجيه، والعون، والثواب اللازم لتحقيق أداء فعال في حالة نقص هذه المعلومات في بيئة المرؤوس أو نقصها لدى المرؤوس ذاته.

ان الفرضين السابقين يبرزان أن المهام الاستراتيجية للقائد هي أن يستثير دافعية المرؤوسين للأداء، ويزيد من رضاهم عن العمل، ومن قبولهم للقائد. وهذه المهام الاستراتيجية يقدمها "هاوس وميتشيل" لتتضمن :

١- التعرف على حاجات المرؤوسين وكذلك اثارة تلك الحاجات التي يكون للرئيس بعض السيطرة على وسائل اشباعها.

٢- زيادة عوائد المرؤوسين عن تحقيق أهداف العمل.

٣- تيسير سبل ومسارات الوصول إلى العوائد المرتبطة بالأداء التي يمكن للمرؤوس للحصول عليها من خلال ارشادات وتوجيهات القائد.

٤- توضيح وبيان ما يمكن أن يجلي ويبلور توقعات المرؤوسين عن عوائد العمل.

٥- ازالة العقبات التي تعترض وتحبط مشاعرهم.

٦- زيادة فرص الاشباع والرضا للمرؤوسين المتوقفة على والمشروطة بالأداء الفعال.

إن قيام القائد بتيسير طرق ومسارات الوصول إلى الأهداف الشخصية للمرؤوس وأهداف العمل الذي يقوم به، يتحقق في ضوء ما تقترحه النظرية باستخدام القائد لنمط القيادة الذي يتناسب مع خصائص الموقف.

لقد أورد "هاوس وميتشيل" بعض نتائج البحوث التي تؤيد الفروض الرئيسية لنظرية المسار والهدف، والتي قام بها عدد من الباحثين خلال السنوات القليلة الماضية. ويسفر استعراض هذه النتائج عن الاتجاهات الرئيسية التالية :

١- يرتبط السلوك الموجه للقائد ارتباطاً طردياً برضا المرؤوسين وكذلك بتوقعاتهم عن عوائد الأداء في المواقف التي يقوم فيها هؤلاء المرؤوسين بمهام تتصف بدرجة عالية من الغموض من حيث طرق ومسارات تحقيق انجاز ونتائج أداء فيها. فتوجيهات وارشادات القائد تعمل على اجلاء هذا الغموض وتيسير تحقيق المرؤوسين لأداء فعال في هذه الأعمال. لكن نفس متغير السلوك الموجه للقائد يرتبط ارتباطاً عكسياً برضا المرؤوسين وتوقعاتهم، عندما تكون مهام عمل المرؤوسين واضحة وبسيطة. ففي الموقف الأخير قد يعتبر المرؤوسون أن تدخل القائد بالتوجيه والارشاد هو تدخل لا لزوم له، بل قد يعتبرونه تدخلاً معوقاً ومعطلاً للأداء. ويلاحظ هنا أن المرؤوسين في المستويات الوظيفية الدنيا الذين يقومون بمهام تتصف بالوضوح والبساطة والتكرار، تتفاوت ردود فعلهم للسلوك التوجيهي للقائد حسب خصائصهم الذهنية. فالمرؤوسون المنغلقوا الذهن، والذين يتصفون بالجمود الادراكي، يميلون إلى تفضيل درجة عالية من السلوك التوجيهي للقائد بعكس متفتحي الذهن ذوي المرونة الادراكية. فالمرؤوسون من النوع المتفتح المرن يميلون إلى تفضيل نمط القيادة الذي تقل فيه توجيهات وتدخلات القائد.

٢- يرتبط السلوك الانساني للقائد طردياً برضا المرؤوسين في الحالات التي يقوم فيها المرؤوسون بعمل يحتوي على مهام مثيرة للتوتر والاحباط، أو مثيرة للاستياء. فالسلوك الانساني المشبع لحاجات المرؤوسين هنا يعمل لتعويض النقص الذي يشعر به المرؤوسون في أدائهم لعمل غير مرض.

٣- يرتبط السلوك المشارك للقائد طردياً برضا المرؤوسين ودافعيتهم للأداء في المواقف التي يشعر فيها المرؤوسون بأن عملهم يعبر عن ذاتهم، ويرتبط بها Ego-envolved، وكذلك عندما تكون مطالب أو قرارات هذا العمل غامضة. أما في المواقف التي لا يشعر فيها المرؤوسون بأن العمل يعبر عن ذاتهم أو مرتبط بها، والتي تكون فيها مطالب العمل واضحة، فإن السلوك المشارك للقائد يرتبط طردياً برضا ودافعية المرؤوسين الذين يتصفون بنزعة الاستقلال والرغبة في السيطرة الذاتية (عدم التدخل الخارجي من آخرين) ويتصفون أيضاً بعدم التقليدية في التفكير وبالنزوع إلى عدم التسلط Non-authoritatian. معنى هذا أن السلوك المشارك للقائد يرتبط طردياً برضا المرؤوسين ودافعيتهم عندما يكون العمل غير واضح، ويشعر المرؤوسون بارتباطه بهم وتعبيره عن ذاتهم. ومثل هذه العلاقة تظهر في الوضع السابق بصرف النظر عن نزعات وخصائص المرؤوسين الشخصية. كذلك فعندما يكون العمل واضحاً، ويشعر المرؤوسين بعدم تعبيره عن ذاتهم، وعدم ارتباطه بها فإن السلوك المشارك يمكن أن يؤثر أيضاً على رضا ودافعية المرؤوسين. فالسلوك المشارك يجلي بصفة عامة الغموض الذي يشوب مهام العمل. وحينما يكون هذا الغموض كبيراً، فإن هذا السلوك يحرك دافعية المرؤوسين ويرضيهم عندما تكون نظرتهم للعمل من خلال ذواتهم. ونفس هذا السلوك يكون له أثر إيجابي على الدافعية والرضا بالنسبة للمرؤوسين الذين لا تكون لهم هذه الذاتية، والذين يؤدون أعمالاً تتصف

بالوضوح، عندما يكون هؤلاء المرؤوسين من النوعية التي تتصف بحب الاستقلال وعدم تقليدية التفكير، وعدم النزوع للتسلط. فالسلوك المشارك من قبل القائد في الحالة الأخيرة يشبع نزعاتهم للاستقلال والحرية، وقد يكون أيضاً معوضاً لشعورهم بأن العمل لا يرتبط أو يعبر عن ذاتهم. وقد يكون للمشاركة التي يتيحها القائد لهم ما قد يحرك لديهم الشعور بالانتماء للعمل والاندماج فيه.

٤- يرتبط السلوك المهتم بالانجاز لدى القائد بتوقعات المرؤوسين أن مجهوداتهم ستؤدي إلى تحقيق أداء فعال، عندما يقوم المرؤوسون بمهام غير متكررة بها قدر من الغموض وعدم التحديد، أما بالنسبة للمرؤوسين الذين يقومون بأداء مهام متكررة تتصف بالوضوح والبساطة فلا يوجد ارتباط بين السلوك المهتم بالانجاز وبين توقعات الأداء لدى المرؤوسين. ويفسر هاوس وميتشيل هذه النتيجة بأن هناك احتمالاً أن توفر طبيعة العمل غير المتكرر وغير المحدد قدراً من المرونة وحرية الحركة يسمح لنمط القيادة الذي يركز على الانجاز أن يؤثر على توقعات المرؤوسين، ويقرب إلى أذهانهم امكانية تحقيق نتائج أداء من خلال جهودهم الذاتية.

ان النتائج السابقة لا تعني أن كل البحوث التي أجريت لاختبار نظرية المسار والهدف التي قدمها "هاوس" وطورها معه "ميتشل" قد أيدت وصادقت على فروض وتنبؤات هذه النظرية. فهناك عدد من البحوث التي تتضارب نتائجها مع فروض وتنبؤات النظرية. لكن التقييم الموضوعي لنظرية المسار والهدف، لابد وأن يشير إلي أن هذه النظرية خرجت ببحوث القيادة من دائرة العقم الذي وقعت فيه لسنوات عديدة. فلأول مرة تستخدم مفاهيم ومتغيرات تتعلق بالدافعية، باعتبارها الأساس في عملية التأثير التي يمارسها على التابعين أو المرؤوسين.

وهذه المفاهيم، تقدم تفسيراً معقولاً للتفاعل الذي يحدث بين سلوك القائد، وخصائص المرؤوسين وخصائص بيئة العمل.

نظرية التدعيم القيادي للمؤلف:

تعتبر الصياغة الأولى لهذه النظرية التي قدمها المؤلف في سنة ١٩٧٣ (Ashour, 1973 a)، أولى محاولات ربط ميدان القيادة بميدان التعلم من خلال تحليل أثر الثواب والعقاب الذي يقدمه القائد لمرؤوسيه على سلوك أدائهم للعمل. وقد مرت هذه النظرية بتطويرات عديدة قام بها المؤلف في سنة ١٩٧٨ وفي سنة ١٩٨١ (Ashour, 1981)، ثم في سنة ١٩٨٣ حيث قام المؤلف بالاشتراك مع جاري جونز (Ashour & Johns, 1983) باعادة صياغة فروض النظرية في ضوء استعراض وتقييم نتائج البحوث التي أجريت منذ الصياغة الأولى لها.

أركان النظرية:

تقوم هذه النظرية على فكرة أن فعالية القائد في التأثير على متغيرات أداء المرؤوس يجب أن تشتق من تأثير سلوك القائد على دافعية المرؤوس، وأيضاً من خلال تأثيره على تعلم المرؤوس واكتسابه لسلوك جديد. وهذه النظرية مثل نظرية هاوس تفسر قدرة القائد على التأثير في دافعية المرؤوسين. ولكن نظرية التدعيم، باعتبارها تقوم أساساً على نتائج بحوث التعلم، فإنها تتجه اتجاهاً سلوكياً تعلمياً. وهي لا تكتفي بتفسير تأثير سلوك القائد على أداء المرؤوسين من خلال تأثيره على دافعيتهم فقط، وإنما تفسره أيضاً من خلال تأثيره على تعلم المرؤوس واكتسابه لسلوك جديد. لذا فهي تركز على متغيرات الثواب والعقاب التي يطوعها ويسيطر عليها القائد باعتبارها مؤثرات بيئية، وليست معرفية أو ادراكية كما هو الحال في نظرية "المسار والهدف لهاوس".

تأثير القائد كعملية تعلم :

الفكرة الرئيسية التي تقوم عليها نظرية التدعيم مشتقة من نتائج بحوث التعلم. فهذه البحوث تشير إلى أن احتمال تكرار السلوك من جانب الفرد تتحدد بخبرات الثواب أو العقاب التي تعقب قيامه بالسلوك. فإذا كانت نتائج قيام الفرد بسلوك معين هي حصوله على ثواب أي خبرات مشبعة وسارة، فإن احتمال تكراره للسلوك يكون عرضة للازدياد. وإن كانت نتائج قيام الفرد بسلوك معين هي حرمان أو عقاب أي خبرات محبطة ومثيرة للاستياء، فإن احتمال تكرار قيامه بهذا السلوك يكون عرضة للانخفاض، وإذا ما أخذنا في الاعتبار القيادة كعملية تدعيم اجتماعي (المدعمات التي يستخدمها فرد تجاه آخر)، فإن رد فعل المرؤوس لمحاولات القائد في التأثير عليه، إنما يعتمد على خصائص المدعمات التي يستخدمها القائد وعلى الخبرات السابقة لهذا المرؤوس.

وتعتبر نظرية التدعيم القيادي أن المدعمات أو جوانب العقاب التي يستخدمها القائد، إنما تمثل جزءاً فقط من مجموع المثيرات التي توجد في بيئة العمل التي يعمل فيها المرؤوس. فالمصادر الأخرى للمثيرات والمدعمات قد تكون كامنة فى العمل أو في التكنولوجي أو مستمدة من أعضاء المنظمة الآخرين. ولذا فإن تأثير هذه المجموعة الجزئية للقائد (المدعمات أو جوانب العقاب) على سلوك أداء المرؤوس يعتمد على :

أ – الوزن النسبي لهذه المجموعة الجزئية للقائد بالمقارنة مع المجموعة الكلية من المثيرات التي تحتويها بيئة العمل.

ب– طريقة استخدام وتطويع القائد لهذه المجموعة الجزئية وربطها بسلوك معين يتم ممارسته من جانب المرؤوس.

المتغيرات المستقلة لتأثير القائد :

خلافاً للنظريات السابقة في القيادة التي تعرف متغيرات سلوك وتأثير القائد باستخدام الاتجاهات النفسية للقائد، أو خصائص شخصية القائد، أو أنماط القيادة كمتغيرات مستقلة، فإن مدخل التدعيم يعبر عن تلك المؤشرات بمتغيرات تمثل الخصائص التدعيمية لسلوك القائد. أي أن نظرية التدعيم تستخدم خصائص الثواب والعقاب التي يمارسها القائد تجاه مرؤوسيه باعتبارها خصائص حرجة وهامة لسلوك القائد. ولذا فالمتغيرات المستقلة لتأثير القائد والمستمدة من نظرية التدعيم هي :

١- **قيمة الحوافز التي يوفرها القائد لمرؤوسيه:** يعبر هذا المتغير عن مدى رضا أو عدم رضا المرؤوس المستمد من والمتحقق له من الحوافز الايجابية أو السلبية التي يوفرها القائد.

٢- **شرطية الحوافز التي يوفرها القائد:** يمثل هذا المتغير درجة شرطية أو اعتماد الحوافز التي يوفرها القائد على سلوك الأداء للمرؤوس، وكذلك الظروف التي تعطي في ظلها هذه الحوافز.

٣- **جدول التدعيم الذى يستخدمه القائد فى اعطاء الحوافز:** يعبر هذا المتغير عن النمط الذي يعطي به القائد الحوافز المشروطة للمرؤوس. ويمكن التمييز بين خمسة جداول رئيسية تمثل أنماط مختلفة يمكن للقائد أن يستخدمها في اعطاء الحوافز :

أ – الجدول المستمر.

ب– جدول الفاصل الزمني الثابت.

جـ– جدول الفاصل الزمني المتغير.

د – جدول معدل الاستجابات الثابت.

هـ– جدول معدل الاستجابات المتغير.

٤- درجة استخدام القائد لإجراءات التدرج التقريبي: يعبر هذا المتغير عن درجة استخدام القائد لأسلوب التدعيم الفارق الذي يدعم استجابات المرؤوس وفق مدى اقترابها من السلوك النهائي المطلوب اكتسابه، وبطريقة تدريجية بالانتقال من العناصر والأنماط السهلة نسبياً إلى العناصر والأنماط الأقل سهولة. وتقترح النظرية أن استخدام القائد لإجراءات التدرج التقريبي يمكن أن يتحقق وأن يقاس من خلال ثلاث أبعاد :

أ – جعل المرؤوس يظهر استجابات قريبة من السلوك المطلوب منه اكتسابه.

ب– تصميم تتابع معين للاستجابات، التي على أساسها تقدم الحوافز للمرؤوس، بحيث يتم التدرج من الاستجابات الأبسط والأكثر أولية إلى الأصعب والأكثر تعقيداً.

جـ– اعطاء تدعيم فارق يفرق بين اظهار المرؤوس للاستجابات المرغوبة، وعدم اظهاره لها أو خطأه في القيام بها.

فعالية تأثير القائد (المتغيرات التابعة) :

تقترح نظرية التدعيم قياس تأثير القائد (فعالية القيادة) من خلال الآثار التي يحدثها سلوك القائد على أداء الاستجابات المطلوبة من جانب المرؤوس، وعلى اكتسابه لاستجابات جديدة. فإذا كان السلوك التدعيمي للقائد موجهاً مثلاً نحو تحقيق استمرارية سلوك تم أداؤه من قبل، فإنه يمكن قياس فعالية القائد من خلال تأثيره على دافعية المرؤوس للأداء. والمتغير الذي يعبر عن تأثير القائد على دافعية المرؤوسين في الأجل القصير هو شدة سلوك الأداء لدى المرؤوس، في حين أن التأثير القيادي الطويل الأجل يعبر عنه باستمرارية سلوك الأداء لدى المرؤوس. ولقد كان متغير استمرارية السلوك مهملاً في كل الدراسات النظرية والتجريبية للقيادة. وإذا كان السلوك

التدعيمي للقائد موجهاً نحو اكتساب المرؤوس سلوكاً جديداً، فإن هذا الأثر يمكن قياسه من خلال تعلم المرؤوس. والمتغير الذي يعبر عن هذا النوع من التأثير هو معدل اكتساب المرؤوس لسلوك جديد.

وهكذا فقد فرقت هذه النظرية بين ثلاثة متغيرات لفعالية القيادة (المتغيرات التابعة)، وفيما يلي نعرض لكل متغير والمقاييس المقترحة له.

متغيرات دافعية المرؤوس:

١- **شدة دافعية المرؤوس للأداء:** يعبر هذا المتغير عن التأثير القصير الأمد للقائد على دافعية سلوك الأداء للمرؤوس. وقد اقترحت النظرية أن يقاس هذا المتغير من خلال معدل قيام الفرد باستجابات الأداء المحددة التي يحتويها العمل. ويعتبر هذا المتغير مؤشراً للجهد المبذول من جانب المرؤوس.

٢- **استمرارية دافعية المرؤوس للأداء.** يعبر هذا المتغير عن درجة تأثير القائد على استبقاء دافعية المرؤوس ودرجة استقرار هذه الدافعية عبر الزمن ويمكن قياس هذا المتغير من خلال مقاومة السلوك للانطفاء، وأيضاً درجة استقرار أو انتظام السلوك عبر فترة طويلة نسبياً.

متغير تعلم المرؤوس:

معدل اكتساب المرؤوس للسلوك. يعبر هذا المتغير عن تأثير القائد على تعلم المرؤوس لسلوك أداء جديد. ويمكن قياس معدل اكتساب المرؤوس لسلوك جديد من خلال عدد محاولات التعلم أو التدريب، أي سرعة اكتساب المرؤوس للسلوك أو المهارات التي يدربه القائد عليها، قبل الوصول إلى مستوى الأداء المطلوب.

الفروض والعلاقات الرئيسية للنظرية :

تقترح النظرية عدداً من الفروض التي تربط بين المتغيرات المستقلة لتأثير القائد وبين استجابات المرؤوس (المتغير التابع).

أولاً: تأثير القائد على شدة دافعية المرؤوس :

بناء على فحص وتقييم نتائج البحوث التي أجريت في ميدان التعلم أمكن صياغة الفروض التالية التي تربط بين متغيرات الحوافز التي يعطيها القائد، وشدة دافعية المرؤوس للأداء.

الفرض الأول :

كلما زادت قيمة الحوافز الايجابية التي يوفرها القائد، وكلما زادت شرطية هذه الحوافز بالأداء، كلما زادت شدة دافعية المرؤوس للأداء.

ومعنى هذا الفرض أن القائد الذي يوفر حوافز ايجابية قوية تولد خبرات سارة لدى مرؤوسيه. ويقدم هذه الحوافز بحيث تكون مشروطة "أي متوقفة على ما يمارسه مرؤوسيه من سلوك أداء"، يستطيع أن يولد دافعية أعلى للأداء لدى مرؤوسيه عن قائد آخر يقدم حوافز ايجابية ضعيفة، أو غير مشروطة بما يقوم به مرؤوسيه من سلوك الأداء.

الفرض الثاني :

كلما زادت شدة الحوافز العقابية (السلبية) التي يقدمها القائد، وكلما زادت شرطيتها بالسلوك واتساقها حين اعطائها من جانب القائد، كلما زاد أثر هذه الحوافز العقابية في اضعاف شدة دافعية المرؤوس للقيام بسلوك غير مرغوب.

ومعنى هذا أن استخدام القائد للعقاب يكون فعالاً في حمل المرؤوس على

الاقلاع عن تصرفات غير مرغوبة، عندما يكون هذا العقاب مشدداً (بغير تطرف)، وعندما يكون أيضاً مرهوناً باظهار المرؤوس للسلوك غير المرغوب، ومتسقاً في تطبيقه من جانب القائد على مرؤوسيه.

الفرض الثالث:

أن القائد الذي يعطي المدعمات وفقاً لجداول التدعيم المعدلية (معدل الاستجابات الثابت أو معدل الاستجابات المتغير) يودي إلى زيادة شدة دافعية المرؤوس، عما لو استخدم القائد الجداول المستمرة أو الفاصل الزمني الثابت أو الفاصل الزمني المتغير.

ومعنى هذا أن اعطاء القائد تدعيماً شرطياً لسلوك المرؤوسين، وبحيث يكون أساس حساب المدعم فيه هو عدد مرات قيام المرؤوس بالسلوك المطلوب، وليس الفترة التي تنقضي من آخر مرة تم فيها التدعيم، يؤتي أثراً ايجابياً أكبر على شدة الدافعية ويزيد من معدل قيام المرؤوس بالسلوك المطلوب.

ثانياً: تأثير القائد على استمرارية دافعية المرؤوس:

رغم أن مثابرة المرؤوس على الأداء ومقاومة سلوك أدائه للانطفاء، وأن استقرار وانتظام سلوك الأداء عبر الزمن تعتبر من المؤشرات الهامة لفعالية تأثير القائد على دافعية المرؤوس، إلا أن البحوث النظرية والتجريبية للقيادة أهملت هذا البعد الهام من أبعاد فعالية القيادة. وفيما يلي تلخيص للفروض التي تتناول العلاقة بين خصائص الحوافز التي يقدمها القائد وتأثير القائد الطويل الأمد على دافعية المرؤوس.

الفرض الرابع:

كلما زاد التشابه بين جدول التدعيم الذى يستخدمه القائد وذلك الذي

كان يستخدم في الماضي للحفاظ على استمرارية دافعية المرؤوس أو اكتسابه للسلوك، كلما زادت مثابرة المرؤوس ودافعيته للأداء وزادت مقاومة سلوك المرؤوس للانطفاء.

ومعنى هذا أن تعود المرؤوس مثلاً على تلقي المكافأة من الرئيس في كل مرة يقوم فيها بانجاز مهمة معينة (جدول مستمر)، قد يفرض على الرئيس أن يستخدم هذا الجدول المستمر في اعطاء المكافأة إن أراد أن يستبقى دافعية المرؤوس لانجاز هذه المهام. فالتحول من الجدول المستمر، حيث يعطي المدعم لكل استجابة صحيحة يظهرها الفرد، إلى الجداول الجزئية. حيث يتم اعطاء المدعم عن بعض هذه الاستجابات بين حين وآخر، قد يفضي إلى انطفاء السلوك. ومنعاً لاحتمالات هذا الانطفاء، يمكن للقائد أن يثيب المرؤوس بالنمط الذي سبق أن تعود المرؤوس عليه، وخاصة إذا كان هذا النمط نمطاً مستمراً.

الفرض الخامس :

كلما كان الجدول الذي يستخدمه القائد في اعطائه للحوافز أقرب إلى الجداول المتغيرة (جدول الفاصل الزمني المتغير أو جدول معدل الاستجابات المتغير)، كلما أمكن الحصول على معدلات دافعية وأداء مستقرة ومنتظمة من المرؤوسين، عما لو استخدم القائد جداول ثابتة (الجدول المستمر أو جدول الفاصل الزمني الثابت أو جدول معدل الاستجابات الثابت).

ومعنى هذا أن استخدام الجداول الثابتة يؤدي إلى تذبذب وعدم انتظام معدلات أداء المرؤوسين، أما الجداول المتغيرة فتؤدي إلى انتظام الدافعية والأداء. معنى هذا أن القائد إذا أراد أن يحصل على معدلات أداء منتظمة وغير متقلبة من المرؤوس، فعليه أن يجعل مكافأته لهذا المرؤوس "لا تخضع لنمط ثابت رتيب".

ثالثاً: تأثير القائد على تعلم المرؤوس واكتسابه للسلوك:

تخلو بحوث ونظريات القيادة من هذا البعد الهام من أبعاد تأثير القائد الخاص بالآثار التي يحدثها التدعيم القيادي على اكتساب المرؤوس للسلوك. ففضلاً عن دور القائد في تحريك دافعية مرؤوسيه. والحفاظ على مثابرتهم في العمل وانتظام أدائهم، فهناك دوراً لا يقل أهمية عن هذا وهو دوره في تدريب مرؤوسيه واكسابهم وتعليمهم جوانب السلوك والمهارات اللازمة لأداء العمل بفاعلية. فدور الرئيس كمدرب ومعلم لم يلقى الاهتمام الكاف في بحوث ونظريات القيادة.

ان بحوث التعلم تزخر بالعديد من النتائج والعلاقات التي تبرر السلوك الذي يمكن أن يقوم به القائد لتيسير تعلم المرؤوس. فقيمة الحوافز وشرطيتها أي توقفها على السلوك، وكذلك جدول التدعيم الذي يستخدمه القائد يؤثر على معدل التعلم. وتشير نتائج البحوث إلى أن تقديم التدعيم الاجتماعي بعد حرمان طويل يؤدي إلى ازدياد سرعة التعلم. ويشير البعض الآخر من البحوث إلى أن استخدام المدعمات الايجابية يكون أكثر فعالية لتعلم استجابات جديدة عن استخدام العقاب، نظراً للاثار الجانبية المرتبطة بالعقاب. إن أثر قيمة الحوافز (الإيجابية أو السلبية) على معدل اكتساب الفرد للسلوك يفترض أن مثل تلك الحوافز تكون مشروطة باكتسابه للسلوك المرغوب. وفي ظل غياب الشرطية يقترب معدل اكتساب الفرد للسلوك من الصفر. فالسلوك الذي يعقبه تدعيم ايجابي مباشرة، يتم اكتسابه بدرجة أسرع عما لو كانت الشرطية بين السلوك والتدعيم ضعيفة أو مفتقدة. وتظهر البحوث أيضاً أن جدول التدعيم المطبق أثناء اكتساب الفرد للسلوك يؤثر على معدل تعلمه. فتطبيق الجداول المستمرة للتدعيم أثناء مرحلة اكتساب السلوك يؤدي إلى معدل تعلم أسرع عما لو تم استخدام الجداول الجزئية المتقطعة.

ولكن السلوك المكتسب في ظل الجدول المستمر يكون أقل استمرارية بعد مرحلة اكتسابه عن السلوك المكتسب في ظل الجداول الجزئية غير المستمرة.

تشير هذه البحوث في مجملها إلى أن قيمة واتجاه حوافز القائد (الإيجابية أو السلبية) والنمط الذى تطبق به وجدول التدعيم الذي تعطى على أساسه تؤثر على معدل اكتساب الفرد للسلوك وتعلمه. وبناءاً على نتائج بحوث التعلم تقترح النظرية الفرض التالي الذي يربط ما بين متغيرات التدعيم القيادي ومعدل تعلم المرؤوس.

الفرض السادس:

كلما زادت قيمة الحوافز الإيجابية التي يقدمها القائد، وكلما زادت شرطيتها وكلما كان القائد أكثر تطبيقاً لإجراءات التدرج التقريبي، كلما زاد معدل اكتساب المرؤوس للسلوك المراد تعلمه.

ومعنى هذا أن فعالية القائد ونجاحه في دوره كمدرب ومعلم لمرؤوسيه يتوقف على قيمة الحوافز الإيجابية التي يوفرها خلال عملية التعلم والتدريب، وعلى شرطيتها وعلاقتها بالسلوك الذي يتم تدريب المرؤوس عليه، وأيضاً على مدى التزام الرئيس بخطوات وإجراءات تشكيل السلوك من خلال التدرج التقريبي (تجزئة محتوى التعلم الكلي إلى عناصر أصغر حتى يسهل تعلمها). فعدم اتباع الرئيس لإجراءات التدرج التقريبي، وخصوصاً بالنسبة للمهارات الصعبة المركبة التي يراد من المرؤوس اكتسابها، يؤدي إلى بطء عملية التعلم وإلى انخفاض فعالية الرئيس واخفاقه كمدرب ومعلم.

القيود المحددة لتأثير القائد:

لا يعتمد التأثير الذي يمارسه القائد على دافعية وتعلم المرؤوس على تطويع القائد لمتغيرات التدعيم فحسب، وإنما أيضاً على الوزن النسبي

لخبرات التدعيم التي يقدمها القائد. ويتحدد الوزن النسبي للخبرات التدعيمية التي يقدمها القائد بقيمة تلك الخبرات بالمقارنة مع خبرات التدعيم الأخرى التي يحصل عليها المرؤوس من بيئة العمل، وكذلك المؤثرات والقيود التنظيمية على القائد والتي تحد من سلطته وقدرته على تطويع المدعمات. فنجاح القائد في تطويع الحوافز يعتمد على القيمة النسبية لمصادر الثواب والعقاب التي يحوزها القائد بالمقارنة مع مصادر التأثير الأخرى على المرؤوس، وعلى درجة اعتماد المرؤوس على القائد في الحصول على تلك الحوافز. أي أن هناك مصادر أخرى للحوافز في بيئة العمل تحد من امكانية تطويع القائد للمدعمات. فالتدعيم القيادي من جانب القائد هو مصدر واحد فقط من بين العديد من مصادر المدعمات التي يتعرض لها المرؤوس في بيئة العمل. فالمدعمات غير القيادية (التي لا يكون مصدرها القائد ولا يملك القائد السيطرة عليها) قد تنبع من المنظمة ككل أو من جماعة العمل أو من مصادر أخرى في بيئة العمل مثل عملاء المنظمة أو مشرفين آخرين.

ومن القيود الأخرى على ممارسة القائد للتأثير التدعيمي هي أن القائد يخضع هو نفسه أيضاً لتأثير التدعيم أو العقاب من جانب رئيسه الأعلى. فهذه المؤثرات من المستويات العليا قد تحد من قدرة القائد على تطويع مصادر الثواب والعقاب، ومن قدرته على تطويع الظروف البيئية التي يعمل في ظلها مرؤوسيه.

وأخيراً يتحدد تأثير القائد بالتأثير الذي يمارسه المرؤوس نفسه والقوة التي يحوزها. فمثل هذا التأثير وهذه القوة تحد من امكانية تأثير القائد على مرؤوسيه.

هذا وتقوم الفروض السابقة لنظرية التدعيم القيادي على مفاهيم ومبادئ التعلم والتدعيم التي ثبت صدقها تجريبياً في بحوث التعلم، وكذلك على

الكثير من نتائج البحوث التي أجريت في ميدان القيادة خلال السنوات القليلة الماضية. وتشير نتائج هذه البحوث إلى أن متغيرات الثواب والعقاب لسلوك القائد على النحو الذي تبرزه نظرية التدعيم تمكن من التنبؤ بدرجة أكثر صدقاً بسلوك المرؤوسين، عن تلك التي تقدمها النظريات الأخرى مثل نظرية فيدلر أو نظرية هاوس. كما يؤيد هذا الدراسات التي أجراها سيمز وسيلاجي (Sims, 1977, Szilagy 1980) في الولايات المتحدة الأمريكية على أثر السلوك التدعيمي للقائد على أداء المرؤوسين.

وفي مصر تشير نتائج الدراسة التجريبية التي أجرتها راوية حسن (١٩٧٩) تحت اشراف المؤلف، إلى أن معدلات أداء المرؤوسين (شدة دافعيتهم) ترتبط في علاقة طردية ذات دلالة احصائية بقيمة المنافع (الحوافز) التي يحصل عليها المرؤوسين من رؤسائهم، ودرجة شرطية هذه المنافع. كما تشير نتائج هذه الدراسة أيضاً إلى أن المنظمات التي تستخدم أنظمة شرطية لحوافز قوية (ثواب وعقاب شرطي)، وينتهج المديرون والمشرفون فيها في تعاملهم مع مرؤوسيهم منهج الثواب والعقاب الشرطي، تحقق كفاءة وانجازاً أعلى عن تلك التي لا تشيع فيها مثل هذه الممارسات.

النظرية التكاملية لفعالية التأثير القيادي للمؤلف:

تعالج نظرية التدعيم بعداً واحداً من أبعاد التأثير الذي يمارسه القائد على مرؤوسيه، وهو البعد المتمثل فيما يستخدمه القائد من ثواب أو عقاب يعطي خبرات مباشرة للمرؤوسين. وفي هذا تكمن جزئية نظرية التدعيم، فهي تحلل التأثير الذي يمارسه القائد من خلال تطبيقه الفعلي لحوافز ايجابية أو سلبية على المرؤوسين. لكن تأثير الرؤساء على مرؤوسيهم لا يمارس فقط من خلال ما يوفرونه من خبرات مباشرة للثواب والعقاب، وإنما يمكن لهم أيضاً

أن يؤثروا على مرؤوسيهم من خلال التأثير على مدركاتهم وتوقعاتهم وأهدافهم، ومن خلال التأثير على ملاحظة ومشاهدة ومحاكاة المرؤوسين للآخرين. وفضلاً عن هذا فإن هذا التأثير القيادي يمكن أن يتضمن أيضاً ما يوفره الرئيس لمرؤوسيه من امكانيات ومقومات (خامات، أدوات، معلومات، موارد، وقت... الخ) تيسر لهم مباشرة الأداء المطلوب.

وقد تبين للمؤلف خلال السنتين الأخيرتين أن أغلب النظريات المعاصرة التي تفسر فعالية التأثير القيادي مثل نظرية المسار والهدف لهاوس، وكذلك نظرية التدعيم القيادي للمؤلف هي نظريات جزئية، تركز على أبعاد جزئية من التأثير القيادي. وتبين له أيضاً أن نقطة البدء في بناء نظرية أكثر شمولاً وتكاملاً للتأثير والفعالية القيادية، ينبغي أن تكون في تحليل مختلف العوامل التي توثر على سلوك الفرد بصرف النظر عن منبعها النظري والمنهجي وبصرف النظر عن اختلاف المدارس الأكاديمية التي تناولتها. فتحليل هذه العوامل وربطها في اطار متكامل، يمكن أن يمثل الأساس في مدخل ونظرية أكثر شمولاً، تحقق التكامل بين المداخل المختلفة للتأثير القيادي. فتحقيق التكامل بين المدخل المعرفي والادراكي الذي تمثله نظرية المسار والهدف والمدخل التعلمي التدعيمي الذي تمثله نظرية وبحوث التدعيم القيادي، يعطي أرضية فكرية جديدة لبحوث فعالية القيادة، ويفتح آفاقاً أوسع لدراسة التأثير القيادي وفعاليته. وكذلك فإن هذا التكامل يعطي فرصة أكبر وأوسع لاعادة النظر في هذا التراث المضطرب من برامج التدريب الموجهة لتنمية المهارات القيادية لدى الرؤساء والمشرفين والذي لم يحقق فعالية تذكر لأنه يفتقد الأساس النظري السليم. فمعظم برامج التدريب هذه تستند عادة إلى مفهوم جزئي للتأثير القيادي، وأغلبها ينطلق من فكرة أنماط القيادة التي ثبت عدم جدواها على المستوى النظري وعلى المستوى التطبيقي أيضاً.

وفيما يلي نعرض باختصار لأركان وعناصر النظرية التكاملية التي نشرت للمؤلف حديثاً (Ashour, 1980; Ashour, 1982)، والتي يمكن أن تعتبر تطويراً وتوسيعاً للمفاهيم التي احتوتها نظريته في التدعيم القيادي.

مسلمات النظرية:

تقترح النظرية التكاملية أن تكون نقطة البدء في تحليل وتفسير فعالية التأثير القيادي هي المتغير أو المتغيرات التابعة المتمثلة في سلوك المرؤوس. وتقوم النظرية على المسلمات التالية :

١- لكي يمكن أن تفسر متغيرات القيادة سلوك المرؤوس فينبغي أن يكون هناك تقابل Correspendance كامل بين محددات فعالية القيادة ومحددات سلوك المرؤوس. فمحددات فعالية القيادة ينبغي أن تشتق اشتقاقاً مباشراً من محددات سلوك المرؤوس. أي أن المتغيرات الممثلة لسلوك القائد، وللموقف الذي يمارس فيه القائد محاولات تأثيره، ينبغي أن تكون من نفس طبيعة المتغيرات المحددة لسلوك المرؤوس. فلا معنى لأخذ متغيرات لسلوك القائد مثل نمط قيادته. وما إذا كان هذا النمط مهتماً بالانتاج أو بالعاملين، أو موجهاً ومنظماً للعَمل أم حساساً لمشاعر المرؤوسين... الخ، ما لم تتصل هذه المتغيرات اتصالاً مباشراً بالمتغيرات المحددة للدافعية، والادراك، والقدرات،.. الخ. وكذلك فإن متغيرات الموقف ينبغي أن تشتق من ذات المحددات. فلا معنى لأخذ متغيرات موقف مثل نوع العلاقة بين القائد والمرؤوسين، أو طبيعة المهمة... ما لم يمكن تبرير اختيار هذه المتغيرات على أساس تقابلها تقابلاً مباشراً مع محددات سلوك المرؤوس المطلوب التنبؤ به وتفسيره.

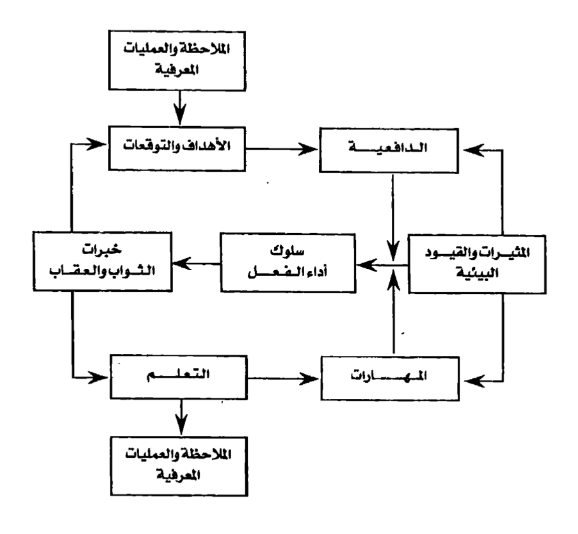
٢- لكي يمكن تفسير الجوانب المختلفة لفعالية تأثير القائد فينبغي أن

تشمل محددات فعالية القيادة متغيرات سلوكية وبيئية، ومتغيرات معرفية أيضاً. فبناء نظرية متكاملة لفعالية القيادة يقتضي عدم الاقتصار على مدخل جزئي معين مثل المدخل البيئي التعلمي، أو المدخل المعرفي الادراكي، وإنما ينبغي الجمع بين المتغيرات والعلاقات التي تقدمها هذه المداخل، لأن كل واحد منها يفسر جزءاً فقط من الظاهرة الكلية المراد تفسير تأثير القائد عليها، ألا وهي سلوك المرؤوس في العمل. وبناء عليه، وطالما أن محددات فعالية القيادة ينبغي أن تتقابل مع محددات سلوك المرؤوس، وحيث أن محددات سلوك المرؤوس تتضمن متغيرات وعوامل بيئية تعلمية وتاريخية، وتتضمن أيضاً متغيرات ذهنية ومعرفية ادراكية، فإن متغيرات القيادة ينبغي أن تشتق من كلا النوعين من المتغيرات: البيئية التعلمية، والمعرفية الادراكية.

٣- طالما أن سلوك القائد ينبغي أن يدرس من حيث تأثيره على سلوك أداء المرؤوس، فإن معايير فعالية القيادة ينبغي أن تشتق من العمليات المحركة والمحددة لسلوك المرؤوس. فإذا كان سلوك المرؤوس المراد التنبؤ به وتفسيره هو سلوك أدائه العمل، فإن مؤشرات فعالية القيادة ينبغي أن تشتق من المؤشرات السلوكية المعبرة عن دافعية المرؤوس، والمعبرة عن اكتسابه لقدرات جديدة (تعلمه). وبالمثل فإذا كان المراد تحديد تأثير القائد على رضا المرؤوس، فإن معايير فعالية القيادة ينبغي أن تشتق من العمليات المحركة للرضا مثل الاشباعات التي يحصل عليها المرؤوس، وادراكه لعدالة العوائد... الخ.

نموذج لمحددات سلوك أداء المرؤوس: طالما أن التقابل بين محددات فعالية القيادة ومؤشراتها، ومحددات سلوك المرؤوس يعتبر أمراً ضرورياً، وأن متغيرات القيادة ينبغي اشتقاقها من نموذج متكامل يفسر أداء المرؤوس، فإن بناء هذا النموذج يعتبر نقطة بدء رئيسية. ولقد قدمت النظرية التكاملية

نموذجاً لمحددات سلوك المرؤوس يجمع بين كلاً من المدخل البيئي التعلمي، والمدخل المعرفي الادراكي، ويأخذ في اعتباره ما تقدمه نظريات ونتائج بحوث التعلم، ونظرية التعلم الاجتماعي، وكذلك نظريات ونتائج بحوث علم النفس المعرفي Cognitive psychology. ويمكن تصوير هذا النموذج التكاملي في الشكل البياني التالي :



محددات سلوك أداء المرؤوس وفق النظرية التكاملية

ووفقاً للنموذج الذي يمثله الشكل البياني السابق، فإن سلوك أداء الفرد (المرؤوس) يتحدد بدافعيته ومهاراته (قدراته المكتسبة)، وأيضاً بالمثيرات والظروف البيئية التي قد تيسر أو قد تحد من امكانية قيام الفرد بسلوك أداء معين. وتتأثر كلاً من الدافعية، والمهارات المكتسبة بخبرات الثواب والعقاب المباشرة التي تعقب قيام الفرد بأنشطة وتصرفات معينة استجابة للمثيرات والظروف البيئية المحيطة. ويتحقق تأثير هذه الخبرات المباشرة على الدافعية من خلال متغيرات وسيطة تتمثل في الأهداف والتوقعات التي تتبلور لدى الفرد نتيجة هذه الخبرات، وتتمثل أيضاً في التعلم الذي يحدث للفرد عندما تتضمن ممارساته سلوكاً جديداً. هذه هي مصادر التأثير على الدافعية والمهارات من خلال الخبرات والممارسات المباشرة. لكن الفرد قد تتحرك دافعيته، وقد يكتسب مهارات جديدة (يتعلم) من خلال مصادر غير مباشرة تتمثل في ملاحظته للآخرين، ومن خلال العمليات المعرفية والادراكية التي تتبلور من خلالها أهدافه وتوقعاته، أو يتحقق بها تعلمه بالملاحظة واعمال الذهن. وفضلاً عن هذا وذاك، فقد تتفاعل المصادر المباشرة للتأثير على الفرد المتمثلة في الممارسة والخبرة المباشرة، مع المصادر غير المباشرة المتمثلة في ملاحظة الآخرين، واعمال الذهن وتنشيط الادراك. فما قد يكتسبه الفرد من الخبرة المباشرة (أهداف وتوقعات أو تعلم) قد يقارنه بخبرات الآخرين، فيصحح بناء على هذه المقارنة حصيلة هذه الممارسة وناتج هذه الخبرة المباشرة.

هذا هو النموذج الذي تشتق منه النظرية التكاملية متغيرات سلوك القائد والموقف، وتستنبط منه أيضاً مسارات واستراتيجيات التأثير التي قد يستخدمها القائد في توجيه والتأثير على سلوك أداء المرؤوس. ووفقاً لهذا النموذج فإن تأثير القائد على أداء المرؤوس، أو على محددات مهارات

المرؤوس (التعلم) أو على المثيرات والظروف البيئية. وهذا التأثير يمكن أن يأخذ مسارات ويتم من خلال استخدام استراتيجيات مختلفة. فقد يقوم القائد بتوفير فرص الممارسة والخبرة المباشرة للمرؤوس، وقد يقوم بتوجيه ملاحظة المرؤوس للآخرين وتمثله لسلوكهم. كما قد يقوم أيضاً بمزج الخبرات المباشرة التي يوفرها للمرؤوس بالخبرات غير المباشرة.

متغيرات فعالية القيادة: تقترح النظرية التكاملية، مثلها في ذلك مثل نظرية التدعيم، أن يتم تقييم فعالية القيادة من خلال معايير تتصل اتصالاً مباشراً بمحددات أداء المرؤوس. لذلك فهي تقترح أن تقاس فعالية القيادة من خلال التأثير على دافعية المرؤوس، وعلى تعلمه لمهارات جديدة. وتستخدم النظرية التكاملية ذات المتغيرات التابعة لفعالية القيادة التي استخدمتها نظرية التدعيم.

متغيرات سلوك القائد: تقترح النظرية أن يتم التعبير عن متغيرات سلوك القائد ليس في صورة تجميعية، كأنماط القيادة، وإنما في صورة أنشطة محددة تشتق اشتقاقاً مباشراً من محددات سلوك المرؤوس، وفق النموذج المقترح لهذه المحددات. والآتي بيان بعناصر سلوك القائد التي تقترحها النظرية :

١- سلوك التأثير من خلال توفير الممارسة والخبرة المباشرة للمرؤوس:

أ - تطويع القائد للمثيرات والظروف البيئية: يمكن للقائد أن يؤثر في سلوك العمل للمرؤوسين بتطويعه للمثيرات والقيود والفرص الموقفية التي يتم انجاز الأعمال من خلالها، مثل قيام القائد بتصميم العمل الموكل إلى المرؤوسين وتوزيع مهام العمل عليهم، وتصميم مسار تدفق العمل بين الأعمال المختلفة، وتصميم الظروف المادية والاجتماعية التي يمارس فيها العمل، وتوفير الموارد والامكانيات اللازمة للأداء.

ب- استخدام القائد للثواب والعقاب المباشرين : يمكن للقائد أن يؤثر في خبرات الثواب والعقاب التي تعقب قيام المرؤوس بمهام العمل عن طريق تغيير نوع وقيمة الحوافز الايجابية والسلبية، وربطها بسلوك محدد للأداء، وأيضاً عن طريق التحكم في الجدول الذي يعطي على أساسه الحافز.

٢- سلوك التأثير الادراكي والمعرفي من خلال توفير الخبرات غير المباشرة للمرؤوس :

أ - شرح وايضاح القائد للمثيرات والظروف البيئية: يحوي هذا قيام القائد ببيان وتوضيح السلوك المطلوب من المرؤوسين والظروف المحيطة بهذا السلوك، ووضع أهداف انجاز العمل وتوضيح الموارد والامكانيات والعلاقات التي يتطلبها تنفيذ العمل.

ب- شرح وايضاح القائد لأنظمة الثواب والعقاب : يقوم القائد بتوضيح أنظمة الحوافز السلبية والايجابية المشروطة وذلك ببيان نوع وقيمة الحوافز وجداولها. ويمكن أن يحدث مثل هذا التوضيح اما مسبقاً في مرحلة سابقة لحدوث السلوك أو في مرحلة لاحقة عقب الممارسة.

جـ- تيسير وتسهيل القائد لعمليات الملاحظة والاقتداء: ويتضمن هذا قيام القائد بتوجيه ادراك وانتباه المرؤوس لنموذج من السلوك يمكن له أن يقتدي به وشرح وتوضيح لآثار الثواب والعقاب التي قد تترتب على هذا السلوك في بيئة العمل. وقد يقوم القائد نفسه بدور القدوة لمرؤوسيه. كما قد يستخدم آخرين كنماذج يمكن الاقتداء بها.

٣- سلوك التأثير بالمزج بين الخبرات المباشرة والخبرات المعرفية :

أ - شرح وايضاح القائد للمثيرات والظروف البيئية مع تطويعها: ويتضمن هذا توضيح القائد للمهام التي يمكن اسنادها لكي تتفق مع تفضيلات

المرؤوس أو قدراته، وأيضاً توضيح الظروف البيئية لسلوك العمل مع تطويع هذه الظروف وتهيئتها.

ب- ربط القائد لخبرات الثواب والعقاب بتوقعات المرؤوس: هنا لا يكتفي القائد بتطويع الحوافز التي يقدمها للمرؤوس بل يقوم أيضاً بشرح وتفسير طبيعة هذه الحوافز وشرطيتها وجداول تطبيقها. ويمكن أيضاً القيام بمثل هذا التوضيح عقب قيام الفرد بالسلوك في الحالات التي تحدث فيها فجوة زمنية بين قيام الفرد بالسلوك وحصوله على الحافز. وهو يربط أيضاً ما بين خبرات الثواب والعقاب المباشرة التي يقدمها للمرؤوس وتلك الخبرات التي يعده بها.

جـ- ربط القائد للخبرات المباشرة بالخبرات المكتسبة بالملاحظة: ويتضمن هذا قيام القائد باتاحة الفرصة للمرؤوسين للتعلم من خلال ملاحظة الآخرين أو الاقتداء بهم. وقد يعطي القائد الثواب والعقاب مشروطاً بمدى تشابه ما يقومون به من سلوك مع سلوك المقتدى بهم. ويعمل القائد على أن يكون هناك توافق بين الخبرات غير المباشرة للمرؤوس والتي استمدها من خلال ملاحظة الآخرين والاقتداء بهم، والممارسات والخبرات المباشرة.

د - ربط القائد لأهداف الأداء بالخبرات المباشرة للمرؤوس: ويتضمن هذا أن القائد الذى يضع أهداف الأداء للمرؤوس يقدم حوافز إيجابية للمرؤوس عند تحقيقه لأهداف الإنجاز، وأن وضع تلك الأهداف قد يعتمد أيضاً على خبرات وممارسات الإنجاز السابقة للمرؤوس في مهام مماثلة.

هـ- توفير القائد لمعلومات مجمعة مرتدة: عندما تكون خبرات المرؤوس بالثواب والعقاب أو بالممارسات لأنشطة العمل متفرقة ومتناثرة، فهنا يمكن للقائد أن يجمع هذه الخبرات المباشرة ويربط بينها ويوضح للمرؤوس دلالتها في اطار تجميعي بما ييسر للمرؤوس الاستفادة من الحصيلة الكلية لهذه الخبرات المتفرقة.

الفروض والعلاقات التي تقترحها النظرية :

تقدم النظرية التكاملية مجموعة من الفروض والعلاقات تدور حول المحاور المختلفة لتأثير القائد على أداء المرؤوس. وفيما يلي نعرض تلخيصاً للمضمون الرئيسي لهذه الفروض والعلاقات.

أولاً: تأثير القائد على دافعية المرؤوس :

١- التأثير على الدافعية من خلال توفير الخبرة المباشرة : تفترض النظرية أن تأثير القائد على دافعية المرؤوس من خلال توفيره لخبرات مباشرة، هو دالة لخصائص الحوافز الايجابية والسلبية التي يوفرها ويستخدمها القائد (قيمتها، شرطيتها، وجدولها) ولخصائص المثيرات والظروف البيئية التي يطوعها.

٢- التأثير على الدافعية من خلال توفير الملاحظة والخبرات الادراكية غير المباشرة: تفترض النظرية أن التأثير الادراكي والمعرفي للقائد على دافعية المرؤوس هو دالة لخصائص الأهداف التي توضع للمرؤوس وفق ما تقترحه نظرية تكوين الهدف للوك (Locke, 1968)، ولبيانه وتوضيحه للمثيرات والظروف المرتبطة بالعمل، وبيانه وتوضيحه وشرحه أيضاً لخصائص الحوافز المشروطة بالأداء، وللنماذج التي يوفرها للمرؤوس للاقتداء بها (أحد هذه النماذج هو القائد نفسه) بما في ذلك الحوافز المشروطة التي تحصل عليها هذه النماذج.

٣- التأثير على الدافعية من خلال مزج الخبرة المباشرة بالملاحظة والخبرات غير المباشرة: تفترض النظرية أن استخدام القائد لأساليب تعتمد على تطويع الخبرات المباشرة للمرؤوس مع مزجها في نفس الوقت بأساليب تأثير معرفية وادراكية، يؤتي أثراً أقوى وأبقى على دافعية المرؤوس عن استخدام القائد لأي من هذه الأساليب بمعزل عن الأخرى.

ثانياً: تأثير القائد على تعلم المرؤوس لمهارات الأداء:

١- التأثير على التعلم من خلال توفير الممارسات والخبرات المباشرة: تفترض النظرية أن معدل تعلم المرؤوس من خلال الممارسة والخبرة المباشرة هو دالة لطبيعة الممارسات وللمثيرات والظروف التي يوفرها القائد ولخصائص الحوافز السلبية والايجابية المشروطة التي يستخدمها ولنمط استخدامه لها (مدى استخدامه لاجراءات التدرج التقريبي مثلاً).

٢- التأثير على التعلم من خلال توفير الملاحظة والمحاكاة والخبرات الادراكية غير المباشرة: تقترح النظرية أن تأثير القائد على تعلم المرؤوس المكتسب بالملاحظة وتقليد الآخرين وبالخبرات المستفادة ذهنياً وادراكياً هو دالة لنماذج القدوة التي يوفرها للمرؤوس (بما في ذلك القائد نفسه) ولخصائص المثيرات والثواب والعقاب التي تعمل في ظلها هذه النماذج، وللتوجيهات والايضاحات التي يقدمها القائد عن المهام المطلوب اكتسابها وعن المثيرات والحوافز المرتبطة بها.

٣- التأثير على التعلم من خلال مزج الممارسة والخبرة المباشرة بالملاحظة والخبرات غير المباشرة: تفترض النظرية أن تعلم المرؤوس يكون أسرع وأقوى عندما يقرن القائد توفير ممارسات وخبرات مباشرة باستخدام نماذج للاقتداء وبمخاطبة ادراك المرؤوس من خلال شرح وبيان المهارات المطلوب تعلمها.

ثالثاً: تأثير القائد على الظروف البيئية الميسرة والمعوقة للأداء:

تقترح النظرية أنه بالإضافة إلى تأثير القائد على دافعية وتعلم المرؤوس، فإن القائد يؤثر على أداء المرؤوس من خلال ما يوفره من ظروف وامكانيات وموارد لازمة للأداء. فمن خلال اعطاء المرؤوس العمل الذي يتناسب وقدراته ومهاراته، وتوفير الموارد والمدخلات اللازمة لأداء العمل، وتوفير

الخدمات المعاونة من الآخرين واللازمة لانجاز العمل، وتيسير قيام الفرد بأنشطة الأداء، يمكن للقائد أن يؤثر على أداء المرؤوس. وهذا التأثير قد يكون بتطويع هذه العوامل وتوفيرها، أو ببيان وتوفير المعلومات المتعلقة بها.

رابعاً: العوامل الشرطية والموقفية لتأثير القائد:

تقدم النظرية تحليلاً للعوامل الموقفية التي تضع حدوداً على ما يمكن للقائد أن يمارسه من تأثير، والتي تجعل هذا التأثير يتفاوت من ظرف لآخر ومن موقف لآخر. وقد فرقت النظرية بين ثلاث مجموعات من هذه العوامل:

١ - **مقومات التأثير القيادي:** هناك مقومات للتأثير القيادى تقترحها النظرية، وهذه **المقومات هي :**

أ - **عناصر النفوذ التي يتمتع بها القائد:** وتشتمل هذه العناصر على سلطة الثواب والعقاب التي يحوزها القائد، ونفوذ الخبرة والمهارة التي يملكها، ومختلف الصلاحيات التي يحوزها بشأن تصميم العمل وتوزيعه وتحديد أهداف ومعايير الأداء وتقييم الأداء الفعلي، والنفوذ الذي يملكه تجاه رؤسائه وتجاه زملائه ومن هم في نفس موقعه القيادي في المنظمة. فكلما زادت عناصر النفوذ هذه كلما زادت دائرة تأثير القائد على مرؤوسيه.

ب- **فرص تفاعل القائد مع مرؤوسيه:** لكي يمكن للقائد أن يمارس تأثيراً على مرؤوسيه، فلابد من توافر حد أدنى من فرص التفاعل بين القائد والمرؤوس. فهذا التفاعل يتيح للقائد أن يمارس محاولات تأثيره، ويمكنه من أن يشخص المجالات التي يمكنه مباشرة تأثيره فيها. وقد يحد من فرص التفاعل هذه البعد الجغرافي لموقع مباشرة المرؤوس لعمله، واتصاف العمل الذي يباشره المرؤوس باستقلالية كبيرة، أو عدم توافر فائض وقت لدى القائد للإشراف على المرؤوسين.

جـ- توافر الموارد اللازمة للأداء : يحد من قدرة القائد على التغير، عدم توافر الموارد والمدخلات اللازمة للأداء، أو ندرتها النسبية لأسباب خارجة عن سيطرته.

د - القدرات والمهارات التشخيصية لدى القائد : لكي يمكن للقائد أن يباشر تأثيراً قيادياً على دافعية المرؤوس أو تعلمه وعلى ظروف أدائه، فلابد أن يملك القدرة على تفهم ظروف الموقف بما يمكنه من توجيه تأثيره إلى المجال الذي يتصف بنقص نسبي (انخفاض الدافعية مثلاً) والذي يستأهل توجيه محاولات تأثيره إليه، فلابد له من مهارات التعرف على حاجات، ورغبات، ومشاعر، وقدرات، ومدركات مرؤوسيه، وتفهم الظروف التي يعملون فيها، حتى يتسق سلوكه ومحاولات تأثيره مع احتياجات الموقف بما يعظم من تأثيره على أداء المرؤوس.

٢- مصادر للتأثير لا تنبع من القائد : هناك مصادر أخرى للتأثير على سلوك المرؤوس خلافاً لتلك التي تنبع من القائد، وهذه المصادر البديلة قد تكون متسقة مع التأثير الذي يمارسه القائد وقد تكون متعارضة معه. وقد تناول كير وجيرمير (Kerr & Jermier, 1978) تحليل هذه البدائل على أساس أنها قد تنبع من المرؤوس نفسه، أو من طبيعة العمل، أو من المنظمة ككل. وتحلل النظرية التكاملية مصادر التأثيز البديلة والمتنافسة مع التأثير القيادي إلى الآتي :

أ - مصادر غير قيادية للتأثير على دافعية المرؤوس: وتشمل هذه المصادر الحوافز الكامنة في أداء العمل أو التي تنبع من نظام العمل أو من أفراد آخرين في بيئة العمل كالزملاء والعملاء والمرؤوسين والرؤساء. وهناك مصادر أخرى للتدعيم خارج بيئة العمل لا تخضع لسيطرة وتحكم القائد مثل الزملاء

السابقين والأصدقاء الخارجين، هذا بالإضافة إلى الأهداف والتوقعات المكتسبة من خلال خبرات العمل السابقة أو من خلال معلومات أو مدركات مستمدة من مصادر أخرى غير القائد مثل الزملاء، الرؤساء الآخرين، ونظام العمل.

ب- مصادر غير قيادية للتأثير علي تعلم المرؤوس: وتشمل هذه المصادر برامج التدريب التي تقدمها المنظمة التي تهدف إلى تنمية مهارات المرؤوسين، والخبرات التي يستمدها المرؤوس ذاتياً من مصادر تنظيمية أخرى، والتوصيات والتعليمات التي يقدمها أفراد آخرين في بيئة العمل.

جـ- مصادر غير قيادية للتأثير على المثيرات والظروف البيئية: وتشتمل هذه المصادر تصميم تكنولوجيا الأداء وتعريف نظام العمل وتوفير المدخلات المطلوبة له، بالإضافة إلى التسهيلات والمدخلات والموارد التي يمكن الحصول عليها من أطراف أخرى في بيئة العمل.

٣- العوامل المحيدة لتأثير القائد : هناك بعض الظروف التي إن تواجدت قد تفرغ مختلف مصادر التأثير التي تجيء من بيئة العمل (بما في ذلك مصادر التأثير القيادي) من قوتها وفعاليتها. فمثلاً عندما لا يمثل العمل جزءاً رئيسياً من الاهتمامات الحياتية للمرؤوس، وعندما لا يعتمد المرؤوس على العمل في اشباع حاجاته، فإن محاولات تحريك دافعية المرؤوس أو التأثير على تعلمه للمهارات المطلوبة للعمل قد تبوء بالفشل نتيجة مشاعر الحياد واللامبالاة التي يشعر بها المرؤوس تجاه العمل. وقد يتم تحييد محاولات تأثير القائد تجاه المرؤوس بحيث لا تؤتي فعاليتها، عندما يتمتع المرؤوس نفسه بنفوذ في المنظمة تجعله لا يعبأ كثيراً بمحاولات التأثير التي يمارسها القائد، لقدرته على تفريغ هذه المحاولات وتحييد أثرها تجاهه.

القيادة بالمشاركة:

تمثل عملية اتخاذ القرارات بعداً هاماً من أبعاد الوظائف التي يقوم بها من يشغلون مواقع قيادية، ويكتسب هذا البعد أهمية خاصة في المنظمات نظراً لأن أداء المنظمة يتوقف على صنع مختلف القرارات ووضعها موضع التنفيذ، ثم متابعتها والرقابة عليها. ويعتبز دور المدير كصانع للقرارات دوراً محورياً في هذا الصدد. فالكثير من الأنشطة والمهام التي يمارسها المدير تتضمن عملية صنع قرارات يمثل بعضها قرارات استراتيجية كقرارات التخطيط ورسم السياسات التي تضعها الإدارة العليا، ويمثل البعض الآخر قرارات تنفيذية تتعلق بالتنسيق، وحل المشكلات، وتصميم مهام العمل للمرؤوسين، وتوزيع الحوافز عليهم وغير ذلك.

وفي كل الحالات التي يصنع فيها القائد أو المدير قراراً ما فإنه يواجه أحد اختيارين: فإما أن يصنع القرار بنفسه ويمعزل عن الآخرين، وإما أن يشرك معه أفراد آخرين بدرجة أو بأخرى في عملية صنع القرار. لقد شغلت مشكلة تحديد الدرجة المناسبة للمشاركة والتفويض اهتمام الكثير من الكتاب والباحثين خلال الثلاثين سنة الماضية. وتكون نتاجاً للبحوث والدراسات التي أجريت في هذا المجال حصيلة من المعرفة العلمية جديرة بالدراسة والتحليل. وسنتناول في هذا الفصل أهم عناصر هذه الحصيلة.

درجات المشاركة:

هناك درجات متفاوتة من المشاركة يمكن للقائد أو المدير أن يتيحها لمرؤوسيه. وتتأثر هذه الدرجات بالأسلوب أو الطريقة التي يستخدمها القائد أو المدير في صياغة قراراته.

وقد قام تاننبوم وشميت (Tannenbaum & Schmidt, 1957) بتحليل

المستويات أو الدرجات المختلفة للمشاركة التي يتيحها القائد أو المدير للمرؤوسين في صنع القرار. ووفق تحليلهما فهناك سبع مستويات أو درجات مختلفة للمشاركة. ويعرض "تاننبوم" وشميت" لهذه الدرجات باعتبارها تمثل أنماطاً مختلفة من القيادة أو الإدارة، تتفاوت فيما تتيحه للقائد من سلطات، وما توفره للمرؤوسين من حريات. ونعرض لكل من هذه الدرجات أو الأنماط فيما يلي :

١- صنع الرئيس للقرار ثم تبليغه لمرؤوسيه : يقوم الرئيس هنا بصنع القرار منفرداً، ثم يبلغه لمرؤوسيه. ولا تحتوي عملية التبليغ على أية محاولة من قبل الرئيس لشرح أسباب القرار، أو اقناعهم به، أو استمالتهم لقبوله.

٢- صنع الرئيس للقرار ثم شرحه لمبرراته: هنا لا يكتفي الرئيس بمجرد اعلام المرؤوسين بالقرار، وإنما يحاول أن يبيع القرار لهم، بأن يشرح مبرراته وملابساته ويستميلهم لقوله. وهو يعمد إلى التخفيف من وقع انفراده بالقرار، خوفاً من احتمالات مقاومة المرؤوسين للقرار وعدم تعاونهم في تنفيذه بأن يبرر لهم أسبابه ويبين لهم ميزاته.

٣- صنع الرئيس للقرار، ثم دعوته لاجراء حوار حوله : يقوم الرئيس في هذه الحالة بعد صنعه للقرار، بفتح حوار مع المرؤوسين، يتعرف على استفساراتهم بشأن القرار وآثاره. وهو يرد على هذه الاستفسارات محاولاً ازالة مخاوفهم ومحاولاً التأكد من فهمهم واستيعابهم واقتناعهم بالقرار.

٤- صنع الرئيس لقرار مبدئي، مع ترك المجال مفتوحاً لامكانية تغييره: يقوم الرئيس هنا بالمبادأة بتشخيص المشكلة، وتحديد عدد من بدائل الحلول وتحديد أنسب هذه الحلول (القرار المبدئي)، وفي عرضه للأمر على مرؤوسيه، يتيح لهم أن يمارسوا تأثيراً على القرار النهائي، من خلال ما يدلوا

به من آراء ووجهات نظر أو معارضة لهذا القرار المبدئي قد تدفع الرئيس إلى تعديل القرار أو اختيار غيره من البدائل، لكن للرئيس هنا سلطة البت النهائي في الأمر وتحديد ما إذا كان القرار المبدئي سيعدل أم لا.

٥- عرض الرئيس للمشكلة، ودعوته المرؤوسين للتقدم بمقترحات وحلول: يعرض الرئيس في هذه الحالة المشكلة محل القرار على المرؤوسين، ويسألهم أن يشخصوها، ويحددوا أسبابها، ويقترحوا حلولاً لها. وقد يتيح الرئيس فضلاً عن هذا للمرؤوسين فرصة أن يقيموا مختلف الاقتراحات والحلول المعروضة. ويختار الرئيس بعد ذلك الحل أو القرار من بين ما عرضه عليه المرؤوسون من بدائل واقتراحات.

٦- تحديد الرئيس للمشكلة، وللقيود على حلها، وتفويض الأمر للمرؤوسين للوصول للقرار من خلال مشاركته معهم: يقوم الرئيس في هذه الحالة بتحديد المشكلة، وتحديد الاطار والحدود التي ينبغي أن يلتزم بها الحل الذي يتم الوصول إليه. وهو يشارك المرؤوسين في عملية صنع القرار ليس من خلال فرضه لرأيه، وإنما من خلال مشاركته معهم في المناقشة والمداولة، وقيامه بدور المنسق في اجتماعات المناقشة التي يعقدها معهم.

٧- تفويض الأمر للمرؤوسين لتشخيص المشكلة والوصول إلى قرار: يقوم الرئيس هنا بتفويض الأمر برمته للمرؤوسين بدءاً من تحديد المشكلة أو المشكلات وتشخيصها، إلى تحديد بدائل الحلول، ثم الوصول إلى القرار النهائي. فهذا التفويض يتضمن كل مراحل صنع القرار. ويكون القرار الذي يصل إليه المرؤوسين نهائياً ـ ويقوم الرئيس عادة – كما في الحالة السابقة (٦) – بوضع الاطار أو الحدود التي يصنع القرار في دائرتها. وقد يشارك الرئيس في اجتماعات المداولة والمناقشة التي يعقدها المرؤوسون، وقد لا يشارك. فإن شارك في هذه الاجتماعات، فإن دوره يقتصر على التنسيق

والتوفيق بين الاتجاهات والآراء المختلفة، وليس محاولة فرض الرأي أو التأثير على المرؤوسين.

وجهات النظر المؤيدة والمعارضة للقيادة بالمشاركة:

يرى البعض أن اشراك المرؤوسين في صنع القرار، باتاحة الفرصة لهم لكي يمارسوا قدراً من التأثير في هذا الشأن، يرفع من مستوى رضاهم، ويزيد من دافعيتهم للأداء. ويرى آخرون أن للمشاركة مساوئ وعيوب، وأن هناك "ظروفاً وحدوداً لاستخدامها".

الآثار الايجابية للمشاركة:

يرى مؤيدو المشاركة أنها ترفع من مستوى رضا المرؤوسين وتزيد من دافعيتهم للأداء للأسباب الآتية (Yukl, 1981) :

١- تحقق المشاركة فهم المرؤوسين للقرار، وقبولهم له، وبالتالي فهي تؤدي إلى إزالة مخاوفهم، بما يضعف من مقاومتهم المحتملة للقرار. فما قد يشعر به المرؤوسون من قلق بشأن الآثار التي يمكن أن تترتب على قرار ما، يتبدد من خلال استيضاح الأمر والتعرف على طبيعة القرار والآثار المترتبة عليه.

٢- تؤدي المشاركة إلى زيادة التزام Commitment المرؤوسين بتنفيذ القرار وحماسهم لهذا التنفيذ. ومرجع هذا الالتزام والحماس هو شعور المرؤوسين عندما يشاركوا في القرار مشاركة حقيقية بأن هذا القرار قرارهم، لأنه وليد مشاركتهم واسهامهم.

٣- تحقق المشاركة استيعاب المرؤوسين لأهداف القرار، وتفهمهم لبرنامج تنفيذه، وبالتالي فهي تيسر التنفيذ الفعال للقرار، والتطبيق المرن له.

٤- تمكن المشاركة من تعرف المرؤوسين تعرفاً صحيحاً على الحوافز الإيجابية والسلبية المشروطة بالأداء الفعال. فالمشاركة تتيح لهم هذه المعلومات، وتتيح الإجابة على تساؤلاتهم بشأن نظم الثواب والعقاب التي تستخدمها المنظمة، وهي بذلك تزيد من دافعيتهم للأداء الفعال.

٥- تتيح المشاركة اشباع الحاجات العليا للأفراد والتي تتمثل في الاستقلال، "والشعور بالذاتية"، والانجاز. وفضلاً عن هذا فالمشاركة تجعل العمل أكثر إثارة واشباعاً.

٦- عندما تتم المشاركة من خلال أسلوب يعتبره أفراد الجماعة مشروعاً مثل عقد اجتماعات للمناقشة، وإدارة المناقشة بأسلوب ديمقراطي، وفتح فرصة للحوار الحر... الخ، فإن الجماعة قد تمارس ضغوطاً على أفرادها لزيادة قبول الأفراد للقرار، أو لتحقيق اذعانهم واضعاف مقاومتهم له.

٧- تمكن المشاركة الجماعية، من زيادة فرص التعاون بين الأفراد لحل المشكلات المشتركة وزيادة الفهم المتبادل وتيسير فرص التنسيق بينهم، وكذلك تقوية وتنمية روح الفريق.

٨- يمكن للرئيس أن يستخدم المشاركة في بعض الحالات كوسيلة للتفاوض والمساومة وللاتفاق على التنازلات المتبادلة بينه وبين مرؤوسيه.

٩- يمكن للمشاركة أن تسهم في زيادة كفاءة القرار عندما يملك المرؤوسون من الخبرة والمعلومات والدراية بواقع الممارسة ما قد لا يكون متاحاً للرئيس. فإذا استطاع الرئيس أن يستميل مرؤوسيه في أن يتعاونوا جميعاً للوصول إلى قرارات أفضل، فإن مجمع الخبرة والمعلومات الذي يتوافر من خلال المشاركة يمكن أن يسهم في زيادة كفاءة القرار.

الآثار السلبية للمشاركة :

يرى معارضوا المشاركة أن هناك آثاراً سلبية تترتب على المشاركة. وأن هناك حدوداً لفعالية اشراك المرؤوسين في صنع القرارات، بما يوجب الحذر في تطبيقها، وتتمثل هذه الآثار في الآتي :

١- تستغرق القرارات التي تصنع بطرق ديمقراطية تعتمد على المشاركة وقتاً أطول عن تلك التي تصنع انفرادياً بواسطة الرئيس، لذلك فإن أساليب المشاركة لا تصلح في حالات الطوارئ والأزمات التي تتطلب قرارات سريعة.

٢- قد يؤدي اشراك الرئيس لمرؤوسيه في مجال معين، إلى زيادة طموح واتساع توقعات المرؤوسين إلى المشاركة في مجالات أخرى لا تناسب طبيعتها اشراكهم فيها. وبهذا قد يجد الرئيس نفسه في موقف نزاع مع مرؤوسيه إذا ما حاول ايقاف طموحاتهم للمشاركة في مختلف القرارات.

٣- قد تترك المشاركة انطباعاً لدى المرؤوسين بأن الرئيس يعد لاشراكهم نتيجة قلة خبرته، وضعف مبادأته، وضعف ثقته بقراراته. فإذا تكون لدى المرؤوسين انطباعاً بضعف الرئيس، فإن قدرته على التأثير عليهم ستضعف وتتقلص.

٤- إذا لم تتوافر الخبرة والمهارة الكافية لدى المرؤوسين، أو إذا لم يتوافر لديهم الاهتمام الكافي بالمشكلة محل الدراسة، أو إذا كانت أهدافهم متعارضة مع أهداف الرئيس أو أهداف المنظمة، فإن اشراكهم في صنع القرار قد يؤدي إلى انخفاض كفاءة هذا القرار.

٥- تؤدي المشاركة إلى شيوع المسئولية، وإلى صعوبة تحديد من يستحق الثناء ومن يستحق اللوم. فالقرار الذي يتخذ في اطار الجماعة كثيراً ما

يحوي درجة عالية من المجازفة والمخاطرة نتيجة شيوع المسئولية. وعندما يكون القرار المتخذ هو حصيلة ونتاجاً لمشاركة أكثر من فرد فإن تحديد نصيب كل فرد من المسئولية لتحديد الثواب أو العقاب الذي يستحقه يصبح أمراً صعباً.

٦- يتوقف نجاح المشاركة التي تتم في صورة جماعية على مهارة الرئيس في إدارة الاجتماعات التي تعقد بغرض تشخيص المشكلة، واستعراض البدائل، وتقييم الحلول، ففي الحالات التي قد لا يملك الرئيس المهارات اللازمة لإدارة هذه الاجتماعات، فإن الآثار والنتائج التي يتم الوصول إليها بالمشاركة قد تكون أسوأ من تلك التي يتم الوصول إليها بأسلوب القرار المنفرد.

شروط تحقق فعالية المشاركة:

تعطي البحوث التي أجريت على آثار المشاركة نتائج متضاربة عن فعاليتها. فهناك بحوث تشير نتائجها إلى أن اشراك المرؤوسين في صنع القرارات يزيد من دافعيتهم وإنتاجيتهم، ويحسن من اتجاهاتهم النفسية، وهناك بحوث أخرى تشير إلى عدم تحقق مثل هذه الآثار. وهذا التضارب في النتائج يفسر بدرجة كبيرة لماذا تختلف وجهات النظر حول الأخذ بفكرة مشاركة المرؤوسين في صنع القرارات.

ويرجع التناقض في نتائج بحوث المشاركة، والتضارب في وجهات النظر حول فعاليتها، إلى أن هناك شروطاً وظروفاً معينة هي التي تحدد درجة وطريقة المشاركة المناسبين. ويحدد التوافق بين درجة وطريقة المشاركة وطبيعة الظروف والمواقف (الشروط) التي تطبق المشاركة في ظلها فعالية النتائج التي يمكن أن تحققها المشاركة.

ونعرض فيما يلي للشروط المحددة لفعالية المشاركة والتي ينبغي أخذها في الحسبان عند تقرير درجة وطريقة المشاركة المناسبين (Anthony, 1978; Tannenbaum & Schmidt, 1957; Strauss, 1977; Yukl, 1981).

١- أن يملك القائد سلطات وصلاحيات في مجالات هامة: حتى يمكن للقائد أن يشـرك مـرؤوسيـه في عـمليـة صنع القـرار، فـلابد أن يملك السلطة والصلاحية لصنع قرارات ذات أهمية. فمن يشـرك القـائد مرؤوسيه فيه لابد وأن يقع ضمن ما يملك الصلاحية والسلطة بشأنه. ولكي يستطيع أن يحرك حماسهم للمشاركة فلابد وأن يكون هذا الذي يشركهم فيه يحوي جدوى وأهمية.

٢- ألا يصنع القرار تحت ضغط السرعة وضيق الوقت: لا تناسب المشاركة ظروف الطوارئ والأزمـات. فـفي هذه الظروف يكون عـامل الزمن ملحـاً وتكون السرعة في صنع القرار أحد عوامل نجاحه. فالبطء النسبي الذي تتصف به القرارات التي تصنع بالمشاركة، تجعل المشاركة أكثر مناسبة عندما لا تكون السرعة في صنع القرار ضمن معايير الفعالية.

٣- توافر الخبرة والمعرفة لدى المرؤوسين: يكون لاشراك المرؤوسين آثاراً إيجابية عندما يضيف هؤلاء المرؤوسين من الخبرة والمعرفة والمعلومات ما لا يكون متوافر لدى الرئيس بحكم عدم احتكاكه بواقع الممارسة وبميدان التطبيق. وتزداد فرصة اسهام المرؤوسين بخبراتهم ومعلوماتهم عندما تزداد صعوبة وغموض المشكلة. فالمشاركة تعتبر أحد الوسائل التي يمكن أن يستخدمها الرئيس لتبسيط المشكلة واجلاء غموضها.

٤- رغبة المرؤوسين في المشاركة: لا يمكن أن تتحقق فعالية المشاركة ما لم يتوافر لدى المرؤوسين الدافعية والرغبة للتعاون مع الرئيس في صنع القرار.

وقد يضعف من هذه الدافعية عدد من العوامل مثل مشاعر الكراهية التي قد يحملها المرؤوسون لرئيسهم، أو عدم رغبتهم في تبديد وقتهم وجهدهم فيما يعقد من اجتماعات، أو اعتقادهم بأنه لا جدوى من مقترحاتهم لأن الرئيس لن يعيرها في النهاية أي اهتمام، أو عدم استعدادهم لتحمل المسئولية، أو عدم اقتناعهم بالأهداف التي يسعى القرار لتحقيقها، أو ضعف نزعات الاستقلالية والثقة بالنفس لديهم.

٥- **ثقة القائد في جدوى مشاركة المرؤوسين:** لكي تحقق المشاركة آثاراً إيجابية فلابد أن يعززها اعتقاد القائد في فعالية مشاركة مرؤوسيه، فالرئيس الذي لا يعتقد أن مرؤوسيه يملكون المعرفة، أو الخبرة، أو المبادأة، أو الابتكار، أو الحماس والرغبة، لا ينتظر أن يسألهم العون في صنع القرارات. لهذا فإن أساليب المشاركة تؤتي ثمارها عندما يمارسها رئيس يتحمس لها، ويعتقد في جداولها، وينقل إلى مرؤوسيه ثقته في قدراتهم ودافعيتهم.

٦- **مهارة القائد في استخدام أساليب المشاركة:** يتطلب استخدام أساليب المشاركة توافر مهارات خاصة لدى القائد مثل مهارات تشخيص المواقف التي يكون للمشاركة بها جدوى، وتحديد مستوى المشاركة الممكن توفيره، وكذلك كيفية الحصول على مشاركة فعالة من المرؤوسين ترفع من كفاءة القرار الذى أسهم فيه المرؤوسين، وتنمي من قبولهم لهذا القرار. خذ مثلاً المشاركة الجماعية التي يقوم فيها القائد بدور المنسق في الاجتماعات التي تعقد لهذا الغرض. أن مهارة القائد في إدارة الاجتماع، وفي تشجيع الأفراد على ابداء رأيهم بحرية، ودفع المناقشة في الاتجاهات المثمرة، والتوفيق بين الآراء المتعارضة، واستمالة الأغلبية والأقلية في الجماعة على تفهم بعضهم البعض... كل هذا يحتاج لمهارات وخبرات ينبغي أن يحوزها القائد، وبدونها لا يتوقع أن تثمر اجتماعات المشاركة عن نتائج إيجابية.

النظرية المعيارية لفروم ويتون :

تتعلق هذه النظرية بسلوك المشاركة والتفويض الذي يمارسه القائد. وخلافاً للنظريات والنماذج السابقة التي يغلب عليها طابع وصف ما هو كائن بشأن سلوك القائد والنتائج المترتبة عليه، فهذه النظرية تقدم ما ينبغي أن يسلكه القائد، أي تقدم أنماطاً معيارية للتصرفات القيادية. وقد قدم هذه النظرية فيكتور فروم وفبليب يتون في سنة ١٩٧٣ (Vrom & Yetton, 1973) في كتاب بعنوان «القيادة وصنع القرار» Leadership and Decision-Making. لقد حمل عنوان الكتاب الذي قدم هذه النظرية المعيارية المدخل المستخدم في تكوينها وصياغتها. فهذه النظرية هي امتداد لمدخل صنع القرار في دراسة المنظمات، الذي يعتبر أن صنع القرار يمثل العنصر السلوكي الحاسم الذي ينبغي أن يتم التركيز عليه في التحليل والدراسة. وهذه النظرية المعيارية تعتبر في نفس الوقت امتداداً للمداخل الموقفية في دراسة القيادة. فالبدائل التي يختار من بينها القائد تتحدد وفق ما تحتويه هذه النظرية بطبيعة المواقف التي يواجهها القائد وطبيعة المشكلات التي يصنع القرار بشأنها.

إن من يقرأ كتاب فروم ويتون يلحظ بوضوح التأثير الذي تركه نورمان ماير Norman Maier من جامعة متشجن على المحاور الرئيسية التي استخدمها فروم ويتون في صياغة النظرية. فمحاور كفاءة القرار وقبول المرؤوسين له، وكذلك درجات المشاركة التي يتيحها القائد للمرؤوسين، وأيضاً طبيعة المشكلات، وغير ذلك مما احتوته النظرية، كلها مفاهيم استخدمها "ماير" منذ أوائل الخمسينات في كتاباته ودراساته وأيضاً في بحوثه عن القيادة، لكن هذه المفاهيم ونتائج البحوث المرتبطة بها كانت شتاتاً مبعثراً لا يربط بينها بناء نظري. وقد ظلت هذه المفاهيم ونتائج البحوث

المرتبطة بها تبحث عمن يجمعها ويربط بينها، إلى أن جاء "فـــــروم" بالاشتراك مع "يتـون" فقاما بمهمة التنظير هذه، وصاغا بذلك النظرية المعيارية للقرارات القيادية. واضح إذن أن النظرية المعيارية، تحدد ما ينبغي على القائد أن يقوم به من تصرفات وبصفة محددة، في كل موقف يواجهه القائد. فهي تحدد ما ينبغي على القائد أن يختاره من بدائل بشأن التصرف المناسب لكل موقف من المواقف.

وتستخدم النظرية في تحديدها للأنماط الملائمة للتصرف من قبل القائد، خمسة أنماط رئيسية للقيادة، وسبعة مواقف، معيارين يمكن أن يقاس نجاح القرارات على أساسهما، وأربعة عشر نوعاً من أنواع المشكلات التي تصنع بشأنها القرارات، وسبع قواعد لتحديد نمط القيادة المناسب أو الواجب اتباعه.

فالنظرية تستخدم إذن نمط القيادة كمتغير، وتمزجه بمتغير مركب للموقف ونوع المشكلات، وتستخدم قواعد معيارية لتحديد النمط المناسب في كل مزيج معين من خصائص الموقف. وبالتالي فإن الفرض الضمني الذي تحتويه النظرية هو أن فعالية القيادة مقاسة بالمعيار المشتق من طبيعة المشكلة (معيار كفاءة القرار، أو قبول المرؤوسين للقرار المتخذ، أو كليهما) تتحدد بمدى تناسب نمط القيادة المتبع مع ظروف الموقف وفق ما تقترحه هذه النظرية.

هذا، ويمكن ايضاح كل عنصر من العناصر التي تحتويها وترتكز عليها هذه النظرية في الآتي :

معايير نجاح القرار: وفقاً للنظرية المعيارية ترد المعايير التي يمكن على أساسها قياس مدى نجاح حل لمشكلة تنظيمية معينة إلى معيارين رئيسيين هما :

كفاءة الحل، وقبول الأفراد له: فمعيار الكفاءة يتعلق باعتبارات موضوعية مثل التكلفة، الايراد، الوفر، الانتاجية، الوقت، الابتكار أو ما شابه ذلك. أما معيار قبول الأفراد فهو يتعلق بدرجة رضاهم عن القرار المتخذ، أو درجة تحمسهم له، أو درجة الاشباع الذي يحققه القرار لهم، أو درجة الوئام الذى يترتب على القرار في علاقاتهم بالمنظمة أو بالمشرف أو ببعضهم البعض... أو ما شابه ذلك من الاعتبارات والآثار التي تتعلق بجوانب نفسية أو اجتماعية للأفراد الذين يؤثر فيهم القرار أو يقومون بتنفيذه. وقد يكون المعيار الرئيسي لنجاح قرار يتعلق بمشكلة معينة هو معيار الكفاءة، وفي حالات أخرى قد يكون معيار القبول. وفي بعض الحالات قد يقاس نجاح القرار أو الحل بمزيج من المعيارين: الكفاءة والقبول معاً نتيجة لأن كليهما مهم، أو لأن تحقيق أحدهما يتوقف على تحقيق الآخر.

أنماط القيادة: تقترح النظرية سبعة أنماط بديلة لسلوك القائد في مواجهته لمشكلة ما. وهذه الأنماط تعرف الطريقة التي يسلكها القائد في مواجهته للمشكلة، أي الطريقة التي يسلكها في ايجاد حل للمشكلة. وتتفاوت طرق الوصول إلى الحل أو القرار من حيث درجة انفراد القائد بالقرار أو درجة اشراكه للمرؤوسين في الوصول إلى هذا الحل أو القرار.

والأنماط السبعة التي ترتكز عليها هذه النظرية هي :

النمط الأول: يصنع القائد القرار منفرداً في ضوء المعلومات المتاحة لديه عن المشكلة.

النمط الثاني: يقوم القائد بجمع البيانات الضرورية من المرؤوسين ثم ينفرد هو بصنع القرار. وفي هذا النمط قد يقوم القائد باعلام المرؤوسين بالمشكلة التي يجمع منهم البيانات بشأنها، أو قد لا يعلمهم بذلك.

النمط الثالث: يقوم القائد باعلام المرؤوسين بالمشكلة بصفة فردية (كل مرؤوس على حده)، ويحصل على آراء ومقترحات كل مرؤوس منهم. فهنا لا يكتفي القائد بتجميع معلومات وإنما يأخذ آراء ومقترحات المرؤوسين، وبعد ذلك ينفرد بصنع القرار النهائي.

النمط الرابع: يقوم القائد بإعلام المرؤوسين بالمشكلة كجماعة كأفراد. ويحصل على آرائهم ومقترحاتهم كجماعة. وبعد ذلك ينفرد هو بصنع القرار النهائي.

النمط الخامس: يقوم القائد باعلام المرؤوسين بالمشكلة كجماعة، ويجمع آرائهم والبدائل التي يقترحونها، ويقود عملية تشاورهم ومناقشتهم لكي يقيموا المقترحات المختلفة التي قدموها، ويصلوا في النهاية إلى اتفاق حول الحل أو القرار المختار. فمهمة القائد هي أن يكون قائداً للاجتماعات التي تتم فيها مناقشات دون أن يحاول القائد التأثير على الجماعة في قبول وجهة نظر أو رأي أو حل معين. والقائد هنا يقبل ما يصل إليه اتفاق الجماعة واجماعها، ويقوم أيضاً بتنفيذه طالما أنه يحظى بتأييد واتفاق الجماعة.

أبعاد الموقف: "يحدد "فروم و"يتون" أبعاد الموقف من خلال سبعة أسئلة. والإجابة على كل سؤال من هذه الأسئلة تحدد بعداً من أبعاد الموقف. وهذه الأسئلة (بعد اعادة صياغتها) هي:

١- هل يمثل معيار كفاءة القرار معياراً هاماً للنجاح، من حيث وجود حل أو قرار أكفأ أو أكثر رشداً من الحلول أو القرارات الأخرى البديلة؟

٢- هل المعلومات المتاحة للقائد تكفي لصنع قرار عال الكفاءة؟

٣- هل المشكلة واضحة للقائد من حيث أبعادها وعناصرها؟

٤- هل يعتبر قبول المرؤوسين للقرار المتخذ عنصر حيوياً وحاسماً في تنفيذ القرار؟

٥- هل هناك تأكد نسبي أن انفراد القائد بصنع القرار سيلقى قبولاً من المرؤوسين؟

٦- هل يتبنى المرؤوسين الأهداف التنظيمية التي يراد الوصول إليها من حل المشكلة أو اعتبارات الكفاءة أو صنع القرار؟

٧-هل هناك احتمال لنشأة نزاع وتعارض بين المرؤوسين نتيجة للقرار المتخذ؟.

قواعد اختيار النمط القيادي الملائم: تقدم النظرية سبعة قواعد معيارية لتحديد النمط القيادي الملائم لكل مزيج من خصائص الموقف، وهذه القواعد تقوم على مبدأ استبعاد الأنماط غير الملائمة لكل نوع من أنواع المواقف. وهذه القواعد هي :

١- **قاعدة المعلومات:** إذا كان معيار كفاءة الحل أو القرار مهماً، لكن القائد لا يملك المعلومات أو الخبرة لحل المشكلة بنفسه واتخاذ قرارات بشأنها، فإن انفراد القائد بصنع القرار يجب استبعاده باعتباره تصرفاً غير ملائم (استبعاد نمط القيادة الأول). فالانفراد بصنع القرار هنا فيه تضحية محتملة بمعيار الكفاءة التي يلزم لتحقيقها حصول القائد على المعلومات والخبرات المتصلة بالمشكلة من مرؤوسيه.

٢- **قاعدة الثقة:** إذا كان معيار كفاءة الحل مهماً، لكن المرؤوسين لا يمكن الثقة في أنهم سيسعون لتحقيق الأهداف التنظيمية في حلهم للمشكلة، فإن تفويض صنع القرار لهم يكون تصرف غير ملائم وينبغي استبعاده (استبعاد نمط القيادة الخامس).

٣- **قاعدة عدم وضوح عناصر المشكلة:** عندما يكون معيار كفاءة الحل مهماً، لكن القائد ليست لديه الخبرة بأبعاد المشكلة ولا يعرف ما هي

المعلومات المطلوبة لحل المشكلة أو أين توجد هذه المعلومات، فإن الطريقة المناسب اتباعها هنا ينبغي أن توفر هذه المعلومات، وتوفرها أيضاً بأسلوب فعال. وتتمثل هذه الطريقة في توفير فرص تفاعل واتصال بين المرؤوسين الذين يملكون المعلومات المتصلة بالمشكلة. فمثل هذا التفاعل جدير بأن يمكن من صنع قرار يفي بمتطلبات الكفاءة.

فينبغي هنا إذن استبعاد كل صور التعامل مع المرؤوسين كأفراد أو انفراد القائد بصنع القرار دون استشارتهم كمجموعة (استبعاد الأنماط الأول والثاني والثالث من أنماط القيادة).

٤- **قاعدة القبول:** عندما يكون معيار قبول المرؤوسين للقرار هاماً ويكون لهذا القبول تأثير على فعالية تنفيذه، ويكون أيضاً من غير المؤكد أن انفراد القائد بصنع القرار سيلقى قبول المرؤوسين، فإن مثل هذا الانفراد يعتبر تصرفاً غير ملائم وينبغي استبعاده (استبعاد النمط الأول والثاني من أنماط القيادة).

٥- **قاعدة النزاع والتعارض:** عندما يكون معيار قبول المرؤوسين للقرار هاماً، ويكون من غير المؤكد أن انفراد القائد بصنع القرار سيلقى قبول المرؤوسين، وتكون أيضاً هناك امكانية لنشأة تعارض بين المرؤوسين حول القرار المتخذ، فإن كل أنماط تعامل القائد مع المرؤوسين كأفراد تكون غير ملائمة وينبغي استبعادها (استبعاد الأنماط الأول والثاني والثالث من أنماط القيادة) فهذه الأنماط لا تتيح للمرؤوسين أن يتفاعلوا لحل الخلاف ولإزالة جوانب التعارض بينهم. فالتفاعل المباشر بينهم يعتبر ضرورياً في هذه الحالة، حيث يمثل التفاعل السبيل لإزالة جوانب التعارض والنزاع التي إن بقيت لأنقصت من قبولهم للقرار المتخذ.

٦- **قاعدة العدالة:** إذا كان معيار كفاءة القرار غير هام، وكان معيار

القبول هو المعيار الأهم والأكثر حرجاً، وكذلك إذا لم يكن من المؤكد قبول المرؤوسين للقرار المتخذ بصفة منفردة من قبل القائد، فإن كل صور انفراد القائد بصنع القرار ينبغي استبعادها لعدم ملائمتها. ففي هذه الحالة ينبغي اتباع القائد لطريقة من شأنها أن تزيد من قبول المرؤوسين للقرار إلى أقصى درجة ممكنة. وواضح هنا أن النمط القيادي الأول والثاني والثالث والرابع لا توفر القبول العالي اللازم في هذه الحالة.

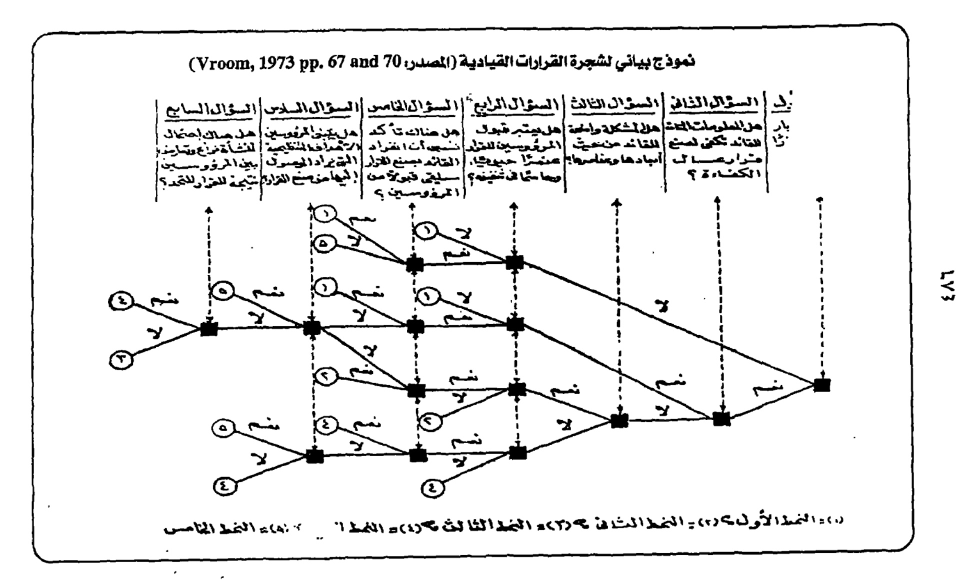
٧- قاعدة أولوية القبول: إذا كان قبول المرؤوسين هو المعيار الهام، وكان هذا القبول غير مؤكد التحقيق إذا انفرد القائد بالقرار، وكذلك إذا كانت الثقة عالية في امكانية تحقيق المرؤوسين لمعيار الكفاءة من خلال القرار الذي يصلون إليه، فإن كل صور انفراد القائد بصنع القرار ينبغي استبعادها لعدم ملائمتها، فالمشاركة الكاملة من قبل المرؤوسين في هذه الحالة تضمن تحقيق معيار القبول، دون التضحية بمعيار الكفاءة.

واضح أن القواعد الموقفية السابقة تحدد للقائد النمط القيادي المناسب له أن يتجنبه أو يستبعده في كل مزيج من خصائص الموقف المحدد في كل قاعدة. وفي بعض الحالات يبقى نتيجة هذا الاستبعاد نمط واحد هو النمط المقترح على القائد اتباعه، مثل قاعدة العدالة حيث لا يبقى الاستبعاد إلا النمط الخامس. وفي مثل هذه الحالات حيث لا يوجد سوى نمط واحد مقترح لا تكون هناك مشكلة. لكن المشكلة تثور عندما يبقى بعد الاستبعاد أكثر من نمط قيادة. مثل قاعدة المعلومات، فتطبيقها يبقى بعد الاستبعاد أربعة أنماط ينبغي المفاضلة بينها، وأيضاً مثل قاعدة القبول فتطبيقها يبقى ثلاثة أنماط ينبغي المفاضلة بينها، فعلى أي أساس سوف تتم المفاضلة بين الأنماط المتبقية في هذه الحالات. يجيب "فروم ويتون" على هذا بإضافة معيار ثالث هو الوقت المستغرق في صنع القرار. فعند تساوي جميع العوامل الأخرى،

وعندما يوجد أكثر من نمط قيادي بديل بعد تطبيق القاعدة، فإن النمط الذي يستغرق وقتاً أقل يفضل اختياره على ما عداه من الأنماط البديلة الأخرى.

شجرة القرارات القيادية: لقد استخدم "فروم ويتون" شجرة قرارات لتوضيح كيفية اختيار نمط القيادة المناسب وفق نوع الموقف الذي يواجهه القائد. فقد اعتبر أن اختيار نمط القيادة الملائم للموقف بين خمسة أنماط قيادية بديلة هي عملية صنع قرار بشأن النمط الواجب اتباعه. وتتكون شجرة القرارات من مجموعة من المسارات التي ينتهي كل منها بالنمط القيادي الملائم لمزيج خصائص الموقف الذي يمثل المسار. ويتكون مزيج خصائص الموقف من الاجابات على الأسئلة المختلفة والمحددة لأبعاد الموقف. فعلى أساس نوع الاجابات (نعم أو لا) التي يتكون منها المسار يتحدد تركيب خصائص الموقف الذي يمثله المسار، تلك الخصائص التي يمثلها في النهاية نمط القيادة المقترح اتباعه فيها. والشكل التالي يوضح بناء شجرة القرارات القيادية وفق نظرية "فروم ويتون".

ونظرة على الشكل التالي توضح أن القائد يجب عليه أن يجيب على كل سؤال من الأسئلة المعبرة عن أبعاد الموقف مبتدئاً بالسؤال الأول ثم يتدرج إلى باقي الأسئلة. واجابته على السؤال تقوده – وفق المسارات التي تحتويها الشجرة – إلى الأسئلة الأخرى التي ينبغي عليه أن يجيب عليها. وفي ضوء هذه الاجابات يتحدد النمط القيادي الذي ينبغي عليه اتباعه والذي رمز له بأرقام تعبر عن الأنماط القيادية الخمسة. فمثلاً اجابته على السؤال الأول بلا (عدم أهمية معيار الكفاءة) تقوده إلى السؤال الرابع، فإذا كانت اجابته عليه بلا أيضاً (عدم أهمية معيار القبول) فإن النمط المقترح استخدامه هو النمط الأول (الانفراد بصنع القرار).



نموذج بياني لشجرة القرارات القيادية (المصدر: Vroom, 1973 pp. 67 and 70)

واضح من العرض السابق أن نظرية فروم ويتون تختلف في كثير من جوانبها عن نماذج ونظريات القيادة الأخرى. فالطابع المعياري للنظرية يعتبر محاولة في الاتجاه الصحيح لسد الثغرة بين النظرية والتطبيق في ميدان القيادة.

إن هذه النظرية تمثل استخلاص من نتائج البحوث التي أجريت في ميدان المشاركة Participaticn. فهي إذن استقراء مستخلص من نتائج البحوث في هذا الميدان. لذلك فإن وضع علاقاتها وفروضها موضع الاختبار التجريبي بعد أن تم استخلاصها يعتبر ضرورة للتحقق من صدق هذا الاستخلاص النظري. ونتيجة للحداثة النسبية لهذه النظرية، لا يعتبر المتوافر حالياً من نتائج البحوث كاف للحكم على مدى صدق فروضها.

على أن عدم توافر بحوث تختبر صدق النظرية بعد صياغتها لا يعتبر في الواقع عيباً فيها لأن الوقت كفيل بحل مشكلة النقص في بحوث الصدق هذه. لكن تقييمنا لهذه النظرية لا ينصب على هذه النقطة، بقدر ما ينصب على البناء الذي يحتوي مفاهيمها.

الفصل الثالث

الدراسات الميدانية في بناء القوة

الفصل الثالث

الدراسات الميدانية في بناء القوة

تمهيد: المناهج التعددية والمناهج الصفوية:

تطورت دراسات القوة في المجتمع المحلي والمجتمع القومي في نهجين واضحين وهما اللذين يشار إليها بصفة عامة على أنهما المدخلين الأساسيين في دراسة بناء القوة في المجتمع، وهما المدخل الصفوي Elitist Approach والمدخل التعددي Pluralist Approach.

وينظر التراث الصفوي إلى شئون المجتمع على أنه يديرها ويسيطر عليها على الدوام جماعة صغيرة نسبياً من الرجال ذوي القوة الاقتصادية والسياسية. وهذه الجماعة الصغيرة هي التي تسير وتوجه وتتخذ القرارات ذات الأثر الفعال على الكيان السياسي Body Politic. وقد تنعدم مشاركة المواطن في شئون المجمتع، أو قد تنحصر في حدود الجهود التي يمارسها عدد قليل من الروابط الاختيارية، الضعيفة نسبياً.

وترى وجهة النظر «التعددية» في أكثر أشكالها شيوعاً، أن القوة موزعة فيما بين عدد من الجماعات المنظمة داخل المجتمع، وتنتقل السيطرة بينها وفقاً للظروف والأحوال وذلك بدلاً من ممارسة القوة بوساطة جماعة واحدة دائماً على جميع شئون المجتمع[1]. ولكن دور المواطن ومشاركته ليسا واضحين تماماً في النظرية التعددية، على الرغم من أن التعدديين يضفون أهمية بالغة على القوة النهائية لجماهير الناخبين، على أساس أنها تؤثر في القادة السياسيين. وعلى هذا فيرى بعض الكتاب أن امكانية قيام الديمقراطية في ظل النظرية التعددية متاحة برغم الشواهد التي توحي بأن القرارات

---

(١) يطلق «فلفريدو باريتو» على هذه العملية اسم «دورة الصفوة».

الرئيسية في مجتمع ما لا تصل إلا بنسبة مئوية صغيرة جداً من الناس. وبرغم أن النظرية التعددية في ذاتها أيضاً لا تعطي ضماناً بأن الجماعات ذات السياسات المتنافسة تستطيع أن تمثل كل التجمعات الاجتماعية. ومن ثم قد يسود اتفاق تحتي - حتى بين الجماعات التعددية المتنافسة ربما يعوق ظهور أي قوة موازية لهؤلاء الذين لم يبرزوا إلى مواقع السيطرة في المجتمع.

ويرى «وليام جامسون» William Gamson أن النمط السائد في المجتمع الأمريكي - على سبيل المثال - يمكن أن يسمى بعدم التمثيل الثابت، وهو نسق يعوق دخول تجمعات جديدة إلى جماعات القوة المنظمة ما لم تلجأ الجماعات الجديدة إلى المواجهة العنيفة(1). ورغم ذلك فإن غالبية علماء الاجتماع الغربيين يرون أن المثال التعددي أقرب إلى نسق مفتوح منه إلى ذلك الذي يوجد في ظل بناء القوة الصفوي.

وتمثل ردود الفعل التي نشرت عن الأبحاث التي أجريت داخل نطاق المنظورين الصفوي والتعددي - في حد ذاتها فحصاً نقدياً لمناهج البحث فضلاً عن أنها تعد محاولات رئيسية للتجميع النظري لنتائج هذه الأبحاث ولقد انتقدت البحوث الصفوية لاعتمادها على منهاج يكشف أو يعري أناس يتمتعون بالشهرة Reputation بسبب «قوة» قد ترتبط أو لا ترتبط بالقوة الفعلية. هذا فضلاً عن أنه ينظر إلى الشهرة بسبب القوة على أنها ذات طبيعة غاية في العمومية، تفشل في السماح بتعرية «مراكز القوة Power Centers» المختلفة في المجالات المتعددة. وثمة نقد أكثر خطورة للنظرية الصفوية يرى أن كثيراً من فروضها غير قابل للدحض، وبالتالي فهي غير قابلة للفحص العلمي.

(1) W. Gamson. Stable Unrepresentation in American Society, A. B. S., 12 (Nov. - Dec. 1968), pp. 15 - 20.

ولعل هذا النقد يثير الكثير من الدهشة والتساؤل. فإذا كانت الفروض المطروحة للمناقشة في نظرية ما من الثبات أو الارتباط بالواقع بحيث لا يمكن أن نجد لها متغيرات تدحضها، فهل يكون ذلك مدعاة للظن بأنها غير قابلة للفحص العلمي؟ أم أن الدلالة الوحيدة لذلك هو ثبوت هذه الفروض ثبوتاً علمياً يقينياً يخرجها من نطاق الفروض العلمية إلى واقع النظرية الثابتة.

واستحوذ البحث الامبيريقي، حول الصفوة – في السنين الأخيرة – على اهتمام الباحثين في علم الاجتماع السياسي، وذلك بهدف تصوير طبيعة صفوات متخصصة معينة أو تصوير درجة التكامل في الصفوة القومية.

وتسعى مثل هذه البحوث لاستبدال تأكيدات المنظرين الصفويين ببعض البيانات الثابتة يمكن من خلالها فحص الفروض التي قدمتها النظريات الكبرى[1].

ولكن البحث التعددي، وقد تطور برد الفعل النقدي للتعميمات الصفوية قد ركز على المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات في شئون المجتمع كوسيلة لكشف ذوي القوة والنفوذ وبينما قد تقترب مثل هذه الإجراءات بالفعل من القوة الفعلية الكامنة وراء عملية اتخاذ القرارات، فإن اختيار حالات بعينها في البحث قد يؤدي إلى مفهوم ذي جانب واحد للقوة دون اكتشاف موقع تركيز القوة الصفوية.

ومن ذلك فإن النظرية التعددية ومنهاجها يحاولان تركيز الانتباه على أهم القرارات وأكثرها حرجاً بالنسبة لعدد من يتأثرون بنتيجة ومدى التغير الذي يمثله القرار. وقد يفوت منهاج دراسة القرار أن «القوة» قد تعمل على

(1) G. Parry, op. cit. p. 96.

المحافظة على اتجاهات السياسة الجارية، وضبط الموضوعات التي تطرح للجدل العام بحيث لا ترقى موضوعات بعينها إلى مرتبة المسائل الاجتماعية. ويمكن تحقيق ضبط هذه الموضوعات على سبيل المثال – بالسيطرة على وسائل الإعلام، الدعاية السياسية، والعلاقات العامة الفعالة، وبالتأثير على أعضاء المجالس النيابية.

ومن الأمور الهامة التي اتفق عليها معظم الباحثين، أن هناك صلة بين المنهاج المتبع في الدراسة والنتائج المترتبة عليه، فدراسة الشهرة عند هنتر[1] على سبيل المثال – تكشف عن وجود بناءات هرمية، بينما يميل منهاج اتخاذ القرار Decision Making – عند R. Dahl[2] – إلى تمييز بناءات القوة الطائفية والفئات المترابطة. وإن دلت هذه النتائج على شيء فإنما تدل على تعزيز الدعوة إلى البحث المقارن ومحاولة اختيار الفروض العامة واستخدام البيانات التي تتيحها الأبحاث الموجودة.

ويجدر الإشارة هنا إلى أن غالبية أبحاث القوة في المجتمع، تسترشد بمفهوم «القوة» القائم على أو المشابه لآراء «ماكس فيبر» – الذي تناولناه في فصول سابقة – في هذا الصدد. وقد ذكرنا أن «القوة» عند «فيبر» هي احتمال أن يستطيع شخص أو جماعة تحقيق ارادتهم ضد من يعارضونهم. ولكن الاشارة إلى «الاحتمال Probability» هنا لا تنفي أن هذا المفهوم الفيبري للقوة يشكل عبئاً على «الصفوي» لأن هذا المفهوم يتطلب من القادة أن يكونوا قادرين على كل شيء قبل استطاعتهم أن يكونوا صفوات. ومن ثم فإنه لكي

---

(١) أنظر: F. Hunter, Community power, Chapel Hill, Univ. of North Carolina press, 1968.

(٢) أنظر: R. Dahl, who Coverns? democracy and pewer in an American City, Yale Univ. Press, 1973.

يكون شرط الاحتمال فعّالاً، فإنه يتعين على أبحاث القوة أن تتضمن أخذ عينات كافية من مواقف القرارات. وعندما لا يتاح أخذ هذه العينات هي في الغالب غير متاحة، فإنه يطلب من ذوي النفوذ في المجتمع أن يبسطوا سيطرتهم على كل المجالات، أو تكون لهم شهرة واسعة بامتلاكهم للقوة، قبل امكانية القول بوجود الصفوة.

إن وراثة التعدديين لمفهوم «فيبر» عن القوة وتأكيدهم عليه، يستبين من تفضيلهم لدراسة مواقف نوعية تسود فيها ارادة واحد بالضرورة على الآخر ويبدو أن هذا يلقي بعبء ثقيل، بشكل خاص، على مواقف اتخاذ القرارات التي يفترض أنها ذات معنى كبير وأهمية واضحة لأفراد المجتمع.

ويعتبر مفهوم (فيبر) عن القوة مسئولاً جزئياً عن تركيز البحث على الفرد كوحدة للتحاليل. وأنه لمما يثير الدهشة أن كلاً من البحث الصفوي والبحث التعددي يقرران أن القوة توجد داخل نسق Systems نظامي، وأنها متاحة بشكل متغاير للأفراد والجماعات وفقاً لمواقفهم في الأنساق الاجتماعية الفرعية الأكبر التي يشكلون جزء منها ومع ذلك فإن استخدام اجراءات البحث التي تقيس التردد الذي يشتهر الأشخاص بمقتضاه على أنهم من ذوي القوة أو تعدد اشتراك أشخاص بعينهم في التأثير على اتخاذ قرارات، المجتمع يفترض أن رغبة الفرد في الاشتراك أو انتمائه النظامي يكفي لتبيان فعاليته أو شهرته في السيطرة على شئون المجتمع.

كما أن الصفويين يفترضون أنه إذا ما استطعنا تحديد الأشخاص المشهورين بامتلاك القوة في المجتمع، أو الأشخاص ذوي المواقع لهامة، فإننا بذلك نتعامل تلقائياً مع أبرز مسائل المجتمع. ويقبل التعدديون أيضاً وجهة النظر هذه لأن ذلك يصبح تبريرهم النظري للبحث عن أكثر مسائل

المجتمع اثارة للجدل. ومن ثم، فإن قبول وجهة النظر القائلة بأن القوة تهتم بتوزيع القيم النادرة Scarce values تقود الصفويين إلى البحث عن الأفراد الذين يتميزون بقيم معينة كالثروة والهيبة والموقع، كما أنه يقود التعدديين إلى البحث المسائل التي تؤدي إلى كشف أو فضح هؤلاء الذين يبغون التأثير على عملية التوزيع ذاتها.

ولكن إذا كانت القوة معنية بتوزيع «القيم النادرة» في النظم التي تؤثر في قطاعات كبيرة ومتنافرة في المجتمع، فإنه سيبدو إذن، أن شخصاً واحداً لن يستطيع بوساطة صفاته الشخصية – كما يرى باريتو برواسبه – أو مصادر موقعه، أن يكون فعالاً بشكل كاف في تشكيل النتيجة النهائية لأي موضوع أو لموضوعات متعددة. أي أن شخصاً بمفرده لا يسيطر على كل المصادر الكافية للتأثير على الآخرين أو ارهابهم، بحيث يرون الأشياء بطريقة[1] ويرى Clark أن الأشخاص الذين يؤثرون على اتخاذ القرارات، ومن ثم يطلق عليهم «أقوياء» سواء في مسألة واحدة أو مسائل كثيرة، لابد لهم أن يعتمدوا على مصادر الآخرين، فضلاً عن مصادرهم لكي يمارسوا قوتهم ومن ثم فإن ذلك قد يبدو واضحاً عندما يكرر الصفويون الاشارة إلى حقيقة أنه عندما يحددون – القادة المسيطرين اقتصادياً في المجتمع، فإنهم يظهرون أن القوة لا تكمن في الأفراد – وإنما في سياقات نظامية كما أن التعدديين يشيرون إلى تلك الحقيقة القائلة بأن المصادر اللازمة لتشكيل القرار تكمن في عدة أفراد لا يعاودون الظهور في مسائل المجتمع الهامة وذلك – كما يرى بعض الكتاب – يعضد موقفهم النظري، إلا أن البحث الامبيريقي

(1) T. Erry N. Clark. Community structure and Decision - Making. San Francisco Chandler. 1968, pp. 57 - 67.

قد أعطى مؤشرات تتعارض في كثير من الأحيان، إن لم يكن في غالبيتها مع ذلك.

رواد بناء القوة في المجتمع:

يمثل ف. هنتر وميلز البداية الكلاسيكية في الدراسات الامبيريقية عن بناء القوة في المجتمع. إذ أن نفوذها مازال له نفس الصدى الذي كان له منذ العقدين الماضيين[1] فقد نشر (هنتر) دراسة عن بناء القوة في المجتمع الذي درس فيه مجتمع "Regional City" عام ١٩٥٣[2] ونشر «ميلز» دراسة عن «صفوة القوة» في المجتمع الأمريكي عام ١٩٥٦ كدراسة للقوة القومية[3].

ومنذ ظهور هاتين الدراستين، قام العديد من الباحثين بعمل الدراسات عن بناء القوة في المجتمع سواء أكانت محلية Local أو قومية National وقد جمعت المعلومات الامبيريقية الهامة حول بناء وممارسة القوة في عدد من الدراسات وذلك في محاولة لاكتشاف من بيدهم القوة، ومن هم صانعوا أو متخذوا القرارات، وكيف يجعلونها مؤثرة على المستوى المحلي أو المستوى القومي.

ولكن من الجدير بالذكر، أنه قبل ظهور الدراستين المشار إليهما سابقاً ظهرت الدراسة التي قام بها R. S. Lynd و H. M. Lynd عن بناء القوة في Middletown[4]، وهي مدينة هندية تضم حوالي ٥٠,٠٠٠ نسمة عام ١٨٣٠

(١) انظر: Irving L. Horowitz (ed.) The New Sociology. N. Y.: Oxford Univ. Press. 1964.

(2) F. Hunter, op. cit.

(3) C. W. Mills. The Power elie. N. Y. Oxford Univ. Press. 1969.

(4) R. S. Lynd and Helen M. Lynd. Middletown in Transition. N. Y.: Harcourt., Brace & World. 1937.

- وقد حاولا اكتشاف بناء القوة في هذه المدينة فوجد أن عائلة ثرية واحدة - The (X) family مكونة من خمسة أخوة، تسيطر على بناء القوة في المدينة. وذلك عن طريق المصنع الذي أقاموه بالمدينة مما أدى إلى سيطرتهم على جميع المناشط الاقتصادية محلياً، وعلى هذا الأساس الاقتصادي الراسخ لعبت هذه العائلة عملياً الدور الرئيسي في جميع مجالات الحياة في «المدلتاون» ونتيجة لهذه السيطرة الاقتصادية كانت العائلة قادرة على التحكم ومد نفوذها إلى مختلف الأعمال المدنية والسياسية والرسمية[1].

ومن الدراسات الكلاسيكية في هذا المجال أيضاً تلك الدراسة التي أجراها كل من Arthur J. Vidich و Joseph Bensman على الريف شمال مدينة «نيويورك» بعنوان Small Town in Mass Society وتدور هذه الدراسة حول ٣٠٠٠ شخص يعيشون في Springdal Township وحول ١٠٠٠ شخص يعيشون في Springdal Village، وكذلك لمجموعات أخرى تعيش في قرى منعزلة وقد تبين أن اقتصاد هذا المجتمع يقوم أساساً على الفلاحة اليومية والتخزين، بينما تعتبر وظيفة القرية الرئيسية كمركز للتبادل الزراعي. وتتكون النظم السياسية المحلية من «مجلس القرية» و «مجلس البلدة» وقد أظهر الباحثان أن سياسة القرية يحددها رجال الأعمال المحليون، بينما يسيطر على الحكومة الفلاحون الأثرياء. وتتكون «صفوة القوة» في القرية من أربعة رجال هم: أغنى مزارع في القرية ثم مدير الجريدة اليومية والمستشار القانوني لمجلس القرية وأحد المحامين وهؤلاء القادة الأربعة يعملون من وراء الستار أي أنهم بالرغم من عدم تمثيلهم الرسمي إلا أنهم يمثلون في الواقع القوة الفعلية أما الموظفون الرسميون فليس لهم دور واقعي في القوة، وإنما هم

---

(1) Ibid., pp. 91 - 101.

منفذين لما يرسمه هؤلاء الأربعة. كما بين «فيدتش» أن قوة هؤلاء الأربعة إنما تستند إلى قدرتهم في إثبات أهمية الارتباط بين Springdal Township والدولة ومراكز القوة القومية. وهذا أدى إلى تنازل «البلدة» عن كل قواها مما جعلها تخضع خضوعاً تاماً لسياسات الدولة ومراكز القوة القومية. وقد انتهى «فيدتش» إلى أن طريقة الحياة الريفية في المجتمع الأمريكي – في القرن العشرين – أصبحت تعتمد على نظم ودينامية المجتمع الجماهيري الحضري.

وفي عام ١٨٦٢ قام عالما الاجتماع Wliam V. D. Antonio و Eugene Erickson[١] بدراسة ستة مجتمعات في جنوب غرب حدود المكسيك، معتمدين على منهاج الشهرة. وقد انتهيا إلى أن منهاج الشهرة كان مؤثراً في تمييز من يمارسون نفوذاً على المجتمع العام، بالإضافة إلى هؤلاء الذين كان نفوذهم مقصوراً على مسائل معينة داخل المجتمع هذا إلى جانب عدد من الدراسات في هذا المجال من أبرزها دراسة R. A. Dahl عن مجتمع New Haven التي أصدرها في كتاب له بعنوان ?Who Governs[٢] كذلك دراسة كل من B. Swanson, R. Agger D. Goldrich التي أصدروها في كتاب بعنوان The Rulers and the Ruled[٣]، وهي تعد من أهم الدراسات المقارنة لولايتين في غرب الولايات المتحدة وولايتين في جنوبها». وقد وصفت «ذه الدراسة بالشمول من حيث تناولها لبناء القوة في المجتمع. ولم يقارب هذه الدراسة من حيث الشمول سوى الدراسة التي

---

(1) W. V. D. Antonio and E. Erickson, The Reputational Teck- nique of commnuity power, A. S. R. vol 27 (June 1962), pp. 362 - 376.

(2) R. A. Dahl, who Goverms: op; cit.

(3) R. Agger, D. Goldirch and 1 B. Swanson, The Ruler and the Ruléd, N. Y.: Wiley, 1964.

أجراها R. Presthus عن "رجال القمة"[1] التي ضمنها مجتمعين صغيرين في ولاية نيويورك.

أما في مجال دراسة بناء القوة على المستوى القومي، ففضلاً عن دراسة C. W. Mills في كتابه عن «صفوة القوة»، ثم دراسة أخرى من الأهمية بمكان، وهي تلك التي أجراها David Riesman (وآخرون) تحت عنوان The Lonely Crowd[2]. وبنى دراسته على أساس النظرية التعددية وقد أكد «ريسمان» في هذه الدراسة على أن هناك توازن بين "جماعات الاعتراض"، حيث يكون كل منها قادر على منع الآخرين من تهديد مصالحهم، إلا في أضيق الحدود. ولكنه يؤكد في الوقت نفسه على أن ثمة جماعات تظل تملك من القوة ما لا يتيسر لغيرها أن تملكه، وكذلك بعض الأفراد[3].

كما قدمت Suzanne Keller في كتابها Beyond the Ruling Class[4] نظرية تعددية لبناء القوة في المجتمع، وتناولت في هذا الكتاب مجتمعات صناعية مثل الولايات المتحدة وقد وصفت «سوزان» هذه المجتمعات بظهور ما أطلقت عليه اسم «الصفوة الاستراتيجية Strategic Elites» المتعددة التي لم تضمنها الصفوات الاقتصادية والسياسية والعسكرية فحسب كما هي عند "ميلز" وإنما ضمنتها أي المجتمعات التي درستها – أيضاً الصفوات الأخلاقية

---

(1) Robert Presthus, Men at the Top, N. Y.: Oxford Univ. Press. 1964.

(2) D. Riesman, Nathan Glezer and Reuel Denny, The Lonely Crowd, N. Y.: Garden City, Doubleday Anchor Book. 1953.

(3) Ibid. p. 247.

(4) Suzanne Keller, Beyond the Ruling class: Strategic in Modern society, N. Y.: Random House, 1963. pp. 108 - 109.

والصفوات الثقافية Intellectaul Elitès[1] والصفوات العلمية، حتى أنها صنفت في كتابها حوالي أحد عشر صفوة استراتيجية.

هذا إلى جانب الدراسة التحليلية التي قام بها A. M. Rose عن بناء القوة في المجتمع الأمريكي[2] متناولاً فيها غالبية الدراسات التي أجريت في هذا الصدد، فضلاً عن تلك الدراسة التاريخية التحليلية التي قام بها N. Birn-baum والتي تتسم بشدة عموميتها. وقد أصدرها في كتاب له بعنوان «أزمة المجتمع الصناعي» تناول فيه التحولات في الصفوة السياسية، إلى جانب كل بناءات الصفوة المترتبة على التصنيع[3] في كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى أية حال فمنذ أن نشرت أعمال كل من «هنتر» و «ميلز» و «داهل» ظهرت أعمال عديدة في مجال دراسة بناء القوة في المجتمع، وقد استفادت هذه الدراسات مما قدمه هؤلاء الرواد.

ونحن لن نتناول بالفحص كل هذه الأعمال، لأن ذلك يتطلب مجهوداً لا يتسع له هذا المقام، وإنما سوف نقصر جهدنا على القاء نظرة على نموذجين محددين لدراسة بناء القوة على المستوى المحلي وهما: دراسة «هنتر» التي أجراها على مجتمع "Regional City" كمثال على استخدام

---

(١) أنظر دراسة قيمة عن الصفوة الثقافية في: John Heeren. "K. Mannheim and the Intellectual Elite" B. J. S. Vol XXII, No. 1. March. 1971, pp. 1 - 14.

(2) Arnold M. Rose. The power structure, N. Y.: Oxford Univ. Press. 1970.

(3) Norman Birnhaum, The Crisis of industrial society, N. Y.: Oxford Univ. Press, 1970. p. 41. Seq.

مدخل أو «منهاج الشهرة» ودراسة «داهل» التي أجراها على مجتمع "New Haven" كمثال على استخدام "منهاج اتخاذ القرار".

أما على المستوى القومي فسوف نقصر جهدنا على القاء نظرة على الدراسة التي قام بها «ميلز» لبناء القوة القومية في المجتمع الأمريكي، كمثال للمنهاج الصفوي في دراسة بناء القوة، ذلك إلى جانب استعراض دراسة «ريسمان» عن المجتمع الأمريكي أيضاً كمثال لاستخدام المنهاج التعددي في دراسة بناء القوة. وبذلك نكون قد استوفينا دراسة نماذج من كل المداخل التي ظهرت في مجالات التطبيق الامبيريقي.

دراسة بناء القوة على المستوى المحلي:

أعتقد أنه من المناسب أن نشير أولاً إلى تلك الصعاب التي تواجه الباحثين في هذا المجال – سواء على المستوى المحلي أو المستوى القومي – إذ أن الموضوع محل البحث يتميز بأنه يمس أشد مسائل المجتمع أهمية وتعقيداً. فاختبار الفروض فيما يتعلق ببناء القوة أو بوحدة الصفوة التي تكون على قمة مواقع القوة في المجتمع يجابه بصعاب جمة. وتتركز هذه الصعاب حول الناحية العملية فدراسة قرارات على المستوى القومي – مثلاً لها كثير من التفريعات، وتحتاج إلى عمل واسع المدى، فضلاً على النفقات الباهظة التي تتكلفها مثل هذه الدراسة، بل إن الوصول إلى صانعي القرار على المستوى القومي أمر بالغ الصعوبة، إن لم يكن محدوداً للغاية، كما أن نشر نتائج ومصادر معلومات الباحث في مثل هذه الأحوال غالباً ما يحال دونه استناداً إلى الصالح القومي والسرية الرسمية. وهذا بدوره يؤدي إلى صعوبة أخرى، وهي صعوبة تقييم ونقد تلك البحوث، بل قد يتعدى الأمر ذلك إلى اتخاذ الباحث موقف الدفاع عن الأوضاع القائمة بقدر ما يتعرض عمله للرقابة.

وبالرغم من مثل تلك الصعاب، فقد أحرز بعض البحاث منجزات لها أهميتها في هذا المجال. وكانت دراسة بناء القوة في المجتمعات المحلية هي البداية إن لم تكن الرائدة لمثل هذه الدراسات التي تلتها في هذا المجال.

ولقد تركزت المناقشات بصدد هذا الموضوع حول منهاجين رئيسيين هما منهاج الشهرة ومنهاج اتخاذ القرار (أو ما يسمى بمدخل الموقع الرسمي) ويبحث هذا المنهاج عن القوة الرسمية الكامنة في المجتمع المنظم اقتصادياً وسياسياً[1]. وتلك هي المناهج التي اتبعها الباحثون في أعمالهم. ومن ثم فقد تحول الجدل من الميدان الميثودولوجي إلى جدل حول طبيعة الأنساق السياسية الديمقراطية، وحول طبيعة السياسة ذاتها.

وقبل أن نتناول مدخلي الشهرة واتخاذ القرار بالبحث، يجب أن نشير إلى أن تناولهما أمر ضروري، إذ أنهما وإن كانا يتناولان مجتمعات محلية بالمعنى الضيق فإنهما ولا شك يساعدان الباحث على تفهم الصيغتين الأساسيتين في فهم بناء القوة في المجتمع بوجه عام، ونعني بهما الصيغة الصفوية والصيغة التعددية.

مدخل الشهرة :

يقول N. W. Polsby أن جميع من استخدموا مدخل الشهرة من الباحثين هم في الواقع مدينين بهذا المنهاج لعمل «هنتر» الرائد في هذا

(1) Delbert Miller. Quoted in conversation by Howard J. Ehrlich, "Power and democracy: A critical Discussion" in William V. D' Antonio and Howard J. Ehrlich (ed). Power and Democracy in America (Notre Dame, Ind. Univ. of Dame Press. 1961). p. 99. slso Robert). Schulze and Leonard U. Blumberg "The Determination of Local Power Elites., Elites., A. J. S., 63 (Nov. 1957). p. 291.

المجال وفي الحقيقة أنه عندما يذكر منهاج «الشهرة» يقفز إلى الذهن مباشرة تلك الدراسة التي قام بها «هنتر» في: Regional City الأمريكية. والتي نشرت كما سبق أن ذكرنا - في كتاب بعنوان: «بناء القوة في المجتمع»[1]. ويقول «هنتر» في مقدمة كتابه المذكور. «انه اتضح له خلال بضع سنوات أن السياسة التي تمس الأمور الحيوية في حياة المجتمع تبدو وكأنها تظهر فجأة وبلا مقدمات وأن هناك بعض الأشياء تحدث لصالح قلة نسبياً[2].

وقد درس «هنتر» أنماط القوة في .R. C التي تتكون من نصف مليون نسمة ودار بحثه حول الإجابة عن سؤالين أساسيين هما: من هم رجال القوة؟ وكيف يعملون من خلال اتصالهم ببعض؟ وركز اهتمامه في مناقشة طبيعة ممارسة القوة في مجتمع محلي مختار، متصل في الأساس بمجتمع أكبر منه.

ويتلخص الفرض الأساسي الذي أخذ به «هنتر» في: أن القوة وظيفة ضرورية في المجتمع، وأن القوة تكون وظيفة ضرورية في المجتمع المحلي لأنها تنطوي على اتخاذ القرار وأيضاً تنطوي على وظيفة تنفيذ سياسات محدودة أو تكون - أي القوة - الحارس على تنفيذ ما يجب تنفيذه. فالحقوق والامتيازات الاجتماعية التي تنطوي عليها وظائف القوة - من وجهة نظر هنتر - يجب أن يعهد بها إلى رجال معينين لإنجاز أهداف اجتماعية في أي مجتمع[3].

ويتبلور منهاج «هنتر» في عدد من المراحل[4] نستطيع اجمالها فيما

---

(١) انظر: F. Hunter. op. cit.

(2) Ibid., p. 1.

(3) Ibid. p. 2.

(4) Ibid. pp. 262 - 271; L. A. Cook. A Sociological Approach to Education, Third Edition. Bombay: Tata Graw. Hill, pp. 108 - 121; also A. M. Rose. op. cit. p. 257 seq.

يأتي تركزت المرحلة الأولى حول جمع قوائم بقادة المجتمع في مدينة .R. C حصل عليها أي على القوائم - من الغرفة التجارية ورابطة الناخبات ومحرري الصحف وبعض القادة المدنيين الآخرين[1]. وقد اعتبر «هنتر» أن حياة المجتمع منظمة ولذلك فإن الأشخاص الذين يشغلون المناصب متصلون بشكل ما بعلاقات قوة Power Relations في المجتمع المحلي. وانتهى «هنتر» إلى أربعة قوائم رتبها كما يأتي :

أ - قائمة مدنية.

ب- قائمة حكومية.

جـ- قائمة لرجال الأعمال.

د - قائمة قادة مكان.

وكان عدد القادة في هذه القوائم ١٧٥ قائداً، أخذوا على أساس المناصب الرسمية التي يحتلونها في مجالات السياسة والأعمال في التنظيمات المدنية ذات الحجم الكبير نسبياً، فضلاً عما اشتهروا به من قيادة في نظر هؤلاء الذين حددوهم[2].

أما المرحلة الثانية، فهي قيام أربعة عشر قاضياً Judges كل على حدة - باختيار أسماء عشرة أشخاص يرى القاضي أنهم من ذوي النفوذ، على أساس اختيار عشرة من كل قائمة وفقاً للأهمية وقدرتهم على قيادة الآخرين[3]. ثم اختيار عشرة تنظيمات يرون أنها تأتي في المرتبة الأولى من حيث النفوذ من كل قائمة تحوي، ٥٠ تنظيماً.

---

(1) Hunter. op. cit., p. 253.
(2) Ibid. pp. 264 - 265.
(3) Ibid. p. 61.

وقد اختزل القضاة عدد القادة من ١٧٥ إلى ٤٠ وتبين أن ثمة درجة من الاتفاق بين هؤلاء القضاة على أوائل كل قائمة. وتتوقف القوة في هذه المرحلة على «شهرة» القادة من وجهة نظر القضاة. وفي المرحلة التالية أجرى «هنتر» مقابلات مع الـ ٢٧ قائداً من الأربعين، وطلب إليهم تحديد القادة العشر الأول من الأربعين[1] ومن الملاحظ أنه كان هناك أيضاً قدراً من الاتفاق بين اجابات الذين أجرى معهم «هنتر» المقابلات. وبينت اجابات مجموعة تكميلية من الأسئلة، أياً من القادة يستطيع أن يؤثر أو يدفع إلى اتخاذ القرار، بل وأنهم أكبر الرجال في المدينة. ولكي يكتشف «هنتر» درجة التماسك بين القادة، سأل كل من (٢٧) قائداً عن مدى معرفته بالقادة الآخرين، عما إذا كان متصلاً بهم، عن عدد المرات التي اشترك في لجان معهم.

ومن الملاحظات الهامة بصدد هذه الأسئلة، أن اجاباتها قد كشفت عن شواهد تدل على تنظيم وتناسق العلاقات فيما بينهم، وفي هذا تعزيز لما يرتئيه «موسكا» من أن «القلة Minority» أحسن تنظيماً من الكثرة Majority في مثل هذه الأحوال. فقد أقر رجال القمة بأنهم يعرفون بعضهم بعضاً جيداً بل أن جماعة مكونة من حوالي ١٢ قائداً ذكروا أنهم أصدقاء، ومعارف وزملاء في لجان أكثر من بقية القادة الآخرون.

ولكن التفاعل والترابط بين القادة تقلص عند دراسة جماعة العاملين المدنيين والمهنيين التي تلي القيادة مباشرة. وفسر «هنتر» ذلك بارجاعه إلى وجود ثغرة واقعية بين شريحة القيادة وبين المديرين المهنيين. وإذا كان الحال كذلك بين شريحة القيادة وبين من يلونهم، فمما لاشك فيه أن التفاعل في مثل هذا المجتمع لابد وأن يكون أقل بين القادة وبين الجماهير.

---

(1) Ibid., p. 62.

والنتيجة التي انتهى إليها «هنتر» في أبحاثه هي أن هناك جماعة محددة بوضوح (هي جماعة متخذي القرارات) تسيطر على الحياة في R. C. وكان نصف القادة من رجال الأعمال الذين ينتمي كل منهم للآخر كمديرين للأعمال المحلية المتضامنة[1] يستطيع أعضاء صفوة القوة المتفاعلين فيما بينهم أن يجندوا فئات القيادة الأدنى وهم الذين يعملون في اللجان الرسمية ويؤثرون كمنفذين عامين للسياسات[2] ولا تتوقف قوة الصفوة أو صانعي القرارات على المستوى المحلي، بل تصل سيطرتهم إلى حكومة الولاية والدولة. أي أن كبار القادة يصوغون السياسة، ويتركون أمر تنفيذها إلى الأشخاص الأدنى سواء كانوا مهنيين كالمحامين، أو صغار رجال الأعمال.

وعلى هذا نستطيع القول أن R. C. كانت تحكمها صفوة قوة Power Elite متماسكة وواعية من رجال الأعمال. فالصفوة ترسم السياسة الرئيسية التي تتبعها المدينة فيما بعد، على الرغم من أن أعضاء هذه الصفوة لا يتدخلون بالضرورة بشكل مكشوف في شئون المدينة، فهم يضعون السياسة ويراقبون تنفيذها من وراء الكواليس بوساطة عيونهم المنتشرة في كل مجالات الحياة العامة للمدينة كما أن السياسيين الذين يعملون في الهيئة التشريعية يكونون في العادة من رجال الأعمال الذين يخضعون ويسلمون بالصفوة الاقتصادية Economic Elite فالنظام الاقتصادي يسيطر وهو كما يصوره «هنتر» يخول، للمتخصصين فيه الإشراف على كل قطاعات رسم السياسة «ابتداء من علاقة سياسة المدينة بالسياسة القومية وحتى أدق المسائل المحلية للتنمية الحضرية – فمديري الأعمال ومنفذيها قادرين على التأثير في عمليات تشكيل الحكومة ويعتبر رئيس أكبر الشركات الصناعية أحد الأعضاء الهامين في جماعة الصفوة، فهو القوة الخفية فيما وراء حاكم

(1) Ibid. pp. 75 - 76.
(2) Ibid, p. 65.

الولاية، بل في استطاعته أن يستدعي الحاكم إلى مكتبه الخاص من أجل المحادثات أو بعض المناقشات الهامة.

ومن ثم فرجال الأعمال يستخدمون الدولة والحكومة المحلية كأداة ملائمة لتنفذ مطالبهم الخاصة، نظراً لقدرة صفوة القوة على املاء السياسات المؤثرة في المسائل التي تتضمن مصالحهم الاقتصادية.

وفي السنين الأخيرة - كما يذكر هنتر - بدأ العامل Worker الذي كان محروماً من الاشتراك في اتخاذ القرارات السياسية، في اتخاذ مكانة، وهذا ما يتضح من وجود اثنين من قادة الاتحادات العمالية أعضاء في صفوة القوة[١].

وعلى وجه العموم لقد أضاف «مدخل الشهرة» بعداً جديداً في دراسة القوة فقد بين أن القوة يمكن أن تكون كامنة أو محتملة لاحداث «الضبط» أو كضبط في حد ذاتها، هذا فضلاً عن أن منهاج الشهرة حقق قوة المشهورين، وهذا يميز ثلاثة من المتغيرات. فالقوة «كضبط» يمكن أن تتحدد بفحص عمليات اتخاذ القرار والقوة كاحتمال للضبط يمكن أن تحدد باكتشاف وتعيين موقع الشخص في تدرجات رسمية مختلفة ويحدد «مشهورو القوة» بسؤال القضاة عمن يعتقدون أنه الأقوى. ولهذا فقد وجه، غالبية باحثي مدخل الشهرة الشهرة - مثل Form, D' Anfonie انتباههم إلى أهمية هذا التمييز[٢].

---

(1) Ibid., p. 248 - seq.

(٢) انظر في هذا الصدد: W. V. D' Antonio and William H. Form, Influentials in Two Border Cities (Notre Dame, Ind: Univ. of Noter Dame Press, 1960. pp. 11 - 12; J. R. Lawrence, "In the footsteps of Communoty power, "A; P. S. R. 55 (Dec. 1961), pp. 819 - 820; H. J. Ehrlich. "The Reputational Aproach to study of community Power, "A. S. R. 26 (6), (Des. 1961), p 927. R. E. Wolfinger, "Reputation and Reality in the study of oommunity Power. "A. S. R. 25 (Oct 1960), p. 636.

مدخل اتخاذ القرار:

إن المثال البارز لمدخل «اتخاذ القرار» Decision-making approach[1] نجده عند R. A. Dahl وعلى وجه الخصوص في بحثه عن: من يحكم؟.. والذي أصدره في كتاب بالعنوان ذاته[2]. وكان «داهل» يهدف إلى اختبار عدد من الفروض التي صاغها لاكتشاف :(من يحكم؟)، وكان طابع التفسير الصفوي الذي انصب عليه اهتمام «داهل» يؤيد وجهة النظر القائلة بأن: القوة تركز في أيدي قلة بسبب وجود تفاوت في توزيع «مصادر النفوذ» في المجتمع فالقوة – عنده يمتلكها اولئك الذين يستحوذون على أكبر قدر من الثروة وذوي أعلى مكانة اجتماعية Social Status ومن يكونون في مراكز الأعمال ذات الأهمية الفائقة.

ومن الملاحظات الجديرة بالاهتمام – منذ البداية – أن «داهل» يرى أن السياسيين يلعبون دوراً صغيراً في اتخاذ القرارات بمقتضى هذه التفسيرات أي التي أوردها[3] واختبار هذه الآراء أو الفروض – من وجهة نظر داهل – يتطلب بحث بعض القرارات السياسية في مجتمع ما بالتفصيل، على أساس أن تكون القرارات المختارة متنوعة في مضمونها، حتى يتسنى التأكد من أن «جماعة واحدة» اتخذت قرارات في مجالات كثيرة من شئون المجتمع وليس في مجال واحد فقط.

ويجب أن يكشف بحث مجموعة من القرارات عن الكيفية التي يعمل

---

(١) انظر: W. Edwards, "The Theory of decision making" P. B. Vol. 51 (1954), No 4 pp. 380 - 417.

(٢) انظر: Robert A. Dahl, Who Coverns? op. cit.

(٣) يتفق «داهل» فيما انتهى إليه الأخير من أن السياسيين ما هم إلا أدوات في أيدي من يمتلكون «القوة الفعلية»، والذين يعملون من وراء الكواليس، وبالتالي يصبح دور السياسيين ثانوياً.

بها متخذوا هذه القرارات، كجماعة تعي كيانها، فضلاً عن طابع التماسك الذي يجمعها كذلك يجب أن يكشف بحث مجموعة القرارات هذه عن مدى تجمع قوة متخذيها، وعن أن قوتهم السياسية تنبع من ثروتهم ومكانتهم. وقد أعطى «داهل» بعداً تاريخياً لبحثه – مما يعطي للبحث أصالة وعمقاً – وذلك من خلال محاولته عمل «مسح» لسياسية مجتمع New Haven ابتداء من القرن الثامن عشر وحتى العقد السادس من القرن الحالي سعياً لتبيان أن «بناء القوة» قد تغير كرد فعل للتغير في المجتمع محل الدراسة والذي اعتبره «داهل» نموذجاً للمجتمعات المحلية الأمريكية في توزيعها المتنوع للمصادر السياسية.

لقد قامت دراسة «داهل» على أساس انتقاء ثلاثة مناطق محددة لإجراء البحث والتحليل الذي يكشف عن مدى النفوذ الافتراضي، ثم درس عدد من القرارات في نطاق كل منطقة من مناطق البحث. وكانت القرارات متصلة بالتنمية الحضرية Urban Development والترشيحات السياسية ومنصب العمدة. وفرق «ذاهل» بين ثلاثة أقسام من هؤلاء الذين قد يكونون ساسة أو مبرزين اجتماعياً أو اقتصادياً. وذلك بقصد دراسة ما إذا كان كل قسم من هذه الأقسام قد شارك في اتخاذ القرارات في كل مجالات البحث. وذلك لأنه من علامات النفوذ والقوة عند «داهل» تعدد المرات التي يسيطر فيها شخص على سياسة هامة رغم المعارضة، أو أن يكون الشخص قادراً على الاعتراض على سياسات الآخرين، وقد يكون الشخص ذا قوة ونفوذ إذا استطاع أن يسير سياسة دون أن يلقى معارضة[1]. ولكن الكثيرين لا يستطيعون ممارسة النفوذ الحقيقي أو الواقعي بوساطة رفض أو تقديم

---

(1) R. A. Dahl, Who Governs? p. 66.

السياسات[١]. فمن النادر أن يكون البارزين اجتماعياً هم في الوقت ذاته البارزين اقتصادياً.

ومن خلال دراسة «داهل» لمدينة .N. H وجد أن أفراد الأسر العريقة بالمدينة يتجهون إلى المهن بأكثر مما يتجهون إلى الأعمال، التي يشغل المناصب القيادية فيها أفراد "من خارج المدينة أو من أصل اجتماعي أدنى". إلا أنه لاحظ أن البارزين اقتصادياً كانوا أكثر نشاطاً، بحيث كانت أنشطتهم موجهة إلى حد كبير نحو التنمية الحضرية، وهي مجال البحث الوحيد الذي يؤثر في مصالحهم ولم يكن يحتل أي من البارزين اقتصادياً منصباً يتصل بالتعليم العام وقلة منهم تشغل مناصب حزبية وذلك بسبب أن القلة منهم كانت تسكن .N. H نفسها حيث كانت الاقامة في .N. H شرطاً لشغل مثل هذه المناصب.

لقد كان القادة الاقتصاديون في .N. H قد بدأوا بامتيازات سياسية[٢] ضخمة. فكانوا يمتلكون الثروة، والمكانة والسلطة في مجال العمل والمال، فضلاً عن مزايا الاتصال التي غالباً ما تتاح للأقليات، هذا إلى جانب الشرعية التي ترتبط بالعمل نفسه Business it self في أمريكا دون الكثير من المجتمعات الأخرى[٣].

وبالرغم من ذلك فإن «داهل» يرى أن هذه المصادر في حد ذاتها تجعل قادة الأعمال مجرد صفوة ممكنة، ولا تجعل منهم صفوة فعلية Actual Elite وذلك بسبب أنهم لم يستخدموا المصادر المتاحة لهم بفعالية، وبسبب انقسام

(1) Ibid. pp. 64 - 66.

(٢) انظر دراسة عن قوة الأعمال والنفوذ في: M. D. Reagon, The Managed Economy, Oxford Univ., Press. 1963. pp. 99 - 120.

(3) R. A. Dahl, op. cit. pp. 75 - 76.

البارزين اقتصادياً على أنفسهم حتى بالنسبة لمسائل التنمية الحضرية، مما أدى إلى أن يأخذ العمدة المنتخب المبادرة في مثل هذه المسائل. ومن ثم فقد استنتج «داهل» أن نشاطهم كان وقفاً على واحد من مجالات البحث التي اختيرت وأدت، قلة عددهم إلى أن يعتبر «داهل» أصواتهم غير ذات أهمية في أثناء الانتخابات.

إن الشواهد التي جمعها «داهل» بوساطة الملاحظين Observers بأن بناء اتخاذ القرارات في N. H. يمكن وصفه على أنه شكل من أشكال التعددية. وقد يشابه هذا البناء. ذلك البناء الذي أسماه داهل "Polyarchy" حيث ينقسم السكان إلى عدد كبير من جماعات الأقلية التي قد تنغلق في بعض الأحيان وتتداخل في بعضها الآخر. وفي الشكل أو البناء «البولياركي» تتساوى هذه الجماعات في العلم بالسياسات الممكنة، وتتساوى أيضاً في المصادر السياسية للتأثير على النتائج، كما أنها تتساوى في فرص المشاركة السياسية عن طريق تقديم مطالب يقوم الجميع بأدائها عندما تقتضي الظروف ذلك – إلا أننا لا نجد كل هذه الضروب من المساواة في مجتمع امبيريقي[1]. إذ ليست هناك انساق سياسية تتوزع فيها المصادر السياسية بالتساوي. فهناك بعض قطاعات في المجتمع تمتلك مصادراً ونفوذاً أكثر من القطاعات الأخرى. وتختلف تلك الطرق التي تتوزع بها هذه المصادر من مجتمع لآخر. فقد تكون الثروة هي المصدر السياسي في هذا البلد، وقد يكون التعليم أو المكانة الاجتماعية في بلد آخر.

وفي الوقت الذي يرى فيه الصفويون أن السيطرة على هذه المصادر تجميعية في جميع الأحوال فإن «داهل» يذكر أن ذلك لا يصدق على

(1) R. A. Dahl. Modern Political Analysis, op. cit. pp. 32 - 36.

«البولياركيات» وهذه من أهم النقاط التي يخرج بها «داهل» من دراسته لمجتمع .N. H

والمجتمع «البولياركي» يضم عدداً كبيراً من جماعات الأقلية المزودة بمصادر سياسية متنوعة وموزعة بينها دون تساو، وتستخدم بدرجات متفاوتة من النشاط والكفاءة. ولكن لأعضاء المجتمع حقوقاً سياسية متساوية. وبالرغم من ذلك فإن عدداً صغيراً من كل جماعة هم ذووا النشاط في السياسة. والجماعة قد تختار قيادتها كما يحدث في النقابات. وقد تجيء هذه القيادة عن طريق عدم اهتمام السواد الأعظم[1]. من الجماعة بالمشاركة في مؤازرة أهداف الجماعة وبالتالي فإن القرار يصبح في أيدي قلة أي صفوة.

إلا أن «داهل» لا يستخدم مصطلح «صفوة» لوصف جماعة صنع القرار لأنه يفترض أن الجماعة التالية للقيادة ليست مغلقة بالنسبة لمن يأتي من خارجها ولأنها لا تمارس قوة الرفض Veto Power على أعضاء أقليتها. ويذكر «داهل» أن الكثيرين من قادة الأقلية - مثل قادة النقابات - يشغلون مراكز النفوذ لفترات - طويلة. ويستبدل الآخرون بغيرهم في فترات متعددة وهناك بعض ذوي النشاط... البارزين في .N. H لم يتدخلوا في الشئون العامة إلا عندما بدرت بادرة تؤثر فيهم مباشرة، ولما نجحوا في هذا التدخل جذبتهم الحياة العامة وعملوا في اللجان بانتظام.

ولما كان «داهل» يدرس «بناء القوة» في مجتمع ديمقراطي - من وجهة نظره - فإنه يذكر أن السياسيين يشكلون جماعة أقلية في «البولياركي» تنقسم إلى طرفين متضادين يتنافسان على شغل المنصب العام الذي يمكن الوصول

(١) يقترب مفهوم عدم اهتمام السواد الأعظم هنا من تلك الحالة التي أطلق عليها Mills اللامبالاة السياسية Political Apathy.

إليه عن طريق الحصول على أغلبية من الأصوات في الانتخابات. وقد ترتبط بعض الأقليات باحدى الجماعات دون الأخرى وبالرغم من ذلك. فثمة عدد قد يقل أو يكثر من هذه الأقليات يكون مستعداً لتحويل ولائه كرد فعل للسياسات التي ترسمها جماعة القوة Power Group ولذلك لا يستطيع القادة السياسيون تجاهل مطالب احدى الأقليات القوية خشية اتخاذها موقفاً مضاداً. ومن ثم يخرج «داهل» بأن الهدف النهائي لكل الأطراف السياسية هو بناء مجموعة من السياسات التي ترضى أكبر عدد ممكن من الأقليات. ويرى أن هذا أقرب مثل للاتفاق Consensus.

ومن النتائج الهامة التي توصل إليها «داهل» أن الأغلبية الساحقة من الجماهير لا تشترك في السياسة إلا بالقدر القليل. غير أنه لا يعترف بأن هذه الكثرة جمع لا تأثير له ولا فعالية في ظل النظرية الصفوية Elitist Theory ويرى أن تأثير الجماهير يكون بشكل غير مباشر، وذلك عن طريق القوة الانتخابية التي يمكن أن تستخدمها الجماهير، مما يؤدي إلى أن يقوم القادة بتعديل سياساتهم بأخرى أكثر قبولاً عند الجماهير. وبالرغم من ذلك فإن «داهل» لم يكشف عن الكيفية التي يتم اتفاق ذوي النفوذ على أساسها وقد وضع عدة فروض عن الكيفية التي تتكامل بها الساسات وأوضح أن في مدينة .N. H عدة نماذج لهذا التكامل[1] إلا أنه يبدو أن هناك بعض النماذج تزيد الهوة بين القادة والمقودين، وبالرغم من اعتقاده بأن هذه النماذج جميعاً تنطوي على المهارة في المساومة بأكثر مما تنطوي على قوة الاعتراض أو قوة الرفض الواعية التي تتسم بها الصفوة. ومن ثم فإن «داهل» يفضل، النظرية التعددية عن القوة في المجتمع. وهي التي تحدد عدداً من

(1) R. A. Dahl., Who Governs? p. 184 Seq.

القوى المتنافسة أو جماعات المصلحة المتغيرة باستمرار في التكوين والتجميع وفقاً لتغير شئون أو مسائل المجتمع(١).

دراسة بناء القوة على المستوى القومي :

كانت دراسة بناء القوة على المستوى المحلي مرشداً لنفس الدراسة على المستوى القومي. فالمستوى القومي يدعو إلى الحيرة والتردد، حيث نجد التنظيمات الكبرى والأعمال والشركات والمزارع والروابط التجارية والاتحادات العمالية وروابط المستهلكين وجماعات المصالح الخاصة(٢) فضلاً عن مشروعات الدولة، فالكل يحاول جاهداً أن يستخدم ويستحوذ على أكبر قدر من القوة، سواء بوساطة التأثير على الرأي العام، أو كسب الأنصار، وذلك للمشاركة واقتسام السياسة القومية.

ومن ثم فإنه وسط هذا الجو المعقد والصراع المستمر يصبح من الصعوبة بمكان رسم أو حتى اجتلاء الخطوط الرئيسية لبناء القوة القومي وبرغم تلك المحاولات التي بذلت لتحليل بناء القوة في الولايات المتحدة – ريسمان وميلز وهنتر – فإن النتائج كانت متباينة ومختلفة. ولكي نتبين هذا الاختلاف، سوف نلقي نظرة على وجهتي نظر مختلفين، الأولى تتخذ من نظرية «صفوية القوة» مدخلاً لها ويمثلها س. رايت ميلز – والثانية تتخذ من النظرية التعددية مدخلاً لها ويمثلها دافيد ريسمان.

---

(1) R. A. Dahl. "A. Critique of the Ruling Elite Model"; A..P. S. R Vol. 52. (June 1958), pp. 463 - 469; and you can see the same article in A pizzorno (ed.), Political Sociology, Harmandsworth: Penguin Books, 1971, pp. 126 - 135.

(٢) انظر: دراسة عن «جماعات الضغط السياسي» للمؤلف – مؤسسة شباب الجامعة.

أولاً: المدخل الصفوي:

لقي كتاب ميلز الذي نشره عام ١٩٥٦م عن «صفوة القوة»[1] في المجتمع الأمريكي رواجاً كبيراً وتأييداً لدى المثقفين الراديكاليين على وجه الخصوص فقد كان واضحاً وواقعياً في عرضه لوجهة نظره عن «صفوة القوة» ولذلك فإن تحليله لبناء القوة القومية - بالرغم من تعقده - يدل على نفاذ البصيرة. إذ أن تحليله لا يعتبر مجرد عرض وتفسير لبناء القوة القومية فحسب، وإنما يعد بمثابة "الاتهام"، فضلاً عن هجومه الشديد على مقدرة صفوة القوة، في ممارسة مسئولياتها المخيفة. لقد ذكر «ميلز» أن هناك قوة قومية رئيسية داخل المجتمع الامريكي، تكمن في الميادين الاقتصادية، والسياسية والعسكرية، وتبرز عند قمة هذه الميادين صفوة من الرجال تسيطر عليها وتشغل المواقع الرئيسية النظامية فيها.

ويوجه «ميلز» اهتمامه الرئيسي إلى صفوة القوة حيث يبدو ذلك من عنوان كتابه الذي أسماه «صفوة القوة» على هيئة هرم تتكون قمته من التنفيذيين ذوي المناصب العليا، والمسئولين العسكريين ومديري الشركات الكبرى، ويلي ذلك المستويات الوسطى للقوة، التي تتمثل في جماعات النفوذ المختلفة والمتعددة التوازن، الذي يبدو على حد قوله: في دهاليز الكونجرس.

ويأتي في قاعدة الهرم - هرم القوة عند ميلز - المجتمع الجماهيري Mass Socity الذي لا قوة له، حيث يكون غير منظم في العادة ومفكك ويضبط دائماً من أعلى.

ويرى «ميلز» أن بناء القوة في المجتمع الأمريكي قد سار خلال أربعة عهود العهد الأول بدأ على وجه التقريب من قيام الجمهورية حتى عصر

---

(1) C. W. Mills, The power Elite.

Jackson والعهد الثاني بدأ منذ انهيار القيادة الفيدرالية، تقريباً، وحتى الحرب الأهلية وحتى الـ New Deal[(١)] وهذا هو العصر الذهبي للطبقة الحاكمة – على حد تعبير ميلز – وأخذ العهد الرابع شكله النهائي عام ١٩٣٠ حيث بدأ في وسط ونهاية حكم Roosevelt كنسق للقوة على هيئة توازن لجماعات النفوذ وكتل المصلحة Interest Blocs[(٢)].

ووفقاً لهذا التقسيم الذي ارتآه «ميلز» فهو ينظر إلى بناء القوة في العهد الأول على أنه كان هناك حياة اجتماعية ونظم اقتصادية ومؤسسة عسكرية ونظام سياسي، كل هذه كانت متزامنة، وقد لعب كبار السياسيين أدواراً هامة في الاقتصاد مع عائلاتهم وكان هؤلاء من بين ذوي السمعة الطيبة الذين أقاموا المجتمع المحلي Local Community[(٣)].

أما في العهد الثاني، أصبحت القوة أكثر انتشاراً وتشتتاً وكان من غير المتيسر تحديد جماعة حاكمة بعينها، وأصبحت القوة متعددة عند جماعات القمة Top croups[(٤)] أما العهد الثالث فيرى ميلز أن عهد Mckinley كان بمثابة الركيزة الأساسية لجانب واحد من سيادة القوة الاقتصادية. فقد تركزت القوة في هذا العهد بصورة كبيرة. ولكن ليس كما حدث في عهد سيطرة دوائر النظم الاقتصادية العليا. وتميز العهد الرابع بوجود توازن لجماعات النفوذ وكتل المصلحة.

ومنذ عام ١٩٤٠ رأى (ميلز) أن الحرب العالمية الثانية وآثارها المدمرة

---

(١) في عام ١٩٣٢ وضع Roosevelt برنامجاً للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، سمي بهذا الاسم.

(2) Ibid., p. 273.

(3) Ibid. p. 270.

(4) Ibid. p. 270.

تعد علامة على قيام عصر جديد في علاقات القوة الأمريكية. فمع الحرب ظهرت جماعة قوة جديدة تكونت من المديرين والعسكريين في شبه اتحاد. ومن خلال تنظيم الأمة لتلك الحرب، ونتيجة لاقرار حالة الحرب، اختيرت وشكلت أنماط معينة من الرجال ظهرت بينهم التوترات حيث كانت الظروف مواتية من خلال التطورات النظامية والسيكلوجية أدت بدورها إلى سيطرة من يسميهم بـ (صفوة القوة).

ومن خلال استعراض «ميلز» لعملية بناء القوة، نراه يعتقد أن «صفوة القوة» تضع كل السياسات العامة والهامة، وفي مجال السياسة الخارجية على وجه الخصوص وتزداد المناورة بالنسبة لأشكال عملية القوة فلا يبدو الأمر على أنه طموح أو بحث عن شكل مفصل في مباراة القوة. فالسرية تشكل مبدأ أساسياً - عند ميلز - فيما وراء الكواليس، وتكون دائماً تحت توجيه ورعاية جماعة واحدة، تتخذ من «الطبقة الوسطى» الأداة الرئيسية والهامة للمناورة السياسية في المجتمع الأمريكي[1].

ويتناول «ميلز» الأسس التي يقوم عليها بناء القوة، فهو يذكر أن القوة تتجه لأن تأخذ نمطاً وفقاً لبناء المصالح في المجتمع. فالقوة متناسقة بين هؤلاء الذين تتقارب مصالحهم - فصفوة القوة - عند ميلز تعكس توحد وتطابق المصالح بين المؤسسات النظامية الصاعدة. فهي تقوم على كثير من الارتباطات المتبادلة في الشئون والمصالح المتزامنة، والنظم السياسية والخدمات العسكرية[2]. ولا تقوم «صفوة القوة» على تزامن المصالح بين النظم الرئيسية، وإنما تقوم أيضاً على التشابه السيكلوجي Psychological

(1) Ibid. pp. 315 - 316.
(2) Ibid. p. 19.

similarity والتمازج الاجتماعي Social Intermingling لدوائر صفوة القوة العليا[١]. هذا فضلاً عن التعرف والتعليم والقيم والمصالح المادية. وهذا بدوره يؤدي إلى سهولة الاتصال، خاصة عندما يعرف كثير من هؤلاء كل منهم الآخر، أو على الأقل يعرف كثيراً من الناس بصفة عامة ومن ثم فإنهم يتقاسمون طريق الحياة، وبالتالي يمتلكون الارادة والفرصة لاستكمال خطوط فعلهم كممثلين للنظم. وفي بعض الأحيان يكون هناك تنسيق واضحاً، كما يبدو خلال الحرب بل قد يتعدى الأمر أكثر من هذا بالنسبة لأسس القوة عند قمة البناء[٢].

أما عند المستويات الوسطى والدنيا للقوة، فيؤكد «ميلز» فقدان الاستقلال والافتقار إلى تحديد الهدف المتفق عليه بين هؤلاء الذين يشغلون مواقع اجتماعية متشابهة بل أنه يذكر أن الشعب مكون من أفراد مبعثرين ومشتتين وخاضعين وكثيراً، إن لم يكن دائماً – ما يكونون عاجزين عن خلق أية وسائل مؤثرة للاتصال والفعل السياسي[٣]. والنفور أو اللامبالاة السياسية Political apathy تعد – عند ميلز سمة للشريحة الاجتماعية الدنيا وترجع هذه اللامبالاة إلى نقص أو افتقار الفرد إلى المعنى السياسي Political Meaning والفشل في الإيمان بالمصالح الشخصية المصاغة على هيئة مصطلحات سياسية، ومن ثم فإن ما يحدث في السياسة لا يبدو مرتبطاً بالاضطرابات الشخصية. وعلى هذا فإن «ميلز» يربط النفور أو اللامبالاة السياسية بعملية تركيز القوة.

لقد اختار «ميلز» في دراسته عدد من حالات الرؤساء ومديري أعمال

(1) Ibid. p. 19.
(2) Ibid. pp. 19 - 20.
(3) Ibid. p. 302 seq.

الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الذين يحتلون غالبية المواقع الرئيسية في الحكومة، وبالتالي فإنه قد رجع إلى الأعمال أو المؤسسات الكبرى[1]. وتشير سهولة تبادل الأدوار - عند ميلز - إلى درجة تماسك الصفوة بالإضافة إلى درجة التبادل الكبرى أو الاتصال النظامي الذي يزيد من وحدة الصفوة[2].

وبالرغم من أن هذه الوحدة هي في المقام الأول نتاج للبناء النظامي Institutional structure والطبيعة التراكمية للقوة، فهي واضحة في تلك الارتباطات الصفوية التي تؤدي إلى تقاسم أسلوب الحياة ومفهوم الوحدة فضلاً عن أن الوعي والشعور يزيد التماسك ويميل هذا الأسلوب في الحياة إلى الاستمرار. ذلك نتيجة لأن الصفوة في الولايات المتحدة، مع أنها لا تتكون من عدد قليل من العائلات الكبرى، إلا أنها بالرغم من ذلك تجدد من الطبقات الموسرة[3].

ومن ثم فالقوة في المجتمع الأمريكي الحديث - من وجهة نظر ميلز - لا تنتسب إلى أية طبقة أو طبقات أو أشخاص، وإنما تنتسب إلى نظم Institutions فصفوة القوة تتكون من هؤلاء الآمرون في معظم التدرجات والتنظيمات في المجتمع الحديث[4] فميلز يؤكد على أنه داخل النظم السائدة في المجتمع الأمريكي الحديث تكون وسائل ممارسة القوة أكثر تركيزاً

(١) انظر تدرج القوة في الأعمال الكبرى: R. A. Brady, Business. as a system of power, Columbia Univ. Press. 1943 pp. 294 - 320.

(2) R. Aron. "Social Structure and the Ruling Class" op. cit. No. 1. pp. 1 - 16.

(3) C. W. Mills, op. cit. pp. 15 - 19.

(4) Ibid. pp. 277 - 280.

وضيقاً داخل قلة من الأيدي، منها خلال أي وقت في التاريخ الماضي، وينظر – ميلز إلى مثل هذه القوة على أنها قادرة على صنع التاريخ(١).

ومن القضايا الهامة التي يركز عليها «ميلز» في تحليله قوله بأن القلب الداخلي Inner core للصفوة قادر على تقرير الأدوار التي سوف يلعبها الآخرين في المجتمع، سواء أكانت هذه الأدوار تنفيذية أو عسكرية أو اقتصادية(٢). وتتركز فعالية القرارات السياسية للحكومة الأمريكية في القيمة النهائية. واختار «ميلز» قنبلة «هيروشيما» والحرب الكورية كنمطين يوضحان التركيز الضخم لوسائل اتخاذ القرارات في أيدي قلة «قليلة» من هؤلاء الذين بأيديهم مقاليد المناصب العليا النظامية. وما تأكيدات علماء السياسة الأمريكيين بأن قيم الحرية و«الديمقراطية» تعاني في الولايات المتحدة من وجود كثرة التنافس بين الصفوات من أجل التأييد الشعبي – في صورتها الواضحة والجلية – إلا دليلاً على استمرار الاسطورة الليبرالية فهي ليست دليلاً على توزع أو انتشار قوة الصفوة، إنما هي دليل على تركيز القوة في يد الصفوة قليلة العدد.

ومن هذا نستطيع أن نصوغ أربعة نتائج لدراسة بناء القوة القومية – عند ميلز في المجتمع الأمريكي. فلما كان الهدف الأساسي عند «ميلز» هو اكتشاف رد فعل لبناء القوة على مصالح جماعات أو طبقات معينة في المجتمع الأمريكي فهو يؤكد أن ترتيبات القوة القائمة تعزز مصالح النظم الرئيسية التي يؤلف قادتها صفوة القوة(٣).

---

(1) Ibid. p. 4.

(٢) يمكن الوقوف على تأثير العمليات الحكومية على الحياة الاقتصادية في الولايات المتحدة عند: Marshall Dimock, Business and Government N. Y. Henry Holt, 1949; Robert E. Lane, The Regulation of Businessmen, New Hover: Yale Univ, Press, 1954.

(٣) انظر: Mills, op. cit. p. 276 seq.

وتكمن النتيجة الثانية في تأكيد «ميلز» على أن تركيز القوة في دائرة صغيرة فضلاً عن استخدام المناورة Manipulation كأسلوب مفضل للقوة القائمة يؤدي إلى انحطاط السياسة، إن لم يكن سقوطها في المناقشات العامة. وذلك بسبب عجز الناس عن فهم المسائل السياسية وربطها بالمصالح الشخصية.

أما النتيجة الثالثة، فهي التي ترتبط برد فعل بناء القوة على نوعية علاقات القوة ذاتها. وهنا يرى «ميلز» أن تركيز القوة قد اتخذ مكاناً لم يتغير، بل يتطابق في أسس شرعية القوة، الذي يفترض كمون القوة في الشعب وفي ممثليهم المختارين أو المنتخبين بينما مكمن القوة في الواقع في أيدي هؤلاء البيروقراطيين(١).

وتدور النتيجة الرابعة حول رد فعل بناء القوة على القيادة الديمقراطية، وقد وصل «ميلز» إلى أن القوة في أمريكا قد وصلت إلى درجة من التركيز والنمو تشبه تلك التي توجد في النسق السوفيتي للقوة(٢).

وأخيراً نستطيع أن نوجز ما وصل إليه «ميلز» في دراسته التاريخية لبناء القوة في المجتمع الأمريكي خلال مراحلها الأربع التي حددها كما يأتي :

تتمثل مستويات بناء القوة في ثلاث مستويات على رأسها صفوة قوة متحدة ويليها جماعات مصلحة متعددة ومتوازنة، ثم المستوى الثالث والأخير وهو يتكون من جماهير غير منظمة ليس لديها قوة تمارسها على

---

(1) Ibid. pp. 316 - 317.

(٢) أنظر استعراض وافي عن كيفية ظهور ونمو السوفيتات، وملامحها المميزة وقيام السوفييت الأعلى في روسيا: V. M. Chkhikvadze, and others, The soviet Form of popular Government, Moscow: Progress pubilshers, 1972.

الصفوة. ولقد أكد «ميلز» تزايد تركيز القوة في المجتمع الأمريكي، حيث تقوم جماعة واحدة بتقرير كل السياسات مستخدمة المناورة - بهؤلاء الذين في القاعدة (الجماهير) بوساطة من بيدهم القوة، وعلى هذا فالنتائج التي وصل إليها «ميلز» تدور حول تعزيز مصالح الشركات والقوى المسلحة وهؤلاء الذين يمثلون الفرع التنفيذي للحكومة. هذا إلى جانب انهيار السياسة كموضوع للمناقشة العامة، وانهيار مسئولية القوة واستجابتها وفقدان الديمقراطية.

ثانياً: المدخل التعددي:

إن الفكرة الهامة في مجال النظرية التعددية Pluralist Theory نجدها عند «دافيد ريسمان» الذي طبقها في دراسته عن بناء القوة القومية في المجتمع الأمريكي والتي نشرها - وآخرون - في كتاب بعنوان The Lonely Crowd[١] والذي أكد فيه أن هناك توازناً بين جماعات الاعتراض Veto Groups حيث يكون كل من هذه الجماعات قادر على منع أي من الجماعات الأخرى من تهديد مصالحها.

ولقد وصف بعض الكتاب «ريسمان» بأنه «تعددياً» رومانتيكياً ذلك بسبب رفضه رؤية ذلك التفاوت في بناء القوة في المجتمع الأمريكي. فضلاً عن عدم تبلور مفاهيمه وعدم وضوح موضع القوة لديه.

وإذا كان «ميلز» قد رسم هرم القوة الأمريكي من ثلاث مستويات فإن «ريسمان» يرسم، هذا الهرم من مستويين فقط، فهو يزيل قمة هرم «ميلز» ويبقي على المستوى الثاني والقاعدة، فهو لم ير «صفوة القوة» عند قمة القوة وهذا يجعل من مفهومه عن - القوة في أمريكا عكس مفهوم «ميلز» فمستوى

(1) David Riesman, Nathan Glezer. and Reuel Denny, The Lonely Crowd, N. Y.: Garden City, Doubleday Book 1953.

هرم «ريسمان» الأعلى يشتمل على «جماعات الاعتراض» بالإضافة إلى التنوع والتوازن في جماعات المصلحة Interest groups، ومن ثم فإن كل جماعة تسعى لحماية سلطاتها المشروعة بتجميع أفعال الجماعات الأخرى التي تبدو كتهديد لتلك السلطة. ولا توجد – عند ريسمان جماعة حاكمة عليا، بل أن بناء القوة غير متبلور ويبدو في التفاعل بين جماعات المصلحة ويتكون المستوى الأدنى للهرم من الجماهير أو الجموع الأكثر أو الأقل تنظيماً، التي ترتبط بجماعات المصلحة في مناوراتها ضد التهديد أو التعدي على حقوقها المشروعة أو ما تدعيه كل منها كحق مشروع.

ومما يسترعي الانتباه أن «ريسمان» قد اتفق مع «ميلز» على أن بناء القوة في المجتمع الأمريكي قد سار خلال أربعة عهود – وهي تلك التي ذكرناها عند ميلز ففي العهد الأول يعتقد «ريسمان» أن أمريكا حكمت خلال هذا العهد – من قيام الجمهورية حتى عهد جاكسون – بجماعة حاكمة واضحة ومحدودة، تكونت من الطبقة العليا لمالكي الأرض والقيادة المالية والتجارية[1]. أما في العهد الثاني – منذ انهيار القيادة الفيدرالية وحتى الحرب الأهلية – فقد لاحظ «ريسمان» أن الفلاحين والحرفيين أصبحوا مؤثرين وذوي فعالية، وتحركوا مع «جاكسون» بإيجابية أكثر[2] وبدأ العهد الثالث – من وجهة نظر ريسمان بعد الحرب الأهلية وامتد حتى إدارة – «ماكنلي» Mckinley، واتفق «ريسمان» مع «ميلز» على أن عهد «ماكنلي» كان الركيزة التي أدت إلى قيام سيادة القوة الاقتصادية Economic power وأما العهد الرابع والذي اكتمل في عام ١٩٣٠ فقد كان علامة على سيطرة جماعات الاعتراض – التي تمثل جوهر فكرة ريسمان في بحثه. وكان الحكم

(1) Ibid. p. 239.
(2) Ibid. p. 240.

خلال هذه الفترة عند: ريسمان - يقوم على التحالف بين جماعات الاعتراض أكثر منه على جماعة للقوة واحدة متحدة ويبدو الاختلاف واضحاً بين «ميلز» و «ريسمان» عند تصورهما لبناء القوة في نهاية فترة دراستهما - وقت الدراسة - ففي الوقت الذي يرى فيه «ميلز» وجود «صفوة القوة» متحدة مكونة من الصفوات الاقتصادية والعسكرية، والسياسية[1]، يرى «ريسمان» عكس هذا الرأي، حيث يوجد تشتت للقوة بين تعدد المصالح المنظمة. وبالرغم من أن «ريسمان» يرى هذا إلا أنه لا ينكر أن ثمة جماعات تظل تملك من القوة أكثر من الجماعات الأخرى وكذلك الأفراد. وبالرغم من اصراره على هذا الرأي فهو يذكر أيضاً أن قادة المجال القومي ليسوا منظمين ولا يكونون جماعات خاصة بهم[2] وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على سذاجة تصورات «ريسمان» وعجزها عن سبر وادراك واقع تعقيدات مسرح «القوة» القومي[3].

ويذكر «ريسمان» أنه في السنين الأخيرة قد طرأ تغيير في شكل القوة في أمريكا حيث قام تدرج واحد مع الطبقة الحاكمة، التي استبدلت عند قمتها بعدد من جماعات الاعتراض الذين تتوزع القوة فيما بينهم. وأتت الطبيعة المتغيرة "لاروقة المجالس" بمفتاح هام بالنسبة للاختلاف بين المسرح السياسي الأمريكي الحالي، وذلك الذي كان في عهد «ماكنلي» فإن طبقة رجال الأعمال الحاكمة تستطيع أن تقرر بسهولة مصالحها وأين تستقر، وماذا يعمل محاموها ومديروها ومشرعوها للمحافظة على مصالحها. ونحن

---

(1) A. M. Rose, op. cit. p. 10.

(2) D. Ri sman, op. cit., p. 247.

(3) K. B. Mayer and walter Buckley. class and Society, N. Y.: Rondom House, 1969, p. 123.

نستبدل بالقيادة سلسلة من الجماعات كل منها يكافح من أجل الوصول النهائي للقوة لإيقاف ما يمكن تصوره على أنه معاد لمصالحها[1].

ومن ناحية عملية بناء القوة، يرى «ريسمان» أن غالبية الجماعات لا تشترك في كل المسائل، وإنما يرى أن كل جماعة تشترك بصفة أساسية في المسائل التي تهم مصالحها المحورية. وهذا يؤدي به - أي ريسمان - إلى القول بأن هناك بناءات كثيرة للقوة كما أن هناك وجوهاً متباينة ومتميزة للسياسة[2].

وعلى الرغم من اتفاق «ريسمان» مع «ميلز» على ازدياد «المناورة» في مباراة القوة، إلا أن ريسمان لا يؤكد كثيراً على المناورة تحت مظهر السرية وتحدث المناورة عند - ريسمان - نتيجة لأن كل جماعة تحاول أن تخفي اهتمامها بالقوة لكي لا تعادي الجماعات الأخرى. هذا وتميل علاقات القوة لأن تأخذ شكل المنافسة الاحتكارية Monopolistic competition[3] ومن ثم فإن لعبة القوة تتخذ مكاناً فيما وراء الكواليس، وهي مضبوطة بالشكل أو البناء الذي تحتمه محاولات - التسوية بين جماعات كثيرة. وفي الوقت الذي يؤكد فيه «ميلز» على أن الطبقة المتوسطة ما هي إلا أداة للمناورة، فإن «ريسمان» يرى أنها - الطبقة المتوسطة - تعطي انتباهاً أكثر للسياسة ومشكلاتها العامة، ولم تعد الطبقة المتوسطة على هذه الدرجة من الأهمية بالنسبة للمناورة[4].

وتقوم أسس القوة - عند ريسمان - على أساس غير متبلور يعكس تباين

---

(1) Riesman, pp. 246 - 247.

(2) Ibid. p. 256.

(3) Ibid. p. 247.

(4) Ibid. pp. 229 - 231.

المصالح بين الجماعات المنظمة الرئيسية. إذ أن بناء القوة «لجماعات الاعتراض تقوم على المصالح المتباينة للأحزاب السياسية وجماعات الأعمال والتنظيمات العمالية، وكتل الفلاحين وعدد لا يحصى من الجماعات المنظمة الأخرى[1]. وتكمن القوة عادة وبمقياس كبير في العلاقات والمواقف، والتوقعات المتبادلة بين الناس[2]. ثم يؤكد «ريسمان» على أن تباين المصلحة يكمن في نموذج القوة في أمريكا، حيث يسود الشعور بالضعف والاعتماد على القمة، بالإضافة إلى أنه عند قاعدة بناء القوة: إذا ما شعر رجال الأعمال بالضعف والحاجة إلى الاعتماد، فهم يصبحون أكثر اعتماداً أو اعماد أو ضعف وليس هناك مصادر مادية يمكن أن تنسب إليهم[3]. فعدم تبلور القوة في أمريكا يرجع في جزء كبير منه إلى انتشار مشاعر الضعف وعدم الاستقلال وباختصار فإن «ريسمان» يرى أن الشعب – في أمريكا – على كل مستويات البناء الاجتماعي يميل إلى الشعور بالضعف.

ويضع «ريسمان» النفور أو اللامبالاة كأساس هام لعدم تبلور علاقات القوة في المجتمع الأمريكي بالتالي فإنه يخلص من دراسته إلى أنه ليس هناك جماعة أو طبقة منفصلة عن الآخرين نتيجة لاتخاذها القرارات المتعلقة بالمسائل العامة[4]. وبالنسبة للسياسة فهو يرى أن رد الفعل لبناء القوة قد أدى إلى انحطاط السياسة في مفهوم الكثيرين من الناس. ولا يرجع ذلك إلى صعود جماعات الاعتراض، بل بسبب زيادة التعقيد وعزل السياسة. وهذا يؤدي إلى قيام مصلحة سياسية تحجب وتثير مشاعر الضعف حتى عندما تكون المصلحة الذاتية واضحة.

(1) Ibid. p. 247.
(2) Ibid. p. 253.
(3) Ibid. p. 253.
(4) Ibid. p. 257.

وتدور النتيجة الثالثة – عند ريسمان – حول رد فعل بناء القوة على نوعية علاقات القوة ذاتها داخل المجتمع الأمريكي، فيرى أن هناك تناقضاً متزايداً بين وقائع القوة وصورها، إلا أنه يرى أن القوة أكثر انتشاراً مما هو يعتقد بصفة عامة[1]. وعلى هذا فإن «ريسمان» يعتقد أن القوة في أمريكا تبدو على أنها متقلبة وموقعية Situational وتقوم بمحاولات للتركيز، وذلك من خلال ميلها إلى الانتشار بين جماعات تحاول كل منها المحافظة على مصالحها أكثر من محاولتها تقديم سياسات عامة وإذا كانت السياسة تنهار في الوقت نفسه كميدان لا يراعى فيه الواجب بقدر ما تراعى المصلحة الذاتية، وذلك يؤدي إلى اضعاف شديد للقيادة وبالتالي يؤدي هذا الغموض وعدم التبلور إلى انعدام تنمية وتطور القيادة. ومن ثم فعندما تشمل المسألة البلد ككل، فلا يحتمل وجود قيادة جماعية أو فردية تكون ذات فعالية، لأن الموقف الدفاعي لجماعات الاعتراض لن يتزحزح، وجماعات الاعتراض – عند ريسمان تكون "جماعات دفاعية" وليست كجماعات قيادة[2] ولم يذكر «ريسمان» أن سقوط القيادة أو انهيارها يهدد الديمقراطية في أمريكا مباشرة في المدى القصير على الأقل. لأن تشتت القوة بين جماعات الاعتراض المتنوعة والمتوازنة، يعمل على حماية النظم الديمقراطية حتى إذا حال ذلك دون قيام القيادة المؤثرة أو الفعالة.

ومن هذا فنحن لا نجد – عند ريسمان – «صفوة قوة» مسيطرة أو ضابطة وإنما نجد جماعات مصلحة متعددة ومختلفة ومتوازنة، وبالرغم من عدم تنظيم الجماهير أو الجموع، إلا أنه قد يكون لها بعض الأثر على جماعات المصلحة ويسير التغير الذي يطرأ على القوة في اتجاه يؤدي من

(1) Ibid. pp. 257 - 258.
(2) Ibid. p. 248.

وجهة نظره – أي ريسمان – إلى زيادة تشتتها فضلاً عن سيادة التنافس الاحتكاري بين الجماعات المنظمة بصفة عامة.

وتتوقف أسس وقواعد القوة على تنوع واختلاف المصالح بين الجماعات الرئيسية المنظمة، ولا تمتلك «القوة» بوساطة جماعة واحدة أو طبقة منفصلة عن الآخرين.

ومن خلال الاستعراض السابق لبعض الدراسات الامبيريقية في ميدان بناء القوة في المجتمع يمكننا تقسيم المناهج[١] التي اتبعت في دراسات بناء القوة إلى أربعة أقسام :

أ- مناهج تعتمد على «المواقف النظامية» كما لاحظنا عند «رايت ميلز».

ب- مناهج تعتمد على «الشهرة» ورائدها «فلويد هنتر».

جـ- مناهج تعتمد على «اتخاذ القرار» وتمثلت في أبحاث "روبرت داهل".

د – مناهج تعتمد على الشهرة واتخاذ القرار والدمج بينهما، كما بدا في أعمال كل من «آجر» و «برسروس».

مناقشة وتحليل :

وإذا ما حاولنا مناقشة هذه المناهج، نجد أن الكثير من النقد قد وجه إلى منهاج «هنتر» الذي استخدمه في دراسة بناء القوة في R. C. ذلك بالرغم من

---

(١) انظر معالجات لا بأس بها في وصف وتحليل مناهج دراسة بناء القوة في المجتمع :
R. Dahl, Modern Political Analysis, op. cit. pp. 50 - 3; Peter H. Rossi. "Commnnity Decision Making" Administrative science Quarterly, 1 (Mar. 1957), P. 425; Linton Freeman, et al, "Lecating Leaders, "pp. 791 - 8. and Sethard Fisher "Community - Power studies: A critiquec, "S. R. 29 (4) (winter 1962). pp. 44 - 466.

قول هؤلاء النقاد بأن الشك غير وارد بالضرورة في النتائج التي خلص إليها «هنتر» من دراساته. ويتركز النقد الذي وجه إلى «هنتر» حول مجال القرارات التي قام بدراستها وبمركز القضاة Judges الذين قدموا قوائم القادة الذين كانوا من وجهة نظر القضاة مشهورين Reputed. فيقول أتباع المدخل المضاد - مدخل اتخاذ القرار - أن «هنتر» فشل في أن يميز المجالات التي يمارس قادة المجتمع العديدون القوة فيها. فالأسئلة الأصلية التي وضعت للقضاة طلبت منهم أن يحددوا الأشخاص الذين كانوا قادة للقمة، أو صانعي القرار في المجتمع، ولم يطلب من القضاة أن يحددوا المجالات التي يمارس كل من هؤلاء القادة القوة فيها، ولا الحدود التي قد تحدد نفوذ كل منهم، أو ما إذا كان القوي منهم في مجال له نفس القوة في مجالات أخرى أم لا. فالأقوال التي ترجع القوة إلى شخص ما. قد لا تنطوي إلا على القليل من المعنى إن هي لن تحدد مجال هذه القوة. وقد مضى «هنتر» في دراسة عمليات اتخاذ قرار بعينها ووصف دور الصفوة فيها، وقلما لوحظ في هذه الحالات أن «هنتر» قد درس المسائل التي ذكرت الصفوة نفسها أنها مهتمة بها[1].

وإذا ما نظرنا إلى هذا الإجراء - عند هنتر - نلاحظ أنه بغير نتيجة، فهو يهتم بقياس دور الصفوة في مسائل سبق للصفوة أن أقرت بأن لها دور فيها.

وكان لهذه المسائل دور لا يستهان به في التأثير على مصالح العمل. ولكن في المسائل غير الاقتصادية اتضح أن القادة غير متفقين، بل وغير راغبين أو قادرين على القيادة فيها[2]. وبذلك يمكن أن تكون هناك مجموعة

---

(1) F. Hunter, Community Power Structure, p. 222.

(2) Ibid. p. 217.

من القادة أكثر نفوذاً خارج نطاق المسائل المتعلقة بالأعمال، ولا يساعد المنهاج على اكتشافهم لأنهم «يمارسون» القوة من وراء الستار وبالتالي لا يمكن الحصول على صورة دقيقة وواضحة عن بناء القوة[1].

وعلى الرغم من أن نتائج الدراسات الامبيريقية لبناء القوة تعكس بناءات واقعية للقوة في المجتمعات التي درست، إلا أن هناك بعض الشك في أن النتائج المتحصل عليها قد تكون انعكاس لمناهج معينة في الدراسة، وربما أيضاً قد ترجع تلك النتائج إلى التوجيه النظري للباحثين. ولقد ظهرت المناقشات الهامة في أعقاب استخدام المنهاجين الرئيسيين في دراسة بناء القوة في المجتمع المحلي منهاج الشهرة عند هنتر – ومنهاج اتخاذ القرار عند داهل – حيث تركز الدراسة على مسائل بعينها في المجتمع المحلي.

ولقد وجه لمنهاج الشهرة نقد قاسي – كما سبق أن ذكرنا – من بعض علماء السياسة الذين شكوا في استمرار بقاء القوة الهرمية في معظم المجتمعات، وفضلوا بدلاً منه «النظرية التعددية» عن القوة في المجتمع، وهي التي تحدد عدداً من القوى المتنافسة، أو جماعات المصلحة المتغيرة باستمرار في التكوين والتكتل كموضوعات أساسية في تغير المجتمع[2]. ولقد ناقش هذا النقد منهاج الشهرة لأنه يعد قائمة بهؤلاء المشهورين بسبب القوة، ولكنه "لا يبين كيف يمارس هؤلاء نفوذهم في المسائل الهامة" واعتماد منهاج الشهرة على اختيار القضاة عند البدء، ويؤدي إلى استمرار الانتقاد الموجه إليه على الدوام، وهو أنه بالامكان أن تقوم مجموعة أخرى من القضاة باستخدام منهاجاً مخالفاً تماماً وبالتالي يأتون بقيادات أخرى ومن ثم نستطيع القول أنه

(1) R. M. Rose. op. cit. p. 264.

(2) R. A. Dahl., "Acritique of the Ruling Elite Modle, "A. P. S. R., Vol. 52 (Jnne 1958). pp. 463 - 469.

قد ترتبط النتائج بالمنهاج المستخدم فالقضاة ذوي النشاط السياسي قد يحددون القادة الذين يلعبون دورهم من وراء الستار أكثر مما يحددون القادة الذين يشغلون مناصب قيادية عامة أو رسمية إلا أن بعض الباحثين الآخرين يرون أن اختلاف مجموعات القضاة لا يؤثر على الاختيار إلا قليلاً[١]. ولكن هذا لا يعني القول بأن أي من طريقتي تحديد القادة خاطئ بالضرورة. وإنما يعطي ذلك مؤشراً على الفروق القوية التي قد تترتب على اختيار منهاج البحث.

إن بعض الباحثين يدعون أن منهاج «هنتر» في التقليل المستمر لعدد القادة خلال مراحل «المقابلة Interviewing قد يؤدي إلى أن يغرر المنهاج بنفسه. فقد بدأ «هنتر» بقائمة مؤقتة للمرشحين ثم طلب من أربعة عشر قاضياً أن يختاروا أكثر القادة نفوذاً من القائمة الأصلية التي كانت تضم (١٧٥) قائداً ثم مضى في بحثه إلى الأربعين الأول في القائمة التي اختزلها القضاة رغم أنه لا يبدو كما لاحظ «نلسون بولسباي» أن هناك وصفاً للكيفية التي توصل بها إلى الرقم أربعين[٢] وفي مرحلة «المقابلة» سأل «هنتر» (٢٧) من هؤلاء فقط وقد وضعت التقديرات على أساس هذه المقابلات للسبعة والعشرين قائداً. ومن ثم فإنه بالاستطاعة أن نسأل هنا أيضاً، ولماذا أجريت المقابلات مع هؤلاء السبعة وعشرين فقط وبالذات، وما هي معايير الاختيار؟.

وكما هي الحال في البحث الذي أجراه «هنتر» فإن القرارات كانت في

(١) انظر: A. M. Rose, op. cit. pp. 255 -259; Robert O. Schulze and Leonard U. Blumberg, "The Detemination of Locs Power Elite": A. J. S. Vol. 63 (Nov. 1959), p. 291.

(2) Nelson W. Polsby, Community Power and Political Theory, New Haven: yale Univ. Press, 1963, p. 47 seq.

نظر الذين اشتركوا في بحث «روبرت داهل» في .N. H بالغة الأهمية. وقد تثير هذه النظرة الانتقاد أيضاً، فقد يقال أن البحث سوف يتناول السياسات التي لا يعتبرها القادة ذات أهمية على الرغم من أنها قد تكون هامة في نظر غالبية المجتمع.

ولقد وصل «داهل» إلى أن البارزين اقتصادياً كانوا أكثر نشاطاً من غيرهم وكانت أنشطتهم موجهة إلى حد كبير نحو التنمية الحضرية، وهي مجال البحث الوحيد الذي يؤثر في مصالحهم. ولم يكن أي من البارزين اقتصادياً يمثل منصباً يتصل بالتعليم العام Public Education وكانت قلة منهم تشغل منصباً حزبياً ويرجع ذلك - كما سبق أن ذكرنا - إلى أن القلة منهم هي التي كانت تسكن .N. H نفسها وكان ذلك شرطاً لشغل مثل هذه المناصب. وقد توحي هذه الحقيقة بأن اختيار مجالي البحث هذين لاختبار «الفرض الصفوي» Elitist Hypothesis كان غير موفق.

ومن ثم فقد حاولت بعض الدراسات ادماج منهاجي "الشهرة واتخاذ القرار" في دراسة بناء القوة في مجتمعات محلية أصغر بحيث ظهرت محاولات في السنين الأخيرة تجمع بين المنهاجين في الدراسة، لاعطائنا صورة أكثر شمولاً للنفوذ المؤثر على القرارات في المجتمع. وقدم «روبرت آجر» وآخرين دراسة مقارنة عن «الحاكمين» والمحكومين[1] في ولايتين غرب الولايات المتحدة وولايتين في جنوبها، هذا بالإضافة إلى الدراسة التي أجراها «روبرت برسروس» عن «رجال القمة» وهي دراسة لمجتمعين صغيرين في ولاية نيويورك[2].

---

(1) Robert Agger, D, Goldrich and B, Swanson, The Rulers and the Ruled, N. Y. Wiley, 1964.

(2) Robert prest presthus, Men at the top. N. Y.: Oxford Univ. Press, 1964, and A. M. Rose. op. cit.

وكان الهدف الرئيسي لكل من «آجر وبرسزوس» في دراستهما هو دراسة تصور المواطنين لما يعتقدون أنه بناء القوة المؤثرة في مدى وطبيعة مشاركتهم السياسية والتفتا – آجر وبرسزوس – بأهمية فائقة إلى مدى انفتاح بناء القوة لأي مواطن يبذل جهداً في سبيل المشاركة، وإذا كان من بيدهم القوة مهتمين بمشكلات المجتمع التي قد تهم هذا المواطن أم لا، خاصة وأن بناء القوة يشكل عاملاً هاماً تأخذه أي صفوة سياسية في الاعتبار عند تقييم أو قياس نفوذها. وهنا يجب الإشارة إلى أن التقييم المشترك لكل من الصفوة والجماهير عامل يجب أن يضعه أي باحث في الاعتبار خاصة عند استخلاص نتائج دراسته للصفوة هذا العامل الذي يرى كثير من النقاد "أن – منهاج اتخاذ القرار قد تجاهله"، فهو يركز على الدور الذي يلعبه الأفراد ومجموعات القادة في القرارات النوعية ولا يقيم الاطار الايديولوجي الذي يتخذ في نطاقه القرار.

ومن النقاط الرئيسية والهامة التي خرج بها «اجر» من دراسته – التي تعتقد أنه اتفق فيها مع «ميلز» – أن المجتمعات تختلف من حيث بناء القوة، الذي يميل في بعض المجتمعات إلى التعددية وفي البعض الآخر إلى الصفوية[1]. ونضيف بل قد يختلف بناء القوة في مجتمع واحد من مرحلة إلى أخرى، ففي بعض المراحل قد يكون بناء القوة صفوياً، وفي مراحل أخرى يكون البناء تعددياً مع ميلنا إلى القول بأن أي مجتمع تعددي ينتهي بناء القوة فيه في أي زمان وأى مكان إلى صفوة على القمة.

وعلى أية حال فإن النتائج التي وصل إليها «اجر» سواء استخدمنا منهاج الشهرة أو منهاج اتخاذ القرار، يؤديان بالضرورة، إذا ما طبقنا أياً منهما على

(1) R. Rose, op. cit. p. 297.

حدة إلى نتائج صفوية تعددية على التوالي، غير أنه - فيما يبدو - إذا ما استخدمناهما معاً فإنهما يشكلان نوعاً من الميثودولوجيا قادر على اعطاء نتائج متباينة تودي في النهاية إلى تربع الصفوة على القمة.

وإذا ما عدنا إلى «برسزوس» لالقاء نظرة على النتائج التي توصل إليها، نجد أنه انتهى إلى نفس النتائج - تقريباً - بتطبيقه لكلا المنهاجين في دراسته عن «رجال القمة» إلا أن استخدامه للمنهاجين كان على أساس أن يراجع أحدهما الآخر على الرغم من ميله لمنهاج اتخاذ القرار على أساس أنه أكثر موضوعية، ولكنه اكتشف أن «منهاج الشهر» يكشف لنا عن اتجاهات لا يتأتى لمنهاج اتخاذ القرار أن يغطيها.

ولعل من النقاط الهامة التي أبرزها «برسزوس»، هي أن منهاج اتخاذ القرار يؤكد على أهمية من يشغلون مراكز القوة Power Centers الرسمية وخاصة القادة السياسيين. وقد يظهر في بعض الحالات، أنه ليس كل ذوي مصادر القوة يمارسون القوة في حين أن كل الذين تضمنتهم قوائم الشهرة يمارسون القوة وقد لا يجد أمثال هؤلاء الناس وقتاً أو قد لا يكون لهم مصلحة - كما ذكر داهل - في المشاركة، أو ربما يكونوا ممن تستهويهم حلبة الصراع السياسي، كما اكتشف ذلك "داهل وبرسزوس" بمحض المصادفة بالنسبة للعديد من القادة الاقتصاديين.

وفي بعض الحالات قد لا تبين دراسة القرارات الفعلية أهمية أناس من ذوي النفوذ ومن ثم لابد من القاء نظرة على ما وراء القرارات الرسمية، حيث اكتشف "برسزوس" رجالاً ذوي نفوذ ضخم، صادر من ثروتهم، ومن مناصبهم الرسمية في مؤسسات كبرى كالبنوك أو من هيبتهم الاجتماعية، وبالرغم من ذلك لم يشاركوا في اتخاذ قراز واحد، ويظهر نفوذهم في العديد

من المجالات. وفي بعض الحالات اعترف البعض من متخذي القرارات بأنهم استشاروا «فرداً معيناً أو آخر» قبل أن يقترحوا مشروعات لقرارات بعينها وأمثال هؤلاء الناس – الذين يستشارون – يفشل منهاج اتخاذ القرار في أن يصل إليهم، بينما يكشف لنا منهاج الشهرة عنهم[1] ومثل هذا النفوذ يعد عاملاً هاماً في التأثير على مجريات الأمور في المجتمع.

ومن هذا نلاحظ أن الربط بين المنهاجين يمكن من تحديد المرحلتين الهامتين لاتخاذ القرار وهما: المرحلة العامة والمرحلة الخاصة، دون الوقوع في الخطأ الذي أشار إليه «داهل» في مناسبات عديدة، وهو افتراض وجود زمرة من الناس لا يمكن اكتشافها وراء كل مجموعة من القرارات إلا أن «برسزوس» رغم ذلك أشار إلى وجود تفاوت كبير بين هؤلاء الذين نصل إليهم عن طريق منهاج اتخاذ القرار واولئك الذين يتعرف عليهم باستخدام منهاج الشهرة. إذ أن منهاج الشهرة يميل إلى اعتبار هؤلاء الذين تتيح لهم مصادرهم قوة كامنة من ذوي القوة الفعلية. وقد يميل بعض الناس لجماعة معينة فيضفون عليها قوة أكبر مما هو متاح لها بالفعل. ولهذا فاستخدام المنهاجين معاً قد يوصل إلى طرق عديدة يمكن بوساطتها ممارسة النفوذ.

هذا وقد بين كل من «اجر» و «برسزوس» أن الصفوية تصاحب «الاغتراب السياسي Political alienation» أو عدم الفعالية السياسية، أو الحالة التي سماها «ميلز» باللامبالاة السياسية، التي تنتهي دائماً بالانسحاب من الميدان العام. وقد ارتأيا – آجر وبرسزوس – أن هذا «الاغتراب» يرتبط بصفة عامة بمكانة الطبقات الدنيا وذوي التعليم المحدود. وإذا ما ساد هذا الاحساس بالاغتراب السياسي لدى الجماهير يصبح المجال متاحاً لتعزيز

---

(1) Presthus, op. cit. ch. 11.

البناء الصفوي في المجتمع، دون امكانية الرد بأن هذا البناء مرضي عنه من قبل الجماهير بالنسبة للقيادة. ويعد تنوع بناء القوة من مجتمع لآخر من المسائل الهامة التي اتفق عليها كل من «آجر» وبرسزوس» واختلفا فيهما مع «هنتر» و «داهل» اللذين قالا بأن السيادة المطلقة إما أن تكون للصفوية، وإما أن تكون للتعددية.

هذا ولقد قدمت دراسات بناء القوة في المجتمعات المحلية نموذجاً للسيطرة والضوابط المدنية والسياسية التي تمارس بأساليب وطرق غير رسمية، وتكون هذه السيطرة في الغالب من وراء الكواليس، كما يزعم أصحاب هذه الدراسات(١) بوساطة صفوة تحتل الكثير من المواقع الاقتصادية، إذ أن الصورة على المستوى القومي تظهر أكثر تعقيداً أو غير منظمة بدقة كما تبدو على المستوى المحلي فالمستوى القومي - على حد قول «باكلي» - يدعو إلى الحيرة، حيث نجد فئات من الأعمال الكبرى والشركات والروابط التجارية، فضلاً عن مشروعات الدولة، والكل يحاول في جهود مستمرة التأثير على الرأي العام ليقتسم ويشارك في السياسة القومية. وفي موقف كهذا يصعب ادراك أو رسم الخطوط الرئيسية لبناء القوة القومي(٢).

ويذكر المحللون أن القوة تحلل دائماً وفقاً لتوزعها بين وحدات الأنساق المستقلة ويكون للقوة - في العادة - بناء واحد متدرج، أي الوحدات الأعلى في التدرج قوة على الوحدات الأدنى في البناء - أي أن ثمة اتجاه واحد للقوة وهذا الاتجاه يتجلى في نظرية «ميلز» عن صفوة القوة. فهو يرى أن هناك قوة قومية رئيسية داخل المجتمع الأمريكي، تكمن في الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وتبرز عند قمة هذه الميادين صفوة من الناس تسيطر

(1) R. Rose op. cit. p. 264.
(2) Moyer and Buckley. op. cit. pp. 118 - 119.

عليها وتشغل المواقع النظامية في هذه الميادين. ولكن «ريسمان» يرفض الأخذ بهذا الاتجاه الوحيد لبناء القوة ويقول: «إن حتمية من يملك قوة أكبر تقوم مرة أخرى في وقتنا، قول لا مبرر له، بل أننا لسنا راضين أو مقتنعين بالإجابات التي جاءت على لسان ماركس وموسكا وميشلز وباريتو وفيبلن وبرنهام»[1]. ويبدو أن تصور القوة في أمريكا المعاصرة - عند ريسمان - إنما يصدر من تيار مناقشات القوة التي تقوم أساساً على البحث عن الطبقة الحاكمة[2].

وبالرغم من ذلك فإن «ريسمان» لم ينس تماماً وجود صفوة قوة في المجتمع الأمريكي المعاصر، أعلن مؤكداً الحاجة لأن نضع في الحسبان صوراً أخرى للقوة أكثر من عدم تساوي توزعها، حيث يقوم التنافس الاحتكاري لجماعات الاعتراض بدور هام في اعاقة محاولات الفرد لمد أو توسيع مجال قوته.

ومن ناحية أخرى، يرى «ميلز» أن الذين يشغلون مواقع اتخاذ القرار في الميادين النظامية الرسمية الحاسمة، قد يتضمنون هؤلاء الذين يحتلون مواقع قمة الطبقة الاجتماعية، وهؤلاء في العادة يعرف بعضهم البعض، ويرى كل منهم الآخر اجتماعياً وفي العمل وهكذا، وعند اتخاذ القرارات يأخذ كل منهم الآخر في اعتباره[3] ويتبع هذه الصفوة التي تعد المدخل لكل القرارات، - مستوى متوسط لمن بيدهم القوة، وبين من أسماهم بالسياسيين المحترفين وعند القاعدة هناك، المجتمع الجماهيري المكون من المجردين من القوة. وتحافظ الصفوة على هدوء الجماهير بالتملق والاطراء، والخدع، وتفسد قوتهم

(1) Riesman The Lonely Crowd p. 255.

(2) Ibid. p. 260.

(3) Mills, power Elite p. 11.

باهمالهم حيث لا تحسب الصفوة لهم أي حساب عند اتخاذ القرارات. وقد اتهم «ميلز» الصفوة التي تستخدم القوة بأنها أعلى فساداً أو فجوراً Higher immorality وهم الذين تعد مواقفهم العامة بناء أساسياً للمجتمع الجماهيري الذي وصلت إليه أمريكا القرن الحالي فحتى القوانين والقيم القديمة ليست أكبر من سيطرة الصفوة بل أن انتشار استخدام الوسائل الملائمة لاحراز النجاح، قد أدى إلى انتشار الفجور والانحراف في القيادة العليا - ووترجيت - وهذا بدوره أدى إلى افتقار ممارسة القوة للمسئولية.

وإذا كان «ميلز» يرى هذا، فإن «ريسمان» على العكس منه. فهو يعطي أهمية كبرى لاكراه من يتخذون القرارات. ويدلل على ذلك بوجود العدد الكبير من الجماعات المنظمة التي يكافح كل منها للوصول إلى القوة في النهاية ليوقف ما يعتقد أنه ضار بمصالحه[1]. والاعتبار الهام - عند ريسمان - في النظر إلى الإجبار الناتج عن القوة هو وجود مراكز متعددة للقوة. حيث هناك الكثير من جماعات لا تتبادل الاجبار فقط، بلى أنهم يعتمدون على التأييد الشعبي وعلى هذا يستجيبون للمطالب الشعبية. وثمة حالات يمكن ملاحظتها بسهولة على الاجبار المنظم بين جماعات القوة في المجتمع الأمريكي وما العمل المنظم إلا واحد من أنواع كثيرة «للقوة المتوازنة» "Balanced power" في مجال السوق الحرة[2]. وفي المجال

---

(1) Riesman. op. cit. p. 247.

(٢) أشار ماكس فيبر إلى أن تسوية الفوارق المجتمعية Societal differences كانت أحد الشروط الرئيسية والهامة في ظهور الأسواق الحرة أنظر :

Gerth and Mills, From max weber. op. cit p. 215. See also - Ivar E. Berg. Jr. and David Rogers, "Former Blue Collerites in small Bnsiness "in Arther B. shostak and William Gomberg. Blue Collar World. Studies of the

=/=

السياسي هذا نظام الحزبين القوي والذي يتميز باتجاه وظيفي مستقر إلى حد ما هذا فضلاً عن المعارضة بين كتل المصلحة في الدولة والمشرعين، والتنافس بين أعضاء الحكومة التنفيذيين، والخدمات العسكرية وما إلى ذلك.

ولكن «ميلز» يضع هذه الجماعات المتصارعة ضمن المستويات الوسطى للقوة وما الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة سواء داخل أو خارج الحكم إلا روابط هامة في بناء القوة. إلا أن بعض المعلقين على «ميلز» يرون أنه اتخذ هذا الموقف خاصة بالنسبة لميدان السياسة الخارجية، الذي يتخذ فيه قلة من الرجال أهم القرارات في نهاية الأمر.

وعلى أية حال نستطيع القول أن التقدم الرئيسي والهام في دراسة بناء القوة هو المنبثق عن مفهوم القوة الرسمي. والذي من خلاله يملك متخذو القرارات السلطة التي تخول لهم ذلك، ويفترض أنهم يملكون الوسائل الفعالة لممارسة القوة. ولهذا لا نستطيع أن نقرر أو نفترض أن هؤلاء الذين ليس لديهم سلطة يمكنهم تقرير السياسة العامة. هذا فضلاً عن أن تحديد المصادر المؤثرة للقوة يتطلب – تحليلاً للكيفية التي يخضع بها متخذوا القرارات أنفسهم لأنواع بعينها من الإجبار الذي تعد أهم مصادره مقاومة الصفوات والجماهير.

لقد فشل «ميلز» من وجهة نظر بعض النقاد[1]، في وضع مناقشته

= American Worker, (Englewood cliffs, N. J prentice, Hall. 1964). pp. 550 - 556. Max weber. The Religion of ohaina trans. and ed. by H. H. Certh (N. Y.: Free press, 1951). pp. 84 - 107.

(١) يمكن الاطلاع على بعض هذه الانتقادات التي وجهت إلى ميلز عن دراسته لصفوة القوة في :

=/=

موضع الاختبار الفاصل ذو الهدف أو المعنى: وهو لم يختبر نموذج القرارات ليبين أن السياسة الخارجية لا تصنع بوساطة قلة من الرجال، ولكنها تصنع من أجل مصالحهم الخاصة.

وعلى ما يبدو أن «ميلز» يرى أنه نظراً لأن قلة من الرجال تشغل المواقع الرئيسية لاتخاذ القرارات، فهم يكونون أحراراً في تقدير أفضل الطرق بالنسبة لمصالحهم. إلا أن درجة استقلال متخذي القرار لا تنبثق عن عدد متخذي القرار ولكن عن حجم قراراتهم.

وثمة نقد آخر – تزعمه الليبراليون – يتهم «ميلز» بتقديم صورة مشوهة عن القوة في أمريكا عندما فشل أيضاً في تبيان الضغوط الواقعة على هؤلاء الذين في المواقع العليا، وقالوا أن «ريسمان» قدم صورة أساسية للقوة في أمريكا دون الالتفات إلى تمايز القوة بين الجماعات المختلفة في المجتمع. فيرى – أي ريسمان «أن المستقبل سيكون في أيدي رجال الأعمال والحرفيين الصغار الذين يسيطرون في الكونجرس والرجال العسكريين الذين يتحكمون في الدفاع وفي السياسة الخارجية جزئياً، وكبار مديري – الأعمال ومحاميهم.. حتى منتجي الألبان وزارعي القطن ومن إليهم...»[1].

ومن ذلك أن «ريسمان» يطلب منا أن نتصور أنه ليس ثمة تمايز في القوة وإنما فروق في المجالات التي تمارس الجماعات الضبط أو السيطرة في

= C. A. Anderson an H. L. Gracey in the Kentucky Law Journal Vol. 46. No 2 (winter 1958), pp. 301 - 317; Daniel Bell. "The power elite Reconsidered;" A. J. S. 64 (Nov. 9. 1959), pp. 238 - 250; Robert A. Dahl., A critique of the power Elite Model. op. cit. pp. 463 - 469, and T. parsons" The Distribution of power in American Society," world politics. 10 (1957). pp. 123 - 143.

(1) Riesman. op. cit. p. 257.

نطاقها. وعلى الرغم من مبالغة «ريسمان» في المدى الذي عنده يكون للمصالح المنظمة قوى متساوية، إلا أنه في الوقت نفسه يضع مشكلة هامة نحاها «ميلز» جانباً فضلاً عن تأكيد «ريسمان» على مشكلة المجتمع التعددي، التي تتمثل في خطر التفتت بين الكثير من الجماعات المتنافسة بحيث لا تظهر القيادة العامة ذات الفعالية. وهذا عكس ما يرتأيه «من أن النظم السياسية الأمريكية قد مرت بعملية واسعة من المركزية والبيروقراطية».

ومهما كانت أوجه الخلاف بين «ميلز» و «ريسمان» في تناولهما لبناء القوة في المجتمع الأمريكي، إلا أنهما يلتقيان في نقطة أساسية – من وجهة نظرنا – وهي تأكيدهما على فقدان «الفعل السياسي» المؤثر على كل المستويات في النظام السياسي، وخاصة فيما بين الجماهير. ومن ثم فهما يتفقان على وجود تدهور في «المشاركة السياسية» الفعالة، أو على الأقل فشل من جانب المشاركة السياسية في أن ترقى إلى مستوى الأحداث والقرارات المعاصرة. وحتى الآن ثمة اعتقاد بأن هذا الفشل لم يستعوض في العمل السياسي الفعال عند المركز: فجماعات الاعتراض عند «ريسمان» ليست قادرة على أن تحدد وتحقق آمال المجتمع العامة، كما أن «صفوة القوة» عند «ميلز» لا تستطيع هي الأخرى أن تكون الأداة السياسية الفعالة فكلاهما يؤكد – كما سبق أن ذكرنا – عدم كفاية النظم السياسية، بما في ذلك الرأي العام، والقيادة الحزبية والكونجرس "وذلك لانزلاق القوة في اتجاهات مختلفة". ومن ثم فهما – ميلز وريسمان – غير متحمسين لقدرة النسق السياسي الأمريكي، على اعطاء – القيادة المسئولة، وخاصة في الشئون الدولية.

والحقيقة الهامة بالنسبة لكل من «ريسمان» و «ميلز» هي ميلهما إلى الاستجابة السلبية للقوة. ولا يبدوان لديهما رغبة في مجابهة فكرة «النسق السياسي» وبالتالي أطراف القوة فيه. ومن ثم فإن "ريسمان" من وجهة نظرنا

يمثل الارتياب الليبرالي في القوة عندما ينتهي إلى القول بأنه: تحقق من أن الرجال الذين يتنافسون أساساً من أجل الثروة، أقل ضرراً من هؤلاء - الذين يتنافسون من أجل القوة، وهذا القول يؤدي إلى خروج «ريسمان» عن حدود الموضوع فالنتائج السلبية للقوة - قد توجد بكل تأكيد مع النتائج الايجابية. وبالرغم من تعرف «ريسمان» - أحياناً - على حاجة الناس إلى طلب القوة واستخدامها إذا كان عليهم كأفراد وعلى المجتمع ككل أن يتطور بأقصى كفاءة ممكنة إلا أن مدخل «ريسمان» يظل بالرغم من ذلك غاية في التعددية والسلبية ويظل «ميلز» من ناحية أخرى أكثر تطرفاً في هذه المسألة، إذ أنه لا يشغل نفسه بالسؤال عما يتطلبه المجتمع في مجال القوة واستخدامها. وإنما ينشغل بدلاً من ذلك. بحجم مصادر القوة والنزاع المدمر، القائم بوساطة الدوائر العليا للنظم الرئيسية. فهو يفسر القوة - على عكس ريسمان - بلغة القهر والصراع بين المصالح الخاصة والمجتمعات تتطلب مصادر للقوة يمكن أن تستخدم أو تستبدل من أجل أهداف عامة. وهذا مطلب للحكم، والحكم عادة - يملك القوة ولا يشغل «ميلز» نفسه بأطراف القوة، ولا بالشروط التي يجب أن تتوافر للحصول عليها. ولم يهتم بصايغة «مفهوم» عن أسس النظام السياسي، أو تحريات الحكم السياسية، كما أنه لم يقدم شيئاً يمكن أن يحول دون «صفوة القوة» واتخاذ موقف تسلطي كامل. وبالرغم من ذلك فلا نستطيع أن نذكر أنه أعطى منظوراً واقعياً كشف فيه صفوة القوة في المجتمع الأمريكي.

لقد طرح كل من «ريسمان» و «ميلز» فكرتين من الأهمية بمكان عن «اللاخلاقية العليا» و «الفساد الداخلي». ومن المعروف أن القرارات المحورية تتخذ على المستوى القومي، وهذا يعطي مصاعب بالنسبة للحفاظ على ما يسمى بالضبط الديمقراطي وإذا ما تيسر للدارس أن يفهم أن ثمة عوامل ذاتية

خاصة وعامة، تضغط بشكل متزايد على صانعي القرار أو متخذيه، فإنه سوف يصل إلى أن هناك صعوبات جوهرية في الحفاظ على القيادة الفعالة والقوية. ومن ثم فإنه يتساوى كلا النظامين، الديمقراطي والاستبدادي في وجود الحكم القوي، ففي الأول لا يكون – أي نظام – قادراً على ضبط توزيع القوة – إذا كان ثمة توزيع للقوة – بين الجماعات المتنوعة دون استئثار احداها بكل القوة – ولتكن الجماعة الحاكمة – وفي الثاني لكي يتمكن الحاكم المستبد وأعوانه – جماعة الحكم – من الاستمرار في الحكم.

وفي النهاية يمكننا القول مع كل من «ماير» و «باكلي» أنه في المجتمعات عالية التصنيع أصبحت القوة أقل تحكماً، وينمو توزعها بين الجماعات والنظم المختلفة وأدى تفاضل الصفوة في التخصص والوجود المستقل جزئياً إلى بعثرة الصورة المفردة ومركز القوة الواحد. وبالرغم من بقاء المركز، إلا أنه توزع داخلياً(١). حيث نجد في التصورات التعددية للقوة القومية جانباً من الواقع، وذلك عندما تشير هذه التصورات إلى أهمية تزايد عدد الصفوات المتنافسة مما أدى إلى الحد من قوتهم.

وبالرغم من ذلك فالصفوة لازالت قائمة، في غالبية المجتمعات، لأسباب كثيرة من أهمها التقسيمات الطبقية – في المجتمعات الغربية – فضلاً عن تركيز الانتباه على دراسة التنافس بين الصفوات، والتغاضي عن فحص الصراع بين الطبقات والطرق التي ترتبط بها الصفوات مع الطبقات الاجتماعية المختلفة(٢). فمن وجهة النظر الماركسية يكون موقف الشخص

---

(1) Mayer and Buckley, op. cit. p. 123, also N, Birnbaum op. cit. p. 45 seq.

(2) Mayer. pp. 122 - 124.

الطبقي في العديد من الحالات مؤشراً دقيقاً لموافقة العامة وبالرغم من أنه لا يكون مؤشراً لسياسته المحددة بالضرورة[1].

إن بناء الصفوة القومية لايزال بحاجة إلى دراسة نظر لقلة الدراسات في هذا المجال بسبب وعورة العمل فيه وصعوبة اجراء الأبحاث في مثل هذا المجال إذ يبدو أن دراسة طبيعة وعمليات القوة لازالت سؤالاً مفتوحاً يتطلب دراسة أكثر بمختلف المناهج، نظراً لتعقيدات هذا المجال عسيرة الحل[2] مما يؤدي إلى نقصان معرفتنا عن بناء القوة القومية.

ومع ذلك فإن جهدنا قد انتهى إلى استخلاص النتائج العامة التالية :

أولاً: أن الاغتراب السياسي لا يصاحب الصفوية فقط كما يقول كل من «آجر» و «برسزوس»، وإنما هو ظاهرة عامة في ظل النظم المختلفة التي خضعت لها البشرية عبر تاريخها.

ثانياً: أن القول بأنه لابد لأي من الصفوية أو التعددية أن تسود على حدة في المجتمع - كما يرى هنتر وداهل - لا يتسق في أساسه مع النظرة التي تتناول القوة على أساس أنها الركيزة الأساسية في حركة التاريخ، إذ أنه إن كان للتعددية من معنى فهو لا يتجاوز تعدد مراكز القوة، أو بلغة أخرى تعدد علاقات القوة المسيرة لسياسات المجتمع.

ثالثاً: أن بناء القوة في المجتمع لابد وأن يقوم على صفوة أو صفوات أي على الصفوية أو التعددية، وسواء أديرت سياسات النسق على النحو الأول أو النحو الثاني فإن هذه الإدارة تقوم على هرمية نسقية - كما يرى ميلز - قد تختلف من حيث الشكل الظاهري للنظام من مجتمع إلى آخر، غير أنها لا تختلف من حيث الجوهر.

---

(1) G. Parry, op. cit. p. 97.

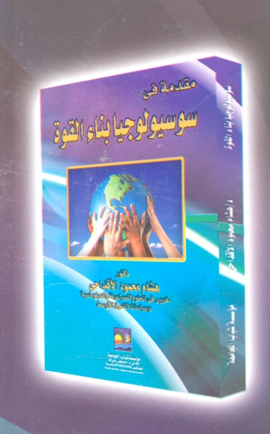
(2) Mayer, p. 118.

ف: 42ت:7/2/2010

رابعـاً : أن الصفوة – كما يرى ميلز ونتفق معه ومع ميشلز وموسكا لابد من أن تعرف كيف تترابط وتنسق بين مصالحها ويذكرنا ذلك بما سبق أن عرضناه عن "دورة الصفوة عند باريتو".

خـامسـاً : والذي خرجنا به من النظرة المستفيضة التي ألقيناها على مجالات البحث الامبيريقي في هذا الفصل تتجلى في الاختلافات مع ما انتهى إليه الباحثون على النحو الذي أثبتناه في النتائج الثلاث الأولى التي استقرأناها من خلال نظرتنا لمفهوم القوة وبناءاتها عبر التاريخ.

هذا وقد تبينا – وقد يبدو ذلك غريباً غير أنه واقعي – بعد أن أتممنا هذا البحث ثم تناولناه بمعاودة القراءة والمراجعة أن الحقائق الثلاث الأولى التي استنبطناها والحقيقة الرابعة التي اتفقنا فيها مع من ذكرنا من الدارسين، تتسق مع التطبيق الامبيريقي على واقع عدد غير قليل من المجتمعات النامية واختلافنا مع الكثيرين من الباحثين لا يعني أننا نحاول أن نغمطهم حقهم أو نقلل من شأن جهدهم، بل على العكس من ذلك، فلولاهم لما استطعنا أن ننتهي إلى ما انتهينا إليه.


مقدمة فى
سوسيولوجيا بناء القوة
دكتور
هشام محمود الأقداحى
خبير فى العلوم السياسية والدبلوماسية
وسياسات الشرق الأوسط
مؤسسة شباب الجامعة

